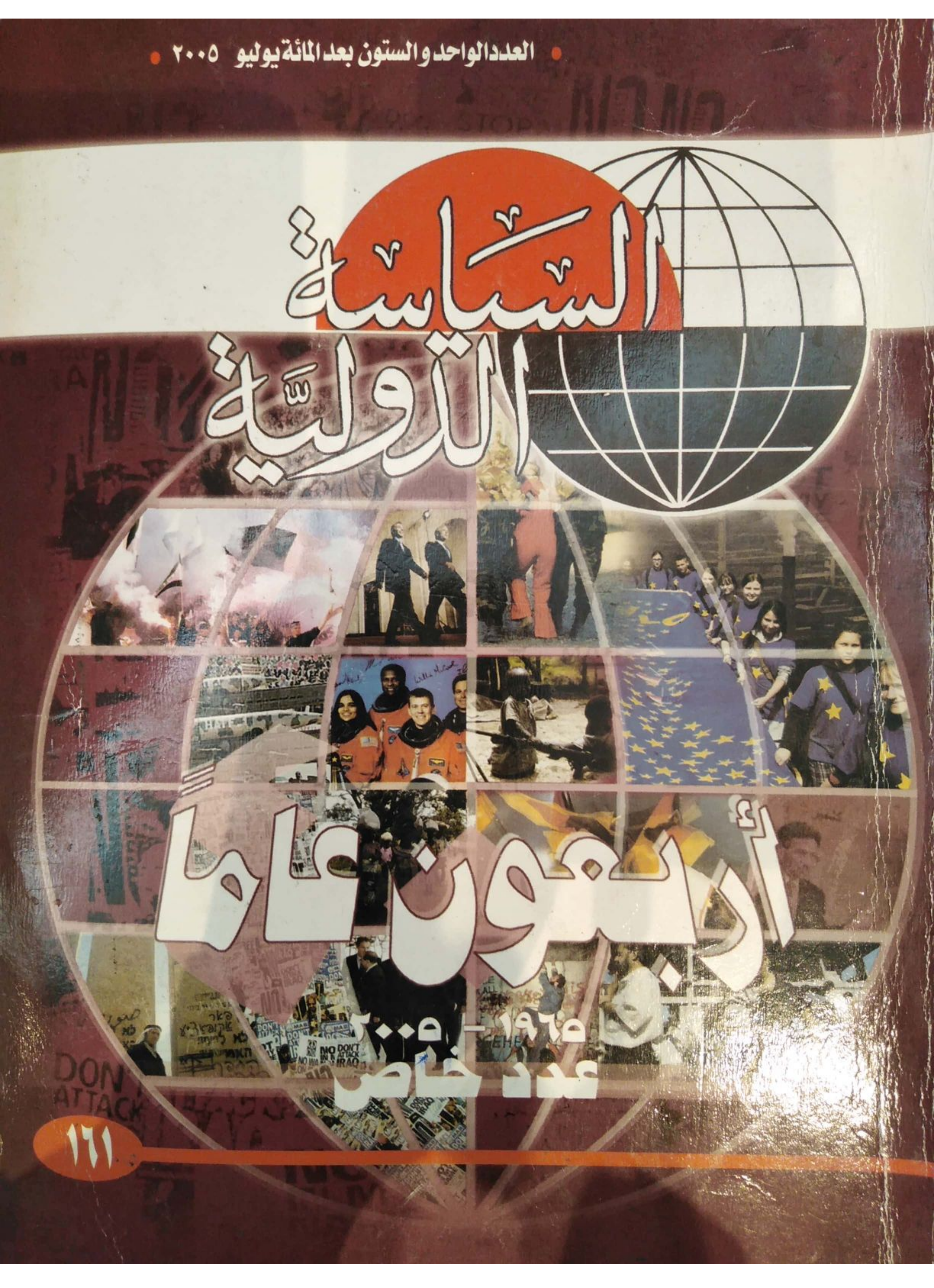
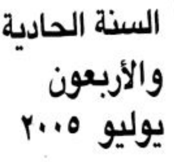

العدد الواحد والستون بعد المائة يوليو ٢٠٠٥
السياسة الدولية
أربعون عاماً
١٩٦٥ - ٢٠٠٥
عدد خاص
١٦١







السنة الحادية
والأربعون
يوليو ٢٠٠٥

الأهرام



المحتويات

الافتتاحية :

السنة الحادية والأربعون
العدد الحادى والستون بعد المائة
يوليو ٢٠٠٥

د.أسامة الغزالى حرب

فى سن الأربعين !

مع صدور هذا العدد - فى أول يوليو ٢٠٠٥ - تبلغ مجلة "السياسة الدولية" سن الأربعين ! وإذا كان الاعتقاد الشائع هو أن الإنسان، فى حوالى الأربعين، يصبح أقرب ما يكون إلى اكتمال نضجه العقلى والذهنى، وتبلور مفاهيمه وأفكاره، فإن الأمر - فيما يبدو - ينطبق إلى حد كبير على "السياسة الدولية" كمنتج ثقافى علمى مصرى، مكرس لقضايا السياسة الخارجية والعلاقات الخارجية منذ يوليو ١٩٦٥! وربما يعزز من ذلك التصور حقيقة أن لحظة ميلاد "السياسة الدولية" أتت فى الواقع وسط فترة تفتح وفوران لقيادات وأفكار، ومذاهب، ونظم قوية ومتصارعة، كانت كلها محملة بآمال واحتمالات متعددة، ثم آلت اليوم إلى حال ربما كان من المستحيل تصورها أو التنبؤ بها قبل أربعين عاما!

غير أن التطور، الذى عرفته "السياسة الدولية" فى العقود الأربعة الماضية، لم يكن فقط استجابة للتغيرات الهائلة فى البيئة الدولية والإقليمية المحيطة، وبالتالى القضايا المطروحة للبحث والنقاش، وإنما أيضا نتيجة ثورة المعلومات التى غيرت - على نحو ثورى غير مسبوق فى التاريخ الإنسانى - من سرعة وكيفية الحصول على المعلومات وتداولها، والتى كانت المجلة فى مقدمة الإصدارات المصرية التى تجاوبت معها، ثم عكست المجلة - ثالثا - فى كُتابها ومحرريها الروح الجديدة للأجيال الجديدة من الباحثين والأكاديميين المصريين والعرب فى العلاقات الدولية، والعلوم السياسية عموما.

على مستوى القضايا والاهتمامات الدولية والإقليمية، عندما ولدت "السياسة الدولية"، كان النظام الدولى القديم القائم على الاستقطاب الثنائى بين الشرق الشيوعى، بزعامة الاتحاد السوفيتى، والغرب الرأسمالى، بزعامة الولايات المتحدة، فى ذروة تفاعلاته التصادمية، حيث بدأ، فى عام ١٩٦٥ - التدخل الأمريكى المباشر والمكثف فى الحرب الفيتنامية .. بحيث وصل عدد الجنود الأمريكيين - قرب نهاية ذلك العام (١٩٦٥) - إلى ربع مليون جندى، بالإضافة إلى ٨٠٠ ألف جندى من القوات المتحالفة! وكانت فيتنام - فى تلك اللحظة - ساحة المواجهة الدامية بين الطرفين. وفى الوقت نفسه، فإن أطرافا قوية على الساحة العالمية كانت تبنى مكانتها التى ترسخت بعد ذلك : فالصين فجرت فى العام نفسه - ١٩٦٥ - قنبلتها النووية الثانية، بعد أن كانت قد فجرت الأولى فى العام السابق. وعلى الجانب الآخر، كانت أوروبا تسير فى خطواتها الراسخة نحو الوحدة منذ إنشاء السوق المشتركة فى عام ١٩٥٨، وقبل أن تنتقل - عام ١٩٦٧ - إلى تكوين "الجماعة الأوروبية". وخارج ساحة المواجهة بين تلك القوى العملاقة، كانت الآمال لا تزال واسعة فى فعالية وجدوى حركة الحياد وعدم الانحياز التى سادت فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وفى عام ١٩٦٥ كان قد مضى عشر سنوات على عقد مؤتمر باندونج، كما شهدت القاهرة فى العام السابق - ١٩٦٤ - قمة عدم الانحياز الثانية، بعد أن عقدت القمة الأولى فى بلجراد عام ١٩٦١.

على المستوى الإقليمى العربى، أتى عام ١٩٦٥ فى سياق فترة من "المهادنة" بين ما كان يعرف قبلها بالقوى "التقدمية" والقوى "الرجعية"!، حيث عقدت مؤتمرات القمة العربية الثلاثة الأولى فى ١٩٦٤ و ١٩٦٥، وإن انطوت كلها على إجماع عربى شكلى وسلبى، أكثر منه إجماعا حقيقيا أو إيجابيا، فى مواجهة القوة الإسرائيلية المتنامية، وهو ما كان مقدمة منطقية لهزيمة يونيو ١٩٦٧ . وفى تلك الحقبة، لم يكن هناك أى تصور لأية إمكانية للحديث عن سلام عربى - إسرائيلى، وهو ما بدا حينها فى رد الفعل الغاضب على مقترحات الرئيس بورقيبة فى أريحا فى العام نفسه - ١٩٦٥ - حول إمكانيات السلام مع إسرائيل!

الآن، ونحن فى عام ٢٠٠٥، تغيرت تلك المشاهد كلها على نحو شديد الإثارة : فنظام القطبية الثنائية انهار تماما بالسقوط المدوى للاتحاد السوفيتى، ثم الكتلة الاشتراكية كلها فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، ليبرز محله الآن نظام جديد تنفرد بمقتضاه الولايات المتحدة بمكانة القوة العظمى الوحيدة على قمة النظام العالمى ..

والمشكلات الإقليمية التى ارتبطت بالنظام القديم مثل فيتنام، وأزمة برلين، ذهبت فى طى النسيان لتبرز محلها مشكلات النظام الجديد في أفغانستان والعراق والشرق الأوسط! والأمة الصينية مرت - فى تلك العقود - بمراحل صعبة ومتقلبة إلى أن استقرت الآن كقوة عملاقة، يزدهر اقتصادها بمعدلات وكيفية مذهلة، ومتحدية للعالم كله. وفى الوقت نفسه، شهدت العقود الأربعة نفسها ازدهارا آسيويا عاما، أبرزته أمثلة عديدة، فى مقدمتها كوريا الجنوبية والهند وماليزيا وإندونيسيا .. الخ، إلى جانب القوة الراسخة والمزدهرة لليابان! أما على الصعيد الأوروبى، فقد شهدت العقود الأربعة - من ناحية - تقدما مطردا على صعيد الوحدة الأوروبية، خاصة فى المجال الاقتصادى، كما شهدت - من ناحية ثانية - العملية التاريخية الصعبة لإعادة اندماج بلدان أوروبا الشرقية - بعد تفكك الكتلة الاشتراكية - فى الكيان الأوروبى العام، بكل ما تحمله تلك العملية من آلام وآمال. أما حركة "العالم الثالث"، للتكتل تحت راية "الحياد وعدم الانحياز"، فقد خفتت وتراجعت، خاصة بعد تفكك النظام الدولى القديم .. وانتقل ثقل التركيز فيها من قضية التضامن والتنسيق السياسى الى التضامن والتنسيق من أجل انعاش أوضاعها الاقتصادية، والحصول على أفضل الشروط فى علاقاتها التجارية مع العالم النامى !

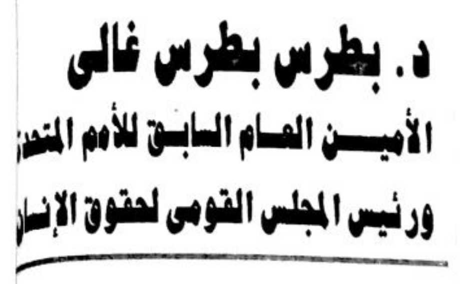
ولم يكن التغيير على المستوى الإقليمى والعربى أقل إثارة ! ففى عام ١٩٦٧ شكلت الهزيمة أهم منعطف فى تاريخ الدول العربية منذ استقلالها، وكشفت العيوب الجسيمة التى شابت نظمها السياسية، خاصة تلك "التقدمية" و "الثورية"! وكانت الهزيمة هى المحفز لحشد القوى لنصر أكتوبر ١٩٧٣، ثم كان النصر ذاته نقطة الانطلاق لبدء عملية السلام العربية - الإسرائيلية منذ عام ١٩٧٧ مع زيارة الرئيس السادات للقدس. وفى الفترة نفسها، اهتزت المنطقة كلها مع تفجر الثورة الإيرانية وانتصارها عام ١٩٧٩، والتى ما لبثت أن انغمست فى حربها الطويلة مع العراق. وفى حين اخذت المجتمعات الخليجية تبنى نفسها بفعل عائدات النفط الهائلة بعد ١٩٧٣، فإنها سعت إلى التكتل لحماية نظمها مع اندلاع شرارة الحرب، ولكن هذا التكتل لم يفدها - بعد ذلك - فى تجنب الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠ بتداعياته المأساوية المعروفة. ولقد ظلت قضايا السلام العربى - الإسرائيلى على رأس قائمة الأعمال العربية والشرق أوسطية فى أغلب فترات العقود الأربعة، حتى عام ٢٠٠١ وأحداث ٩/١١ فى الولايات المتحدة، التى بمقتضاها أصبح العالم العربى، والشرق الأوسط، بل والعالم الإسلامى كله، فى بؤرة الاهتمام الاستراتيجى الأمريكى والغربى، وانتقل رد الفعل الأمريكى من هزيمة نظام طالبان فى أفغانستان، إلى إسقاط نظام صدام حسين فى العراق، ثم الضغوط من أجل الإصلاح الديمقراطى فى العالمين العربى والإسلامى!

غير أن "الإصلاح" ليس إلا أحد العناوين الكبرى الجديدة التى يشهدها العالم العربى الآن، والعالم كله. ففى غمار العقود الأربعة، شهد المسرح العالمى قضايا ومصطلحات جديدة زاحمت الأفكار والقضايا القديمة، فى مقدمتها : الإرهاب، والإرهاب الدولى، والعولمة بتأثيراتها الهائلة على الدولة والمجتمع والفرد، والدور المتنامى للمجتمع المدنى، سواء على الأصعدة القومية المحلية، أو على الصعيد العالمى، والمناظرات الكبرى حول صراع الحضارات والثقافات، وما يرتبط به من تأثيرات على مكانة الأيديولوجيات والمشاعر القومية .. كذلك برزت قضايا حقوق الإنسان والحريات المدنية، وما يرتبط بها الآن من تطور لمكانة الفرد على الصعيد العالمى، ثم هناك أخيرا قضايا البيئة التى أخذت طابعا كونيا غير مقصور على بلدان وقارات بعينها.

لقد تابعت "السياسة الدولية" كافة تلك التطورات من خلال مناهج وأساليب تكيفت بسرعة مع تطورات ثورة المعلومات. فكان موقع "السياسة الدولية" على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) - الذى أنشىء عام ١٩٩٧ - فى مقدمة مواقع الدوريات العربية على الشبكة، ثم تلاه - منذ يناير عام ٢٠٠١ - إعداد موجز لأهم المواضيع باللغة الإنجليزية يلحق بالمجلة، نأمل أن نصل به قريبا ليكون إصدارا مستقلا، يسهم - بحق - فى تفاعل الجماعة العلمية المصرية فى حقل العلاقات الدولية والعلوم السياسية مع العالم الخارجى .. واستلزم هذان التطوران إحداث تجديدات فى تبويب المجلة، وشكلها، ثم يضاف إلى ذلك حاليا اصدار أول اسطوانة مدمجة (CD) تتضمن أعداد المجلة المائة والستين منذ يوليو ١٩٦٥ حتى اليوم، والتى سوف تطرح فورا بالأسواق.

وفى واقع الأمر، لم يكن هذا التغيير ممكنا بدون الدم الجديد الذى تدفق فى شرايين "السياسة الدولية" من خلال انضمام شباب يمثلون - بلا شك - أفضل من فى أجيالهم من موهبة وكفاءة وجدية، ترصع أسماؤهم "ترويسة" المجلة جنبا إلى جنب أسماء أساتذتنا الكبار الذين أسسوا المجلة، ورعوها طوال عقودها الأربعة، ولا يزالون يسهمون معنا بأفكارهم وإبداعاتهم، التى يحفل بها هذا العدد التذكارى، ويشرف بالكثير منها !

لقاء العدد



د. بطرس بطرس غالى

الأمين العام السابق للأمم المتحد

ورئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان



"السياسة الدولية تستط

توعية الرأى العام العرب

بضرورة التخلص من الانغلا

الفكرى والانفتاح على العال

حوار :

سوسن حسين

* د. بطرس غالى .. الشخصية الدولية المرموقة .. ذات المنهج الفكرى المتزن والرؤى السياسية الناضجة، تميزت شخصيته فى مراح
حياته المختلفة بالعمق والانفتاح على جميع التيارات الفكرية، غربية كانت أو شرقية، والتفاعل الإيجابى معها. هدفه الأكبر هو العمل، م
خلال رئاسته العديد من المنظمات الدولية المعنية، على تحقيق العدالة، وتمكين الدول الفقيرة من الحصول على حقها فى الحياة والتنمية.

* درس القانون فى كلية الحقوق - جامعة القاهرة، واستكمل دراساته العليا فى القانون العام والاقتصاد والعلوم السياسية فى فرنس
وحصل على درجة الدكتوراه فى القانون الدولى من جامعة باريس عام ١٩٤٩، كما حصل على العديد من درجات الدكتوراه الفخرية م
جامعات فرنسا والسويد وكندا واستراليا والولايات المتحدة والصين وغيرها ..

* عمل أستاذا للقانون الدولى والعلاقات الدولية بجامعة القاهرة، ثم رئيسا لقسم العلوم السياسية ١٩٤٩ - ١٩٧٧ .

* رأس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

* أسس مجلة الأهرام الاقتصادى ورأس تحريرها (١٩٦٠-١٩٧٥)، وأسس مجلة السياسة الدولية ورأس تحريرها (١٩٦٥-١٩٩١).

* شغل منصب وزير الدولة للشئون الخارجية من عام ١٩٧٧ إلى ١٩٩١، حيث أصبح نائبا لرئيس الوزراء للشئون الخارجية.

* وفى عام ١٩٩٢، اختير أمينا عاما لمنظمة الأمم المتحدة، واتسمت فترة رئاسته لهذه المنظمة الدولية بالحيدة التامة فى حل المشكلا
الدولية، وعدم الانصياع إلى جانب دون الآخر، وعدم الاستماع الى أى صوت سوى صوت الحق، مما أدى إلى عداء أمريكا له، ووقوفه
علنا ضد ترشيحه لفترة رئاسية أخرى. وفى عام ١٩٩٨، تولى منصب الأمين العام لمنظمة الفرانكوفونية حتى ٢٠٠٤ .

* وفى عام ١٩٩٧، تولى د. غالى منصب رئيس لجنة الديمقراطية والتنمية التابعة لمنظمة اليونسكو. وفى عام ٢٠٠٢، رأس معه
الدراسات السياسية الأوسطية بمونت كارلو، ويتولى منذ ٢٠٠٣ رئاسة مركز الجنوب بجنيف، بالإضافة إلى رئاسته منذ عام ٢٠٠٤
المجلس القومى لحقوق الإنسان.

* للدكتور بطرس غالى العديد من المؤلفات باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية فى القانون الدولى والعلاقات الدولية والاقتص
والديمقراطية والتنمية .. يمكن أن يستغرق حصرها صفحات وصفحات .. وقد أولى اهتماما خاصا بالدراسات الإفريقية بالإضافة إ
القضايا العربية. وآخر ما نشر له بالعربية "عولمة الديمقراطية" (٢٠٠٢) و"خطط السلام والتنمية والديمقراطية" (٢٠٠٣)، بالإضافة إ
الجزء الثانى من مذكراته فى ٢٠٠٥ .

حدثنا عن ذكرياتك مع مجلة السياسة الدولية .. كيف نشأت فكرة إصدار مجلة تهتم أساسا بالسياسة الدولية وليس بالسياسة المحلية أو العربية؟

● كنت أتولى الإشراف على مجلة "الأهرام الاقتصادى" منذ بضع سنوات، وكان الهدف من هذه المجلة أن تكون اقتصادية أساسا، ولكن فى الوقت نفسه سياسية أيضا، على غرار مجلة الايكونوميست البريطانية الشهيرة التى كانت تصدر كل أسبوع، أما "الأهرام الاقتصادى" فكان يصدر كل أسبوعين.

• قنوات الاتصال كانت دائما مفتوحة بينى وبين أعضاء "السياسة الدولية" رغم أننى لم أكن أنتمى إلى المجلة

وفى أثناء مناقشة مع الأستاذ محمد حسنين هيكل، طرح فكرة أن يزداد الأهرام الاقتصادى تخصصا فى النواحى الاقتصادية، وأن تصدر مجلة أخرى متخصصة فى السياسات والسياسة الدولية بالذات. حينئذ، دار نقاش حول توقيت صدور هذه المجلة.. هل تكون مجلة شهرية أم تكون ربع سنوية؟ وبعد تردد كبير، وجدت أننى لن أستطيع تحمل أعباء رئاسة تحرير "الأهرام الاقتصادى" وإصدار مجلة أخرى شهرية فى السياسة الدولية.

واتفقنا على أن تكون المجلة ربع سنوية على غرار مثيلاتها من المجلات الأجنبية المتخصصة فى السياسات الخارجية، وانتقلنا بعد ذلك إلى شكل المجلة، وكانت الفكرة السائدة أن يكون للمجلة حجم مختلف عن المجلات الأخرى. وبعد مناقشات طويلة مع الأخ عبد المنعم القصاص، اتفقنا على حجم لا مثيل له فى المجلات الأسبوعية أو الشهرية الأخرى التى تصدر فى مصر، ثم دار النقاش حول السعر، واستقر الرأى بعد موافقة الأستاذ هيكل على السعر الكبير حينئذ.

وكم كان السعر الكبير حينئذ؟

● كان عشرين قرشا ! فالأهرام كان يباع بقرش واحد والمجلات الأسبوعية بقرشين أو ثلاثة قروش. وكانت مجلة السياسة الدولية هى أول مجلة تباع بهذا السعر الكبير فى ذلك الوقت، ثم بدأت البروفات لإصدار العدد الأول، وكان موضوع افتتاحية العدد الأول هو المؤتمر الإفريقى - الآسيوى الذى كان من المقرر أن يعقد فى أول يوليو ١٩٦٥ فى الجزائر. وكان من المفروض أن يكون ثانى مؤتمر بعد مؤتمر باندونج الذى عقد عام ١٩٥٥، أى بعد عشر سنوات. وتعددت الآراء بشأن عقد هذا المؤتمر، هل سيعقد المؤتمر أم لا، لذلك كتبت افتتاحيتين، واحدة فى حالة عقد المؤتمر، والثانية فى حالة عدم عقده، ونشرنا الافتتاحية الثانية لأن المؤتمر لم يعقد.

وهل احتفظت بالافتتاحية الأخرى .. هل مازالت موجودة؟

● ربما موجودة فى بعض الملفات .. ولكننى حاولت البحث عنها ولم أجدها.

ما هى المشكلات التى صادفتك عند تنفيذ هذا المشروع؟ ومن هى الشخصيات أو الجهات التى ساعدت فى إخراج السياسة الدولية إلى حيز الوجود؟

● المشكلات كانت أولا هى الموضوعات، ومن هم الكتاب الذين سيكلفون بكتابة هذه الموضوعات، فلجأنا أولا إلى زكى الشافعى، باعتباره عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى ذلك الوقت، وطلبنا منه دراسة عن مؤتمر جنيف للتجارة والتنمية. وكان زكى الشافعى قليل الكتابة .. ولكن كانت له مكانة كبيرة فى المجال الاقتصادى، ووافق على أن نفتتح العدد الأول بدراسته، وأتذكر أننى طلبت من الأستاذ محمد حسنين هيكل أن يكتب مقالا كما فعل فى العدد الأول من "الأهرام الاقتصادى"، ولكنه لم يكتب. وقد أردنا أن نجعل من مجلة "السياسة الدولية" مجلة متخصصة يكتب فيها مجموعة من أساتذة العلوم السياسية. وكتبت أنا مقالا عن القنبلة الذرية الصينية، وكان انفجار أول قنبلة ذرية صينية قد وقع منذ ثلاثة أسابيع. طلبنا أيضا من الأخ ابراهيم شحاتة أن يكتب مقالا عن جنوب إفريقيا والأمم المتحدة، وكتب الأخ سامى منصور عن خطة منظمة العمل الدولية لإسرائيل، وكتب د. عبد الملك عودة عن رياح الثورة فى البحر الكاريبى، وكتب د. على الدين هلال ومالك جبر عن قضايا أوروبا المعاصرة. ولجأت إلى الأصدقاء والأقارب، فكتب قريبى ابراهيم أمين غالى عن الدبلوماسية المصرية فى مفاوضات سعد

وماكدونالد، ونشر لأول مرة خطابا أرسله سعد زغلول إلى عمى واصف غالى، وكان هناك باب لمكتبة السياسة الدولية، وباب آخر لشهريات الأحداث، وباب ثالث لنشاط المنظمات الدولية. وكانت المجلة تنقسم إلى قسمين : قسم الدراسات التى تتضمن الهوامش، وقسم المقالات الخفيفة أو القصيرة. وهكذا صدر العدد الأول من مجلة "السياسة الدولية" بالافتتاحية ومجموعة من الدراسات، ومجموعة من التقارير، ومكتبة السياسة الدولية التى تتضمن تعليقا على أشهر الكتب، إلى جانب شهريات الأحداث، ونشاط المنظمات الدولية والوثائق الدولية.

إذن المجلة لم تتغير كثيرا فى تقسيماتها .. وكيف قوبل العدد الأول من المجلة؟

● لاقى العدد الأول نجاحا كبيرا رغم هجوم بعض النقاد عليه واتهامه بأنه عدد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، لأن الذى كتب المقال الأول هو د. بطرس غالى، والمقال الثانى د. عبد الملك عودة .. وكان هذا هو الهجوم الوحيد على المجلة. وفيما عدا ذلك، نجح العدد الأول نجاحا عظيما، لأنه كان يتضمن مقالات لكبار الكتاب ووثائق نادرة تنشر لأول مرة.

عرف عنك ارتباطك الشديد بمجلة السياسة الدولية، وظهر هذا الارتباط واضحا عندما تم اختيارك لمنصب وزير الدولة للشئون الخارجية، فكان شرطك الوحيد هو الاحتفاظ برئاسة تحرير مجلة السياسة الدولية .. كيف تم ذلك؟

● عندما تم اختيارى كوزير، دار بينى وبين ممدوح سالم رئيس الوزراء فى ذلك الوقت مناقشة، حاولت خلالها الاعتذار فى البداية عن عدم قبول المنصب الوزارى على أساس أن لى مجموعة من المناصب الدولية، فقد كنت عضو لجنة القانونيين، وكنت عضوا فى منظمة دولية غير حكومية فى نيويورك، وكنت عضوا فى هيئة الخبراء فى منظمة العمل الدولية، كما كنت رئيس تحرير الأهرام الاقتصادى، ورئيس تحرير السياسة الدولية، وعندئذ، أكد ممدوح سالم أنه لا مانع لديه فى أن احتفظ بكافة هذه المناصب، ولكننى شرحت له استحالة الاحتفاظ بهذه المناصب، لأن هذه المنظمات الدولية تصدر أحكاما على السياسة المصرية. فمثلا إذا كانت مصر لا تحترم اتفاقية العمل الدولية، فستقوم هيئة الخبراء فى منظمة العمل الدولية بإرسال خطاب يشير إلى المخالفات التى صدرت من جانب الحكومة المصرية تجاه اتفاقية وافقت عليها مصر، وأنا بحكم منصبى لا أستطيع المشاركة فى ذلك. وهنا سألنى ممدوح سالم عن المنصب الذى أريد أن احتفظ به، فقلت هناك مجلة دورية تصدر كل ثلاثة أشهر ولا تتعارض مع منصب وزير، لأنها مجلة علمية متخصصة، وأريد أن احتفظ برئاسة تحريرها .. فوافق على الفور. وعندما توليت منصب وزير الدولة للشئون الخارجية، أرسلت خطابا إلى رئيس تحرير الأهرام أقول فيه إن رئيس الوزراء لا مانع لديه من أن أتولى رئاسة تحرير السياسة الدولية، وإننى لن أتقاضى أتعابا مالية مقابل ذلك. وفيما بعد، تعرضت لهجوم عنيف من جانب بعض الصحفيين الذين قالوا كيف أستطيع أن أكون وزيرا وأتقاضى راتبا من الأهرام؟! وكانت صورة الخطاب هى خير رد على هذا الهجوم، وتأكيدا على أننى أتولى رئاسة تحرير السياسة الدولية بلا مقابل مالى، لأننى اعتبر أنه منصب شرفى لا يتعارض مع العمل الوزارى الذى كلفت به.

● وقع التصادم بينى وبين أمريكا لأننى تصورت أن نهاية الحرب الباردة قد فتحت الأبواب أمام الأمم المتحدة لتلعب دورا قياديا فى العلاقات الدولية، فى حين كانت أمريكا قد قررت أن تكون هى القطب الأوحد

حتى عندما توليت منصب أمين عام الأمم المتحدة واضطررت إلى أن تستقيل من جميع مناصبك، لم تنقطع علاقتك بالسياسة الدولية وواصلت اهتمامك بها وتوجيهها عن بعد .. كيف استطعت أن تفعل ذلك وسط مسئوليات منصبك الجسيمة؟

● إصلاح الأمم المتحدة ممكن إذا جاء رئيس أمريكى يؤمن بالتعددية وبرسالة الأمم المتحدة

● فى أحيان كثيرة، كنت أرسل وثائق متعلقة بالأمم المتحدة لكى تنشر فى السياسة الدولية، كما كنت أرسل أيضا المقالات التى اكتبها للمجلات الأجنبية، وأطلب إلى الزملاء الذين يعملون معى ترجمة هذه المقالات إلى اللغة العربية، أو بعض المحاضرات التى ألقيها بعد تغيير اللازم لكى تصبح مقالا، أو دراسة .. كل ذلك لكى يستمر نشر اسمى فى السياسة الدولية، وساعد على استمرار علاقتى بالسياسة الدولية الصداقة التى تربطنى برئيس تحرير المجلة د. أسامة

الغزالى، والزملاء الذين يعملون فى المجلة سواء أحمد يوسف القرعى أو سوسن حسين أو نبية الأصفهانى، وكانت قنوات الاتصال مفتوحة دائما بينى وبينهم، وكنت دائما على اتصال بهم لكى أعالج أو أوجه بعض الملاحظات. وخلال زياراتى للقاهرة، كنت أحرص على الاجتماع مع العاملين فى السياسة الدولية لكى أناقشهم فى سياسة عمل المجلة .. وكانت لفتة كريمة من المسئولين فى المجلة أن يقبلوا نصائحى أو توصياتى رغم أننى لم أكن انتمى إلى المجلة.

قدمت السياسة الدولية على صفحاتها دراسات عديدة عن الأمم المتحدة والجبهات المتصارعة بداخلها ودوريها الحالى والمستقبلى على الساحة الدولية .. هل يمكن أن تعقد لنا مقارنة بين دور الأمم المتحدة فى الستينات، أى فى الأعوام الأولى من عمر المجلة، وبين دورها اليوم؟

● الفرق بين دور الأمم المتحدة فى الستينات ودورها اليوم هو أنها كانت فى الستينات تعمل فى إطار الحرب الباردة، وفى إطار مواجهة بين المعسكر الغربى والمعسكر الشرقى، وكان هناك دور لدول عدم الانحياز التى - رغم ضعفها - استطاعت أن تلعب فى أحيان كثيرة دورا توفيقيا بين الكتلتين المتنازعتين، وفى أحيان أخرى دور الدفاع عن مصالح دول العالم الثالث.

• قد تسترد روسيا قوتها القديمة وتلعب دورا جديدا على المستوى الدولى

أما اليوم، فقد انتهت الحرب الباردة وانتهت المواجهة بين الشمال والجنوب - المواجهة السياسية على الأقل - بانتهاء الأبارتهيد فى جنوب إفريقيا، وبالتالى فقدت حركة عدم الانحياز دورها، وانتقلنا من القطبية الثنائية إلى القطب الأوحد، واختلف دور الأمم المتحدة، فأصبحت منظمة خاضعة إلى حد كبير للعملاق الأمريكى.

ولكنك رفضت هذا الخضوع عندما كنت سكرتيرا عاما للأمم المتحدة .. وربما هذا يفسر العداء الأمريكى القوى لإعادة ترشيحك مرة أخرى؟

● فى الواقع الرأى العام الدولى تصور أن التسلط الأمريكى قد بدأ بعد عدوان سبتمبر، وهذا غير دقيق، فالتسلط الأمريكى على العلاقات الدولية بدأ بعد انتهاء الحرب الباردة. بالنسبة للرأى العام، انتهاء الحرب الباردة يعنى انتصار المعسكر الغربى على المعسكر الشيوعى بدليل أن الشيوعية انهارت، والإمبراطورية الشيوعية انهارت والدول التى كانت خاضعة للاتحاد السوفيتى استقلت والدول التابعة لمعاهدة حلف وارسو تخلصت من النفوذ السوفيتى. فمنذ ١٩٨٩، بدأ التسلط الأمريكى على العلاقات الدولية رغم أن الرأى العام لم يدرك ذلك، بل أعتقد أن أمريكا بعد أن انتصرت ستعزز من دور الأمم المتحدة، وستساند شكلا من أشكال التعددية الدولية والديمقراطية فى العلاقات الدولية. وكان هذا خطأ. وأنا أخطأت كما أخطأت كثير من الدول عندما تصورت أن الأمم المتحدة تستطيع أن تلعب دورا جديدا بعد انتهاء الحرب الباردة، دورا قياديا فى العلاقات الدولية. وهنا وقع التصادم بينى وبين الولايات المتحدة، لأننى تصورت - وهذا خطأ منى - أن نهاية الحرب الباردة قد فتحت الباب أمام الأمم المتحدة لكى تلعب دورا جديدا فى العلاقات الدولية .. بينما كانت الولايات المتحدة قد قررت أن تكون هى القطب الأوحد، وأن تكون الأمم المتحدة خاضعة لإرادتها، وبالتالى كان لا بد من اختيار أمين عام يكون متماشيا مع السياسة الأمريكية.

• لا فائدة من تدعيم الديمقراطية الوطنية إذا كان على رأس المجتمع الدولى قوة واحدة

وما هى رؤيتك لإمكانية إصلاح المنظمة الدولية؟ وهل يمكن أن يتم هذا الإصلاح فى المستقبل القريب؟

● فيما يتعلق بالأمل فى التغيير فى المستقبل القريب، هناك احتمالان، الأول أن يأتى رئيس جمهورية أمريكى يؤمن بالتعددية ويؤمن بالأمم المتحدة وبأهمية المنظمات الدولية، ويجب ألا ننسى أن الذى أنشأ عصبة الأمم المتحدة هو الرئيس الأمريكى ويلسون، والذى ساهم فى إنشاء الأمم المتحدة هو الرئيس الأمريكى روزفلت. وأستطيع أن أتصور قدوم رئيس أمريكى فى السنوات القادمة يستطيع أن يقنع الرأى العام بأنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تلجأ فى سياساتها الخارجية إلى التعددية، وإلى المنظمات الدولية. فى الواقع أن الرأى العام الأمريكى لا يرتاح كثيرا إلى قيام الولايات المتحدة بدور البوليس الدولى، بل والأكثر من ذلك أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تلعب دور البوليس الدولى على المستوى العالمى، لأن هناك عشرات وعشرات من المنازعات الدولية.

هذا هو الاحتمال الأول ... أما الاحتمال الثانى فهو ظهور دولة كبرى فى السنوات القادمة مثل الصين أو الهند أو الاتحاد الأوروبى، وربما تسترد روسيا قدرتها القديمة وتلعب دورا جديدا على المستوى الدولى. حينئذ سننتقل من القطب الأوحد إلى التعددية القطبية، وهذه التعددية الدولية هى خطوة جديدة من أجل تدعيم الأمم المتحدة، ومن أجل تدعيم أى منظمة دولية عالمية قد تحل محل الأمم المتحدة.

• الأزمة التى تمر بها الجامعة العربية مرتبطة بالأزمة التى تمر بها الأمم المتحدة

هل تستطيع المنظمات الإقليمية أن تلعب دورا فى هذا الصدد؟

● لا .. المنظمات الدولية لا تستطيع أن تلعب دورا إلا إذا وجدت منظمة دولية عالمية. بمعنى آخر، المنظمات الإقليمية تعبر عن اللامركزية الدولية، وتكون خاضعة للمنظمة الدولية وتعمل بتوجيهات منها. أما إذا كانت المنظمات الإقليمية مستقلة بعضها عن البعض الآخر دون وجود منظمة دولية عالمية تتولى الإشراف على هذه المنظمات الإقليمية، فسنقع حينئذ فى مشكلات متعددة. المنظمات الإقليمية تستطيع أن تلعب دورا بشرط أن يكون هذا الدور فى إطار عمل المنظمة الدولية العالمية.



هل تستطيع أن تتصور قيام منظمة إقليمية فى العالم العربى تشارك فيها إسرائيل فى المستقبل؟

● هذا ممكن لو قامت الدولة الفلسطينية واستتب السلام فعلا. وإذا رجعنا إلى الاتفاقية المصرية - الإسرائيلية، فسنجد أن الهدف منها كان هو تحقيق الخطوة الأولى نحو السلام العادل والدائم فى المنطقة، ولم يتحقق هذا السلام حتى الآن، وإذا تحقق هذا السلام فسنستطيع أن نحقق التطبيع الحقيقى بين مصر وإسرائيل وبين الدول العربية وإسرائيل، وبالتالى لا مانع من اشتراك إسرائيل فى منظمات إقليمية أو فنية مشتركة بينها وبين الدول العربية.

وماذا بشأن الدور الذى يمكن أن تلعبه المنظمات الأهلية غير الحكومية N.G.O.S .. فهناك العديد من الآمال المعقودة على هذه المنظمات؟

● لا شك فى أن المنظمات غير الحكومية يمكنها أن تلعب دورا فى ديمقراطية العلاقات الدولية. وهنا أقول إننى قدمت فى ١٦ ديسمبر ١٩٩٦، أى قبل انتهاء منصب الأمين العام للأمم المتحدة بأسبوعين، وثيقة "أجندة للديمقراطية" وهى الوثيقة الثالثة التى قدمتها. الوثيقة الأولى كانت "أجندة للسلام"، والوثيقة الثانية كانت أجندة للتنمية، وفى هذه الوثيقة ذكرت أنه لا فائدة من تدعيم الديمقراطية الوطنية إذا كان على رأس المجتمع الدولى قوة واحدة، وإذا لم توجد ديمقراطية عالمية. بمعنى آخر، إذا وجد تنظيم دولى غير ديمقراطى، وإذا كانت العولمة غير خاضعة للديمقراطية. فكيف تعزز العولمة الديمقراطية الوطنية؟ إن هناك تناقضا .. كيف ننادى بالديمقراطية على المستوى الوطنى ولا توجد ديمقراطية على المستوى العالمى؟ إذن لابد من وجود ديمقراطية دولية، ولكى نحقق هذه الديمقراطية الدولية، فلابد من تحقق خطوتين : الخطوة الأولى هى أن تكون الأمم المتحدة خاضعة للديمقراطية، أن تكون أكثر ديمقراطية مما هى عليه فى الوقت الحاضر.

• المجتمع الدولى فقد الثقة فى فكرة التنظيم الدولى

الخطوة الثانية أن تشترك فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالعولمة هيئات أخرى غير الهيئات الحكومية .. أى إلى جانب الدولة، نستطيع أن نتصور اشتراك البرلمان، والحكم المحلى، ورؤساء بلديات المدن الكبرى .. نستطيع أن نتصور اشتراك المنظمات الدولية غير الحكومية، لأن هذه المنظمات تستطيع أن تلعب دورا وتساهم فى ديمقراطية العلاقات الدولية وديمقراطية العولمة.

وماذا عن جامعة الدول العربية؟ لقد أثرنا قضية إصلاح الجامعة العربية فى أعداد كثيرة من مجلة السياسة الدولية، وتحدثنا فى هذا الموضوع فى لقاءين من لقاءات السياسة الدولية مع كل من الأمين العام السابق والحالى للجامعة .. ما هى رؤيتك لهذا الإصلاح وهل يمكن أن يتم فى المدى القريب أو حتى المتوسط؟

● فى الواقع أن الأزمة التى تمر بها الجامعة العربية مرتبطة بالأزمة التى تمر بها الأمم المتحدة، لأن أزمة الأمم المتحدة لها

تأثير مباشر أو غير مباشر على كافة المنظمات الدولية، سواء كانت منظمات دولية إقليمية أو منظمات دولية فنية أو منظمات دولية تجارية. الأمم المتحدة يُنظر إليها على أنها المنظمة الدولية المثالية. فإذا وجدت منظمة الأمم المتحدة نفسها فى أزمة وفقدت مصداقيتها، فإن هذا يعنى فقدانا لمصداقية التنظيم الدولى نفسه، وبالتالى هذا يؤثر على كافة المنظمات الدولية. إن الجامعة العربية ليست هى المنظمة الوحيدة التى تمر بأزمة، فهناك أيضا منظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة الدول الأمريكية .. عشرات من المنظمات الدولية التى تمر بأزمة، لأن المجتمع الدولى فقد الثقة فى فكرة التنظيم الدولى. هذه هى المشكلة الأولى، ولكن - فى رأيى- أن المجتمع الدولى سيجد نفسه، إن آجلا أو عاجلا، فى حاجة إلى منظمة دولية بسبب العولمة، سواء عن طريق إصلاح المنظمات الدولية القائمة، أو إنشاء منظمات دولية جديدة، إقليمية أو دولية، كهيئة العمل الدولى أو هيئة اليونسكو. وقد نتصور أيضا تنظيمات تربط بين قارتين أو أكثر. وأذكر أنه فى مارس عام ١٩٧٧، عُقد هنا فى القاهرة لأول مرة مؤتمر عربى - إفريقى، وكانت أول قمة عربية - إفريقية تربط بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، ولكن للأسف لم يؤد ذلك إلى أية نتيجة. ومن الأمثلة الأخرى لمحاولات الترابط، نرى أن الاتحاد الأوروبى يحاول أن تكون له علاقات مع آسيا ومع العالم العربى وأمريكا اللاتينية، وكلها محاولات لربط المنظمات الدولية الإقليمية بعضها ببعض.

• توسعات الاتحاد الأوروبى ليست كبيرة كما نتصور

ما رأيك فى التوسعات التى حدثت فى الاتحاد الأوروبى .. وهل يعتبر ذلك مؤشرا على رغبة أوروبا فى أن تلعب دورا يناطح الدور الأمريكى على الساحة الدولية؟

● التوسعات ليست كبيرة كما نتصور، لأننا إذا نظرنا إلى الدول التى انضمت، سواء دول البلطيق أو دولة كالمجر، فسنجد أن هذه الدول لا يزيد عن سكانها على كذا مليون. الدولة الوحيدة التى سيكون لها وزن إذا انضمت هى تركيا، لأن عدد سكانها ٧٠ مليون نسمة، أما بقية الدول الأخرى التى انضمت، فلا يتعدى عدد سكانها عدد سكان حى من أحياء القاهرة. وبالتالى يبدو التوسع من الناحية الجغرافية كبيرا، ولكنه محدود من الناحية السكانية. مثلا دولة مثل السويد أو النرويج تعدادها ٥ أو ٦ ملايين، الدولة الوحيدة ذات التعداد الكبير هى بولندا، أما باقى الدول فيتراوح تعدادها بين ٥ و ٦ ملايين. وبالتالى السؤال يجب ألا يكون عن التوسع، وإنما السؤال هو : هل سيستطيع الاتحاد الأوروبى التغلب على تناقضاته؟ هل سترحب الولايات المتحدة بهذا الاتحاد أم ستعرقل قيام الوحدة الأوروبية الحقيقية؟ بالطبع لها مصلحة فى عرقلة الوحدة الأوروبية الحقيقية.

لا أحد يعلم فى الواقع. حتى الآن، نجد أن الدول الأوروبية مازالت متمسكة بسيادتها وغير مستعدة للتنازل عن هذه السيادة فى سبيل إقامة سيادة أوروبية حقيقية قوية، وذلك لأسباب كثيرة ربما بسبب أوضاع قديمة أو بسبب اختلاف اللغة أو اختلاف التقاليد. بمعنى آخر، الاتحاد الأوروبى ليس لديه سياسة خارجية .. فالسياسة الخارجية مازالت من اختصاص الدول الأعضاء. هناك سياسة خارجية فرنسية، سياسة خارجية ألمانية، سياسة خارجية إيطالية .. الخ، بدليل انقسام أوروبا فى موقفها من حرب العراق. فقد انقسمت أوروبا إلى دول أيدت الولايات المتحدة هى إسبانيا وإيطاليا وانجلترا، ودول عارضت الولايات المتحدة هى فرنسا وألمانيا وإلى حد ما بلجيكا. إذن حتى الآن الاتحاد الأوروبى ليس له سياسة خارجية.

• الاتحاد الأوروبى لا يملك سياسة خارجية موحدة

ما هى الدول التى تتوقع أن يكون لها دور سياسى قوى مستقبلا؟

● لا شك، كما ذكرت من قبل، أن الدول العملاقة القادمة هى الصين أولا، والعملاق الآخر هو الهند، وهذه الدول ستلعب دورا خطيرا فى السياسة الدولية، وأيضا يجب ألا نقلل من احتمال استرداد روسيا لمكانتها القديمة، ويجب ألا ننسى أنه فى عام ١٩٤٢ كانت القوات الألمانية على أبواب موسكو، ودمرت كافة المدن الموجودة فى الاتحاد السوفيتى من ستالنجراد إلى ليننجراد إلى سان بترسبورج .. ومع ذلك وفى أقل من عشر سنوات، أصبحت روسيا دولة عظمى، ومن المحتمل أن تسترد روسيا بعد عشرة أو خمسة عشر عاما مكانتها وقوتها، لأن لديها الإرادة السياسية لكى تلعب دورا فى سياسة العالم، كما أنها تتمتع بموقع جيوبوليتيكى نادر يمتد من آسيا إلى أوروبا، إلى جانب ثرواتها الطبيعية الضخمة، ولديها كفاءات نادرة غير موجودة فى أغلبية الدول الأخرى.

اهتمت السياسة الدولية فى أعدادها الأولى اهتماما كبيرا بأمريكا اللاتينية، ولكن هذا الاهتمام خف إلى حد كبير فى السنوات الأخيرة .. فهل تعتقد أن هذه القارة فقدت أهميتها على الصعيد العالمى؟

● لا .. لم تفقد أهميتها، فى رأيى. إن السياسة المصرية – عندما كنت مسئولا فى وزارة الخارجية – أولت اهتماما خاصا لأمريكا اللاتينية، لأن اهتمامى فى ذلك الوقت كان منصبا على قارتين هما أمريكا اللاتينية وإفريقيا. وقد ترجم هذا الاهتمام إلى أبحاث ودراسات ومقالات .. الخ. ولكن لا شك أن زيارة رئيس تحرير الأهرام إبراهيم نافع لدول أمريكا اللاتينية خطوة إيجابية لإحياء الاهتمام بهذه الدول مرة أخرى، وأنا حاليا أهتم بأمريكا اللاتينية من خلال رئاستى لمنظمة الجنوب التى أنشأها الرئيس نيريرى ومقرها جنيف. وهذه المنظمة تجمع بين دول من أمريكا اللاتينية الكبرى مثل البرازيل والمكسيك، وبين دول آسيوية مثل الهند وإندونيسيا، ودول إفريقية مثل السنغال وتنزانيا وتحاول أن تنشط التعاون بين الجنوب والجنوب، أى بين أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا رغم أن هناك اختلافا جذريا بين دول الجنوب، فبعض دول الجنوب فى الواقع تنتمى إلى الشمال. دولة مثل اليابان تقترب أكثر من الدول الغربية، دولة مثل كوريا .. ولكن هناك قاسما مشتركا أعظم بين دول الجنوب، هو الفقر.. فإلى جانب التقدم التكنولوجى الكبير، هناك فقر كبير أيضا، فأغلبية سكان الصين، وأغلبية سكان الهند، وسكان الدول الإفريقية يعيشون فى مستوى فقر شديد، جنبا إلى جنب مع أقليات مثقفة لا تختلف كثيرا عن القيادات الموجودة فى العالم الغربى.

● العملاقان القادمان هما الصين والهند

وما هو رأيك فى المد اليسارى فى هذه القارة؟

● لا أهمية لهذا المد اليسارى، فهو موجود فى كافة الدول الفقيرة، حيث لابد من وجود فكر يسارى وآراء يسارية لمعالجة الفقر، وتضييق الهوة بين الأقلية الغنية والأغلبية الفقيرة فى هذه البلاد.

منذ صدور العدد الأول من مجلة السياسة الدولية، والصراع العربى، الإسرائيلى يحتل الجزء الأكبر من صفحاتها .. ما رأيك فيما يتردد من أن الصراع العربى – الإسرائيلى قد أصبح الصراع الفلسطينى – الإسرائيلى؟

● ما زال الصراع صراعا عربيا – إسرائيليا ... فما زال هناك خلاف مع سوريا فيما يتعلق بالجولان، ومع لبنان فيما يتعلق بمزارع شبعا .. والخلاف الأكبر حول القدس الذى يهم جميع الدول العربية .. إذن إلى جانب الخلاف الفلسطينى – الإسرائيلى هناك خلاف عربى – إسرائيلى.

● جميع أخطاء العالم العربى وفشله تعلق على شماعة كامب ديفيد

هل ستقوم دولة فلسطينية لها مقومات الاستمرار؟

● إذا لم تقم هذه الدولة، فلن نستطيع أن نتحدث عن السلام فى المنطقة، الحل الوحيد لكى يستتب الأمن فى المنطقة هو قيام الدولة الفلسطينية .. دولة فلسطينية تكون لها فرص النجاح، وليس غزة أولا وغزة أخيرا.

ما رأيك فى الهجوم الذى مازال مستمرا على اتفاقيات كامب ديفيد حتى بعد أن ثبت أنها كانت أفضل الحلول للتوصل إلى السلام الدائم فى المنطقة؟

● فى حديث لى على قناة الجزيرة، قلت إن جميع أخطاء العالم العربى وفشله تعلق على شماعة كامب ديفيد .. هل الحرب بين إيران والعراق كانت بسبب كامب ديفيد؟ هل الحرب الدائرة حاليا فى دارفور مصدرها كامب ديفيد؟ هل الخلاف حول الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب يعود إلى كامب ديفيد؟ هذا غير صحيح ودليل على التخلف السائد فى العالم العربى الذى يحاول بقدر الامكان إيجاد مبرر لفشله .. فى الماضى، كنا نقول الاستعمار ونعلق أخطاءنا على شماعة الاستعمار، وعندما انتهى الاستعمار نقول كامب ديفيد .. وبعد ذلك سنقول التمييز العنصرى ضد العالم العربى والعداء ضد الإسلام .. سنجد شماعة أخرى لكى نبرر تخلفنا وفشلنا. وفى رأيى أن التخلف موجود فى العقل العربى، وليس فى النواحى الاقتصادية أو الاجتماعية.

فى الختام، نسألك عن رأيك فى أداء السياسة الدولية خلال أعوامها الأربعين .. وبماذا تنصح؟

● فى مجموعه أداء طيب، ولكن لى بعض الملاحظات الفنية سأذكرها للمسئولين فى المجلة، حتى تستطيع المجلة أن تكون فى نفس مستوى مثيلاتها من المجلات الأجنبية. وفيما يتعلق بالمضمون، على السياسة الدولية أن تتخلص من الأسلوب التقليدى فى معالجة المشكلات الدولية، وأن تهتم بشكل أكبر بالمشكلة التى تبلورت أخيرا وهى العولمة .. عولمة فى الأوضاع الاقتصادية، عولمة فى مشاكل البيئة، عولمة الإرهاب، عولمة تجارة المخدرات .. وبالتالى يجب ألا تركز المجلات المتخصصة - مثل السياسة الدولية - على العلاقات أو المنازعات بين دولتين أو أكثر، أو العلاقات بين المنظمات الدولية ومشكلاتها، بل يجب أن تهتم بهذه الظاهرة الجديدة التى تحتاج إلى عشرات البحوث والدراسات، وليست هناك عولمة واحدة، بل عشرات الأنواع من العولمة : عولمة الفكر، عولمة الإعلام، عولمة الاتصالات، عولمة الاقتصاد .. الخ .. الخ .. وقد ظهرت مجلات متخصصة جديدة تعالج العولمة فقط.

• التخلف موجود فى العقل العربى وليس فى النواحى الاقتصادية أو الاجتماعية

هل تستطيع هذه المجلات المتخصصة التأثير على سياسات الدول والحكومات؟

● على الأقل تساعد الرأى العام أو الحكومات على إدراك الظاهرة الجديدة التى يجب أن تؤخذ فى الحسبان. فعادة، نجد أن الحكومات مازالت تفكر وفقا للأسلوب القديم، أى العلاقات الثنائية والخلافات الثنائية، أو العلاقات داخل منظمة إقليمية أو دولية .. ولكنها لا تعطى الأهمية الكافية لمشاكل العولمة، التى إن لم تشارك فى معالجتها، فسوف تفرض عليها قواعد العولمة من قبل مجموعة ضئيلة من الدول الكبرى. وبالتالى لو اهتمت مجلة السياسة الدولية بمعالجة قضايا العولمة، فحينئذ قد تساعد الرأى العام العربى على إدراك ضرورة التخلص من الانغلاق الفكرى، والانفتاح على العالم الخارجى إذا أراد أن يساهم فى العولمة.

الغرب الكونى والشرق المتفرد: الحضارات بين الصراع والحوار

السيد يسين

■

مرت إشكالية الحضارات والتفاعل بينها بدورة كاملة من الجدل العالمى العنيف، وتحولت المناقشة من دعاوى صراع الحضارات إلى دعوة حوار الحضارات، حتى وصلنا فى الوقت الراهن إلى مرحلة جديدة، هى ضرورة التعايش بين الثقافات، وقد برز موضوع الحضارات منذ عام ١٩٩٠ بعد سقوط الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية وانهيار النظام الثنائى القطبية الذى دار فى جنباته الصراع الأيديولوجى الحاد بين الرأسمالية والشيوعية.

■

وظهر نوع من أنواع الصراع الأيديولوجى بعد سقوط النماذج القديمة فى العلاقات الدولية والسياسية والاقتصاد والاجتماع.

ودار صراع فكرى سياسى بين اتجاهين، الأول: يزعم أن صراع الحضارات سيكون هو البديل للصراع الأيديولوجى الذى ساد طوال القرن العشرين، والثانى يدعو للحوار بين الحضارات فى ضوء العولمة التى غيرت من شروط هذا الحوار وطريقة تنفيذه.

وقد ساد الاتجاه الثانى إلى حد كبير بعد المبادرة الجسور للرئيس محمد خاتمى فى خطابه للأمم المتحدة ودعوته إلى حوار الحضارات، واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٩٨ قرارا بالإجماع بأن يكون عام ٢٠٠١ هو عام حوار الحضارات.

وعقدت ندوات شتى تحت إشراف الأمم المتحدة واليونسكو حول حوار الحضارات، أبرزها المؤتمر الذى نظمته اليونسكو فى ليتوانيا فى أبريل من عام ٢٠٠٠. وقد شاركت فيه ببحث عن "مفاهيم الحضارة فى القرن الحادى والعشرين".

كما أن إيران بادرت بتنظيم حوارات بين الحضارات القديمة: الفارسية واليونانية والرومانية والمصرية.

غير أن تتبعى الدقيق للخطاب الفكرى لحوار الحضارات كشف لى بجلاء ووضوح عن أن هذا الحوار يفتقر حتى الآن إلى منهج محدد ورؤية واضحة وأجندة للموضوعات التى ينبغى أن يدور حولها الحوار.

لكل ذلك، ومن واقع دراساتى المنشورة التى حاولت فيها أن أؤصل لحوار الحضارات، أقترح منهجا ورؤية لهذا الحوار يقومان على أجندة بحث محددة،

(*) مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

تركز على بحث الإشكاليات المعرفية والمشكلات الواقعية التى ستواجه الإنسانية فى القرن الحادى والعشرين.

الإشكاليات المعرفية تم تحديدها فى مؤتمر "حوارات القرن الحادى والعشرين" الذى عقدته هيئة اليونسكو من سنوات. والمشكلات الواقعية حددها بشكل علمى تقرير "حالة المستقبل" الذى أصدره عام ١٩٩٩ المشروع الألفى الذى تقوم به جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو.

العولمة وحوار الحضارات :

حين تلقيت الدعوة من هيئة اليونسكو للاشتراك فى المؤتمر الدولى عن " حوار الحضارات " الذى عقد فى فيلينوس عاصمة جمهورية ليتوانيا فى الفترة من ٢٣ الى ٢٧ أبريل ٢٠٠١، لم أتردد فى قبول الدعوة، وقبلت تكليفى بإعداد بحث عن "مفاهيم الحضارة فى القرن الحادى والعشرين".

ويرد ترحيبى بحضور المؤتمر والاشتراك فى مناقشاته الى أننى اهتممت مبكرا، منذ عقد كامل، بموضوع حوار الحضارات، بعد أن حضرت مؤتمرا دوليا عقد فى لشبونة كان موضوعه " أوروبا والعالم " وكان ذلك فى سبتمبر عام ١٩٩٠.

وقد نشرت بحثا عقب حضورى هذا المؤتمر بعنوان "حوار الحضارات فى عالم متغير" قلت فيه "بعد الأحداث الهائلة التى تسارعت منذ عام ١٩٨٩ الذى كان نقطة تحول فى القرن العشرين، ستتغير ظروف الحوار بين الحضارات وتطبيقاته بصورة جذرية فى ظل "ما بعد الحداثة" كأسلوب جديد فى التفكير، وتعمق الكونية (العولمة)، وانتشار العلاقات الدولية المتعددة الأطراف، وأبرزها التكتلات الاقليمية وإحياء القومية".

وأحسب أن هذا التنبؤ المبكر بما انطوى عليه من اشارات، وان كانت موجزة حقا لأهم العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية التى ستشكل المشهد العالمى فى القرن الحادى والعشرين، قد أثبتت صدقه أحداث العقد الماضى (١٩٩٠-٢٠٠٠).

واذا كنا فى هذا البحث قد ميزنا بين مرحلتين من مراحل حوار الحضارات، الأولى تتمثل فى الحوار فى نظام دولى ثنائى القطبية ساده الصراع الأيديولوجى الضارى بين الرأسمالية والشيوعية، والثانية تتمثل فى الحوار فى عالم ما بعد الحداثة، وان كان أفضل أن نقول عالم العولمة، فمعنى ذلك أن كل مرحلة من هاتين المرحلتين كانت تثير اسئلة مختلفة تماما عن الأخرى .

شروط الحوار وتنفيذه :

فى مؤتمر لشبونة (١٩٩٠)، قدم الباحث رولاند درايز بحثا عن حوار الحضارات من ١٩٤٩ حتى ١٩٨٩، وأنهى بحثه باثارة الاسئلة المتعلقة بشروط وتنفيذ الحوار. ولما كنا ما زلنا فى مرحلة طرح الأسئلة الرئيسية الخاصة بحوار الحضارات وليس تقديم الاجابات، فإننا نعرض لشروط وتنفيذ الحوار كما عرضها درايز، لنقارنها من بعد بالأسئلة التى طرحها مؤتمر فيلينوس (٢٠٠١)، لنعرف الفرق بين أسئلة مؤتمر لشبونة، حيث كانت العولمة -كظاهرة مازالت فى البداية- تشق طريقها، لتصبح الآن بعد عشر سنوات الظاهرة الرئيسية التى تملأ الدنيا وتشغل الناس. ويصبح السؤال: هل أثرت العولمة فى وضعها الراهن على طريقة صياغة الأسئلة الخاصة بحوار الحضارات؟

يطرح درايز أولا شروط الحوار بين الحضارات فى شكل سلسلة من الأسئلة كما يلى:

- هل تساند التغيرات السياسية الهائلة فى أوروبا الشرقية وما أحدثته من صدى دولى كبير للحوار الحضارى بين أوروبا والعالم والسعى نحو الحريات - الديمقراطية فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية؟

- هل الحوار المتكافئ والمتبادل بين الحضارة الأوروبية العلمية والتكنولوجية والحضارات التقليدية للعالم الثالث ممكن؟

- هل تعبر القيم العلمية والتكنولوجية عن حضارة عالمية، أم أنها تعكس تقنيننا لحضارة واحدة؟

- الى أى مدى تعتبر القيم المتضمنة فى البيان العالمى لحقوق الانسان جزءا من حضارة عالمية؟

أما بالنسبة لتنفيذ الحوار بين الحضارات، فإن درايو يثير الأسئلة التالية :

- هل تنفيذ الحوار بين الحضارات يتطلب تعريفا عالميا متفقا عليه عن ماهية الحضارة؟

- كيف يمكن التوفيق بين وجود كيانات حضارية كبيرة (من الناحية الجغرافية) وأقاليم حضارية فرعية دون الإشارة الى التقسيم التقليدى والمثير للجدل بين ما يسمى الثقافات الوطنية؟

- هل الاتصال بين الحضارات أمر مرغوب فيه؟ وما هى حدوده؟

- ما هى الخطوات الملموسة أو الواقعية التى يجب اتخاذها لضمان التكامل المتبادل الأفضل للقيم الحضارية الأخرى؟

أسئلة مؤتمر فيلينوس:

طرح مؤتمر فيلينوس الذى عقد عام ٢٠٠١ طائفة من الأسئلة لم تكن مثارة عام ١٩٩٠، حين طرح رولاند درايو أسئلته المثيرة للتأمل، وذلك لسبب بسيط مؤداه ان مرور عقد كامل شهد سيادة ظاهرة العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية، كان من شأنه اعادة صياغة الأسئلة القديمة وطرح أسئلة مستحدثة.

ويظهر ذلك جليا فى ورش العمل الست التى انقسم اليها المؤتمر وهى : المعرفة المتبادلة والتفاعل، العولمة والتنوع الثقافى، الهويات المتعددة والقيم المشتركة، التجارة والعلم والمبادلات الثقافية، مسألة الآخر، ومفاهيم الحضارة فى القرن الحادى والعشرين .

شروط الحوار بين الحضارات :

إذا كانت العولمة، بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية، ستؤثر على شكل ومضمون واتجاهات الحوار بين الحضارات، فإن علينا أن نناقش شروط هذا الحوار التى طرحها فى سلسلة من الأسئلة المهمة رولاند درايو فى بحثه المهم الذى قدمه فى مؤتمر أوروبا- العالم فى لشبونة.

السؤال الأول هو: هل تساند التغيرات السياسية الهائلة فى أوروبا الشرقية وما أحدثته من صدى دولى كبير للحوار الحضارى بين أوروبا والعالم والسعى نحو الحريات ـ الديمقراطية فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية؟

إن هذا السؤال الذى صيغ عام١٩٩٠ أثبتت خبرة العقد الماضى صدق حدس الباحث فى طرحه بهذه الصيغة. فمما لا شك فيه أن انهيار الاتحاد السوفيتى وزوال الكتلة الاشتراكية بعد التحولات العميقة التى حدثت فى النظم السياسية لدولها والبنية الاقتصادية لمجتمعاتها، قد فتح الطريق واسعا وعريضا أمام تحولات ديمقراطية كبرى داخل أوروبا، وعلى مستوى العالم أجمع.

لقد ترافقت هذه الأحداث مع النهاية الفعلية للقرن العشرين الذى سادته نظم شمولية شتى قامت على أساس القهر السياسى المنظم للشعوب والإلغاء الفعلى للمجتمع المدنى بكل ما كان يحفل به من أحزاب سياسية ونقابات عمالية ومهنية وتجمعات ثقافية، وجمعيات تطوعية، كما أن النظم السلطوية كانت شائعة أيضا ومازالت لها آثار فى بعض النظم السياسية الراهنة، ولاشك أن التغيرات التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية كانت إعلانا مدويا عن السقوط النهائى لتراث النظم الشمولية. ومن ناحية أخرى، بدأت معركة الشعوب ضد النظم السلطوية التى مازالت فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية تحارب آخر معاركها.

وليس هناك من شك فى أن الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان أصبحت من أبرز شعارات العولمة بغض النظر عما يحيط بكل قيمة من هذه القيم من إشكاليات معرفية ومشكلات واقعية. فهل هناك نموذج وحيد للديمقراطية يتمثل فى الديمقراطية الغربية؟ أم أن هناك دعوات لصياغة نماذج أخرى للديمقراطية تحمل فى طياتها بصمات الخصوصية الثقافية لحضارات بعينها مثل الشورى الإسلامية؟ وهل يؤدى الاعتراف بالتعددية الثقافية الى مخاطر على التكامل الإقليمى للدول لو صعدت بعض التيارات السياسية دعواتها فى مجال التعددية الثقافية لكى تطالب بالحكم الذاتى؟ وكيف يمكن حل التعارض الممكن فى حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية؟

وبغض النظر عن هذه الإشكاليات المعرفية والمشكلات الواقعية، فمما لاشك فيه أن الديمقراطية، نظرية وممارسة، أصبحت أحد الموضوعات المهمة الداخلة فى صميم حوار الحضارات، ويشهد على ذلك نمو وتصاعد الجهود الفكرية فى مختلف القارات فى مجال تأصيل نظرية الديمقراطية، وإبراز أنماطها المتعددة وتحليل إشكالياتها والتصدى بإيجابية لتذليل العقبات أمام تطورها. ولو رصدنا كم الكتب والمجلات التى صدرت فى العالم فى العقد الأخير لمعالجة موضوع الديمقراطية لأدركنا أنه يكاد يكون الموضوع الأول الذى شغل عشرات الباحثين والمفكرين، وإن أضفنا إلى هذه الحركة الفكرية العالمية الجهود العملية فى كثير من المجتمعات لإحياء تقاليد المجتمع المدنى،حيث نشأت جمعيات تطوعية متعددة تهتم بالديمقراطية وتدعيم قيم حقوق الإنسان، والإسهام الشعبى فى التنمية البشرية -لأدركنا أننا فى خضم الموجة الثالثة للديمقراطية- كما عبر عنها المفكر السياسى الأمريكى صمويل هنتنجتون- بأنها "مجموعة من التحولات التى تشكل مرحلة انتقالية مختلفة للانتقال من النظم الديمقراطية إلى الديمقراطية".

وهكذا يتضح أن التحولات الكبرى التى حدثت فى أوروبا عقب انهيار الاتحاد السوفيتى، وسقوط الكتلة الاشتراكية، ساعدت على انتشار الموجة الثالثة للديمقراطية.

حقوق الإنسان تجسد القيم الأساسية للحضارات البشرية

مهما اختلف الناس، فإن جميع الثقافات تعتنق مبادئ مشتركة معينة، فما من ثقافة تتسامح مع استغلال البشر، وما من ديانة تسمح بقتل الأبرياء، وما من حضارة تقبل العنف والهول.

التعذيب بغيض للضمير الإنسانى، والوحشية والقسوة مروعتان فى كل عرف وناموس.

وباختصار، فإن هذه المبادئ المشتركة، التى تتشارك فيها كل الحضارات، تعكس صورة حقوقنا الإنسانية الأساسية، وهى الحقوق التى يثمنها عاليا، ويتعلق بها، كل إنسان فى كل مكان.

لذا، فإن النسبية الثقافية يجب ألا تستخدم كذريعة لانتهاك حقوق الإنسان، بما أن هذه الحقوق تجسد أعمق قيم الحضارات البشرية جذرية. فالإعلان العالمى لحقوق الإنسان مقتضى وجوده عالميا ينطبق على الشرق والغرب معا، وينسجم مع كل إيمان ودين. والتقصير عن احترام حقوقنا الإنسانية لا يؤدى إلا إلى تقويض إنسانيتنا.

فلنعمل على ألا ندمر هذه الحقيقة الجوهرية، لأننا، إن فعلنا ذلك، فلن يجد الضعفاء مكانا يلجأون إليه.

شيرين عبادى - المحامية الايرانية

الحائزة على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٣

نقلا عن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤

إشكاليات الحضارة العالمية :

هناك مؤشرات ثقافية متعددة تشير إلى أننا بصدد تشكل حضارة عالمية، وليس هناك من شك فى أن تصاعد موجات العولمة، بتأثير تعمق آثار الثورة الاتصالية الكبرى التى تعتبر شبكة الإنترنت هى رمزها البارز، أسهم فى بلورة عديد من ملامح هذه الحضارة العالمية البازغة، التى تعتمد اعتمادا أساسيا على الثورة العلمية والتكنولوجية التى قامت منذ عقود فى عدة بلاد صناعية متقدمة، وساعدتها على الانتقال بكفاءة من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات العالمى والذى يتحول- ببطء وإن كان بثبات- إلى مجتمع المعرفة.

وهذه الحضارة العالمية تثير فى الواقع إشكاليات متعددة. ولعل أول الأسئلة المطروحة بشأن شروط حوار الحضارات فى هذا المجال هو: هل الحوار المتكافئ والمتبادل بين الحضارة الأوروبية العلمية والتكنولوجية والحضارات التقليدية للعالم الثالث ممكن؟

وجوابنا على هذا السؤال أن هذا الحوار ليس ممكنا فحسب، ولكنه ضرورى. بل إنه- بناء على استقراء الشواهد الواقعية- قائم فعلا منذ عقود طويلة؛ ذلك أن ممثلى الحضارات التقليدية من الساسة والمفكرين أدركوا منذ زمن أنه لا يمكن لهم أن يخرجوا من دائرة التخلف والدخول فى عالم التقدم الإنسانى بكل ميادينه إلا باقتباس عديد من القيم والمؤسسات والإنجازات التى حققتها الحضارة الأوروبية العلمية والتكنولوجية.

ولم يمنع من دوام عملية الاقتباس "المناظرات" الكبرى التى دارت بين المحافظين فى الحضارات التقليدية والمجددين؛ ذلك أن المحافظين احتجوا بأن اقتباس أدوات التقدم الأوروبى من شأنه القضاء على الخصوصيات الثقافية لحضاراتهم التقليدية. دارت هذه المناظرات فى العالم العربى والعالم الإسلامى على اتساعه باسم الخصوصية الثقافية العربية

والإسلامية، كما دارت فى آسيا -وفى اليابان على وجه الخصوص- بين أنصار الحفاظ على الروح اليابانية ودعاة التجديد الذين دعوا إلى عملية اقتباس واسعة من الحضارة الغربية، وهم الذين نجحوا فى النهوض باليابان علميا وتكنولوجيا، بحيث أصبحت فى مقدمة الدول الصناعية والتكنولوجية الرائدة فى العالم. ومعنى ذلك أن التيار المحافظ قد هزم تاريخيا، غير أننا فى العالم العربى مازلنا نضيع وقتنا فى هذه المناظرات العقيمة، لأننا لم نستطع- لأسباب سياسية وثقافية متعددة- أن نعبر عتبة التخلف، وأن نحلق فى آفاق التقدم.

الحوار إذن دائر منذ زمن بين الحضارة العلمية والتكنولوجية والحضارات التقليدية. ولكن: هل هو حوار متكافئ أم لا؟ الإجابة أنه لا يمكن أن يكون متكافئا، ذلك أن الحضارة العلمية والتكنولوجية فى مركز القوة، وهى صاعدة بقوة الدفع التى استمدتها منذ قرون حين قامت الثورة الصناعية فى أوروبا التى شيدت على أساسها مجتمعات صناعية أثرت تأثيرا عميقا فى أنساق القيم واتجاهات الناس وسلوكهم الاجتماعى، وذلك اعتمادا على قيم الحداثة الغربية التى تتمثل أساسا فى العقلانية والفردية والاعتماد على العلم والتكنولوجيا، وتبنى مفهوم وضعى فى البحث العلمى يركز أساسا على ما يمكن قياسه، والابتعاد عن أنماط التفكير الأسطورى والغيبى. غير أن الحضارات التقليدية مازالت فى غالبيتها العظمى غارقة فى أنماط التفكير غير العلمية، وكثير من الأقطار الواقعة فى دائرتها تسودها نظم شمولية وسلطوية غير ديمقراطية، وبالتالى هناك حواجز عديدة أمام حرية التفكير والتعبير. وحتى بالنسبة للدول الشمولية والسلطوية من بينها التى نجحت فى اقتحام ميادين العلم والتكنولوجيا الحديثة فهى لم تستطع تسخيرها للقيام بالتنمية البشرية المتكاملة، نتيجة دخول هذه النظم فى حروب عقيمة مع جيرانها أو لانغماسها فى حروب أهلية نتيجة ضيق الأفق السياسى وانسداد طرق التعبير الديمقراطى.

وهناك سؤال آخر: هل تعبر القيم العلمية والتكنولوجية عن حضارة عالمية، أم أنها تعكس تقنينا لحضارة واحدة؟

وفى تقديرنا أن القيم العلمية والتكنولوجية أصبحت فى الواقع تعبر عن حضارة عالمية، وهى ان نبعث أساسا فى إطار الحضارة الغربية، فعلينا ألا ننسى أن هذه الحضارة هى حضارة إنسانية سبق لها أن أخذت من حضارات سابقة عليها وأهمها على وجه الإطلاق الحضارة المصرية القديمة والحضارة الإسلامية فى عصرها الذهبى، أيام كانت منتجة للعلم بكل فروعه، ورائدة فى علوم الطبيعة والكيمياء والفلك.

ويبقى سؤال أخير: الى أى مدى تعتبر القيم المتضمنة فى البيان العالمى لحقوق الإنسان جزءا من حضارة عالمية؟

والإجابة أن قيم حقوق الإنسان أصبحت بالفعل- ونحن فى بداية القرن الحادى والعشرين- تعبيرا عن حضارة عالمية، وذلك بغض النظر عن المناظرات القائمة فى هذا المجال بين العالمية والخصوصية فى حقوق الإنسان، ذلك أن هناك إجماعا على أن غالبية القيم، التى وردت فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق التى تلته، إنما تعبر فى الواقع عن ضمير عالمى سائد، وتبقى مجموعة صغيرة من القيم يدور النقاش حولها على أساس أنها قيم أوروبية فى الواقع برغم الادعاء أنها قيم عالمية.

إشكاليات معرفية ومشكلات واقعية :

إذا كنا طرحنا من قبل مجموعة مترابطة من الأسئلة تتعلق بشروط الحوار بين الحضارات وخصوصا فى ظل العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية، فإنه من المهم أن نتعرض لكيفية تنفيذ الحوار بين الحضارات.

ولعل أول الأسئلة المطروحة هو: هل تنفيذ الحوار بين الحضارات يتطلب تعريفا عالميا متفقا عليه على ماهية الحضارة، والإجابة هى نعم بالتأكيد وإن كان ينبغى القول إن التفرقة القديمة بين الحضارة والثقافة تسقط فى إطار مفهوم واسع للحضارة.

وإذا كنا اهتممنا بأهم الإشكاليات المعرفية فى حوار الحضارات، وهى إشكالية تعريف الحضارة والتفرقة بينها وبين الثقافة، فإنه- فى مجال تنفيذ حوار الحضارات- يثار سؤال مهم: هل يمثل المثقفون الحوار بين الحضارات؟ وإلى أى مدى يجب أن تكون الثقافة الشعبية جزءا من الحوار؟

والواقع أن هذا السؤال بالغ الأهمية؛ ذلك لأن المثقفين عادة ما يهتمون بما يطلق عليه "الثقافة العالمية" ويتجاهلون إلى حد كبير الثقافة الشعبية. وقد أثبتت دراسات التحليل الثقافى الحديثة الأهمية الكبرى للثقافة الشعبية، وتأثيرها الحاسم

فى تشكيل الوعى الاجتماعى وفى صناعة العقل الشعبى.

ومن هنا يمكن القول إنه لا ينبغى أن يقتصر الحوار بين الحضارات على المثقفين، بل لابد أن يشارك فيه ممثلون للثقافات الشعبية بمختلف تياراتها؛ ذلك أننا نعرف جميعا أنه فى عدد من المجتمعات المعاصرة تسود ظاهرة "الانفصام الثقافى"، ونعنى بها الفجوة المعرفية والفكرية بين النخبة والجماهير، ناهيك عن الاختلافات العميقة فى الحساسية الفنية والأذواق والاتجاهات الجمالية.

ومن هنا، لن يكتمل الحوار بين الحضارات فى رأينا بدون تضمينه الثقافة الشعبية.

وإذا ثار سؤال آخر: هل الاتصال ما بين الحضارات أمر مرغوب فيه؟ وما هى حدوده؟ه فإن الإجابة لدينا أنه ما من شك إذا وضعنا فى الاعتبار الصراع الحاد على جبهة المجتمع العالمى بين الدول والملل والأعراق والأقليات، فإن الحوار بين الحضارات أضحى عملية ضرورية تهدف فى المقام الأول إلى التعريف بالذوات الحضارية، والتعرف على الآخر المختلف حضاريا من خلال عملية مدروسة لإسقاط الصور النمطية الجامدة، سواء عن الذات أو عن الآخر.

وفى هذا المجال، ليست هناك حدود لحوار الحضارات؛ ذلك أن الأمل هو التوصل فى النهاية إلى الاتفاق على صياغة مجموعة متناسقة من القيم العالمية التى تأخذ فى اعتبارها التنوع الإنسانى الخلاق فى الوقت الذى تسعى فيه إلى التركيز على القواسم المشتركة بين حضارات العالم جميعا.

ومما لاشك فيه أن الثورة الاتصالية الكبرى، التى يتعمق مجراها منذ عقود، أدت إلى توسيع نطاق الاتصال الإنسانى بغير حدود، بحيث يمكن القول إنها تمثل فى الواقع البنية التحتية التى ستساعد فى النهاية على تخليق حضارة عالمية تقوم بدورها فى تقليل المسافات بين البشر، وتعمل على تعميق التفاعل الإنسانى.

وإذا أردنا أن نلخص أخيرا الموقف العالمى الراهن بالنسبة لإشكالية الحضارة بين الصراع والحوار، لقلنا إننا على أعتاب بزوغ نظرية جديدة هى التعايش بين الثقافات، على أساس إننا فى الواقع نعيش فى ظل حضارة واحدة.

نهضة الصين : "الصعود السلمى" فى عالم متعدد الأقطاب

د. أنور عبد الملك

من الأرقام الى الفلسفة ، من التنمية الى الحضارة : ساحة المداخل لمحاولة رصد وتقييم مسيرة الصين الطويلة منذ إنشاء جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، تتسع للعديد من الخيارات حسب الأولويات .

وكذا الأمر لو أردنا إدراك مغزى "الصعود السلمى" للصين منذ تولى الجيل الرابع قيادة الحزب والدولة حول الرئيس هوجينتاو، وكذا لو بدأ الرصد منذ ١٩٧٨، عندما أعلن دنج هسياوينج، كبير قادة الصين بعد الرئيس ماو، السياسة الاقتصادية الجديدة. بعض الأرقام على تنوعها تعين بادئ ذى بدء.

فى عام ٢٠٠٤، بلغ الناتج القومى للصين ١٦٥٠ بليون دولار، بزيادة ٩,٥٪ عن العام السابق، بحيث أصبحت الصين سادس أكبر اقتصاد فى العالم، بعد أن كانت فى مؤخرة الدول النامية قبل ١٩٤٩ . وكذا أصبحت الصين ثالث أكبر دولة تجارية فى العالم، إذ ارتفعت تجارتها الخارجية بنسبة ٣٥,٧٪ ، أى أكثر من رقم الولايات المتحدة الذى بلغ ألفا ومائة بليون دولار. وأخيرا ، وليس آخرا، بلغ نصيب الصين من النمو الاقتصادى العالمى ٢٠٪ عام ٢٠٠٤ . الموضوع يتعدى بكثير تعبئة مئات الملايين من الأيدى العاملة فى مجالات الانتاج الزراعى والصناعى والمعاملات التجارية . أرسلت الصين أكثر من ١٨٠ ألف باحث للحصول على درجات الدكتوراه فى العلوم المتقدمة فى الولايات المتحدة وعشرات الآلاف الى المراكز العلمية والبحثية المتقدمة فى أوروبا خلال السنوات القليلة الفائتة. وقد أخبرتنا الاحصاءات الدقيقة من المصادر الغربية والصينية معا بأن نحو ٩٠٪ من العلماء الشباب عادوا الى وطنهم الأم بعد الدكتوراه، إذ أتاحت لهم أرض الوطن ظروفا ممتازة للسكن والعمل والبحث المتقدم والإسهام فى تطوير مختلف العلوم والتكنولوجيا، وكذا رفع مستوى الذكاء الانتاجى والقرار الاقتصادى القومى، وقد أعلمتنا جريدة "وول ستريت جورنال" أن جامعات الصين تقوم بتخريج مايساوى أربعة أضعاف الولايات المتحدة من المهندسين . ويصل عدد خريجى اليابان الى ضعف عدد خريجى الولايات المتحدة، بينما اليابان يسكنه مايساوى نصف التعداد الأمريكى ("وول ستريت جورنال"، ٥ مايو ٢٠٠٥). مجرد إشارات على طريق الوثبة الهائلة؟ أم أنها، فى حقيقة الأمر، تمثل جوهر القرار السياسى لبناء أركان القوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية بشكل واع ومتصل لتكون قاعدة "الصعود السلمى"؟

(*) عالم الاجتماع و المفكر المعروف .



جمهورية الصين الشعبية

- العاصمة بكين، المساحة ٩,٥٧١,٣٠٠ كيلو متر مربع.

تعد الصين أكبر دول العالم من حيث عدد السكان، حيث تضم ٢١٪ من سكان العالم، فى يوم ٦ يناير سنة ٢٠٠٥ استقبلت الصين المواطن رقم ١,٣ مليار، ويتوقع أن يبلغ عدد سكان الصين ١,٤٤٨,٤٤٧,١٤٩ نسمة فى عام ٢٠٢٥.

الصين مجتمع متعدد الأعراق، إذ يوجد ٥٦ جماعة أثنية بالبلاد، والجماعة الأثنية الأساسية بالبلاد هى الهان. ويشكل أفرد قومية الهان ٩٢٪ من عدد سكان الصين واللغة الشائعة بالبلاد هى لغتهم. تشكل الأثنيات الأخرى ٨٪ من عدد سكان الصين ومن أهم تلك القوميات تشوانغ، هوى، الويغور، يى، مياو، منشوريا، التبت، منغوليا، توجيا، كوريا، دونغ، ياو، باى، هانى، القازاق، داى ولى، وغيرها. ومن بين تلك الأقليات يوجد ١٨ قومية تعيش فى الصين يزيد أفراد كل منها على مليون نسمة، هذا بالإضافة إلى ١٥ قومية يتراوح عدد أفراد كل منها ما بين ١٠٠- مليون نسمة.

العملة الرسمية: اليوان إجمالى حجم التجارة الخارجية للصين عام ٢٠٠٣، ٨٥٠,٧٣٥ مليار دولار، تشكل فيها إجمالى نسبة الصادرات الصينية ٥١,٥٪ من قيمة تجارتها الخارجية فى عام ١٩٧٤ بلغ حجم التجارة الخارجية الصينية ١١,٩٤ مليار دولار، ثم ازداد ليبلغ ١١٦,٧٩١ مليار دولار وذلك فى عام ١٩٩٠. أى معدل النمو فى حجم التجارة الخارجية الصينية على مدار العقود الثلاث بلغ ٧١٢٥,١٪.

وقد وقعت الصين فى ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٤ اتفاقا مع الدول أعضاء رابطة الآسيان (بروناى، ماليزيا، إندونيسيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، كمبوديا، ميانمار، لاوس، فيتنام) يقضى بإقامة أكبر منطقة للتجارة الحرة فى العالم بحلول عام ٢٠١٠. وقد اعترفت دول الآسيان بوضع السوق الكامل للصين مما يعنى تنازلها عن حقها فى اتخاذ اجراءات مكافحة إغراق أسواقها بالمنتجات الصينية.

معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٤، ٨,٢٪. ومع هذا فهذا العام مثل نسبة أقل من أعوام أخرى شهدها عقد التسعينيات من القرن العشرين من حيث معدل نمو الاقتصاد الصينى، فعلى سبيل المثال بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى الصين فى عام ١٩٩٢ ما نسبته ١٢,٨٪، ثم ازداد فى العام التالى ليسجل ١٣,٤٪، كما بلغ فى عام ٢٠٠٣، ٩,١٪.

قيمة احتياطات الصين من النقد الأجنبى والتى قدرت بـ ٤٠٠ بليون دولار.

ووفقا لدليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، بلغ قيمة الناتج المحلى الإجمالى الصينى ١٢٦٦,١ مليار دولار، كما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ٩٨٩ دولار.

نسبة الانفاق العسكرى ٢,٥٪ من نسبة الناتج المحلى.

كانت الصين تستورد ٢٠ مليون طن من البترول الخام عام ١٩٩٦، وارتفع استرادها إلى ٧٠ مليون طن عام ٢٠٠٢ ومن المنتظر أن تستورد ١٠٠ مليون طن خلال ٢٠٠٥، ١٥٠ مليون طن بحلول عام ٢٠١٠ ومن ٢٥٠ إلى ٣٠٠ مليون طن عام ٢٠٢٠. وبذلك ستصبح الصين ثانى أكبر مستهلك للبترول بعد الولايات المتحدة وثالث أكبر مستورد للبترول بعد الولايات المتحدة واليابان.

المصادر : CIA Fact Book - Encarta Encyclopedia,2005 - The IMF

إعداد : خديجة عرفة

-١-

من الأرقام ومؤشرات التنمية الى تصاعد موجة "ظاهرة الصين" فى جميع اركان المعمورة فى السنوات الأخيرة، خاصة منذ نهاية نظام القطبية الثنائية الأمريكية - السوفيتية عام ١٩٩١ ، وتفرد الولايات المتحدة بمكانة قطب الهيمنة العالمية الأوحد.

فى هذا الجو الرتيب ، جو الهيمنة الأوحد بعد انهيار طاقم الثنائية الغربية، لم يكن فى الحسبان حدوث ما يمكن أن يمثل جديدا فى تاريخ العالم، دعنا من طرح بدائل لم تُواجد من قبل منذ أكثر من أربعة قرون. واللافت أن أمم العالم ودول وشعوبه، على تنوع وتباين أنظمتها وتوجهاتها وثقافتهم ، أدركت أن طفرة آسيا الشرقية حول الصين أمر واقع، بل إنه يشكل أول جديد فى تاريخ البشرية، منذ عصر الاكتشافات البحرية، والثورات العلمية والصناعية والتنويرية فى الغرب، هذا بينما كادت القناعة تسود بأن الحركات والثورات الوطنية التحريرية - بعد كوبا وفيتنام وعبور أكتوبر - بلغت فى نهاية السبعينيات من القرن العشرين حدود ما طرحته رؤية باندونج. ومن ثم أصبح لزاما على كل باحث معنى بصحوة الصين أن يغوص الى الأركان ، أى أن يسعى الى ما وراء الظاهرة.

١ - حجم الظاهرة أولا : الصين مساحة وشعبا أكثر من خمس المعمورة (ثلاثة أضعاف قارة أوروبا كلها). وبالتالى فإن الطفرة التنموية غير المسبوقة فى تاريخ التنمية لأى وحدة اقتصادية، وفى أى عصر من العصور، كان لابد أن تمثل صدمة فى الجو الرهيب الخانق الذى وصفه مفكرو الهيمنة بأنه "نهاية التاريخ" . فهل ترى أن التاريخ لم ينته ؟ وأن التاريخ له تاريخ ؟ وكذا له مستقبل ؟ قد تكون إذن الظاهرة الهائلة غير المرتقبة جزءا من "المستقبل"؟

تكاثرت الكتابات والبحوث ورحلات التنقيب والمنتديات البحثية والندوات والمؤتمرات . الساحة الفسيحة الهائلة ليست مجرد "ساحة" ولكنها حضارة عريقة واكبت فى شرق آسيا الحضارتين المصرية الفرعونية، والفارسية . وهذه الحضارة العريقة إن لم تكن فى قدم الحضارة المصرية الفرعونية تماما، فإنها تميزت بالاتصالية منذ نشأتها حتى عصرنا، بينما انتقلت الحضارات المصرية عبر المراحل الفرعونية الكبرى، ثم القبطية، حتى المرحلة الإسلامية. كما أن الحضارة الفارسية عرفت مرحلتى الفارسية القديمة ، ثم الاسلامية الشيعية، وقد اعترت الحضارتين المصرية والفارسية تغييرات لغوية مهمة. هذا بينما الحضارة الصينية امتزجت مع صياغة المجتمع القومى، أى الأمة الصينية ، داخل حدود كادت تكون ثابتة عبر أجيال، أى أن ظاهرة الصين بوصفها الحضارة - الأمة الثابتة المتصلة أتاحت للصين المعاصرة قدرة متفردة لتعبئة كافة طاقات الصين الحضارة - الأمة حول مركزها الإمبراطورى ، الذى اتخذ فى عصرنا شكل جمهورية الصين الشعبية. ومن هنا على وجه التحديد استطاعت الصين أن تحقق تعبئة لمئات الملايين، أى لـ ١٣٠٠ مليون نسمة دون مواجهة عوامل التفتيت والتفرقة والتمايز الداخلى والإقليمى المعهودة فى الكثير من الأقطار .

٢ - اندلعت ثورة الصين من قلب هذه الساحة المتميزة، واتسمت بخصوصية غير معهودة إلا نادرا فى أحوال الثورات الحديثة والمعاصرة : ثورات "التايبينج " الفلاحين المعدمين يدا فى يد مع صغار الملاك ومتوسطيهم على فترات متتالية طوال القرن التاسع عشر، ثم ثورة "البوكسرز" ضد مناطق الامتياز الأوروبية التى احتلت الموانى وكبرى المدن، وهى التى منها تكون الحزب الوطنى "الكوومينتانج" تلبية لنداء زعيمه التاريخى صن يات سن عام ١٩١١ " وقد سعى هذ الحزب الى قيادة الثورة الوطنية التحريرية فى الصين على أساس جبهة وطنية واسعة من أثرياء المدن وملاك الأرض يدا فى يد مع المثقفين التقليديين والثوريين والقطاع الأوسع من كوادر الجيش الإمبراطورى ، وكذا جماعات ثورية فى الريف والمدن والموانى .

وقد تأكدت هذه الصيغة التجميعية، أى صيغة الجبهة الوطنية، حسب المصطلح المعاصر بعد تأسيس الحزب الشيوعى الصينى فى شنغهاى عام ١٩٢١، ساعيا الى تمايز الطبقة العاملة فى قيادة الجبهة. ملحمة الحزب الشيوعى الصينى منذ نشأته تشكلت على الدوام حول خط عام تأكد بعد أن تولى ماوتسى تونج الشاب قيادته عام ١٩٢٧ ، بعد فشل الاتجاه اليسارى المتزمت ، ثم قيادته لجيش حزب العمال والفلاحين، ومعه نواة القيادة التاريخية الجديدة عبر " المسيرة الطويلة" من شنغهاى الى مغارات ينان فى جبال غرب الصين بعيدا عن موانى المحيط الهادى والعواصم المدينية الملتحمة معها. الخط العام كان خط الجبهة الوطنية المتحدة قبل أى اعتبار آخر لتحرير الوطن من الاحتلال الإمبريالى الغربى، وكذا جيش الغزو اليابانى القادم من الشمال. أقام الحزب هذه الجبهة تحت قيادة المارشال شيانج كيتشيك، سلف صن يات سن فى زعامة الكوومينتانج ورئاسة الجمهورية ، وذلك بهدف تجميع كافة القوات المسلحة والكوادر السياسية للحزبين الكبيرين المتنافسين، مع الاعتراف بشرعية رئيس الجمهورية. وقد هذا انقلب شيانج كيتشيك ، بعد خيانته الثورة الأولى عام ١٩٢٧، وسحق أحد جيشى الحزب الشيوعى عام ١٩٣٥ . ورغم هذا عاد ماوتسى تونج ، وحاول شوان لاى إعادة تكوين الجبهة، فعادت الجبهة فى فترة قصيرة ، حتى انقلب المارشال شيانج كيتشيك على عهده عام ١٩٤٨ ، فكان انذار ماوتسى تونج إليه : "إما العودة الى الجبهة، وإما التوجه الى العاصمة" وبالفعل وبعد سبعة أشهر دخل جيش التحرير الشعبى حول حزبه برئاسة ماوتسى تونج وصحبه الى بكين، وتم إعلان جمهورية الصين الشعبية من شرفة المدينة المحرمة، أى القصر الإمبراطورى فى الأول من أكتوبر عام ١٩٤٩ .

٣ - القيادة السياسية للحزب والدولة تمت صياغتها التاريخية منذ مطلع القرن العشرين على نفس النمط الجبهوى مع

تأكيد التوجه الأيديولوجى الماركسى - اللينينى بالنسبة لقيادة وكوادر الحزب الشيوعى منذ تأسيسه .

وبفضل سيادة المنهج الجبهوى، نجح الحزب الشيوعى الصينى فى حشد عدد كبير من أبرز ممثلى وقادة مختلف الطبقات والفئات والقطاعات من المدنيين والعسكريين جنبا الى جنب مع القيادات الثورية الشابة النابعة من الريف والمراكز الصناعية فى المدن. وكان رمز ذلك منذ البداية طاقم ماوتسى تونج من أسرة صغار الملاك يعملون بالتعليم، وشوإن لاى ، رئيس الوزراء التاريخى المرموق ، وليوشاوشى من أبناء البيوتات العريقة، والمارشال شوته من كبار العسكريين الإقطاعيين وزملائهم . وقد تم انصهار الخط العام -رافعا شعار الجبهة الوطنية المتحدة -حول القيادات المركزية للحزب والدولة بفضل تحرك الصين فى إطار فلسفتها الحضارية التقليدية الكونفوشية فى الأساس وجناحها التاوى المعنى بالفاعلية المجتمعية والسياسية، وهى الدائرة التى عبر عنها فكر ماوتسى تونج الذى احتل مكانة موازية للفكر الاشتراكى فى برنامج الحزب ودستور الدولة .

-٢-

من الأركان إلى التحرك، إلى ساحة تحرك الصين فى مرحلة صياغة العالم الجديد والتفاعل الجدلى المركب بين البعدين العالمى والداخلى. وقد رأينا أن نضىء الأركان الرئيسية لمجتمع الحضارة - الأمة الصينية بداية فيما سبق.

أولا: القاعدة الثابتة لتحرك الصين العالمى إنما هى المبادىء الخمسة للتعايش السلمى التى تم إعلانها فى مؤتمر باندونج (أبريل ١٩٥٥). كانت الصياغة الأولى لهذه المبادىء الخمسة هى التى وضعها رئيس وزراء الصين شو إن لى فى لقائه عام ١٩٥٣ مع وفد حكومى هندى. وهى تشمل على وجه التحديد: الاحترام المتبادل لسيادة ووحدة الأراضى، عدم الاعتداء المتبادل، عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، المساواة والمنفعة المتبادلة، وأخيرا التعايش السلمى. وسرعان ما انتشرت هذه المبادىء الخمسة إلى نص وثائق تبادل العلاقات الدبلوماسية بين الصين وأكثر من مائة دولة، خاصة أنها تتفق مع "ميثاق الأمم المتحدة" فى الأساس.

ومن المهم أن ندرك أن هذه المبادىء الخمسة انطلقت من مبدأ السيادة، بوصفه المفهوم القانونى الرئيسى لنظام الدولة القومية الحديثة منذ معاهدة وستفاليا (١٦٤٨)، ذات المبدأ الذى تعمل سياسة الهيمنة الأمريكية على تفكيكه بواسطة مفهوم الحرب الاستباقية لفرض رؤية ومصالح دولة المركز بالقوة على العالم. ولكن المبادىء الخمسة، حسب الرؤية الصينية السائدة، تعبر أيضا عن روح التسامح فى الكونفوشية والبوذية على أساس التجارب التى مارستها والشكاوى التى عبرت عنها الدول الشرقية الحديثة. ولعل من المعالم البارزة للمبادىء الخمسة للتعايش السلمى، من حيث المضمون والشكل، أنها ترحب بكل شىء، وتصوغ تركيبا متناسقا للعناصر الشرقية والغربية بحيث تصبح شاملة وعميقة فى آن واحد. ولذا، فإن هذا الترحيب يمثل واحدا من الأسباب متعددة الأوجه التى جعلت غالبية البلدان من مختلف الأنماط فى العالم تتعرف على نفسها فيها.

ثانيا: من القاعدة الرئيسية، من المبادىء الخمسة للتعايش السلمى، إلى العالم الجديد بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد تفتت نظام القطبية الثنائية الغربية، وما يشهده العالم من تقلبات وتغيير فى الأعماق، والعودة إلى سياسة شن الحروب الهجومية بعيدة المدى والأجل - تنفتح ساحة واسعة من التناقضات والصراعات، وكذا الامكانات لم تكن فى الحسبان على هذه الصورة فى مرحلة باندونج.

إن معظم تحليلات مرحلة الزوابع التى نحياها تدور فى جو يكاد لا يرى بديلا للأزمة والاختناق، وهو ما تؤكده وسائل الإعلام، خاصة التلفزه فى معظم دول العالم، أى أن أدراكنا لعالم اليوم يعتمد على نهج موضوعى لا يفسح المجال لرؤى بديلة إلى حد أن مفهوم "تغيير العالم" أصبح يعنى الانحدار إلى النظام العالمى القائم عام ١٩٤٥، أى إلى عالم مجبر على الحياة فى دائرة تأثير المركز المهيمن الاوحد.

ما هو التغيير؟ وما هو الجديد؟ تسود الحيرة وعدم الثقة محاولات البحث عن الصياغة الموضوعية لمستقبل لم نحيه بعد. من هنا كان التماسك الدقيق الذى نشهده فى نسيج سياسة الصين الخارجية لافتا يدفع إلى التأمل. الواقعية فى كل مقام ومكان وكل قضية ومبادرة تسود دون أدنى تنازل لدبلوماسية المناسبات والمجاملات. ولكن جنبا إلى جنب مع هذه الواقعية العنيدة، تأكيد متصل بأن شعوب وأمم العالم ودوله تمارس تجارب وتواجه قضايا وتحديات، وتكتشف إمكانات بعيدا عن الركود. ثم إن مؤشرات ومفاهيم جديدة تنتشر فى الرؤى والممارسات الصينية على ساحة العالم، تسلط الأضواء على معالم التغيير خاصة إيقاعه المتصاعد بدرجات متنوعة فى معظم القضايا والساحات. لسنا فى "عالم جديد" حتى الآن ولاشك، ولكن الجديد يتبدى فى الأفق، والجديد يجب أن يحتل المكانة الرئيسة لو أرادت شعوب العالم أن تتخطى الحواجز والحصار، على أن يتم ذلك مرة أخرى بأسلوب واقعى لا يترك الزمام لأحلام اليقظة.

ثالثا: الدراسة الواقعية لبوادر الجديد فى عالم اليوم تلقى مزيجا من الاعتراف والتنكر: الاعتراف أولا ينصب على أن الطفرة التنموية الهائلة للصين لا تقتصر عليها، أى على خمس المعمورة، وإنما تعتبر مركزا لصعود شامل جبار لشرق آسيا من اليابان إلى إندونيسيا، تلحق به إلى حد ما عملية التحديث والتنمية فى الهند. ومعنى ذلك أن القارة الآسيوية، حيث يعيش ثلثا سكان المعمورة، والتى على سطح وأعماق أرضها أعلى نسبة من المنتجات والخامات ومصادر الطاقة، أصبحت

الآن هى الدائرة المركزية لصياغة مستقبل الاقتصاد العالمى. وكذا، فإن صحوة أمريكا اللاتينية، خاصة الجنوبية، حول منظمة "ميركوسور" بريادة البرازيل تتشابك مع آسيا عبر المحيط الهادى، بحيث إن معظم عالم الجنوب ("القارات الثلاث" أو "العالم الثالث" حسب تسمية الأمس) يشق طريقه إلى الصف الأول، ويتطلع إلى مستوى الريادة فى المستقبل القريب - الوسيط. إلى هنا والاتفاق يسود.

ولكن الخلاف على أشده فيما يتعلق بمغزى هذه الطفرة غير المسبوقة فى تاريخ العالم، وغير المرتقبة، بل وغير المقبولة لدى قطاعات واسعة فى الغرب والمناطق التابعة؛ ذلك أن الطفرة الاقتصادية لا تعود إلى مجرد أسباب تقنية أو حيل انتاجية وتجارية، ولكن لابد أن تعكس رؤى وقدرات وعزائم فكرية ومجتمعية وسياسية تدرك مغزى المسيرة التاريخية منذ بداية العصر الحديث، خاصة أسباب الانحدار والتخلف من ناحية، والتحديث والنهضة من ناحية أخرى، أى فى كلمة أن الطفرة الاقتصادية تتحقق فى إطار رؤية حضارية متكاملة تقدر على صياغتها المراكز الحضارية العريقة الكبرى لو عقدت العزيمة السياسية على العمل ومواجهة تحديات الانجاز وتحقيق المشروع. وهذا بالضبط ما يلاحظه الأعداء قبل الأصدقاء، إذ يرون فى طفرة الصين الخارقة وإعلانها "الصعود السلمى" تحديا حضاريا غير مقبول يتعدى الاقتصاد والتجارة.

رابعا: ترى ما هو هذا "الجديد" الذى يزعج، بل ويثير الريبة فى الأعماق؟

موجة أولى تمتّ إلى السذاجة، ترى أن صعود الجديد على الساحة العالمية معناه زوال ما هو قائم، أى أن صعود الصين فى قلب الشرق الناهض يعنى انحدار الغرب الذى مازال المركز الرئيسى للنظام العالمى، كما كان منذ القرن السادس عشر. ولكن هذه النظرة البدائية الساذجة تصطدم بواقع ما يشهده المحلل المدقق لسياسة الصين الخارجية؛ إذ إنها تؤكد أن "الصعود السياسى" يجب أن يقترن بالإبقاء على علاقات حميمة مع كل من الولايات المتحدة وأوروبا فى كافة المجالات، حتى لو اقتضى ذلك تنازلات للابقاء على حجم العلاقات الاقتصادية بين مختلف الأطراف. وكذا تبين أهم الدراسات والمخططات بالنسبة لمستقبل النظام العالمى بعد تفكيك الاتحاد السوفيتى الأسبق (خاصة كتابات بريزنسكى الرائدة ثم وثيقة "تقرير ٢٠١٥ العالمى") أن دولة هيمنة القطب الواحد ترفض مجرد فكرة ظهور قطب عالمى ثان، دعنا من تصور عالم متعدد الأقطاب، ليس لمجرد احتمال أنه غريم أو عدو، ولكن لمجرد أن يتخذ هذا الجديد شكل الشريك فى عالم يسوده التعايش السلمى. فالهيمنة لا تقبل تحقيق رؤية باندونج التى كانت بالأمس مجرد مبادىء خمسة، وقد أصبحت الآن على أعتاب صياغة عالم جديد.

ولكن "الجديد"، أى العالم الجديد الذى بدأت تتضح معالمه، يتخذ شكلا مغايرا فى رؤية القوى الصاعدة، وعلى وجه التخصيص الصين. وهذا الشكل المغاير يمكن وصفه بأنه عالم متعدد الأقطاب والمراكز، متشابك العلاقات والمنافع، بحيث يصبح فرض الهيمنة بالحروب، وإن كانت استباقية، غير ممكن، ويفرض التعايش السلمى. ولكن جوهر الجديد يكمن فى أن مركز الثقل، أى مركز المبادرة التاريخية فى هذا العالم الجديد متعدد الأقطاب والمراكز، قد بدأ ينتقل واقعيا إلى الشرق الناهض بالمعنى الأوسع بدلا من انحسارها فى الغرب الذى مازال هو المركز الرئيسى. ولذا، فإن انتقال مركز المبادرة التاريخية من الغرب، أى دائرة الأطلنطى الأمريكية - الأوروبية إلى الشرق، إلى دائرة آسيا متعددة الدوائر حول آسيا الشرقية والصين مركزا، وامتدادها إلى قطاعات أوسع من الدائرة الإسلامية، وكذا أمريكا الوسطى والجنوبية اللاتينية - يمثل سيناريو للتعايش السلمى غير مقبول فى الدوائر التى اعتادت الهيمنة والتحكم منذ أربعة قرون.

مرة أخرى: العالم الجديد متعدد الأقطاب والمراكز فى رؤية الصين وكل من يسعى إلى المستقبل الأمل لا يقضى على، ولا يستبعد أحدا، بل إنه يعمل من أجل عالم متعايش سلميا يفسح المجال لعيش جميع الشعوب والأمم حياة إنسانية صحية رغدة، تضيئها الثقافة والعلم والفنون والقيم. ليس هناك بطبيعة الأمر صورة لعالم الغد، بل تصور للتوجه العام الذى يمكن أن يتخطى تهديد العالم بالفناء لو استمرت سياسة الحروب، وتدمير البيئة، وإجهاض كل ما هو جديد.

خامسا: إن ترتيب الأولويات فى السياسة الخارجية للصين فى مطلع القرن الحادى والعشرين يواكب هذا التوجه العام.

١- التركيز فى المقام الأول، فوق أى اعتبار آخر، هو على دفع مستوى طاقة الصين وقوتها فى كافة المجالات الاقتصادية والعلمية والاستراتيجية، أى أن أى تحرك يؤدى إلى تعطيل هذا "الصعود السلمى" يجب أن يستبعد، أيا كانت المكاسب المؤقتة.

٢- من هذه القاعدة الثابتة النامية بشكل متصل، تتجه الصين لمكانة الريادة فى آسيا، وذلك بإيقاع لا يعرف الملل. الأمثلة تتراكم يوما بعد يوم: تهدئة أجواء الأزمة المحيطة بكوريا الشمالية، الشراكة الفاعلة مع مجموعة دول جنوب شرق آسيا "آسيان"، تشابك نمط التنمية الصينى مع جديد فيتنام، تطبيع العلاقات وبناء المشاريع المستقبلية مع الهند، فتح باب تعميق العلاقات مع اليابان، رغم استمرار الخلاف حول تفسير العلاقات الثنائية قبل وفى أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم هناك إنشاء "منظمة شنغهاى للتعاون" مع روسيا شريكا أول، وكذا مع أربع جمهوريات فى آسيا الوسطى تمهيدا "لطريق الحرير الجديد"، العلاقات الحميمة مع الدائرة الـ "مالية" أى إندونيسيا وماليزيا، وكذا إيران، الشراكة الاقتصادية المتزايدة مع استراليا ونيوزيلندا .. من هذا كله، يتصاعد سيناريو الشراكة الاستراتيجية بين بكين ونيودلهى وموسكو، مثلث يملك



الحركات الانفصالية فى الصين

مشكلة التبت :

ينقسم إقليم التبت إلى قسمين هما التبت الداخلية Inner Tibet، والتبت الخارجية Outer Tibet وتتمثل التبت الداخلية فى أقاليم Amdo, Kham بينما تشمل التبت الخارجية وسط وجنوب وغرب التبت بالإضافة إلى أجزاء من Kham. وطوال الفترة من عام ١٩١٢ حتى عام ١٩٥٠ تمتع الإقليم بقدر من الاستقلال عن الحكم الصينى، لكن مع انتصار الشيوعية فى الصين عمدت الحكومة الصينية إلى اتباع سياستين مختلفتين تجاه قسمى التبت إذ نظرت للتبت الخارجية على إنها جزء التبت المتمتع بالحكم الذاتى واتبعت إجراءات ليبرالية غير شيوعية تجاه هذا القسم من التبت. فى حين اتبعت سياسة شيوعية ردايكالية تجاه التبت الداخلية. ومن ثم فقد عمدت إلى اتباع حملات دعائية أيديولوجية فى الإقليم كان الهدف منها ان تحل محل القيم البوذية فى التبت.

وقد أدى هذا إلى الموجة الأولى من النزوح والهجرة القسرية من التبت الداخلية إلى التبت الخارجية فى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، ثم إلى دول جنوبى آسيا فى أواخر الخمسينيات من القرن العشرين.

وفى عام ١٩٥٩ فر الدلاى لاما الزعيم الروحى لشعب التبت وحوالى ٨٠ ألف من اتباعه إلى الهند. إذ استقر فى مدينة درما سالا الهندية وشكل هو واتباعه حكومة فى المنفى إلا انه لا توجد دولة فى العالم بما فيها الهند تعترف بحكومة التبت فى المنفى وقد شكل لاجئى التبت بزعامة الدلاى لاما ما يشبه منظمة سياسية تمثلهم فى المفاوضات مع الحكومات أو المنظمات الغير حكومية، كما تم تشكيل جمعية وطنية لتقوم بمثابة برلمان فى المنفى.

سكان التبت البالغ عددهم حوالى ٦ مليون نسمة منهم فى الهند وحدها حوالى ١٠٠ ألف لاجئ وفقا لإحصاءات عام ٢٠٠٣، و٢٠ ألف لاجئ من التبت فى نيبال. كما وصل خلال عام ٢٠٠٢ حوالى ٣٤٠٠ طالب لجوء جديد إلى الهند فى ظل استمرار حكومة الصين فى انتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان فى الإقليم، ومنذ عام ١٩٨٩ سعت الصين لتهجير عدد كبير من الصينيين إلى الإقليم بهدف تغيير الوضع الديمغرافى فى الإقليم وذلك كرد على سعى الدلاى لاما لتدويل قضية التبت.

الحركة الانفصالية فى إقليم إكسيمانج (تركستان الشرقية):

فى هذا الاقليم يعيش ١٥ مليون نسمة ٦٠٪ منهم من ذوى الأصول التركية الإسلامية، معظمهم من الايجور الذى يسعون إلى إنشاء دولتهم المستقلة عن الصين فى الإقليم تحت اسم تركستان الشرقية. وتبلغ مساحة الإقليم ١,٨٢٨,٤١٨ كم٢ وهو ما يمثل خمس مساحة الصين، وضعف مساحة إندونيسيا . وكلمة تركستان تعنى "أرض الأتراك" وتطلق الصين على الإقليم إكسيمانج ويعنى فى اللغة الصينية "الأرض الجديدة"، وتاريخيا ينقسم الإقليم إلى تركستان الشرقية وتركستان الغربية، إذ احتلت روسيا الأخيرة عام ١٩٢٤ وهذه المنطقة تمثل الآن دول آسيا الوسطى الخمس التى استقلت عام ١٩٩١ عن الاتحاد السوفيتى (طاجيكستان وتركمنستان وكازاخستان وقيرغيزيا وأوزبكستان) وقد ترتب على استقلال الأخيرة سريان روح الاستقلال إلى سكان تركستان الشرقية حيث تمثل نسبة كبيرة من سكان الاقليم من العناصر التركية من آسيا الوسطى خاصة الكازاخ، والطاجيك، والأوزبك، والقيرغيز.

إعداد : خديجة عرفة

إمكانات هائلة فى كافة المجالات، ولكنه لا يعادى أحدا.

ثم تأتى العلاقة بدول الجنوب (العالم الثالث) على أوسع نطاق، مع إعطاء الأولوية للمناطق الغنية من حيث الطاقة وكافة أنواع الخامات، نظرا لارتفاع احتياجات التنمية الصينية بشكل مطرد، حيث إن الصين سوف تصبح ثانى مستورد للبترول بعد الولايات المتحدة خلال سنوات قليلة. هذا بينما تواصل الصين الدفاع عن كافة قضايا الشعوب العادلة دون مشاركة فى صدامات ميدانية.

العلاقة مع الدول الصناعية المتقدمة تزداد أهمية مع تزايد احتياجات الصين للتكنولوجيا المتقدمة، وبالتالى تستمر العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية فى مكانة متقدمة من الاهتمامات. إن والدفاع عن "الصعود السلمى" الصينى، يقتضى العمل على إيجاد ساحات مصلحة مشتركة لمنع تفجير الخلافات، خاصة بعد أن بدأت الحرب فى أفغانستان، ثم العراق بهدف السيطرة على مناطق الطاقة فى الشرق الأوسط وجنوب روسيا وجنوب غرب آسيا لخنق متطلبات الصين، وبالتالى إجهاض طفرتها الاقتصادية الشامخة. تقترن هذه العملية أيضا بتطويق الصين بالقواعد والأساطيل من آسيا الوسطى إلى سواحل المحيط الهادى، وجنوب شرق آسيا، ودعم تسليح تايوان لتمكينها من التباعد التدريجى عن الوطن الأم "الصين". وفى مواجهة هذا التهديد الخطير لوحدة الأمة، تؤكد الصين شعار "أمة واحدة ونظامان" بالتعاون مع زعماء أحزاب المعارضة فى تايوان، خاصة حزب الكومنتنج هناك.

– ٣ –

إن هذا المسح السريع للمعالم الرئيسية لسياسة الصين الخارجية يؤكد خصوصية المنهج الذى يحرك الفكر والعمل الصينى فى كافة المجالات، ألا وهو "إن التناقض جوهر الوجود" حسب رسالة ماوتسى تونج الشهيرة. ماذا تعنى هذه العبارة الغريبة؟ لأول وهلة: إنها تعنى فى الجوهر أن كل الظواهر والأعمال والأفكار والكيانات التى تحتوى على تناقضات وصراعات جدلية فى باطنها لا تتطور نحو تفجير هذه التناقضات من أجل توليد تركيب جديد حسب المنهج الجدلى التقليدى. ولكنها، وهذه خصوصية التوجه الفكرى الصينى، تظل تحتوى على هذه التناقضات الداخلية، بينما تتغير صيغ الصراع بين مختلف الأطراف داخل دائرة كل ظاهرة. وهذا التغيير المتصل يدفع إلى تطوير وتغيير الظاهرة أو المؤسسة المعنية، ولكن مع الإبقاء على العوامل التى لم تعد مسيطرة بداخلها، بحيث يمكن لها أن تواصل الإسهام فى إثراء المرحلة الجديدة. وهذا بالضبط ما يتم مع شريك وعدو الأمس، حزب شيانج كيتشنك، حزب (الكومنتنج) الذى تمت هزيمته ثم ترحليه إلى تايوان عام ١٩٤٩، إنه اليوم يعود إلى الصورة شريكا يرحب به الحزب الشيوعى الصينى الحاكم، ومعه ثمانية أحزاب أخرى تشارك فى المجلس النيابى الثانى فى بكين. إن هذا المنهج يؤكد تعبئة كافة القوى السياسية والمدارس الفكرية المؤمنة بحق الوطن على ولائها وإسهامها، دون تفرد الحزب الشيوعى الحاكم بالساحة، وكأنه صاحب الأرض والماضى والمستقبل.

– ٤ –

آن الأوان لكى نتساءل فى هذا العرض السريع : أين ترى ساحة التناقض الرئيسى فى عالم اليوم، وقد تفتحت أبواب مرحلة صياغة العالم الجديد على أوسع نطاق؟

لم يعد التناقض الرئيسى كما عرفناه بعد الحرب العالمية الثانية تناقضا أيديولوجيا بين الرأسمالية والاشتراكية، الإمبريالية والشيوعية. لقد ارتفعت أصوات تدعى أن الإسلام السياسى حل محل الشيوعية من وجهة نظر الدائرة الغربية فى عصر العولمة، وهو التصور الذى مازال واردا بدرجات متفاوتة فى الإعلام الغربى. وفى كلتا الحالتين، ومادام الصراع يستمد حدته من تناقضات يصعب التوفيق بينها، فيصبح التوجه المرتقب نحو الصدام والتفجير.

ولكن الرؤية الصينية تنحو إلى توجه آخر، إذ ترى أن التناقض الرئيسى فى عصرنا هو الذى يتفاقم بين تحكم هيمنة القطب الواحد بالعنف على العالم، مقابل نظام عالمى متعدد الأقطاب والمراكز. الولايات المتحدة هى القوة الكبرى فى المجالين الاستراتيجى والاقتصادى، إذ إن ناتج الانتاج القومى الأمريكى بلغ ١١,٠٠٤ بليون دولار، أى ٣٧,٣٠٪ من المجموع العالمى، بينما تفوق الإنفاق العسكرى فى العام نفسه على مجموع ما أنفقته مجموعة أربع عشرة دولة متقدمة. ورغم ذلك يتساءل الخبراء مع باتريك سيل "هل لأمريكا أن تكسب المعركة فى العراق؟" (الحياة" ٢٠٠٥/٥/١٣). ويرون "احتمال كارثة استراتيجية" بعد "عملية سياسية سوريالية" "فاشلة".

ذلك أن "القوة" لا تكفى، إذ لا بد من "سياسة" إعمال هذه القوة لتحديد المكانة الدولية. إن سياسة هيمنة القطب الواحد تطيح بالاتفاقات الدولية والقانون الدولى، وتضعف مكانة الأمم المتحدة، وتصطدم بمصالح العديد من الدول والأمم إلى حد الاختلاف مع أوروبا منذ حرب العراق. إن مفهوم "ميزان القوى بين الدول الكبرى" ينبع من الإيمان بأن "الدول الكبرى هى مركز العالم"، وهى ليست كذلك لأسباب عدة : استحالة الانتصار فى حالة حرب بين دول عظمى، انتقال المنافسة إلى الساحة الاقتصادية، التنافس على التأثير السياسى والمعنوى على مختلف المناطق .. إلى غير ذلك من ارتفاع حدة التناقضات غير المحسومة التى تعيق إقرار سيطرة مركز هيمنة القطب الأوحد.

وفى هذا الجو، تتصاعد فاعلية مفهوم "الترابط" الصينى، إذ إنه يستطيع أن يتعامل مع عدد كبير من أنماط التناقضات

الدولية دون تغييب أى من القوى الفاعلة. ومن بين هذه الترابطات مثلا "ثنائية السلام العام والحرب الجزئية، الانفراج العام والتوتر الجزئى، الثبات العام والتفجير المحلى" ("انترناشيونال ستاديز" - مارس ٢٠٠٥، ١٨-٣٦).

* * *

فى هذه اللحظة من لقائنا الفكرى على ساحة محاولة إدراك مغزى "الصعود السلمى" للصين العملاقة فى مرحلة صياغة العالم الجديد متعدد الأقطاب والمراكز، ربما يمكن أن نفيد من لقاء مع كونفوشيوس "المعلم الأول" (٤٧٩ - ٥٥١ ق.م). فلنتصفح معا كتابه الأوحد "الأحاديث" الذى حفر معانى الفكر الصينى.

* يتساءل كونفوشيوس عن كيفية نجاح الأمم وكذا كيفية تدهورها، أى أنه يدخل فى صلب فلسفة السياسة. سأله أحد المريدين : "أستاذنا : هل هناك شعار واحد يمكن أن يؤدى إلى خراب بلد بأسره؟" أجاب كونفوشيوس : "الحق أن مجرد كلمات لن تحقق هذا الخراب، لكن هناك قولا ربما يفيد : "إن اللذة المترتبة على تولى الإمارة، اللذة الوحيدة، هى أن الأمير يملك حق ألا يقبل التناقض، فإذا كنت على حق ولا تجد أحدا يعارضك فهذا أمر ممتاز، ولكن إذا كنت على خطأ ولا تجد أحدا يعارضك، ألا ترى معى أن هذا الأمر يكون بمثابة الإجابة على سؤالك؟ فهل هناك شعار واحد يمكن أن يدمر بلدا مثل هذا الشعار...؟".

* حول معنى الفضيلة، وكيف أن خير الكلام ما قل ودل، هناك ثلاثمائة قصيدة فى كتاب الشعر، ولكن جوهرها يتلخص فى عبارة واحدة : "ابتعد عن الأفكار البذيئة".

* عن ضرورة تسمية الأشياء بأسمائها، أى ضرورة عدم التمويه والنفاق، تسمية الحرب العدوانية العنصرية مثلا بأنها "عملية سلام"، وغير ذلك من شعارات الإعلام الكوكبى، وضرورة تحديد الأمور والمسئوليات والواجبات، وكذا الحقوق : "إن أهم ما نحتاج إليه إنما هو تصحيح التسميات (...) فليكن الحاكم حاكما والوزير وزيرا والوالد والدا والابن ابنا ...".

* كيف يكون الخير؟ وكذا كيف يكون العمل الصالح؟ كيف يمكن التفرقة بين مفهومى "يى" أى الصلاح و"لى" أى المنفعة؟ يقول الأستاذ الأول : "إن الإنسان الراقى يفهم الصلاح بينما الإنسان المتدنى يفهم المنفعة" إلى أن يضيف قوله: "أن يكون الإنسان له قلب وفؤاد معناه أنه يحب الآخرين".

* وعن قواعد وأصول المعاملات بين الناس .. يرتفع صوت "كونفوشيوس" : "لاتفعل مع الآخرين ما لا تتمناه لنفسك .. إن الرجل الصالح هو ذاك الذى إذ يريد الإبقاء على نفسه يساند الآخرين، وإذ يريد أن ينمى ذاته فهو ينمى الآخرين." إلى أن يأتى إلى مفهوم "ناحية التقويم"، يقول : "لا تستعمل ما لا تحبه فى رؤسائك فى التعامل مع من هم أقل منك مكانة، لا تستعمل ما لا تحبه فيمن هم أدنى منك مكانة فى طريقة خدمة من يعلو عليك مقاما، لا تستعمل ما لم تحبه فيمن جاء بمسلك لكى تتقدم أنت على من هم خلفك، لا تستعمل ما تمقته فيمن يأتون بعدك، لكى تسير وراء من هم قبلك، لا تستعمل ما لا تحبه على يمينك للتظاهر به بالنسبة لما هو على يسارك، ولا تستعمل ما لا تحبه فيما هو على يسارك بالنسبة لما هو على يمينك .. هذا هو ما يسمى باسم ناحية التقويم". وفى ناحية التقويم هذه، أى العدل فى المعاملات الاجتماعية، تعليمات واضحة دقيقة : "اخدم والدك كما تريد أن يخدمك ابنك .. اخدم حاكمك كما تطلب ممن تحت إمرتك أن يخدمك أنت ... اخدم أخاك الكبير كما تبغى أن يخدمك أخوك الصغير .. ثم اضرب مثلا بكونك تعامل أصدقاءك كما تريد منهم أن يعاملوك أنت..".

* ذات يوم يسأله المريدون عن النجاح والفشل، يأتى جواب المعلم : "لو سادت المبادئ ساحة العالم، فإنه "المينج"، وإذا تمرغت فى التراب لكان هذا أيضا هو "المينج". ما معنى هذه الدعابة؟ وما هو "المينج" ترى؟ إنه يعنى القضاء، أو القدر، أو ما تقرر، أى أنه إرادة السماء، وقراره بالنسبة للإنسان." ومن هنا - من قبول القضاء والقدر بالمعنى الأوسع - تكون راحة البال، بل والسعادة : "الإنسان العاقل بعيد عن الشكوك، الإنسان الفاضل بعيد عن القلق، الإنسان الشجاع بعيد عن الخوف".

* يقول كونفوشيوس: "عندما كنت فى الخامسة عشرة من العمر عقدت العزم على تحصيل المعرفة، وعندما بلغت الثلاثين من عمرى استطعت أن أقف، وعند الأربعين من العمر أصبحت بلا شكوك، وعند الخمسين عرفت قرار السماء، وعند الستين وصلت إلى مرتبة الامتثال لذلك القرار، وعندما بلغت السبعين استطعت أن أحقق رغبات عقلى، ولكن دون أن أتخطى حدود ما هو صالح، هكذا يكون العمر : "الإنسان السامى يكون سعيدا على الدوام، أما الإنسان المرود فإنه كئيب على الدوام".

* ومن مقام الإنسان إلى العالم المحيط، عالم الأمم والحضارات، يقول المعلم الأول : "لو أرادت السماء أن تترك الحضارة إلى شأنها تفنى، فإن الأجيال التالية (قبلى) لم تستطع أن تشارك فى هذه الحضارة، ولكن وبما أن السماء لم تود للحضارة أن تفنى، فماذا يستطيع أهل الشر أن يفعلوا معى؟ " إلى أن يضيف : "لقد ظل العالم بلا نظام برهة طويلة من الزمن، ولكن الآن سوف يستعمل السماء السيد وكأنه ناقوس للصحوة .." النظام، نظام العالم، وهو مجال "السيد" (سيد الكون)، لا يمت إلى عالم الغيبيات، بل إنه يحقق التناسق بين قوانين العالم الطبيعى من ناحية ومبادئ المعاملات من ناحية أخرى ..".

**** القوة الناعمة، المكانة المعنوية بين الأمم وفى قلوب الناس، طريق تحقيق "الصعود السلمى" نحو عالم جديد متعدد الأقطاب والمراكز والثقافات بدأ يتشكل من حولنا، والصين فى قلبه.**

العالم وحماية البيئة

د. مصطفى كمال طلبة

يعلم القارئ الكريم أن إحدى القضايا الرئيسية التى برزت بشدة على الساحة الدولية خلال العقود الأربعة الماضية هى قضية حماية البيئة.

صحيح أن علاقتنا بالبيئة وتعاملنا معها يمتد إلى أزمان بعيدة، ولكن الاهتمام الدولى بالبيئة لم يبدأ إلا فى أواخر الستينيات من القرن الماضى، واقع الأمر فى نفس الفترة التى نشأت فيها هذه المجلة القيمة.

إن سعينا المستمر للوصول إلى ظروف حياة أفضل وثروة مادية ورفاهة فى العيش أدى عبر آلاف السنين إلى استنفاد متزايد لمصادر الثروة الطبيعية على هذا الكوكب، وهى المكونات الرئيسية للبيئة.

ولكن الشعوب لم تبدأ فى التعاون الجاد فيما بينها فى مجال حماية البيئة إلا فى العقود الأربعة الأخيرة، ولو أن قدرا من الإحساس بحق الجوار فى هذا الشأن بدأ منذ القرن الثالث عشر.

إن مفهومنا عن المسئولية البيئية الجماعية، ونحن فى بداية القرن الحادى والعشرين يقوم على أسس برزت منذ ما يقرب من قرن ونصف قرن مضى عندما حدد جورج بيركنز مارش فى عام ١٨٦٤، ضمن ما حدد -مبدأ يقول "يستطيع الإنسان التحكم فى الطبيعة من أجل المنفعة ومن أجل الضرر"، ومبدأ آخر يقول "إن الحكمة هى فى البحث عن المحافظة على توازن الطبيعة"، ومبدأ ثالثا هو "أن على الجيل الحالى مسئولية المحافظة على رفاهة الأجيال القادمة".

إن هذه المبادئ هى نفسها المبادئ التى نبنى عليها الآن ضوابط التنمية الرشيدة، أو ما نسميه التنمية المستدامة التى تبناها المجتمع الدولى فى العقد الأخير من القرن الماضى وأكدها فى مطلع القرن الجديد.

يتفق الكثير من علماء البيئة على أن الحركة البيئية الحديثة بدأت فى الستينيات من القرن الماضى كرد فعل لقضية التلوث الناتج عن المبيدات والكيماويات السامة فى الولايات المتحدة الأمريكية التى ركز عليها كتاب راشيل كارسون "الربيع الساكن" (١٩٦٣). تلى هذا القلق الشديد الذى أصاب الشعوب فى دول شمال أوروبا - وبالذات فى السويد والنرويج - وهى دول تمتاز بكثرة البحيرات فيها، ويخرج إليها سكانها فى اجازات نهايات الأسبوع للتنزه والترفيه بصيد السمك. وقد لاحظ سكان هاتين الدولتين فى النصف الثانى من ستينيات القرن الماضى أن الأسماك فى بحيراتهما تطفو ميتة على سطح مياهها، فبدأ الضغط على حكوماتهما لاتخاذ إجراءات تحد من هذه الكارثة، وكانت أنباء التلوث وآثاره الخطيرة قد وصلتهم من الولايات المتحدة. هذه الشعوب لديها الكثير من المعرفة وثقافتها عالية وحرياتها مكفولة، لذلك فإن تحركها وضغطها يكون عادة ذا أثر واضح فى انتخابات برلماناتها وبالتالى حكوماتهم. نتيجة ضغوط هذين الشعبين على حكومتيهما أحست حكومة السويد أن الأمر لا يمكن أن تتصدى له دولة بعينها وحدها، فتقدمت فى عام ١٩٦٨ إلى الأمم المتحدة تطلب عقد مؤتمر دولى عن البيئة الإنسانية فأقرت الأمم المتحدة ذلك

(*) المدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للبيئة سابقا.



انفجار المفاعل الذرى بتشيرنوبيل

يعتبر الانفجار الذى وقع فى ٢٦ أبريل ١٩٨٦ بالمفاعل الذرى فى تشرنوبيل أوكرانيا (الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت) أسوأ كارثة بيئية نووية تعرض لها العالم حتى الآن.

فقد اندفعت الغازات والذرات المشعة الناتجة عن الانفجار لمسافة ثلاثة أميال فى الغلاف الجوى، وظلت النيران مشتعلة لمدة عشرة أيام. وحسب الاحصاءات الرسمية فى ذلك الوقت، فقد تعرض ٨,٤٠٠,٠٠٠ شخص من بيلاروسيا وأوكرانيا وروسيا للإشعاع، كما تأثرت به أراض مساحتها ١٥٥ ألف كيلو متر مربع، وتسبب فى تلوث أراض زراعية تبلغ مساحتها ٥٢ ألف كيلو متر مربع (أكبر من مساحة الدانمارك) وقد تم تهجير ٤٠٤ آلاف شخص من المناطق المحيطة بالمفاعل.

ونتج عن الانفجار سحابة ملوثة امتدت غربا إلى بولندا والدول الاسكندنافية ووسط أوروبا، ووصل تأثيرها إلى المملكة المتحدة وإيطاليا، كما امتدت إلى الشرق نحو آسيا واليابان وشمال الأطلنطى حتى وصلت إلى الجزء الغربى من أمريكا الشمالية.

وقررت أن يعقد المؤتمر فى استوكهولم عاصمة السويد فى يونيو سنه ١٩٧٢، وكانت السويد قد عرضت استضافة المؤتمر.

وفى أثناء الإعداد لمؤتمر استوكهولم ظهر تقرير الدراسة التى قام بها نادى روما فى عام ١٩٧١ عن حدود النمو الذى تبنى مفهوم أن الاستنفاد المستمر لمصادر الثروة الطبيعية سوف يؤدى إلى توقف عملية التنمية فى فترة قصيرة. أثار هذا التقرير جدلا شديدا فى الأوساط العلمية بين مؤيد ومعارض. كان المعارضون– وهم كثر – يستندون إلى أن التطور التكنولوجى المتسارع فى تلك الفترة كفيل بالوصول إلى أساليب ميسرة لترشيد استهلاك المواد الأولوية، والإقلال من الملوثات الناتجة عن استغلالها بل والوصول إلى بدائل للمواد الأولية الطبيعية ذاتها، بينما يصر المؤيدون لآراء نادى روما على أن الاستهلاك غير الرشيد الذى نمارسه مع مصادر الثروة الطبيعية لابد أن يؤدى إلى توقف عملية التنمية.

ورغم كل هذا الجدل، فإن هذا التقرير قد نبه العالم إلى خطورة الاستغلال غير الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية التى هى المكون الرئيسى للبيئة، وبالتالى برزت ضرورة العمل الدولى التعاونى لإيجاد الحلول المناسبة والأساليب المثلى للتعامل مع قضية البيئة.

لابد أن أذكر هنا أن هناك عددا كبيرا من علماء البيئة يرى أن التاريخ الحقيقى للحركة البيئية الحديثة يبدأ مع قصف هيروشيما بالقنبلة الذرية، قرب نهاية الحرب العالمية الثانية، ذلك القصف الذى ولد الكثير من القلق عندما شاهد العالم كيف يستخدم التقدم العلمى فى الهدم بدلا من البناء وقد ضاعف من هذا القلق الكوارث التى شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية مثل مرض ميناماتا فى اليابان، والحوادث البشعة فى مجال نقل واستخراج البترول.

أدى كل هذا القلق إلى نشاط كبير فى حركة البيئة العالمية الحديثة، وإلى نشاط مماثل فى منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، إلى أن عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية فى استوكهولم عام ١٩٧٢. وقد نظرت العديد من الدول النامية –فى بداية السبعينيات من القرن الماضى عند الإعداد لمؤتمر استوكهولم – بشك واضح إلى محاولة جعل قضية البيئة مشكلة عالمية. وكان هذا الشك نتيجة للطريقة التى كانت تعرف بها البيئة فى ذلك الوقت. فقد كان الحديث عن حماية البيئة مقصورا أساسا على الحد من التلوث، وهو أمر كانت الدراسات فى تلك الفترة تعتبره مشكلة تقنية فقط. وهذا تعريف محدود نابع من اهتمام المجتمعات الصناعية بتلك المشاكل فى ذلك الوقت، ونظرت الدول النامية إلى الصرخة من أجل وقف التردى البيئى على أنها مجرد تخطيط من الدول الغنية لمنع الدول الفقيرة من التصنيع، وبالتالى من النمو والتقدم، كما كانت الدول النامية تخشى التكلفة الإضافية للتكنولوجيا (للتقانة) والمعدات المستوردة التى تتماشى مع المتطلبات البيئية، بالإضافة إلى خشيتها من الأضرار التى يمكن أن تعود على عمليات التصدير من الدول النامية نظرا للإجراءات الجديدة لحماية البيئة التى يتبناها العالم المتقدم.

فى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية– الذى عقد كما ذكرنا فى استوكهولم فى عام ١٩٧٢ –اتضحت العلاقة الوثيقة بين التنمية والبيئة. وأوضحت الدراسات التى أعدت للمؤتمر والمناقشات التى دارت حولها فى أثناء المؤتمر نفسه أن مشاكل الفقر والتخلف التى تعانى منها الدول النامية ناتجة عن الاستغلال غير الرشيد لما وهبها الله من مصادر الثروة الطبيعية الأمر الذى يؤدى إلى نمو اقتصادى هزيل وتنمية اجتماعية ضحلة، وينعكس هذا طبعا على حاجة المواطنين إلى البحث عن العيش بأى وسيلة بما فى ذلك الإهدار الكامل والاستخدام الجائر لمصادر الثروة الطبيعية. وقد تنبهت الدول النامية إلى هذه العلاقة خلال مؤتمر استوكهولم واقترح المؤتمر توجها يضع فى اعتباره العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى تقف خلف العديد من المشكلات البيئية، ودعا إلى معالجة الأثر عن طريق معالجة المسببات وهى عادة مسببات اجتماعية واقتصادية. لقد كان هذا الاتجاه مختلفا تماما عما كان سائدا من قبل، حيث كان التأكيد دائما على أن التكنولوجيا هى الحل. الأمر المهم هو أن مؤتمر استوكهولم أعاد تعريف أهداف التنمية على أنها إيجاد نوعية أفضل من الحياة (تعليم، ورعاية صحية وثقافة ومسكن وترفيه ... الخ)، عوضا عن المحاولات الدائمة للاستحواذ على الممتلكات المادية (زيادة الناتج القومى ورأس المال) كمحدد أساسى لنجاح التنمية. وأعاد تعريف البيئة على أنها المخزون الديناميكى للمصادر الطبيعية والاجتماعية المتوافرة فى أى وقت من أجل تلبية احتياجات الإنسان، وتعريف عملية التنمية نفسها على أنها عملية استخدام تلك المصادر بهدف زيادة رفاهة الإنسان، أو على الأقل المحافظة على مستواها. وبذلك أصبح واضحا أن حماية البيئة وتحقيق الأهداف التنموية أمران يكمل كل منهما الآخر.

وبالتالى، فبداية من مؤتمر استوكهولم، بدأ البحث عن مفهوم جديد موسع للتنمية، يرتبط بحدود قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة وتلعب فيه الاعتبارات البيئية دورا مركزيا، ويتيح فى ذات الوقت فرصة كاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وقد استمر التطور الفكرى فى هذا الاتجاه عبر مفهوم التنمية الأيكولوجية والتنمية دون تدمير لمصادر الثروة الطبيعية وبدائل التنمية وأساليب الحياة إلى أن انتهى بعد عشرين عاما إلى تبنى مفهوم التنمية المستدامة فى قمة الأرض عام ١٩٩٢، هذا المفهوم يركز على أن التنمية الرشيدة تستند إلى أعمدة ثلاثة نمو اقتصادى، وتنمية اجتماعية، وحماية البيئة وكلها مرتبطة ببعضها البعض.

أعقب مؤتمر استوكهولم ظهور فيض كبير من الاتفاقات غير الملزمة بين الدول تتضمن مبادئ للتعاون فى حل المشكلات البيئية عابرة الحدود، أو ما سمى بالقانون الرخو (Soft Law).

تبع ذلك خلال العقود الثلاثة الأخيرة صدور عدد كبير من الاتفاقات الملزمة الإقليمية والعالمية لحماية البيئة، مما أدى إلى نشأة فرع جديد من فروع القانون الدولى هو القانون البيئى الدولى.

لم تكن هذه طبعا أولى محاولات وضع القانون البيئى الدولى، بل كانت البداية عندما اتفقت الدول المشاطئة لنهر الراين قرب نهاية القرن التاسع عشر على حماية أماكن تفريخ سمك السالمون بشمال الأطلنطى بعد أن اقتنعت أن أيا منها على حدة لا تستطيع ذلك.

وخلال الفترة بين الحربين العالميتين – أى فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضى – حاولت عصبة الأمم وضع اتفاقية دولية عن حماية البحار من التلوث الناتج عن السفن. وعلى الرغم من فشل تلك المحاولة فقد أدى الجهد الذى بذل فى وضعها إلى إصدار الكثير من الاتفاقات حول حماية مصادر الثروة الطبيعية بعد الحرب العالمية الثانية.

وخلال العقود الأربعة الماضية، وضعت كل دولة من دول العالم قانونها الخاص لحماية البيئة فيها، كذلك استقر عدد من المبادئ التى تحكم العلاقات بين الناس فى قضايا البيئة، من بينها مبدآن رئيسيان هما : مبدأ الملوث يدفع الثمن (PPP) (Polluter Pays Principle) وقد تطور استخدام نفس الحروف الآن لتصبح تعنى أن منع التلوث استثمار له عائد مجز (Pollution Prevention Pays) . هذا التطور جاء ليحفز أصحاب الأعمال على العمل على منع التلوث على أساس أنه مفيد لهم اقتصاديا. المبدأ الثانى هو مبدأ "المسئولية المشتركة" الذى أصبح الآن "المسئولية المشتركة ولكن المتفاوتة" . وترى الدول النامية أن التفاوت يجب أن يبنى على قدر التخريب البيئى الذى سببته التنمية فى الدول الصناعية فى الماضى قبل ظهور القواعد البيئية بينما ترى الدول الصناعية أن التفاوت يجب أن يبنى على أساس الماضى والمستقبل، لأن الدول النامية التى تشكل ٨٠٪ من سكان العالم وتنميتها سوف تسبب تدميرا بيئيا كبيرا أيضا. وهذا أمر يوضح تماما أن النظرة إلى المشكلات البيئية تختلف اختلافا واضحا بين الشمال والجنوب ولا يمكن فك هذا الاشتباك إلا عن طريق التعاون الدولى وإيجاد الصيغ التوفيقية لهذا النوع من المسئولية المشتركة.

إن اتفاقية السلام– التى وقعت فى عام ١٦٤٨ فى ويستفاليا لتنهى ثلاثين عاما متصلة من الحروب– كان المبدأ الأساسى فيها أن ما يجرى داخل حدود الدولة هو شأنها الخاص، وليس لأحد أن يتدخل فيه، أى مفهوم السيادة الكاملة للدولة على ما يحدث فى أراضيها. ولكن هذا المفهوم بدأ يتغير فى بدايات القرن العشرين عندما تحرك المجتمع الدولى لمناقشة قضايا حقوق الإنسان ثم مصادر الثروة الطبيعية المشتركة بين دولتين أو أكثر، وأخيرا المشكلات البيئية عبر حدود الدول بل وعبر القارات. عند ذلك أصبحت الاتفاقات الدولية الملزمة فى تلك المجالات تنص على ما يمكن اعتباره قدرا من تدخل كل دولة فى شئون الآخرين.

أختتم هذا العرض السريع لتطور الفكر حول قضايا البيئة فى العالم بأن أتعرض بشكل مختصر جدا للوضع البيئى فى العالم العربى.

إننا فى العالم العربى نعانى من العديد من المشكلات البيئية، سواء الناتج منها عن التخلف الاقتصادى والاجتماعى أو الناشئ عن عمليات التنمية نفسها التى لا تأخذ فى الاعتبار قضايا حماية البيئة كمكون أساسى فى تخطيطها وتنفيذها. ولعل أهم هذه المشكلات البيئية: ندرة المياه وتدنى نوعيتها محدودية، الأرض والاستخدام غير الرشيد لها التصحر، التأثير السلبى لتزايد استهلاك الطاقة تلوث المناطق الساحلية خاصة عن طريق المصادر التى تأتى من اليابسة، وأخيرا تدهور بيئة المدن وقضايا النفايات الصلبة والسائلة والخطيرة فيها.

ليس هذا التدهور البيئى بسبب غيبة التنظيمات المؤسسية أو القوانين، فلدينا فى مصر مثلا جهاز لشئون البيئة ووزير دولة لشئون البيئة وقانون خاص بالبيئة صدر فى عام ١٩٩٤. ولكن القانون مازال يعانى من ضعف التنفيذ، وهذه صورة أعتقد أنها متكررة بشكل أو بآخر فى كل الدول العربية.

ودولنا كلها فى العالم العربى أعضاء فى اتفاقات دولية تعالج الكثير من مشاكلنا البيئية مثل المياه والتصحر وتلوث المناطق الساحلية وآثار استهلاك الطاقة.

حقيقة إن العمل البيئى قد تطور فى المنطقة العربية تطورا كبيرا خلال العقدين الماضيين وخصوصا فى عقد التسعينيات. غير أن الكثير من المؤسسات البيئية الوطنية ما زالت تفتقر إلى العناصر البشرية الفاعلة أو الموارد المادية الكافية، الأمر الذى يؤدى إلى صعوبة تنفيذ السياسات البيئية وضعف القدرة على تنفيذ قوانين البيئة.

لست أرى سببا واضحا لهذا التدهور البيئى الناتج أساسا عن ضعف القدرة على تنفيذ قوانين البيئة.

هل العيب فى صياغة القوانين نفسها؟ أم فى غيبة المشاركة الشعبية الفعلية عند إعدادها؟ وكيف نصحح هذا أو ذاك؟ أم أن العيب ليس فى القانون وإنما فى العجز عن التنفيذ الحازم للقانون؟ وإذا كان هذا هو الصحيح فما أسبابه؟ وكيف يمكن علاجها؟

هل العقوبات المنصوص عليها فى القوانين تكفى وحدها لضمان التنفيذ؟ أم أن هناك حاجة فعلا إلى زيادة الوعى البيئى على كافة المستويات وإيجاد حوافز واضحة تشجع الناس على التعاون فى التنفيذ؟

هل يعد خريج الجامعة فى المنطقة العربية إعدادا يؤهله للتعامل بفهم وموضوعية مع قضايا البيئة بعد خروجه إلى سوق العمل؟

هل يحاط القائمون على العدالة فى وطننا العربى علما بالمخاطر الناجمة عن ضعف اهتمام الأجهزة التنفيذية بمراجعة الآثار البيئية للمشروعات القومية الكبرى؟

كل هذه أسئلة تحتاج إلى حوار هادئ للوصول إلى الأساليب المثلى للتعامل معها.

أرجو أن أكون قد أثرت بعض النقاط للحوار البناء من أجل المساهمة فى تحقيق هدف سام هو ضمان حق الإنسان العربى فى العيش فى بيئة سليمة بعد أن تدهورت معظم مكونات البيئة حولنا إلى الدرجة التى تستوجب وقفة جادة، وعددا من الإجراءات القانونية والتنفيذية الحاسمة، وقدرا واضحا من الفكر العلمى السليم لمواجهة كل هذه المشكلات.

حول إشكاليات العولمة

محمد سيد أحمد

هذه ليست محاضرة عن العولمة، ولكن طرح لعدد من القضايا التى تثيرها العولمة .. فكما سنرى، ليس للعولمة تعريف .. وهى تحتمل أكثر من معنى .. هناك التعريف للعولمة الناجم عن المعنى الدارج للظاهرة، وهناك محاولات إيجاد تعريف رفيع، مجرد، للكلمة .. فلقد ترتب على الابهام المحيط بالكلمة التباسات شتى.

ولا وجود فى القاموس لكلمة "العولمة"، على الأقل، حتى ما يقرب من عقد من الزمان، بل ربما قيل إنه لا حاجة إلى الكلمة أصلا .. فمنذ أن أصبح فى مقدور البشر السفر والترحال والانتقال من موقع إلى آخر، وأن يجول البشر الكرة الأرضية قاطبة، فقد أصبح للإنسان بعد "عالمى" .. أصبح واردا أن يصل بشخصه وجسده ومداركه إلى أى موقع فوق سطح الكرة الأرضية .. كان للبشر تاريخ قبل أن يملك هذه القدرة .. وقت أن كان التنقل مهمة تصعب ممارستها عبر بيئات "طبيعية" شديدة التباين والاختلاف .. وربما سوف يكون للبشر مستقبل لا يظل مقصورا على العيش فوق سطح كوكب الأرض فقط .. وبين هذا الماضى وهذا المستقبل، تنهض ظروف مواتية لظاهرة وصفت مؤخرا بـ "العولمة".

والكلمة غير مستقرة فى اللغات الأجنبية .. تشير الإنجليزية إلى كلمة Globalization بينما تميز الفرنسية بين هذه الكلمة وكلمة Mondial، Mondialization وGlobalism وGlobal المستمدة من Monde، أى "العالم" وليس "الكوكب" .. والاشتقاق من Global يركز على الجانب الجغرافى، بينما الإشارة إلى Le Monde تركز على التمدين، وعلى الجوانب الحضارية .. ومن هنا ترجمة البعض "للعولمة" بـ "الكوكبية" .. وعلى أى الأحوال، فإن الكلمة بحاجة إلى ضبط وتعريف أدق .. وربما كان من المفيد بمكان محاولة تحديد متى بدأت ظاهرة "العولمة" وما الملابسات التى يتعين توافرها؟ حتى جاز القول إن "العولمة" قد أشرفت على نهايتها .. أو وارد أن تشرف عليها.

تعريف أتصوره جديرا بالتأمل هو وصف العولمة بصفتها بروز مستوى يتسع لكوكب الأرض كله .. مستوى يعلو مستوى الدولة ذات السيادة .. وينتشر فى عالم أوسع تصادفه فيه معوقات وحواجز منسوبة إلى مرجعية فضائية لا تقتصر على الكرة الأرضية وحدها.

إنها اللحظة الحرجة التى تبلغ فيها كثرة البشر حد أن الكرة الأرضية تعجز عن تلبية احتياجات هذه الكثرة .. فتتعرض هذه الكثرة لنوعيات شتى من

(*) كاتب بجريدة الأهرام.

الاختناق .. بالمعنى الحقيقى والمجازى للكلمة .. إننا بصدد عنق زجاجة فى تاريخ البشرية كله..

العولمة هى ألا نبقى أسرى قشرة الأرض، أو حتى أعماق المحيطات، أو حتى أن نكون قادرين فقط على ارتياد الكواكب القريبة .. لقد نشأت الكائنات الحية كى تعيش داخل ما يعرف بـ "البيئة الحيوية Biosphere" المهيئة لحياة كائنات حية، من الفيروس إلى الديناصور .. ومع ذلك فالاتصال المادى بين الكواكب وارد، ولو عن طريق الشهب والنيازك وبالذات البالغة الصغر منها .. إنها تجد نفسها منجذبة نحو الأجرام السماوية الضخمة ذات جاذبية بالغة القوة.

ثم اكتشف مؤخرا أن كائنات "تعيش" فى ثنايا الشرائح الداخلية للأرض على الكبريت وليس على الأكسجين .. وبالتالى فإن تنويعات أشكال الحياة أكثر تعقيدا مما نتصور.

العولمة، باختصار، هى ألا نبقى أسرى قشرة الأرض .. إننا بصدد هذه المرحلة من التاريخ التى أصبح البشر يتطلعون فيه إلى تجاوز الامكانات المتاحة على سطح الأرض التى نشأوا أصلا فيها، وذلك دون معرفة إلام يقودهم هذا الانفتاح على المجهول.

تعريف العولمة :

ليس للعولمة تعريف محدد، بل جاز لنا تصور كل ما هو عصرى وحديث بأنه منسوب إلى "العولمة"؟. ولكن لماذا اختراع مصطلح جديد غير كلمة "العالمية" عند الحديث عما هو منسوب إلى "العالم"؟ والحقيقة أننى أريد أن أنتقى موضوعات بعينها وأنا أتعرض لموضوع "العولمة"، بصفتها تنطوى على إشكاليات يحيطها غموض، وبحاجة إلى تأصيل .. وأول هذه الموضوعات إشكالية "تعريف" العولمة..

فإن الجنس البشرى ينمو ويتطور على سطح كوكبنا .. وقد بلغ تعداده حوالى ستة بلايين ونصف بليون نسمة، ذلك بينما الطبيعة التى يقيم فيها سكان الأرض لا تنمو، ولا تتسع، ولا تتمتع بنفس القدرة على التكيف والتغيير، ولا تبدى أية مرونة فى هذا المضمار، وأصبح التكاثر السكانى عقبة بدأت تهدد قدرة الجنس البشرى على مواصلة نموه .. أصبح السؤال المطروح: كم من البشر بوسع كوكبنا استيعابه فوق سطحه دون الاستفادة من الفضاء الخارجى؟ وما العمل عندما يصل تعداد البشر إلى رقم لا تحتمل القشرة الأرضية احتواء ما يتجاوزه؟

هذا السؤال فى الحقيقة لا يتعلق فقط بكم سكان الأرض الذين يعيشون فى مختلف أرجاء الكوكب، وإنما أيضا بكيفية معيشتهم .. بـ "الكيف" وليس بمجرد "الكم" .. ذلك أن الكيف مقرر للكم، والعكس أيضا صحيح .. فثمة "كم" مع مختلف مراحل التطور البشرى يلائم "كيفا" معينا والعكس بالعكس .. طبعا فى إطار نوعية محددة من الحياة، وشكل معين من الحضارة والنمو، وتقاليد معينة من التاريخ .. إلخ ... إلخ.

المهم فى هذا الصدد أن البشرية فى مستقبل منظور تقترب فى تعدادها من رقم يصبح تجاوزه خطرا على استمرار الحياة وأسلوب معيشة البشر، وأصبح مطلوبا توسيع الحيز المناسب، حتى يصبح من الممكن توفير متطلبات الحياة لعدد أمثل من الأحياء على سطح كوكبنا وفى المنطقة المحيطة به .. هذا التكييف هو الذى يشار إليه بظاهرة "العولمة".

ظاهرة فريدة فى التاريخ :

والظاهرة التى نتحدث عنها فريدة فى التاريخ .. ذلك ان التاريخ لم يرصد (حتى الآن على الأقل) جنسا أشبه بالجنس البشرى، لم يكن فى يوم ما حيا وحسب، بل أيضا صاحب قدرة على السلوك العقلانى، والتفكير، والكلام وتبادل الآراء .. وقد كثر من حيث العدد حتى أصبح يشغل الكرة الأرضية برمتها، ولدرجة الإشباع .. بوجه عام، سوف يتسع حيز العالم "المعولم" ليشمل، من جانب، هذا الجزء من القشرة الأرضية التى سكنها البشر عبر التاريخ، وجزءا آخر من فضاء الكون الذى كان، لدرجة أو أخرى، "مكشوفا" لحواس البشر: على سبل المثال، الشمس، القمر، بعض الأجرام السماوية، إلخ .. إن الإنسان بحواسه الخمس، يدرك وجودها، وإن أساء تفسير حقيقتها .. والآن، بفضل ارتياد الفضاء، أصبح بمقدور البشر التوصل إلى "لمس" هذا القطاع من الكون .. والتحقق من وجوده المادى، وإن كنا ما زلنا فى بداية عمليات الاستكشاف.

إن مرحلة العولمة هى المرحلة التى تتجاوز فيها البشرية حدود كوكب الأرض لتنتمى إلى قطاع أوسع من الكون، ربما تبدأ بالحيز الذى يتضمن كواكب المجموعة الشمسية التى تدور -مثل كوكب الأرض- حول الشمس، ولتمتد -إن آجلا أم عاجلا - إلى كواكب أخرى منتمية إلى سيل نجوم مجرتنا .. وبديهى أن اكتساب منطقة الفضاء التى تخضع لـ "غزو" البشر هذه الأبعاد إنما هو عملية لا بد أن تستغرق قرونا .. فنحن إذن بصدد عملية سوف تمتد لحقبة تاريخية طويلة الأمد، متعددة الوجوه.

نحو تجاوز الحواس :

إن تجاوز القشرة الأرضية لا يعنى مجرد استكشاف الكون الواسع، لا يعنى فقط تجاوز عقبة تعترض الانتماء إلى قطاع أوسع من الكون، وإنما يفسح المجال للانتماء دون أن تكون هناك حدود لعالم أوسع وأوسع باستمرار .. عالم متناهى الكبر، يمتد إلى ما لا نهاية، ببلايين المجرات التى يجرى استكشافها كل يوم .. ويتعذر التعرف عليها بحواس البشر الخمس وحدها، دون الاستعانة بتكنولوجيا الفضاء البالغ الرقى، وبالعلم والاختبارات العملية، والرياضيات.

إننا نستكشف المتناهى الكبر، ونستكشف أيضا المتناهى الصغر .. وليس المتناهى الصغر الذى نستكشفه هو المتناهى الصغر فى البعد المكانى وحسب، وإنما أيضا فى البعد الزمانى .. وقد حصل الدكتور أحمد زويل على جائزة نوبل فى الفيزياء لما أنجزه فى مجال ارتياد المتناهى الصغر فى بعده الزمانى .. إن الإنسان بسبيله إلى التحرر من الحجم .. بمعنى أن حجمه الطبيعى لم يعد عقبة فى وجه ارتياد عوالم بالغة الصغر أو الكبر.

متى بدأت العولمة؟

منذ منتصف القرن الثامن عشر، أرجع حكام الدول ما وصفوه بصلاحياتهم السيادية على رقعة أرض معينة إلى ما يملكونه من قوة سلاح .. أى إلى قدرتهم على دفع أية هجمة تأتيهم من قوة معادية، وهكذا يستقر لهم الحكم .. أيديولوجيا، أرجعوا هذا "الحق" إلى مكتسب إلهى، أو حق موروث، أو أى سند صالح لتبرير الهيمنة على السلطة.

لقد ظهرت فكرة "السيادة" فى القرنين السادس عشر والسابع عشر فى وقت كانت أوروبا فيه تبحث عن مرجعية علمانية، تخرجها من الحروب الدينية، وبالذات الحروب بين الكاثوليك والبروتستانت .. لقد وضعت هذه الحروب الأساس العلمانى لسلطة الدولة–الأم Nation-States فى ضوء علاقات دولية تحقق لكل دولة سيادية حقوقا متساوية مع غيرها .. كان الافتراض هو أن لكل دولة السلطة كى تحكم نفسها بنفسها، كى تعلن الحرب على غيرها ... إلخ. ولكن طرأ على فكرة السيادة بعد ذلك تغيير .. إن القانون الدولى المعاصر، ومعه المعاهدات التى تربط الدول بعضها ببعض، قد غيرت من القواعد التى تحد من السلطات المطلقة المملوكة للدولة ذات السيادة، والتى لم تعد فعالة فى عصر التجسس من الفضاء .. لقد أصبحت الأمم المتحدة هى المستودع الرئيسى لهذه السلطات التى تباشر نوعا من الرقابة الشرعية على الصلاحيات السيادية.

بمقتضى السلطات التى تمارسها أمة فى حق مواطنيها، فإن السيادة هى نقيض التعبير السياسى الطليق .. إن المهمة الأولى لأية دولة، هى أن تحقق لنفسها البقاء .. وإن إحدى طرق تحسين ظروف بقائها هى الحد من حدة الصراعات الداخلية .. غير أن هذه الصراعات هى الطريقة "الطبيعية" التى تمارس بها الحكومات أنشطتها المعبرة عن جماعات ورؤى سياسية مختلفة، وكثيرا ما تكون متعارضة .. إن ممارسة السيادة فى الديمقراطيات الحديثة مقصورة على الأوقات التى يكون البقاء على قيد الحياة فيها موضع امتحان .. كزمن الحرب مثلا.

قبل العولمة، لم يكن يوجد مستوى أعلى من مستوى الدولة ذات السيادة .. كان رئيس الدولة هو أعلى سلطة، وكان مؤمنا –قانونا– ضد أى ملاحقة .. وكثيرا ما شاهدنا رؤساء دول ينتهكون الحريات، ويرتكبون الجرائم، ولا تكون الكلمة النهائية للقانون .. فى حقبة الحرب الباردة على سبيل المثال، كانت أمريكا وروسيا فقط تملكان القدرة على ارتياد الفضاء الخارجى، وبالتالى تحدى سيادة أية دولة، دون التعرض لعقوبات .. بل كان جاجارين، فى وقت ما، يجول وحده الفضاء .. لم يكن "للعولمة" فى ذاك الوقت وجود على وجه الإطلاق.

مصير العولمة مستقبلا :

ما مصير العولمة مستقبلا؟ بادئ ذى بدء، علينا أن نسلم بأن العولمة تزداد أهمية كلما أتيحت لنا فرص أوسع لارتياد الفضاء الخارجى .. لقد تخيلنا بادئ الأمر أن كل الأجرام السماوية متماثلة، وإن كان منها ما هو أكثر لمعانا من غيرها، وأن القمر أكبرها، إن لم يكن أيضا أقربها .. ثم أصبح فى الإمكان تصوير الفضاء الخارجى من مواقع فضائية خارج الغلاف الجوى للأرض .. بالذات منذ إقامة المنظار الفلكى "هابل" الشهير، وهنا تبين أن الصورة مختلفة نوعيا عما كان معتقدا من قبل وقت أن كانت الصور تلتقط من الأرض مباشرة .. فما القمر إلا كوكب صغير لنجم صغير نوعا، وما المجموعة الشمسية إلا نجم فى مجرة تضم ملايين النجوم .. فى عالم يتسع لبلايين المجرات .. وكلما زدنا إحكاما فى قدرتنا على استكشاف الفضاء الخارجى، زدنا علما بتضاريس الكون الواسع، وزدنا إدراكا أننا كلما زدنا علما بالكون الواسع، زدنا إدراكا بما لا نعلمه .. وكلما اتسعت دائرة ما نعرفه، اتسعت بشكل أسرع دائرة ما ندرك أننا لا نعرفه .. وكلما اتسعت دائرة ما نعرفه بطريقة مطلقة، تقلصت معرفتنا هذه بطريقة نسبية .. بمعنى أن نسبة ما نعرفه إلى ما ندرك

أننا لا نعرفه نسبة تتضاءل باستمرار، رغم تعاظم ما نعرفه.

وهنا يثور سؤال: ما علاقة الانتقال من "العولمة" إلى "العالمية" بالانتقال مما يوصف بما هو "قبل العولمة" إلى "العولمة"؟ الشيء المؤكد أن معرفة البشرية بالعالم المحيط تزداد ثراء مع تتابع تجارب الحياة .. ولا صحة للإدعاء بأن المزيد من هذه التجارب من الممكن أن يكون مصدر إفقار، على الأقل فيما يتعلق بالمدى الطويل .. من الممكن أن تنمحى حضارات، ومن الممكن حتى أن تسهم البشرية فى القضاء على نفسها .. وكاد النظام الدولى الثنائى القطبية يفضى إلى عملية إفناء ذاتى للجنس البشرى، ولكن تطلع البشرية إلى أن تعيد بناء الحياة تطلع يظل حيا مادامت هناك حياة.

إن تجاوز العولمة إلى العالمية إنما يعنى انتصار الديمقراطية .. وزوال الدولة ذات سيادة إلى نوعية مختلفة من العلاقات بين الدول .. إنه ينطوى على تطوير مفهوم السيادة، إلى اكتشاف أبعاد لها لم تتحقق بعد .. ومن أهم سمات عالم ما بعد العولمة : فك الارتباط بين السيادة والأرض .. ومن العوامل التى نهضت بدور أساسى فى هذا الصدد بلوغ القدرة التكنولوجية على غزو الفضاء الخارجى، وبحث قضايا مثل ملكية الفضاء، وملكية القمر وغيره من الكواكب .. وغزو أعماق المحيطات والبحار والإقامة فيها.

والسؤال الأعم هو: هل العولمة مرحلة انتقالية؟ بمعنى أن حلول العالمية هو تعبير عن نهاية العولمة .. أم العولمة هى مرحلة ممتدة، متواصلة، موضع تطور دائم، وبالتالى ليست مرحلية أو مؤقتة؟

أسئلة مهمة :

إن دراسة ما سميناه "المستوى الأعلى الجديد" Post-Universal أو ما يمكن تسميته "السيادة المصطنعة"، أى المنفصلة عن مواقع منشئها .. Off-Shore Facilities إن نموذج سويسرا -الاستثنائى- إن كل هذه البدع وارد فى هذا الصدد أن تتحول إلى قاعدة .. والملحوظ أن العولمة تحرك آلية تكسب الأثرياء مزايا وتعمق فجوتهم مع الفقراء، على مستوى النظام العالمى كله، وليس على مستوى الدولة الواحدة فقط، مما ينال من استقرار النظام ويعرضه لاضطرابات متجددة.

أين "الاتحاد الأوروبى" من مستوى "ما فوق مستوى الدولة ذات السيادة"؟ .. ما مصيره مستقبلا؟ إنه قائم على ابتداع مستوى عالمى جديد يعلو أية تجارب أخرى .. ولكن لا يصل إلى مستوى "الجمهورية الأوروبية" .. إننا بصدد مستوى لا هو مستوى الدولة، ولا هو الاتحاد فحسب، ولا المستوى الأعلى الشامل للكرة الأرضية كلها.

هل يتكرر الاتحاد الأوروبى أم أن ظروف الحروب العالمية التى شهدتها أوروبا فى القرن العشرين وراء هذه التجربة الفريدة؟ هل من المتصور اتحاد عربى مماثل؟ وماذا فى مثل هذه الحالة عن إسرائيل؟ هل يكون الاتحاد العربى فى مواجهة إسرائيل أم من صنعها؟ فى التحليل الأخير .. هل نحن بصدد مرحلة قلقة، سوف تزيدها العولمة هشاشة، حيث لن تستقر حدود الدول فى المنطقة بصفة نهائية؟. ثم ماذا عن التجربة النقيض، أى تفسخ دول وتفككها إلى أقاليم لتصبح -أو لا تصبح- هى الأخرى دولا، كتجربة جمهورية التشيك وسلوفاكيا مثلا ؟ ماذا عن تجدد "الإقليمية"Regionalism كوجه مضاد ومكمل لعمليات الاتحاد؟ ثم متى بدأت العولمة ومتى تنتهى ؟ هل مع تعميم النظام الدولى "العولمى" .. أم مع انتهاء النظام السيادى .. أى عندما يصبح الخروج على النظام السيادى القاعدة لا مجرد الاستثناء؟

ثمة أشكال جديدة من السيادة .. السيادة "بالريموت كونترول" (الذى يجرى تحريكه عن بعد) .. بل السيادة المنفصلة عن الأرض .. السيادة المرتبطة بآلية "الشبكة" .. ثم التسليم بأن العولمة مرحلة انتقالية .. هل عبر كيانات مثل أوروبا أم عبر كانتونات مثل سويسرا أم مجموعات عملاقة وكتل بشرية مثل روسيا والصين والهند؟

ثم هل من عالمية فى نهاية المطاف .. أم هى مرحلة انتقالية بطبيعتها؟ بمعنى أن أجزاء من السيادة أصبحت عقبة فى وجه التقدم .. وأجزاء من العالمية لم تنضج بعد .. إن العولمة ليست عملية سلبية، بل تسهم فى إنتاج مزيد من الاستقطاب صوب العالمية .. وهى أيضا تعرض البشرية لمزيد من خطر الإبادة والفناء .. إن أبرز الصراعات من قبل كانت بين البشر .. أصبحنا مهددين الآن بأن تصبح أكثرها ضراوة هى تلك التى تجرى فى مواجهة الطبيعة (تسونامى جنوب آسيا ذكرتنا بذلك) .. بل قد يحاول البعض الاستفادة من المواجهة مع الطبيعة لتبرير منطق يقول إن تعداد البشرية ينبغى أن ينخفض، وإشاعة نظريات عنصرية كالقول إن ازدهار البشرية مسألة كيف قبل أن تكون مسألة كم!! فلننقض على الكم الذى لا يضيف!.

فى حالة عدم وجود تمايز فاصل بين العولمة والعالمية، فلا مجال لاستخدام مصطلحين .. وفى حالة وجود فاصل، فما هى نوعيات الأنظمة التالية على العولمة؟ هل تكون امتدادا لها أم تأتى بانقلاب عليها بثورة عنيفة أو غير عنيفة ضدها؟

ذلك أن الانتقال من العولمة إلى ما بعد العولمة ليس صورة عكسية للانتقال مما قبل العولمة إلى العولمة .. على سبيل المثال: ظاهرة انفصال السيادة عن الأرض، أو القدر من الكون المحيط الذى بوسع البشر الوصول إليه .. أو قدرة الإنسان على بلوغ المتناهى الكبر، أو المتناهى الصغر، ستكون كلها بوسائل تختلف نوعيا عن تلك المتاحة إلى الآن .. أو أن يكون للإنسان خصوم يختلفون عن الذين نألفهم نتيجة الاساءة بيئيا إلى الكوكب .. (الإيدز .. ثقوب الأوزون الدفيئة .. تحرر المرأة .. أن يصبح لها مقام وأدوار تختلف عما ألفناه لها منذ أقدم العصور).

ثم هناك المشاكل الأبعد مدى .. كالإقامة فوق سطح القمر .. أو الاستيطان فى كواكب قريبة تحتمل الحياة البشرية فوق سطحها .. هل وارد الاتصال بكائنات حية، ذكية، تملك القدرة على تطوير لغة مشتركة مع البشر فى محيط يتجاوز الكرة الأرضية، وفى مواقع لا يبعد عن كوكبنا حد استحالة الوصول إليها؟

لنتصور القدرة على إجراء عملية جراحية لحشرة على سبيل المثال .. أو عن طريق "مستشفى" ندخله الجسم ونوصله مثلا إلى المخ عن طريق آلات متناهية الصغر .. ما نوعية العلاقات البشرية فى ظل مجتمع يتسم بمثل هذه السمات؟ هذه كلها نوعيات من "الانقلابات" تختلف عن النوعيات التى ألفناها حتى الآن.

العولمة وثورة المعلومات :

إن ثورة المعلومات هى الوجه المكمل للعولمة .. إنها مؤشر من مؤشرات "المعلوماتية" Informatics .. بمعنى أن آلية المعلوماتية هى آلية العولمة .. وبالذات فى مجال "البحث والتطوير" .. R & Dإن وسائل الإنتاج هى عبارة عن معلومات، عن أنباء، لأن أدوات الإنتاج عبارة عن متغيرات، ولم يعد ينظر إليها كثوابت لسرعة إيقاع التغيير فى حضاراتنا المعاصرة .. إنها الإمكانيات التى أصبحت متاحة للانتقال من نقطة إلى أخرى .. وخدمة أكثر من غرض فى آن واحد، لأن الحياة لا تلبى مطلبا واحدا فقط فى وقت محدد .. هناك التفاعلات المتبادلة فى أكثر من اتجاه .. ومن هنا بروز "الشبكة" كرمز للعولمة، بدلا من الخط المستقيم .. وخدمة مجموعة أغراض فى آن واحد .. ثم يجرى تصحيح المسار، وضبطه، بإعمال آلية التغذية العكسية Feedback أى الاقتراب التدريجى من الهدف، من خلال آلية الخطأ والتصحيح.

البشر والطبيعة :

فكما يتضح مما سبق، وبالذات لو أخذنا كتعريف للعولمة ما سبق أن حددناه، فإننا ما زلنا فى بدايات طريق طويل شاق .. وإذا نجحت البشرية فى تجنب الوقوع فى أخطاء تعرضها للهلاك، فليس من المستبعد، فى يوم ما، اكتشاف سبل للاستعانة بالعولمة للاتصال بكواكب أخرى.. وكمثل على ما نعنيه، لنفترض – وهذا متاح – أننا، بفضل تقدم العلم، علمنا أن نيزكا سيصطدم بكوكب الأرض فى تاريخ محدد فى المستقبل، وليكن مثلا بعد ربع قرن .. وأن هذا النيزك سيصيب كوكبنا بأضرار بالغة، كما حدث للديناصورات منذ ١٤٠ مليون سنة مثلا .. هل تغير البشرية سلوكها وتتعاون على وجه السرعة لابتداع تكنولوجيا للصواريخ قادرة على حرف النيزك من مساره، وإنقاذ الجنس البشرى كله؟أو هل تكون الأولوية للفئات الممتازة كما كان الحال مع الباخرة الفاخرة "تايتانيك" التى أصابتها كتلة جليد ضخمة فى أولى رحلاتها عبر المحيط عام ١٩١٢؟ لقد منع بقوة السلاح مسافرو الدرجة الثالثة من الاقتراب من قوارب النجاة .. حتى يستقلها فقط مسافرو الدرجة الأولى! .. بعبارة أخرى، أن يحتدم البشر فى مصارعة البشر لعجز البشر عن مواجهة هجمة الطبيعة!.

هذا هو المنطق الذى يقف وراء سلوك اليأس والإحباط المفضى إلى الإرهاب .. فى ظروف يتعذر فيها حل مشاكل البشرية ككل، يتم الاستسلام لفكرة التخلى عن جزء من البشرية، على أن يكون قانون الغاب هو الذى يقرر ما هو هذا الجزء!

سلبيات العولمة :

ومن هنا نقول إن العولمة تنطوى على سلبيات أيضا، مصدرها آليات النظام، وليست مجرد سلبيات عارضة .. فمن شأن التغييرات الجسيمة التى تدخلها العولمة على بنية الاقتصاد، وزعزعة الأنظمة القائمة، فإن فرص الأثرياء أكبر من فرص الفقراء للاستفادة من التحولات الكبيرة المتاحة ولدفع المجتمع نحو مزيد من الاستقطاب، حيث يتوافر للأثرياء أن يزدادوا ثراء ويتعرض الفقراء لمزيد من التردى والفقر، والفساد .. إن الفجوات الناجمة عن التباينات الاجتماعية تزداد عمقا، ومهما قيل عن جهود لتخفيف وطأة هذه التباينات، فإنها لا تستمد وجودها من آليات النظام، وإنما من إدراك هشاشة الأوضاع، وضرورة الحد من أوجه الخلل فيها قبل أن تحدث فعلها .. ونظرا لضراوة التنافس، فإن هناك دائما أعذارا للتقليل من شأن الضمانات الاجتماعية، وتحميل العبء على الأقل قدرة على فرض تصحيح الأوضاع.

بنفس المنطق، نجد اتجاه العولمة لعدم احترام مبدأ المساواة بين المواطنين فى المجتمع، مهما قيل فى ادعاء عكس ذلك .. إن التكنولوجيا الحديثة تتجه باستمرار إلى إحلال الآلة محل الجهد البشرى فى بناء صرح الصناعة، وبالتالى فثمة مصلحة فى بلوغ البطالة حدا معينا، لا تتجاوزه، فتظل للعاملين قوة تفاوض فى تحسين الأجور والمرتبات، ولا تحد منه فتتجه الأسعار إلى الارتفاع .. إن هدف العولمة ليس تحسين معيشة المجتمع، بل ضمان تعظيم الأرباح، ومن هنا فأصحاب صانعى القرار ليسوا هم بالذين يقررون مجريات الأمور.

ثم إن العولمة تتجه بالاقتصاد فى اتجاه العسكرة، لأن صناعة الأسلحة أكبر مصدر ربح فى أى مجتمع.. وبسبب أن العولمة مجتمع يقوم على التنافس الحاد، فإن التسلح - وكذلك تكنولوجيا الفضاء - "ضمان اقتصادى" لرجال الأعمال فى مواجهة "الضمانات الاجتماعية" التى يسعى العمال إلى الحصول عليها.

هل من مخرج؟

هل من علاج لهذا التدهور؟ هل يفضى منطق العولمة إلى نقيضه: إلى واقع مستقبلى يتجاوزه وينفيه؟ هل من الممكن تصور مخرج لهذا المأزق التاريخى الخطير؟ هل من جدوى لمناقشة الفكرة المطروحة فى الشرق الأقصى عن "التكامل" مع الطبيعة، بدلا من الفكرة الغربية عن "التناقض" مع الطبيعة؟ فى هذه الحالة، يكون التكامل والتناقض وجهين لعملة واحدة .. التكامل هو نتيجة الجهد المبذول للانتصار على التناقض .. هو الانطلاق من الإيمان بأن الانتصار على التناقض ممكن.

إن مفتاح الموقف -وهذا درس العولمة الأول- هو أن يجرى تغليب التناقض مع الطبيعة على التناقض بين البشر .. وأن تتخذ الديمقراطية أداة لنزع عامل العنف من عملية التحول .. تحت تهديد الإفناء الذاتى أو المتبادل .. إن البديل الديمقراطى كفيل بأن يحل محل العنف كمفتاح لتجنب الحرب .. والانطلاق من افتراض أن كل تناقض وارد حله بطرق سلمية، وأن القضية هى اكتشاف الآلية التى تفضى إلى هذه النتيجة.

من النظام الدولى إلى النظام العالمى

د. بهجت قرنى

الكتابة عن الأعوام الأربعين الماضية هى نوع من التأريخ وكتابة التاريخ .. التاريخ المعاصر. ويقول لنا المؤرخون إن التاريخ متصل الحلقات. ولكن هذه الحلقات المتصلة تكونها أحداث، والأحداث - الكبيرة خاصة - تصبح علامات طريق فى حياة الأفراد كما هى فى حياة الدول والشعوب.

على المستوى الفردى، من منا لا يتذكر اليوم الذى ذهب فيه إلى المدرسة الابتدائية أو تخرج فى الجامعة؟ وعلى المستوى السياسى الجماعى، هناك أحداث مماثلة تترك بصماتها على حياة الشعوب وعلى هيكل التفاعلات الدولية : حرب عام ١٩٦٧، أو أكتوبر عام ١٩٧٣، زيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧، منظر الهجوم الانتحارى على برجى مركز التجارة العالمى فى نيويورك فى سبتمبر عام ٢٠٠١، غزو العراق فى عام ٢٠٠٣ .. أهمية هذه الأحداث الكبيرة - علامات الطريق فى التاريخ المتصل الحلقات - أنها تفصل "قبل" عن "بعد"، فنقول مثلا قبل أو بعد اغتيال الحريرى، أو انسحاب سوريا من لبنان ..

إن ظهور العدد الأول من مجلة السياسة الدولية يعتبر علامة على طريق الفكر السياسى العربى، خاصة مع استمرارية هذه المجلة لمدة ٤٠ عاما فى منطقة تتسم بعدم المؤسسية فى الفكر كما فى الممارسة. بالطبع هناك اختلاف فى نوعية المقالات وكتَّابها، وحتى توجهات المجلة، ولكن المهم أن هذه المجلة استمرت فى الظهور بصفة منتظمة لمدة ٤٠ عاما. ولكن ماذا عن الهيكل الأساسى للنظام الدولى وتفاعلاته فى عام ١٩٦٥، عام صدور المجلة، وأين نحن الآن؟

مقولتى الأساسية فى هذه المقالة - الاحتفالية هى أن أهم سمة لهذه التفاعلات الدولية خلال الأعوام الأربعين الماضية هى التغير والتحول : من نظام دولى (أى تفاعلات بين الدول ومؤسساتها الرسمية والتمثيلية) إلى نظام عالمى "أى كثافة التفاعلات بين الشعوب والأفراد"، بحيث إننا فعلا فى طور ظهور مجتمع مدنى عالمى.

يبدأ الجزء الأول باستخلاص سمات عام ١٩٦٥، فى ضوء سيطرة الحرب الباردة وأجواء الثنائية القطبية، خاصة بعد الخروج من حافة الهاوية الخطيرة التى مثلتها بحق أزمة الصواريخ الكوبية. أما الجزء الثانى، فيركز على ديناميكيات هذه القطبية الثنائية، وأثر ظهور العالم الثالث لكى تتحول هذه القطبية الثنائية الجامدة إلى قطبية مرنة.

(*) مدير برنامج دراسات الشرق الأوسط، وأستاذ العلاقات الدولية والاقتصاد السياسى، الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

ويتعرض الجزء الثالث للانفراج الدولى الذى سيطر على مقادير العالم فى فترة السبعينيات، ويركز اهتمامه على عملية هلسنكى ومغزاها. أما الجزء الرابع، فيواجه نهاية الحرب الباردة بإثارة السؤال الأساسى : هل نحن فعلا انتقلنا إلى نظام عالمى جديد؟ ولكى يجيب على هذا السؤال، ينتقل بين الفكر والسياسة لاستخلاص السمات الأساسية للتفاعلات الدولية منذ بداية التسعينيات، وسيطرة النظام العالمى أحادى القطبية، ثم - فى الجزء الخامس - الآثار السياسية للعولمة خاصة فيما يتعلق بدعائم ثلاث للتفاعلات العالمية المعاصرة : وضعية الدولة (الفاعل التقليدى منذ معاهدة وستفاليا)، مفهوم السيادة الوطنية، ثم مفهوم الأمن القومى. ثم تحاول الخاتمة التأكيد على الصفة الأساسية للتفاعلات العالمية فى الوقت الحاضر وآفاق المستقبل.

أولا - عام ١٩٦٥ : القطبية الثنائية بعد حافة الهاوية :

على مستوى أحداث النظام الدولى - كما كان يسمى أساسا فى ذلك الوقت - لم يكن عام ١٩٦٥ عاما استثنائيا، ولم يشهد حدثا خارقا للعادة. استمر النظام الدولى ثنائى القطبية يعيش فى ظل ميزان الرعب النووى. كانت الكتلتان - الشرقية والغربية - لا تزالان تشكلان نظما مغلقة على نفسها، وكانت الحواجز كبيرة بين هاتين الكتلتين، ولم يتم نجاح جهود الانفراج الدولى إلا بعد ذلك بسنين مع تحرر التبادل التجارى، خاصة نجاح مؤتمر هلسنكى عام ١٩٧٥ (كما سنرى فيما بعد).

بالنسبة للولايات المتحدة، كان عام ١٩٦٥ عام الانغماس أكثر وأكثر فى مستنقع حرب فيتنام واستنزاف موارد هذه الدولة العظمى المالية والبشرية وحتى رأسمالها الأخلاقى والسياسى، وذلك دون حل يبدو فى الأفق. شكلت هذه الحرب الأمريكية أهم مظاهر الضغوط المتزايدة على الدولار - العملة الرئيسية فى أسواق المال العالمية - والذى كان يقوم بدور ركيزة النظام النقدى العالمى، ولكن انتهى الأمر بتحويل الدولار - فى أوائل السبعينيات - إلى عملة "غير ذهبية" يتراوح سعرها فى سوق الأوراق المالية طبقا لأداء الاقتصاد الأمريكى. تحرر الدولار إذن من أن يكون ركيزة النظام المالى العالمى، واستردت الولايات المتحدة حريتها فى اتخاذ القرار منفردة بتخفيضه أو رفعه.

على الجانب الآخر فى الكتلة الشرقية، كانت شعوب هذه الدول فى عام ١٩٦٥ تتململ فى صمت ثم فى همس استعدادا "لربيع براغ"، ولكن الغزو السوفيتى لتشيكوسلوفاكيا فى ١٩٦٨ منع هذا الهمس من أن يصبح صياحا وثورة جامحة تطيح بالنظام الاستالينى السائد فى هذه الدول، ولكن إجهاض ربيع براغ لم يمنع تزايد المد الشعبى مثلا فى ثورة النقابات فى بولندا فى السبعينيات والثمانينيات.

ولكن أهم ما كان يميز العلاقات بين الكتلتين فى عام ١٩٦٥ هو استخلاصات أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، والتى امتدت آثارها ليس فقط إلى عام ١٩٦٥ ولكن فى الواقع إلى فترة الحرب الباردة بأسرها. وأهمية هذه الأزمة هى أن العالم اقترب بخطورة شديدة من حافة حرب نووية مدمرة شبيهة بانتحار للكوكب الأرضى، غير أن الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة تمكنتا فى آخر لحظة تقريبا من وقف نذير الانتحار المتبادل، ولكن تجليات الأزمة تركت آثارها على سلوك القطبين الأعظمين اللذين قاما بالتفكير جديا وعمليا فى تجنب مثل هذه الأزمات بعد ذلك، حتى لا ينفلت العيار عن طريق قرار خاطىء أو حادثة معينة، وتصبح الحرب النووية واقعا مميتا، ويتحول "المستحيل" إلى ممكن مدمر.

كان أهم قرار غداة هذه الأزمة هو إنشاء خط التليفون الساخن للاتصال المباشر بين واشنطن وموسكو لتبادل المعلومات فورا وتجنب أى سوء فهم أو سوء إدراك يؤدى دون قصد إلى عواقب وخيمة فعلا.

ثانيا - بعض المرونة فى القطبية الثنائية :

فى عام ١٩٦٥، لم تكن هذه القطبية الثنائية جامدة تماما كما كان يتصور الكثيرون، ولكنها كانت قطبية ثنائية مرنة. فأولا، كانت هناك خلافات داخل كل من الكتلتين، وكانت هذه الخلافات فى كثير من الأحيان خلافات أساسية وليست عابرة. ففى الكتلة الشرقية، كان هناك الخلاف المذهبى بين الاتحاد السوفيتى من ناحية والصين وألبانيا من الناحية الأخرى. وبالمثل فى الكتلة الغربية، أصرت فرنسا الديجولية على التمسك بأكبر قدر من الاستقلالية، ليس فقط سياسيا، ولكن على المستوى الاستراتيجى النووى.

ولكن - ثانيا - كانت أهم مظاهر المرونة فى القطبية الثنائية الحاكمة للعلاقات الدولية آنذاك هى وجود طرف ثالث خارج الكتلتين : مجموعة دول عدم الانحياز أو العالم الثالث كما لا يزال يعرف حتى الآن. فمثلا قبل ظهور مجلة السياسة الدولية بأقل من عام - أى فى أكتوبر عام ١٩٦٤ - عُقد مؤتمر قمة عدم الانحياز الثانى فى القاهرة، سبق هذا المؤتمر بعدة شهور - أى فى يونيو عام ١٩٦٤ - عقد الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة UNCTAD فى جنيف، وتولى رئاسته الاقتصادى الأرجنتينى البارز رؤول بريبسن، المطور الأكبر لنظرية التبعية فى شرح التخلف

الاقتصادى والاجتماعى، وأكبر مقابل للنظرية الاقتصادية الليبرالية، كما انتخب نائبا لرئيس هذا المؤتمر د. عبد المنعم القيسونى، وزير الاقتصاد آنذاك فى الجمهورية العربية المتحدة. كان الاونكتاد إذن بمثابة النقابة الاقتصادية للعالم الثالث وبزغ منه بعد ذلك بقوة احتجاجية - عقائدية وسياسية - كبيرة مجموعة الـ ٧٧ .

وبالرغم من فشل عقد مؤتمر القمة الإفريقية - الآسيوية - أو باندونج الثانى - فى الجزائر فى عام ١٩٦٥، إلا أن أعضاء مجموعة دول عدم الانحياز، وكذلك مجموعة الـ ٧٧ استمروا فى النمو والتزايد (يبلغ عدد أعضاء مجموعة الـ ٧٧ حاليا ١٣٢ دولة). ونجحت هذه المجموعة فى فرض اهتماماتها ومشاكلها على أجندة السياسة الدولية، وأصبحت موضوعات التنمية أو مشاكل الديون سمة "الصراع بين الشمال والجنوب" الذى ينافس فى الاهتمام به "الصراع بين الشرق والغرب".

ثالثا- السبعينيات قمة الانفراج الدولى .. عملية هلسنكى ومغزاها :

سواء بسبب "لحظة الحقيقة" أثناء أزمة الصواريخ الكوبية، أو بسبب المشاكل الداخلية فى كل من الكتلتين، أو بسبب ازدياد عدد وعنفوان دول العالم الثالث، تحولت مرونة القطبية الثنائية تدريجيا إلى انفراج دولى، وظهر أحد المعالم الأساسية لهذا الانفراج على المستوى العسكرى فى الاتفاق الاستراتيجى الأول SALT I أثناء زيارة الرئيس الأمريكى نيكسون لموسكو فى عام ١٩٧٢، واستمر هذا الاسترخاء العسكرى، حيث تم توقيع الاتفاق الاستراتيجى الثانى SALT II فى عام ١٩٧٩ فى اجتماع بين الرئيس الأمريكى كارتر والسكرتير الأول للحزب الشيوعى السوفيتى ليونيد بريجنيف فى فيينا. بين "سولت" الأول و "سولت" الثانى، انسحبت الولايات المتحدة من فيتنام، كما تم توقيع اتفاقية هلسنكى فى (١ أغسطس ١٩٧٥) من جانب كل الدول الأوروبية (ما عدا ألبانيا)، بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وكندا.

تعتبر هذه الاتفاقية علامة مهمة فى الانفراج الدولى وفى مسيرة النظام العالمى، لأنها أصبحت نموذجا يحتذى به ومعيارا قابلا للتطبيق فى مناطق أخرى من العالم التى يسودها النزاع والتوتر. فقد تضمن إعلان هلسنكى الاعتراف بالحدود القائمة منذ الحرب العالمية الثانية، خاصة الحدود بين ألمانيا الشرقية والغربية، وكانت هذه سياسة مهمة يطالب بها الاتحاد السوفيتى منذ الأمد، وانتهى الأمر بحصوله عليها. وفى المقابل، وافق الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية على فتح الحدود لتنقل الأفراد وتبادل المعلومات، وبالتالى بدأ الاتصال المباشر بين الجماعات والشعوب وتزعزع "الستار الحديدى"، وبدأ انتشار بذور الشك فى النظام الاستالينى المغلق. ويعتقد الكثيرون أن هذا الإجراء كان بداية انهيار هذا النظام الذى وصل إلى مداه فى عامى ١٩٨٩و١٩٩٠ ، معلنا نهاية الحرب الباردة والقطبية الثنائية.

يجب التأكيد فعلا على أن السبعينيات كانت الفترة الذهبية للانفراج الدولى (هذا الانفراج الذى لم يتراجع مع موجة الحرب الباردة الجديدة التى تزامنت مع وصول ريجان للسلطة فى بداية الثمانينيات)، وأن عملية هلسنكى جسدت أهم معالمها، لأنها كانت نقلة نوعية فى العلاقات الدولية لتأكيدها على مبادىء شبه جديدة فى التفاعلات بين الدول مثل حقوق الإنسان وحرية التنقل وتدفق المعلومات فيما وراء حدود هذه الدول، وبالتالى أصبحت تشكل أولى إرهاصات النظام العالمى الجديد الذى أعقب نهاية الحرب الباردة.

رابعا - نهاية الحرب الباردة : نظام عالمى جديد ؟

النقلة النوعية الكبرى فى هذه العلاقات الدولية هى بلا شك فى عامى ١٩٨٩-١٩٩٠، أى ما يسمى ثورة الشعوب فى أوروبا الشرقية، ثم انهيار الاتحاد السوفيتى ومعه نهاية الحرب الباردة والقطبية الثنائية. وبالطبع كان لمثل هذا الحدث الكبير إرهاصاته ونتائجه الفكرية.

١- إرهاصات الفكر :

فمثلا، اعتبر بعض المفكرين - وفوكوياما أشهرهم - أن أحداث بداية التسعينيات لم تعلن فقط نهاية الحرب الباردة ولكن نهاية التاريخ نفسه كما عرفناه، بمعنى أن الصراع الأيديولوجى الذى حكم العالم منذ شيوع الفكر الماركسى فى القرن الـ ١٩ ثم قيام الثورة الروسية فى عام ١٩١٧، ثم تأسيس الاشتراكية الدولية والكتلة الشرقية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية - قد وصل إلى مداه بهزيمة هذا التيار وحسم المعركة بالضربة القاضية تقريبا لصالح النظام الليبرالى الرأسمالى. وقد يكون فوكوياما ومدرسته محقين فى هذه النقطة، حيث إن انهيار الاتحاد السوفيتى قد أثر على استمرارية وعنفوان بعض النظم السياسية خارج أوروبا التى كانت تستوحى عقيدتها من الاشتراكية الدولية. وبدأت هذه النظم - باستثناء كوبا مثلا تحت قيادة كاسترو الكاريزمتية - تتهاوى أو تغير من توجهاتها اليسارية لكى تقوم بتطبيق

سياسة الخصخصة واقتصادات السوق أو ما يعرف الآن بتوافق واشنطن The Washington Consensus القائم على شيوع أفكار وسياسات صندوق النقد الدولى ومستشاريه.

٢- تدرج دولى معقد ولكن نظام أحادى القطبية :

إذا كان فوكوياما ومدرسته محقين فعلا فيما يتعلق بتفسير نهاية القطبية الثنائية على أنه انتصار للفكر الليبرالى والمعسكر الرأسمالى، فإنهم غير محقين فى توجههم بأن انتصار هذا الفكر يعنى أن العالم ينعم فى جنة من السلام والانسجام بين أعضائه. ففى الواقع، لم تتوقف المنافسة داخل المعسكر الرأسمالى بل على العكس زادت مع اختفاء التهديد الشيوعى كما شاهدنا فيما سمى "حروب التجارة" بين الولايات المتحدة واليابان، ثم إن الحروب العرقية أو حروب الهوية لم تتوقف بل زادت أيضا، وأصبحت تهدد كثيرا من الدول، ليس فقط فى العالم الثالث بل فى أوروبا أيضا كما هو الحال فى إسبانيا أو فى يوغوسلافيا والتى انتهت بتقويض هذه الأخيرة.

أدت نهاية الحرب الباردة الى تطور فكرى آخر خاص وتحديدا بهيكل النظام الدولى، وتركز هذه المدرسة على السؤال التالى:

ماذا يعقب الثنائية القطبية؟ هل هو هيكل عالمى متعدد الأقطاب أم - على العكس - أحادى القطبية؟ وكان من الطبيعى أن ينقسم المنظرون بين مؤيد لتعددية الأقطاب ومعارض لها، ونفس الاختلاف والجدال بالنسبة للأحادية القطبية.

بالنسبة لنا فى منطقة الشرق الأوسط -على الأقل-، فإن هيكل النظام العالمى هو أحادى القطبية، فحتى قبل غزو العراق، استغل المحافظون الجدد الذين يحكمون فى واشنطن منذ وصول بوش الى السلطة أحداث ١١ سبتمبر لتطوير استراتيجية استباقية وفرض سيطرتهم وسطوتهم على العالم، بحيث لم تصبح الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط قوة افتراضية فقط ولكن قوة شرق أوسطية حقيقية تجثم قواتها على الحدود مع إيران، السعودية وسوريا وتركيا، بل تحولت عن طريق الحكومات الخائفة أو الموالية - ليبيا أو العراق - قوة ذات شأن فى بعض المنظمات التى لا تكون صراحة مشتركة فى عضويتها، مثل الأوبك.

ولكن الهيكل الأحادى القطبية يتعدى منطقة الشرق ليؤثر على مقادير العالم فى أركانه المختلفة، على الأقل من ناحية القوة المادية، خاصة العسكرية. فمثلا، تتعدى ميزانية الدفاع والتسليح فى الولايات المتحدة مجموع ميزانيات الدفاع فى الدول التسع التى تليها مباشرة مجتمعة، كما أن الناتج القومى الأمريكى يبلغ أكثر من عشرين ضعفا فى دولة بازغة مثل الهند، وتسعة أضعاف الصين، وثلاثة أضعاف تقريبا الناتج القومى فى اليابان، وأكثر من خمسة أضعاف ألمانيا وحوالى ٦ أضعاف بريطانيا العظمى.

كما أن مؤشرات الإبداع/الاختراع وكذلك التنافسية التجارية تعطى المقام الأول للولايات المتحدة دون منازع، وهو نفس الحال بالنسبة لغزو الفضاء، ففى عام ٢٠٠٣ مثلا أرسلت الولايات المتحدة ٢٤ مركبة فضائية بينما لم ترسل الصين غير ٦ وفرنسا ٤ والهند ٢ وكذلك اليابان.

كما أن الولايات المتحدة تسهم بحوالى ربع ميزانية الأمم المتحدة، وأكثر من خمس ميزانية صندوق النقد الدولى، ونحن نعرف أن نظام التصويت فى الصندوق يعتمد على مستوى إسهام الدولة فى الميزانية، كما لايزال الدولار - رغم صعوده وهبوطه - العملة الدولية الأكثر استعمالا فى الحسابات العالمية. كما أن طريقة عمل النظام الأمريكى وميزانية البحث العلمى المخصصة له جعلتا هذا المجتمع ركيزة الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات التى توجه كثيرا من أحوال العالم فى هذه الآونة، فالأمريكيون يحتلون دون منازع المرتبة الأولى فى الحصول على جائزة نوبل فى الاقتصاد، وفى الطب، وفى الطبيعة، وفى الكيمياء بفارق عدة أضعاف عن مواطنى الدولة التى تليهم، وهم أكثر الناس الذين ينتجون ويشترون كتبا، أو يستعملون الإنترنت .. وأيضا بفارق عدة أضعاف عن أمثالهم فى الدول الصناعية الأخرى.

هناك بالطبع "دول صناعية جديدة" فى آسيا أو أمريكا اللاتينية، ولكن القرن العشرين كان قرنا أمريكيا أكثر منه قرنا آسيويا، رغم أن الطفرة التكنولوجية الآسيوية نافست -وتنافس- بقوة التكنولوجيا الأمريكية.

خامسا - العولمة من منظور سياسى:

يعتبر الحديث عن الثورة التكنولوجية المدخل المنطقى ذا التأثير المباشر لمعالجة أحوال النظام العالمى حاليا، أى بعد انهيار الحواجز المصطنعة بين الشعوب والتى فرضها نظام الكتل فى أثناء الحرب الباردة.

وإذا كان هناك مفهوم يلخص أهم خاصية لهذا النظام فهو تعبير "العولمة"، والذى يصف بحق انكماش العالم فى قرية كونية بسبب الثورة التكنولوجية، خاصة فى جانبها الاتصالى.

والعولمة -باختصار شديد- هى اختزال الزمان والمكان، خاصة الوعى بهذا الاختزال فى الحياة اليومية، هذا الوعى اليومى هو ما يميز العولمة الحالية عن أى تقدم أو اكتشافات تكنولوجية سابقة، وما يجعل هذا الاختزال حقيقة يومية ملموسة هى ثورة الاتصالات كما يدل على ذلك انتقال الأخبار واستخدام الإنترنت وغيرها من وسائل الاتصال كالتليفون المحمول. فمثلا، يصل مستوى استخدام الإنترنت حاليا إلى نحو بليون نسمة، ومن المتوقع بلوغها الضعف خلال الأعوام الخمسة القادمة. أما التليفون المحمول، فهو فى طريقه لأن يصبح كمبيوترا متحركا، ويتوغل بالفعل الآن فى أكثر الأماكن بعدا، فتدل الإحصائيات عن افريقيا مثلا خلال عامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ فقط على أن عدد مشتركى المحمول تضاعف فى كل من جنوب إفريقيا وسوازيلاند، وزاد أكثر من مرة ونصف مرة فى كل من أوغندا والكاميرون ورواندا، بينما زاد حوالى ٧ مرات فى نيجيريا (من ٣٠٠,٠٠٠ مشترك الى ٢,١٠٠,٠٠٠ مشترك). وهكذا أصبح الأفراد - كما هو الحال مع الدول - جزءا من "القطيع الإلكترونى العالمى".

ترتب على العولمة وخاصيتها التكنولوجية الاتصالية عدة نتائج ذات صلة مباشرة بهيكل النظام العالمى وتفاعلاته، نذكر منها ثلاثا على الأقل : وضعية الدول، ومفهوم السيادة، ومفهوم الأمن :

١- اضمحلال قدرة الدولة على التحكم فى مواطنيها أو رعاياها :

ونحن نعرف أنه منذ معاهدة وستفاليا فى عام ١٦٤٨، والتى أرست دعائم النظام الدولى الحديث، كانت الدولة هى هذه الدعامة، ولذلك عندما يصيب أى خلل الدعامة نفسها، فإن أشياء كثيرة بالتالى تختل، وفى مقدمتها احتكار العمل السياسى على المستوى الدولى بواسطة هذا الفاعل.

ففى الوقت الحاضر، تعانى الدولة من حصار من أعلى ومن حصار من أسفل. من اعلى عن طريق ظهور واستتباب فاعلين دوليين على مستوى "فوق القومى Supranational"، مثل الاتحاد الأوروبى أو النافتا التى تجمع الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وفى طريقها الى الانفتاح على بعض دول أمريكا اللاتينية، وفى الواقع فإن بعض هؤلاء الفاعلين الجدد يستولون أكثر وأكثر على وظائف الدولة. وحتى بالرغم من تعثر الموافقة الشعبية على الدستور الأوروبى الموحد فى دول مثل فرنسا، فإن وجود البرلمان الأوروبى عن طريق الترشيح والانتخاب المباشر وكذلك وجود اليورو كعملة أوروبية موحدة يقيدان من حرية الدولة فى سياستها الداخلية، سواء كانت تشريعية أو مالية أو ضريبية.

ولكن حصار الدولة عن طريق فاعلين جدد منافسين يمتد أيضا الى أسفل، الى داخل الدولة، عن طريق ظهور الهيئات غير الحكومية. ففى دولة مثل مصر، يبلغ عدد الجمعيات الأهلية أو منظمات المجتمع المدنى ١٧ ألف منظمة تعمل فى مجالات التعليم، السكان، حقوق الإنسان، مواجهة البطالة، بينما ارتفعت عضوية الشبكة العربية للمنظمات الأهلية التى تضم منظمات وطنية من ١٩ دولة عربية فى السنوات الثلاث ١٩٩٩ - ٢٠٠١ من ٧٣ الى ١٠٠٠ منظمة، أى زيادة قدرها ١٤ مرة (الأهرام ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٠، أمانى قنديل : المجتمع المدنى العالمى).

ولا داعى لتكرار الكلام المعروف هنا عن زيادة عدد الشركات المتعدية الجنسية والحدود، والتى ارتفع عددها من منتصف الستينيات حتى منتصف التسعينيات بحوالى ٦٠٠٪ وهى تسيطر الآن على ما يقرب من ٨٠٪ من التجارة العالمية. ونحن نعرف أن ميزانية شركة جنرال موتورز تزيد الآن على الميزانيات المجتمعة لثلاثين دولة إفريقية.

هذه العوامل، بالإضافة الى زيادة الحروب العرقية- الأهلية، أدت الى تدهور "الأحقية التمثيلية" لبعض الدول التى تفككت بالفعل (الصومال، أفغانستان، الكونجو) وأصبح من خصائص النظام العالمى ظاهرة الدول المنهارة أو الفاشلة.

أدى هذا التغير فى وضعية الدولة الى تغيرات هيكلية أخرى تفرض نفسها على الأجندة الدولية، فازدادت البنود المتعلقة بالسياسات الدنيا، مثل الهجرة، واللاجئين، وتجارة المخدرات، وغسل الأموال، والتحول الديمقراطى .. وحتى أحداث ١١ سبتمبر لم تؤد إلى العودة للأجندة القديمة المرتبطة بالسياسات العليا والنواحى العسكرية، بل ارتبط موضوع الإرهاب ومحاربته بالسياسات الدنيا مثل نوعية النظم السياسية التى تفرز الإرهاب.

والكلام عن الربط بين الإرهاب ونوعية النظام السياسى الداخلى يجرنا منطقيا للكلام عن تغير مفاهيمى آخر فى تحول النظام الدولى الى النظام العالمى : ألا وهو التغير فى مفهوم السيادة.

٢- إعادة تعريف السيادة الوطنية:

منذ تكريس الوضعية المتميزة للدولة فى معاهدة وستفاليا، ارتبطت هذه الدولة بمفهوم السيادة الوطنية، وتقليديا ارتكز تعريف السيادة على أنها احتكار واستبعاد، أى احتكار للسلطة داخليا من جانب الدولة التى لا تسمح للآخرين بمشاركتها هذه الميزة، ثم إنها تتمتع خارجيا بالأحقية التمثيلية المطلقة، ومع تراجع الدولة داخليا وخارجيا، وحتى

دخولها فى حرب مع رعاياها المفروض أنها تحميهم، ثار جدل عنيف عن مفهوم السيادة كما يطبقها المجتمع الدولى ومنظماته، وفى مقدمتها الأمم المتحدة، وأثير التساؤل عن وظيفة هذه المنظمة العالمية، وهل هى لحماية الدول أم لحماية الشعوب والأمم كما يدل على ذلك اسمها الرسمى؟ وبالرغم من أن المجال لايتسع هنا لمناقشة مشاريع إصلاح الأمم المتحدة، فيكفى إن نقول أن الفقه القانونى والسياسى العالمى يتجه الآن الى إعادة تعريف السيادة الوطنية لكيلا تكون فى المقام الأول احتكارا للسلطة من جانب الدولة، وإنما تتمثل فى المسئولية عن حماية المواطنين، بواسطة الدولة أولا، أو بواسطة آخرين إذا فشلت هذه الدولة. ويفتح هذا التفسير الباب على مصراعيه لاستخدام مايسمى حق التدخل الإنسانى، عن حسن أو سوء النية، ولم تستطع الأجندة الدولية حسم هذا الموضوع حسما نهائيا حتى الآن، بل من المتوقع أن يستمر إدراجه كبند دائم النقاش لسنوات قادمة، خاصة فى ضوء عدم الأمن الذى يشعر به كثير من الدول والشعوب فى ظل النظام العالمى الأحادى القطبية.

ويجرنا هذا الى معالجة تغير فى مفهوم دعامة أخرى للتفاعلات العالمية يبين التحول من النظام الدولى التقليدى الى النظام العالمى المعاصر.

٣- إعادة النظر فى مفهوم الأمن :

النظام الدولى الذى قننته معاهدة وستفاليا، والقائم على وجود الدول ذات السيادة المطلقة، يصبح بالضرورة نظاما فوضويا، أى يتميز بالفوضى الدولية

فمادامت كل دولة تتساوى من الناحية القانونية مع الآخرين، وهى ذات سيادة مطلقة ولا تعلو سلطة قرار فوق سلطتها، ففى حالة تنازع السيادات واشتداد الخلافات، تكون القوة - خاصة العسكرية - هى الفيصل، ومن هنا سميت السياسة الدولية بسياسة القوة وأصبح أهم أسس السلوك الدولى هو الدفاع عن الأمن القومى فى عالم يسوده قانون الغاب والتهديد العسكرى الدائم لوحدات هذا النظام الدولى.

ولكن مع بروز السياسات الدنيا المرتبطة بالفقر، أو التنمية، أو البيئة أو الإيدز، أصبح التهديد ليس بالضرورة تهديدا خارجيا، وبالتالى فلا يصلح حياله استخدام القوة العسكرية. ومع فشل كثير من الدول فى القيام بأهم وظائفها فى هذا المضمار (مشكلة دارفور مثلا) والنقاش حول تعريف السيادة، أصبح مفهوم الأمن كذلك محل جدال. فلم يعد مفهوم الأمن المسمى وطنيا مرتبطا فقط بالدولة أو بالنظام السياسى. بل أصبح مرتبطا بالأمن والأمانا للفرد، ومن هنا دخل مفهوم "الأمن الإنسانى" بنود الأجندة الدولية، لكى ينافس -إن لم يحل محل- مفهوم الأمن القومى.

فإذا كان "الأمن القومى" يقوم أساسا على الدفاع عن الدولة، فإن الأمن الإنسانى يضع الفرد فى المقدمة، وإذا كان التهديد فى الأول هو أساسا ضد حرمة الحدود الدولية وانتهاك الاستقلال الوطنى، فان التهديد فى الثانى هو ضد الأمان الفردى بجميع أبعاده أو انتهاك الحرية الشخصية، وإذا كانت وسائل الحماية فى الأول هى أساسا القوة العسكرية وسياسة الأحلاف، فإن وسائل الحماية فى الثانى هى التنسيق والتعاون بين الدول والجماعات المختلفة -بعيدا عن القوة العسكرية التى لا تجدى- من أجل إنشاء آليات حاكمة فى مجالات السياسات الدنيا والعليا لتقوية رفاهية الأفراد وليس فقط الدول.

خاتمة :

لا يمكن أن نستخلص من هذا العرض العام أن النظام الدولى القديم بمفهومه -عند صدور العدد الأول من السياسة الدولية منذ أربعين عاما- قد اختفى تماما، ليحل محله نظام عالمى جديد مائة فى المائة. فمثلا مشاكل الحدود بين الدول لاتزال موجودة -كما هو الحال فى- الخليج مثلا أو فى افريقيا أو حول كشمير. وإذا كان حلف وارسو قد اختفى من الوجود تماما، فإن حلف الأطلنطى -رغم تغير اختصاصاته- ليس فقط موجودا بل ازداد عدد أعضائه، كما أنه بالرغم من تدهور وضع الدولة، فإن التسابق للحصول عليها لايزال يكلف كثيرا من الأرواح (فلسطين)، كما أن بعض الدول تضع كأولوية قصوى الأمن العسكرى (إسرائيل).

من المؤكد إذن أننا نعيش حاليا فى مجتمع عالمى مهجن أو مختلط، أى أنه يحتوى جنبا الى جنب على القديم والجديد، ولكن تفاعلاته تسير الآن بوتيرة أسرع كثيرا مما كان عليه الحال فى الأعوام الأربعين الماضية.

هذا الاختلاط بين القديم والجديد يفسر كلا من التقدم والتعثر أيضا فى المشروعات الأساسية لتعديل هذا النظام، مثل الخطط المختلفة لإصلاح الأمم المتحدة وجعلها منظمة عالمية تمثل بالفعل الأمم الأعضاء فيها، ولكن هذا موضوع مقال آخر.

تطور الإطار النظرى لعلم السياسة الدولية

د. محمد السيد سليم

عندما صدر العدد الأول من مجلة "السياسة الدولية"، كان علم العلاقات الدولية يشهد مرحلة تحول فى الرؤى الفكرية المسيطرة على العلم من رؤية تدور حول تشخيص السياسة الدولية على أنها تتسم "بالفوضى الدولية"، إلى رؤية أخرى تدور حول تصور أن تلك السياسة تحدث فى "مجتمع عالمى".

وبعد حوالى ربع قرن من صدورها، بدا علم العلاقات الدولية يشهد بزوغ رؤية فكرية ثالثة هى رؤية "ما بعد الحداثة". هكذا، شهدت "السياسة الدولية" عبر سنوات عمرها ظهور وصراع ثلاث رؤى فكرية دولية متكاملة. تكمن أهمية استعراض تلك الرؤى فى أنها شكلت الأطر الفكرية العامة التى حكمت التحليل النظرى للعلاقات الدولية، فقد كانت الإطار الذى نشأت من خلاله مختلف نظريات العلاقات الدولية، وهى التى كثيرا ما وظفها مؤلفو الدراسات المنشورة فى المجلة لفهم الظواهر الدولية.

وفى هذه الدراسة، سنعرض بإيجاز لأهم معالم التطور النظرى للرؤى الفكرية المشار إليها كمقدمة لفهم الإطار الفكرى الذى كتبت فى إطاره دراسات السياسة الدولية.

وقبل أن نشرع فى ذلك، فإنه ينبغى أن نوضح أننا نقصد بالرؤية الفكرية المنظور الكلى الذى يتضمن فلسفة العلم، وأنطولوجيته، ومنهجيته، ولا نقصد بها تلك التيارات التى ظهرت واختفت فى حقب تاريخية معه مثل المثالية والواقعية، أو السلوكية وما بعد السلوكية. فهذه تيارات فرعية ظهرت فى أطر فكرية أشمل، وهى ما يعنينا فى هذه الدراسة.

أولا- رؤية "الفوضى الدولية":

تعد هذه الرؤية هى أقدم الرؤى الفكرية للعلاقات الدولية، وهى الرؤية التى كانت تسيطر على التحليل النظرى للعلم عندما صدرت "السياسة الدولية" سنة ١٩٦٥. والمقصود بالفوضى الدولية هو أن العلاقات الدولية تتسم بعدم وجود سلطة عليا فوق سلطة الدول، ومن ثم فإن الدول هى الحكم الأخير فيما تتخذه من قرارات وما تقوم به من سلوكيات بما يجعل من العلاقات الدولية عملية صراعية بالأساس. ويمكن تلخيص مقولات تلك الرؤية فى العناصر التالية.

١- الدولة هى الفاعل الرئيسى، إن لم يكن الوحيد فى العلاقات الدولية، بحكم امتلاكها عنصرى القوة والسيادة. والوحدات الدولية الأخرى ليست إلا

(*) مدير مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

أدوات توظفها الدول في سياستها الخارجية، وليس لها وجود دولي مستقل. ومن ثم، فإن النظام الدولي ليس إلا مجموعة من الدول ذات السيادة.

٢- تختلف العلاقات الدولية اختلافا بينا عن العلاقات الداخلية. بمعنى آخر، فالعلاقات بين الدول تتميز بخصائص تميزها عن العلاقات بين الوحدات السياسية داخل الدولة الواحدة. فالعلاقات الداخلية تتم في إطار ملزم، بمعنى وجود سلطة عليا (تشريعية، وتنفيذية، وقضائية) في المجتمع الداخلي في إطار سيادة الدولة، بينما يفتقر النظام الدولي إلى سلطة عليا فوق سلطة الدول. ومن ثم، فالنظام الدولي يتسم بالفوضى، حيث إن كل دولة تستطيع أن تفعل ما تراه محققا لمصالحها. إن نقطة البدء في فهم العلاقات الدولية، طبقا لتلك الرؤية، ينبغي أن تكون الاعتراف بالفوضى الدولية كعلامة مميزة للعلاقات الدولية.

٣- يترتب على ذلك أن الصراع هو الخاصية الأساسية للعلاقات الدولية. فمادامت لا توجد سلطة عليا فوق الدول، فإن كل دولة تتبع مصالحها طبقا لما تتصوره، ولما كانت مصالح الدول متناقضة، فإن العلاقات الدولية لابد أن تتسم بحالة من الصراع الدائم. العلاقات الدولية تشبه، طبقا لتلك الرؤية، حالة الطبيعة الأولى التي تصورها المفكر الإنجليزي توماس هوبز. يترتب على ذلك أن العلاقات الدولية هي "مباراة صفرية" بمعنى أن مكسب أي دولة هو خسارة محققة للدولة الأخرى.

٤- كذلك يترتب على هذا التشخيص للنظام الدولي تصور محوري مؤداه أن الدول في ظل الفوضى الدولية تواجه "معضلة أمنية دائمة"، فكل دولة تتخذ من الإجراءات ما يكفل حماية أمنها القومي، بيد أن الدول الأخرى ستنظر إلى تلك الإجراءات باعتبارها مهددة لأمنها، ومن ثم ستتخذ إجراءات مضادة من شأنها إلغاء أثر الإجراءات الأولى، وهكذا تدخل الدول في دوامة مستمرة من الإجراءات الأمنية والإجراءات المضادة، مما يعني أن قضية الأمن تصبح بمثابة القضية المحورية في العلاقات الدولية.

٥- ومن ثم، فإن أجندة (قائمة الأعمال) العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للدول هي أجندة محددة وثابتة؛ إذ تتميز بترتيب محدد للقضايا، أساسه هيمنة وأولوية قضية الأمن القومي، بمعناه العسكري. ذلك أنه في ظل الفوضى الدولية، فإن الأداة العسكرية تصير هي الأداة المركزية لحماية الأمن، ومن ثم فإن الأمن القومي ينطبع بطابع عسكري واضح.

٦- إن حالة الفوضى الدولية، وإن كانت تعني ديمومة الصراع، فإنها لا تعني بالضرورة ديمومة الحروب الدولية، أو أن تلك الحروب هي مسألة محتومة؛ ذلك أن هناك آليات معينة في العلاقات الدولية تقلل من احتمال نشوب الحروب، لعل أهم تلك الآليات هي "توازن القوى" بين الدول. ففي حالة التوازن، يقل احتمال نشوب الحروب بين أطراف التوازن، بعبارة أخرى، فهناك "كوابح" معينة في العلاقات الدولية من شأنها جعل تلك العلاقات في حالة من الهدوء النسبي؛ إذ إنها تقلل من ميل الدول إلى العدوان.

٧- يتسم سلوك الدولة في العلاقات الدولية بالرشادة. ورغم ما قد يبدو من تناقض بين مفهومي "الفوضى" و"الرشادة"، فإنه ليس ثمة تناقض لأن الفوضى، كما أشرنا، تنصرف إلى عدم وجود سلطة عليا إلزامية في النظام الدولي، بينما يشير مفهوم الرشادة إلى التصرف بناء على حساب موضوعي للمكاسب والخسائر واختيار البديل الأكثر تعظيما للمكاسب أو تقليلا للخسائر. ويؤكد أنصار تلك الرؤية أن الدول حين تتصرف في العلاقات الدولية، فإنها تفعل ذلك بعد حساب رشيد للبدائل المتاحة. ومن ثم، فإنه يمكن فهم العلاقات الدولية وتحليلها بل والتنبؤ بها انطلاقا من تلك الحسابات الرشيدة. يترتب على ذلك أن العوامل السيكولوجية (أي غير الرشيدة) ليست ذات أهمية في فهم العلاقات الدولية. ويقصد بالعوامل غير الرشيدة، تلك العوامل المرتبطة بتطورات وقيم وانفعالات وإدراكات القائد السياسي للدولة، وهي كلها عوامل ذاتية خارجة عن الحساب الموضوعي الرشيد. ومن ثم، تهمل تلك الرؤية دور الفرد (القائد السياسي)، والعوامل النفسية في العلاقات الدولية.

لعل من أهم النظريات التي ظهرت في إطار تلك الرؤية هي نظريات الجيوبوليتيكس المختلفة، وأشهرها نظريات ماكيندر وماهان، ونظرية القوة (مورجنتاو)، وتحليل عناصر قوة الدولة، ونظريات توازن القوى المختلفة. كذلك يمكن القول إن الخلاف بين المدرسة المثالية والمدرسة الواقعية كان قد دار داخل رؤية الفوضى الدولية، فقد قبلت المدرستان المقولات النظرية للفوضى الدولية، وكان الخلاف بينهما محصورا حول تصور المثاليين إمكانية حصر الفوضى الدولية من خلال الحكومة العالمية، بينما تصور الواقعيون استحالة ذلك، فالخلاف كان محصورا في النتائج وليس المقدمات.

ثانيا- رؤية "المجتمع العالمى":

كانت الرؤية -التى اوضحنا عناصرها- رؤية فكرية متكاملة اثرت تأثيرا جوهريا على دراسة العلاقات الدولية وأنتجت مجموعة من المناظرات الفكرية والنظريات العلمية. بيد أن هذه الرؤية بدأت تتراجع نظرا لحدوث تطورات فى النظام الدولى ألقت بظلال من الشكوك على كثير من مقولات رؤية الفوضى الدولية، وأدت بالتالى إلى ظهور رؤية جديدة ما زالت تسيطر إلى حد بعيد على علم العلاقات الدولية فى الوقت الراهن. لعل أهم تلك التطورات هو ظهور الوحدات الدولية الجديدة كحركات التحرر الوطنى والشركات متعددة الجنسية واضطلاعها بدور محورى فى العلاقات الدولية، هذا بالإضافة إلى ظهور التوازن النووى بين القوتين العظميين فى النظام الدولى بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما أدى إلى استحالة نشوب الحرب العالمية الثالثة، وحول العلاقات الدولية إلى مباراة لا صفرية، بمعنى أن تعاون جميع الأطراف يؤدى إلى مكسب لجميع الأطراف، وبالعكس، فإن نشوب الحرب النووية يؤدى إلى خسارة جميع الأطراف. وهذا هو جوهر مفهوم ميزان الرعب الذى ميز العلاقات الدولية خلال تلك الفترة، وبالتحديد ابتداء من سنة ١٩٥٧ حين امتلك الإتحاد السوفيتى الأداة التى تكفل نقل قنابله النووية إلى أراضى الولايات المتحدة. وأخيرا، فإن تطور تكنولوجيا الاتصال الدولى، وتعاظم حجم المعاملات الدولية خلقا شبكة من المصالح بين الوحدات الدولية وحولا العالم إلى "قرية عالمية واحدة" وأنتجا ظاهرة "ترابط المصائر" بين مختلف وحدات النظام الدولى.

وأخيرا، فقد برهنت بعض الدراسات العلمية على الدور المحورى الذى تلعبه العوامل النفسية (غير الرشيدة) فى العلاقات الدولية، بعكس ما تتصور الرؤية التقليدية. ولعل أهم تلك الدراسات هى تلك التى أجريت على أسباب نشوب الحرب العالمية الأولى، والتى أشارت إلى أن العوامل النفسية الإدراكية لعبت دورا محوريا فى قرار الإمبراطورية النمساوية - المجرية بإعلان الحرب على صربيا سنة ١٩١٤، فقد أعلنت الإمبراطورية الحرب رغم أن الحساب العقلانى الرشيد كان يتطلب عدم اتخاذ هذا القرار، لأن توازن القوى الشامل (النمسا وحلفاؤها ضد صربيا وحلفائها) لم يكن لصالح الدولة التى أعلنت الحرب. فشعور النمسا بالإهانة القوية الناشئة عن اغتيال ولى العهد على يد متطرف صربى دفعها إلى إعلان الحرب رغم علمها بأن توازن القوى الشامل ليس فى صالحها.

لقد مهد ذلك كله لظهور رؤية فكرية جديدة للعلاقات الدولية، أطلق عليها الدارسون "المجتمع العالمى" يمكن اختصار عناصرها فيما يلى:

١- الدولة ليست هى الفاعل الوحيد فى العلاقات الدولية، "فالنظام العالمى" يتضمن العديد من الوحدات التى قد تأخذ شكل الدولة وقد تأخذ أشكالا أخرى، كما أنها قد توجد داخل الدول ذاتها. وهذه الوحدات تشكل شبكة من الوحدات المترابطة ذات المستويات المتعددة التى تبدأ من مستوى الوحدات الفاعلة داخل الدولة، والدول، والمؤسسات الأخرى كالشركات متعددة الجنسية.

٢- تتميز العلاقات الدولية والعلاقات الداخلية بالتشابه والترابط.

أ- تؤكد هذه الرؤية أن العلاقات الدولية لا تختلف جذريا عن العلاقات الداخلية، وأن ما تصورته الرؤية التقليدية فى هذا الصدد إنما هو نتيجة لتركيزها على الشكل وليس على الوظيفة. صحيح أنه لا يوجد فى "النظام العالمى" برلمان، ولكن من الصحيح أيضا أن الوظيفة التشريعية موجودة فى العلاقات الدولية، ولكن من خلال أشكال مختلفة عن تلك التى تؤدى من خلالها فى النظم الداخلية. إن العبرة فى فهم العلاقات الدولية هى بفهم الوظائف التى تؤدى، وليس بالتركيز على الأشكال والصيغ الرسمية لتلك الوظائف. ولنأخذ على سبيل المثال وظيفتى التعبير عن المصالح وتجميع المصالح التى يشير إليهما دارسو السياسة المقارنة كوظيفتين للنظام السياسى. يقصد بالوظيفة الأولى قيام الأفراد بالتعبير عن مطالبهم إزاء النظام السياسى، بينما يقصد بالوظيفة الثانية تجميع المطالب الفردية المتعددة والمتناثرة فى شكل برامج سياسية محددة. وبينما تضطلع جماعات المصالح وجماعات الضغط بوظيفة التعبير عن المصالح فى النظام السياسى الداخلى، تقوم الأحزاب السياسية بوظيفة تجميع المصالح فى هذا النظام. يؤكد أنصار رؤية المجتمع العالمى أن وظيفة التعبير عن المصالح قائمة فى العلاقات الدولية، وإن كانت تؤدى من خلال حركات التحرر الوطنى، والجماعات المطالبة بنزع السلاح أو حماية البيئة، كما أنها تعبر عن مطالبها فى أشكال متفاوتة كالتظاهر السياسى، وإرسال المذكرات، واختطاف الطائرات، تماما كما تقوم الاتحادات العمالية والمهنية الداخلية بالتعبير عن المصالح فى النظام الداخلى.ألا يعد قيام حركات التحرر الوطنى، أو جماعات حماية البيئة، بالتعبير عن مطالب إزاء الأمم المتحدة أو الدول موازيا لقيام النقابات العمالية بالتعبير عن مطالب إزاء الحكومات الوطنية؟ وبالمثل، فإن الأحزاب السياسية تقوم بتجميع مصالح ومطالب الأفراد فى شكل برامج سياسية فى النظام السياسى الداخلى. وفى العلاقات الدولية، تقوم الأحلاف الدولية بتجميع مصالح الدول.

ب- أما بالنسبة لترابط العلاقات الدولية والعلاقات الداخلية، فإنه يقصد بالترابط ذلك التتابع السلوكى المتتالى الذى ينشأ فى مجال معين وينتج رد فعل فى مجال آخر. ومن ثم، فإن ترابط العلاقات الدولية والداخلية يعنى أن الظواهر والأحداث التى تحدث فى أحد المجالين تنتقل إلى المجال الآخر فى شكل انعكاسات وردود أفعال، أى أن الحدث لا يبدأ وينتهى فى ميدانه الخاص ولكنه ينتقل إلى الميدان الآخر، ويأخذ الترابط عدة أشكال أهمها: (١) الترابط بين القوى السياسية والاقتصادية داخل الوحدات الدولية، وبين السلوك الخارجى لتلك الوحدات. فالنظم الديمقراطية تتبع سياسات خارجية قد تكون مختلفة عن السياسات التى تتبعها النظم التسلطية. (٢) الترابط بين القوى السياسية والاقتصادية فى النظام الدولى وبين السلوك الداخلى للوحدات الدولية. فالدور الذى تقوم به الشركات متعددة الجنسية قد يؤثر على التطورات الداخلية فى الدول النامية، كما حدث بالنسبة لدور بعض تلك الشركات فى إسقاط حكومة الليندى فى شيلى سنة ١٩٧٣. (٣) الترابط بين النظم الداخلية للوحدات الدولية، ويقصد بذلك وجود علاقات عبر الحدود بين جماعات داخلية، ومن ذلك العلاقات بين الأحزاب الاشتراكية فى العديد من الدول والتى أسفرت عن إنشاء "الدولية الاشتراكية" كتنظيم دولى غير حكومى.

إن أهمية التركيز على التشابه والترابط بين العلاقات الدولية والعلاقات الداخلية هى أنه وسع من نطاق التحليل فى العلاقات الدولية، ومكن الباحث من استعمال أدوات تحليل ومناهج دراسة النظم السياسية الداخلية لدراسة العلاقات الدولية.

٣- لا يعد الصراع هو السمة الأساسية للعلاقات الدولية، فقد ظهرت أشكال مهمة للتعاون والاعتماد المتبادل بين الوحدات الدولية أدت إلى تضاؤل أهمية الأشكال الصراعية للعلاقات الدولية. فقد تطلب توازن الرعب العالمى تعاون القوتين العظميين فى عصر الحرب الباردة لمنع نشوب حرب عالمية ثالثة، لأن تلك الحرب ستؤدى إلى خسارتهما معا. كذلك، فقد ظهرت قضايا دولية جديدة لا يمكن حسمها بالقوة العسكرية والصراع المسلح، وإنما يتطلب حلها أشكالا من التعاون الدولى، ومن ذلك قضايا التصحر، والإنفجار السكانى وتلوث البيئة، والهجرة، وثقب الأوزون، وغيرها. ومن ثم، فإن جوهر العلاقات الدولية تحول من الصراع إلى أشكال مختلفة من التعاون تشمل المفاوضة والمساومة، والحلول الوسط، والوصول إلى اتفاقيات جزئية وغيرها.

٤- إن مفهوم الأمن قد اتسع من مجرد مفهوم عسكرى بحت أساسه الردع من خلال القوة العسكرية ليصبح مفهوما مجتمعيا شاملا يشمل التنمية الاقتصادية والاستقلال الإقتصادى، والعدالة التوزيعية، وغيرها. ومن ثم، فقد تغيرت طبيعة المعضلة الأمنية من مجرد معضلة السباق مع الآخرين لتشمل السباق مع الذات لبناء البنية الداخلية الكفيلة بتحقيق الأمن. هذه البنية ليست مجرد بنية عسكرية ولكنها اقتصادية اجتماعية بالأساس.

٥- إن قائمة أعمال العلاقات الدولية لم تعد محددة وثابتة، فلم تعد قضية الأمن بمعناه العسكرى هى القضية التى تحظى بالأولوية المطلقة فى قائمة أعمال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، وإنما أصبحت تلك القائمة متغيرة فى أولوياتها. فربما احتلت قضية نقل التكنولوجيا، أو مقاومة التصحر البند الأول فى قائمة أعمال السياسة الخارجية لدولة إفريقية، وربما احتلت قضية مقاومة تهريب المخدرات البند الأول فى قائمة أعمال مجموعة من دول فى إقليم معين.

٦- إن تغير طبيعة العلاقات الدولية بالشكل السالف يعنى أن التعامل بين الوحدات الدولية أصبح يتطلب إنشاء أشكال مختلفة من المؤسسات الدولية ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية، واتباع أشكال من العلاقات قوامها المفاوضات والحلول الوسط، والتركيز على "توازن المصالح" أكثر من "توازن القوى".

٧- العوامل النفسية (أى غير الرشيدة) تلعب دورا مهما فى العلاقات الدولية، فالذين يتصرفون فى العلاقات الدولية هم بشر تتحكم فى تصرفاتهم العوامل المتعلقة بالعقائد والايديولوجيات والإدراكات، بل والانفعالات والعواطف، والخصائص الشخصية للأفراد. إن ذلك يعنى أن السلوك الدولى لا ينطلق فحسب من قواعد الحساب العقلانى الخالص، وإنما ينبغى توقع أثر العوامل النفسية فى صنع القرار، وقد فتح ذلك الباب واسعا أمام إدخال التحليل النفسى فى العلاقات الدولية من أوسع أبوابه، ويشمل ذلك نظريات الإدراك والنسق العقيدى المختلفة.

ولعل من أشهر العلماء الذين قدموا ودافعوا عن تلك الرؤية ديفيد سينجر، وجيمس روزناو، وأول هولستى وجوزيف ناى، وغيرهم، ممن تحدثوا عن "وحدة النظام العالمى"، وعن "سياسة الروابط"، وعن "التحليل الإدراكى"، وعن "العلاقات عبر القومية" على التوالى، وهى كلها إسهامات مهمة فى نظرية العلاقات الدولية.

ثالثا- رؤية مابعد الحداثة (مابعد العلاقات الدولية):

لا تقدم هذه الرؤية تصورا لعناصر العلاقات الدولية، ولكنها تركز على أهمية احترام الفروق بين الوحدات

الإنسانية، واعتبارها ذات أهمية جوهرية، والتركيز على التفصيلات الدقيقة التى يهملها العلم فى سياق دعوته للوصول إلى نظرية عامة أو قوانين عامة، كما تدعو إلى إعطاء التقدير الذاتى والحدس دورا مهما فى فهم الظواهر الاجتماعية وهو الدور الذى فقداه نتيجة هيمنة مفهوم العقلانية، كما تؤكد أنه لا توجد علاقة أفضلية لنمط أو منهج للمعرفة بالمقارنة بالآخر، لأنه لا توجد معايير للمفاضلة بين المعارف والثقافات. هذه الرؤية تسقط المعايير وتعلى من شأن التنوع والتفاوت وبشكل أدق، فإن منظور ما بعد الحداثة يؤكد المقولات التالية:

١- ليس هناك قوانين أو أنماط أو تعميمات ثابتة، فكل هذه المفاهيم ذات طابع نسبى.

٢- إن الواقع الاجتماعى يتسم بقدر كبير من الغموض، بل إن جوانب الغموض تفوق جوانب الوضوح.

٣- إن القاعدة فى الحياة الاجتماعية هى العشوائية، والعفوية، والنسبية، فليس هناك منطق ثابت لتلك الحياة.

٤- إن الحياة الاجتماعية مليئة بالتفاصيل التى لا يمكن استيعابها فى نظرية معينة، ولا يمكن لأى منهجية مهما ادعت من علمية أن تحيط بتفاصيل تلك الحياة.

٥- إن المنهاجية العلمية الوضعية هى واحدة من مجموعة من المناهج المتاحة، وليست هى المنهاجية الوحيدة الصحيحة بالضرورة.

٦- من المهم التركيز على البعد الإنسانى للظواهر الاجتماعية، أى "أنسنة العلوم الاجتماعية"، بمعنى الاهتمام بالمشاعر والتصورات الإنسانية، والسعى لبناء نمط للتفكير يحقق سعادة الإنسان، ويركز على "المضمون" أكثر من تركيزه على منهج الوصول إلى هذا المضمون.

٧- إن المنهج العلمى الذى يقوم على العقلانية والوضعية يمكن أن يؤدى إلى نتائج ضارة بالإنسان، كالتدهور البيئى وانتاج أسلحة الدمار الشامل.

من أهم التعبيرات عن هذا المنظور فى علم العلاقات الدولية هو الرؤية التى قدمها جاديس فى دراسته "نظريات العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة". فقد أكد جاديس أن جميع نظريات العلاقات الدولية لم تستطع أن تفسر أو تتنبأ بنهاية الحرب الباردة عموما، وبالشكل الذى انتهت به، بل إن بعضها تنبأ بالعكس، ومن أمثلة ذلك نظرية صعود وسقوط الإمبراطوريات التى قدمها كيندى، وتنبأ فيها بسقوط الولايات المتحدة. ويرى جاديس أن السبب هو أن هذه النظريات ركزت على استخلاص القوانين العامة وأهملت التفاصيل والجزئيات أو "النواحى غير المنتظمة فى التحليل"، كما أنها أهملت جانب القيم، وهى الإطار الذى يتم فيه النشاط الإنسانى. ومن ثم، فإن فهم الظاهرة السياسية الدولية يتطلب استعمال كل الأساليب المتاحة للتفسير والتنبؤ. كذلك نشر روزناو كتابا فى سنة ١٩٩٢ بعنوان "متاعب أو اضطرابات السياسة العالمية" دافع فيه عن منظور ما بعد العلاقات الدولية. أكد روزناو أن "السياسة العالمية" (وليس السياسة الدولية) قد شهدت تحولا جذريا صحبه سقوط معظم النظريات التقليدية. ولعل من أهم علامات هذا التحول هو صعود دور الفرد فى العلاقات الدولية، وتحول الاستثناءات والظواهر الفريدة إلى ظواهر عامة، مما يعطى مصداقية لكل أشكال التنظير.

من ناحية أخرى، ظهر منظور "العقلانية التأملية" .Reflexive Rationalism ويتفق هذا المنظور مع منظور ما بعد الحداثة فى التخلى عن اليقين بصحة نتائج المعرفة العلمية، أو قابليتها للتعميم، وفى التسليم بأن العقل الحديث يمكن أن ينتج معرفة ذات نتائج ضارة بالبشر، وفى الاستعداد لقبول فلسفات العلوم البديلة والتعايش معها، ولكنه يختلف عنه فى التأكيد على أن العقلانية مازالت هى أساس فلسفة العلوم، وأنه من الممكن إصلاح المثالب التى ربما تؤدى إليها من خلال "عقلنة العقلانية"، هذا فى الوقت الذى تخلت فيه ما بعد الحداثة عن العقلانية وسعت إلى إيجاد فلسفة تفكيكية جديدة وبديلة. وفى إطار علم السياسة، عبر آلكر عن هذا المنظور فى دراسة بعنوان "اللحظة الإنسانية فى الدراسات الدولية". دافع آلكر عن منظور جديد للعلم سماه "النزعة الإنسانية ذات الطابع المدنى" Civic Humanism، وهى فلسفة جديدة للعلم تدور حول حل المشكلات الاجتماعية من منظور إنسانى، أى منظور غير عنصرى يركز على مشكلات الإنسان فى الوقت الذى يتم فيه التمسك بالمنهج العلمى. بعبارة أخرى، فإن أنسنة العلم لا تعنى التخلى عن منهجية العلم. ومن ثم، فإن المنظور الجديد لفلسفة العلم يتسم بأربع خصائص عند آلكر هى أنه (١) محدد الهدف، أى أنه له هدف يسعى إليه، هو تحسين مستوى الإنسان. (٢) تعددى بشكل حقيقى أى يعترف بتعددية الظاهرة السياسية وتعددية مصالح البشر. (٣) ويعترف بالتعددية الثقافية الحقيقية. (٤) ومحدد المنهاجية، أى أنه لا يتخلى عن المنهج الوضعى.

أدى هذا التحول إلى ظهور قضايا جديدة فى دراسة العلاقات الدولية، وتعاظم أهمية قضايا أخرى كانت تحتل المرتبة الثانية. فقد ظهر اهتمام جديد بالقضايا الثقافية والحضارية، وبالدراسات الثقافية عموما التى أصبحت تشكل حقلا متميزا فى العلوم الاجتماعية. كما تبلور اهتمام بالقضايا المتعلقة بالديمقراطية والرأى العام، وتلك المرتبطة بالدراسات البيئية، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالمرأة، و هى كلها قضايا كانت تحتل مكانة هامشية فى أدب العلاقات الدولية.

ارتبط ظهور هذا التحول بعديد من العوامل، فقد أدت الثورات التكنولوجية إلى توسع صناعى وعسكرى هائل أسفر بدوره عن تدهور البيئة، وتراكم أسلحة الدمار الشامل مما هدد مصير البشرية ذاته، كما أن هذه الثورات أدت إلى توسيع السوق العالمية، وتزايد حركة الاتصالات العالمية، مما أسفر بدوره عن حركة أوسع للاحتكاك بين الثقافات، خاصة أن بعض تلك الثقافات (كالثقافات الآسيوية) استطاع أن ينتج نماذج خاصة للتنمية فى إطار القيم الثقافية التقليدية (القيم الآسيوية)، مما تحدى النموذج الغربى للتنمية، وأسقط الأحادية الثقافية الغربية. كذلك، فإن وضوح بعض الآثار السلبية للعولمة فى الميدان الاقتصادى، كالأثر السلبى لتحرير التجارة على الطبقات الاجتماعية الدنيا، أدى إلى إدراك العقلانيين أن العقل قد يكون مصدرا للمشكلة، وليس مصدرا للحل. أما العامل الحاسم فى ظهور تلك الرؤية، وبالتحديد زحف رؤية ما بعد الحداثة إلى علم العلاقات الدولية، فكان هو انهيار الاتحاد السوفيتى، وما أسفر عنه من تشكيك فى صحة النظريات التقليدية.

ما دلالة هذا كله بالنسبة لتطور الدراسات العلمية فى مجلة السياسة الدولية؟ يمكن القول إن الغالبية العظمى من دراسات المجلة قد كتبت فى إطار الرؤية الفكرية للفوضى الدولية، وهى الرؤية التى لاتزال تسود لدى غالبية علماء السياسة العرب. فقضايا الصراعات الدولية وسباقات التسلح هى الأكثر شيوعا، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء أن المنطقة العربية تقع فى قلب الصراعات الدولية، سواء فى حقبة الحرب الباردة أو ما بعدها، فالرؤى والكتابات الفكرية تعكس الواقع العملى الذى تتم فى إطاره. ومن المفارقات أن هذا الاتجاه لم يتغير كثيرا فى حقبة ما بعد الحرب الباردة، نظرا لأن نهاية تلك الحرب لم تؤد إلى حسم أهم الصراعات الإقليمية فى المنطقة، بل إن تلك الصراعات ربما زادت عمقا لدى سيكولوجية الشعوب نتيجة خلل توازن القوى الذى جعل الحكومات العربية غير قادرة على بناء علاقات إقليمية متوازنة تكفل تسوية الصراعات. وعقب الحادى عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١، زادت حدة تلك الصراعات. فالصراع الأفغانى الذى بدا أنه قد حسم باتفاقات جنيف سنة ١٩٨٨ سرعان ما تجدد بقوة فى أكتوبر سنة ٢٠٠١، كما أن الغزو الأنجلو-أمريكى للعراق قد أضاف بعدا جديدا للطبيعة الصراعية لمنطقة الشرق الأوسط. ومع التسليم بذلك كله، فإن هذه المنطقة تواجه تحديات أمنية جديدة مثل تحدى تدهور البيئة، ونقص المياه والطاقة المتجددة، وتغير المناخ، وهى كلها قضايا يجب أن يهتم بها باحثو مجلة "السياسة الدولية" لأنها ستحدد إلى حد كبير مستقبل العالم العربى.

من ناحية أخرى، يلاحظ على كثير من دراسات مجلة "السياسة الدولية" الميل الواضح إلى تبويب وتصنيف وتحليل المعلومات دون أن يتم ذلك فى إطار منهجى واضح. ومن ذلك أن يحدد الباحث منهجية بحثه أو الإطار المفهومى الذى يعمل من خلاله. بعبارة أخرى، فإن انشغال المجلة بتحليل القضايا الدولية الراهنة يجب أن يتوازى مع اهتمام مماثل بالتحليل النظرى للسياسة الدولية من خلال تتبع المدارس الفكرية المختلفة، وربما تستطيع المجلة أن تسهم فى بلورة مدرسة فكرية عربية فى نظريات السياسة الدولية.

انهيار نظام الأمن الجماعى

د. حسن نافعة

حين سكتت مدافع الحرب العالمية الأولى، بدا النظام الدولى وقتها وكأنه وصل إلى مرحلة من النضج تؤهله لإحداث ثورة فى العلاقات الدولية تستهدف نقله من "حالة الطبيعة"، حيث تدار العلاقات بمنطق الغاب والقوة الغاشمة، إلى "حالة المجتمع"، التى تدار فيها العلاقات وفقا للقانون، أى بموجب عقد سياسى بين الدول يستهدف توفير السلم والأمن للجميع.

وتصور كثيرون أن الأهوال التى نجمت عن الحرب العالمية الأولى تكفى وزيادة لإنضاج المجتمع الدولى ونقله من حال إلى حال. فقد كانت هذه الحرب بمثابة ساحة قتال شارك فيها ٧٠ مليون مقاتل من ٣٣ دولة، وراح ضحيتها ١٠ ملايين قتيل و٢٠ مليون جريح، وبلغ حجم الخسائر المادية فيها ٢٠٨ بلايين دولار. ولذلك كان من الطبيعى أن يسود عقب هذه الحرب المهولة شعور طاغ بأن الحيلولة دون اندلاع حرب عالمية جديدة يجب أن يكون هو الهدف الذى يسمو على كل الأهداف الأخرى. وفى سياق هذا الحماس، بدا أن التخلى عن "نظرية توازن القوى" فى إدارة العلاقات الدولية وتبنى نظرية أخرى بديلة هى نظرية الأمن الجماعى، بات أمرا ممكنا وقابلا للتطبيق.

وتقوم "نظرية الأمن الجماعى" على فكرة بسيطة مفادها أن اى اعتداء يقع على أى دولة مهما تكن صغيرة يعد اعتداء على الجماعة الدولية ككل، وبالتالى فإن مسئولية رد هذا العدوان أو ردعه لا تقع على الدولة المعتدى عليها وحدها وإنما هى مسئولية تضامنية تقع على عاتق الجماعة الدولية كلها. وانطلاقا من هذه الرؤية، وتأسيسا عليها، قرر المجتمع الدولى لأول مرة فى تاريخ البشرية، إنشاء هيئة دولية تقيم نظاما للأمن الجماعى يتضمن: مبادئ وقواعد متفقا عليها وواجبة الاحترام من جانب كافة الدول كبيرها وصغيرها، وآليات ووسائل لمعاونة هذه الدول على حل المنازعات بينها بالطرق السلمية، وأجهزة مسئولة ومزودة بكل ما يمكنها من ردع العدوان أو الرد الجماعى عليه وقمعه حال وقوعه. وسميت هذه الهيئة "عصبة الأمم".

غير أن اندلاع حرب عالمية ثانية بعد أقل من عشرين عاما على قيام الأولى لم يكن له سوى معنى واحد، هو أن "عصبة الأمم" فشلت فى تحقيق الهدف الأساسى الذى قامت من أجله، وبالتالى كان من الطبيعى أن تنهار مع أول طلقة فى هذه الحرب التى بلغ فيها حجم الدمار والخسائر البشرية والمادية أضعاف تلك التى نجمت عن الحرب العالمية الأولى.

ولحسن الحظ، فإن اندلاع حرب عالمية جديدة لم يفقد قادة ومفكرى العالم ثقتهم فى أهمية وضرورة التنظيم الدولى أو يضعف إيمانهم بجدوى نظرية الأمن الجماعى. ولذلك خرج هؤلاء القادة والمفكرون من الحرب العالمية الثانية أكثر

(*) أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

تصميما على إقامة هيئة دولية جديدة تتلافى عيوب عصبة الأمم، وتكون أكثر تأهيلا لتأسيس نظام للأمن الجماعى أكثر قدرة وكفاءة. وفى هذا السياق، تم تأسيس "هيئة لأمم المتحدة".

وإذا كانت هذه الهيئة لا تزال قائمة حتى الآن، وبعد مضى ٦٠ عاما على إنشائها، فإن الفضل فى ذلك لا يعود إلى كفاءتها وفاعلية نظام الأمن الجماعى الذى أسسته بقدر ما يعود إلى موازين الرعب النووى التى حالت دون اندلاع حرب عالمية ثالثة.

وتستهدف هذه الدراسة إلقاء الضوء على تأثير التحولات الدولية التى استجدت بعد الحرب العالمية الثانية، حتى الآن، على نظام الأمن الجماعى الذى تضمنه ميثاق لأمم المتحدة، وكيف قلصت هذه التحولات من فاعلية هذا النظام إلى الدرجة التى يبدو فيها على وشك الاحتضار على الرغم من عدم وجود مصلحة لأحد فى الإعلان الرسمى لوفاة الأمم المتحدة نفسها.

١- طبيعة النظام الدولى المنشىء للأمم المتحدة :

مشروع النظام الأساسى للأمم المتحدة (الميثاق)، الذى طرح على مؤتمر سان فرانسيسكو التأسيسى، صاغته الدول الثلاث الكبرى المتحالفة والمنتصرة فى الحرب العالمية الثانية وهى: الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتى، وأقرته فيما بينها قبل أن تعرضه على بقية الدول التى اجتمعت فيما بعد فى مؤتمر تأسيسى عقد بمدينة سان فرانسيسكو فى أبريل - يونيو ١٩٤٥ . وكانت هذه الدول الثلاث قد وافقت فيما بينها، وبمحض إرادتها، على أن تضم إلى نادى الكبار دولتين أخريين احتلتا أثناء الحرب، لكنهما ظلتا جزءا من معسكر الحلف المنتصر فى الحرب، وهما فرنسا والصين. ولذلك حصلت هاتان الدولتان على نفس المزايا التى اختصت بها الدول الثلاث الكبرى وهى: مقاعد دائمة فى مجلس الأمن وحق الفيتو.

ورغم الأهمية الاستثنائية التى حظى بها الوجود الأمريكى لأول مرة داخل التنظيم الدولى العالمى، إلا أن الولايات المتحدة لم تكن فى نهاية المطاف سوى واحدة من ثلاث دول كبرى متحالفة ومنتصرة فى الحرب العالمية الثانية، قام على أكتافها نظام الأمن الجماعى للأمم المتحدة. وهذه المجموعة، التى ضمت الاتحاد السوفيتى وبريطانيا إلى جانب الولايات المتحدة، هى التى قررت، ولأسباب تتعلق بالمواءمة السياسية، ضم فرنسا والصين إلى مشاوراتها عندما كانت الحرب تشرف على نهايتها. وعندما طرح مشروع الميثاق الذى أعدته هذه الدول على مؤتمر سان فرانسيسكو، تبين وجود حالة من الاستقطاب بين ثلاث مجموعات من الدول مختلفة المواقف والرؤى.

الأولى: مجموعة الدول الكبرى فى مواجهة الدول الصغيرة والمتوسطة. وهى مجموعة تقتصر على دول خمس حددها مشروع الميثاق بالاسم وميزها عن باقى الدول الأعضاء بمنحها مقاعد دائمة فى مجلس الأمن وحق الاعتراض على قراراته (الفيتو)، وهو ما أثار حفيظة باقى الدول. وتقع الولايات المتحدة ضمن هذه المجموعة بالطبع، وبلغ من حرصها على المحافظة على المزايا الممنوحة للدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن حدا دفع بالسيناتور كونالى إلى تمزيق نسخة من الميثاق فى إحدى جلسات المؤتمر وهو يعلق صائحا: "من دون الفيتو لن يكون هناك ميثاق أصلا".

الثانية: مجموعة الدول الاستعمارية فى مواجهة الدول الجديدة والدول غير الاستعمارية. وبينما سعت هذه الأخيرة لتوسيع سلطة الأمم المتحدة لإحكام نظام الوصاية ومتابعة تطور الأوضاع فى الدول التى لا تتمتع بالحكم الذاتى، حاولت الأولى عرقلة هذا الاتجاه. وقد اتخذت الولايات المتحدة موقفا مناهضا بشكل عام للاستعمار التقليدى، وإن كان بدرجة أقل وضوحا من موقف الاتحاد السوفيتى الأكثر راديكالية.

الثالثة: مجموعة الدول الفقيرة فى مواجهة الدول الغنية. وبينما سعت الأولى لتوسيع نطاق السلطات الممنوحة للأمم المتحدة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حاولت الدول الأخرى تركيز الجهود الأممية على المجالات المتعلقة بصيانة السلم والأمن الدوليين. وقد أسفر الجدل الذى ثار حول هذه القضية عن رفع مستوى المجلس الاقتصادى والاجتماعى إلى مصاف الفروع الرئيسية، ولكن دون سلطات حقيقية. ولم تكن الولايات المتحدة تمانع فى دعم هذا الاتجاه.

وأيا كان الأمر، فقد اتسم النظام الدولى الذى أفرز "الأمم المتحدة" بوجود مجموعتين من الدول إحداهما منتصرة والأخرى مهزومة. المجموعة المنتصرة أصبحت هى نفسها "الأمم المتحدة"، وفرضت على المجموعة المهزومة أن تبقى خارج المنظمة الدولية الوليدة حتى إشعار آخر. ولم يكن أى من المجموعتين، المنتصرة والمهزومة معا، يشكل كتلة متجانسة المصالح والأهداف عند نشأة الأمم المتحدة. فالمجموعة المنتصرة كانت تنقسم، كما سبقت الإشارة، إلى محورين ، أحدهما يتكون من الدول الكبرى التى تحملت العبء الأكبر فى تحقيق النصر وهى: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتى (السابق)، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والصين، تم الاعتراف له بوضع خاص فى المنظمة الدولية الوليدة من خلال العضوية الدائمة فى مجلس الأمن وحق الاعتراض أو "الفيتو"، والآخر يتكون من بقية الدول، المتوسطة والصغيرة، والتى فرض عليها أن تسلم فى المؤتمر التأسيسى للأمم المتحدة بالمزايا الممنوحة للدول الكبرى، وأن تقبل بأوضاع لم تكن مرحبة بها أو مرتاحة إليها. أما المجموعة الأخرى التى كانت تقف خارج أسوار المنظمة الدولية الوليدة عند نشأتها،

فإنها كانت تنقسم بدورها إلى نوعين من الدول: الدول "المهزومة" التى جرى احتلالها وتقسيمها (ألمانيا) أو فرضت عليها شروط وإصلاحات قاسية لإعادة تأهيلها (اليابان)، والبلدان التى كانت لا تزال خاضعة للاستعمار الغربى، خاصة فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

غير أن النظام الدولى الذى أفرز ميثاق الأمم المتحدة سرعان ما طرأ عليه تحول جذرى. فقد تصدع تحالف الدول الكبرى المنتصرة فى الحرب، وانقسم إلى معسكرين أيديولوجيين متصارعين يسعى كل منهما للهيمنة على العالم. وأثار هذا الانقسام سلسلة من التفاعلات وردود الأفعال غيرت من قواعد اللعبة التى كان قد تم الاتفاق عليها فى الميثاق. ففى ظل النظام الدولى ثنائى القطبية، تغير مفهوم "العدو" ولم يعد العدو مقصورا بالضرورة على دول المحور ومن كان يقف معها فى خندق واحد فى أثناء الحرب، كما تغيرت النظرة إلى الاستعمار التقليدى، وأصبحت المستعمرات نفسها وحركات التحرر الوطنى فيها محلا للصراع على النفوذ بين القطبين المتنافسين. وكان لهذا التحول فى بنية النظام الدولى انعكاساته الهائلة على مسيرة الأمم المتحدة سلبا وإيجابا، كما سنرى فيما بعد. بل إنه يمكن القول إنه ما كان يمكن لمنظمة "الأمم المتحدة" أن تنشأ أصلا، أو تقوم على قواعد وأسس مختلفة تماما، لو أن هذا التحول فى النظام الدولى تم قبل انعقاد مؤتمرها التأسيسى فى سان فرانسيسكو. وعلى أى حال، فقد ساعد هذا التحول على فتح طريق العالمية أمام الأمم المتحدة بعد أن كانت أقرب إلى كونها منظمة للدول المتحالفة والمنتصرة فى الحرب العالمية الثانية.

وإذا كانت الأمم المتحدة قد تمكنت من البقاء ما يقرب من نصف قرن، رغم حدة الصراع المحتدم بين القطبين العظميين من أجل الهيمنة على العالم، فذلك يعود أساسا إلى أن الحرب التى اندلعت بينهما ظلت "باردة" طوال هذه المدة بعد أن حكمتها موازين الرعب النووى وقوانينه. ومع ذلك، فقد تعين على نظام الأمن الجماعى أن يكيف نفسه باستمرار مع نظام دولى تتسم تفاعلاته وأوضاع وموازين القوة فيه بديناميكية غير مسبوقة فى التاريخ.

٢- الأمن الجماعى فى ظل القطبية الثنائية :

كان ميثاق الأمم المتحدة قد وضع نظاما دقيقا ومتكاملا للأمن الدولى يقوم على عناصر وآليات محددة أهمها: ١- مجموعة مبادئ وقواعد سلوك عامة وموحدة يتعين أن تلتزم بها كافة الدول، كبيرها وصغيرها، فى العلاقات الدولية. ٢- جهاز يملك صلاحية مراقبة سلوك الدول كما يملك سلطة فرض الجزاءات، بما فيها القيام بعمل عسكرى، فى مواجهة الخارجين على قواعد الشرعية الدولية (مجلس الأمن). ٣- مجموعة من الأجهزة والآليات المكملة، هدفها إما مساعدة الدول على تسوية خلافاتها بالطرق السلمية و/ أو تهيئة الوسائل الكفيلة بتمكين مجلس الأمن من القيام بوظائفه، بما فى ذلك الجانب العسكرى منها.

غير أن تشغيل هذا النظام ووضعه موضع التطبيق توقف على تحقق شرط جوهرى هو توافق آراء وإجماع الدول دائمة العضوية. ولأن هذه الدول كانت قد تمكنت من تحقيق التحالف بينها أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد بنى صرح نظام الأمن الجماعى كله على افتراض أن التحالف الذى تحقق أثناء الحرب سيستمر بعدها. ومع ذلك، فقد ثبت من تطور الأحداث فيما بعد أن هذا الافتراض لم يكن صحيحا، إذ انشق التحالف المنتصر فى الحرب إلى معسكرين متصارعين بعدها. وكان من الطبيعى أن يكون لهذا الانشقاق آثار وانعكاسات خطيرة على نظام الأمن الجماعى. فمن ناحية، لم يتم استكمال آليات هذا النظام نفسه، لأن لجنة أركان الحرب (المنصوص عليها فى المادة ٤٧ كجهاز معاون لمجلس الأمن فى الأمور العسكرية) لم تتمكن من الاتفاق على وضع المادة الـ ٤٣ (والخاصة بتشكيل جيش دولى يمكن لمجلس الأمن أن يستخدمه عند الضرورة) موضع التنفيذ، مما أدى إلى تجميد لجنة الأركان وحرمان مجلس الأمن نفسه من الأداة العسكرية التى تمكنه من قمع العدوان أو ردعه. ومن ناحية أخرى، أدت الحرب الباردة بين المعسكرين المتصارعين إلى إسراف الدول دائمة العضوية فى استخدام حق النقض (الفيتو) فى غير الأغراض التى شرعت له، مما أدى إلى عرقلة عمل مجلس الأمن إلى درجة الشلل أحيانا. وتشير الأرقام إلى أن حق النقض استخدم أكثر من ٢٠٠ مرة خلال مرحلة الحرب الباردة (١٩٤٦-١٩٨٥)، وإلى أن الاتحاد السوفيتى كان أكثر الدول دائمة العضوية استخداما له، حتى منتصف الستينيات، قبل أن تنعكس الآية وتصبح الولايات المتحدة هى الأكثر استخداما لهذا الحق، تليها المملكة المتحدة ثم فرنسا.

كان معنى هذا أن نظام الأمن الجماعى، وفقا للتصور المنصوص عليه فى الميثاق، أجهض فى الواقع قبل أن يولد طفلا مكتمل التكوين. ولذلك بدأت الدول الكبرى، خاصة دول المعسكر الغربى، تبحث عن ترتيبات جماعية أخرى لحماية أمنها خارج إطار نظام الأمن الجماعى المنصوص عليه فى الميثاق. وفى هذا السياق، ولد حلف شمال الأطلنطى عام ١٩٤٩ ثم حلف وارسو عام ١٩٥٥. وبصرف النظر عما قيل وقتها عن شرعية قيام هذه الأحلاف استنادا إلى نص المادة الـ ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التى تجيز حق الدفاع الجماعى عن النفس، إلا أن قيامها أثر تأثيرا سلبيا خطيرا على نظام الأمن الجماعى. فبظهور هذين الحلفين واشتعال الحرب الباردة بينهما، حل نظام جديد هو "نظام مناطق النفوذ" محل "نظام الأمن الجماعى" المنصوص عليه فى الميثاق ويتناقض معه كليا. فنظام الأمن الجماعى يتعامل مع الكون كله كوحدة واحدة ويرتب مسئولية جماعية على الكل لمواجهة أى عدوان يقع على الجزء، بينما نظام مناطق النفوذ يؤدى عملا

إلى تقسيم العالم ووضع كل قسم تحت الحماية المنفردة لقوة عظمى والحيلولة دون أن يكون لأى طرف آخر، بما فى ذلك الأمم المتحدة نفسها، أى دور للمحافظة على السلم والأمن الدوليين داخل هذا الحيز المحجوز، وهو ما حدث بالفعل. ولذلك، لم تتمكن الأمم المتحدة طوال فترة الحرب الباردة من القيام بأى دور داخل منطقة النفوذ المباشر لكل من الاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة. ولم يكن باستطاعة قرار "الاتحاد من أجل السلام"، الذى اتخذته الجمعية العامة فى ٣ نوفمبر ١٩٥٠ بعد إصابة مجلس الأمن بالشلل أثناء الأزمة الكورية، إيجاد نظام بديل أكثر فعالية. فهذا القرار يتيح للجمعية العامة صلاحية التعامل مع الأزمات الدولية فى حالة إصابة مجلس الأمن بالشلل نتيجة لاستخدام الفيتو، لكنه لا يملك أن يزودها بسلطات لا تتمتع بها بحكم الميثاق. والمعروف أن الجمعية العامة، بعكس مجلس الأمن، لا تملك سلطة إصدار القرار الملزم فى مواجهة الدول الأعضاء.

وعلى أى حال، فقد اختبرت فاعلية نظام "الاتحاد من أجل السلم" مرتين عام ١٩٥٦، الأولى: أثناء الأزمة التى تفجرت بسبب تدخل الاتحاد السوفيتى لقمع ثورة المجر بقوة السلاح، والثانية: أثناء أزمة السويس التى تفجرت بسبب العدوان الثلاثى على مصر. واتضح بالدليل القاطع منذ ذلك الوقت أن قرار الاتحاد من أجل السلام قد يفيد فى إيجاد مخرج لدور تقوم به الأمم المتحدة فى الأزمات التى تقع خارج نطاق النفوذ المباشر لأى من القوتين العظميين وبموافقتهما معا (وهو ما حدث فى أزمة السويس)، لكنه عديم الفائدة تماما بالنسبة للأزمات التى تقع داخل مناطق النفوذ هذه أو بالنسبة للأزمات التى تكون إحدى القوتين العظميين طرفا مباشرا فيها.

فى هذا السياق، يمكن القول إن دور وفاعلية الأمم المتحدة فى تسوية الأزمات الدولية العنيفة فى مرحلة الحرب الباردة اختلفا باختلاف طبيعة هذه الأزمات، والتى يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط منها:

١- الأزمات التى اندلعت داخل منطقة النفوذ المباشر لإحدى القوتين العظميين، وهو نمط لم تستطع الأمم المتحدة، سواء من خلال مجلس الأمن أو من خلال الجمعية العامة، أن تلعب أى دور فاعل فى معالجته. فقد تحولت الأزمات التى تقع داخل هذه المناطق إلى ميدان محجوز للمعالجة داخل أطر مؤسسية أخرى تهيمن عليها القوتان العظميان (حلف وارسو بالنسبة للاتحاد السوفيتى، وحلف الأطلنطى ومنظمة الدول الأمريكية بالنسبة للولايات المتحدة).

٢- الأزمات التى انخرطت فيها إحدى القوتين العظميين كطرف مباشر (فيتنام أو أفغانستان على سبيل المثال)، وهو نمط من الأزمات عجزت الأمم المتحدة، أحيانا، عن مجرد مناقشته (أزمة فيتنام)، بينما اقتصر دورها، فى أحيان أخرى، على مجرد توفير غطاء لانسحاب القوة المهزومة (أزمة أفغانستان).

٣- الأزمات التى دارت رحاها خارج مناطق النفوذ المباشر، أو لم تكن إحدى القوتين العظميين طرفا مباشرا فيها. وكان هذا هو النمط الوحيد من الأزمات الذى سمح فيه النظام الدولى ثنائى القطبية للأمم المتحدة بأن تلعب دورا اختلفت أشكاله من أزمة لأخرى (جهود وساطة، لجان توفيق ومساع حميدة، لجان بحث وتقصى حقائق، قوات طوارئ دولية ... الخ)، كما اختلفت فاعليته أيضا من حالة إلى أخرى وتوقفت على عوامل عديدة من بينها: حجم المصالح الدولية المهددة، طريقة إدارة الأزمة من جانب أطرافها، و درجة ارتباطهم بالقوتين العظميين..الخ.

ورغم ضعف نظام الأمن الجماعى عموما فى معالجة الأزمات الدولية خلال مرحلة الحرب الباردة، إلا أن التوازن الدولى النسبى الذى ساد خلال تلك الفترة حال دون أن يتحول مجلس الأمن إلى أداة فى يد أى من المعسكرين المتصارعين. ومع ذلك، يتعين علينا أن نتذكر أن موازين القوة الفعلية فى النظام الدولى كانت تميل فى الواقع لصالح الولايات المتحدة وحلفائها وهو ما ألقى بظلاله السلبية على الأمم المتحدة بدليل أن إسرائيل تمكنت فى مرحلة الحرب الباردة من أن تشن فى عام ١٩٦٧ عدوانا على الدول العربية المجاورة، وأن تحتل أراضى شاسعة من هذه الدول، وأن تحتفظ بهذه الأراضى كورقة مساومة تفرض من خلالها شروطها للتسوية على الدول العربية. ولم يتمكن مجلس الأمن من مجرد الإشارة فى قراره بوقف إطلاق النار إلى انسحاب القوات المتحاربة إلى الخطوط التى كانت عندها قبل بدء العمليات العسكرية كما اعتاد أن يفعل فى مثل هذه الأزمات. وكان ذلك مؤشرا مبكرا على عجز الأمم المتحدة عن تقديم الحماية الضرورية لمن يحتاج إليها من الدول الصديقة للاتحاد السوفيتى من خارج دول الكتلة الشرقية. ومع وصول الجناح اليمينى فى الحزب الجمهورى بقيادة ريجان إلى السلطة فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٠، زاد الضغط الأمريكى على الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

وكانت الانتقادات الأمريكية لهذه المنظمات قد بدأت تزداد حدة مع منتصف السبعينيات، وخصوصا بعد صدور قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٨٩ الذى يعتبر الصهيونية لونا من ألوان العنصرية، وارتفاع صوت العالم الثالث، الذى طالب فى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "بنظام اقتصادى عالمى جديد" وفى اليونسكو "بنظام إعلامى عالمى جديد". غير أن هذه الانتقادات ما لبثت أن تصاعدت إلى أن وصلت إلى حد إعلان الحرب على الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التى اعتبرتها الولايات المتحدة بوقا للدعاية السوفيتية. ووصل الأمر إلى حد انسحاب الولايات المتحدة من اليونسكو وامتناعها عن تسديد جانب كبير من التزاماتها المالية إلى الأمم المتحدة. وكان الهدف من تلك الضغوط تحجيم هذه المنظمات وضمان عدم تجاوزها للخطوط الحمراء التى ترسمها الإدارة الأمريكية. وتسبب الموقف الأمريكى فى أكبر أزمة

مالية فى تاريخ الأمم المتحدة التى أصبحت تكاد تكون عاجزة عن دفع رواتب موظفيها.

فى أتون هذا المناخ الدولى الملتهب، وصل جورباتشوف إلى السلطة، وبدأ إصلاحاته السياسية والاقتصادية التى انتهت بانهيار المعسكر الاشتراكى ثم بتفتت الاتحاد السوفيتى نفسه. وساعدت هذه الإصلاحات فى البداية على إحداث تقارب أمريكى - سوفيتى غير مسبوق استفاد منه نظام الأمن الجماعى على الأقل بالنسبة للعنصر الخاص بآليات التسوية السلمية للمنازعات الدولية، حيث شهدت الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ نشاطا ملحوظا للتوصل إلى تسويات لعدد كبير من الأزمات مثل: الأزمة الأفغانية، والحرب العراقية - الإيرانية، والأزمة الكمبودية، وأزمات الجنوب الإفريقى ... الخ. غير أنه تبين فيما بعد أن هذه التسويات تمت نتيجة لتغيير موقف الاتحاد السوفيتى منها، بسبب ضعفه الشديد وأزمته الخانقة، وليس العكس، وهذا هو ما كشفت عنه الأزمة الكويتية.

٣- أزمة الكويت والفرصة الضائعة :

عندما اندلعت الأزمة العالمية التى تسبب فيها الغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس عام ١٩٩٠، كان حائط برلين قد سقط وانتهت الحرب الباردة بالفعل. ولاحت فرصة نادرة ليس فقط لإحياء نظام الأمن الجماعى كما ورد فى الميثاق ولكن لاستكمال مقوماته وربما لتطويره أيضا، بعد أن طالب بوش، وغيره من زعماء العالم، بإقامة "نظام عالمى جديد" تلعب فيه الأمم المتحدة الدور الرئيسى فى المحافظة على السلم والأمن فى العالم. فقد أوحى هذا الشعار الجديد بأن الطريق أصبح مفتوحا لتشغيل نظام الأمن الجماعى، بنصه وروحه، لأن الحرب الباردة، التى اعتبرت مسئولة عن تعطيله، كانت فى طريقها إلى الانتهاء. وفى هذا السياق، بدأ مجلس الأمن يتصرف تجاه الأزمة الكويتية بطريقة مختلفة تماما وغير معهودة. فقد اجتمع أكثر من مرة على مستوى وزراء الخارجية، وأشار فى قراراته جميعها، صراحة ولأول مرة، إلى أنه يتصرف وفقا للفصل السابع، وبدأ يطبق نظام العقوبات المنصوص عليه فى الميثاق بحذافيره وبطريقة بالغة القسوة والصرامة.

غير أن مسار الأحداث كشف فيما بعد، وللأسف الشديد، عن حقيقة أن هذا الشعار لم يقصد به سوى المحافظة على تماسك تحالف دولى تشكل فى مواجهة، وبسبب أخطاء، العراق، وأن إحياء نظام الأمن الجماعى لم يكن مطروحا أصلا على أجندة الإدارة الأمريكية. ولذلك ما إن حصلت الولايات المتحدة على القرار ٦٧٨، الذى يفوض التحالف الدولى الذى تقوده باستخدام القوة ضد العراق، حتى أحست بأنها أصبحت حرة تماما وطليقة الحركة. ولذلك أصيب مجلس الأمن بالسكتة القلبية خلال الفترة الممتدة من ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ (تاريخ صدور قرار التفويض) وحتى نهاية الحرب فى مارس ١٩٩١، اعتبر بعض الباحثين أنه تعرض خلالها لعملية اختطاف. فلم يكن بوسع المجلس أن يجتمع وأن يتداول بشكل طبيعى حول تطورات الأوضاع والاقتراحات المقدمة للتسوية، ولم تكن له أى سيطرة أو إشراف أو حتى علم بسير العمليات العسكرية. ولذلك لم يكن غريبا أن يصرح السكرتير العام للأمم المتحدة وقتها (بيريز دى كويلار) بأن هذه الحرب ليست حرب الأمم المتحدة، ولم يكن أمام مجلس الأمن من خيار آخر سوى وضع خاتمه على القرار ٦٨٧ الذى أملته الخارجية الأمريكية وأدى إلى وضع العراق تحت الوصاية الدولية أو بالأحرى تحت الوصاية الأمريكية. فالواقع أن الولايات المتحدة أدارت أزمة الكويت بالطريقة التى تحقق لها هدفين رئيسيين، الأول: ضمان وجود أمريكى عسكرى كبير ودائم فى منطقة الخليج، والثانى: التعجيل بانهيار الاتحاد السوفيتى عن طريق إثبات عجزه وتدهور مكانته فى النظام الدولى. وقد تمكنت بالفعل من تحقيق هذين الهدفين بالكامل، غير أن تأثير هذه السياسة على الأمم المتحدة كان سلبيا للغاية. فقد أدى رفع شعار "النظام العالمى الجديد" والدور الهائل الذى لعبه مجلس الأمن إبان المرحلة الأولى للأزمة إلى رفع درجة التوقعات المطلوبة من الأمم بطريقة لم تكن الولايات المتحدة على استعداد لمسايرتها، ولذلك ما لبثت الفجوة بين السياسة الفعلية للولايات المتحدة وما يتوقعه الرأى العام من الأمم المتحدة أن اتسعت إلى أن باتت على طرفى نقيض.

وقد برزت هذه الفجوة أولا فى سياق تطورات الأزمة العراقية فى مرحلة ما بعد تحرير الكويت. فقد فرضت مناطق محظورة على الطيران العراقى بقرارات من خارج إطار الشرعية الدولية، ودون استشارة مجلس الأمن، واستخدمت القوة العسكرية مرات متكررة ضد العراق بسبب خلافات حول عمل لجنة التفتيش الدولية وبدون تصريح من مجلس الأمن، وثبت أن عددا من أعضاء لجنة التفتيش كانوا يعملون جواسيس لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل ويتلقون تعليماتهم من مصادر غير السكرتير العام بالمخالفة الصريحة لأحكام القوانين والأعراف الدولية. وقد ساهم ذلك كله فى إضعاف هيبة ومصداقية الأمم المتحدة.

مع انتهاء "حرب تحرير الكويت"، لم تظهر القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، أى حماس لإصلاح هياكل ومؤسسات الأمم المتحدة الموروثة عن الحرب الباردة وظلت هذه الهياكل، خاصة ما يتصل منها بنظام الأمن الجماعى، كما كان عليه الحال دون أى تغيير ودون أى محاولة جادة لإحياء ما تجمد منها. فقد ظلت "لجنة أركان الحرب" التابعة لمجلس الأمن حبرا على ورق، ولم تدخل المادة ٤٣ الخاصة بإنشاء جيش دولى حيز التنفيذ ... الخ. ومع ذلك، فقد حدث تغير جوهرى فى أسلوب إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية نتيجة للتغير الذى حدث فى موازين القوى فى النظام الدولى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى.

ومن تحليلنا للطريقة التى أدارت بها الأمم المتحدة الأزمات الدولية بعد انهيار نظام القطبية الثنائية، أمكن التمييز بين ثلاثة أنماط:

١- نمط الأزمات التى لم ترغب الولايات المتحدة فى أن تتدخل فيها الأمم المتحدة على أى نحو، وأهم نماذجه: القضية الفلسطينية والصراع العربى-الإسرائيلى. ويعود السبب الرئيس وراء استبعاد الأمم المتحدة إلى رغبة الولايات المتحدة بالانفراد بالنفوذ فى هذه المنطقة من العالم، وإفساح المجال لتسوية، من خلال المفاوضات المباشرة، تعكس ثقل الخلل القائم فى موازين القوى لصالح إسرائيل، بصرف النظر عن مدى اتساق هذه التسوية مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولى.

٢- نمط الأزمات الذى يقف على الطرف النقيض من هذا النمط السابق والذى يقحم فيه مجلس الأمن اقحاما دون أى مبرر أو سند من القانون أو الأخلاق. و تعتبر أزمة لوكيربى نموذجا صارخا لهذا النمط. فقد كان يتعين معالجة هذه الأزمة، وبسبب طابعها القانونى البحت، فى محكمة العدل الدولية وليس فى مجلس الأمن. لكن الولايات المتحدة، ولأسباب سياسية بحتة، أقحمت مجلس الأمن فيها اقحاما وأقدم، تحت تأثير ضغوطها المباشرة، على فرض عقوبات على ليبيا بالمخالفة لأحكام الميثاق والقانون الدولى. وبذلك أصبح مجلس الأمن هو المسرح والأداة لتصفية حسابات قديمة من مخلفات الحرب الباردة.

٣- نمط الأزمات التى تقع على مسافات مختلفة من ذلك الخط الواصل بين النمطين السابقين، وهو النمط الذى أصبح غالبا على أسلوب الأمم المتحدة فى إدارتها للأزمات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وحتى أحداث سبتمبر ٢٠٠١. ووفقا لهذا النمط، لعبت الأمم المتحدة دورا يختلف، من حيث الكثافة والفاعلية، باختلاف طبيعة الأزمة ودرجة مساسها بمصالح الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة، ومدى استعداد هذه الدول لوضع الامكانات المادية والبشرية اللازمة تحت تصرف الأمم المتحدة.

وقد لوحظ أن درجة انخراط الأمم المتحدة فى الأزمات التى يمكن تصنيفها ضمن هذا النمط قد زاد زيادة كبيرة جدا وغير مسبوقة خلال السنوات الخمس التى أعقبت الحرب الباردة ثم عادت للتراجع بسرعة بعد ذلك. فخلال هذه الفترة القصيرة وحدها، قامت الأمم المتحدة بعدد من العمليات يكاد يوازى ما سبق لها أن قامت به من عمليات فى تاريخها كله. وبعد أن كانت نفقات عمليات حفظ السلام لا تتجاوز مبلغ ٨٠٠ مليون دولار قبل نهاية الحرب الباردة، فإنها وصلت إلى أربعة بلايين دولار فى عام ١٩٩٣. لكن الفشل الذى واجه هذه العمليات، خاصة فى الصومال وفى يوغوسلافيا، أدى إلى تقلص نشاط الأمم المتحدة مرة أخرى، حجما ونوعا، فى هذا المجال. وتراجعت نفقات حفظ السلام إلى ١٫٣ بليون دولار عام ١٩٩٦ ثم إلى حوالى ٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٨، أى إلى المستوى الذى كانت عليه تقريبا قبل نهاية الحرب الباردة.

وعلى الرغم من وجود أسباب كثيرة تفسر فشل العديد من عمليات حفظ السلام التى قامت بها الأمم المتحدة فى السنوات الأخيرة، ثم تراجع هذه العمليات كليا، إلا أن مسئولية الولايات المتحدة عن هذا الوضع تعتبر هى الأهم والأخطر وذلك للأسباب التالية:

١- الرفض التام للأفكار الرامية إلى تشكيل قوات دولية دائمة تكون تحت تصرف مجلس الأمن، سواء فى إطار نص المادة ٤٣ من الميثاق أو فى إطار المقترحات التى تقدم بها السكرتير العام للأمم المتحدة وضمنها "خطة السلام" التى أعدها بناء على طلب من مجلس الأمن.

٢- الإصرار على عدم وضع أى قوات أمريكية مشاركة فى عمليات حفظ السلام تحت قيادة الأمم المتحدة، وعلى أن تتم هذه المشاركة إما تحت قيادة أمريكية مستقلة و/أو فى إطار عملية منفصلة تمهد لعملية الأمم المتحدة، مما عقد من عمليات الإعداد والتنسيق.

٣- عدم الاستعداد لتحمل أى خسائر بشرية فى الميدان والمسارعة بالفرار عند أول احتكاك (وهو ما حدث فى الصومال مثلا وتسبب فى انهاء مهمة الأمم المتحدة هناك).

٤- عدم الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة. وقد بلغت جملة المتأخرات المالية للولايات المتحدة تجاه الأمم المتحدة عند نهاية الحرب الباردة ١٫٧ بليون دولار أى أكثر من ثلثى إجمالى مديونية الدول الأعضاء. من هذه المبالغ حوالى ٧٠٠ مليون دولار تخص الميزانية العادية وحوالى بليون دولا تخص ميزانية قوات حفظ السلام. ويعتبر إصرار الولايات المتحدة على عدم الوفاء بالالتزامات هو المسئول الرئيسى عن إحجام الأمم المتحدة عن القيام بعمليات جديدة أو التأخر فى الاستجابة للمواقف الطارئة، مما تسبب أحيانا فى كوارث رهيبة. والمثال الواضح على ذلك ما حدث فى رواندا، حيث لم تتمكن الأمم المتحدة من أداء دورها على الوجه الأكمل، وهو ما تسبب فى مذابح وعمليات إبادة جماعية راح ضحيتها ما يقرب من مليون شخص.

فى هذا السياق، يتضح أن الأمم المتحدة تعرضت أولا لأزمة ثقة وفقدت مصداقيتها حتى عندما كانت فى ذروة

نشاطها إبان الفترة القصيرة التى أعقبت انتهاء الحرب الباردة مباشرة، وذلك بسبب الانتقائية واعتماد معايير مزدوجة فى تعاملها مع الأزمات الدولية. وكان تحدى منظمة الوحدة الإفريقية لمجلس الأمن، بسبب موقفه من أزمة لوكيربى، أحد النماذج البارزة على التآكل التدريجى لهيبة الأمم المتحدة. وبعد فقدان الثقة والمصداقية، عادت الأزمة المالية من جديد لتهدد الأمم المتحدة بخطر العجز والشلل الكامل وبدأت تحجم عن القيام بأى عمليات نوعية لحفظ السلام تحت دعوى خفض النفقات الذى ما برحت الولايات المتحدة تصر عليه، غير أن الأمر يقتصر على محاولة تهميش دور الأمم المتحدة من خلال الضغط المادى والحرمان من الموارد المالية. فقد وصلت الاستهانة بالأمم المتحدة حدا جعل حلف شمال الأطلسى يقرر استخدام القوة العسكرية ضد يوغوسلافيا دون أن يكلف نفسه عناء السعى للحصول على إذن أو تصريح بذلك من مجلس الأمن. وكان ذلك هو البداية العملية لانكشاف موقع ومكانة الأمم المتحدة الحقيقية فى عصر الهيمنة الأمريكية المنفردة.

ويمكن القول إن تدخل حلف شمال الأطلسى عسكريا فى أزمة كوسوفا، رغم نبل دوافعه، لم يشكل فى تقديرنا مجرد سابقة لا مثيل لها ولكنه كان أيضا نقطة تحول فى مسار نظام الأمن الجماعى للأمم المتحدة. فعلى الرغم من انتهاج الولايات المتحدة، منذ انهيار الاتحاد السوفيتى، لسياسة منظمة تهدف إلى تهميش وإضعاف دور الأمم المتحدة، إلا أن الحرص على وجود غطاء من الشرعية الدولية ظل قائما فى جميع الأحوال. وعلى سبيل المثال، فقد ظلت الولايات المتحدة تدعى أن العمليات العسكرية التى تقوم بها منفردة أو بالتعاون مع دول أخرى ضد العراق هى عمليات مشروعة قانونا، لأنها تأتى فى إطار تفويض سابق من مجلس الأمن ما زال سارى المفعول، من وجهة نظرها، وأن الهدف النهائى لهذه العمليات هو تطبيق قرارات صادرة عن مجلس الأمن. لكن الولايات المتحدة لم تهتم حتى بمجرد استيفاء النواحى الشكلية اللازمة لإضفاء المشروعية على سياستها فى البلقان. وكان بوسع الولايات المتحدة أن تطلب انعقاد الجمعية العامة فى دورة طارئة تطبيقا لقرار "الاتحاد من أجل السلام" للحصول على غطاء شرعى للتدخل العسكرى فى أزمة كوسوفا إذا أصيب مجلس الأمن بالشلل بسبب استخدام الاتحاد السوفيتى للفيتو فى مجلس الأمن. وقد رأى البعض فى هذا المنحى الجديد إشارة مبكرة على إصرار الولايات المتحدة على ممارسة سياسة حرة طليقة من كل قيد.

إن المقارنة بين السياق الدولى والإقليمى لاستخدام القوة المسلحة فى أزمتى الخليج والبلقان من شأنها أن تبرز الفروق الهائلة بين الحالتين على كافة الأصعدة القانونية والسياسية. ففى الخليج، كان هناك عدوان واضح وصريح تمثل فى اجتياح عسكرى من جانب دولة عضو فى الأمم المتحدة لدولة أخرى عضو فى نفس المنظمة الدولية، والتحالف الدولى الذى تشكل لتحرير الكويت كان يمكن تبريره بسهولة فى إطار الترتيبات الجماعية المشروعة للدفاع عن النفس، فضلا عن أن المجتمع الدولى كان على استعداد لقبول منطق الولايات المتحدة والدول الاقليمية المجاورة فى حقها للدفاع عن مصالحها الحيوية التى هددها الغزو العراقى للكويت. ورغم ذلك، فقد حرص التحالف الدولى على الحصول على تفويض صريح ومسبق باستخدام القوة لحمل العراق على تطبيق قرارات مجلس الأمن. صحيح أن الولايات المتحدة أساءت استخدام التفويض الصادر لها من مجلس الأمن فيما بعد، وفرضت بشكل غير شرعى مناطق محظورة على الطيران العراقى، وتدخلت على نحو غير مشروع أيضا فى عمل اللجنة الدولية للتفتيش على الأسلحة العراقية، وهو ما أضر كثيرا بمصداقية الأمم المتحدة، غير أن ذلك كله لا ينفى حقيقة وجود أساس قانونى وسياسى قوى لاستخدام القوة العسكرية فى أزمة الخليج.

أما الوضع فى البلقان، فكان جد مختلف. فلم يكن هناك عدوان واضح وصريح من جانب دولة على دولة أخرى، رغم الإقرار الكامل بهمجية السلوك الصربى ضد مسلمى إقليم كوسوفا وبضرورة تقديم الحماية الدولية لهم. والتدخل العسكرى للناتو لم يكن قابلا للتبرير فى إطار ترتيبات الدفاع الجماعى، لأنه لم يحدث عدوان على أى دولة عضو فى الحلف، ولم تقم أى دولة متضررة من السلوك الصربى بطلب المساعدة منه. من ناحية أخرى، فإن الناتو لم يتصرف بوصفه منظمة إقليمية تهدف إلى تأديب أحد أعضائها، لأن يوغوسلافيا ليست عضوا فى الحلف، ولم يصرح مجلس الأمن لأى منظمة إقليمية باتخاذ إجراءات قسرية ضد يوغوسلافيا. لذلك كله بدت عملية الناتو العسكرية فى البلقان مدفوعة باعتبارات استراتيجية لاستئصال النفوذ الروسى من منطقة شرق أوروبا، كما بدت محنة المسلمين فى كوسوفا وكأنها مجرد غطاء لإخفاء الأهداف الحقيقية للتدخل الأمريكى فى البلقان. ومن هنا، فإن تعاطفنا مع قضية مسلمى كوسوفا يجب ألا يصرف انتباهنا عن بحث انعكاسات هذا التدخل على التوازنات الاستراتيجية فى العالم وهى انعكاسات يمكن أن تكون سلبية للغاية.

٤- الطريق نحو الانهيار الكامل لنظام الأمن الجماعى :

على الرغم من الأهمية الاستثنائية لأحداث ١١ سبتمبر فى مسار النظام الدولى، بسبب تحكمها فى معظم التفاعلات الدولية التى أعقبتها، إلا أنه يصعب الادعاء بأن هذه الأحداث شكلت نقطة فارقة فى مسيرة الأمم المتحدة على نحو أدى إلى اختلاف سلوكها بعد الأحداث عما كان قبلها. فمحاولات تهميش دور الأمم المتحدة بدأت قبل هذه الأحداث واستمرت بعدها، واعتماد المعايير المزدوجة أسلوبا للتعامل مع القضايا المتشابهة بدأ قبل هذه الأحداث واستمر بعدها. ومع ذلك

يصعب القول إن نظام الأمن الجماعى للأمم المتحدة لم يتأثر بهذه الأحداث، خصوصا أنها أدت إلى تحول جذرى فى سلوك الولايات المتحدة، الفاعل الرئيسى فى النظام الدولى، حيث حاول اليمين الأمريكى المتطرف استغلال هذه الأحداث وتوظيفها لخدمة برنامجه السياسى الخاص تحت شعار "الحرب على الإرهاب".

فبعد ساعات من وقوع أحداث ١١ سبتمبر، أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا أدان فيه بقوة الهجمات التى تعرضت لها الولايات المتحدة ووصفها بأنها مأساة وتحد للإنسانية كلها، ودعا كافة دول العالم إلى العمل معا لتقديم مرتكبيها للعدالة بأقصى سرعة ومضاعفة الجهود لمنع حدوث مثلها مستقبلا..الخ. وفى اليوم التالى مباشرة، أصدر مجلس الأمن قراره رقم ١٣٦٨ الذى اعتبر مثل هذه العمليات الإرهابية تهديدا للسلم والأمن الدوليين وأعلن عن استعداده لاتخاذ كافة الخطوات الضرورية لمحاربة كل أشكال الإرهاب. ثم ما لبث مجلس الأمن أن اتخذ قرارين إضافيين هما القرار ١٣٧٣ (٢٨ سبتمبر ٢٠٠١) والقرار ١٣٧٧ (٢٨ نوفمبر ٢٠٠١)، واللذان يشكلان نقطة تحول فى موقف الأمم المتحدة من موضوع الإرهاب. وأعلن القرار ١٣٧٣ منذ اللحظة الأولى أنه صدر فى إطار الفصل السابع من الميثاق، وفرض على الدول الأعضاء اتخاذ مجموعة من الإجراءات التنفيذية على كافة الأصعدة المالية والأمنية والإدارية وغيرها لمكافحة الإرهاب، وجرم قيام رعايا الدول عمدا بتوفير الأموال أو جمعها بأى وسيلة أو بأى صورة مباشرة أو غير مباشرة كى تستخدم فى عمليات إرهابية، وحظر على الدول نفسها تقديم أى شكل من أشكال الدعم الصريح أو المستتر إلى أى أشخاص أو هيئات أو منظمات ضالعة فى أى أعمال إرهابية، وألزمها فى الوقت نفسه بتقديم ما بحوزتها من معلومات مفيدة فى مكافحة الإرهاب ... الخ. ولم يكتف القرار بتحديد هذه الإجراءات ولكنه شكل أيضا لجنة منبثقة عن مجلس الأمن تتألف من جميع الدول الأعضاء لمتابعة ومراقبة عملية التنفيذ وطالب جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بموافاتها بتقرير عن الخطوات التى اتخذتها لتنفيذه. أما القرار ١٣٧٧ فقد اعتمد الإعلان العالمى لمكافحة الإرهاب، وأعلن عن إدانته القاطعة لجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته باعتبارها أعمالا إجرامية ولا مبرر لها، أيا كانت بواعثها وأشكالها ومظاهرها، وأينما ارتكبت، وأيا كان مرتكبوها.

وحين أصبحت الولايات المتحدة مسلحة بهذه القرارات القوية، شرعت فى إعلان الحرب بطريقتها الخاصة على الإرهاب، مؤكدة أن هذه الحرب ستكون طويلة وعلى مراحل. ولم تمض أسابيع محدودة حتى كانت المرحلة الأولى منها قد بدأت بالحرب على أفغانستان، وعلى الرغم من أن درجة اهتمام مجلس الأمن بالأزمة الأفغانية شهدت نقلة نوعية بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، حيث عقد منذ بداية هذه الأحداث وحتى نهاية عام ٢٠٠٢ حوالى ٢٢ جلسة اتخذ خلالها ٩ قرارات تخص أفغانستان، إلا أنه لوحظ أن الولايات المتحدة لم تلجأ لمجلس الأمن إطلاقا لتطلب منه اتخاذ إجراءات عسكرية عقابية أو للحصول على تصريح باستخدام القوة العسكرية ضد حركة طالبان، فقد اعتبرت أن العمل العسكرى أمر يخصها وحدها ويدخل فى نطاق الدفاع الشرعى عن النفس، وبالتالى يحق لها القيام به بصورة فردية أو جماعية. وقد بدأت الولايات المتحدة عملياتها العسكرية بالفعل فى أفغانستان فى ٧ أكتوبر، أى بعد أقل من شهر من وقوع أحداث سبتمبر، دون أن يكون لمجلس الأمن أى دور طوال مرحلة العمل العسكرى. الانشغال الرئيسى لمجلس الأمن تركز على قضيتين رئيسيتين:

الأولى: تقديم الغطاء السياسى الدولى لنظام "ما بعد طالبان" والذى تم تجهيزه وإعداده أمريكيا فى الواقع، من خلال مؤتمر بون، الذى عقد تحت مظلة الأمم المتحدة. وفى هذا السياق، صدر فى ٦ ديسمبر قرار مجلس الأمن رقم ١٣٨٣ مرحبا بالاتفاق الذى توصلت إليه ووقعت عليه الفصائل الأفغانية المجتمعة فى بون يوم ٥ ديسمبر. وأبدى القرار ارتياح المجتمع الدولى لهذا الاتفاق واستعداده لتعزيز المصالحة الوطنية والمعاونة على وضع نهاية لاستخدام أفغانستان كقاعدة للارهاب، ودعوة مختلف الدول، خاصة الدول المانحة، للمساعدة على إعادة إعمار أفغانستان وإعادة بناء مؤسساتها ... الخ.

الثانية: تشكيل قوة دولية للمحافظة على استقرار الأوضاع الأمنية فى أفغانستان. وفى هذا السياق، أصدر مجلس الأمن فى ٢٠ ديسمبر قراره رقم ١٣٨٦ الذى رحب فيه بخطاب وزير الخارجية البريطانى إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بشأن استعداد بريطانيا لتولى قيادة القوة الدولية العاملة فى أفغانستان، ودعا الدول الأعضاء للمساهمة فى هذه القوة التى كلفها بالعمل فى إطار من التنسيق والتشاور مع السلطة الانتقالية فى أفغانستان ومع الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة، وتقديم المساعدة الضرورية واللازمة للسلطة الانتقالية الأفغانية فى جهودها الرامية لتأسيس وتدريب قوات أمنية أفغانية مسلحة جديدة.

والواقع أن مجلس الأمن لم يشغل نفسه كثيرا بالحرب ضد أفغانستان ولم يعلق على مدى مشروعيتها، وإن كانت قراراته وتصرفاته اللاحقة تشير إلى أنه قد أقرها ضمنا، ولم يوجه أى انتقادات إلى التجاوزات الأمريكية التى حدثت خلالها، سواء فيما يتعلق بأنواع الأسلحة المستخدمة أو ضحايا الأعمال العسكرية من المدنيين، أو كيفية معاملة المعتقلين الذين تم أسرهم خلال الحرب وترحيلهم إلى القاعدة الأمريكية فى جوانتانامو. ولذلك يمكن القول - دون أى مغالاة - إن الدور الذى لعبه مجلس الأمن فى الأزمة الأفغانية هو أقرب إلى دور المحلل للسياسة الأمريكية منه إلى دور الجهاز المسئول عن إدارة نظام الأمن الجماعى وفقا لما هو منصوص عليه فى ميثاق الأمم المتحدة. وهناك شكوك كثيرة تحوم

حول شرعية الحرب التى شنتها الولايات على أفغانستان، والتى يصعب تصنيفها ضمن الحروب المشروعة دفاعا عن النفس. كما أن سلوك الولايات المتحدة أثناء الحرب يؤكد على أن الولايات المتحدة لم تعر اتفاقات جنيف أى اهتمام فهى، من ناحية، كانت معنية بتوفير أكبر قدر من الحماية لجنودها حتى ولو أدى ذلك إلى وقوع خسائر كبيرة من المدنيين الأفغان، ولم تتردد، من ناحية ثانية، فى ارتكاب مذابح ومجازر ضد المتهمين بانتمائهم إلى طالبان أو إلى تنظيم القاعدة، تدخل فى عداد جرائم الحرب، كما أنها رفضت، من ناحية ثالثة، اعتبار الأسرى والمحتجزين لديها أسرى حرب تنطبق عليهم اتفاقات جنيف والبروتوكولات الملحقة بها، على الرغم من تأكيد الصليب الأحمر أنهم كذلك بالفعل وعاملتهم معاملة غير إنسانية لا تليق بالآدميين، لكن مجلس الأمن لم يجرؤ حتى على مناقشة هذه الموضوعات.

ومع ذلك، فإن الانهيار الكامل لنظام الأمن الجماعى لم يتجل بمثل هذا القدر من الوضوح مثلما تجلى فى الأزمة العراقية. فعلى الرغم من أنه تبين الآن بشكل قاطع أن العراق تخلص بالكامل من أسلحة الدمار الشامل خلال عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢، إلا أن الضغط الأمريكى على مجلس الأمن أدى إلى استمرار العقوبات على العراق والتى تحولت إلى ما يشبه الإبادة الجماعية. ويحتوى كتاب جيف سيمونز الذى نشره مركز دراسات الوحدة العربية تحت عنوان "التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة" على حقائق يشيب لها الولدان، مستمدة مما ورد فى تقارير المنظمات الدولية، عن مظاهر هذه الإبادة، وعلى سبيل المثال يشير سيمونز فى كتابه - نقلا عما ورد فى أحد تقارير المدير الإقليمى لبرنامج الغذاء العالمى - إلى "ثمة ما يزيد على ٤ ملايين شخص، أى خمس سكان العراق، يواجهون خطرا غذائيا شديداً ويشمل هذا العدد ٤ر٢ مليون طفل دون الخامسة، وزهاء ٦٠٠ ألف من النساء الحوامل/المرضعات والمعوزات المعيلات لأسرهن، فضلا عن مئات الآلاف من النساء فى سن الكهولة اللواتى لا يجدن من يساعدهن .. و٧٠٪ من السكان لا يحصلون على الطعام أو على طعام قليل .. ويبدو معظم الناس هزيلى الأجسام. إننا عند نقطة اللاعودة فى العراق والهيكل الاجتماعى للبلاد يتفكك وقد استنفد الناس قدرتهم على المواجهة". ثم يضيف الكاتب نقلا من تقرير أعدته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة عن محنة المدنيين العراقيين المتفاقمة عام ١٩٩٥، مؤكدا "وفاة أكثر من مليون عراقى بينهم ٥٦٧ ألف طفل كنتيجة للعقوبات الاقتصادية.." ص٢٥٨.

وعلى الرغم من أنه لم تثبت أى صلة بين العراق والإرهاب عموما أو بين العراق وأحداث سبتمبر على وجه الخصوص، إلا أنه ما إن فرغت الولايات المتحدة من حربها غير الحاسمة ضد أفغانستان، حتى بدأت تعد للحرب على العراق. وفى البداية، أصرت الإدارة الأمريكية على حقها فى استخدام كل ما فى حوزتها من وسائل، بما فيها القوة المسلحة، للإطاحة بالنظام العراقى دونما حاجة للحصول على تفويض جديد من مجلس الأمن. وعندما أخفقت فى إقناع الداخل والخارج بهذا المنطق، لجأت إلى الأمم المتحدة للحصول على غطاء من الشرعية الدولية. ففى خطابه السنوى أمام الجمعية العامة فى سبتمبر ٢٠٠٢، تعمد الرئيس بوش توجيه قائمة اتهامات طويلة للنظام العراقى لا تركز على قضية أسلحة الدمار الشامل وحدها وإنما تتسع لتشمل كل شىء، بدءا بانتهاك حقوق الإنسان وانتهاء بسرقة الممتلكات الكويتية!، وهو ما اعتبره المراقبون دليلا قاطعا على أن الهدف هو إزاحة النظام وليس مجرد التأكد من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل. ولأن الولايات المتحدة عجزت حتى عن مجرد تقديم أدلة مقنعة وقاطعة على امتلاك العراق أسلحة دمار شامل أو أنه ما زال يشكل تهديدا حقيقيا لأمن أحد، فقد تزايدت الشكوك حول مجمل الادعاءات الأمريكية وبات الكثيرون أكثر ميلا إلى الاعتقاد بأن للولايات المتحدة أهدافا خفية أملتها أوضاعها الداخلية من ناحية، وطموحاتها الامبريالية المتجددة للهيمنة على العالم من ناحية أخرى. وأمام تنامى الشكوك الدولية حول حقيقة النوايا الأمريكية، حاول المجتمع الدولى استغلال التحول الذى طرأ على أسلوب الولايات المتحدة فى إدارة الأزمة، بعد اضطرارها للجوء إلى الأمم المتحدة، ليؤكد على أمرين على جانب كبير من الأهمية، أولهما: أن التثبت من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، وليس الإطاحة بنظام صدام، هو الهدف الأولى بالرعاية وهو الذى يستوجب ويبرر تدخل مجلس الأمن، وثانيهما: أن استخدام القوة ضد العراق، فى حال امتناع هذا الأخير عن التعاون مع لجان التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، يتطلب قرارا صريحا وتفويضا جديدا من جانب مجلس الأمن.

غير أن جناح الصقور فى الإدارة الأمريكية لم يستسلم وراح يحاول بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة تخريب المحاولات الرامية لحصر القضية فى موضوع التأكد من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل. ولأنه لا يوجد خلاف حقيقى على الأهداف الاستراتيجية بين الحمائم والصقور فى هذه الإدارة الأمريكية المتطرفة، فقد كان من السهل عليهما أن يتفقا على إعادة توزيع الأدوار بينهما، بحيث يتولى جناح الحمائم مهمة استيفاء الإجراءات الشكلية اللازمة لإضفاء الشرعية القانونية، محليا ودوليا، على الأهداف التى سبق لجناح الصقور أن حدد مضمونها. وهكذا، ضغطت الإدارة الأمريكية بجناحيها، ونجحت بالفعل، فى تحقيق سلسلة من "المنجزات" مكنتها من الاستمرار بالإمساك بخيوط الأزمة رغم طرح ملفها على الأمم المتحدة ممثلة فى مجلس الأمن، وكانت البداية استصدار القرار ١٤٤١. صحيح أن القرار ١٤٤١ لم يتبن الطلب الأمريكى بضرورة أن تمارس فرق التفتيش عملها فى صحبة وتحت حراسة قوات دولية، غير أن المطالب الأخرى التى تبناها القرار كانت فى مجملها مطالب تعجيزية واستفزازية وشكلت عبئا نفسيا رهيبا على العراق، وجعلت عملية التفتيش برمتها أقرب ما تكون إلى الحملة البوليسية التى تستهدف إلقاء القبض على الحكومة العراقية،

بعد فضحها، منها إلى عملية تفتيش تستهدف إثبات خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل. الفرق الجوهرى الوحيد بين المشروع الأمريكي والقرار الذى تبناه مجلس الأمن كان خلو الأخير من نص يجيز تلقائية العمل العسكرى فى حالة عدم تعاون العراق مع فرق التفتيش أو عدم وفائه بما هو مطلوب منه، وهو ما اعتبره البعض انتصارا يستحق الإشادة ونجاحا للجهود الرامية إلى إجهاض الحرب وتسوية الأزمة بالوسائل السلمية. غير أن أى محلل مدقق لنص القرار ١٤٤١ وروحه كان بوسعه أن يكتشف بسهوله أنه صيغ بطريقة تنطوى على قدر كبير من الغموض المتعمد حول هذه النقطة تحديدا، كى يسمح للولايات المتحدة بتفسيره كما يحلو لها. وإذا كانت مداولات الأسابيع الستة التى سبقت صدور القرار ١٤٤١ قد كشفت عن شىء، فهو إعادة التأكيد على أن الخلل الحادث فى موازين القوى العالمية لم يعد يسمح للأمم المتحدة بالقيام بأى دور فاعل ومستقل فيما يتعلق بمعالجة الأزمات التى تهدد السلم والأمن الدوليين. صحيح أن هذا الدور لم يكن فى يوم من الأيام فاعلا أو مستقلا على النحو المنصوص عليه فى الميثاق وكان يتآكل باستمرار مع تطور الخلل فى موازين القوى الدولية، لكنه كان موجودا. الجديد فى الأمر أن عملية التآكل هذه بدأت تشرف على نهايتها، فقد بدت الأمم المتحدة فى هذه الأزمة وكأنها فى طريقها إلى التحول لتكون مجرد محلل لما يريده الطاغية الأمريكي.

قبل العراق قرار مجلس الأمن، على الرغم من قسوته ومن كل ما فيه من تجاوزات، وأعد الإعلان المطلوب عن برامجه التسليحية وسلمها فى الوقت المناسب، ومع ذلك اعتبرت الإدارة الأمريكية أن العراق لم يلتزم بما جاء فى القرار. وحين حاولت الحصول على تفويض من مجلس الأمن، صرحت فرنسا بأنها ستستخدم الفيتو، وكان واضحا أنه لن يكون بوسع مشروع القرار الأمريكي-البريطانى أن يحصل حتى على أغلبية الأصوات المطلوبة، بصرف النظر عن استخدام الفيتو من عدمه، أما بقية القصة فهى معروفة. شنت الولايات المتحدة حربها العدوانية على العراق، ولم يعثر أحد على اسلحة الدمار الشامل، واضطر السكرتير العام للأمم المتحدة إلى أن يقول متأخرا جدا، وبعد مضى ما يقرب من عامين، إن الحرب التى شنت على العراق تمت بالمخالفة لأحكام الميثاق. وكانت تلك هى المرة الأولى التى تتحدى فيها الدولة الكبرى، وبالتالى الأكثر مسئولية فى حفظ السلم والأمن الدوليين، نظام الأمن الجماعى صراحة وتذهب إلى الحرب، ليس فقط دون تصريح من مجلس الأمن ولكن رغم أنفه وبالمخالفة لإرادته. ليس فقط، بل إن المجلس اضطر بعد ذلك وفى قراراته اللاحقة المتعلقة بالعراق إلى أن يضفى على الاحتلال غير الشرعى للعراق غطاء شرعيا، ولم يكن بوسع هذه القرارات سوى أن تؤكد على شىء واحد، هو أن نظام الأمن الجماعى قد انهار كلية وأن الحاجة أصبحت ماسة إلى نظام جديد للأمن الجماعى.

ويبدو أن هذه الحقيقة أصبح معترفا بها رغم أن التعبير عنها يأخذ فى بعض الأحيان أشكالا غير مباشرة ويسلك طرقا ملتوية. دليلنا على ذلك قيام السكرتير العام للأمم المتحدة بتشكيل فريق دولى رفيع المستوى كلف بدراسة "التهديدات والتحديات" التى تواجه المجتمع الدولى واقتراح التغييرات المطلوبة لمواجهتها. وقد انتهى الفريق من إعداد تقريره الذى ينطوى على اقتراحات عديدة، من بينها توسيع نطاق العضوية فى مجلس الأمن. ورغم ما اتسم به هذا التقرير من جدية وأهمية العديد من التوصيات التى يقترحها، إلا أن بعضها يمثل أنصاف حلول تبدو مدفوعة بالرغبة فى مجاملة الإدارة الأمريكية المتطرفة الحالية، أو خشية منها، وبعضها الآخر يصعب، إن لم يكن يستحيل تطبيقه فى ظل موازين القوى، لكن تلك على اى حال قضية أخرى تستحق معالجة منفصلة.

المراجع :

اعتمدت هذه الدراسة على عدد من الدراسات السابقة للمؤلف، نذكر منها:

- حسن نافعة، الأمم المتحدة فى نصف قرن: دراسة فى تطور التنظيم الدولى منذ ١٩٤٥، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة (٢٠٢)، الكويت، أكتوبر ١٩٩٥.

- حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٥.

- حسن نافعة، دور الأمم المتحدة فى تحقيق السلم والأمن العالمى فى ظل التحولات العالمية الراهنة، فى: على الدين هلال وجميل مطر (محرران)، الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦.

- حسن نافعة، الأمم المتحدة بعد ١١ سبتمبر: هل لا تزال قادرة على التكيف مع تحولات النظام الدولى؟ أمتى فى العالم، حولية قضايا العالم الإسلامى، ٢٠٠١-٢٠٠٣، العدد الخامس، الجزآن الأول والثانى، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٣.

ومقالات أخرى عديدة نشرت بصحيفة الحياة الدولية خلال العامين الماضيين.

تطور مركز الفرد فى القانون الدولى خلال العقود الأربعة الأخيرة

السفير د. عبدالله الأشعل

فى عام ١٩٦٥، كان الجدل محتدما حول مركز الفرد فى القانون الدولى، وانصرف الجدل إلى كل أوضاع الفرد، الفرد داخل دولته وخارجها، ثم الفرد مجردا، أملا فى الاعتراف به كشخص من أشخاص القانون الدولى، ذلك أن مركز الفرد كان فى ذلك الوقت قد قطع شوطا بعيدا من خلال تطورات النصف الأول من القرن العشرين، حيث امتد الاهتمام الدولى إلى حالة الفرد الواقع تحت حكم نظم الانتداب وإلى الأقليات وحقوق العمال من خلال منظمة العمل الدولية، والمنظمات الدولية الأخرى غير الحكومية.

أما النقلة الكبرى، فقد حدثت بعد الحرب العالمية الثانية، على ضوء ما عانته البشرية من أهوال يعجز عنها الوصف حسبما أشار ميثاق الأمم المتحدة، حيث حفل الميثاق بإشارات واضحة إلى الحقوق الأساسية للإنسان عموما، وإلى أهالى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى، وأصبحت فلسفة الحركة الدولية لحقوق الإنسان والانتصار لحرياته الأساسية ركنا ركينا فى النظام الدولى الجديد، وقد عبر عن ذلك الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، والذى جسد الحريات الأربع التى أعلنها الرئيس الأمريكى روزفلت عام ١٩٤١ وسط فوران الحرب الكونية الثانية، وما أحيط بالإعلان العالمى من اهتمام، وما لقيه من حفاوة بلغت حد التأكيد فى بعض القضاء الوطنى على قيمته الإلزامية العالمية، بل إن كثيرا من الدساتير الحديثة، ومنها دساتير دول الخليج وروسيا، قد اعتبرته من مصادر الإلزام للقاعدة الدستورية. فى نفس الوقت، كانت الجهود تتواصل لرعاية الفرد الضعيف، وهو اللاجئ، ثم المستهدف لأسباب عرقية أو دينية أو سياسية فيما تضمنته اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة إبادة الجنس والمعاقبة عليها. أما الفرد فى الصراعات المسلحة، فقد قدمت اتفاقيات جنيف الأربع عام ١٩٤٩ حماية شاملة له فى جميع أوضاعه، سواء كان مقاتلا أو مدنيا أو جريحا أو مريضا أو قتيلا أو أسيرا. كما شهد العالم طفرة كبرى لتحرير المستعمرات والتصدى للعنصرية، خاصة فى جنوب إفريقيا منذ بداية الخمسينيات، وبلغت أوجها فى التأكيد على حق تقرير المصير بأجياله المختلفة، وفيما قامت به الأمم المتحدة فى قراراتها وأجهزتها التى سهرت على مد مظلة الحماية فى الصراع المسلح لأكثر من خمس عشرة فئة محمية شملت الإنسان والطفل والمرأة، خاصة الحامل والأم والطفل المقاتل والأماكن التاريخية والأثرية والأعيان الثقافية والبيئية بكل عناصرها. ولاشك أن هذه الطفرة التى اهتمت بالفرد فى أوضاعه المأساوية بسبب الحروب والمصاعب الاقتصادية والثورات السياسية قد امتدت إلى الفرد الأجنبى، فأصبح للفرد فى الدول الأخرى مركز

(*) أستاذ القانون الدولى، الجامعة الأمريكية، القاهرة.

دولى متميز تحكمه قواعد القانون الدولى والقانون الداخلى، سواء كان أجنبيا سائحا أو زائرا أو مقيما أو كان أجنبيا مستثمرا حسبما تضمنته اتفاقية واشنطن، التى أنشأت المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار عام ١٩٦٥ (إكسيد)، والتى كانت قمة التطور التاريخى لانحسار تمسك الدولة بسيادتها فى عقود الاستثمار مع الفرد الأجنبى، وظهور العقود الدولية التى تقف فيها الدول مع المستثمرين الأجانب على قدم المساواة فى العقد وفى قضاء التحكيم فى منازعات العقد.

أما حقوق الفرد داخل دولته، فقد تطورت هى الأخرى بفعل هذه الحركة الدولية الإنسانية التى كرست الطابع الإنسانى فى مواجهة أطماع الصراعات وتطور الأسلحة فى محاولة جادة لتهذيب غريزة الصراع، ولكى ترد العلاقات الدولية بكل صخبها إلى حقيقة أساسية هى أن غاية النظم الوطنية والدولية التى يطورها الإنسان يجب أن تكون فى النهاية لسعادة هذا الإنسان ورفاهيته. وقد تواكب هذا الاتجاه الكاسح - الذى سجلته العهود الدولية للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والاتفاقات المختلفة لمحاربة المرتزقة ومساندة حركات التحرر الوطنى- مع مواجهة تصفية الاستعمار منذ أواسط الخمسينيات، واشتداد أوزار الحرب الباردة، والانقسام الحاد بين المعسكرين الشيوعى والرأسمالى. وكانت الستينيات هى قمة هذه الموجات، مع اعتزاز الدول النامية بسيادتها والتأكيد عليها، وحرصها على أن يكون لها مكان فى خريطة العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية والتجارية. وقد انعكس ذلك فى التواجه بين منهج بريتون وودز وما تجسده، فى مؤسسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومؤسسات التمويل الدولية والجات، وبين الأونكتاد ومحاولات إقامة نظام دولى جديد، فظهرت أجيال جديدة من الحقوق على المستوى الدولى، وهى الحق فى التنمية وفى الصحة وفى الثقافة وفى المعرفة بعد أن تأكد حق الفرد فى التحرر من الاستعمار، ولكن لم يواكب ذلك تحرر مماثل فى مواجهة النظم الوطنية التى خلفت الاستعمار.

وهكذا انقسم الفقه الدولى وفقا لموقفه النظرى من الموضوع. فالفقه الغربى الذى اعتبر الفرد هو المدخل الصحيح للموضوع ركز على مركز الفرد فى كل أوضاعه، وهو الذى يحكم على سلامة الحكم والسياسات، فإذا صلح صلحت به المجتمعات والأمم. وانتهى الفقه الغربى إلى أن الدول تتصرف فى المجال الدولى، وغايتها تحسين أوضاع الفرد المختلفة، وأن الفرد هو شخص القانون الدولى المجهول، وإن كانت الدولة، وهى الشخص القانونى الدولى التقليدى، هى التى تمثله لاعتبارات عملية وقانونية. هذا المنهج الفلسفى يقوم على أساس أن المجتمع هو الذى ينشئ الدولة ويشكل النظام السياسى، والمجتمع يضم الأفراد الذين يقومون بذلك بحرية وشفافية، وهم الذين يوجهون سياسات دولهم، وهم الذين يصنعون القانون الدولى من خلال هذه الدول فى كل مصادر القانون الدولى التعاقدية والعرفية وفى إطار المنظمات الدولية.

أما الفقه السوفيتى، فقد اعتبر أن الدولة هى الأساس فى كل شئ فى الخارج والداخل، ولا دور للفرد فى هذه القضايا، وترتب على ذلك أن قضايا حقوق الإنسان لا علاقة لها بالقانون الدولى ما دام الفرد ليس شخصا من أشخاص القانون الدولى، وما دامت الدولة هى صاحبة السلطة المركزية فى تقرير حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذها، وهى التى تحدد نطاق نفاذ معاهدات حقوق الإنسان، وأن ما تخلعه هذه المعاهدات من حماية على الفرد يتم من خلال الدول وبرضاها، ولذلك يختلف مقدار الحماية للفرد على المستوى الدولى من دولة لأخرى.

والتناقض بين المذهبين الغربى والسوفيتى يعكس التناقض بين الدعوة إلى عالمية حقوق الإنسان وتميز مركز الفرد عن الدولة، وبين نسبية التقاليد الثقافية والتنوع الثقافى فى دول العالم. هذا الجدل الفكرى كان يعكس الواقع السياسى، وهو الصراع بين النطاق الوطنى والنطاق الدولى لحقوق الإنسان أفرادا وجماعات. فالصراع بين النطاقين شهد انحسارا تدريجيا للنطاق الوطنى لصالح النطاق الدولى، على أساس أن الخط الفاصل بين ما يعد من قبيل الاختصاص الداخلى للدولة، وما يعد من اهتمامات المجتمع الدولى كان دائما خطا مرنا ومتحركا عبر العصور. صحيح أن حقوق الأفراد قد انتقلت من الأساس الطبيعى للحق فى العصور الوسطى إلى الأساس الوضعى مع ظهور الدولة كنظام سياسى وقانونى، أى انتقلت من الإطلاق إلى التقييد، إلا أن هذا التقييد والاعتداء على الحقوق والنكوص عن حمايتها فى ظل القوانين الوضعية قد التبس بالصراعات الدولية وحركة الاستعمار، وقد اتجه الحديث عن مركز الفرد فى العصور الاستعمارية إلى التمييز بين الفرد فى الدولة الاستعمارية- وهو ما تم تطويره لأنه حق الفرد فى مواجهة دولته- وبين حق هذا الفرد فى الرفاهية عن طريق الاستعمار، وحرمان الفرد فى الأقاليم المستعمرة من حقه فى الحرية تحت ستار المهمة المقدسة للاستعمار، الأخذ بيده من حالة البربرية إلى حالة النضج والحضارة. وتلك هى السمة التى التبست بدعوات حقوق الإنسان واستخداماتها السياسية، بل وتدخل الدول الاستعمارية لحماية أفرادها فى الدول

لقد ناضلنا خلال عقود من الزمن من أجل مجتمع غير مميز عنصريا، غير مميز جنسيا. وحتى قبل وصولنا إلى السلطة فى الانتخابات التاريخية عام ١٩٩٤، كانت رؤيتنا للديمقراطية محكومة بمبادئ، من بينها مبدأ يقول إنه لا يجوز أن يتعرض أى شخص، أو تتعرض أى مجموعة من الأشخاص، للاضطهاد أو الإخضاع أو التمييز بسبب العرق أو الجنس أو الأصل الإثنى أو اللون أو العقيدة. وما إن وصلنا إلى السلطة، حتى قررنا اعتبار تنوع الألوان واللغات مصدرا للقوة، بعد أن كان يستخدم فى الماضى للتفرقة بيننا، لقد ضمنا أن القانون الأساسى لبلادنا، دستورنا وميثاق حقوق المواطنين، يعزز الوحدة الوطنية، ويوجه اهتماما خاصا إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. لم يكن طريقنا نحو الاندماج جديدا، كما لم يتم اختياره بتسرع، إذ كان المؤتمر الإفريقى يدعو طيلة عقود إلى الوحدة الوطنية. وحتى فى ذروة القمع، عندما كان الاختلاط العرقى يوصل إلى السجن أو الموت، لم نتخل أبدا عن هدفنا فى بناء مجتمع قائم على الصداقة وعلى الإنسانية المشتركة.

نلسون مانديلا - الرئيس

السابق لجنوب افريقيا

الحائز على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٣

الأخرى، أو حماية أفراد من تلك الدول الأخرى لاعتبارات إنسانية فضفاضة تختفى وراءها كل صور الاعتداء على حقوق الشعوب والدول والأفراد. فلما ارتفعت أسوار السيادة بعد الاستقلال مباشرة، أدت سلوكيات الحكومات فى الدول المتخلفة من انتهاكات لحقوق الإنسان وامتهان لحرياته الأساسية، فضلا عن التطورات التكنولوجية، إلى تجدد توظيف حقوق الإنسان المختلفة فى السياسات الأمريكية بشكل خاص. وتم التركيز على الحديث عن انحسار سيادة الدولة بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور تجليات العولمة بما يسهل للولايات المتحدة استخدام مجلس الأمن فى إصدار قرارات تتناقض تماما مع الشرعية الدولية الموضوعية مثل القرار ١٥٥٩ بشأن سوريا ولبنان والقرارين ١٥٩١ و ١٥٩٣ بشأن دارفور بحجة أن الاختصاص الداخلى المحجوز للدولة، والمشار إليه فى المادة ٧/٢ من الميثاق لا يمكن أن يكون ستارا لممارسات غير مشروعة مثل انتهاكات القانون الدولى الإنسانى فى دارفور. فبينما تسقط كل محاسبة وترتفع أسوار السيادة الإسرائيلية بشكل خاص، تتم استباحة العالم العربى، وأفقدت دوله سيادتها حتى المحدودة.

يضاف إلى ماسبق تطور حقوق الفرد الأوروبى مع تطور النظم الديمقراطية الأوروبية، الاندماج الأوروبى، بحيث أصبح الفرد الأوروبى بالفعل أسبق فى التمتع بمركز قانونى أوروبى متميز لا يقارن. ولم يعد الجدل العقيم حول مصادر حق الفرد، داخليا ودوليا، يلاقى الالتفات بسبب صرامة القواعد الوطنية المقررة لهذا الحق وصرامة القضاء والبرلمان والإعلام والمجتمع الحارسين جميعا لهذا الحق، فضلا عن المؤسسات الأوروبية وسلطة القانون الأوروبى Droit Communitaire النافذة، حيث يخاطب الفرد مباشرة بالحقوق ويقاضى دولته إذا قصرت فى احترام هذه الحقوق، سواء كان مصدرها وطنيا أو أوروبيا أو دوليا.

وقد دفعت الحالة الأوروبية، بالإضافة إلى دقة مركز الفرد فى الظروف الحرجة كالصراعات الدولية ترسانة المعاهدات والتعهدات الدولية لحماية حق الفرد، إلى التأكيد على أن قانون حقوق الإنسان الدولى أصبح يسمو على السيادات الوطنية، ويقدم الحماية للفرد مخترقا سلطة دولته ورغم إرادتها، بحسبان أن حقوق الإنسان أصبحت جزءا من القانون الدولى العرفى.

ولكى تكتمل الصورة، تجب الإشارة إلى تطور التزامات الفرد فى مجال القانون الجنائى الدولى الذى عرف قفزات واسعة منذ بداياته البسيطة بعد الحرب العالمية الأولى وبين الحربين، وبشكل أخص عقب الحرب العالمية الثانية وبسبب فظائعها، فأصبح القانون الجنائى الدولى من أهم ضمانات حقوق الإنسان، حيث أصبح الفرد مسئولا بشكل مباشر عن انتهاكات هذا القانون الذى يحمى الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات. ويقرر القانون أن الاعتداء على هذه الحقوق يشكل جرائم للنظام العام الدولى، وأن هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم، كما أن أى فرد أو دولة أو جماعة يصبح لها الحق فى تعقب المتهم باعتبار أن لهم جميعا مصلحة فى حماية المجتمع الدولى من هذه الجرائم. وهذه الأرضية دفعت الجهود المبذولة لإنشاء قضاء دولى، فانطلقت موجته بعد انتهاء الحرب الباردة مباشرة. وقد أدت **فظائع التطهير العرقى فى يوغوسلافيا السابقة ورواندا وسيراليون إلى نشأة المحاكم الجنائية المؤقتة فى لاهاى وأروشا وسيراليون**، ثم نشأت المحكمة الجنائية الدولية، كما ترجح مذهب الاختصاص العالمى الذى يعطى أى دولة الحق -إن أرادت- **فى أن تختص**

محاكمها بمحاكمة المتهم بارتكاب إحدى جرائم النظام العام الدولى التى بدأت التشريعات الوطنية تفسح المجال لتقنينها.

فى ضوء ما تقدم، لايزال السؤال ملحا: هل مجمل الحقوق والالتزامات والقدرة على مقاضاة دولته فى أوروبا ومقاضاة الدولة الطرف فى منازعات الاستثمار دوليا، والاهتمام الدولى الكاسح بقضايا حقوق الإنسان، قد جعلت الفرد شخصا من أشخاص القانون الدولى خلال العقود الأربعة الأخيرة التى ازدهرت فيها هذه الحقوق والالتزامات؟

المتفق عليه فى الفقه الدولى هو أن حقوق الإنسان لم تعد بالكامل جزءا من الاختصاص الداخلى للدول فى منظور المادة ٧/٢، ولكن الدولة لا تزال أساس هى النظام الداخلى والنظم الدولية، ويزدهر مركز الفرد دوليا كلما كان نظام الدولة ديمقراطيا، وهذه هى الضمانة الأكيدة لإزالة اللبس فى مركز الفرد فى القانون الدولى، ذلك أن الدعوة إلى أن يكون الفرد من أشخاص القانون الدولى كانت تهدف إلى تجاوز بطش الدولة وتسلطها، ولكن الحقيقة هى أن ما قطعه الفرد من أشواط بعيدة يدفعنا إلى القول- مع غالبية الفقه الدولى - إن الفرد أصبح يتمتع بشخصية قانونية دولية محدودة من نوع خاص sui generis تتفق مع وضعه، وهو وضع أشبه بوضع المنظمات الدولية أحيانا، لكنها بالقطع تختلف عن شخصية الدولة، وهو ما عبر عنه بدقة وزير خارجية بريطانيا فى ٢٧ يناير ١٩٩٣ من أن المادة ٧/٢ من ميثاق الأمم المتحدة قد تقوضت بشكل مطرد مع طغيان الاهتمامات الإنسانية على احترام حق كل دولة فى أن تدير شئون رعاياها أو تسئ إدارتها.

وعلى أية حال، فكما أكد إعلان فيينا وبرنامج العمل لعام ١٩٩٣ فإن كل حقوق الإنسان أصبحت عالمية مترابطة لا تقبل التجزئة، وحمايتها تتمتع بأولوية مطلقة فى المجتمع الدولى بسبب ارتباطها بالأخلاق الدولية العامة وكرامة الإنسان، بحيث أصبحت هذه الحقوق من القواعد الآمرة فى النظام الدولى Jus Cogens تتمتع بحجية فى مواجهة الكافة Erga omens. ومع ذلك يتردد الفقه فى منحه الشخصية القانونية الدولية، ولكنه يتمتع بشخصية قانونية دولية محدودة Limited legal capacity a limited locus standi.

المجتمع المدنى: الفاعل الجديد على المسرح الدولى

د. مصطفى كامل السيد

لقد قفز مصطلح المجتمع المدنى من جديد إلى صفحات الدوريات العلمية، والصحافة العالمية والإقليمية، وأصبح موضوعا للحوار فى العديد من الملتقيات العلمية المتخصصة والاجتماعات السياسية، وذلك منذ أواخر السبعينيات، وقد كان بروز هذا المصطلح من جديد انعكاسا من ناحية للتطورات التى جرت فى دول أوروبا الشرقية أولا ثم دول أمريكا اللاتينية بعد ذلك.

لقد واجه النظام الشيوعى فى بولندا تحديا من جانب تجمعات كونها المثقفون البولنديون، وبعد ذلك من جانب نقابة عمال مستقلة تساندها الكنيسة الكاثوليكية، وكان نجاح منظمة تضامن العمالية فى تحدى الحزب الشيوعى فى بلدها أول شرخ فى جدار النظم الشيوعية فى شرق أوروبا، وما لبث أن أعقبه بعد ذلك سقوط النظم الشيوعية الأخرى فى ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وغيرها بعد أن مهد لذلك جورباتشوف زعيم الحزب الشيوعى السوفيتى منذ سنة ١٩٨٥ عندما أعلن أن الاتحاد السوفيتى لن يتدخل عسكريا ضد أرادة شعوب شرق أوروبا. ومن المعروف أن بداية ظهور حركة تضامن كان فى أواخر السبعينيات، وإن كان تحديها للنظام الشيوعى لم يسفر عن سقوطه إلا فى آخر الثمانينيات بعد أن كانت القيادة قد تغيرت فى الاتحاد السوفيتى. وهكذا، فقد بدا أن قوى المجتمع المدنى لم تختف تحت وطأة أكثر من ثلاثة عقود من الحكم الشيوعى فى بولندا ولا فى غيرها من دول أوروبا الشرقية التى توالى سقوط نظمها تحت تأثير حركات جماهيرية قادها مثقفون كما كان الحال فى تشيكوسلوفاكيا أو جمعيات أهلية كما كان الحال فى بلغاريا، أو منشقون عن الحزب الشيوعى مثلما جرى فى رومانيا. وتوالى فى أمريكا اللاتينية سقوط النظم العسكرية كذلك أمام انتفاضة قطاعات من المجتمع المدنى مثل جماعات حقوق الإنسان والكنيسة والتنظيمات العمالية فى البرازيل والأرجنتين وشيلى، وتبعتها دول القارة الأخرى حتى لم يعد فيها فى أوائل التسعينيات نظام عسكرى واحد.

لقد لفت هذا التطور أنظار الباحثين الأكاديميين والمراقبين السياسيين إلى أن المجتمع المدنى قد أصبح هو القوة الأساسية وراء التغير السياسى فى دول شرق أوروبا ودول الجنوب بصفة عامة، خاصة وقد أدت تطورات مشابهة إلى سقوط نظم سلطوية فى شرق وجنوب شرق آسيا، وتحديدا فى الفلبين وكوريا الجنوبية، وبدا أن ذلك المصطلح الذى اختلف حول مضمونه الفلاسفة الغربيون - من جون لوك، وهيجل، وآدم، فرجيسون، وآدم سميث، وماركس، وجرامشى -

(*) أستاذ العلوم السياسية.

يعكس واقعا جديدا، ومالبثت الحكومات الغربية المحافظة ومن ورائها المنظمات المالية الدولية أن رحبت بهذا التطور، الأولى باعتبار أن المجتمع المدنى قد نجح فيما أخفقت فى تحقيقه الدول الرأسمالية المتقدمة نفسها مباشرة وهو إسقاط غريمها فى الحرب الباردة، وفى تحقيق الانتقال إلى أوضاع أكثر ديمقراطية فى دول الجنوب فى وقت لم يكن فيه مثل هذا التحول واحدة من أولوياتها، أما الثانية فقد رحبت بهذا التحول على أنه يفتح الباب أمام انتقال هذه المجتمعات إلى اقتصاد السوق الذى تدعو إليه، ودون أن تكون حركات المجتمع المدنى هذه قد رفعت أصلا شعار استعادة اقتصاد السوق أو بدت متحمسة للانتقال إلى الرأسمالية.

وليس هذا المقال هو المجال المناسب لاستعراض المناقشات الفكرية حول مفهوم المجتمع المدنى، ولا استعراض امتداد هذا النقاش إلى العالم العربى، فقد أفاض الكاتب فى ذلك فى مواضع أخرى، ولكن المناسب هنا هو تقديم لمحة مختصرة عن بروز المجتمع المدنى على سطح السياسة الدولية، وتحوله إلى فاعل رئيسى على مسرحها، ثم الإلمام بملامح تبلوره فى الوطن العربى، وتقويم آفاق تطوره، ذلك أن تطور المجتمع المدنى لم يقتصر على الصعيد الوطنى، وإنما أصبحت له امتدادات خارجة على كل من الصعيدين الاقليمى والدولى، فما هو هذا المجتمع المدنى العالمى؟ وفيم يختلف عن المجتمع المدنى الوطنى؟ وما هى أسباب ظهوره؟ وما هى مظاهر وجوده خارج الوطن العربى وداخله؟ وماهى الأدوار التى قام بها؟ وكيف امتد ذلك إلى الوطن العربى؟

هذه هى الأسئلة الرئيسية التى تجيب عليها الصفحات التالية :

أولا- فى التعريف بالمجتمع المدنى العالمى :

ما هو أولا هذا المجتمع المدنى العالمى؟ يحتل هذا السؤال أهمية لأنه لا يوجد فضاء اجتماعى خارج حدود الدولة القومية، إذا كان هناك فضاء مادى خارج حدود الدول القومية فى المحيطات وأعالى البحار والقطب الجنوبى، فليس هناك وجود اجتماعى دائم فى أى من هذه المناطق. فالمجتمع المدنى العالمى هو فضاء مفتوح داخل حدود الدول القومية، ولكنه يتألف من تلك المنظمات والمؤسسات والممارسات غير الحكومية التى يقوم بها المواطنون بمبادرتهم هم، وليس، من حيث المبدأ استجابة لأوامر أى حكومة، حتى ولو كانت حكومتهم القومية، ويتوجه اهتمامها خارج حدود الدولة القومية، أو ينصب على ما تقوم به هذه الدولة خارج حدودها. وبذلك، تصبح معايير التمييز بين المجتمع المدنى الوطنى والمجتمع المدنى العالمى ثلاثة جوانب:

١- إن نشاط المجتمع المدنى العالمى موجه لما يقع خارج حدود الدولة القومية أو ما تقوم به هذه الدولة أو مؤسساتها العامة والخاصة خارج حدودها أو نحو تلك القضايا التى تقع خارج اختصاصات الدولة القومية وحدها.

٢- إن عضوية المجتمع المدنى العالمى مفتوحة لمواطنين ومنظمات من دول مختلفة، بينما تقتصر عضوية المجتمع المدنى الوطنى عادة على مواطنى الدولة التى ينشط فيها.

٣- إن القواعد التى يخضع لها المجتمع المدنى العالمى هى جزئيا قواعد دولية، على حين يخضع المجتمع المدنى الوطنى أساسا للقواعد التى تسنها دولته.

ثانيا- مكونات المجتمع المدنى العالمى:

وعلى هذا الأساس، يمكن تقسيم مكونات المجتمع المدنى االعالمى إلى النحو التالى:

١- منظمات المجتمع المدنى المحلى التى يمتد نشاطها أحيانا خارج حدودها مثل منظمات الخضر أو المحافظة على البيئة أو حماية المستهلكين فى الدول المتقدمة التى فضحت تصدير الشركات دولية النشاط لأطعمة فاسدة إلى دول الجنوب.

٢- منظمات غير حكومية عابرة للقوميات، أى أنها قد تكون منظمات قومية فى الأصل، ولكنها تتوجه بنشاطها أساسا خارج حدود دولتها، وذلك على عكس المنظمات المذكورة فى الفقرة السابقة والتى يتوجه نشاطها أساسا داخل حدود دولتها، وتعتبر لجنة الحقوقيين لحقوق الإنسان الأمريكية مثلا على هذا النمط الثانى من المنظمات.

٣- منظمات دولية غير حكومية مفتوحة العضوية لمواطنين من دول مختلفة، مثل منظمة العفو الدولية.

٤- اتحادات دولية لمنظمات وطنية، مثل الاتحادات العمالية العالمية، والتى تتألف عضويتها من اتحادات نقابات العمال الوطنية، مثل الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة أو الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب أو الاتحاد الافريقى لنقابات العمال.

٥- المحافل الدائمة أو المؤقتة لمنظمات المجتمع المدنى مثل المؤتمرات الموازية التى تعقدها منظمات المجتمع المدنى العالمى إلى جانب المؤتمرات الدولية الحكومية وخصوصا تلك التى تنظمها الأمم المتحدة، كما كان الحال فى قمة الأرض فى ريو دى جانيرو فى البرازيل فى سنة ١٩٩٢ أو مؤتمر السكان والتنمية الذى عقد بالقاهرة فى سنة ١٩٩٤، او المنتدى الاقتصادى العالمى الذى أخذ يعقد أساسا فى دافوس منذ سنة ١٩٧١، أو المنتدى الاجتماعى العالمى الذى أخذ يعقد فى بورتو أليجرى فى البرازيل منذ سنة ٢٠٠٢، وعقد فى مومباى فى الهند فى سنة ٢٠٠٤، وعاد بعدها إلى بورتو أليجرى.

٦- أدوات الإعلام الدولية التى تتوجه أساسا لجمهور عالمى، وفى مقدمتها بطبيعة الحال شبكات التليفزيون الدولية وخصوصا المستقل منها عن الحكومات، والتى تخاطب جمهورا متعدد الجنسيات ومتعدد اللغات والثقافات، وأبرزها على الصعيد الدولى شبكة الـ CNN، وعلى الصعيد الاقليمى الذى يخاطب جمهورا يشترك فى لغة واحدة وثقافة واحدة الشبكات العربية، وفى مقدمتها شبكتا الجزيرة والعربية، ولاشك أن قيمة هذا المكون الأخير ليست فقط فى كونه واحدا من مكونات المجتمع المدنى العالمى، ولكنه حلقة وصل رئيسية بين هذه المنظمات وأداة لإعلام الرأى العام الدولى بنشاطها بل ولممارسة الضغوط على الحكومات أحيانا استجابة لنداءاتها.

٧- حركات اجتماعية: وهى تجمعات لأشخاص ومنظمات ومؤسسات تجمعها قيم مشتركة على اختلاف الخلفيات الثقافية والاجتماعية لأفرادها، وقد يكون وجودها عابرا ومؤقتا، وقد يدوم فترة من الزمن، ،ابرز نماذجها الحركة المعادية للعولمة، والتحالف المعادى للحرب ضد العراق، وحركات السلام والبيئة والمرأة بصفة عامة.

ثالثا- أسباب ظهور المجتمع المدنى العالمى:

وقد كان بروز المجتمع المدنى العالمى محصلة تطورات عديدة تأتى فى مقدمتها الثورة العلمية والتكنولوجية، وخصوصا فى أدوات الاتصال التى سهلت كثيرا من إمكانية وسرعة التواصل بين منظمات المجتمع المدنى العالمى وبعضها بعضا، بل وسهولة تواصلها الآنى مع أعضائها والمتعاطفين معها فى كل أنحاء العالم، كما أن عملية العولمة، التى هى فى أحد جوانبها نتاج لهذه الثورة العلمية والتكنولوجية، دفعت فى اتجاه تطور المجتمع المدنى العالمى حيث انطوت هذه العملية على إخضاع عشرات الملايين من البشر لتفاعلات كثيفة مشتركة مما خلق صلات بينهم لم تكن معروفة سلفا، سواء لأنهم يعملون فى نفس المؤسسات عالمية الطابع أو أنهم يشاهدون فى نفس اللحظة نفس الحدث مبثوثا على شاشات التليفزيون أو لأنهم يتأثرون بنفس السياسات، كما أتاح انتقال معظم دول العالم إلى اتباع سياسات ليبرالية الطابع، سواء فى المجال الاقتصادى أو فى المجال السياسى، قدرا أكبر من الحرية لمنظمات المجتمع المدنى المحلى والعالمى سواء فى التنظيم أو فى الاتصال أو فى الانخراط فى أنشطة مشتركة.

ومع أن الصورة الذهنية الغالبة عن المجتمع المدنى العالمى تطغى عليها منظمات حقوق الإنسان والحركات العالمية ضد عسكرة السياسة الدولية والمعادية للعولمة، إلا أنه لا يغيب عن الحسبان أن المجتمع المدنى العالمى ليس متجانسا تماما لا فى الخلفيات الفكرية والمذهبية لمنظماته ولا فى مواقفه من العديد من القضايا. فبالنسبة للموقف من الدين مثلا، يشمل المجتمع المدنى العالمى منظمات علمانية مثل منظمات حقوق الإنسان، ومنظمات دينية مثل الكنيسة الكاثوليكية والتنظيم العالمى للإخوان المسلمين. وحتى بالنسبة للموقف من العولمة، فبينما تقف المنظمات العمالية الدولية والمنظمات المعادية للرأسمالية موقفا رافضا للعولمة، إلا أن منظمات أصحاب العمل الدولية وبعض مؤسساتهم الفكرية تدعو بحماس للعولمة. وكذلك فعلى الرغم من وصف هذه المؤسسات والمنظمات والممارسات بالعالمية، إلا أن معظمها مؤسسات توجد فى دول الشمال، كما تجرى أغلب أنشطة المجتمع المدنى العالمى فى هذه الدول، ويعود ذلك ليس فقط للدرجة الأوسع من الحريات السياسية والمدنية فى دول الشمال وهى شروط ضرورية لقيام أى مجتمع مدنى بأدواره، ولا للثراء الذى تتمتع به منظمات المجتمع المدنى فى الشمال مقارنة بشح الموارد فى منظمات الجنوب، ولا إلى كون منظمات المجتمع المدنى أقدم وأكثر تطورا فى دول الشمال، وإنما يعود السبب الرئيسى فى ذلك إلى انتشار الرغبة فى العمل التطوعى فى دول الشمال عنه فى دول الجنوب، خدمة لغايات إنسانية نبيلة تتجاوز الولاءات الأولية التى يكتسبها الفرد منذ لحظة الميلاد مثل الأصل العرقى والانتماء الدينى وربما أيضا الوضع الطبقى، وهو انعكاس للرقى المادى والفكرى فى دول الشمال.

وربما تكون صورة المتطوعين الغربيين إلى جانب الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة - وقد لقى بعضهم حتفه ثمنا لهذا التضامن - أو وجود متطوعى حركة أطباء بلا حدود من الدول الغربية فى أكثر دول الجنوب فقرا وفى مناطق النزاع الدموى - أكبر مثل على الرقى المقصود فى العبارة السابقة.

رابعا- أدوار المجتمع المدنى على مسرح السياسة العالمية :

لقد واصلت هذه المنظمات أداء أدوار مألوفة فى إطار المنظمات الدولية الحكومية، ولكنها ابتدعت أدوارا جديدة، وذلك على النحو التالى:

أولا: المشاركة فى أنشطة المنظمات الدولية مع الحكومات: ففى هذا الإطار، تتمتع العديد من منظمات المجتمع المدنى الوطنية والإقليمية بالصفة الاستشارية فى إطار الأمم المتحدة، وهى بهذه الصفة تشارك فى اجتماعات الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وتعرب عن مواقفها، وهى وإن كانت لاتشارك رسميا فى عملية اتخاذ القرار فى هذه المنظمات، فإنها تستطيع التأثير عليه ليس فقط بمجرد الإعلان عن مواقفها، ولكن من خلال التنسيق على نحو غير رسمى، وكما يقال، فى أروقة المنظمات الدولية مع الوفود الرسمية المتعاطفة للوصول إلى قرارات تتماشى مع مطالب هذه المنظمات.

ثانيا: الوجود كطرف مقابل للحكومات يعبر عن مواقف الرأى العام العالمى على نحو يتجاوز ما قد تصل إليه الحكومات من خلال مواقف توفيقية. والصورة المثلى لذلك هى المؤتمرات الموازية التى تعقدها منظمات المجتمع المدنى العالمى إلى جانب المؤتمرات الدولية الحكومية التى تعقدها المنظمات الدولية، وتسمى بالمؤتمرات الموازية، مثل القمة الاجتماعية العالمية فى كوبنهاجن فى ١٩٩٥ والمؤتمرات العديدة اللاحقة فى إطار الأمم المتحدة مثل قمة الأرض فى ريو دى جانيرو فى١٩٩٢، ومؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فى فيينا فى سنة ١٩٩٣، ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية ومؤتمر المرأة فى بكين فى سنة ١٩٩٥، ومؤتمر الأمم المتحدة ضد العنصرية فى ديربان فى ٢٠٠١، بل وإلى جانب المؤتمرات السنوية لوزراء الاقتصاد والمالية ومحافظى البنوك المركزية والتى تعقدها مؤسستا بريتون وودز، وهما البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

ثالثا: ممارسة الضغط على الحكومات بالاحتجاج على مواقف تتخذها فرادى أو مجتمعة. وقد برز هذا الدور خصوصا فى السنوات الأخيرة، وعلى وجه التحديد، فى إطار الاحتجاج على سياسات العولمة التى تدعو إلى تنفيذها الدول الصناعية المتقدمة من خلال علاقاتها الثنائية مع دول الجنوب ومن خلال وجودها المؤثر فى المؤسسات المالية الدولية، ولذلك أصبحت اجتماعات مؤسسات العولمة الثلاث .. وهى منظمة التجارة العالمية ومؤسستا بريتون وودز عندما تتم على المستوى الوزارى، وكذلك اجتماعات مجموعة الثمانى - مناسبة مهمة تغتنمها منظمات المجتمع المدنى العالمى المعارضة للعولمة للإعلان عن رفضها للعولمة بصورة صاخبة تبدأ بمظاهرات عارمة يشترك فيها عشرات الآلاف من الأشخاص وتصل أحيانا إلى حد عرقلة وصول الوفود الحكومية إلى مقار الاجتماعات كما حدث فى المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى سياتل فى أواخر نوفمبر وبداية ديسمبر سنة ١٩٩٩.

رابعا: رفض عسكرة السياسة الدولية والتعبير عن التضامن مع ضحايا سياسات الدول الكبرى، وخصوصا عندما تؤدى هذه السياسات إلى انتهاك واسع لحقوق الشعوب والأفراد، ولعل الصورة البارزة والرائعة لهذا الدور لمنظمات المجتمع المدنى العالمى هى المظاهرات الحاشدة - التى أخذ ينظمها منذ نهاية سنة ٢٠٠٢ -التآلف المعادى للحرب عندما بدا أن إدارة الرئيس جورج بوش فى الولايات المتحدة عازمة على شن حرب على العراق تحقيقا لأهداف استراتيجية للولايات المتحدة فى السيطرة على منابع النفط فى العراق، وتهديد النظم المعادية للولايات المتحدة فى إيران وسوريا، مع التذرع بحجج واهية ثبت بسرعة عدم صحتها مثل استمرار العراق فى إنتاج أسلحة دمار شامل، أو انخراط حكومته فى أنشطة إرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ضمت مظاهرات التضامن هذه ملايين الأشخاص، وكانت أكبر هذه المظاهرات هى ما جرى فى العواصم والمدن الكبرى للدول التى حشدت قواتها لمهاجمة العراق مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا، بل إن مظاهرة واحدة جرت فى نيويورك فى منتصف مارس ٢٠٠٣ سار فيها أكثر من كل المواطنين الذين تظاهروا ضد تلك الحرب فى الدول العربية من المحيط إلى الخليج.

لقد أصبح المجتمع المدنى العالمى فاعلا رئيسيا على مسرح السياسة الدولية لا يمكن تجاهله. وعلى الرغم من أنه لا يشارك بالضرورة فى صنع قرارات الحكومات، إلا أنه يؤثر عليه حتى وإن كان هذا التأثير أحيانا تأثيرا سلبيا يتمثل فى خلع الشرعية عن هذه السياسات، كما هو الشأن فى الاحتجاج العالمى على الحرب التى شنتها الولايات المتحدة على

العراق، أو فى الرفض العالمى لسياسات العولمة، كما أن هذا التأثير قد لا يظهر على الفور، ولكنه ينعكس على تكوين الحكومات وسياساتها فى المدى المتوسط أو الطويل. ألم يكن سقوط حكومة أزنار فى إسبانيا هو نتيجة إصرارها على التدخل العسكرى فى العراق على الرغم من رفض هذه السياسة من جانب المجتمع المدنى الوطنى والعالمى؟ أوليست التغيرات المقترحة فى الأمم المتحدة - مثل تكوين مجلس مصغر لحقوق الإنسان أكثر فعالية من لجنة حقوق الإنسان التى انتخبت ممثل النظام الليبى رئيسا لها - انعكاسا للمكانة التى أصبحت تحتلها الحركة الدولية لحقوق الإنسان، وهى من أبرز مكونات المجتمع المدنى العالمى؟

المجتمع المدنى على الصعيد الإقليمى :

١- نظرة مقارنة :

ليس من السهل استعراض حالة المجتمع المدنى فى الوطن العربى، بسبب الاختلاف حول التعريف الاجرائى لهذا المجتمع، وتباين رؤى منظمات هذا المجتمع، ثم تباين أحواله ما بين بلد عربى وبلد آخر. فحتى لو تم قبول تعريف اجرائى للمجتمع المدنى، باعتبار انه كل ما يوجد فى دولة معينة خارج مؤسساتها، أى كل ما ليس جزءا من التنظيم الحكومى، سواء على المستوى المركزى أو المحلى، أى أنه يضم النقابات المهنية والعمالية، وتنظيمات المنتجين، سواء كانوا من أصحاب المشروعات الصغيرة أو الكبيرة، فى الزراعة أو الصناعة أو الخدمات، كما يضم المؤسسات شبه التقليدية التى تشمل المؤسسات الدينية، الإسلامية والمسيحية واليهودية، حيثما وجدت، ويضيف الكتاب اليمنيون واللبنانيون كلا من القبيلة والطائفة، وقد استبعد هذا التعريف الاجرائى الأحزاب السياسية باعتبار أنها قد تشارك فى الحكم على المستويين المركزى أو المحلى أو كليهما - حتى لو قبلنا هذا التعريف الاجرائى، لبدت صعوبة السؤال، فما الذى يجمع كل هذه المؤسسات حتى يمكن الحديث عن دور تقوم به؟ أو ينبغى أن تقوم به هل هناك قواسم مشتركة تجمع بين كل هذه المؤسسات على تنوعها وتباين مصالحها واهتماماتها؟ وإذا انتقلنا من هذا المستوى الذى يمكن اعتباره موضوعيا، باعتبار أن هناك مصالح مستقرة يمكن تحديدها للداخلين فى عضوية هذه المؤسسات، فإنه ينبغى أن نضيف أيضا مستوى رؤاهم هم لمجتمعاتهم ودورهم فيها، وهنا نكتشف، وهذا أمر مألوف، أن لبعض هذه الجماعات رؤى مختلفة للكون وللمجتمع، وهو ما يسمى بأيديولوجيات، ويزدحم عالم ما يسمى بالمجتمع المدنى الناشىء فى العديد من الدول العربية بالعديد من هذه الرؤى الإسلامية والقومية والماركسية والليبرالية، وهناك أيضا ما يمكن أن يسمى بالرؤى الإثنية او العرقية، هل يمكن أن يتفق كل هؤلاء داخل أى بلد عربى واحد على رؤية مشتركة لدورهم؟ وتتضاعف هذه الصعوبة عندما نحاول بحث المسألة على الصعيد الإقليمى العربى، إذ تبرز هنا الحساسيات القطرية، ولا نقول بالضرورة بتباين المصالح بين الدول العربية، فهل يمكن أن تتفق كل منظمات المجتمع المدنى فى كل الدول العربية على رؤية واحدة لدورها؟ وتتزايد هذه الصعوبة عندما ندرك أنه من النادر أن يجتمع كل هؤلاء أو كل منظماتهم فى إطار واحد حتى داخل نفس القطر. لقد عرفت مصر فى منتصف التسعينيات ما سمى بمؤتمر المجتمع المدنى، الذى كانت المبادرة فى الدعوة إليه وتنظيمه تأتى من النقابات المهنية التى يقودها الإسلاميون، خاصة نقابتى الأطباء والمهندسين، ومع ذلك لم يشمل مثل هذا التجمع كل مؤسسات المجتمع المدنى بالتعريف السابق، وقد تكون هناك تجمعات مشابهة فى بعض الدول العربية الأخرى، ولكن ينطبق عليها ما ينطبق على هذا المثال، وهو أنها لا تضم كل مؤسسات المجتمع المدنى، كما أن فترة وجودها محدودة، ومن ثم يصعب أن تصلح مواقفها هذه للتعميم، لا على مستوى المجتمع المدنى فى أى دولة عربية، ناهيك عن مستوى الوطن العربى ككل، ولا تعميمها زمنيا بحيث إن ما كان صالحا فى التسعينيات هو صالح اليوم أيضا.

يضاف إلى ذلك تباين أوضاع المجتمع المدنى ما بين دولة عربية وأخرى، فمن ناحية أولى لم تتساو الدول العربية فى درجة تطور المجتمع المدنى فيها، وإذا قبلنا أن سمات المجتمع المدنى ثلاث هى: وجود حدود أو قيود على الاستخدام التعسفى لسلطة الدولة على نحو يحد من الحريات الأساسية للمواطنين، وعدم وجود قيود على حرية التنظيم لأى من الجماعات الاجتماعية أو القوى السياسية، وتقبل المجتمع للحق فى الاختلاف، فمن الواضح أن هذه السمات لا تنطبق تماما على أى من الدول العربية، وإن كان يمكن القول إن كلا من المغرب ولبنان قد تكون الأقرب فى الوقت الحاضر لاستيفاء هذه الشروط، بالمقارنة بالدول العربية الأخرى، علما بأن هناك قيودا على حرية التعبير فيما يخص سلطة العرش فى الأولى، ومحاولات - حتى وقت قريب - لفرض رقابة على نشرات الأخبار فى بعض القنوات التليفزيونية الخاصة فى الثانية، وتهديدات مستمرة للصحفيين حتى مع انسحاب القوات السورية. ومع ذلك، فان حرية التنظيم مكفولة لكافة

القوى الاجتماعية والتيارات السياسية، كما أن هناك قبولا لدرجة من التباين فى العقائد السياسية والدينية يفوق معظم الدول العربية الأخرى، ومما يميز هذين البلدين انهما قد امتلكا هذه السمات منذ حصولهما على الاستقلال، المغرب فى سنة ١٩٥٦ ولبنان فى سنة ١٩٤٦، وان كانا قد عرفا درجة واسعة من تقييد الحريات العامة، فى المغرب منذ منتصف الستينيات وحتى منتصف السبعينيات وفى لبنان خلال الحرب الأهلية من ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٩، ويمكن القول إنه لولا قيود مستمرة على حريتى التعبير والتنظيم لاقترب الأردن منذ سنة ١٩٨٩ من هذا النموذج.

والنموذج الثانى الذى تعرفه البلاد العربية هو ما يسود فى الوقت الحاضر فى الدول التى تسير على طريق التعددية السياسية مثل مصر وتونس واليمن والجزائر والسودان وموريتانيا، وربما يمكن أيضا إضافة كل من الكويت والبحرين. فى هذه الدول، مازال الاستخدام التعسفى لسلطة الدولة أمرا مألوفا، وخصوصا فى مصر وتونس، كما أن هناك قيودا شديدة على حرية التنظيم بالنسبة لبعض القوى السياسية والاجتماعية وبالذات بالنسبة للإسلاميين فى مصر وتونس والجزائر، حتى مع وجود أحزاب إسلامية فى الجزائر تعترف بها الحكومة، إلا أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ لا تزال محظورة. وفى اليمن، يخشى أنصار الأفكار الاشتراكية على حياتهم، وقد اغتيل العديد من قيادات الحزب الاشتراكى على يد أنصار جبهة الإصلاح الإسلامية، وتؤثر أوضاع عدم الاستقرار التى يعرفها السودان على تمتع بعض الجماعات الإثنية بحقوقها الأساسية، وذلك على النحو الذى يعرفه أبناء إقليم دارفور فى غرب السودان. ومع أن وجود الأحزاب السياسية محظور فى كل من الكويت والبحرين، إلا أن حرية التنظيم خارج الإطار السياسى قد أصبحت مكفولة إلى حد كبير، وخصوصا بعد السماح بتكوين اتحاد عام لنقابات العمال مؤخرا فى البحرين. وقد تنضم العراق إلى هذه المجموعة من الدول عقب ما سمى بانتقال السلطة إلى العراقيين وفى ظل استمرار الحظر على حزب البعث.

والنموذج الثالث الذى تعرفه الدول العربية هو نموذج الحزب القائد أو المسيطر، وربما تكون سوريا و – الى حد ما – ليبيا هما البلدين الوحيدين اللذين ينتميان إلى هذا النموذج فى الوقت الحاضر، وتخضع كافة التنظيمات النقابية والمهنية فى سوريا لقيادة حزب البعث العربى الاشتراكى، وليس من المستبعد أن يستمر ذلك حتى بعد مؤتمر حزب البعث فى الأسبوع الثانى من يونيو ٢٠٠٥، وتهيمن ما تسمى باللجان الشعبية على كافة مثل هذه التنظيمات فى ليبيا، والتى تسلك مسلك الحزب الواحد، حتى وان كانت لا تسمى بذلك رسميا، ويخضع الداعون إلى حرية المجتمع المدنى فى سوريا لقيود شديدة تصل إلى حد السجن بدون محاكمة، وقد سبق لليبيا فى فترة سابقة أن ألغت كافة التنظيمات النقابية والمهنية تماما، وإن عادت بعد ذلك فى صورة تخضع بمقتضاها لسيطرة اللجان الشعبية.

والنموذج الرابع الذى تعرفه الدول العربية هو ذلك الذى كان يمارس أشد القيود على حرية التنظيم، فلا توجد فيه حتى الآن أحزاب سياسية ولا نقابات عمالية، بل إن بعض الدول التى تنتمى إلى هذا النموذج لم تعرف حتى أيام قليلة وجود نقابات مهنية، مثلما كان الحال فى السعودية قبل انتخابات جمعية الصحفيين فى سنة ٢٠٠٤. وكل هذه الدول هى من دول الخليج تأتى فى مقدمتها السعودية والإمارات، كما كانت كل من قطر وعمان تنتميان إليها حتى عهد قريب.

هذا التصنيف لدرجة تطور المجتمع المدنى فى الدول العربية لا يكشف تماما عن طبيعة هذا المجتمع المدنى "الناشىء"، لأنه تصنيف ينظر إليه من الخارج، ولكن النظرة المدققة إليه تكشف عن سمات أخرى له، من هذه السمات مثلا أنه إذا كان المجتمع المدنى المقصود، حتى لو كان ناشئا، هو المجتمع المدنى "الرسمى" أو "المنظم"، أى الذى يعلن عن نفسه فى صورة نقابات مهنية أو نقابية، وغرف تجارية وصناعية واتحادات لرجال أعمال ومزارعين أو فلاحين، أو حتى مؤسسات دينية إسلامية ومسيحية ويهودية – فإنه مازال يمثل تجمعا نخبويا – إلى حد ما، لأن معظم المواطنين لاينتمون إليها، فمعظم المواطنين فى الدول التى تعترف بحرية التنظيم مازالوا إما فلاحين أو فقراء ممن يضمهم ما يسمى بالقطاع غير الرسمى، وهؤلاء لا وجود لهم داخل المجتمع المدنى، وحتى إذا ما توسع تعريف المجتمع المدنى ليشمل أيضا المجتمع غير الرسمى، فانه من الصعب الاحاطة بالتكوينات الداخلة فى هذا المجتمع غير الرسمى، ولا يبدو من الكتابات العربية التى تحتفى بالمجتمع المدنى فى الدول العربية أنها تلقى أى اهتمام لهذا المجتمع غير الرسمى.

ومن ناحية ثانية، لا يمكن تصور العلاقة بين المجتمع المدنى "الناشىء" والدولة كما لو كانت علاقة بين قطبين متناقضين، فعلاقات التداخل قائمة من خلال قيادة شخصيات حكومية، أحيانا مؤسسات المجتمع المدنى. فإذا كان منتدى الحوار فى المملكة العربية السعودية هو صورة لمجتمع مدنى ناشىء، فإن الذى يدعو إلى دورات هذا المنتدى هو الأمير عبد الله ولى العهد، كما أن نقابة المعلمين فى مصر يرأسها منذ عهد طويل الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى السابق والذى كان هو نفسه وزيرا للتعليم من قبل، ويبدو هذا التداخل مرة أخرى فى كون قيادات

منظمات المجتمع المدنى هم أيضا أعضاء مستويات قيادية فى الحزب الحاكم وهذا هو الحال فى مصر(١)، وسوريا وربما كذلك فى تونس. ويتضح ذلك بصورة أكبر فى النقابات العمالية التى تحرص معظم النظم العربية، وخصوصا الدول التى تنتمى إلى النموذجين الثانى والثالث، على أن تكون مجالسها القيادية هى فى أيد "مأمونة".

والسمة الثالثة لهذا المجتمع المدنى "الناشىء" هى أنه قد لا يكون مدنيا تماما، فإذا كان المقصود بالمدنى هو التمييز بين "المدنى" و"الدينى" فان الكثير من مؤسسات هذا المجتمع فى الوطن العربى فى الوقت الحاضر، وقد يكون ذلك هو أحد أسباب أزمته، هى تحت قيادة إسلاميين، ليس هذا هو حال مصر وحدها ولكنه حال الأردن وفلسطين والكويت على الأقل. ولا شك أن تعريف المجتمع المدنى لا يستبعد لا وجود مؤسسات دينية، ولا وجود من يسترشدون بالقيم الدينية فى قيادة أى من مؤسساته الأخرى، ولكن بشرط أن يقبل كل هؤلاء حق كل المواطنين فى أن تكون لهم عقائدهم ورؤاهم بالنسبة لأمور الدنيا والدين. ولا يبدو أن هذه القيادات الإسلامية لمؤسسات المجتمع المدنى قد قبلت ذلك تماما أو أقنعت كل المواطنين بقبولها ذلك. والأزمة التى تعرض لها مثقفون يطرحون رؤى أو يقومون بأنشطة لا ترضى عنها المؤسسات الدينية أو أنصار الحركة الإسلامية فى مصر والأردن ولبنان - من أمثال فرج فودة ونصر حامد أبو زيد ويوسف شاهين و دكتورة نوال السعداوى فى مصر ومارسيل خليفة فى لبنان وحتى أسماء خضر فى الأردن - هى دليل على أن قبول الحق فى الاختلاف ما زال قضية غير محسومة فى العديد من المجتمعات العربية فى الوقت الحاضر لا من حيث المبدأ ولا من حيث حدود الاختلاف. والملاحظ فى كل هذه الأمثلة أن أيا من هؤلاء المثقفين لم يجاهر بعدائه للدين، ولكنهم إما طرحوا تفسيرا له لا ترضى عنه المؤسسة الدينية الإسلامية أو الإسلاميون أو أخرجوا أعمالا فنية أو اتخذوا مواقف سياسية لا يرضون عنها.

والسمة الأخيرة فى هذا المجال هى عدم التكافؤ فى توزيع الموارد السياسية داخل منظمات المجتمع المدنى، أو بعبارة أخرى التفاوت فى توزيع القوة داخل هذا المجتمع، وقد أخذت كل من منظمات رجال الأعمال وكذا المنظمات الإسلامية تحتل موقع الصدارة باعتبارها الأقوى تأثيرا من بين كل منظمات المجتمع المدنى فى العديد من الدول العربية، فمنظمات رجال الأعمال فى مصر والمغرب والكويت هى منظمات نافذة تحظى، وخصوصا ما خرج منها عن سيطرة القيادات الحكومية، بموارد مالية لا تتاح لغيرها من المنظمات وبصلات واسعة ومتنوعة مع قيادات الدولة والمؤسسات الإعلامية وبتأييد واسع من المنظمات المالية الدولية ومقدمى المعونة فى حالة احتياجها لها، وتملك المنظمات الإسلامية موارد مالية واسعة وتأييدا كبيرا فى صفوف الطبقة المتوسطة وصلات مع مثيلاتها خارج أوطانها. وإذا كانت حركة الإخوان المسلمين لا تحظى بوجود رسمى فى مصر، فان التنظيم الدولى للإخوان المسلمين يجمعهم مع الإخوان فى فلسطين والأردن والجزائر وسوريا وكذلك أنصارهم فى الدول الغربية. صحيح أن المنظمات العمالية فى دول المغرب العربى تملك موارد مهمة وكان لها دورها فى حركة التحرير من الاستعمار فى صورته التقليدية، كما يمتلك العمال اللبنانيون تنظيما فاعلا ومؤثرا، ولكن من المشكوك فيه أن يتوافر لهم ما يتوافر لمنظمات رجال الأعمال والمنظمات الإسلامية من مصادر القوة فى الحاضر أو المستقبل.

٢- مظاهر التغير :

حتى تكون دراسة التغير فى تكوين المجتمع المدنى فى الوطن العربى ووظائفه واضحة، فلابد من تحديد نقطة بداية هذا التغير، وربما تكون نهاية حرب الخليج الثانية فى فبراير ١٩٩١ هى نقطة بداية ملائمة، لأن التغير فى تكوين المجتمع المدنى لا يحدث بين يوم وليلة، ولأن أهم التغيرات التى حدثت فى المجتمع المدنى فى الدول العربية هى تلك التى حدثت فى دول الخليج، كما أنه يمكن النظر إلى الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق فى الوقت الحاضر باعتباره نتيجة متأخرة لحرب الخليج الثانية، أو فى عرف مجموعة المحافظين الجدد، المحيطة بالرئيس الأمريكى جورج بوش، هى استكمال لمهام حرب الخليج الثانية.

لعل أوضاع المجتمع المدنى فى الوطن العربى هى بالفعل ما جرى فى دول الخليج، وإذا كان انتخاب مجلس الأمة فى الكويت - أهم التغيرات التى طرأت - هو استئنافا لمسيرة بدأت منذ استقلال الكويت فى سنة ١٩٦٠، حتى وان اعترضت هذه المسيرة عثرات من تكرار حل هذا المجلس بسبب خلافات معظمها مع الأسرة الحاكمة متمثلة فى وزراء من أعضائها، فإن الجديد حقا هو ما جرى فى دول الخليج الأخرى مثل عمان والبحرين وقطر والمملكة العربية السعودية.

ويمكن النظر إلى هذه التغيرات فى سياق التطور السياسى لهذه المجتمعات، فهى تمثل بداية للفصل بين الأسر الحاكمة فى هذه المجتمعات ومهام الحكم، والتشديد هنا على كون هذه التغيرات تمثل مجرد بداية، لأن الأسر الحاكمة فى هذه المجتمعات لا تزال تمسك بالمناصب الرئيسية فى حكوماتها، فإما يجمع رئيس الدولة - الذى يتولى منصبه وراثة - بين رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء كما هو الحال فى المملكة العربية السعودية -رسميا- وعمان، وإما أن يتولى هذا المنصب أحد أعضاء هذه الأسرة، ولكن مع الاعتراف بانفصال سلطة التشريع عن سلطة التنفيذ، والسماح بأن تكون عضوية السلطة التشريعية هى عن طريق الانتخاب، فان ذلك يفتح الباب أمام درجة من المشاركة الشعبية فى مهام الحكم، ويمهد الطريق أمام إخضاع أعضاء السلطة التنفيذية، بمن فيهم أفراد الأسرة الحاكمة، للمساءلة أمام مجلس منتخب.

وقد يقول قائل: ولكن ما علاقة كل ذلك بالمجتمع المدنى؟ هذا كله يتعلق بتغيير فى تكوين مؤسسات الحكم، وليس بالمجتمع المدنى، والواقع أنه حتى مع الاعتراف بأن العلاقة بين التطور الديمقراطى وظهور مؤسسات المجتمع المدنى هى علاقة معقدة، إلا أنه لا شك أن بداية تطور نحو الديمقراطية مهما يكن متواضعا يفتح الباب أمام ظهور هذه المؤسسات وتبلورها. وما حدث فى المملكة العربية السعودية هو مثل على ذلك، حيث تم إصدار قانون أساسى وتشكيل مجلس شورى معين فى سنة ١٩٩٣، أعقبه بعد عشر سنوات انتظام حوار يتبناه ولى العهد السعودى يدور حول قضايا أساسية فى المجتمع السعودى مثل قضايا التطرف ودور المرأة فى المجتمع، شارك فيه مثقفون من اتجاهات متعددة وشاركت فيه نساء لأول مرة، وكان هذا الحوار - الذى عقد ثلاث دورات حتى صيف ٢٠٠٤ - هو استجابة من الأسرة الحاكمة لمطالبات المثقفين السعوديين عبر ثلاثة بيانات مهمة خلال السنوات الأولى للقرن الحادى والعشرين بمزيد من الحريات. كما أنه فى هذه الأجواء، جرت انتخابات فى الغرف التجارية فى المملكة شاركت فيها نساء، وتكونت جمعية للصحفيين ذات مجلس إدارة منتخب، وطالب المثقفون الشيعة بوقف التمييز ضد أبناء عقيدتهم، وتكرر الانتقاد العلنى لدور المؤسسة الدينية فى المملكة. وأخيرا، بدأ تشكيل مجالس عمالية كخطوة أولى نحو الاعتراف بتنظيم نقابى للعمال، ثم جرت انتخابات لمجالس محلية فى ربيع سنة ٢٠٠٥.

وربما كانت التطورات فى المملكة العربية السعودية هى أكثر التطورات تواضعا فيما يتعلق بفتح الباب أمام تطور المجتمع المدنى فى دول الخليج، بينما كانت التطورات فى البحرين هى الأبعد مدى، فقد وعد الميثاق الوطنى بأن تتحول البحرين إلى ملكية دستورية، وهو أمر له مغزاه فى منطقة الخليج التى تحكمها حتى الآن نظم وراثية يسود فيها رئيس الدولة ويحكم، ومع أن الوضع فى البحرين مازال بعيدا عن نموذج الملكية الدستورية التى يسود فيها الملك ولا يحكم نظرا للسلطات الواسعة التى مازال يتمتع بها رئيس الدولة وأعضاء عائلته، إلا أن مجرد التلويح بهذا المبدأ لن يمر دون أن يستخلص منه مواطنو هذه البلدان مغزاه الصحيح، وهو عدم شرعية السلطات الواسعة التى يمارسها أفراد الأسر الحاكمة فى كل هذه البلدان، كما وعد الميثاق الوطنى بتشكيل مجلس نواب منتخب إلى جانب مجلس أعلى معين، ويتساويان من حيث السلطة، وتم بالفعل انتخاب مجلس نواب مارس على الفور دوره فى الرقابة على الحكومة، بل وكاد يتسبب فى استقالة بعض الوزراء، ولكن الأهم من منظور المجتمع المدنى كان إقرار العديد من الحريات السياسية للمواطنين، بما فى ذلك حقهم فى تكوين جمعيات، وبذلك اقتربت البحرين من الوضع السائد فى الكويت التى يسمح دستورها بتكوين جمعيات ولكنه لا يسمح بتكوين أحزاب سياسية، وتكونت على اثر ذلك العديد من الجمعيات فى البحرين، ولكن التطور الأهم فى مغزاه كان السماح للعمال البحرينيين ليس فقط بتكوين نقاباتهم، ولكن حقهم أيضا فى تكوين اتحاد عام لنقابات العمال، وتقف عمان وقطر فى موقف وسط بين البحرين والمملكة العربية السعودية، تقترب فيه الأوضاع فى عمان من أوضاع البحرين من حيث وجود مجلس شورى منتخب، وتقترب فيه قطر من السعودية حيث تم إصدار دستور جديد، ولكن توقف التطور الديمقراطى - حتى كتابة هذه السطور - عند إجراء انتخابات بلدية والسماح بتشكيل نقابات عمالية مع منح المرأة حق المشاركة السياسية، ويجرى الإعداد فى صيف ٢٠٠٥ لانتخاب مجلس الشورى الجديد وفقا للدستور.

وقد كان التطور فى أوضاع المرأة فى كل من البحرين وعمان وقطر وأخيرا الكويت هو من العلامات البارزة على اتساع المجتمع المدنى وأجهزة الدولة لمشاركة نصف المجتمع. لم يقف الأمر عند حد الإقرار للمرأة بحقوق واسعة تشمل الحق فى المشاركة السياسية، ولكن امتد هذا التطور ليشمل مشاركة المرأة فى انتخابات محلية وقومية انتخابا وتشريعا، وتولى المرأة وظائف وزارية فى البلدان الأربعة.

أخيرا، توقف الوضع فى دولة الإمارات على ما جاء فى دستورها الاتحادى، فمجالسها النيابية لا تتشكل بالانتخاب، ولا تجرى الانتخابات فيها على أى مستوى، ومع ذلك يسمح الدستور بتكوين الجمعيات، وهناك العديد من الجمعيات المهنية النشيطة التى لم تكتسب بعد وضع النقابة المهنية.

ومع ذلك، فقد ساهمت دول الخليج من خلال أجهزتها الإعلامية فى فتح آفاق جديدة أمام تطور المجتمع المدنى العربى، فقد أطلقت قطر قناة الجزيرة الفضائية التى مارست الحرية فى إعلام المواطنين العرب بما يجرى فى أوطانهم وفى العالم، وتجاوزت الخطوط الحمراء التى كان يلتزم بها الإعلام المحلى فى كل الدول العربية، على نحو لم يتسبب فقط فى مضايقة العديد من الحكومات العربية فى المغرب والمشرق على حد سواء، ولكن أثار حنق الولايات المتحدة ذاتها وهى التى تدعى الدفاع عن حرية التعبير فى العالم أجمع، وخصوصا عندما أذاعت هذه القناة رسائل لخصوم الولايات المتحدة الألداء مثل أسامة بن لادن وأيمن الظواهرى من قادة ما يسمى إعلاميا بتنظيم القاعدة، وفصلت فى الفظائع التى ترتكبها سلطات الاحتلال فى العراق وفى نقل مقاومة الشعب العراقى لهذه القوات، وتبعت قنوات فضائية أخرى فى منطقة الخليج نفس المنهج، وفى مقدمتها قناة العربية، مما دعا الحكومة الأمريكية ليس فقط لانتقاد هاتين القناتين علنا وعلى لسان كبار المسئولين فى إدارتها، ولكن استهدف جنودها مراسلى هاتين القناتين فى العراق أكثر من مرة، وذهب بعضهم ضحية أمانتهم فى أداء واجبهم الاعلامى والتنويرى، ولم يحل هذا دون استخدام الولايات المتحدة هاتين القناتين عندما أرادت إيصال رسائل مهمة للرأى العام العربى، وكان أبرز مثال على ذلك خطاب الرئيس الأمريكى إلى الشعب العربى فى شهر مايو ٢٠٠٤ بمناسبة ما جرى فى سجن أبو غريب فى بغداد، والذى لم يصل فيه الرئيس الأمريكى إلى حد الاعتذار عن هذه الجرائم.

أما خارج منطقة الخليج، فقد تراوحت التطورات ما بين انطلاق المجتمع المدنى فى لبنان بعد انتهاء الحرب الأهلية فيه وإبرام ميثاق الطائف فى سنة ١٩٨٩، وكذلك فى المغرب وخصوصا بعد انتخاب حكومة ائتلافية تقودها أحزاب المعارضة، والاعتذار غير المسبوق فى أى دولة عربية عن جرائم انتهاك حقوق الإنسان بإبقاء مواطنين أسرى السجون سنوات عديدة دون محاكمة مع وجود وزارة لحقوق الإنسان، وإقرار مدونة جديدة لحقوق المرأة تتيح لها اعترافا أوسع بحقوقها الشخصية، وكان الحد الأدنى من التطورات هو فى ليبيا، والتى على الرغم من الحديث فيها عن حقوق الإنسان وتخصيص جائزة دولية لها، إلا أنها ما زالت تقف دون إقرار حقى التنظيم والرأى دون أى قيود مقبولة للمواطنين. بل كان هناك ما هو أسوأ وهو غياب المجتمع المدنى فى بعده الأخلاقى الذى يصون حريات المواطنين، فى الصومال والسودان والعراق، فى ظل حرب أهلية لا تتوقف فى الصومال، وتندلع فى مناطق جديدة فى السودان عندما يبدو أن أكبر النزاعات الأهلية فى الجنوب فيه دخل دور تنفيذ التسوية فتندلع نيرانها فى مناطق جديدة فى الغرب وفى الشرق، بل ولا تكاد تهدأ تماما فى الجنوب ذاته، وانهيار الأمن تماما للمواطنين فى العراق، وفيما بين هذين القطبين تراوحت أوضاع المجتمع المدنى فى الدول الأخرى.

وربما تستحق دول النموذج الثانى قدرا أكبر من التفصيل، فقد جرت فيها تطورات أكدت على أن الطريق أمام انطلاقة جديدة للمجتمع المدنى ليس مسدودا تماما فى الوقت الحاضر على الأقل، حتى وإن بدا هذا الطريق طويلا ومحطته النهائية غير معروفة ولا مؤكدة، ولكن لا شك أن ما جرى فى هذه البلدان لم يفض بعد إلى أوضاع أكثر ديمقراطية، وإنما اقتصر على تقديم نظم الحكم فيها ذلك القدر من التنازل لقوى المعارضة السياسية والمجتمع المدنى، بحيث يتم التوقف عند نقطة نهاية أبعد ما تكون عن أوضاع ديمقراطية، ولكنها فى نفس الوقت ليست الصورة المألوفة لنظم سلطوية. وبعبارة أخرى، ما جرى فى هذه البلدان هو درجة من التحرر السياسى تحول دون إمكانية تغيير السلطة الحاكمة عن طريق صندوق الانتخاب، بل انه حتى هذه الدرجة من التحرر السياسى يمكن تضييقها فى أى وقت من الأوقات. وهكذا، توقفت الانتخابات فى كبريات النقابات المهنية فى مصر، ومازال الحزب الحاكم يماطل فى السماح بإجرائها فى معظمها وفى رفع الحراسة عن نقابتى الأطباء والمهندسين بعد أن اضطر إلى قبول إجرائها بعد حكم قضائى فى نقابة المحامين، ولكن الفوز الساحق لتيارات المعارضة فى نقابتى المحامين والصحفيين يجعله يتردد فى قبول تكرار هزيمة محتملة فى عدد آخر من هذه النقابات، كما أن العدول عن مبدأ الانتخاب فى اختيار عمد القرى وعمداء الكليات بالجامعات، وعلى الرغم من النزول على إرادة القضاء ووضع انتخابات مجلسى الشعب والشورى تحت رقابة القضاء فى كل الدوائر الانتخابية، إلا أن تدخل الشرطة كان يحول بين المواطنين وأداء واجبهم الانتخابى فى الدوائر التى ينتظر أن يفوز فيها مرشحو المعارضة. وفى تونس، أصبحت الإجراءات التعسفية فى مواجهة الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان أمورا روتينية. وفى الجزائر، وعلى الرغم من انخفاض مستوى العنف الذى أعقب إلغاء

الانتخابات النيابية فى يناير سنة ١٩٩٢، إلا أن الحظر ما زال مستمرا على الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتعرض العديدون من المثقفين والنساء خصوصا للاغتيال ربما على أيدى الفصائل المسلحة فى الحركة الإسلامية أو التى تدعى الانتساب إليها على أى حال، كما تعرض للاغتيال مواطنون عاديون فضلا عن قوات الأمن خلال فترة احتدام الحرب الأهلية، ومازال العنف مستمرا ولكن على نطاق أضيق من السابق بكثير، كما ظهرت بحدة مشكلة الأقلية الأمازيغية، واقترنت بدورها بالعنف إلى حد ما. ومع أن حكومة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أبدت بعض الاستجابة لمطالب الحركة الأمازيغية، إلا أن ذلك لم يكن كافيا من وجهة نظر هذه الحركة.

وإذا كانت حدة العنف قد هدأت إلى حد ما فى الجزائر على نحو سمح لمعظم مؤسسات المجتمع المدنى بمزاولة نشاطها، فإن الأمر كان أسوا فى عدد من الدول العربية الأخرى التى انهارت فيها الدولة، إما تماما كما هو الحال فى الصومال، وتجرى محاولات هشة فى الوقت الحاضر لاستعادة مظاهر وجودها، وفى العراق عقب الاحتلال العسكرى الذى قادته الولايات المتحدة منذ مارس سنة ٢٠٠٣، أو فى بعض الأقاليم، كما هو الحال فى السودان فى بعض أقاليم جنوبه وغربه. هنا، واجهت مؤسسات المجتمع المدنى القائمة أقسى الاختبارات، ولا يبدو أنها استطاعت الصمود أو مجرد بقائها فى أماكن نشاطها فى غرب السودان وفى الصومال، ومع أنها تمتعت بحرية فى مزاولة بعض أنشطتها فى العراق، إلا أنه يبدو أن أقدرها على الصمود كان تلك التى ارتبطت بالمؤسسات الدينية السنية والشيعية أو تلك التى زاولت نشاطها فى المناطق الكردية شمال العراق، وفى الحالة الأخيرة يمكن القول إن المؤسسات الدينية السنية والشيعية قد جاهدت بنجاح لتأكيد الهوية المشتركة للعراقيين أيا كانت انتماءاتهم الدينية فى وجه محاولات عديدة سلمية ومسلحة لتأكيد الانقسام الطائفى فى العراق.

وعلى أى الأحوال، فقد عرفت كل المجتمعات العربية تطورين مهمين خلال الفترة موضع الدراسة، يتعلق أولهما بتكوين المجتمع المدنى ذاته، فقد تمثل التطور الأول فى ظهور فاعلين جدد داخل المجتمع المدنى، فى مقدمتهم منظمات حقوق الإنسان وكذا منظمات الدفاع عن البيئة، وارتبطت معظم المنظمات الجديدة - فى بداياتها على الأقل - بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان، وتعرض الكثير منها للهجوم من جانب أنصار الحكومات القائمة، واتهمت بالعمالة لقوى أجنبية لاعتماد معظمها على تمويل خارجى، ولكن انتهى الأمر فى عدد من الدول العربية إلى الاعتراف بشرعية المطالبة باحترام حقوق الإنسان، بل والاعتراف بمنظمات حقوق الإنسان كطرف فاعل فى المجتمع المدنى، كما هو الحال فى لبنان والمغرب والأردن ومصر.

وكان التطور الثانى هو تسارع حركة المجتمع المدنى الناشىء فى الوطن العربى وتكثيف نشاطه وبدء استخدامه أدوات جديدة فى مزاولة نشاطه منذ أوائل القرن الحادى والعشرين، فقد تعددت لقاءات منظمات المجتمع المدنى منذ عام ٢٠٠٤ على الصعيدين القطرى والقومى، وخصوصا فى بلاد مثل سوريا والسعودية والبحرين ومصر، وعلى المستوى القطرى عقدت لقاءات فى بيروت والاسكندرية وعمان، أكدت كلها على ضرورة رفع القيود عن نشاط مؤسسات المجتمع المدنى، والاعتراف بها، بل وتنظيمها لقاءات على هامش لقاءات القمة العربية، وحتى فى المدن التى يلتقى فيها قادة الدول الصناعية المتقدمة الذين أبدوا اهتماما مفاجئا بقضية الديمقراطية فى البلاد العربية وطرحوا الكثير من المبادرات فى هذا الخصوص. وبدأت بعض منظمات المجتمع المدنى الناشىء فى استخدام أساليب جديدة فى نشاطها مثل تعبئة المواطنين فى أعمال احتجاجية واسعة مثل تلك التى شهدتها مدن عربية عديدة فى أثناء حرب الخليج الثانية والعدوان الأمريكى على العراق، وكذلك تضامنا مع انتفاضة القدس. وإذا كانت هذه الأساليب معهودة لدى منظمات المجتمع المدنى فى المغرب العربى، فقد كانت جديدة على منظمات المجتمع المدنى فى دول أخرى مثل مصر، بل لقد كسبت هذه المنظمات للمواطنين حقهم فى التظاهر السلمى، وسلمت بذلك السلطات المصرية علما منها بقوة الشعور المعادى لتدخل الولايات المتحدة العسكرى فى العراق، ثم تعاملت مع ممارسة هذا الحق بانتقائية بعد ذلك كما ظهر فى تعاملها مع مظاهرات حركة كفاية ومظاهرات الإخوان المسلمين المطالبة بالإصلاح السياسى فى ربيع ٢٠٠٥، وكانت كبرى تظاهرات المجتمع المدنى فى الوطن العربى هى التى جرت فى لبنان عقب اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريرى.كما تصاعدت مطالب منظمات المجتمع المدنى، فحركة كفاية -الحركة المصرية للتغيير- تدعو المواطنين إلى رفض تمديد مدة رئاسة الرئيس حسنى مبارك فترة خامسة أو توريث منصب رئيس الجمهورية من بعده، كما تطالب بمحاكمة قيادات الشرطة والقيادات الحزبية المسئولة عن التهجم على الشابات المصريات اللاتى تظاهرن احتجاجا على الاستفتاء على تعديل المادة الـ ٧٦ فى دستور جمهورية مصر العربية الخاصة بكيفية انتخاب رئيس الجمهورية على النحو الذى صاغه مجلسا الشعب والشورى، كما طالبت المظاهرات العارمة فى لبنان عقب اغتيال الحريرى ليس فقط بانسحاب القوات السورية وأجهزة

مخابراتها من لبنان، ولكن بسقوط حكومة عمر كرامى وإقالة المسئولين الأمنيين الذين تسببوا فى اغتيال الحريرى بالتواطؤ أو بالتقصير فى أداء واجبهم. أخيرا، فقد عرفت منظمات المجتمع المدنى العربى كيف تنسق نشاطها فى إطار حركة دولية مثل تآلف إيقاف الحرب الذى اجتمع فى القاهرة مرتين، أولاهما قبل شن الحرب على العراق، ومرة أخرى بعد هذه الحرب، واستخدمت حركة مناهضة الحرب وحركة حقوق الإنسان وكذا حركة كفاية أساليب البريد الالكترونى فى التواصل مع أعضائها وإبلاغهم بموعد وأماكن التجمع للتظاهر أو تنظيم مسيرات.

واستخدمت منظمات المجتمع المدنى أسلوب جمع التوقيعات على نطاق واسع، وربما كان أشهر هذه الحالات قيام داعية المجتمع المدنى السورى أكثم نعيسة بجمع توقيعات ٧٥٠٠ سورى يطالبون بوقف القيود على حركة المجتمع المدنى فى سوريا، كما نجح فى تنظيم تجمع احتجاجى صامت لنفس الغرض، وعاقبته الحكومة السورية على ذلك بالسجن الذى لم يخرج منه لشهور.

وأخيرا، فقد اقترن هذا التطور بتشديد الرقابة من جانب الحكومات والسلطات العربية على الجمعيات الخيرية الإسلامية خصوصا، وبدرجة أكبر فى دول الخليج وفلسطين استجابة لشكوك الحكومة الأمريكية عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فى أن تكون هذه الجمعيات مصدر تمويل للمنظمات التى تصنفها وزارة الخارجية الأمريكية باعتبارها منظمات إرهابية، وقد كان لذلك أثر سلبى للغاية على نشاط هذه الجمعيات وخصوصا فى الضفة الغربية وغزة.

أسباب هذه التطورات:

وقد يسارع بعض المراقبين إلى الاعتقاد بأن سبب هذه التطورات هو مجاهرة الولايات المتحدة بتبنيها الدعوة إلى نشر الديمقراطية فى الشرق الأوسط وخصوصا عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر التى نسبها كتاب أمريكيون إلى غياب الديمقراطية فى البلاد العربية،مما يؤدى إلى أن تصبح هذه البلدان بؤرة لتفريخ الإرهاب، وربما كان سبب نشر هذا الاعتقاد فى الولايات المتحدة هو رغبة أصدقاء إسرائيل فى إبعاد المسئولية عنها باعتبار أن السبب الحقيقى لنقمة الشعوب العربية على حكومة الولايات المتحدة هو تبنيها المطلق للمواقف الإسرائيلية المتطرفة التى لاتلقى بالا، لا للقانون الدولى ولا لالتزام حكومات إسرائيلية متعاقبة إزاء الشعب الفلسطينى بموجب اتفاقات وقعتها مع السلطة الفلسطينية وبحضور أمريكى. والدليل على ذلك من وجهة نظر أصحاب هذا الرأى هو تسارع هذه المبادرات العربية، بما فى ذلك قرارات القمة العربية فى تونس فى مارس ٢٠٠٣ بعد أن عرفت الحكومات العربية بأفكار الإدارة الأمريكية فى إطار المشروع المسمى بالشرق الأوسط الكبير.

والواقع أن هذه التطورات هى نتيجة لأسباب متعددة، بعضها داخلى وبعضها خارجى، كما أنه لم يكن لها نفس الأثر على حركة المجتمع المدنى العربى.

فمن حيث الأسباب ذات الأثر الايجابى على حركة المجتمع المدنى، يمكن القول إن الشعوب العربية فى الخليج كانت مؤهلة بالفعل للانتقال إلى علاقة جديدة بين المواطنين والدولة، فقد ارتفعت مستويات التعليم بين مواطنى هذه الشعوب، كما ارتفعت مستويات رفاهتهم، وعرفوا التنقل بأعداد كبيرة إلى دول أخرى تسودها أوضاع أكثر ديمقراطية، كما أن قدرة حكومات هذه البلدان على جزل العطاء للمواطنين لشراء ولائهم قد ضعفت مع تقلب أسعار النفط وإنفاقها العسكرى الكبير ووارداتها المتزايدة، وانخفاض أسعار النفط، بل وحتى فى حالة زيادة إيراداتها النفطية فى العامين الأخيرين فقد كان من الصعب عليها تحويل ثروتها المالية إلى مشروعات منتجة ووظائف ملائمة لمواطنيها من الشباب، كما خشى حكام دول الخليج من خروج دعوات بالثورة عليهم مماثلة لما صدر عن النظام العراقى فى صيف ١٩٩٠، رفضا لارتباطهم الوثيق بقوى أجنبية هى التى تحمى بقاءهم على عروشهم، ويمكن فهم التطورات التى جرت فى المملكة العربية السعودية ومنذ سنة ١٩٩٢ فى هذا الإطار.

وقد كان توسيع نطاق الحقوق السياسية للمواطنين هو وسيلة اتبعتها حكومات ذات شرعية مهتزة لكسب قدر من الشرعية من المواطنين، ولذلك جاء توسيع الحقوق السياسية للمواطنين أحيانا عقب مظاهرات عارمة تحتج على السياسة الاقتصادية للحكومات القائمة، وقد كان ذلك هو الحال خصوصا فى كل من الجزائر والأردن، والتى جاء التحول إلى التعددية السياسية فى كل منهما عقب المظاهرات المعروفة بمظاهرات الخبز فى سنة ١٩٨٨ فى الأولى و١٩٨٩ فى الثانية،

أو جاء ذلك فى بداية حكم جديد يريد رئيس الدولة فيه أن يكسب الشرعية بالتمايز عن سياسات خلفه التى سببت قدرا من السخط بين المواطنين، وينطبق ذلك على التطورات التى حدثت فى قطر والبحرين وربما أيضا فى كل من المغرب والأردن عقب الخلافة على رئاسة الدولة فى كل منهما، كما ينطبق بدرجة محدودة على كل من مصر وسوريا بعد وصول كل من الرئيس أنور السادات الى السلطة ونجاحه فى وضع خصومه من القادة الناصريين فى السجن، وكذا فى الانفراجة المؤقتة المحدودة التى حدثت فى سوريا عقب تولى بشار الأسد الرئاسة خلفا لوالده حافظ الأسد.

كما كانت التطورات الداخلية ذات الأثر السلبى على حركة المجتمع المدنى هى احتدام المنافسة بين الحزب الحاكم وجماعات المعارضة، وخشية هذا الحزب من إما أن تخلفه المعارضة فى السلطة باستخدام وسائل سلمية أو عنيفة، أو حتى الخشية على استقرار نظام الحكم بسبب نمو شعبية بعض قوى المعارضة. وقد كانت العلاقة المتوترة بين حكومات الجزائر ومصر وتونس وقوى المعارضة الإسلامية خصوصا هى السبب فى حالة الجمود السياسى أو المراوحة فى نفس المكان التى تقف كل منها فيها فى الوقت الحاضر.

ويرى كاتب هذه السطور أن هذه الأسباب الداخلية هى الأهم فى تفسير مسيرة المجتمع المدنى الناشىء فى الدول العربية، وذلك لأن الحكومات العربية لا تعتقد فى جدية دعوة الحكومات الغربية إلى الديمقراطية فى الشرق الأوسط، فسلوك هذه الحكومات تجاه الوطن العربى، خاصة الحكومتين الأمريكية والبريطانية، لا يتفق مع أى مفهوم للديمقراطية، فهما تدللان حكومة إسرائيل التى تنتهك يوميا مبادىء الديمقراطية فى تعاملها مع الشعب الفلسطينى، كمارفضت حكومة الولايات المتحدة التعامل مع الرئيس الفلسطينى الراحل ياسر عرفات على الرغم من أنه كان منتخبا ديمقراطيا، كما مارست الحكومتان أرخص صور الكذب على الرأى العام فى كل منهما لتبرير حربهما غير القانونية وغير الشرعية وغير العادلة على شعب العراق، كما أن أسلوب البلدين فى حكم العراق وممارسة أبشع صور التعذيب ضد المواطنين العراقيين، والذى يتنافى مع أبسط مفاهيم حقوق الإنسان لا يعطى أيا منهما مصداقية فى الحديث عن الديمقراطية. ولهذا تظهر الحكومات العربية - فى السعودية ومصر خصوصا - أنها لا تعترض على الدعوة للإصلاح السياسى، وأنها تمارسه بالفعل، ولذلك فان أداء بعض الطقوس شبه الديمقراطية مثل إنشاء منتدى الحوار فى المملكة العربية السعودية والحديث عن الإصلاح فى مكتبة الإسكندرية لا يضر، ولكن دون الذهاب إلى اتخاذ أى خطوات حقيقية نحو تطور ديمقراطى، فهذا ما لا يريده حكام هذه البلاد ولا ما تريده حكومة الولايات المتحدة، لأن ذهاب المواطنين العرب إلى صندوق الانتخاب، دون أن تعد الحكومات العربية عدتها لذلك، قد يأتى بأسوأ النتائج لهذه الحكومات ولأصدقائها فى الغرب. وهذا هو درس التجربة الجزائرية فى يناير سنة ١٩٩٢، وليس هناك أدنى شك لدى الحكومات العربية فى أن الإدارة الجمهورية فى واشنطن لا تريد مواجهة مثل هذا الموقف.

بل إن هذه العوامل الخارجية هى ذات أثر سلبى على حركة المجتمع المدنى العربى، فقد استجابت حكومات عربية لشكوك الإدارة الأمريكية فى كون الحركات الإسلامية فى الوطن العربى هى مصدر مساندة وتمويل للحركات المسلحة التى ترفع راية الإسلام السياسى، ومن ثم أخذت حكومات مصر واليمن والمغرب والسلطة الفلسطينية تضيق الخناق على الحركات الإسلامية ومنظماتها فيها، بما فى ذلك الجمعيات الخيرية التى قد لا يكون لها شأن بالعمل السياسى، وفعلت حكومات الخليج وخصوصا فى السعودية والكويت والإمارات نفس الأمر. وقد وضع ذلك بعض أهم الفاعلين فى حركة المجتمع المدنى العربى موضع الشك، وقيد من تفاعلهم مع غيرهم من الفاعلين فى هذا المجتمع المدنى الناشىء، وجعلهم يبدون كطرف غير مرضى عنه، رغم أنهم قد يكونون أكثر الفاعلين فى حركة المجتمع المدنى ارتباطا بالمواطنين.

أبعاد دور منظمات المجتمع المدنى ومدى فاعليتها :

كما تتعدد منظمات المجتمع المدنى، تتعدد أدوارها، أو مجموعة التوقعات المرتبطة بها، كما تتداخل هذه الأدوار، بحيث يندر أن تقتصر منظمة فى المجتمع المدنى على أداء دور واحد، فالمنظمات النقابية هى منظمات مطلبية وخدمية وأدوات تعبئة سياسية فى نفس الوقت، والمؤسسات الدينية تشكل وعى المواطنين وتقدم لهم خدمات أيضا.

ويمكن إجمال الأدوار التى قامت بها منظمات المجتمع المدنى الناشىء فى الوطن العربى فيما يلى:

١- **منظمات مطلبية**: أى تطرح مطالب للمواطنين غالبا فى مواجهة سلطات الدولة.

٢- **تقديم خدمات**: تقدم بعض منظمات المجتمع المدنى خدمات للمواطنين فى مجالات التعليم والصحة والاتصالات

وغيرها، وربما كان ذلك من أول أدوار هذه المنظمات.

٣- تقديم الرعاية:وفر بعض منظمات المجتمع المدنى الرعاية للمواطنين ذوى الحاجة مثل المقعدين وكبار السن والمعوقين.

٤- التنمية الاقتصادية: تقوم بعض منظمات المجتمع المدنى بدفع تنمية المجتمعات المحلية والوطنية، إما مباشرة بالقيام بأنشطة اقتصادية فى مجال الصناعات الصغيرة مثلا، أو تطرح أفكارا بالنسبة لهذه التنمية.

٥- نشر الثقافة: تقوم بعض منظمات المجتمع المدنى بنشاط ثقافى مثل تشجيع الفنون الجميلة، ونشر ثقافة التسامح.

٧- النهوض بالبيئة: تهتم بعض منظمات المجتمع المدنى بخدمة البيئة وبالنهوض بها وحمايتها من صور الاعتداء البيئى المختلفة.

٨- التعبئة السياسية: ترتبط بعض منظمات المجتمع المدنى بحركات سياسية معينة، وتقوم بتعبئة الأعضاء لصالح هذه الحركات السياسية.

٩- التواصل مع شعوب أخرى: جمعيات الصداقة هى من بين جمعيات المجتمع المدنى التى تسعى لتوثيق علاقات الود والتفاهم بين الشعوب.

١٠- مكافحة الحروب: جماعات السلام هى من بين منظمات المجتمع المدنى التى تهتم بتوطيد السلام ومكافحة الاتجاهات العدوانية.

١١- مراقبة الحكومات: وأخيرا تهتم بعض منظمات المجتمع المدنى بمراقبة الحكومات، إما بدعوى مكافحة الفساد أو لحماية حقوق المواطنين والوقاية من الاعتداء عليها.

١٢- دفع التطور السياسى فى الاتجاهات التى يحبذها أعضاء هذه المنظمات، سواء نحو مزيد من الليبرالية السياسية والاقتصادية او تعميق الديمقراطية، أو تحقيق الوحدة العربية ... الخ.

ومن الصعب بكل تأكيد تقويم نشاط منظمات المجتمع العربى فى كافة هذه الأدوار، ولكن الانطباع الغالب هو أن هذه المنظمات تعمل فى بيئة غير مواتية تماما، ولذلك فان مجرد بقائها هو فى حد ذاته نجاح، فهى قد لا تحظى بتمويل كاف، أو تواجه تعقيدات إدارية وقانونية، أو تتعرض للقمع من جانب سلطات الأمن، أو تواجه ثقافة اتكالية لا تشجع على المشاركة، ولكنها نجحت مع ذلك ليس فى مجرد الوجود، ولكنها نجحت فى انتزاع تنازلات مهمة من جانب النظم العربية، أو على الأقل بعض هذه النظم التى اضطرت إلى الاعتراف بها، ومنحها قدرا من حرية الحركة، بل وأثبتت وجودا على الصعيد الدولى فى مناسبات عديدة، منها مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية فى القاهرة فى سنة ١٩٩٤، ومؤتمر الأمم المتحدة لمقاومة العنصرية الذى عقد فى ديربان بجنوب افريقيا فى سنة ٢٠٠٢ . ومع ذلك، لايمكن أن يكون هذا الوضع مرضيا، ولذلك يقتضى الأمر التفكير فى أساليب تفعيل عمل هذه المنظمات، لأن تفعيل دورها هو بكل تأكيد خدمة للمجتمع. ويمكن أن تتمثل اتجاهات التفعيل فيما يلى:

١- نحو المواطنين: بتنمية العلاقة مع المواطنين بالعمل معهم لتأكيد أن هدف هذه المنظمات هو خدمة هؤلاء المواطنين بالأساس، والرقى بأحوالهم، بتبنى الخطاب الذى يفهمه هؤلاء المواطنون، وبجعل المنظمة وثيقة القرب من اهتماماتهم.

٢- نحو السلطات الحكومية: بتأكيد أن دور هذه المنظمات هو فى جانب منه يتكامل مع دور الحكومة ولا يتعارض معها، وذلك بافتراض أن هذه الحكومة من النوع الذى يقبل مثل هذه العلاقة، وقد لا يكون ذلك متاحا فى كل الدول العربية ولا بالنسبة لكل منظمات المجتمع المدنى.

٣- نحو المنظمات الأخرى المشابهة: بالتعاون معها وليس بالدخول فى علاقات تنافسية معها أو على الأقل تحديد مجالات للتعاون وأخرى للمنافسة، إذا كان لابد من المنافسة، فلا شك أن هناك أهدافا مشتركة لكل هذه المؤسسات وهى توسيع نطاق حركة استقلال المجتمع المدنى.

٤- نحو المنظمات العربية: بتوثيق الصلات معها وتنمية الجهود المشتركة، إذ يوجد قدر كبير من التلاقى فى الأهداف

والتشارك فى نفس بيئة العمل.

٥- نحو منظمات دول الجنوب: بتنمية فرص التعاون خدمة لمصالح مشتركة، وللتعلم من التجارب الناجحة فى بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية خصوصا.

٦- نحو منظمات المجتمع المدنى فى الدول المتقدمة ذات التوجهات المتشابهة: بتوثيق عرى الصداقة والتعلم من تجاربها والاشتراك فى مهام نضالية خدمة لأهداف مشتركة.

٧- نحو العاملين فى المنظمة ذاتها: برفع مستوى كفاءتهم وتعزيز مهاراتهم وتنمية شعورهم بانتمائهم لمنظمة تعمل فى مجال المجتمع المدنى ولكى يتشربوا قيم حقوق الإنسان الضرورية لوجود مجتمع مدنى فاعل.

المصادر :

١- "المجتمع المدنى على الصعيد العربى" فى سعيد بن سعيد وآخرين : المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تعميق الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

٢- مفهوم المجتمع المدنى والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية. سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥.

3- "A Civil Society in Egypt". Middle East Journal. Vol. 47, No.2. Spring .1993 pp. 227-242. An expanded version appeared in: Augustus Richard Norton. Ed. Civil Society in the Middle East. E.J.Brill: Leiden. New York. Koln. .1995 Vol.1. pp. 269-294.

4- "The Concept of Civil Society and the Arab World". In Rex Brynen, Bahgat Korany & Paul Noble eds. Political Liberalization & Democratization in the Arab World. Vol. 1, Theoretical Perspectives. Lynne Rienner Publishers: Boulder and London. .1995 pp131-148.

5- Non-Governmental Organizations and Political Change in Egypt". Paper presented to the Symposium on Non-Governmental organizations and Development in Egypt. Faculty of Economics & Political Science, Cairo Universite.

أربعون عاما من الصراع مع إسرائيل (١٩٦٥ - ٢٠٠٥)

د. أحمد يوسف أحمد

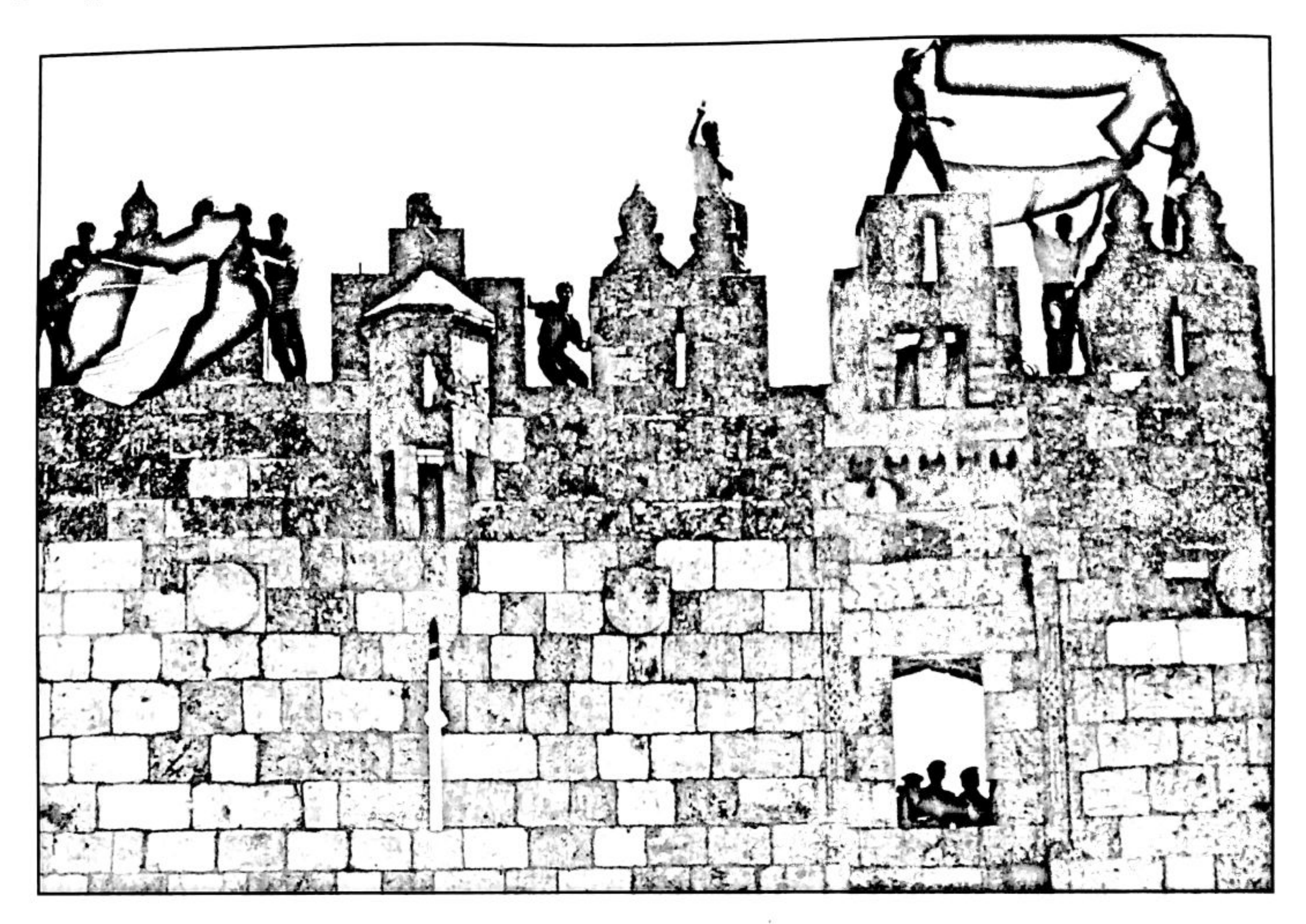
■ لا شئ يكشف عن التطور الجذرى الذى لحق بالصراع العربى- الإسرائيلى فى السنوات الأربعين الماضية أكثر من مقارنة الخطاب السياسى لقمة الدار البيضاء التى عقدت فى سبتمبر ١٩٦٥-أى بعد شهرين فقط من صدور العدد الأول لمجلة السياسة الدولية- بمثيله الصادر عن القمة العربية الأخيرة التى استضافتها الجزائر فى مارس ٢٠٠٥- أى قبل أقل من أربعة أشهر على لحظة صدور هذا العدد. ■

فى قمة الدار البيضاء التى ضمت ملوكا وأمراء ورؤساء يمثلون اثنتى عشرة دولة عربية -هى كل الدول العربية فى ذلك الوقت- بالإضافة إلى السيد أحمد الشقيرى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، أشار البيان الختامى إلى أن المجلس -أى مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية- قد عالج "الجوانب المختلفة لقضية فلسطين، واتفق على الخطط العربية فى سبيل تحريرها، ودعم منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير".

لايمكن ان نجتزئ هذا الموقف على أية حال عن سياقه الأوسع الذى بدأ بدعوة الرئيس جمال عبدالناصر فى ديسمبر ١٩٦٣ إلى عقد قمة عربية عاجلة لمواجهة خطر اكتمال المشروعات الإسرائيلية لتحويل مجرى نهر الأردن. عقدت القمة بالفعل فى القاهرة فى يناير ١٩٦٤، وأشار أول قرار لها إلى "اعتبار أن قيام إسرائيل هو الخطر الأساسى الذى أجمعت الأمة العربية بأسرها على دفعه، وبما أن وجود إسرائيل يعتبر خطرا يهدد الأمة العربية، فإن تحويلها لمياه الأردن سيضاعف من أخطارها على الوجود العربى، لذلك فإن على الدول العربية أن تضع الخطط اللازمة لمعالجة الجوانب السياسية والاقتصادية والإعلامية، حتى إذا لم تتحقق النتائج المطلوبة كان الاستعداد العسكرى العربى الجماعى القائم، بعد استكماله، هو الوسيلة الأخيرة العملية للقضاء على إسرائيل نهائيا".

كان واضحا أن هذه الصياغة قد مثلت محاولة للوصول إلى "كلمة سواء" بين كل من المعتدلين والمتشددين العرب، لكن القمة على أية حال تحدثت عن "القضاء على إسرائيل نهائيا" كخيار أخير، وأنشأت قيادة عسكرية عربية مشتركة سمى قائدها ووضعت ميزانيتها ووزعت مساهماتها على الدول الأعضاء، وأنشأت كذلك "هيئة لاستغلال نهر الأردن وروافده" لتنفيذ المشروعات العربية المضادة للمشروعات الإسرائيلية، وخصصت لها اعتمادا ماليا تساهم فيه الدول الأعضاء فى الجامعة بنسبة حصتها فى ميزانية أمانتها العامة، وكلفت السيد أحمد الشقيرى -ممثل فلسطين لدى الجامعة آنذاك- بالاستمرار

(*) مدير معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة.



فى اتصالاته بالدول العربية والشعب الفلسطينى" بغية الوصول إلى القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطينى وتمكينه من القيام بدوره فى تحرير وطنه وتقرير مصيره"، وهى اتصالات أسفرت عن مشروع متكامل تقدم به الشقيرى إلى القمة التالية التى عقدت فى الإسكندرية فى سبتمبر ١٩٦٤ وحظى بموافقتها بحيث رحب القرار الثالث للقمة "بقيام منظمة التحرير الفلسطينية واعتمادها ممثلة للشعب الفلسطينى فى تحمل مسئولية العمل لقضية فلسطين".

فى قمة الجزائر "مارس ٢٠٠٥"، بدا وكأن سقف مبادرة قمة بيروت لعام ٢٠٠٢ يوشك أن ينقض. صحيح أنها نجحت -أى قمة الجزائر- فى حمايته فى مواجهة مبادرة أردنية قيل إنها تقترح أن يسبق التطبيع العربى الشامل مع إسرائيل -أو على الأقل بعض مظاهره- تنفيذها لالتزاماتها بموجب مبادرة بيروت، وإن لم يتح للرأى العام العربى أن يعرف نص تلك المبادرة الأردنية بشكل رسمى. ومعلوم بطبيعة الحال أن قمة بيروت ٢٠٠٢ كانت قد تبنت مبادرة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولى العهد السعودى التى أصبحت بذلك موقفا عربيا رسميا، وقد نصت المبادرة على المطالب العربية التقليدية من قضايا الانسحاب واللاجئين والدولة الفلسطينية، فإن استجابت إسرائيل لتلك المطالب فإن الدول العربية تقوم بما يلى:

أ- "اعتبار النزاع العربى- الإسرائيلى منتهيا، والدخول فى اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

ب- إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل فى إطار هذا السلام الشامل". وبالإضافة إلى ما سبق لم تشر قمة الجزائر ٢٠٠٥ بحرف واحد إلى المقاومة الفلسطينية التى كانت قمة سبتمبر ١٩٦٤ قد أرست أساسها السياسى والتنظيمى على نحو ما سبقت الإشارة إليه.

عن التحول .. دوافعه ومظاهره:

ما الذى حدث بين عامى ١٩٦٥ و٢٠٠٥ لكى ينتقل الموقف العربى الرسمى من الحديث عن **"القضاء على إسرائيل نهائيا إلى دخول الدول العربية جميعا فى اتفاقية سلام، وإنشاء علاقات طبيعية معها؟ ومن وضع الأسس لحركة التحرر الوطنى الفلسطينية إلى تجاهلها التام؟**

لاشك أن مياها كثيرة جديدة قد جرت فى النهرين الإقليمى والعالمى تبرر هذا التحول التاريخى، لكن المرء لا يمكنه إلا أن يبدأ بالحدث الأساسى فى هذا كله، وهو عدوان إسرائيل على الدول العربية المحيطة بها فى يونيو ١٩٦٧، وتمكنها من احتلال أراض تابعة لتلك الدول. استكملت إسرائيل بموجب ذلك الاحتلال السيطرة على مجمل أراضى فلسطين التاريخية، فضلا عن احتلال شبه جزيرة سيناء المصرية والمرتفعات السورية ومساحات صغيرة من الأراضى التابعة لكل من الأردن ولبنان، كانت تلك التطورات فاصلة فى تحول جذرى طرأ على تكييف الدول العربية لعدائها مع إسرائيل من اعتباره ضمن عملية "تصفية الاستعمار" ومن ثم النظر إلى السلوك العربى الفلسطينى فيه كحرب "تحرر وطنى وقومى" إلى اعتباره "نزاعا بين دول على أراض محتلة" ومن ثم فإن التسوية جائزة فيه، وبموجبها لا بأس من وجهة النظر العربية الرسمية بأن يتم الاعتراف بدولة إسرائيل والتعايش معها إن هى تخلت عن الأراضى التى احتلتها فى عدوان ١٩٦٧.

من الواضح أن القادة العرب الذين دشنوا ذلك النهج الجديد آنذاك قد أدركوا بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ فداحة الخلل فى ميزان القوى الإقليمى بينهم وبين إسرائيل، ناهيك عن الدعم الأمريكى لها، وجسامة المهمة الملقاة على عاتقهم، وتتمثل فى تحرير الأراضى العربية التى احتلت فى عدوان يونيو ١٩٦٧، ومن ثم ارتضوا ذلك التحول الجذرى فى مواقفهم.

هكذا، وقف جمال عبدالناصر فى نوفمبر ١٩٦٧ يعلن فى خطابه أمام مجلس الأمة قبوله للقرار ٢٤٢ الذى صدر عن مجلس الأمن قبل أيام قليلة فى الشهر نفسه، برر عبدالناصر قبوله للقرار بأنه ينص على الانسحاب من الأراضى المحتلة فى ١٩٦٧، وإن كان قد اعترف بأنه -أى القرار- لا يمثل حلا عادلا لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، لكن المؤشر بات واضحا على التحول الجديد، فديباجة القرار الذى قبلت به مصر تشير إلى حق جميع دول المنطقة فى العيش داخل حدود دائمة وآمنة ومعترف بها.

فى عهد الرئيس أنور السادات، كثرت المؤشرات على اتجاه أوضح إلى التسوية، لكن أهمها كان ما ورد فى اتفاقية فض الاشتباك الثانى الموقعة بين مصر وإسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٥ بخصوص إنهاء حالة الحرب بين الدولتين، وذلك إلى أن حدث زلزال زيارة السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧، ثم توصله إلى اتفاقيتى كامب ديفيد مع إسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٨، وصولا إلى توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل فى مارس ١٩٧٩ كأول خطوة من نوعها فى تاريخ الصراع العربى - الإسرائيلى.

عند هذا الحد، كان ممكنا القول إن كافة المؤشرات الخاصة بتحول الصراع العربى - الإسرائيلى فى اتجاه التسوية مؤشرات "مصرية"، لكن الدول العربية بعد أن فعلت أقصى ما فى وسعها لإثناء مصر عن سياستها الجديدة، ركبت بدورها قطار التسوية وإن لم تجلس مع مصر فى العربة نفسها، ففى سبتمبر ١٩٨٢ وافقت قمة فاس على مبادرة الأمير فهد بن عبدالعزيز - ولى العهد السعودى آنذاك- لتسوية الصراع العربى - الإسرائيلى، وتضمنت المطالب العربية التقليدية من إسرائيل مقابل ضمانات سلام يكون مجلس الأمن مسئولا عن توفيرها للطرفين.

وحملت السنوات ١٩٨٧- ١٩٨٩ مزيدا من الشواهد -وإن غير المباشرة- على قبول العرب للتسوية، ففى ١٩٨٧ أباحت قمة عمان للدول العربية أن تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع مصر بقرارات سيادية، وفى قمة الرباط ١٩٨٩ عادت مصر إلى ممارسة مسئوليتها بالكامل كعضو فى جامعة الدول العربية، وتم الموافقة على إعادة الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة إلى مقارها فى مصر، وكانت العلاقات الدبلوماسية العربية - المصرية قد قطعت من أطرافها العربية -عدا استثناءات قليلة- وعلقت عضوية مصر فى الجامعة ومنظماتها كنوع من العقاب للسياسة المصرية والضغط عليها كى تحيد عن موقفها تجاه التسوية مع إسرائيل.

فى أكتوبر ١٩٩١، تعززت الشواهد العربية على قبول مبدأ التسوية، فقد عقد مؤتمر مدريد فى ذلك التاريخ، وحضرته الدول العربية المعنية وغير المعنية أيضا، وتفرع المؤتمر إلى مسارات تفاوضية ثنائية وفق ما كانت تطالب به إسرائيل، وتم استدراج الفلسطينيين إلى أوسلو، حيث وقعت الاتفاقية التى حملت اسم تلك المدينة فى سبتمبر ١٩٩٣ لتكون شاهدا - على الرغم من سوءاتها العديدة- على التحول الجذرى الذى طرأ على طبيعة الصراع، فمن المقولة الصهيونية "شعب بلا أرض .. لأرض بلا شعب" إلى الاعتراف بشعب فلسطين وبأن منظمة التحرير تمثله، ومن المقولة العربية بالقضاء على إسرائيل إلى الاعتراف الفلسطينى بدولتها، تبدو تحولات الصراع واضحة وضوح الشمس .. ولم تكد اتفاقية أوسلو تعلن حتى تسارعت خطى المسار الأردنى - الإسرائيلى ليتم فى نهاية العام التالى (١٩٩٤) التوصل إلى ثانى معاهدة سلام عربية - إسرائيلية، وقطعت المفاوضات السورية - الإسرائيلية شوطا واسعا إلى أن تم اغتيال اسحق رابين على أيدى متطرفين يهود.

وإذا كان العرب قد قبلوا مبدأ التسوية مع إسرائيل بسبب نتائج عدوان ١٩٦٧ وإدراكهم الخلل فى ميزان القوى العربى - الإسرائيلى، فكيف نفسر قبول المنتصر للتسوية؟ فى الواقع أنه لابد من الاعتراف بأن الطبيعة العدوانية التوسعية لإسرائيل لا تمنعها بالضرورة من اتخاذ قرارات عقلانية، ولابد أن قادة إسرائيل ونخبتها الحاكمة قد أدركوا أن انتصارهم فى ١٩٦٧ لا يعبر عن حقيقة ميزان القوى بينهم وبين العرب، ومن ثم فإن التوصل إلى تسوية معهم فى إطار ذلك الانتصار سوف يكون أفضل الخيارات لإسرائيل مادامت الأمور لابد أن تسير فى اتجاه تصحيح العرب لأخطائهم فى ١٩٦٧.

وقد عزز من هذا التصور دون شك التماسك السريع للقوات المصرية عقب الهزيمة وأداء تلك القوات، بدءا بمعركة رأس العش فى شهر الهزيمة نفسه "يونيو ١٩٦٧" مرورا بقصف الطيران المصرى لمواقع إسرائيلية فى سيناء المحتلة فى الشهر التالى "يوليو ١٩٦٧"، وإغراق البحرية المصرية للمدمرة إيلات، كبرى قطع الأسطول البحرى الإسرائيلى فى أكتوبر ١٩٦٧، ثم بدء حرب الاستنزاف وتصاعدها على الجبهة المصرية وصولا إلى الذروة بحرب أكتوبر ١٩٧٣ التى تمت بعمل مصرى - سورى مشترك فضلا عن مساهمات عسكرية واقتصادية عربية مؤثرة على نحو ما هو معروف.

واتساقا مع تلك التطورات، لم تتمكن إسرائيل - على الرغم من توصلها لمعاهدة سلام مع مصر فى ١٩٧٩- من الاحتفاظ بسيطرتها على لبنان بعد أن اجتاحتها بما فى ذلك عاصمتها بيروت فى ١٩٨٢، ولم تتمكن من الاحتفاظ إلا بما سمته الشريط الحدودى الآمن فى الجنوب اللبنانى الذى كانت قد احتلته أصلا فى ١٩٧٨، واضطرت لاحقا إلى الهروب منه بليل فى مايو ٢٠٠٠ بعد أن تصاعدت المقاومة اللبنانية المسلحة فيه بقيادة حزب الله إلى حد لم تعد إسرائيل تحتمله سياسيا. من ناحية أخرى، وقفت إسرائيل عاجزة على المستويين التكتيكى والاستراتيجى معا أمام انتفاضة الحجارة التى تفجرت فى ديسمبر ١٩٨٧، واستمرت حتى وقوع الغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ والذى خلط الأوراق كلها.

لذلك كله، بدأت عملية التسوية تاريخيا عقب هزيمة ١٩٦٧ واستمرت بشكل أو بآخر حتى الآن، وإن فى إطار مفهومين إسرائيلى وعربى عن التسوية متباينين تمام التباين، بحيث لا يمكن الادعاء بأن ثمة قواسم مشتركة حقيقية بينهما حتى الآن. صحيح أن تسوية ما قد تم التوصل إليها على المسارين المصرى "١٩٧٩" والأردنى "١٩٩٤" ولكننا نقصد التسوية الشاملة للصراع .. التى مازال التناقض بشأنها كاملا فى قضايا بالغة الأهمية كقضيتى عودة اللاجئين ومستقبل القدس على سبيل المثال. ومن الأمور اللافتة للنظر أن كافة الأطر التى تم الاتفاق عليها فى محاولة للتوصل إلى تسوية لتلك القضايا الشائكة لم تتضمن أبعادا محددة لتسويات مقترحة، وإنما ركزت على الحديث عن آليات تفاوضية تبحث فى مضمون هذه التسويات، وتتوصل إلى حلول لها باتفاق الأطراف المعنية "كامب ديفيد ١٩٧٨- أوسلو ١٩٩٣- خريطة الطريق ٢٠٠٣"، وبالنظر إلى التباين المشار إليه بين أطراف الصراع والخلل فى ميزان القوى لصالح الطرف الإسرائيلى، فإن إسرائيل قد حاولت دوما -ومازالت تحاول- فرض تصورها الخاص عن التسوية، وهو تصور لا يستجيب للحد الأدنى من المطالب العربية والفلسطينية، ولذلك كان العقم صفة مشتركة بين الآليات الثلاث، فلا الحكم الذاتى تم التوصل إليه فى إطار الآلية التفاوضية المصرية - الإسرائيلية بموجب كامب ديفيد، ولا مفاوضات الوضع النهائى قد اكتملت فى ١٩٩٩ كما تصورت اتفاقية أوسلو، ولا الدولة الفلسطينية قامت فى ٢٠٠٥ كما قضت خريطة الطريق.

عن خصائص النموذج العام لاتجاه الصراع إلى التسوية:

يبدو من المهم للغاية فى هذا السياق أن نمعن النظر فى تطور جهود التسوية ونموذجها العام منذ ١٩٦٧ وحتى الآن فى محاولة لاستخلاص خصائصه الأساسية التى لا شك سوف تكون بالغة الدلالة لفهم الحاضر واستشراف المستقبل، وسوف يتم التركيز فيما يلى على خصائص ثلاث دون نفى -بطبيعة الحال- لوجود أخرى وإن رئى أنها أقل دلالة، وتتمثل هذه الخصائص الثلاث فى البعد الزمنى لعملية التسوية، وعلاقة التسوية بالعنف فى إدارة الصراع، وطبيعة التنازلات الإسرائيلية.

أما عن البعد الزمنى لعملية التسوية، فمن الواضح أن الأخيرة تتسم ببطء شديد، ففى مدة تقارب الأربعين عاما يمكن القول إن التسوية لم تنجز إلا على المسار المصرى - الإسرائيلى باعتبار أن المسار الأردنى - الإسرائيلى الذى تم التوصل بشأنه إلى معاهدة سلام فى ١٩٩٤ لا يتضمن قضايا مهمة تذكر بعد أن اقتطعت منه الضفة الغربية منذ اعتبرت القمة العربية فى ١٩٧٤ أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى، وبصفة خاصة بعد أن صدر القرار الأردنى بفك الارتباط فى ١٩٨٨. أما المساران الفلسطينى والسورى فهما الآن فى المربع الأول على الرغم مما تم التوصل إليه من اتفاقات فى الحالة الأولى، ومما بذل من جهود تفاوضية فى الحالة الثانية.

وقد يكون لهذا الأمر دلالته المهمة بالنسبة لمستقبل عملية التسوية، فعندما تم التوصل إلى معاهدة سلام مصرية-

إسرائيلية فى ١٩٧٩ قيل إن تكرار النموذج المصرى - الإسرائيلى بات ممكنا وسهلا على أساس إمكان تطبيق القواعد ذاتها على المسارات الأخرى والتوصل إلى نتائج مشابهة، والواقع أن هذا القول قد لا يكون دقيقا، فالأمر الذى لا شك فيه أن إسرائيل كانت أكثر استعدادا لتقديم تنازلات حقيقية على المسار المصرى لأسباب تتعلق بالأمن المصرى فى الصراع، ومن هنا فإن التسوية على هذا المسار تحقق لإسرائيل هدفا مزدوجا: من جانب تفادى عبء التحسب لمواجهة عسكرية مع مصر، ومن جانب آخر تحييد مصر فى الصراع العسكرى مستقبلا مع إسرائيل .. بل إنه على العكس من القول المشار إليه، يمكن طرح مقولة مضادة مؤداها أن التسوية على المسار المصرى - الإسرائيلى قد مكنت إسرائيل من أن تكون أكثر تشددا على باقى المسارات.

ويرجع بطء عملية التسوية إلى تعقد الصراع وتشابك أبعاده من جانب، وتعمد إسرائيل هذا البطء من جانب آخر، كى تخلق حقائق جديدة على الأرض بتكثيف عمليتى الهجرة إلى إسرائيل والاستيطان داخل الأراضى الفلسطينية المحتلة، وأهمية هذه السمة من سمات نموذج التسوية، الذى أخذ فى التبلور اعتبارا من عام ١٩٦٧، أن أى حديث عن تسوية قادمة فى غضون سنوات قليلة مقبلة هو نوع من اللغو، وأنه من الأفضل الحديث عن هذه التسوية فى عقود وليس سنوات قادمة، علما بأن المقصود هنا بالتسوية هو تلك المعادلة المتوازنة التى تحقق الحد الأدنى من المطالب العربية والفلسطينية الذى لا يمكن النزول إلى ما دونه، لأن "إملاء" الإرادة الإسرائيلية على الفلسطينيين أو غيرهم لن يكون تسوية، وإنما قنبلة موقوتة تمهد لمراحل أخرى من الصراع.

ويعنى ما سبق أن التخطيط الاستراتيجى العربى لمستقبل الصراع يجب أن يبنى على أن هذا الصراع لن يحل أو يسوى فى ظل موازين القوى الحالية، وأن إدراك هذه الحقيقة بداية هو الذى سيمكننا من حسن التخطيط للمستقبل، ويشير فى الوقت نفسه إلى فداحة الخطأ الذى ارتكبه نفر من العرب، بمن فيهم عدد من كبار المسئولين حين أخذوا يركزون فى العقد الأخير من القرن الماضى على "ما بعد السلام" بدلا من الاهتمام بمتطلبات التوصل إلى مثل هذا السلام.

أما علاقة التسوية بالعنف فى إدارة الصراع، فهى علاقة تبدو أهميتها من اعتقاد البعض -بمن فيهم مسئولون للأسف- بأن سلوك التسوية يعنى الخلود إلى السكون التام وإيقاف أى صورة من صور مقاومة الاحتلال، ناهيك عن أن تكون مقاومة مسلحة.والواقع أن كافة خبرات التحرر الوطنى تشير إلى عكس هذا المعنى تماما، فلم تحدث التسويات فى حروب التحرر إلا بسبب مقاومة الاحتلال، وقد هدأ الفلسطينيون سنوات طويلة بعد اغتصاب وطنهم فلم يحصدوا إلا مزيدا من التجاهل، وأخلصوا لعملية التسوية عقب أوسلو فأظهرت لهم إسرائيل شتى صنوف المماطلة والتسويف، ثم انقلبت على نهج أوسلو أصلا.

والواقع أن خبرة عملية تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى نفسها اعتبارا من ١٩٦٧ وحتى الآن تؤكد المعنى السابق بيانه، فمن الواضح أن مسيرة التسوية منذ ١٩٦٧ وحتى الآن قد تخللتها عمليات عسكرية متفرقة وحرب استنزاف وجولة جديدة من جولات الصراع المسلح بين العرب وإسرائيل، وحلقات متتالية من حركة مقاومة الاحتلال فى فلسطين ولبنان، آخرها مازال مستمرا حتى الآن، وهى انتفاضة الأقصى التى غلب عليها الطابع العسكرى، ويعنى ذلك أن من يدعون الفلسطينيين إلى الهدوء والسكينة إنما يدعونهم فى الوقت نفسه إلى الاستسلام والقبول بتسوية مملاة ومذلة.

أما الخاصية الثالثة فى نموذج تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى منذ ١٩٦٧ وحتى الآن والمتعلقة بطبيعة التنازلات الإسرائيلية، فتشير إلى أن إسرائيل لم تقدم للعرب أى تنازلات فى غمار عملية التسوية إلا بعد أن أعملت القوة ضدها، وللقوة صورها المختلفة بطبيعة الحال، فقد قبل الرئيس جمال عبدالناصر القرار ٢٤٢ فى نوفمبر ١٩٦٧ بعد صدوره مباشرة، لكن أحدا لم يعره التفاتا حتى بلغت حرب الاستنزاف ذروتها فى يونيو ١٩٧٠، فتقدم ويليام روجرز وزير الخارجية الأمريكى آنذاك بمبادرته لوقف إطلاق النار والبدء فى مفاوضات التسوية، وأعلن الرئيس أنور السادات فى فبراير ١٩٧١ عن مبادرته لإعادة افتتاح قناة السويس التى كان من شأنها إنهاء حالة الحرب من الناحية الفعلية بين مصر وإسرائيل، فلم يسأل فيه أحد حتى تفجرت حرب أكتوبر ١٩٧٣، فولدت زخما لعملية التسوية انتهى بتحرير سيناء، وانسحبت إسرائيل من كافة الأراضى اللبنانية دون أن يطلب منها أحد ذلك، والتى كانت قد اجتاحتها فى ١٩٨٢ بفعل المقاومة المسلحة، ولم تبق سوى على احتلالها للشريط الحدودى الجنوبى الآمن الذى اضطرت بدورها للانسحاب منه فى مايو ٢٠٠٠ كما سبقت الإشارة بعد احتلال دام اثنين وعشرين عاما بفضل تصاعد المقاومة المسلحة فيه بقيادة حزب الله، واضطرت إلى الاعتراف بشعب فلسطين ومنظمة تحريره فى اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ بعد النضال السلمى البطولى للشعب الفلسطينى فى إطار ما عرف بانتفاضة الحجارة، وها هى تعرض إخلاء قطاع غزة ومستوطناته بعد أن أخفقت

فى كسر مقاومة أبنائه على الرغم من كل ما وظفته من قوة باطشة ضدهم.

يبدو الدرس واضحا إذن: لاتقدم على طريق نيل الحقوق دون توظيف للقوة أيا كانت صورتها، وهو درس بالغ الاتساق مع الخبرات الماضية لحركات التحرر الوطنى بدءا بالنضال السلمى فى الهند ومرورا بالنضال المسلح فى فيتنام والجزائر، وانتهاء بالمزج بين أدوات النضال وأساليبه كما فى تجربة التحرر الوطنى فى الجنوب الإفريقى.

عن المرحلة الراهنة :

اعتبارا من النصف الثانى من العقد الأخير من القرن الماضى، شهد الصراع العربى - الإسرائيلى عددا من المتغيرات بالغة الأهمية على كافة الصُعد، محلية، وإقليمية، وعالمية، عقدت دون شك من عملية التسوية، وإن لم تقض عليها.

فعلى صعيد الأطراف المباشرة للصراع، عاد اليمين الإسرائيلى إلى الحكم فى إسرائيل فى عام ١٩٩٦ لينقلب على مسيرة أوسلو ويتناقض مع نهجها القائم على الفصل بين مرحلة انتقالية ومرحلة نهائية، ويطرح من خلال رئيس وزرائه المتطرف بنيامين نيتانياهو فكرة "الحزمة الواحدة"، فلا تفرقة بين مرحلة مؤقتة وأخرى نهائية، وإنما ثمة أفكار إسرائيلية للحل النهائى على الفلسطينيين أن يقبلوها أو يرفضوها، وكان من الحتمى أن ترفض فلسطينيا، سواء لأنها عكست فكر اليمين الإسرائيلى المتشدد، أو استندت إلى الخلل الفادح فى ميزان القوى على أرض الواقع.

وعندما خسر اليمين الإسرائيلى الانتخابات التشريعية التالية وعاد حزب العمل إلى قيادة الائتلاف الحاكم، وتم الترويج لقيادته الجديدة إيهود باراك ولقدرته على إنجاز التسوية، تأكدت حقيقة غياب أى فارق جوهرى بين صقور إسرائيل وحمائمها. صحيح أن باراك قد عرض أفكارا جديدة فى قمة كامب ديفيد ٢٠٠٠، وكان أول مسئول إسرائيل يجرؤ على فتح ملف القدس بحديث عن إشراف عربى على بعض أحيائها، وكذلك على المقدسات الدينية العربية، وعن عودة لأعداد محدودة من اللاجئين الفلسطينيين فى أمد زمنى طويل نسبيا، لكن المشكلة أنه كان يريد إبراء ذمة نهائيا من الجانب الفلسطينى بانتهاء الصراع، ولذلك فإن أولئك الذين لاموا الرئيس ياسر عرفات على أنه لم يقبل التنازلات الإسرائيلية المطروحة آنذاك وفقا لنهج "خذ وطالب" فاتهم أن الطرح الإسرائيلى كان منافيا تماما لهذا النهج، وإنما بُنى على منطق "قسمة الغرماء".

وعلى الصعيد العالمى، تولت الإدارة الأمريكية الراهنة المستندة إلى فكر اليمين المحافظ مقاليد السلطة فى مطلع ٢٠٠١، ولم تمض سوى شهور قليلة إلا ووقعت أحداث الحادى عشر من سبتمبر التى اتخذتها هذه الإدارة نقطة انطلاق لتنفيذ مخططها فى الهيمنة على العالم بدعوى محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية، وكان للصراع العربى - الإسرائيلى نصيبه الفادح من تداعيات هذه الانطلاقة. فمن ناحية، تم للمرة الأولى فى تاريخ السياسة الأمريكية تجاه الصراع إعادة تكييفه بحيث يوضع فى إطار الحرب على الإرهاب، وليس باعتباره حالة احتلال عسكرى غير مشروع، وهكذا اعتبر الرئيس الأمريكى جورج بوش فى خطابه فى يونيو ٢٠٠٢ أن السلام فى الشرق الأوسط مرتهن بيد حفنة من الإرهابيين -أى المقاومة الفلسطينية- وأن التقدم على طريقه مستحيل دون اجتثاثهم، وأنه لابد من تغيير قياداتهم -أى الرئيس ياسر عرفات- اتساقا مع المشروع الأمريكى لنشر الديمقراطية فى العالم، وفيما بعد أضاف الرئيس بوش فى أبريل ٢٠٠٤ لهذا التحول الجذرى تحولا آخر فى موقفه من حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة، ومن تفكيك الكتل الاستيطانية الكبرى فى الضفة الغربية، إذا اعتبر كلا منهما -أى حق العودة وتفكيك المستوطنات- غير عملى فى ارتداد واضح عن مواقف تقليدية لم تفارق السياسة الأمريكية منذ ١٩٦٧ على الرغم من تحيزها الصارخ لإسرائيل.

لم يتوقف تأثير المتغيرات الأمريكية عند الحد السابق، وإنما كان لها مردودها غير المباشر على الصراع بعد إقدام الولايات المتحدة على احتلال العراق فى مارس - أبريل ٢٠٠٣ وحتى الآن، إذ أحدث هذا الاحتلال تأثيرات بالغة السلبية على النظام العربى الذى كيف نفسه مع واقعة الاحتلال، وبدأ يتحسب للموقف الأمريكى المعادى لأى دعم من أى نوع "للإرهاب" فى فلسطين، وهكذا ازداد موقف النظام العربى من النضال التحررى فى فلسطين ترديا، وبعد أن كانت المقاومة الفلسطينية المسلحة هى وحدها المحرومة من الدعم العربى الرسمى، امتد هذا الحرمان إلى المساعدات الاقتصادية للشعب الفلسطينى، بل مضى أحيانا إلى مواقف المساندة اللفظية لمقاومته.

على الصعيد الفلسطينى، كانت وفاة ياسر عرفات علامة على نهاية مرحلة، ولم تكن مصادفة أن يصل إلى سدة الرئاسة من بعده رجل يؤمن صراحة بضرورة الاعتماد على الأساليب السلمية وحدها لتحقيق الأهداف الفلسطينية، ويعارض من ثم ما يسمى بعسكرة الانتفاضة، وهو موقف من شأنه أن يدخل مزيدا من عناصر عدم الاستقرار فى الساحة الداخلية الفلسطينية، نظرا لأن فصائل المقاومة المسلحة أصبحت أقوى من أن تهمش، ولأن السياسة الإسرائيلية

لا يمكن أن تفى بالحد الأدنى من مطالب الشعب الفلسطينى فى أقصى حالاتها اعتدالا، ومن الأمانة أن نشير إلى أن الرئيس الفلسطينى لم يعمد فى أى وقت من الأوقات إلى تنفيذ ما جاءت به خريطة الطريق بخصوص "اجتثاث البنية التحتية للإرهاب"، وإنما اعتمد أسلوب الحوار مع الفصائل، لكن نهجه السلمى والعقم البنيوى لهذا النهج يهددان كما سبقت الإشارة بإدخال مزيد من عناصر عدم الاستقرار إلى الساحة الداخلية الفلسطينية التى يعد تماسكها دون شك هو الورقة الأولى بيد الفلسطينيين فى نضالهم الممتد من أجل نيل حقوقهم بعد أن حرموا من الدعم العربى، وواجهوا متغيرات عالمية عاتية فى غير صالحهم.

خاتمة :

فى أربعين سنة، تحول الصراع العربى- الإسرائيلى من قضية "تصفية استعمار" من وجهة النظر العربية إلى "نزاع بين دول" يمكن تسويته، واعتبارا من ١٩٦٧ بدأ هذا الصراع مسيرة طويلة باتجاه التسوية لم تحقق الكثير حتى الآن، وما زال أمام هذا الصراع وقت طويل حتى تنضج الظروف المواتية لتسوية حقيقية، ذلك أن الخلل الراهن فى ميزان القوى العربى - الإسرائيلى يحول حتى الآن دون التوصل لمثل هذه التسوية، ولن يكون تصحيح هذا الخلل ممكنا بإبداء "حسن الأدب" العربى والفلسطينى تجاه الإسرائيليين، فليس هكذا تدار الصراعات الدولية، وإنما يكون التصحيح ببناء عناصر القوة الفلسطينية والعربية وتوظيفها ضد إسرائيل، وليست هذه دعوة لإعلان الحرب على إسرائيل، ففضلا عن أن الواقع العربى يجعل من مثل هذه الدعوة عملا مستحيلا، فإن المواقف العربية الرسمية غير مستعدة الآن حتى لمعارضة سياسية حقيقية لنهج إسرائيل، وإنما الغرض من هذه السطور هو لفت النظر إلى أن للقوة وللنضال أشكالهما ووسائلهما المختلفة، وأن النضال الفلسطينى يواجه وحده الآن بمسئولية تصحيح الخلل فى ميزان القوى مع إسرائيل ولو نسبيا. وقد يعجب البعض من مثل هذا القول أو حتى يسخرون منه، لكن تجارب التحرر الوطنى كافة -ودون استثناء- بدأت جميعها فى ظل خلل فادح لموازين القوى بينها وبين خصومها الاستعماريين، ولأمر ما فإنها -جميعها- قد صمدت وطورت من أساليبها وعمقت إيمانها بقضيتها وخرجت من المحن منتصرة محققة لأهدافها، وكان آخرها تجربة التحرر الوطنى فى جنوب إفريقيا التى كثيرا ما سخر الكثيرون من المراقبين والأكاديميين من إمكانية انتصارها. لم يكن مطلوبا من قوى التحرر فى أى وقت من الأوقات أن تهزم القوة الاستعمارية عسكريا، فلم يهزم الفيتناميون الولايات المتحدة فى حرب شاملة، ولم يفعل الجزائريون ذلك أيضا فى مواجهتهم لفرنسا، أو اليمنيون فى حرب تحررهم من الاحتلال البريطانى لجنوب اليمن، ولم يهزم الشعب فى جنوب إفريقيا جيش المستوطنين البيض، أو يهزم حزب الله الجيش الإسرائيلى، وإنما كل ما حدث فى هذه التجارب هو أن حركات التحرر الوطنى قد نجحت فى رفع تكلفة العملية الاستعمارية ماديا وبشريا إلى حد لم يعد ممكنا للقوة الاستعمارية تحمله سياسيا، فاضطرت إلى تغيير توجهاتها، أو عجزت عن ذلك فحدث التغيير فى داخلها لينتهى النضال التحررى فى كل الأحوال بتحقيق غاياته. وإن أى متابع لحركة التحرر الفلسطينى فى تطورها عبر الزمن فى الأعوام الأربعين الماضية لن يجد سببا واحدا يبرر أن تكون استثناء من "قانون التحرر الوطنى" الذى يشير إلى حتمية بلوغها لأهدافها مهما مرت الأعوام، أو تعاظمت التضحيات.

تطور الصراع العربي - الإسرائيلى

١٩٦٥ - ٢٠٠٥

حرب يونيو ١٩٦٧

يطلق عليها حرب الساعات الستة وهى حرب حدثت فى الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ بين إسرائيل من جهة وكل من مصر، والأردن، وسوريا من جهة اخرى. ولعل من اسوأ نتائج الحرب احتلال الضفة الغربية، وقطاع غزة، وشبه جزيرة سيناء، وهضبة الجولان..وتحطم معنويات الجيوش العربية وأسلحتها. وصدر عن مجلس الأمن القرار ٢٤٢ فى تشرين ثان ١٩٦٧ الذى يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضى التى احتلتها فى حزيران ١٩٦٧ وبعودة اللاجئين إلى ديارهم.

حرب أكتوبر ١٩٧٣

جرت فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣ بين كل من مصر وسوريا فى جهة وإسرائيل فى الجهة الأخرى وترتب عليها استعادة جزء كبير من شبه جزيرة سيناء، والضفة الشرقية لقناة السويس.

سبتمبر ١٩٧٨

الرئيس المصرى أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيجن، بمساعدة الرئيس جيمى كارتر، يوافقان فى كامب ديفيد على إطار عمل للسلام فى الشرق الأوسط يمنح استقلالا ذاتيا محدودا للفسلطينيين فى الأراضى المحتلة، ويضع إطار العمل لمعاهدة سلام مصرية - إسرائيلية.

مارس ١٩٧٩

إسرائيل ومصر توقعان معاهدة سلام ثنائية فى واشنطن، توافق إسرائيل بموجبها على إعادة سيناء إلى مصر وتحتفظ بقطاع غزة. الدول العربية تقاطع مصر.

٥ يونيو ١٩٨١

إسرائيل تهاجم قوات منظمة التحرير الفلسطينية والقوات السورية فى لبنان.

يونيو ١٩٨٢

اجتياح لبنان: اسرائيل تهاجم القوات السورية وقوات منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان.

مايو ١٩٨٣

الانسحاب الإسرائيلى من لبنان، وتوقيع اتفاق سلام بين البلدين، تم إلغاؤه لاحقا فى مارس ١٩٨٤.

ديسمبر ١٩٨٧

بدأت الانتفاضة الفلسطينية الأولى فى التاسع من ديسمبر عام ١٩٨٧ فى غزة عندما دهست شاحنة إسرائيلية أربعة فلسطينيين وقتلتهم.

ديسمبر ١٩٨٨

المجلس الوطنى الفلسطينى يوافق على خطة التقسيم الدولية الاصلية (قرار الجمعية العامة رقم ١٨١)، وعلى حق اسرائيل فى الوجود، وعلى قرار مجلس الأمن، والولايات المتحدة تفتح حوارا مع منظمة التحرير الفلسطينية، هو أول اتصال رسمى مع المنظمة منذ ١٣ عاما، الا أن ميثاق منظمة التحرير لم يعدل. الحوار يستمر عامين.

مايو ١٩٨٩

رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحق شامير يعلن خطة من أربع نقاط تتناول اجراء انتخابات فى الضفة الغربية وقطاع غزة لمثلين يوافقون على التفاوض حول اتفاق خاص بحكم ذاتى مؤقت، ويكونون بمثابة "سلطة حكم ذاتى." وتقترح الخطة محادثات لاحقة حول حل دائم. الرئيس بوش ووزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر يبدآن جهودا للتوسط من اجل تجديد عملية السلام.

٣٠ أكتوبر ١٩٩١

انعقاد مؤتمر مدريد للسلام الذى أدى إلى انطلاق محادثات السلام بين إسرائيل والأردن وسوريا والفلسطينيين بالطبع.

٩ سبتمبر ١٩٩٣

إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تتفقان على أن تعترف الواحدة منهما بالأخرى بعد ٤٥ سنة من النزاع، بانيتين على أساس اتفاق تم توقيعه بالأحرف الأولى حول حكم ذاتى فلسطينى فى قطاع غزة واريحا المحتلين.

١٣ سبتمبر ١٩٩٣

صفحة جديدة فى تاريخ الشرق الاوسط فتحت فى البيت الابيض عندما اجتمع رئيس وزراء اسرائيل اسحق رابين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، وشاهدا وزير خارجية اسرائيل شيمون بيريز وعضو المجلس التنفيذى لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس -أبو مازن- يوقعان الاتفاق. وحضر احتفال التوقيع أيضا الرئيس بيل كلينتون، والرئيسان السابقان جورج بوش وجيمى كارتر، وثلاثة آلاف من الشخصيات. وتم التوقيع على المكتب نفسه الذى الذى استخدم لتوقيع اتفاقى كامب ديفيد قبل ذلك بـ ١٥ عاما.

٢٦ أكتوبر ١٩٩٤

توقع في البيت الأبيض معاهدة السلام بين دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية، وكانت قد وقعت بالأحرف الأولى في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر من قبل رئيس الوزراء رابين ورئيس وزراء الأردن المجالي. وتؤكد مشاركة الرئيس كلينتون في مراسم التوقيع التزام الولايات المتحدة عملية السلام.

٢٨ سبتمبر ١٩٩٥

يوقع الاتفاق المرحلي بين إسرائيل والفلسطينيين حول الضفة الغربية وغزة في واشنطن. يتضمن الاتفاق ٣١ مادة وسبعة ملاحق (إعادة الانتشار، الأمن، الانتخابات، الشئون المدنية، المسائل القانونية، العلاقات الاقتصادية، برامج التعاون والإفراج عن السجناء.) وعقب التوقيع، يستضيف الرئيس كلينتون اجتماع قمة يحضره الملك حسين، والرئيس مبارك، ورئيس الوزراء رابين، ورئيس السلطة عرفات. ويستعرض القادة التقدم الذي تحقق في مسيرة التوصل إلى سلام شامل، وطرق تعزيز ذلك التقدم وتسريعه.

٤ نوفمبر ١٩٩٥

يجرى اغتيال رئيس وزراء إسرائيل اسحق رابين من قبل طالب جامعي إسرائيلي أثناء مهرجان لدعم السلام كان يقام في تل أبيب.

٣١ مايو ١٩٩٦

يصبح زعيم حزب الليكود الإسرائيلي نيتانياهو رئيسا لوزراء إسرائيل، بعد أن هزم زعيم حزب العمل شيمون بيريز في انتخابات مبكرة تمت الدعوة إليها بعد اغتيال رئيس الوزراء إسحق رابين.

١٥ - ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨

ينظم الرئيس كلينتون ووزيرة الخارجية أولبرايت وعدد آخر من المسئولين الأمريكيين مفاوضات مكثفة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في مركز المؤتمرات في منتجع واي ريفر الواقع على شاطئ ولاية ماريلاند الشرقي. وتؤدى جلسة نهائية تستمر طوال الليل إلى اتفاق على مذكرة واي ريفر، التي توقع في البيت الأبيض في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر.

٧ فبراير ١٩٩٩

الملك حسين عاهل الأردن يتوفى في عمان متأثرا بمرض السرطان، ويخلفه على العرش ابنه الملك عبدالله الثاني.

سبتمبر ١٩٩٩

نيتانياهو يطبق بعض ما في اتفاق واي ريفر/١ ولم يطبق بعضه الآخر، وخسر انتخابات مايو ١٩٩٩، وتسلم الحكم حزب الليكود بزعامة إيهود باراك واستأنف عملية السلام على الأساس نفسه الذي عقد عليه واي ريفر/١، فكانت مفاوضات شرم الشيخ (مصر) يوم ٤ سبتمبر وسميت واي ريفر/٢.

١٥- ١٦ ديسمبر ١٩٩٩

استئناف مفاوضات السلام السورية - الإسرائيلية.

٢٢ فبراير ٢٠٠٠

ألمح رئيس عمليات الجيش الإسرائيلي إلى احتمال انسحاب قوات الاحتلال من الجنوب اللبناني مع نهاية العام حتى وإن لم يتم سلام مع سوريا.

٥ مارس ٢٠٠٠

صوت الكنيست الإسرائيلي على سحب القوات من جنوب لبنان في يوليو/تموز.

٢٢ مايو ٢٠٠٠

إسرائيل تنسحب من جنوب لبنان بعد ١٨ سنة من الاحتلال.

١٠ يونيو ٢٠٠٠

وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد، وابنه بشار يخلفه في السلطة.

٢٩ سبتمبر ٢٠٠٠

اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية في القدس الشرقية بعد دخول رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون الحرم الشريف.

١٠ أكتوبر ٢٠٠٠

وصول مدير الاستخبارات المركزية الأمريكية جورج تينيت إلى الشرق الأوسط في محاولة لاحتواء انتفاضة الأقصى وحماية محادثات السلام.

١٧ أكتوبر ٢٠٠٠

الإعلان عن خطة مصرية أمريكية لإنهاء الصدام الفلسطيني الإسرائيلي في لقاء ثنائي عقد في منتجع شرم الشيخ بمصر.

٦ فبراير ٢٠٠١

فوز أرييل شارون برئاسة الوزراء في إسرائيل.

٥ مايو ٢٠٠١

أدانت مسودة تقرير ميتشيل التوسع في إقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة.

٢٢ مايو ٢٠٠١

رفض شارون دعوة ميتشيل تجميد التوسع في المستوطنات ويصفها بأنها مشروع قومي حيوي.

١٩ يوليو ٢٠٠١

رفضت إسرائيل مقترح مجموعة الثمانى بوجود مراقبين دوليين للإشراف على وقف إطلاق النار بين الفلسطينيين وإسرائيل.

١١ سبتمبر ٢٠٠١

تفجير مبنى التجارة العالمى ومقر البنتاجون بواسطة طائرات مدنية فيما اعتبر أكبر عملية تتعرض لها أمريكا فى أرضها منذ الغارات اليابانية على الأسطول الأمريكى فى بيرل هاربر.

٢ أكتوبر ٢٠٠١

أعلن الرئيس الأمريكى بوش استعداده لتأييد قيام دولة فلسطينية فيما اعتبره البعض سعيا لكسب التأييد العربى للحملة الأمريكية ضد ما تسميه الإرهاب.

١١ أكتوبر ٢٠٠١

كشفت إدارة الرئيس بوش عن خطة تفصيلية جديدة للسلام فى الشرق الأوسط تكون بمقتضاها القدس عاصمة مشتركة بين دولتين فلسطينية وأخرى إسرائيلية.

٤ ديسمبر ٢٠٠١

قصفت المقاتلات الإسرائيلية مواقع السلطة الفلسطينية فى غزة والضفة الغربية.

١٢ مارس ٢٠٠٢

أكثر من ٢٠ ألفا من قوات الاحتلال تقتحم مخيمات اللاجئين فى غزة وتعيد احتلال رام الله. ولأول مرة مجلس الأمن يصدق على إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

٢٨ مارس ٢٠٠٢

إعلان العرب المجتمعين فى قمة بيروت عن تبنيهم لمبادرة السلام السعودية المبنية على أساس السلام وإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل مقابل انسحابها الكامل من الأراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل لـ ٣,٨ مليون لاجئ فلسطينى. والقوات الإسرائيلية تحاصر عرفات داخل مكتبه فى مدينة رام الله.

١ أبريل ٢٠٠٢

الدبابات الإسرائيلية تحاصر مدينة طولكرم وبيت لحم، وبعدها بيومين أدان الفاتيكان العمليات العسكرية الإسرائيلية على الضفة الغربية، ومصر تقيد علاقاتها مع إسرائيل، وحزب الله يقصف شمال إسرائيل بالصواريخ، وسوريا تعلن حشدها ٢٠ ألف جندى فى جنوب لبنان.

١٠ أبريل ٢٠٠٢

هددت أمريكا باستخدام حق النقض "الفيتو" ضد مشروع قرار عربى بمجلس الأمن يطالب إسرائيل بالانسحاب من المدن الفلسطينية وإرسال مراقبين دوليين للمناطق المحتلة.

يونيو ٢٠٠٢

الإعلان عن بداية تدشين الجدار الفاصل الذى يفصل إسرائيل عن بقية المناطق الفلسطينية عبر ضم الكثير من الدونمات لمصلحة المستوطنات اليهودية.

٢٨ أبريل ٢٠٠٣

الإعلان عن تدشين خريطة الطريق لاستئناف المفاوضات وإنشاء الدولة الفلسطينية الموعودة.

١٨ ديسمبر ٢٠٠٣

الإعلان عن خطة فك الارتباط والانسحاب الإسرائيلى من غزة.

٢٢ مارس ٢٠٠٤

مروحيات إسرائيلية تغتال الشيخ أحمد ياسين زعيم حركة حماس ومعاونيه وهم عائدون من صلاة الفجر.

١٨ أبريل ٢٠٠٤

اغتيال الدكتور عبد العزيز الرنتيسى زعيم حركة حماس.

٩ يوليو ٢٠٠٤

محكمة العدل الدولية تقضى بمخالفة الجدار العازل للقانون الدولى وتطالب بوقف البناء فيه، وهدم ما تم بناؤه وتعويض المتضررين.

١١ نوفمبر ٢٠٠٤

وفاة الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات

٢٩ ديسمبر ٢٠٠٤

حماس تحرز تفوقا نوعيا فى **الجولة الأولى** للانتخابات البلدية الفلسطينية.

٩ يناير ٢٠٠٥

تولى محمود عباس -أبو مازن- **السلطة الفلسطينية**.

٨ فبراير ٢٠٠٥

إعلان الهدنة بين الفلسطينيين **وإسرائيل فى** شرم الشيخ.

المصادر:

http://www.aljazeera.net/in-depth/arab_israel/6/6/2002-29-.1htm
http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2005/Apr/13-.224688html
http://www.bbc.co.uk/arabic/specials/meast_maps/index.shtml.

إعداد : خليل العنانى

مصير الأيديولوجيا فى السياسة الدولية

د. محمد السيد سعيد

أطاحت الأصوليات الدينية والسياسية وأيديولوجيا المحافظين الجدد ومشروعاتها العالمية، التى اكتسبت زخما كبيرا فى الادارة الأمريكية الحالية، بمقولة نهاية الايديولوجيا. ومع ذلك، فانه لا يمكن إنكار قوة المقاومة لهذه النزعات والسياسات الايديولوجية.

فحتى داخل الولايات المتحدة، تتعرض أيديولوجيا المحافظين الجدد لهجوم ونقد شديدين من تيارات الفكر والسياسة التى تصف نفسها بالواقعية أو البراجماتية والعداء للأيديولوجيا. فالى أى حد يمكن التنبؤ بالمسار المستقبلى للأيديولوجيا المحافظة التى تبدو وكأنها فى طور الانتصار الآن؟ والى أى حد يمكن توقع هبوط الايديولوجيا مقابل العوامل المادية والثقافية المعروفة التى أثرت بقوة على السياسة الدولية فى القرن التاسع عشر؟ وبإيجاز، ما هومستقبل الايديولوجيا فى السياسة الدولية؟

إن الاجابة على هذه الأسئلة تحتم البدء بعرض تاريخى بسيط لدور الايديولوجيا فى السياسة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن. ولا شك أن القارئ سيشعر بشئ من الابتسار فى هذا العرض التاريخى، لأن القرن العشرين كله كان عصر الايديولوجيا بامتياز، حيث كانت الايديولوجيا كامنة بقوة فى الحربين العالميتين وفى التطور المجتمعى لمختلف المجتمعات والنظم الثقافية الكبيرة فى العالم، فظهرت الفاشية والنازية والشيوعية فى معارضة الأيديولوجيات الليبرالية والمحافظة. ومثل الصراع بين هذه الايديولوجيات القوة المحركة - أو على الأقل - التمثيل الفكرى للحروب والصراعات الكبرى على كافة مستويات السياسة. بل ويمكن القول بكل بساطة إن دور الأيديولوجيا فى السياسة ارتبط بصورة حميمة ببروز المجتمع الجماهيرى، بدءا بالثورة الأمريكية والثورة الفرنسية. ومع ذلك، فكله يكفى تماما أن نعرض بايجاز لتطورات الخريطة الايديولوجية فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وعندما برزت فكرة نهاية الايديولوجيا، حيث تصلح الفكرة كمحك لدراسة دور ومستقبل الظاهرة الايديولوجية فى العلاقات الدولية.

١- إطار تاريخى موجز :

سبقت مقولة نهاية الايديولوجيا انهيار الاتحاد السوفيتى والشيوعية الأوروبية عموما، وانطلقت تلك الفكرة من مصادر شتى. أول هذه المصادر وضعت الايديولوجيا مقابل العلم والتكنولوجيا، وعكست هذه المقابلة الوضع

(*) نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

العالمى والمقارن فى النصف الثانى من الخمسينيات والنصف الأول من عقد الستينيات. فقد تمتع العالم فى هذه الحقبة برواج اقتصادى طويل الأجل نسبيا أعقب الحرب العالمية الثانية، وكانت ثمارة قد ظهرت بوضوح على مستويات المعيشة فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وبلاد أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى. وعُزى هذا النمو الاقتصادى الخارق الى فضائل العلم الحديث واعجازات التكنولوجيا العصرية. وحيث إن الغرب والشرق معا تمتعا بهذه الثمار فقد بدا الأمر وكأن الايديولوجيات صارت عنصرا ثانويا الى حد بعيد. فاذا كان من الممكن الحصول على معدلات نمو كبيرة فى المجتمعات الغربية والشرقية بالرغم من التناقض الأيديولوجى، فإن الفضل يرجع فقط أو أساسا الى عامل محايد، هو العلم والتكنولوجيا.

وساهمت عوامل أخرى فى تكريس ونشر هذه المقولة على نحو متزايد، فاستقلال العالم الثالث أدى الى تهافت الايديولوجيا الاستعمارية، وما وراءها من أيديولوجيات مثل الداروينية الاجتماعية والعنصرية، وأيديولوجيا عبء الرجل الأبيض. وحيث إن الامبراطوريات الأوروبية انهارت فى الوقت الذى تمتعت فيه أوروبا الغربية باستقرار سياسى ورخاء اقتصادى غير مسبوق، فقد أثبت التاريخ أن الاستعمار ليس أمرا ضروريا للرخاء أو التقدم، بل ربما يكون قد أعاقه، فضلا عن أن النزعات الاستعمارية كانت وراء محنة الحرب العالمية الثانية. كان هناك عامل آخر يخص أوروبا الغربية بالذات، هو أن هذه الفترة شهدت هبوطا واضحا - وإن لم يكن حاسما - فى مستوى تأييد الحركات والأحزاب الشيوعية والراديكالية الأخرى، والتى خرجت من الحرب العالمية الثانية بمستوى هائل من الشعبية بفضل مشاركتها الكبيرة فى مناهضة النازية والاحتلال الألمانى لبلادها. ويرجع هذا الهبوط النسبى، خاصة فى بلد مثل فرنسا قاد الفكر السياسى الأوروبى لقرون عديدة، الى تحسن أوضاع الشرائح العليا من الطبقة العاملة والارتباط المتزايد لمصالحها بالازدهار الذى تحقق للاقتصاد الرأسمالى الأوروبى، كما أن الأخذ ببعض ما تنادى به الحركات التقدمية والاشتراكية فى المجتمعات الغربية ساهم فى طرح شعار نهاية الايديولوجيا، فقد بدا أن النظام الرأسمالى يملك المرونة الكافية للتعايش مع بل وتحقيق الازدهار بسبب انفتاحه على أفكار جاءت من الايديولوجيا التى ناهضته وهى الماركسية والاشتراكية. ومن ثم بدا أن ثمة امكانية للتوفيق بين المساهمات الكبرى للايديولوجيات المتصارعة لما فيه خير المجتمع، ولكن ذلك نفسه أفضى الى اخلاء الايديولوجيات الثورية من طابعها الحاد ومن محتواها العنفوى، لأن شيئا من العدل الاجتماعى الذى تطالب به صار ممكنا فى اطار النظام الرأسمالى. بل وبدا الأمر وكأن أوروبا الغربية بل والولايات المتحدة ذاتها تأخذ بنظام خليط فيه القطاع العام والخاص وفيه الرأسمالية وكثير من جوانب العدالة الاجتماعية. وساهم ذلك كله فى خبو الضوء عن الايديولوجيات الراديكالية التى كانت تعد هى "الايديولوجيا بامتياز". وفى هذا السياق، برزت نظرية تقول إن الفوارق بين الخصمين الكبيرين فى الحرب الباردة تنكمش لصالح بروز نمط "حتمى وعقلانوى" فى ادارة المجتمعات على جانبى المنازعة الايديولوجية، وعلى حساب الايديولوجيا ذاتها.

ولأن البلاد المهزومة والمنتصرة قد شاركت فى قطف ثمار النمو الاقتصادى بعد الحرب الثانية، فقد بدا أيضا أن النمو لا يعود بالضرورة الى القوة السياسية أو الانتصارات العسكرية، وانما لتطبيقات العلم والتكنولوجيا والحداثة عموما. ولأن بلادا جديدة غير أوروبية - وبصفة خاصة اليابان - بدأت تسجل معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادى والاستقرار السياسى فقد نظر الى الأمر وكأن الثقافات ذاتها ليست العامل الحاسم فى تحريك قاطرة النمو. يكفى أن تأخذ الثقافات العالمية الكبرى الأخرى بما أخذت به الثقافة الغربية، وهو العلم والتكنولوجيا والتنظيم الاجتماعى الحديث، حتى تبدأ هى أيضا فى الانطلاق. وكانت هذه هى النصيحة الأساسية التى قدمتها العلوم الاجتماعية للدول الجديدة فى المستعمرات السابقة، وذلك كبديل للفوران الايديولوجى الذى برز فى أداء قياداتها بعد نهاية الاستعمار.

ومن الناحية المعرفية، بدت الثقة فى العلم والتكنولوجيا مبررة الى حد بعيد بالمقارنة بالوعى الايديولوجى الذى تم تعريفه على أنه نوع من التعصب.

ولم يكن شعار "نهاية الايديولوجيا" فى تلك الفترة بالضرورة سلبيا أو سيئا، فالواقع أن العكس كان هوالصحيح. ولو راجعنا تلك الفترة لوجدنا أن القوى الفكرية والاجتماعية التى تبنت هذا الشعار هى بالأساس الأحزاب والقوى الليبرالية التى شعرت بجزع شديد من استمرار الحرب الباردة ودخول العالم سباقا للتسلح يهدد ليس فقط الرخاء بل وأيضا الأمن والسلام العالمى. ومن ثم فقد قادت الأحزاب الليبرالية والديمقراطية الاجتماعية - خاصة فى أوروبا القارية - الدعوة للوفاق وناضلت من أجله حتى نجحت بتوقيع ميثاق هلسنكى عام ١٩٧٥. أما من الناحية الاجتماعية، فقد حملت الفئات التكنوقراطية والإدارية الحديثة - التى قادت أو طبقت نموذج دولة الرفاه الذى حقق الازدهار والاستقرار لأوروبا وأبعد شبح الحرب عنها - هذا الطريق، مما شجعها على قيادة النضال من أجل الوفاق وضد معارضة الاحزاب المحافظة واليمينية الأوروبية والأمريكية، أى ضد ايديولوجيات أخرى اعتبرتها - كما ظهر فى حرب فيتنام -خطيرة ومغامرة ومتعصبة.

لقد برز هذا كله فى الفترة الحاسمة بين منتصف عقد الخمسينيات ومنتصف عقد الستينيات، ولكن فكرة نهاية الايديولوجيا لم تعش حياة مريحة حتى عندما حققت أعظم انجازاتها الدولية فى ميثاق هلسنكى. فمن ناحية، أدت الثورة الثقافية فى الصين الى بروزها كقوة ذات نفوذ ايديولوجى بالغ التطرف والعنفوان. وانتقل هذا النفوذ جزئيا الى أوروبا الغربية وأمريكا الجنوبية التى لم تحصل على عائد يذكر من الازدهار الذى حققته أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية خلال نفس الفترة، وأدى ذلك الى تصدعات ايديولوجية خطيرة فى المعسكر الاشتراكى، وانتقل النزاع الايديولوجى بين الاتحاد السوفيتى والصين الى مستوى عالمى، مما أدى لانقسام ايديولوجى أعمق داخل الحركات والأحزاب الاشتراكية فى مختلف أرجاء العالم، وبرزت بالتالى حركات للإحياء الايديولوجى للماركسية تعارض الركود الذى عانته الماركسية وحولها الى قوة لصالح الأمر الواقع. وسريعا ما صعدت موجة كبرى أخرى للتجدد والتقدم الاجتماعى والسياسى فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية هى حركة الطلاب والشباب وحركة الحقوق المدنية، وقد خاضت هذه الحركة نضالا هائلا انتهى الى فرض تراجع مدهش على الايديولوجيات المحافظة وذلك بمنازعتها لا سياسيا فحسب (النضال ضد حرب فيتنام) بل - بالأهم - ثقافيا أيضا. فبرزت ثقافة الستينيات كموجة عملاقة هزت هزا عنيفا وعميقا الثقافة المحافظة والسائدة سواء فى القارة الأوروبية أو فى أمريكا الشمالية. وبدت تلك الحركة العملاقة وكأنها تطرح بذاتها أيديولوجيا جديدة، فهى كانت الى حد بعيد معادية للنموذج الشيوعى السوفيتى الشائه والنموذج الرأسمالى الأمريكى المتطرف معا، كما أنها كانت بصورة خاصة تحررية، سواء من الصياغات السياسية الجامدة، أو من الكبت النفسى والجمود أو الكذب الثقافى.

ومن ناحية أخرى، فإن الاتحاد السوفيتى السابق، ورغم أزماته المكتومة الى حد ما، رفض بحسم وقوة نظرية "نهاية الايديولوجيات"، وبدا مصمما من ناحيته على مواصلة الافادة من الزخم الراديكالى الذى استمر طوال عقد السبعينيات فى الشرق الأوسط وافريقيا. ومن ثم أقدم على غزو أفغانستان، الأمر الذى أشعل الحرب الباردة من جديد والذى صادف ايضا هوى شديدا من جانب الأيديولوجيا المحافظة الأمريكية. فقد كانت هذه تستعد لرد فعل خارق ضد الهزائم والهزائم التى طالتها، وسنحت لها الفرصة لأسباب عديدة من بينها الثورة الايرانية. ومثلت هذه الأخيرة فتحا لباب جديد فى البحث حول الظاهرة الايديولوجية وهو العالم الثالث عموما والشرق الأوسط خصوصا، وبصورة أخص ايديولوجيا الاسلام السياسى والأصوليات الأخرى: اليهودية والهندوكية والمسيحية.

أما على المستوى العالمى، فقد دخلت السياسة الدولية مرحلة جديدة تماما بانهيار الاتحاد السوفيتى والايديولوجيا "الاشتراكية العلمية" كلها. والواقع أن هذا التطور كان يمكن أن يواتى نظرية نهاية الايديولوجيا شكليا على الأقل. ولكن ما منع انتصار نظرية نهاية الايديولوجيا هو أن الولايات المتحدة كانت تمر بمرحلة جديدة وغير متوقعة. فبدلا من الترحيب بالتطورات الايجابية على المستوى العالمى أخذت موجة أيديولوجية جديدة تصعد بصورة صاروخية وهى موجة المحافظة عموما والمحافظين الجدد بوجه خاص.وما بدا وكأنه مجرد اختيار مؤقت ومرتبط بالرغبة فى وقف "المهانة القومية" التى تعرضت لها الولايات المتحدة بسبب **هزيمة فيتنام** وأزمة الرهائن الامريكيين فى ايران عندما تم انتخاب الرئيس الأمريكى الأسبق ريجان- ظهر وكأنه مجرد بداية لفوران **ايديولوجى** خارق وجديد وغير مسبوق فى التاريخ الايديولوجى للنظام الدولى تمثل فى انتخاب الرئيس **الأمريكى الراهن جورج بوش** الابن، الذى سيطر المحافظون الجدد تماما تقريبا على ادارته. وعلى عكس التاريخ **الطويل للغرب وللنظام العالمى**، أخذت الايديولوجيا المحافظة بزمام المبادرة وبدأت تطرح على نفسها تشكيل العالم كله من **جديد حسب هواها، ووجدت ضالتها** ومبررها فى الشرق الأوسط وظاهرة الإسلام السياسى وبالذات العنفوى. وبالتالى، **عادت الايديولوجيا لتعبث تماما بالسياسة** الدولية على نحو يطيح تماما بنظرية "نهاية الايديولوجيا".

لماذا إذن أثبتت الايديولوجيا استعصاءها **على الاختفاء والاضمحلال، وتجددها** الدائم وقدرتها على إخضاع السياسة الدولية بل والاقليمية والوطنية لموجات **متعاقبة من الصراعات والنزاعات المعقدة**؟ وما هو دور الايديولوجيا فى الحياة الاجتماعية والسياسية، بالمقارنة بالعوامل **التى كان ينظر اليها باعتبارها معطيات** حيادية مثل الجغرافيا أو العلم والتكنولوجيا؟ وما هو مستقبل الظاهرة الايديولوجية **عموما؟ سوف نتناول بعض هذه الأسئلة فيما يلى.**

٢- ما هى الأيديولوجيا ؟

السؤال الأساسى الذى يجب حسمه فى أى **بحث عن مصير ومسار الايديولوجيا سواء على مستوى المجتمعات** فرادى أو مستوى العلاقات الدولية **هو ما اذا كانت الأيديولوجيا حتمية أم لا؟ لقد احتار العلماء فى تعريف الأيديولوجيا** منذ أن ابتكر دوتراسى **هذا المصطلح بنهاية القرن الثامن عشر. ومن المثير أنه كان يقصد أن يفتتح من خلال هذا** المصطلح علما جديدا سماه **علم الأفكار، ولكن دراسة الأفكار شىء والأفكار نفسها شىء آخر. وقد درجت مختلف** المدارس **على تعريف الايديولوجيا باعتبارها** "مادة الدراسة" وليست الدراسة **نفسها. فالأيديولوجيا من حيث الاستخدام**

العام والشائع للمصطلح هى تشكيلة أو منظومة من الأفكار. ويفترض أن يعنى ذلك أن الأيديولوجيا هى - بتعبير البعض- رؤية شاملة للعالم وطريقة للنظر للاشياء، وعندما ينسى الناس أن هناك طرقا أخرى للنظر الى العالم والأشياء وعندما يفكر الجميع بنفس الطريقة تصبح لدينا ايديولوجيا مهيمنة، كما يسميها جرامشى، أو "تفكير جمعى" كما يسميها علماء علم النفس الاجتماعى. ويميز البعض هنا بين أنواع ومستويات مختلفة من الأيديولوجيا كأن نقول ايديولوجيات سياسية وأيديولوجيات اجتماعية أو أيديولوجيات معرفية، أى ما يسميه كون بالبارادايم. واذا أخذنا بهذا التصنيف، فقد نتحدث أيضا عن أيديولوجيا عليا أى مظلة أيديولوجية تضم مختلف هذه التصنيفات. ومن هذا المنطلق أيضا يمكن القول إن أى أيديولوجيا تضم أخلاقا ورموزا وشعارات وأساطير ومجموعة مبادىء عمل خاصة فى المجال السياسى.

غير أن هذا الفهم أو التعريف للايديولوجيا، والشائع فى الانسكلوبيديات، يطمس الى حد بعيد الفارق بين الثقافة والأيديولوجيا، إذ يتم تعريف الثقافة بنفس الطريقة، ويقال عنها أيضا إنها رؤى للعالم والأشياء وإن لها محتواها من الأخلاقيات والرموز..الخ. وعندما يختلط المصطلحان نصبح أمام معضلة حقيقية، من زاوية البحث فى دور الأيديولوجيا فى السياسة الدولية. فالماركسية مثلا ليست بنتا لثقافة أى مجتمع بعينه بما فى ذلك الثقافات الغربية، وهى لا يكاد تكون لها صلة بمجتمعات فلاحية مثل الصين التى أخذت بها ولا تزال اسميا حتى الان. ولا نستطيع لذلك أن نفهم لماذا تنتشر ايديولوجيات مثل الماركسية فى ثقافات غير صناعية ولا صلة لها بمبادئها أو شعاراتها؟

أحد الحلول لفهم دور الأيديولوجيا هو أن نميزها بوضوح عن الثقافة. ويؤكد بعض الكتاب أن الايديولوجيا هى طائفة من المدركات والأفكار التى تسعى لاعادة هيكلة الثقافة على نحو معين. وبهذا المعنى تتلاعب الأيديولوجيا بالثقافة وتنشأ حالات ثقافية بعينها بتوظيف الظروف السياسية والنفسية والموضوعية للمجتمع. ويحل هذا التفسير اشكالية تعدد الايديولوجيات داخل نفس النظام الثقافى كما هو واضح فى المسار السياسى والفكرى للغرب. ولكن هذا التفسير لا يحل معضلة: لماذا تستطيع ايديولوجيا أنتجت فى تراث ثقافى وتكوين اجتماعى ما أن تؤثر بقوة وأن تنتشر فى ثقافات وتكوينات اجتماعية بعيدة تماما عن الأولى: أى الثقافة والتكوين الاجتماعى المنتج الأصلى لها؟ وربما يمكننا أن نزود التفسير السابق شرحه بجملة اضافية، حيث امتدت بعض الأيديولوجيات الغربية الكبرى فى النظم الثقافية والاجتماعية فى العالم الثالث، لأن المثقفين الذين تبنوا هذه الايديولوجيات نشأوا هم أنفسهم على قاعدة الثقافة الغربية الحديثة، ومع ذلك لا يبدو هذا التفسير الاضافى مقنعا تماما.

لا يمكننا أن نحل المعضلة الا بالعودة الى فهم الأيديولوجيا وتعريفها بدقة أكبر. لقد ميزنا الأيديولوجيا عن الثقافة بوجه عام، ويقيم البعض، بمن فيهم ماركس نفسه، الأيديولوجيا على قاعدة مختلفة بتعريفها على أنها نمط خاص من الوعى، أى هى وعى زائف. فالأيديولوجيا بالمقارنة بالمعرفة العلمية والثقافة هى - كما يقول دانيل بيل - "نظام للمعتقدات موجه للفعل". المقصود بالطبع هو المعنى الفلسفى للفعل وليس المعنى السوسيولوجى والمعنى بالسلوك. الفعل هو ممارسة تدافع عن نمط أو تناضل لتغييره، وليست سلوكا بالمعنى الاعتيادى للكلمة، والذى يعكس ثقل الاعتبارات الموضوعية والثقافية خاصة تلك الأفعال التى تعد نمطية أو توقعية على أى حال. وتمثل الممارسة عنصرا واحدا مهما فى تعريف الأيديولوجيا، أى أنها معتقدات توجه الأفعال التاريخية للفاعلين بل تكون الفاعلين بالأصل، إذ يستحيل أن يتكون فاعل دون أيديولوجيا، أى بدون دوافع عقلية وسيكولوجية للقيام بأفعال معينة هى بهذا المعنى أفعال تاريخية.

ولأن التاريخ ،باعتباره مجالا للفعل، هو مسار علاقات القوة، بكل مستوياتها ونطاقاتها ومجالاتها النوعية فان الأيديولوجيا معنية أيضا بالسلطة. وهذا هو ما يميزها نسبيا عن الثقافة. فالأيديولوجيا هى محاولة لحصر ودفع الثقافة لانتاج بنية ما للسلطة، وهو ما قد يعنى الدولة أو حتى السلطة فى مجال العلاقات العالمية مثلما كانت عليه الامبراطوريات التاريخية وكانت عليه ايضا الأمم المتحدة. فكل سلطة لها أيديولوجيا وكل مشروع بديل للسلطة له ايديولوجية بديلة أو مناقضة.

ويحتم ذلك أن يكون لدينا عنصر ثالث، فالأيديولوجيا لا توجد الا فى حقل أيديولوجى، أى فى صراع سياسى بنهاية المطاف، حتى لو أن الوجه الأساسى الظاهر لهذا الصراع اجتماعى أو ثقافى أو غير ذلك. وبهذا المعنى، فالأيديولوجيا لا يمكن تعريفها إلا بالتناقض مع أيديولوجيات بديلة أو مناقضة. فان لم يكن هناك نضال ضد ايديولوجيا مهيمنة، فالمحتم أن تتحول الأخيرة الى "ثقافة". والثقافة هى تراكب من الأيديولوجيات المهيمنة والتى لم تتم منازعتها بقوة كافية بما يجعلها تنحو للتطور على نحو آخر غير ما نحت اليه بالفعل. وأخيرا، فان الأيديولوجيا تشتمل على عنصر غير عقلانى بالضرورة حتى لو اضطرت لصياغة حججها من مادة العقل والمنطق. وهنا تختلف الأيديولوجيا عن العلم أو المنطق أو الفكر الصرف والنزعة التى تقوم عليه، أى النزعة العقلانية. أما هذا العامل غير العقلانى، فتقيمه المصلحة التى ترتبط بدورها بالموقع فى التكوين الاجتماعى. فالناس - وهذا هو ما يؤكده ماركس وانجلز - يميلون لتبنى تلك الأيديولوجيات التى تدافع عن مصالحهم بشرط أن نفهم هذا المصطلح بالمعنى الواسع للكلمة.

فالأيديولوجيا ترتبط ارتباطا حميما بل وعضويا بالمصلحة أو بالموقع فى علاقة قوة/سلطة، ولا يمكن أن تنتهى الأيديولوجيا الا عندما تتحول العلاقات المجتمعية على أى مستوى من علاقة قوة/سلطة الى علاقة تضامن/مساواة.

وهنا يكمن الخطأ الذى وقع فيه دانييل بيل وناثان بلازر ومارتن سيمور ليبست وآخرون ممن روجوا لفكرة نهاية الأيديولوجيا فى بداية عقد الستينيات لمجرد القبول بدولة الرفاهة.

فهذا القبول نفسه - لو أنه وقع على الإطلاق - ارتبط ليس بتطور مؤسسة حكم تمثل المركز القادر على استقطاب اليمين واليسار - كما يدعى بيل وجلاسر وليبست - وإنما بالأيديولوجيا التى سعت لحل هذا الصراع على قاعدة الوسط، والتى زعمت لنفسها أنها لا أيديولوجية لمجرد أنها قامت على فكرة الحل الوسط، أو الوسطية السياسية والثقافية والمعرفية. وتنبهنا هذه الملاحظة لضرورة القيام بتمييز أوسع بين شكلين للوجود السياسى للأيديولوجيا. فهناك ايديولوجيات صريحة، أى لها نصوص مرجعية مكتوبة ومؤلفات وشروح، سواء كانت شعبية أو ذات محتوى معرفى عال. وهناك أيديولوجيات مضمرة، ويمكن اشتقاقها واستنباطها من خطب للساسة أو حكم شعبية أو أدبيات صحفية. ويمكن اشتقاقها من الأفعال الكبرى المؤسسة والمحولة لها. ويسمح لنا هذا التمييز بملاحظة تحولات أى نمط من النصوص، وتتبع متى تتحول من فكر مجرد الى أيديولوجيا. وقد نبهتنا تحولات الماركسية والليبرالية والنزعة المحافظة الى هذا التميز بقوة، فجميع هذه الأيديولوجيات تنفى عن نفسها الطابع الأيديولوجى. فوعدت الماركسية نفسها بأن تنشىء علما، وقام ماركس وانجلز بنقد الأيديولوجيا باعتبارها وعيا معكوسا أو مزيفا (بفتح وكسر الياء فى أن واحد) ليميز مشروعه باعتباره مسعى لانشاء علم عن الأيديولوجيات بما فيها الأيديولوجيات الشعبوية والاشتراكية الطوباوية، وميز مانهايم بين الايديولوجيا والطوباوية، ولكن حقيقة الأمر أن الماركسية تضمنت دائما هذا التناقض بين المسعى العلموى والمسعى الأيديولوجى. وبينما اشتمل شعار "ياعمال العالم اتحدوا" على الأخير، فإن احتفاظ ماركس نفسه بالنزوع النقدى حتى تجاه الممارسة السياسية فى حقل الحركة العمالية (نقد برنامج جوته مثلا) يكشف عن بقاء المسعى الأول. كما اشتمل المشروع الليبرالى على نفس التناقض. وبينما تؤكد النزعة المحافظة أنها ذات طابع عملى وأنها بعيدة عن النصوصية لأنها نتاج الاختيارات التراكمية الناجحة للمجتمع، فانها رغم ضعف نصوصها أو مرجعيتها الفلسفية بل وعدائها الصريح للفلسفة فانها تعد الأيديولوجيا "بامتياز" من حيث المدى الهائل لمحتواها التعصبى.

٢- عالمية الصراع الأيديولوجى :

فاذا اتفقنا على أن الناس يتصرفون فى الفضاء السياسى، ليس تبعا لنموذج تجريدى للعقلانية وانما تبعا لنموذج أيديولوجى يأخذ بدرجات متفاوتة من التعصب المرتبط بمصالحهم، فان السياسة الدولية هى بالضرورة مجال للصراع الأيديولوجى. وقد تصارع فى سياق المراحل المختلفة لمشروع الحداثة ثلاثة تشكيلات أيديولوجية كبرى، هى الايديولوجيات المحافظة بصورها المختلفة (دينية، علمانية، وطنية، وليبرتاريانية) والأيديولوجيات الليبرالية بصورها المختلفة (ليبرالية أوروبية وأخرى أمريكية، وربما يمكن تمييزها أيضا تبعا للتجارب القومية المختلفة، وليبرالية القرن التاسع عشر وليبرالية النيوديل، والليبرالية الجديدة، وربما تبعا لمواقف متنوعة من قضايا محددة ومتنوعة) والأيديولوجيات الجماعية بصورها المختلفة (شيوعية، شعبوية، فاشية، نازية، وطنية متطرفة).

والواقع أن هذا التصنيف أولى للغاية لسبب مهم، **هو أن الايديولوجيات تتناسل وتختلط بل وقد تمتزج على نحو** يضاعف صعوبة التمييز بينها انطلاقا من رصد الممارسة. **وعلى سبيل المثال مثلت الليبرالية الفلسفة** أو الأيديولوجيا الأم لمشروع الحداثة الغربى من حيث قيامه على **معنى العلمانية والنزعة الانسانية المعادية للتشريع الدينى وكذلك مشروع** الاستثمار الخاص. ولكن ما إن نضجت تلك **الأيديولوجيات حتى ولدت من داخلها النزعة أو الأيديولوجية المحافظة** وبينما تعادى الأيديولوجيات، الجماعية الليبرالية، **فان بعضها ينتسب من حيث تأصيله الفكرى** - وبصورة أخص الماركسية - الى الليبرالية. وتختلط الماركسية **أحيانا خاصة فى الصياغات الصينية الماوية بالوطنية وأحيانا**، خاصة فى صياغاتها الأمريكية اللاتينية، بالدين، وكثيرا **ما تأخذ كل من هذه الأيديولوجيات بجوانب من النزعات أو الأيديولوجيات** الشعبوية. ومجاز القول هو إنه نادرا ما تظهر **الأيديولوجيا فى الممارسة السياسية بصورة صافية، فالأيديولوجيا هى** نسيج معقد ومتلون ومتحول بصورة دائما **وبعلاقة وثيقة مع تحولات علاقات القوة فى أى مجتمع بعينه. فكل ايديولوجيا** تأتى بشروح تعرف الفاعل الذى تخاطبه أو **تتحدث باسمه، وتصور العالم - وتحديدا المجال السياسى** - من وجهة نظر هذا الفاعل. وغالبا ما ينصب المشروع الفكرى **أو المرجعية النصوصية لأى أيديولوجيا على هذين الجانبين**، وهو ما يمنحها أحيانا مظهرا علميا. ولكن أية **أيديولوجيا لا يمكن أن تكتفى بهذه الجوانب، بل تقيم شروحها الخاصة بالصراع** الذى تصور فيه الاعاقات **أو الخصوم والأعداء الذين يجب منازعتهم أو مصارعتهم للوصول الى التحقق أو لإنجاز** المشروع السياسى **للفاعل الاجتماعى والسياسى. كما أن اية ايديولوجيا تشتمل دائما على سجالات تلوم الخصوم على** كل ما يتحمله **هذا الفاعل من تضحيات أو آلام أو كوارث، وهو ما يعنى أيضا - أو بالأهم - مساجلات مع**

الأيديولوجيات الخصم أو العدو أو التى تراها كذلك. وفى هذين الجانبين الأخيرين من أية أيديولوجيا، تتركز محتوياتها أو شحناتها اللاعقلانية أو التعصبية.

وغالبا ما تشهد الحقب التاريخية الكبرى مشاحنات وصراعات أيديولوجية مبسطة على نحو ما ربما بتأثير ثقل العوامل السياسية التى كثيرا ما تحتم انقسام المجتمع أوالساحة الدولية الى معسكرين كبيرين، ومن ثم الى أيديولوجيتين كبيرتين. فمنذ اندلاع الثورة الفرنسية وحتى انفجار الحرب العالمية الأولى، انشغلت أوروبا بالصراع بين النزعتين الليبرالية (خاصة فى ثوبها الراديكالى) والنزعة المحافظة. ولم تتم تسوية هذا الصراع أبدا وحتى الان، وذلك بسبب دخول فاعل ثالث حلبة الصراع قبل أن تتم هذه التسوية، وهى الحركات الثورية الأوروبية خاصة بتعبيراتها الماركسية والفوضوية، وبروز الأيديولوجيات القومية المتطرفة مثل النازية والفاشية. أما النصف الأول من القرن العشرين، فقد شهد تفجر صراع متواز، فقد أدى بروز الأيديولوجيات الثورية على الساحة الأوروبية، ثم الأيديولوجيات القومية المتطرفة من جانب ثان، الى تعدد وتشابك الصراعات السياسية فى أوروبا ومن ثم فى الساحة العالمية. وبينما حاولت الأيديولوجيات "الديمقراطية: المحافظة والليبرالية" دفع الأيديولوجيات القومية المتطرفة لتصفية الماركسية الأوروبية بما فيها السوفيتية، انتهى الأمر الى تحالف اضطرارى مع الأخيرة لانهاء التهديد الفاشى والنازى للديمقراطيات الأوروبية. وما إن انتهى هذا الصراع بوضع الحرب العالمية الثانية أوزارها، حتى بدأ الصراع الثانى فى البروز من خلال الحرب الباردة وحروب الوكالة، وهو الصراع الذى شغل الجزء الأكبر من القرن العشرين.

كان لدينا اذن فى الواقع مصفوفة أيديولوجية بالغة التعقيد فى الساحة الأوروبية. ولكن الأمر المثير فى هذه المصفوفة لا يتمثل فقط فى الاختلاط والتداخل المعقد بين الأيديولوجيات المتصارعة، وانما فى العلاقة التى لا تقل تعقيدا بين المستويين الوطنى والعالمى فى الصراعات الأيديولوجية. ويطرح ذلك اشكالية نظرية مهمة، هى ايهما يمكن أن يكون العامل التابع وأيهما يكون العامل المستقل؟ وبتعبير آخر يمكن القول إن المستوى القومى للصراع كان أصيلا الى حد كبير. ولكن يمكن أيضا القول إن الوطنية ذاتها هى أيديولوجيا، وليست حقيقة معطاة فوق الأيديولوجيا والتاريخ، وإن الصراع الأيديولوجى كان دائما فى الأصل عالميا وإنه "اخترع" طرقا لاختراق المستويات الوطنية، ووظف هذه المستويات لمصلحته.

فلنوضح الإشكالية بدرجة أكبر، لقد كانت أوروبا مسرحا متصلا ومتداخلا الى حد بعيد، ومن ثم وجدت الصراعات الأيديولوجية طريقها الى كل أرجاء أوروبا. وإذا أخذنا الصراعات والحروب الدينية خلال القرنين السادس والسابع عشر وحتى صلح وستفاليا، لوجدنا أن هذه الصراعات قسمت جميع "الأمم" الأوروبية التى تميزت بعد ذلك الى دول وقوميات. فحارب ألمان جنبا الى جنب مع بريطانيين وفرنسيين ونمساويين ضد قوى من نفس الخليط، لأن الصراع أعلن على الخطوط الفاصلة بين الكاثوليكية والبروتستانتية، فتحالف الكاثوليك الفرنسيون مع أشباههم الألمان والبريطانيين لمحاربة البروتستانت الفرنسيين والألمان والبريطانيين وغيرهم طوال نحو قرن من الزمان حتى تم توقيع اتفاق وستفاليا الذى منح السلطات الحق فى قهر رعاياهم للانتماء الى أى من الفريقين الدينيين. وبالتالى، برزت السلطات الفعلية فى الأقاليم التى بسطت عليها سيادتها باعتبارها البؤرة التى تجمعت عليها عملية قهرية لبناء الأمم. وقد أنجزت هذه العملية بصورة غير متساوية تبعا لمستويات التقدم الاقتصادى المحقق والسهولة النسبية التى تحققت لعملية بناء أغلبيات دينية فى الأطر الإقليمية للدول الجديدة. وبتعبير آخر، كان الصراع أساسا أيديولوجيا خلال الفترة ١٥٠٠-١٦٤٨ واخترق جميع الحواجز، قومية كانت أو ثقافية، ولكن هذا الصراع أدى الى ولادة الأمم. فهل يعنى ذلك أن الصراع الأيديولوجى صار قوميا، وتوقف عن أن يكون عالميا بالأساس؟ وقد تصوغ نفس السؤال بطريقة أخرى: فاذا كانت الأمم والدول الأوروبية قد استقرت على قاعدة صلح وستفاليا ١٦٤٨ فهل فقد الصراع الأيديولوجى منذ ذلك الوقت استقلاله عن المستوى القومى، وصار تابعا لهذا المستوى؟ الواقع أن بعض المؤشرات تؤكد الاستنتاج الأخير، فالحروب الكبرى فى أوروبا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين خاضتها دول قومية، وذات مشروعات امبريالية. فحارب البريطانيون الفرنسيين وبنت أوروبا تحالفات معقدة ضد الثورة الفرنسية باعتبارها دولا ومن أجل المحافظة على الترتيب الأقليمى القائم. وعندما نجح هذا التحالف المعادى للثورة، استمر يحكم أوروبا باسم "وفاق أوروبا" حتى الحرب العالمية الأولى. وقد نسى الكاثوليك من الامبراطورية النمساوية المجرية حقيقة أنهم يتفقون مع الفرنسيين فى الديانة، ويتعين عليهم التحالف مع البريطانيين الذين ينتمى أغلبهم للبروتستانتية، والروس الذين ينتمى أغلبهم للديانة الأرثوذكسية لتحقيق النصر من أجل الحفاظ على الدول. وفى الوقت نفسه، سريعا ما فقد الثوار الفرنسيون شعاراتهم الخاصة بالإخاء لتحرير أوروبا بل والعالم من الملكيات الرجعية ولهذا فقدوا القدرة على "عولمة" الصراع الايديولوجى بين النزعتين الليبرالية والمحافظة، واضطروا لقهر مستعمراتهم حتى الأوروبية باسم فرنسا.

وخلال القرن العشرين، وقعت الحروب الكبرى والصراعات التاريخية المهمة باسم الوطنية والقومية. فالألمان من أصحاب الايديولوجية الاشتراكية صوتوا للحرب ضد البلاد الأوروبية الأخرى فى البرلمان الألمانى، فتفجرت الحرب

من مشاهد الإسلام فى أوروبا

* العلمانية الفرنسية وأزمة الحجاب :

بدأ فى سبتمبر ٢٠٠٤ العمل بقانون حظر ارتداء الرموز الدينية داخل المدارس العامة الفرنسية، احتراما للمبادىء الراسخة للعلمانية الفرنسية. ورغم أن القانون الذى طرح لأول مرة فى ديسمبر ٢٠٠٣ يحظر كافة الرموز الدينية مثل الطاقية اليهودية والصلبان المسيحية وعمامة السيخ، إلا أن الأزمة الحقيقية تفجرت من جانب الجالية المسلمة فى فرنسا (٥ ملايين نسمة) الذين رفعوا أصوات الاحتجاج ضد حظر ارتداء طالبات المدارس الحجاب. القضية زادت سخونة مع تدخل أطراف دينية وسياسية فى الأوطان الأم، وتحويل القضية إلى جدل عالمى ثم اختطاف اثنين من الصحفيين الفرنسيين فى العراق ومطالبة خاطفيهما بوقف تنفيذ قانون الرموز الدينية.

العلمانية الفرنسية لم تكن الأزمة الوحيدة التى واجهها الحجاب فى أوروبا خلال الفترة الأخيرة. ففى نوفمبر ٢٠٠٤، أصدرت ولاية بافاريا الألمانية قرارا بحظر ارتداء المدرسات الحجاب الإسلامى داخل المدارس لتصبح أحدث ولاية المانية تتخذ قرارا بهذا الصدد بعد ولايات ساكسونى الصغرى، وبادين - فيرتيمبرج، وسارلاند. والسبب فى النموذج الالمانى للحظر لا يرتبط بقوانين علمانية بقدر ما هو ربط النخبة الالمانية بين الحجاب الإسلامى وتعاظم التأثير للأفكار اللأصولية فى أوساط الجالية المسلمة المقدرة بأكثر من ثلاثة ملايين نسمة. حظر بافاريا لم يشمل أى رموز دينية أخرى.

* أئمة أوروبا .. وأزمة الخطاب الدينى:

بدأ عدد من الدول الأوروبية، فى مقدمتها فرنسا والمانيا وايطاليا وبريطانيا، فى اتخاذ إجراءات حازمة ضد أئمة المساجد الذين يستخدمون الخطب فى الترويج لأفكار لا تتفق مع قوانين هذه البلاد وعاداتها الاجتماعية أو تشكل تهديدا على أمنها وذلك بعد تكرار وقائع تحريض الأئمة على أفكار الجهاد وضرب الزوجات.

الإجراءات تنوعت بين إخضاع باريس وامستردام الأئمة المسلمين لدورات تدريبية على اللغتين والثقافتين الفرنسية والهولندية (٧٥٪ من أئمة فرنسا المقدرين بـ ١,٢٠٠ شخص ليسوا فرنسيين وثلث هذا الرقم لا يتحدث الفرنسية) وإصدار السلطات الإلمانية والإسبانية قرارا بأن تلقى خطب الجمعة باللغاتين الألمانية والإسبانية على أن تتم مراجعتها أولا من جانب المسئولين فى البلدين لضمان خلوها مما يتعارض مع ثقافة البلدين وقوانينهما. ووصل الأمر لاحتجاز الائمة أوطردهم من البلاد الأوروبية كما حدث فى فرنسا وبريطانيا وايطاليا.

* ثيوفان جوخ .. أزمة الهوية والاندماج :

كانت قضية مقتل المخرج الهولندى ثيوفان جوخ على يد مواطن هولندى مسلم من أصول مغربية بداية لجدل مرير فى امستردام وعدد من العواصم الأوروبية حول قضية اندماج المسلمين فى المجتمعات الأوروبية. فقد وقعت الجريمة عقب عرض المخرج المثير للجدل لآخر أفلامه المثيرة لمزيد من الجدل تحت اسم "خضوع" ويعرض فيه رؤيته ورؤية كاتبته ذات الأصول الافريقية لوضع المرأة فى الإسلام، وسط مشاهد لضرب الزوجات وانتهاك المحارم مقتل ثيوجوخ أعقبته سلسلة من الاعتداءات على المساجد والمتاجر والممتلكات المملوكة لمسلمين، ثم سلسلة من الهجمات المضادة على الكنائس فضلا عن حملات أمنية مكثفة استهدفت أبناء الجالية الإسلامية فى هولندا (مليون نسمة) والذين كانوا يعدون حتى هذا الحين من الأمثلة النادرة على اندماج الجاليات المسلمة فى المجتمعات الأوروبية.

إعداد : يسرا الشرقاوى

صعود اليسار اللاتيني

خلال الأعوام الستة الأخيرة، أصبح ٧٥٪ من سكان القارة اللاتينية، والمقدرين إجماليا بـ ٣٥٠ مليون نسمة، يخضعون لحكومات يسارية أو على الأقل محسوبة على تيار اليسار. ومنها :

*** البرازيل :**

حزب "العمال" البرازيلي إلى سدة الحكم بعد فوز زعيمه وأبرز مؤسسيه لويس اوناسيو لولا داسيلفا بنسبة ٦١٪، رغم الانشقاقات داخل الحزب بسبب السياسات الاقتصادية الحازمة التى اتبعها لولا.

*** فنزويلا :**

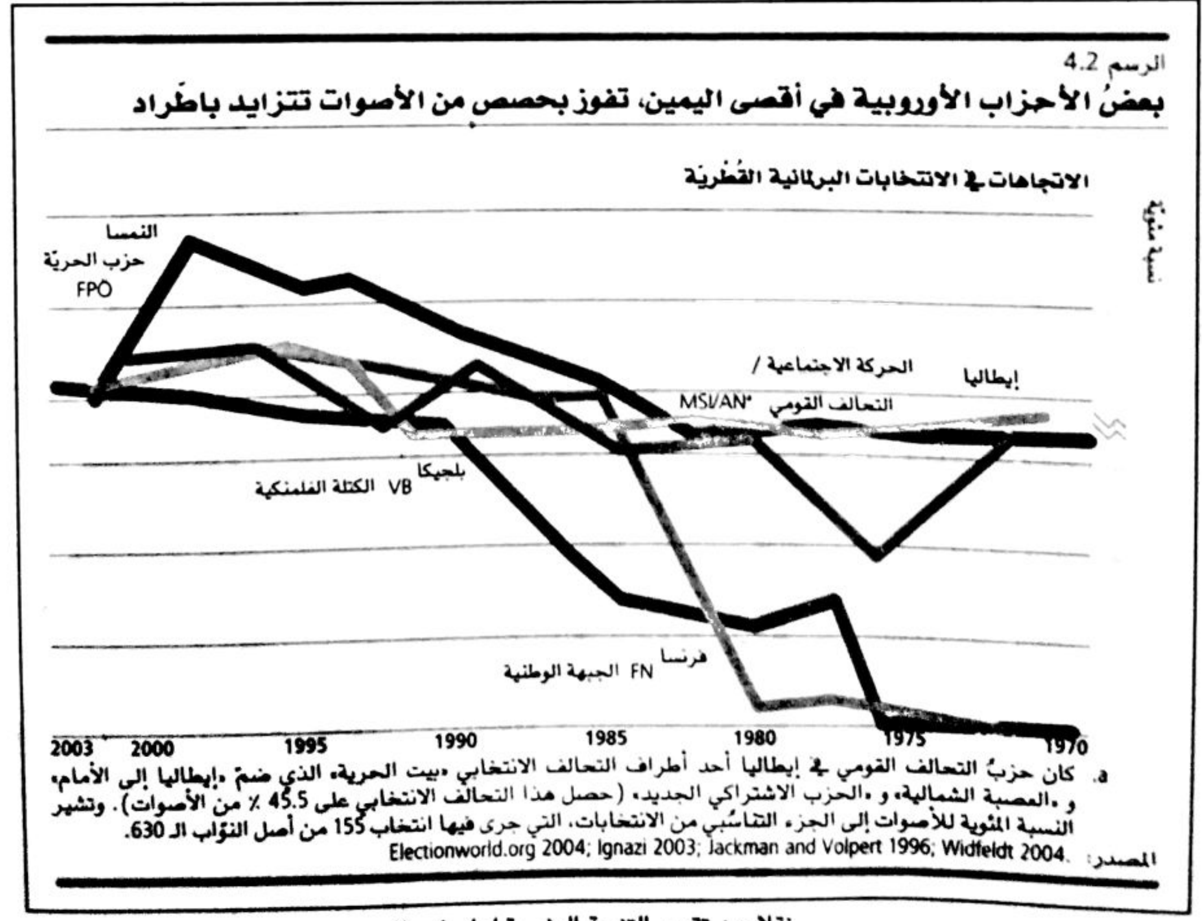
بعد نجاح محاولاته فى الوصول إلى سدة الحكم الفنزويلية لأول مرة عام ١٩٩٨، تعرض هوجو شافيز لمحاولة اغتيال فاشلة، ثم تمت إعادة انتخابه ليفوز بفترة ولاية جديدة (ست سنوات)، ولكنها كانت البداية لسلسلة من المصادمات مع قوى المعارضة التى لم ترض ببرامجه الخاصة بتأميم قطاع البترول والإصلاح الزراعى وغيرها.

*** الأرجنتين :**

فوز نيستور كيرتشنر، مرشح حزب "بيرونيست" (يسار- وسط) فى انتخابات الرئاسة الارجنتينية التى أجريت فى مايو٢٠٠٣، كأول رئيس منتخب للبلاد منذ أزمة انهيار الاقتصاد الارجنتينى مطلع الألفية الجديدة. وقد دشن فترة ولايته بتعهدات ببرنامج للإصلاح الاقتصادى، وإقامة جبهة موحدة مع باقى دول أمريكا اللاتينية، مهاجما قوانين السوق الحرة.

*** أوروجواى :**

فى مارس ٢٠٠٥، تم تنصيب الرئيس تابارى فازيكويز (٦٥ عاما) كأول رئيس يسارى لأوروجواى بعد فوزه بأكثر من ٥٠٪ من الأصوات .



نقلا عن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤

العالمية الأولى بالرغم من ادعائهم الانتماء الى "الدولية الاشتراكية الثانية"، وهكذا فعل خصومهم البريطانيو
والفرنسيون، ووقع نفس الشيء فى الحرب العالمية الثانية.

ولكننا لا نفتقر الى أدلة على صحة النظرية الثانية، فالصراعات الأوروبية فى القرنين التاسع عشر والعشرين لم تكن
صراعات قومية صافية بالرغم من النضوج الكبير الذى تحقق لعملية بناء الأمة والدولة فى أوروبا الغربية على الأقل حتى
قبل أن ينتهى القرن الثامن عشر. فالثورة الفرنسية وجدت تعاطفا هائلا فى بقية القارة، بل فى قلب كثير من الامارات
الألمانية التى وقعت تحت الاحتلال النابليونى، وقد ترك بعض الشعراء والفلاسفة الألمان تراثا كبيرا من الاعجاب بالثورة
التحررية الأولى التى رفعت فى أوروبا شعار الإخاء والمساواة وفتحت الباب واسعا أمام تدفق مشروع الحداثة. وما إن
انتهت الحروب النابليونية، حتى تتابعت ثورات ذات نطاق أوروبى ضد الطغيان المحافظ فى القارة، وعلى رأسها ثورة
١٨٤٨، وهو ما شجع المحافظين فى كل البلاد الأوروبية على التحالف ضدها. أما فى القرن العشرين فقد انتقلت مهمة
تحدى الطغيان المحافظ والمراوحة الليبرالية إلى عاتق الماركسية التى وجدت تعاطفا هائلا من الحركات العمالية والأحزاب
الشيوعية الأوروبية. ونجحت اللينينية فى تقسيم الحركات والأحزاب الاشتراكية الأوروبية بين جناح قومي وأخر يؤمن
بالشعار الذى أطلقه ماركس "ياعمال العالم اتحدوا". وما إن بدأت الحرب العالمية الثانية حتى كان للاتحاد السوفيتى
أنصار لم يستنكفوا حتى عن التجسس له ضد بلادهم ذاتها، وفى قلب أوروبا الغربية التى كانت تشغى بالنضال
الايديولوجى بين اليمين واليسار. وقد امتنع الشيوعيون الفرنسيون لفترة قصيرة عن مناهضة الاحتلال الألمانى لبلادهم
لأن الاتحاد السوفيتى كان ملتزما فى ذلك الوقت نفسه باتفاق سلام مع ألمانيا النازية، وظل اليمين الديجولى يذكر
الشيوعيين بهذه الحقيقة ويستخدمها ببراعة فى الصراع ضد الشيوعية الفرنسية. وبالمقابل، فإن أيديولوجيات عالمية
تشكلت مؤسساتيا للفعل على نطاق عالمى، انكسرت أمام تناقضات المصالح القومية، فالماركسية الصينية وجدت نفسها
مندفعة لمنازعة الماركسية السوفيتية فى ظل خروشوف وخلفائه، والطريف هو أن الحركات الشيوعية فى مختلف بلاد
العالم انقسمت بين مؤيد لهذا ومؤيد لذاك فى الصراع الصينى - السوفيتى، مما يعنى أن العاملين القومى والعالمى فى
الصراعات الأيديولوجية تداخلا الى درجة كبيرة.

نحن اذن أمام واقع بالغ التعقيد، لقد نضجت القوميات والدول القومية الغربية الكبرى بحيث إن الصراعات
الايديولوجية داخلها صارت مستقلة عن غيرها الى حد كبير، وهوما أدى الى اتحاد الجماعات والأحزاب من مختلف
الأيديولوجيات فى الاطار الوطنى لكسب الصراعات والحروب باسم بلادهم الأم، ولكن تلك الحقيقة عبرت عن ميل
الأغلبية وليس قانونا حديديا عاما. بل يمكننا القول إن الوطنية نفسها هى حالة أيديولوجية، والأهم وضعية تاريخية
وليست قانونا فوق التاريخ، كما أنها لم تكن أبدا حالة أو وضعية مانعة لعولمة الصراعات الأيديولوجية. لقد كانت
الصراعات الأيديولوجية فى التاريخ الأوروبى الحديث عالمية دائما، بالرغم من أن نضوج القوميات جعلها تبدو وكأنها
المستوى "الطبيعى" لخوض الصراعات الأيديولوجية، وأن الصراع الأيديولوجى فى "الداخل" يختلف عنه بصورة جذرية
فى الخارج، أو أن الصراعات فى الداخل أيديولوجية بينما الصراعات على المستوى العالمى "قومية" أوتعبر عن "المصالح
القومية".

من هذا المنظور، اتسمت الصراعات الأيديولوجية خلال النصف الثانى من القرن العشرين بقدر ما من التعقيد لأنها
اشتملت على قدر ما من "العولمة" وقدر من النزعة القومية. وكل ما يمكن استنتاجه فى هذا السياق أن القومية ليست
بحال ايديولوجيا أبدية ومعطاة، وأنها منتج تاريخى، وإن كانت تتمتع بقوة كبيرة ومستمرة، مقابل أن العولمة الايديولوجية
كانت وستظل ظاهرة مهمة ان لم تكن جوهرية. وفيما بين هذا وذاك، يجب أن نصوغ رؤية للعلاقات الدولية تراجع بقوة
نظرية الدولة القومية والمصلحة القومية التى اعتبرت الركيزة الأساسية لنظرية العلاقات الدولية منذ بزوغها فى عقد
الخمسينيات.

٣- مستقبل الأيديولوجيا فى العلاقات الدولية :

بداية، يجب أن نتحفظ اذن، خاصة ونحن نتحدث عن المستقبل، على تعبير "العلاقات الدولية"، بالرغم من اضطرارنا
لاستخدامه. فالمصطلح، سواء باللغة العربية أو اللغات الأجنبية، مشتق من الدولة باعتبارها الفاعل الأساسى فى
العلاقات الدولية. وبينما لا يمكن انكار استمرار هذه الحقيقة على الأقل بالنسبة للبلاد المتقدمة والأمم التاريخية القديمة
مثل الصين ومصر والهند، فقد راجع منظرو العلاقات الدولية بل وعلماء السياسة بشكل عام هذه الأطروحة، وقام
كثيرون منذ عقد السبعينيات بصياغة نماذج تحليلية تقوم على تعدد الفاعلين.، وأكد هؤلاء المنظرون أن دور الدولة
يتعرض لانكماش وتآكل طويل المدى بالتزامن مع نمو فاعلين جدد، بعضهم فوق قومى مثل الكنيسة الكاثوليكية، والأمم
تنظيم القاعدة، ومثل الشركات عابرة القومية، وبعضها تحت المستوى القومى مثل الطوائف الدينية والحركات الإثنية
والثقافية.

ومن ناحية أخرى، فإن ظاهرة العولمة لم تعد مجرد شعار أو أمر مقصور على المجال الاقتصادى، بل صارت قابلة للترجمة الى المجال السياسى. ولا أدل على ذلك من التحالفات العالمية التى تنشئها الولايات المتحدة للقيام بعمليات عسكرية وسياسية على المستوى الكونى، مثلما حدث فى أزمات الخليج التى انتهت الى غزو العراق عام ٢٠٠٣ وأزمات البلقان التى ما زالت تهدد بالانفجار فى اية لحظة. وبالمقابل، لابد لأى مراقب للعلاقات الدولية أن يلاحظ عولمة النضال المدنى وبزوغ ما صار يسمى المجتمع المدنى العالمى بقوة كبيرة، سواء فى عمليات ومظاهر صامتة مثل حركة المرأة والبيئة، أو أعمال احتجاج وتمرد صارخة مثل حركة العولمة أو حركة مناهضة الحرب.

يعنى ذلك أن الصراعات الكبرى يتم خوضها على نطاق عالمى بصورة أكبر كثيرا من ذى قبل. وقد يكون من المبكر للغاية - كما أثبتت الأحداث العالمية فى السنوات الأخيرة - أن نعلن عن موت الدولة القومية، ولكن نظرية وتحليل مستقبل العلاقات الدولية يشيران بقوة الى هذا المعنى. لم يعد من الممكن تجاهل العولمة المتزايدة للصراع الأيديولوجى، وقد أوضحنا أن هذه ظاهرة ليست حديثة على الاطلاق، وأنها كانت ملمحا ثابتا من ملامح مشروع الحداثة، بل كانت ملمحا دائما من ملامح التاريخ، وأن النظرية "الحداثية" للعلاقات الدولية - كما تمت صياغتها فى الخمسينيات والستينيات والتى قامت على قاعدة سيادة الدولة - بالغت كثيرا فى منح قيمة مطلقة و"بدهية" للدولة القومية، وهو ما حجب الأهمية القصوى لعولمة الصراع السياسى والأيديولوجى، ربما طوال التاريخ بكل حقبه، بما فيه حقبة الحداثة.

إن مختلف نظريات ما بعد الحداثة تتفق على سمة جوهرية للعلاقات، أو بالأحرى للنظام العالمى، هى أن الايديولوجيا لم تمت أبدا وأن أهميتها العالمية سوف تتزايد ولن تقل. ولكن ذلك لا يختصر التغيرات العميقة للحقل الأيديولوجى البازغ، ويهمنا أن نتحدث أولا عن السمات العامة لهذا الحقل وعن مسار الصراع والتطور.

إن أهم السمات التى يركز عليها المراقبون للأوضاع العالمية الراهنة هى أن تغيرا كبيرا وقع فى طبيعة الصراع الأيديولوجى.

يؤكد دانييل بيل، أشهر من أعلنوا وفاة الأيديولوجيا، أن ما حدث هو أن الايديولوجيات الكبرى التى انبثقت عن الفلسفة الإنسانوية لعصر النهضة فى طريقها للاضمحلال وأن البشرية ستعود الى الأيديولوجيات السابقة على الحداثة وبصورة خاصة الإثنية والصراعات الدينية. وبتعبير آخر فان الادعاءات الكونية للأيديولوجيات الكبرى المتصارعة فى حقبة الحداثة قد انتهت وأن الأيديولوجيات الإقليمية (الباروكيالية) ستحل محلها باعتبارها الفاعل الأساسى فى الصراعات، سواء على المستويات القومية أو فى الساحة القومية. وفى مراجعته لتلك النظرية فى مجلة نيويورك، يقول ريفيو أو بوكس إن أيديولوجيا المحافظين الجدد ستكون آخر موجة من الموجات الأيديولوجية الكونية، ويتوقع أن تنتهى قريبا.

ولا شك أن ثمة قصورا كبيرا فى تلك الرؤية، وهو قصور ينشأ جزئيا عن التمركز حول الذات الغربية. ففى العالم غير الغربى، لابد من ملاحظة البروز الصارخ الجديد للأيديولوجيات ذات النداء أو التوجه العالمى، أو على الأقل العابر للدولة القومية. ولا تقتصر هذه الحقيقة على ثقافة الاسلام وايديولوجيا "الجهاد الاسلامى"، فالاصولية الهندوكية لا تخاطب الهنود فى الهند وحدها بل فى العالم كله. بل إنها تسعى لتطوير وتثبيت رؤية تضفى طابعا هندوكيا على جميع الأديان الطوطمية. أما الأصولية اليهودية الأكثر نفوذا بكثير فهى مقيدة بالطبيعة غير التبشيرية للنشاط الدينى اليهودى، وتكتفى بمخاطبة اليهود وتنظيمهم عبر الحدود القومية. أما الأيديولوجيا الصهيونية فتأخذ باختيار آخر تفرضه الممارسة التاريخية من ناحية، والظروف الخاصة بالحالة الديموجرافية للجماعات اليهودية خاصة القلة السكانية الواضحة لأبناء هذه الديانة من ناحية أخرى، فهى لا تكتفى بمخاطبة اليهود وإنما تعقد تحالفا متزايد القوة مع الأصوليات الأخرى بما فيها الأصولية المسيحية والأصولية الهندوكية بل وتشجع البعث الكونفوشيوسى. وفوق ذلك وأهم فهى تسعى لتحويل العلاقة بين اسرائيل والولايات المتحدة الى ثوابت أكثر عضوية وذلك بتحويل اسرائيل داخل الولايات المتحدة الى "دولة مقدسة"، وتمكين أنصار هذه الرؤية من امتلاك حق نقض مطلق بالنسبة للسياسات العالمية للولايات المتحدة.

غير أن أقوى التطورات الراهنة فى الحقل الأيديولوجى العالمى هو صعود ايديولوجيا الاسلام السياسى بصورة عامة والجهاد الاسلامى بصورة خاصة. والواقع أنه لا يمكن حصر هذه الأيديولوجيا فى تنظيم القاعدة. فرغم الأهمية المؤقتة لهذا التنظيم والجماعات المسلحة التى تنتمى إليه، فهى جزء من اختمار أيديولوجى أوسع يتمتع برؤية كونية. والفكرة الأساسية فى هذا التشكيل الأيديولوجى هى أن الاسلام ليس مجرد دين ودولة بل هو أسلوب حياة يدعو له العالمين. ومن ثم يكتسب التبشير الدينى طبيعة سياسية بالضرورة، حيث إن ما يدعو اليه هذا التبشير ليس مجرد الايمان الدينى وإنما بناء نظام حياة اسلامى على مستوى عالمى. وبينما ترى الأقلية أنه لا يمكن اتمام هذه المهمة دون الجهاد الابتدائى أو الهجومى فان الأكثرية ترى أنه يمكن تحقيق انجاز أفضل عن طريق الدعوة طويلة المدى. وباختصار، فإن اصحاب هذه الرؤية سواء كانوا دعاة أو من أنصار مذهب الجهاد المسلح يقدمون الإسلام كبديل لجميع الثقافات والنظم السياسية

الأخرى فى العالم، وهو ما يجعلهم حريصين على العمل فى الساحة الدولية ككل.

لقد قلنا إن الصراع الأيديولوجى يميل فى كل مرحلة من المراحل التاريخية لأن يكون ثنائيا دون أن يعمينا ذلك عن حقيقة التعدد الأيديولوجى الهائل. وفى المرحلة الراهنة من التاريخ العالمى، يتسم الحقل الأيديولوجى بصراع رئيسى بين المحافظين الجدد من ناحية واسلاميى الجهاد المسلح من ناحية أخرى. ويدور هذا الصراع منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على نطاق عالمى، ولا شأن له بالمستويات القومية أو بالانتماءات الدينية بذاتها، حيث يشارك مسلمون وعرب رسميون وغير رسميين فيما يسمى "بالحرب ضد الارهاب" جنبا الى جنب مع الولايات المتحدة.

والواقع أن أنصار أيديولوجيا الجهاد المسلح قد حرموا أنفسهم من مزية مخاطبة وتكوين أنصار بين شتى الدول والجماعات الدينية بسبب بدائيتهم الأيديولوجية، وطرحهم لفكرة "البرزخين" وشروحهم القائمة على التناقض والصراع الدينى وفهمهم الاستبعادى للاسلام ذاته. ومن ثم، فان ما يحدث هو أن اقلية ضئيلة ومتوطنة فى مناطق صراع ملتهبة ومعزولة طرحت على نفسها ممارسة الحرب على جميع النظم الثقافية وجميع العقائد الدينية الأخرى، وهو ما يجعل الحرب محسومة لمصلحة خصومهم وبالذات الولايات المتحدة.

إن هذه السمة بالذات جعلت الادارة الأمريكية الراهنة (ادارة بوش الابن) تطرح مواقفها عبر صيغة كونية تقوم على "العالمية الديمقراطية" بغض النظر عن مصداقيتها فى هذا الطرح، وقد فرض ذلك بدوره تمكين المحافظين الجدد من امتلاك نفوذ كبير وربما ساحق فى هذه الادارة، خاصة فى الفروع ذات الصلة بالسياسة العسكرية والخارجية للولايات المتحدة، واصرار هذه الادارة على مواصلة الضغوط الرامية لانجاح مبادرتها المسماة بالشرق الأوسط العظيم.

لم يلق هذا المشروع نجاحا كبيرا، لأن ايديولوجيا المحافظين الجدد ذاتها لا تلقى تأييدا كبيرا داخل الولايات المتحدة ذاتها، وربما تكون قد أفادت بصورة مؤقتة من النتائج النفسية لأحداث ١١ سبتمبر، غير أنها لا تمثل التيار الأساسى وسط أنصار الأيديولوجيا المحافظة فى الولايات المتحدة، بل إن أنصار الأيديولوجيا المحافظة بكل أقسامهم لم يعودوا هم أقوى تيارات الحزب الجمهورى من الناحية التصويتية، وقد تمكن الرئيس بوش من الفوز بمعركتيه الانتخابيتين للرئاسة بفضل الأصولية المسيحية بأكثر كثيرا من المحافظة.

والواقع، أن هذه المسألة تعد الأكثر غموضا بين مسائل كثيرة فى الولايات المتحدة اليوم. فالأصولية المسيحية صارت هى التيار الأقوى تعبويا فى وجه التيارات الليبرالية والتقدمية وتيار الوسط البراجماتى فى الولايات المتحدة. ومع ذلك، فهى لا تشكل صدارة المشهد الأيديولوجى، سواء داخل الحزب الجمهورى أو على مستوى الصراعات الأيديولوجية عالميا. وربما يكون دخول أنصار هذا التيار للحزب الجمهورى مجرد تكتيك، وخطوة على الطريق الطويل لتكوين دولة دينية فى الولايات المتحدة. ولأن هذا التيار لا يتمتع بقوة عالمية كما أنه مخيف لغالبية تيارات السياسة الأمريكية الأخرى، فقد ارتضى أن يستتر دوره الظاهر بأقل كثيرا من قوته الانتخابية. وحيث إن تيار المحافظين الجدد يترجم بلغة مقبولة ظاهريا طموحاتهم الحركية والسياسية الدولية، خاصة فى العالم العربى وفيما يتعلق بالصراع العربى - الإسرائيلى، فقد رضوا بأن يحتل المحافظون الجدد الواجهة أو المنصة الأيديولوجية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والعسكرية. ومن الواضح أن ذلك يتم بتوافق كل التيارات الأيديولوجية والسياسية فى الولايات المتحدة التى لا تقبل أن تبرر سياساتها العالمية بلغة الأصولية المسيحية، حتى لا تخسر تعاطف أوروبا وأنصار كل الأيديولوجيات الأخرى بمن فيهم المنتمون لطوائف أخرى غير إنجليكانية، حيث تمثل الإنجليكانية القاعدة الجماهيرية لحركة الأصولية المسيحية فى الولايات المتحدة. ويمتد الخوف - بل وربما الرعب - من الأصولية المسيحية الأمريكية والواجهة المحافظة الجديدة التى تستخدمها لتحقيق أغراضها وتقنيع طبيعتها الحقيقية باعتبارها - فى الجوهر أيديولوجيا - صهيونية - الى ما هو أعمق بكثير من مجرد العدوانية فى السياسة الخارجية، ذلك أن الهدف الأهم للأصولية المسيحية الأمريكية لا يختلف فى شيء عن جميع الأصوليات الأخرى الدينية، وهى تأسيس دولة دينية فى الولايات المتحدة على أنقاض النظام الدستورى الديمقراطى الأمريكى. ولذلك تعد الصراعات المشتعلة بين فرق وتيارات الأيديولوجيا المحافظة أهم ما يجرى داخل الولايات المتحدة اليوم، واهم ما قد تكون له انعكاسات على مستقبل البشرية السياسى.

ولا يمكن أن نغادر هذه المسألة دون ايجاز سمات المشهد الأيديولوجى العام فى أوروبا والعالم الثالث. فالواقع أن أوروبا لم تشهد تغيرات جوهرية فى مشهدها الأيديولوجى منذ سقوط الشيوعية السوفيتية وتراجع الحركة الشيوعية بشكل عام. وبالمقابل، تجمعت مختلف الأيديولوجيات العنصرية وبدأت تتحرك بقوة على الساحة الأوروبية بتأثير الخوف الهائل من المهاجرين من العالم الثالث وبالذات من العالم الاسلامى. ومع قوة هذه التحركات، فانها قد لا تغير سريعا المركب الأيديولوجى السياسى لأوربا الغربية والشرقية فى الأمد المنظور مادام لم يحدث انهيار حقيقى فى الاتحاد الأوروبى وفى حالة السلام العالمى. فالقوى الديمقراطية المحافظة والليبرالية واليسارية ما زالت تملك غالبية الأصوات وما زالت قادرة على قيادة أوروبا. ومع ذلك، فان صعود العنصرية بتعبيراتها النازية والفاشية والفاشية الجديدة فى

القارة العجوز يمثل عاملا مهما فى حسابات المستقبل السياسى للعالم، كما ترتبط هذه الحسابات بالطابع الديناميكى المتحول للعلاقة مع العالم الإسلامى حيث تقوى باطراد الأصولية الإسلامية.

ففى العالم العربى وربما العالم الإسلامى كله يمكن القول إن الموازين الأيديولوجية تتحرك بصورة ديناميكية لصالح الأصولية الإسلامية خاصة عبر تعبيراتها الأكثر والأقل تطرفا. وبينما ما زالت تلك الأصولية خارج الحكم فى غالبية الدول العربية والإسلامية فلا يمكن استبعاد حدوث موجة عامة من الاستيلاءات الاسلامية السياسية فى ظروف معينة فى المستقبل المتوسط.

لقد أكدنا أنه يستحيل تدارس وفهم أى أيديولوجيا بمعزل عن حقل الصراع الأيديولوجى على مختلف المستويات. ولذلك فان أية سيناريوهات للمستقبل تشتمل بالضرورة على عوامل ديناميكية وافتراضات خاصة بحالة الصراع السياسى على المستوى العالمى.

بدءا من هذا الافتراض الجوهرى، يمكن بناء ثلاثة سيناريوهات كبرى.

السيناريو الأول: هو استمرار المشهد الأيديولوجى العالمى الراهن لفترة طويلة من المستقبل. ويعنينا هنا قبل كل شىء استمرار قوة وقدرة الأيديولوجيات الكونية الكبرى على مخاطبة الجماهير وادارة السياسة على نحو يعكس أفضلية السلام على الحرب. ويعاكس هذا السيناريو التوقعات التى قال بها دانييل بيل وآخرون الذين تنبأوا بانكماش الأيديولوجيات الانسانوية الكبرى المشتقة من عصر النهضة، ولا يعنى ذلك العكس أيضا، اذ يستبعد هذا السيناريو اختفاء الأيديولوجيات الأصولية الدينية والباروكيالية الأخرى، ولكن دون تمكنها من الاطاحة بهيمنة الأيديولوجيات الكونية مثل الليبرالية والاشتراكية والشعبوية وحتى المحافظة. ويعمل لصالح هذا السيناريو عدد من العوامل، أولها استمرار الرخاء الاقتصادى ومصلحة رأس المال فى اطراد نمو ظاهرة العولمة الاقتصادية، وتمتع الغرب باستقرار سياسى وحالة توازن اجتماعى داخلى لا يقلقها فى الجوهر سوى العوامل الديموجرافية التى تحتم ظاهرة الهجرة من العالم الثالث، كما أن استمرار تمتع الطبقات الوسطى بقوة سياسية كبيرة يعزز كثيرا هذا الافتراض أو هذا السيناريو. ومن المرجح أن تستمر الإدارة السياسية لأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية فى انتهاج سياسات براجماتية مع تحولات طفيفة هنا وهناك فى السياسات الانتخابية. أما حيثما تقع انهيارات كبرى فى البنية السياسية لدولة أو أكثر، فمن المتوقع أن تعقد القوى الديمقراطية تحالفات - ولو بنهاية المطاف - لإلحاق الهزيمة بالقوى الفاشية والعنصرية الجديدة مع التسليم بجزء من برنامجها السياسى، خاصة فيما يتعلق بقضية الهجرة.

أما السيناريو المناقض، فيتمثل فى وقوع تراجع كبير فى الأيديولوجيات الكونية، وانقسام العالم الى ايديولوجيات دينية أو باروكيالية استبعادية واستقطابية. ولا شك أن هذا الاحتمال كان كامنا بالفعل، وهو يتطور - كسيناريو - فى عقل كثير من المفكرين الأمريكيين اليمينيين، الذين طرحوا فكرة صراع الحضارات أو الثقافات أو الأديان كاستراتيجية جديدة للولايات المتحدة، كما لا يعوز هذا السيناريو أنصار اقوياء فى العالمين العربى والإسلامى، ومن المتوقع أن يتبلور الصراع الرئيسى هنا بين الأصولية الاسلامية من ناحية والأصولية المسيحية الأمريكية من ناحية أخرى، وقد تبقى الأيديولوجيات الكونية فى أوروبا الغربية على الحياد. غير أن مثل هذا السيناريو سيغير جوهريا من طبيعة المشهد الأيديولوجى على المستوى العالمى، بما فى ذلك الساحة الأوروبية. فان صمدت الاصولية الاسلامية فى وجه عدوان كبير من جانب الأصولية المسيحية الأمريكية المتحالفة مع الصهيونية، فقد يصير من المحتم أن تنتصر الأيديولوجيات العنصرية فى أوروبا الغربية وقد تصل أصوليات أخرى الى سدة الحكم فى عدد من الدول المهمة مثل الهند والصين. وقد يكون هذا هو سيناريو الكارثة موضوعيا، وقد يشتمل على حروب كونية سيكون المسلمون ضحاياها الأساسيين.

وأخيرا، فثمة مشهد أو سيناريو ثالث من الناحية النظرية يقوم على تمكن الأيديولوجيات التقدمية والإنسانية من استعادة زمام المبادأة السياسية، وقيامها- فى ظروف أزمة تهدد باشتعال حرب كونية- بطرح رؤية أكثر طموحا وشجاعة تقوم على تقوية مفاهيم العيش المشترك والتراث والمصالح المشتركة للبشرية فى بناء نظام قوى للعدالة والتنمية الدولية. وتشتمل تلك الرؤية على برنامج عملاق للقضاء على الفقر فى العالم الثالث واعادة توزيع الثروة العالمية لتحقيق نهوض عالمى متوازن وواسع يقضى على التهميش، ويؤكد على التنوع الثقافى، ويعزز القانون الدولى ويقضى على الشعور الطاغى بالظلم والفساد فى العالم. ولا شك أن الاختبار الأهم لهذا السيناريو هو استعادة العدالة المهدرة فى الصراع العربى - الإسرائيلى، اذ يمثل ذلك شرطا جوهريا لتراجع الأصولية الاسلامية بتياراتها العنفوية والاعتدالية وانتاج مفهوم أرقى للاسلام باعتباره دينا للحرية والتسامح والتعارف والعيش المشترك. كما يفترض هذا السيناريو تمكن الأيديولوجيات التقدمية والانسانوية الأمريكية من تحقيق الظفر الأيديولوجى عبر برنامج واع لاعادة البناء الاقتصادى والسياسى والأخلاقى والثقافى فى الولايات المتحدة. إن حجر الزاوية فى المستقبل السياسى للبشرية سوف يكون ما يحدث فى الولايات المتحدة التى يرجح أن تستمر فى امتلاك ناصية القوة فى الساحة العالمية لفترة طويلة مقبلة.

جامعة الدول العربية وخطوات الإصلاح فى أربعين عاما

د. محمود عبد الحميد سليمان

ساد العالم العربى، قبيل منتصف القرن الماضى، شعور متنام بأن تنظيما عربيا يمكن أن يسهم فى تحقيق استقرار المنطقة، وتكريس عوامل التجمع من لغة ودين وتاريخ، فضلا عن المصالح والتحديات المشتركة، وهى مشاعر أذكاها أتون الحرب العالمية الثانية وصراع القوى الكبرى، وما احست به الكيانات الصغرى من قلق وضياع.

ورغم اكتمال عناصر التلاقى والتوحد للتنظيم العربى، دون سائر التنظيمات الدولية والإقليمية، الا أن ميثاق الجامعة العربية لم يبلور، بشكل محدد، الأسس الصلبة والواضحة لسياسة عربية خارجية، على نحو ما طرحته التنظيمات الأخرى من مبادئ تعبر عن التخطيط العلمى لسياساتها الخارجية خاصة منظمة الاتحاد الإفريقى (الوحدة الإفريقية)، وتجمع عدم الانحياز مثلا.

بل جاءت صياغة الميثاق فضفاضة بالقدر الذى يساير أو يلبى توجهات التخفف من اية قيود أو ضغوط على حركة الدول الأعضاء أو سيادتها، وهو ما تمثل فى العديد من الإشارات :

- التخلى عن الصياغة التى أوردها بروتوكول الإسكندرية - أكتوبر ١٩٤٤ والتى تدعو "لعدم جواز اتباع سياسة خارجية تضر بجامعة الدول العربية أو أى دولة منها".

- حرية الدول الأعضاء المطلقة فى ابرام الاتفاقيات والمعاهدات مادامت لا تلزم سائر الدول الأعضاء.

- هيمنة مفهوم "المؤتمر الدولى الدائم" الذى طرح عند إعداد الميثاق عوضا عن وضع الجهاز الإقليمى، على نحو ما حدث فيما بعد فى صدد النظام الاساسى لمنظمة المؤتمر الإسلامى.

وكانت إرهاصات نظرية الأمن الجماعى تفرض نفسها على المزاج الدولى، ليس فقط على الساحة الدولية، كما عبرت عنها مقترحات دومبارتون اوكس (أكتوبر ١٩٤٤) وانما ايضا على الاصعدة الإقليمية ، حيث استوعبها بروتوكول الاسكندرية المشار إليها ، وفى نفس التوقيت.

وقد كان الأمن القومى العربى هاجسا محوريا لدى مؤسسى الجامعة العربية، ليس فقط بصدد الهجمة الصهيونية الاستعمارية لفلسطين، ولكن ايضا

(*) سفير ، مساعد وزير الخارجية الأسبق .

بصدد الخلافات العربية- العربية، حيث تناولها بروتوكول الاسكندرية على نحو محدد : "لا يجوز على كل حال الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة "فقرة ٦ بند أولا .

ثم ذهب خطوة أبعد فى هذا الاتجاه ، حين نص على أن :"تكون قرارات مجلس جامعة الدول العربية ملزمة لمن يقبلها ، فيما عدا الأحوال التى يقع فيها خلاف بين دولتين من أعضاء الجامعة ويلجأ فيها الطرفان الى المجلس لفض هذا الخلاف، ففى هذه الأحوال تكون قرارات مجلس الجامعة نافذة ملزمة "فقرة ٤ بند أولا.

وهى الاحكام التى اجملها ميثاق الجامعة فى مادة واحدة :

"لا يجوز الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لايتعلق باستقلال الدول أو سيادتها أو سلامة اراضيها، ولجأ المتنازعون الى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره عندئذ نافذا وملزما (مادة ٥) .

وهو المبدأ الذى أكده نص المادة الأولى من معاهدة الدفاع المشترك من التزام الدول الأعضاء بفض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية سواء فى علاقاتها فيما بينها أو فى علاقاتها مع الدول الأخرى .

وقد تصدى الميثاق لمواجهة احتمال وقوع عدوان من دولة على أخرى :

"اذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشى وقوعه فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء ، ان تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورا .

يقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالاجماع، فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة، لا يدخل فى حساب الاجماع رأى الدولة المعتدية" مادة ٦ .

ثم تستكمل المادة السابعة حكما تفصيليا مهما :

"ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة فى الجامعة وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله".

وهو الحكم الذى فجر عاصفة الخلاف القانونى فى مجلس الجامعة عقب كارثة الخليج الأولى وفتح الباب على مصراعيه بعد ذلك لوقفة فى شأن شرط الاجماع ، وضرورة تعديل الميثاق لاستبداله بشرط الاغلبية .

بدا واضحا ان فرضية اجتياح دولة عضو لدولة أخرى عضو لم تكن ماثلة فى ذهن واضعى الميثاق .

ومن المفيد هنا النظر فيما ذهبت إليه معاهدة الدفاع المشترك، حيث نصت على ان ما يقرره مجلس الدفاع المشترك بأغلبية ثلثى الدول يكون ملزما لكل الدول الأطراف فى المعاهدة (م٦) .

ومن المفارقات ان الكويت كانت الدولة التى عارضت تعديلا اقترحته لجنة مراجعة الميثاق (فبراير ١٩٧٥) ، وأصرت على مبدأ الإجماع مما اسقط الاقتراح .

ورغم انقضاء اكثر من عقد من الزمان على زلزال الخليج الأول (غزو الكويت) فإن الصدع مازال يفرز توابعه على العلاقات العربية- العربية، وكان اخطرها اجتياح العراق واحتلاله فى مارس ٢٠٠٣ .

هذا الصدع الذى يمثل اليوم المكون الرئيسى للمزاج العربى الناجم عن افتقاد الثقة والأمن ، والذى تستثمره الهجمة الصهيونية الشرسة على الفلسطينيين ، وتسعى لتكريسه وترسيخه ، وبالتوازى مع الهجمة الانجلو- امريكية على العراق .

وقد وقع زلزال الخليج الأول فى وقت اختفت فيه أو كادت الخلافات الايديولوجية على امتداد العالم العربى، بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، وانحسار المد الاشتراكى عن الساحة العربية ، وسريان رياح العولمة فى ربوعها ، لتهيئ المناخ المواتى لارساء قواعد ومتطلبات التعاون الاقتصادى المنشود .

وفيما يتعلق بالجامعة العربية وتطويرها :

فإن الجامعة التى تضاعفت عضويتها ثلاث مرات، تعاملت مع فكرة تعديل الميثاق بتحفظ، وغلب على توجهها مبدأ

عدم المساس بالميثاق ، ربما حرصا عليه كدستور للعمل العربى، وربما مسايرة للنهج الدولى بصدد مراجعة ميثاق الأمم المتحدة، وقد تضاعفت عضويتها ما يقرب من اربع مرات منذ انشاء المنظمة ، ومازالت محاولات مراجعته متعثرة، رغم ان تنظيما مثل الاتحاد الاوروبى دأب على مراجعة نظامه الأساسى مع كل توسع، وقد يبدو غريبا أن التفكير فى تعديل ميثاق جامعة الدول العربية بدأ قبل انقضاء سنوات ثلاث على صدوره ، حين تقدمت سوريا بأول مشاريع التعديل، التى لم تلبث أن تلاحقت على نحو لم تر الجامعة معه مفرا من تشكيل لجنة عهدت إليها بتعديل الميثاق، انتهت الى طرح أول مشروعاتها ثم واصلت اللجنة عملها، وقدمت مشروعا فى أواخر القرن الماضى وهو مكون من خمسين مادة فى تسعة فصول، من أبرز ملامحه .

أولا - ما أكدته المادة الثانية للمشروع من مبادئ تأثرت بمثيلتها فى ميثاق الأمم المتحدة : احترام مبدأ السيادة (ف ٢) .

١ - تشجيع الخطوات الوحدوية بين الدول الاعضاء.

٢ - عدم جواز التدخل فى الشئون الداخلية للدول (ف ٤) .

٣ - حل النزاعات العربية فى اطار عربى (ف ٦) .

٤ - التخلى عن جزاء الفصل فى حالة الاخلال بالتزامات العضوية واستبداله بتجميد العضوية "أسوة بما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة من ايقاف العضوية (مادة ٥) .

ثانيا - إعادة هيكلة الجامعة من خلال:

١ - ثلاثة مجالس رئيسية :

أ - مؤتمر القمة .

ب - مجلس رؤساء الحكومات للعمل الاقتصادى والاجتماعى .

ج - مجلس وزراء الخارجية .

٢ - ثمانية مجالس وزارية متخصصة (مع فتح الباب لانشاء أخرى اذا دعت الحاجة) .

٣ - مجلس المندوبين الدائمين .

٤ - الأجهزة الرئيسية :

أ - الأمانة العامة .

ب - محكمة العدل العربية .

ج - الهيئة العليا للرقابة العامة.

د - المحكمة الادارية .

ويمثل الاهتمام بتسوية المنازعات ابرز ملامح المشروع، **اذ يفصلها فى عدد من المواد** :

١ - حق مؤتمر القمة أو مجلس وزراء الخارجية فى **النظر فى أى نزاع واتخاذ ما يراه من قرار ات لتسويته** (م ٢٤ ف ٢) .

٢ - تكون الأولوية للجامعة العربية عندما **يقرر احد اطراف النزاع عرضه على الهيئات الدولية .**

٣ - حق الامين العام فى انشاء لجنة **لحل النزاعات العربية والتزام الدول الاطراف باحترام قراراتها** ، وفى حالة المخالفة بحق للمجلس اتخاذ ما يراه من اجراءات بشأن **المخالف (م ٢٦) .**

٤ – اولوية ميثاق الجامعة على أية التزامات قد ترتبط بها الدول بموجب أى اتفاق دولى آخر .

ويعنى المشروع بمجالات العمل العربى المشترك فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية ويعمل على تقنينها فى تسع مواد تفصيلية .

كما يدمج أهم أحكام معاهدة الدفاع المشترك (مادة ٣ ف ٢) ويخصص لها مادتان (٢٨ و ٢٩) فى الفصل الخامس.

ويعرض المشروع لصلاحيات الأمين العام، فيقر له بحق دعوة مجلس وزراء الخارجية فى حالة وقوع اعتداء على دولة أو التهديد به (م٨) وهى محاولة متواضعة للاقتراب من مضمون مثيلتها فى ميثاق الأمم المتحدة (م٩٩) التى تتناول الصلاحيات السياسية للأمين العام للأمم المتحدة، وحقه فى تنبيه مجلس الأمن الى أية مسألة يرى انها تهدد السلم والأمن الدوليين ، وعلى قيامه ببعض المهام السياسية بتكليف من الأمم المتحدة أو من بعض أعضائها وحقه فى الاتصال المباشر بالدول الاعضاء حين يصبح تداخله ضروريا للمحافظة على السلم والأمن الدوليين.

وكلها صلاحيات مفتقدة فى الميثاق الحالى الذى اقتصر على اختصاصاته فى الشئون المالية ! بشأن اعداد الميزانية وعرضها (م١٣) بينما رحلت الصلاحيات الأهم الى النظام الداخلى لمجلس الجامعة مثل :

أ – إعداد مشروع جدول أعمال المجلس وابلاغه .

ب – طلب ادراج مسائل اضافية (م٩ف ١– ٢) .

ج – حقه فى استرعاء نظر المجلس أو الدول الأعضاء الى اية مسألة يرى أنها قد تسئ الى العلاقات القائمة بين الدول العربية أو بينها وبين الدول الأخرى (م ١٣ ف٢) هو قصور واضح فى الميثاق الحالى يتطلب المعالجة ، والتعديلات المطلوبة لميثاق الجامعة العربية لا تعنى بالضرورة توقيع ميثاق جديد ، وهى خطوة قد لا يتحمس لها بعض الاعضاء الذين يتمسكون بمبدأ احترام الميثاق واعتماد اسلوب الملاحق لملاحقة واستيعاب المتغيرات والمستجدات على الساحتين الاقليمية والدولية. وهو ما تحقق بالفعل بالتصديق على ملحق تقنين مؤتمرات القمة العربية، وسبق اقرار آلية الجامعة العربية للوقاية من النزاعات وادارتها وتسويتها (فى دورة مارس ٢٠٠٠)، ويبقى اقرار النظام الاساسى لمحكمة العدل العربية ولائحتها الداخلية لارساء الآلية المنشودة لمعالجة الخلافات العربية فى اطار عربى وتأكيدا لتوجهات تحقيق الثقة، خاصة أن كل المنظمات الإقليمية قد أنشأت جهازها القضائى.

> **تجمعات إقليمية عربية**
>
> **- مجلس التعاون الخليجى:**
>
> **أنشأ فى أبو ظبى مايو ١٩٨١ ويضم (السعودية، قطر، الإمارات، البحرين، سلطنة عمان - الكويت) (هناك مؤشرات على قبول اليمن كعضو فى المجلس بشكل جزئى مؤقتا).**
>
> **- الاتحاد المغاربى**
>
> **أنشأ فى مراكش فى فبراير ١٩٨٩. يضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا (المجلس شبه متوقف نتيجة الخلافات المستمرة بين أعضائه).**
>
> **- مجلس التعاون العربى**
>
> **أنشأ فى ٣ فبراير ١٩٨٩ يضم العراق ومصر والأردن واليمن (تفكك المجلس بعد الغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠)**

ورغم أن مساعى التواصل العربى ترتد خطواتها الى منتصف القرن الماضى من خلال اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ومشروع السوق العربية المشتركة، إلا أن العائد فى النهاية كان متواضعا أو شبه معدوم .

والأسباب كثيرة ، نجد بعضها فى تواضع مستويات النمو الاقتصادى فى الدول العربية، مع تفاوت فى النظم والهياكل الاقتصادية، وايضا فى الدخل القومى لكل منها .

ونجد بعضها الآخر فى المصاعب التى تحيط بإقامة مشروعات اقتصادية عربية مشتركة تجسد المصالح الدقيقية للأمة العربية .

وايضا فى مشاكل تطوير البحث العلمى العربى فى ظل حجب التكنولوجيا والعلوم الحساسة عن الباحثين

والدارسين العرب، خاصة بعد تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ .

وربما لم تجتمع عناصر أو مقومات التواصل لمجموعة من الدول ، قدر ما اجتمعت للأمة العربية الى الحد الذى دفع القوى الدولية، التى كانت تخطط لمستقبل المنطقة فى الماضى، إلى أن تدعم وتشجع غرس كيان دخيل، يستنزف طاقاتها فى صراعات متصلة، ويقف حاجزا دونها والتواصل، تماما مثلما يشيد اليوم جدارا عنصريا على اراضى الضفة ليحول المناطق الفلسطينية الى كانتونات منعزلة .

فى الماضى ، وقبل زرع الكيان الدخيل فى قلب المنطقة كانت بريطانيا العظمى تشجع قيام تجمع عربى رأت فيه خط دفاع أمام المد (الشيوعى) فى المنطقة، ومع انهيار الاتحاد السوفيتى وأيلولة نفوذه وإرثه الى القطب الآخر ، فإن هذا التجمع لم يعد مطلوبا ولا مرغوبا فيه، بل ربما كان العكس هو الصحيح، ليس فقط بسبب تهاوى الشيوعية واختفائها وانحسار ما كانت تمثله من تهديد للمصالح الرأسمالية، ولكن، وهو الأهم، أن تمكين الخلية الدخيلة من الكيان العربى يتطلب إضعافه، وإن أمكن تفكيكه أو تمييعه وإحالته الى كيان (هلامى) ، وتصب فى هذا المجرى روافد كثيرة :

– غزو العراق واحتلاله وتفكيكه .

– إطلاق مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" الذى تصطف فيه رايات دول المنطقة من أفغانستان وباكستان وايران الى المغرب مرورا بتركيا، لتندس بينها راية دخيلة .

– إشهار سيف الاصلاح الامريكى فى المنطقة على سبيل الضغط والابتزاز للانصياع والامتثال لإملاءات المشروع الشرق أوسطى الجديد، ولعلنا نذكر أن وزير الخارجية الامريكى (السابق) كان أول من اطلق مبادرة التنمية والديمقراطية وما سماه خطة الاصلاح الديمقراطى فى الدول العربية فى اواخر عام ٢٠٠٢ لشغلها عن الحشود والتحركات العسكرية المحمومة إعدادا لغزو العراق .

مقترحات تطوير الجامعة :

– اذا عدنا الى مسألة تطوير الجامعة العربية، فإن المبادرات أو المقترحات فى شأنها وتدرجت فى مضمونها بين طموح تدعو لاستبدال الجامعة باتحاد الدول العربية (أسوة بالاتحاد الإفريقى) وواقعية تخاطب أوجه القصور بطرح مقترحات عملية قابلة للتنفيذ .

المقترحات الطموح دعت لاستبدال الجامعة العربية باتحاد الدول العربية جاءت من "اليمن" داعية لقيام هياكل جديدة مثل مجلس رؤساء الحكومات العربية ، وتشكيل برلمان عربى "مجلس الأمة" من مجلسين : نواب وشورى مثلما دعا لانشاء صندوق الدعم والتطوير المشترك ، وبنك التنمية الاتحادى وهيئة لتسوية المنازعات التجارية (تحكيم) ، ومحكمة العدل العربية .

واستلهمت مقترحات الجماهيرية الليبية نظامها الداخلى: فدعت لتسمية البرلمان العربى المقترح" بالاتحاد القومى العام يلعوه المجلس الاتحادى الاعلى " – القمة العربية – ويلحقهما المجلس التنفيذى الاتحادى والمجالس التنفيذية المتخصصة، ومحكمة العدل العربية ، والمصرف المركزى الاتحادى وصندوق التنمية العربية، بالإضافة الى مؤسسات العمل العربى المشترك، واخيرا الأمانة العامة للجامعة .

أما المقترحات السودانية، فقد قدمت تحت عنوان :"تجديد المجتمع العربى" باعتباره المدخل لتفعيل العمل العربى المشترك ، وشملت :

وضع استراتيجيات فى كل دولة عضو لتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية التى من شأنها الاهتمام بالوجود العربى فى الخارج، وتشجيع إقامة ورعاية منظمات المجتمع المدنى. وفى شأن البرلمان العربى، أكدت المقترحات السودانية على أن الشورى فضلا عن أنها أمر دينى، فهى ضرورة تشريعية، ومن متقضيات الحياة العصرية لتحقيق المشاركة والشفافية وفرض الرقابة الشعبية على الجهاز التنفيذى للجامعة .

بينما اتسمت مقترحات المملكة العربية السعودية بالعمومية ، فذهبت الى أن اصلاح الوضع العربى فرض الحاجة لصياغة ميثاق جديد من أجل حماية المصالح المشروعة، وتحقيق الآمال العادلة للأمة العربية وبناء العمل العربى المشترك على اقوى العرى وأوثقها (وليس اضعفها وأوهنها شأنا) ، بحيث ينظم العلاقات بين الدول العربية الى أن دعت الى اداء

"قسم" بمعاهدة الشعوب العربية على العمل بثبات وعزم من أجل ضمان سيادة وسلامة الدول العربية ووحدة اراضيها وبناء القدرات الدفاعية العربية، وتوفير شروط النهضة العربية الشاملة، منتهية من كل ما سبق الى التوصية بتقوية جهاز مجلس الجامعة والتزام كل الاعضاء بتنفيذ قراراته، مرددة نصوص الميثاق فى شأنها .

وقد انتهت درسة أوراق الاصلاح المطروحة الى ورقة أحاطت بمختلف المقترحات متضمنة الورقة المصرية :

أولا - دعم صلاحيات مجلس وزراء الخارجية العرب لتمكينه من التعامل مع التحديات الراهنة :

١ - صلاحية التحرك على الصعيد الدبلوماسى - الدولى الاقليمى - تنفيذا لما يتخذه من توصيات وقرارات فى الشئون الخارجية .

٢ - صلاحية متابعة اعمال الامانة العامة للجامعة ومراجعتها واقرارها .

ثانيا - إقامة برلمان عربى :

ورغم قيام الاتحاد البرلمانى العربى الذى تم توقيع ميثاقه فى ٢١ يونيو ١٩٧٤، بهدف تنسيق الانشطة البرلمانية العربية وتبادل الخبرة على صعيد التشريع بهدف توحيده وترسيخ الديمقراطية، الا أن تواضع منجزاته كان وراء اقتراح (مصر) بانشاء برلمان عربى يمارس لونا من الرقابة - السياسية والتشريعية والمالية - على عمل الجامعة بأجهزتها المختلفة، وعلى ميزانيتها ، والاسهام فى بلورة سياستها العامة .

ثالثا - مجلس الأمن العربى :

ولما كان الأمن القومى العربى هو الثغرة أو ثقب الاوزون العربى الذى تسبب اتساعه فى ارتفاع حرارة الارض العربية واشتعال الحرائق التى استدعى اطفاؤها الاستعانة بمطافئ أجنبية، لم تلبث ان تمركزت فى خلجانه وزادتها اشتعالا، من هنا كان داعى النظر فى تشكيل جهاز أو مجلس أمن عربى تطرح على طاولته القضايا المهمة التى يكون لها مردودها على أمن الدول العربية وسلامتها الاقليمية، بحيث يضم ممثلين لوزارات الدفاع والأمن العربية ، كما يشارك فى اجتماعاته خبراء فى الاستراتيجية والأمن.

رابعا - محكمة العدل الدولية :

وقد نصت على انشائها المادة ١٩ من ميثاق الجامعة منذ قيامها عام ٤٥ وتأخر اعداد نظامها الأساسى ولائحتها الداخلية الى أوائل التسعينيات من القرن الماضى، وتقاذفتها دورات مجلس الجامعة نصف السنوية بإرجاء البت فى اعتمادها بحجة عدم وجود تمويل، بينما فطن البعض الى ان السبب هو التردد أو عدم الرغبة فى أية التزامات تضاف الى ما هو قائم بموجب الميثاق ، رغم ماهو معروف من أن اللجوء للمحكمة اختيارى تماما ولامجال فيه للالزام .

بل إن مهام المحكمة تبدأ حين يتفق اطراف نزاع ما على اللجوء اليها بكامل ارادتهم واختيارهم مثل خلافات الحدود ومتى تراضوا على اللجوء اليها فقد قبلوا ما يصدر عنها من حكم أو فتوى، حيث تختص ايضا باصدار فتاوى قانونية استجابة لطلب أحد أجهزة الجامعة العربية، خاصة فيما قد يعترضها من خلاف حول تفسير أحكام ما تبرمه من اتفاقيات أو يصدر عنها من قرارات .

خامسا - نظام التصويت فى مؤسسات الجامعة :

تنص المادة السابعة من الميثاق على ما يلى :

"مايقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة فى الجامعة ، وما يقرره المجلس بالاكثرية يكون ملزما لمن يقبله".

ومن خلال الممارسة والتطبيق، بات واضحا ان شرط الاجماع يمثل عقبة امام اصدار قرارات تعكس الصالح العربى ، وأوضح مثال شهدناه فى اجتماع قمة الجامعة غداة غزو الكويت، حيث تمسك بعض الأعضاء بشرط الاجماع لاصدار قرار بإدانة الغزو وسحب القوات العراقية، وقد ارتفعت الاصوات منذ ذلك الحين تنادى بضرورة اعادة النظر فى شرط الاجتماع، وبات لزاما ان تتضمن مقترحات الاصلاح بندا يتعامل مع هذه المشكلة، ويتلخص فى اعتماد نظام التصويت المتدرج :

– اشترط توافر اغلبية ثلاثة ارباع المجلس لاصدار القرارات المهمة بينما يكتفى بالاغلبية المطلقة : أى نصف الاعضاء زائد واحد للقرارات الموضوعية وكذا للاجرائية .

وهنا تثور مشكلة تحديد ما يمكن اعتباره قرارا مهما، ويمكن تطبيق القاعدة العامة فى اللوائح الداخلية التى تقضى باعتبار البت فى هذا الامر قرارا اجرائيا يصدر بالأغلبية.

وينص التعديل المقترح على أن قرارات الجامعة ملزمة للجميع مادامت صدرت بالأغلبية.

كذلك تضمنت مقترحات تطوير اداء الجامعة دعم المنظمات العربية المتخصصة وايضا التواصل مع منظمات المجتمع المدنى فى الدول العربية.

وكانت القمة العربية قد سبق لها أن اعتمدت تفعيل آلية تسوية المنازعات العربية وصدر بها قرار لمجلس الجامعة

إن مسعى تفعيل العمل العربى المشترك من خلال الجامعة العربية يفترض الانطلاق من ارضية مشتركة من المصالح الحقيقية التى يمكن أن يجتمع حولها كل الأطراف .

وأمامنا نموذج الاتحاد الأوروبى الذى بدأ باتفاقية محدودة لصناعة الفحم والصلب بين عدوين تاريخيين (فرنسا والمانيا) انضمت إليهما ايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج (ابريل ١٩٥١) تطورت بعد ست سنوات الى الجماعة الاقتصادية الأوروبية لتحقيق اندماج متدرج بين اقتصادات الدول المذكورة تم توقيع اتفاقيتها فى روما (مارس ١٩٥٧) فكانت الخطوة الأولى فى رحلة الألف ميل ، نحو الاتحاد الأوروبى الذى يتعمق بعضوية خمس وعشرين دولة بعد ان اكتملت له مقومات اتحاد فيدرالى باقرار الدستور الأوروبى فضلا عن المؤسسات التشريعية والتنفيذية : البرلمان الأوروبى، اللجنة التنفيذية، محكمة العدل الأوروبية.. الخ .. مع توحيد جوازات السفر وتوحيد العملة الأوروبية ، وإزالة للحواجز الجمركية، إلى تنسيق الانتاج الى حرية انتقال رءوس الأموال، الى سياسات زراعية وتجارية موحدة، مع انشاء بنك اوروبى للاستثمار، ورفع العلم الأوروبى (الرقعة الزرقاء ترصعها نجوم ذهبية بعدد أعضاء الاتحاد)

الرؤية كانت واضحة .. والإرادة فاعلة .. وخطوات تحقيق الهدف محددة ومحسوبة .

خاتمة :

١ – إن حوافز التكامل وعناصره لم تكن أكثر قوة أو إلحاحا كما هى اليوم لدى الدول اعضاء جامعة الدول العربية التى باتت فى أمس الحاجة لحماية سيادتها من مخاطر الهيمنة، وثرواتها من اطماع القوة العظمى .

وهى ثروات تضم أكبر مخزون للنفط فى العالم ، وتضم ايضا مخزونا هائلا للغاز الطبيعى، وثروات معدنية ضخمة خاصة من البوتاسيوم والفوسفات والذهب، وعلى الصعيد الزراعى تمتد اراضيها الزراعية نحو مائتى الف هكتار تغذيها عشرات الانهار والمياه الجوفية ، يضاف اليها نسبة طيبة من الكوادر البشرية المؤهلة فى معظم الدول العربية من مجموع ١٨٢ مليون نسمة .

٢ – ضرورة مواجهة القصور الحاد فى الاوضاع الاقتصادية العربية، حيث الناتج المحلى الاجمالى لا يتجاوز خمسمائة مليار دولار، نصيب الفرد فيها لايتجاوز الثلاثة الاف فى السنة (مع تفاوت حاد بين الدول النفطية وغيرها)

كما أن الاستثمارات الوافدة لاتتجاوز ٣,٥٩ مليار دولار سنويا، ورغم الانهار العربية ومخزون المياه الجوفية فان حصة الدول العربية من مصادر المياه العذبة فى العالم لا تتجاوز النصف فى المائة ، بينما لا تتجاوز حصة الفرد العربى منها أربعة أمتار مكعبة، بالنظر الى أن معظم الاراضى العربية تقع فى المنطقة الجافة وشبه الجافة بنسبة ٨٠٪ ومعظمها يعتمد على مياه الامطار.

ورغم البحرين الأبيض والأحمر والأنهار العربية ، فإن الثروة السمكية تعتبر محدودة مقارنة بمناطق اخرى من العالم، حيث لا يتجاوز الانتاج العربى من السمك ٢,٦ مليون طن بسبب التلوث من ناحية وفقر امكانيات الصيد من ناحية أخرى. وعلى الصعيد التجارى. يلاحظ تزايد الواردات الغذائية بنسبة (٣,٢٪) والتى تأتى خصما من فائض الميزان التجارى العربى من صادرات النفط والقطن والبوتاسيوم والفوسفات ويبلغ ٣٩,٣ مليار دولار.. كلها حقائق ووقائع جديرة بأن تحفز الجهات الرسمية ومراكز البحث فى الدول العربية وجامعتها لتدارك القصور على الأصعدة الصناعية والزراعية والغذائية .

٣ - وعلى خلفية تفاوت وتباين النظم والهياكل الاقتصادية للدول أعضاء الجامعة العربية، الأمر الذى يجعل التقارب والتوافق بينها مطلبا ليس بالهين ويتطلب فسحة من الوقت ممتدة.. على تلك الخلفية، فإن الامل يبقى معقودا على دور طليعى للقطاع الخاص فى تلك الدول انطلاقا من مصلحة مشتركة فى تأمين موقع لمنتجاته على خريطة العولمة بدءا بأسواق الجوار الافريقى باعتبارها مجاله الحيوى .

٤ - وفى مواجهة الاخطار المحدقة بالامة العربية، لابديل عن تفعيل مقومات وعناصر التكامل الاقتصادى العربى، وأن تطرق كل دروب التعاون الاقتصادى بما فى ذلك التوسع فى اتفاقيات التعاون الفنى، على غرار ما تم من الربط الكهربائى والغاز بين سوريا ولبنان والأردن ومصر، والتوسع فى مناطق التجارة الحرة، وذلك بالتوازى مع الإعداد الجيد لمؤتمر اقتصادى عربى طال انتظاره، والعمل على مشاركة أكبر عدد من المؤسسات والهيئات الاقتصادية الدولية والإقليمية، وايضا القطاع الخاص، العربى والافريقى ، بحيث يمثل طوق النجاة من مصير يبدو منذرا بالشر.

٥ - وفى نفس الوقت، فإن على مراكز البحث والتخطيط العربية ان تدرس جيدا تجربة الاتحاد الأوروبى وإمكانيات الإفادة منها على الصعيد العربى، مثلما تدرس تأثير قيام الاتحاد الأوروبى على المصالح العربية سلبا وإيجابا ، وعلى موقف الاتحاد الأوروبى من القضايا العربية الاقتصادية، انطلاقا من اتفاقيات المشاركة التى يبدأ سريانها مع مصر، والسياسية، وفى مقدمتها مواجهة الاستعمار فى كل من فلسطين والعراق.

الأمم المتحدة وبناء السلام : عرض نقدى

د. منير زهران

جاء إنشاء الأمم المتحدة بتوقيع ميثاقها فى سان فرانسيسكو يوم ٢٦ يونيو ١٩٤٥ "لإنقاذ الاجيال المتعاقبة من ويلات الحرب" بعد أن شهد النصف الأول من القرن العشرين حربين عالميتين .

وبعد مضى ستين عاما على انشاء الأمم المتحدة، يتواكب عام ٢٠٠٥ مع مرور أربعين سنة على ميلاد مجلة "السياسة الدولية" التى أسسها الدكتور بطرس بطرس غالى، وقد اهتمت مجلة "السياسة الدولية" منذ انشائها بما أنجزته الأمم المتحدة أو قصرت فيه بالنسبة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين ، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية قبل أن تتحول الى صراعات ومواجهات عسكرية، يلزم على مجلس الأمن التدخل لحسمها من خلال نظام الجزاءات الدولية فى ظل الفصل السابع من الميثاق، إضافة لدور الأمم المتحدة فى مجالات الدبلوماسية الوقائية وصنع وحفظ وبناء السلام، لذلك سيكون محور هذه المساهمة عرضا نقديا لأهم ملامح دور الأمم المتحدة منذ انشائها حتى الآن مع التركيز بصفة خاصة على دور الأمم المتحدة فى حفظ وبناء السلام، ثم نختتم ببعض الملاحظات .

* * *

الإخفاق فى تجنيب البشرية ويلات الحرب فى تحقيق التنمية :

باستعراض ديباجة ميثاق المنظمة التى عكست روح وفكر الآباء المؤسسين، نلاحظ أنهم تقمصوا شخصية شعوب الأمم المتحدة ، واستخدموا لفظ "الأمم" بدلا من "الدول" ، والفارق كبير، والسبب بسيط ، ألا وهو أنهم لو استخدموا لفظ "الدول" لأصبح اسم المنظمة بالانجليزية مطابقا لاسم "الولايات المتحدة"، فقد نصت الديباجة على "أننا شعوب الأمم المتحدة قررنا العزم .."

وأهداف المنظمة التى عكستها "الديباجة" - وهى روح الميثاق- والتى فصلتها المادتان الأولى والثانية من أمانى ومبادئ، تعارضت مع بعض أحكام الميثاق كما سوف نورد من ناحية، كما أنها لم تتحقق جميعا من حيث التطبيق العملى من ناحية أخرى بعد استعراض ستين عاما من الانجاز والاخفاق !

فمن حيث ما اعتزمته شعوب الأمم المتحدة - فى الديباجة - من انقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب بعد ماخلفته من مآس للبشرية مرتين ، أى

(*) عضو اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة .

الحربين العالميتين الأولى والثانية فى القرن العشرين ، نلاحظ أنه صحيح أنه لم تنشب حرب عالمية ثالثة، إلا أن الحروب الاقليمية التى نشبت منذ انشاء الأمم المتحدة قد أزهقت أرواح الملايين من البشر، ومن المفارقات أن الولايات المتحدة استخدمت القنبلة الذرية لأول مرة فى ضرب هيروشيما وناجازاكى عام ١٩٤٥، وابادة مئات الألوف من بنى البشر بعد هزيمة اليابان، بينما يجرى وضع اللمسات الأخيرة على الميثاق ثم توقيعه فى سان فرانسسكو من جانب خمسين دولة ومنها مصر ، أليس فى هذا مفارقة؟

ومن ناحية أخرى، ما هذا التناقض بين مانصت عليه المادة الأولى الفقرة ٢ من الميثاق بتنمية علاقات الصداقة بين الأمم المتحدة استنادا الى احترام مبدأ المساواة فى الحقوق وحق تقرير المصير للشعوب؟ وأيضا مانصت عليه المادة الثانية الفقرة ١ من ارتكاز المنظمة على مبدأ المساواة فى السيادة بين الدول الاعضاء من ناحية، وتشكيل واختصاص مجلس الأمن وفقا للفصل السابع من الميثاق من ناحية أخرى؟ حيث يتكون المجلس من خمس دول دائمة تتمتع بمقاعد دائمة ، والدوام لله وحده، وباقى الدول العشر أعضاء غير دائمين ينتخبون لمدة سنتين . وللفئة الأولى حقوق طبقية تمييزية تفوق حقوق باقى الدول الاعضاء باستخدام حق النقض ضد صدور أى قرار ولو اجتمعت عليه غالبية الدول الأعضاء، الأمر الذى أعاق قيام المجلس بأداء مهامه فى حفظ السلام والأمن الدوليين. وأمثلة ذلك الصارخة قضية فلسطين فى الشرق الأوسط وقضية كشمير فى شبه القارة الهندية، حيث لم تتمكن المنظمة من تسوية القضيتين، سواء من خلال الوسائل السلمية وفقا للفصل السادس من الميثاق أو من خلال نظام الجزاءات وفقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق . وحال استخدام حق النقض من جانب دولة واحدة هى الولايات المتحدة دون اتخاذ العديد من القرارات لصالح قضية الشعب الفلسطينى رغم توافر اغلبية كبيرة لصالح اتخاذ قرارات منصفة فى هذا الشأن . وحتى ما تم اتخاذه من قرارات لم يتم تطبيقه عمليا نظرا لعدم توافر الارادة السياسية لدى بعض الدول الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن، خاصة الولايات المتحدة . وقد جاءت الحرب الكورية فى بداية الخمسينيات، وفشل مجلس الأمن فى القيام بمسئولياته كسبب رئيسى فى اتخاذ قرار الاتحاد من أجل السلام بمنح الجمعية العامة اختصاصا بديلا للمجلس لمواجهة تهديد السلام والأمن بقرار تتخذه بأغلبية الثلثين. ومع ذلك استمر بدون تنفيذ قرار تقسيم فلسطين الصادر عام ١٩٤٧، وقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ لعام ٤٩ الخاص باللاجئين، والقرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، والقرار ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ ، وانكار حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير وفقا للميثاق والقرارات ذات الصلة .

وقد جاء نظام الأمن الجماعى- الذى جسده ميثاق الأمم المتحدة - مرتبطا بالتقدم الاقتصادى والاجتماعى والتنمية، حيث نصت ديباجة الميثاق أيضا على العمل على حدوث تقدم اجتماعى للبشرية ورفع مستويات المعيشة وتوجيه النظام الدولى لدفع جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى الأمام لجميع الشعوب ضمن اطار تعبئة الطاقات لصيانة السلم والأمن الدوليين ، وهكذا لم يغب عن مؤسسى النظام الدولى أنه لا يمكن الفصل من الأمن والتنمية وحقوق الانسان والحريات الأساسية . هناك اتفاق فى الرأى على أن التهديدات الاقتصادية والاجتماعية ومنها الفقر والأمراض المعدية وتدهور البيئة تأتى على قمة تهديدات الأمن الجماعى .

لذلك اهتمت الأمم المتحدة بالدعوة الى أول مؤتمر للتجارة والتنمية عام ١٩٦٤ وانشاء سكرتارية دائمة له فى جنيف لمساعدة الدول النامية فى جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم المساعدات الفنية وزيادة القدرات والتحليل ، والربط بين زيادة قدرة الدول النامية على الانتاج والتصدير، وربط الاستيراد بالتصدير، وربط التجارة بالتمويل والتنمية ، كما اعتمدت الاستراتيجية الدولية للتنمية ، وتحديد هدف الحد الأدنى التنمية بنسبة ٧, ٠٪ من الناتج القومى الاجمالى للدول المتقدمة. وقد عقدت الجمعية العامة دورتين خاصتين سنتى ١٩٧٥ و١٩٦٧ لإنشاء نظام اقتصادى دولى جديد يكون أكثر إنصافا للدول النامية، ودعت الى حوار بينها وبين الدول المتقدمة لتسوية مشكلات التجارة والتمويل والطاقة والسلع الأساسية والتنمية، وتخفيف عبء مديونية الدول النامية. ولم ينجح هذا الحوار فى السبعينيات والثمانينيات لعدم توافر الارادة السياسية لدى الدول المتقدمة، وتصميمها على الهيمنة على الاقتصاد الدولى من خلال مؤسستى بريتون وودز أى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتعمير والتنمية .

وقد عصفت أزمات الأسواق المالية بما تحقق من نمو فى اقتصاد العديد من الدول النامية، خاصة فى أمريكا اللاتينية حتى سميت حقبة الثمانينيات بحقبة التنمية الضائعة ، حيث بدأت جولة أوروجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف فى بونتا ديل ايستى فى اطار الجات عام ١٩٨٦ ، وهو تنظيم يدير الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، ولم تنته الجولة إلا عام ١٩٩٣ . وقد أسفرت الجولة عن اتساع النظام التجارى الدولى ليشمل التجارة فى جميع السلع بما فى ذلك السلع الزراعية والمنسوجات والخدمات والملكية الفكرية ضمن منظمة جديدة تشرف على ادارته هى المنظمة العالمية للتجارة، التى فضل أعضاؤها عدم الدخول فى منظومة الأمم المتحدة رغم سعى سكرتير عام الأمم المتحدة عام

١٩٩٤ إلى ضمها الى الوكالات المتخصصة. ولم يحل ذلك دون القيام بعلاقات تعاون بين المنظمة الجديدة والأمم المتحدة، خاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد). وقد أدى انشاء المنظمة العالمية للتجارة الى زيادة تهميش غالبية الدول النامية فى النظام الاقتصادى الدولى، وأصبحت تلك المنظمة ثالث ثلاثة مع مؤسستى بريتون وودز ، حيث تسيطر على المنظمات الثلاث الدول الغنية. ويمكن تلخيص الموقف فى النهاية فى أن النظام الدولى من خلال تشكيل مجلس الأمن ودوره فى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، والمنظمات الثلاث التى تسيطر على الاقتصاد الدولى، تجرى ادارته لصالح ولحساب الأغنياء والأقوياء، أما الفقراء ، فالله وليهم .

ومع تسليم مؤسسى الأمم المتحدة بأن نظام الأمن الجماعى ليس مقصورا على المفهوم العسكرى، فان المحصلة النهائية للنمو الاقتصادى اقتصرت على الدول الغنية وعدد قليل من الدول النامية، بينما سقطت أجزاء كبيرة من البشرية فى مستنقع الفقر. فقد ازدادت الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة من ١ إلى ١٦ فى بداية الستينيات إلى ١ إلى ٨٠ مع بداية القرن الحادى والعشرين، حيث زادت الحروب الداخلية فى العديد من الدول حديثة الاستقلال، وفشلت مؤسسات الدولة فى البعض منها مثل حالة الصومال وافغانستان. وأصبح مايزيد على مليار نسمة يعيشون بأقل من دولار فى اليوم للفرد وبدون المياه الصالحة للشرب ، ومايزيد على مليارى نسمة لايحصلون على رعاية صحية كافية، ويموت أكثر من ثلاثة ملايين نسمة من الجوع سنويا .

الأمم المتحدة فى التسعينيات وبداية القرن الحادى والعشرين: استراتيجية جديدة.

فى الخطاب الذى ألقاه الدكتور بطرس بطرس غالى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الثالث من ديسمبر ١٩٩١ بمناسبة انتخابه أمينا عاما للمنظمة، أوضح استراتيجيته فى تناول مهامه الجديدة (بدأت ولايته بالفعل أول عام ١٩٩٢ لمدة خمس سنوات) حيث ذكر أنها سوف ترتكز على ثلاث ركائز هى :

١ - السلام ، نظرا لضرورة ارساء دبلوماسية وقائية فاعلة .

٢ - التنمية ، لضرورة سد الفجوة التى تزداد اتساعا بين الدول الغنية والدول الفقيرة .

٣ - الديموقراطية ، حيث يلزم تبنى أسلوب ديمقراطى داخل الدول الأعضاء ، وكذلك فى العلاقات المتزايدة فيما بين الدول.

وقد أكد الدكتور بطرس غالى على تلك الركائز فى خطابه أمام مجلس الأمن بعد شهر من بدء ولايته يوم ٣١ يناير ١٩٩٢، حيث عقد المجلس لأول مرة على مستوى رؤساء دول وحكومات الدول أعضاء المجلس ، وما فتئ السكرتير العام يطلق المبادرة بعد الأخرى لتوضيح خطة العمل بالنسبة لكل من ركائز العمل الثلاث فى مرحلة التسعينيات للأمم المتحدة، فأطلق خطة السلام فى يونيو ١٩٩٢، ثم خطة التنمية فى مايو ١٩٩٤، التى تم تطويرها فيما بعد، وصدرت بعد نهاية ولاية الدكتور بطرس غالى فى يونيو ١٩٩٧، وأخيرا قدم السكرتير العام الخطة الثالثة عن الديمقراطية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٦، وذلك قبل أيام على انتهاء ولايته بنهاية عام ١٩٩٦(١) . ولئن تطورت خطة التنمية وتم البناء عليها فان خطتى السلام والديمقراطية دائمتان.

ويلزم الإشادة بجهود الأمين العام المصرى للأمم المتحدة الذى وضع خطة للمؤتمرات الدولية لمواجهة مشاكل البشرية وللعمل على إيجاد الحلول لها استعدادا لدخول القرن الحادى والعشرين ومواجهة تحدياته، وهكذا تم تنظيم مؤتمر البيئة والتنمية فى ريودى جانيرو عام ١٩٩٢ والمؤتمر العالمى لحقوق الإنسان فى فينا عام ١٩٩٣ ومؤتمر السكان والتنمية فى القاهرة عام ١٩٩٤، ومؤتمر قمة التنمية الاجتماعية فى كوبنهاجن، ومؤتمر المرأة والتنمية فى بكين عام ١٩٩٥، ومؤتمر المستوطنات البشرية فى استنبول عام ١٩٩٦ .

واستكمل خليفته كوفى أنان المسيرة ساعيا للبناء على ما تحقق من نتائج المؤتمرات العالمية فى التسعينيات بالدعوة إلى قمة للجمعية العامة فى سبتمبر عام ٢٠٠٠، والتى صدر عنها إعلان الألفية والأهداف الإنمائية الثمانية التى استندت إلى نتائج المؤتمرات العالمية فى التسعينيات بهدف تحقيق تلك الأهداف فى إطار زمنى يصل إلى عام ٢٠١٥ . وسوف تعقد قمة ثانية للجمعية العامة فى منتصف سبتمبر ٢٠٠٥ لمراجعة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنظر فى التوصيات التى قدمها السكرتير العام فى تقرير أعده تحت عنوان "فى جو من الحرية أفسح : صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع"(٢). وقد قدم السكرتير العام توصياته حول التحديات التى تواجه العالم من التحرر من الفقر، والتحرر من الخوف، وحرية العيش فى كرامة، وتعزيز هياكل الأمم المتحدة بما فى ذلك توسيع عضوية مجلس الأمن مع الإبقاء على المقاعد الدائمة فى المجلس. واستلهم السكرتير العام تقرير الفريق رفيع المستوى الذى كلفه بدراسة "التهديدات والتحديات العالمية والحاجة للتغيير" الذى صدر فى ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٤ . ولو كان صادقا لأوصى بإلغاء المقاعد الدائمة لتعارض استمرارها مع مبادئ وأهداف المنظمة كما سبق أن أوضحنا.

وقد جاءت مبادرة كوفى أنان بطلب دراسة تلك التحديات بعد الانتقادات التى وجهت إليه لسلبيته إزاء الغزو الأنجلو أمريكى للعراق بشن حرب استباقية انتهاكا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وبدون تفويض من مجلس الأمن، ولسكوت السكرتير العام عن ذلك، بل واتهام الأمم المتحدة بالتواطؤ مع الولايات المتحدة فى إدارة شئون العراق، فكان الهجوم على مكتب المنظمة فى بغداد، حيث قتل ٢٢ من موظفى المكتب وعلى رأسهم الممثل الخاص للسكرتير العام سيرجو دى ميللو، وكان أيضا يشغله المفوض السامى لحقوق الإنسان ونائبته نادية يونس المصرية. وقد طرح السكرتير العام التساؤل حول مشروعية الحرب الاستباقية، خاصة أن أسلحة الدمار الشامل التى كانت ذريعة المعتدين على العراق ثبت عدم وجودها. ولكن توصية كوفى أنان حملت فى ثناياها تبريرا يخرج عن نص المادة ٥١ من الميثاق، التى تربط حق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى بحدوث اعتداء فعلى على أرض الدولة المعتدى عليها.

من الدبلوماسية الوقائية إلى بناء السلام :

تضمنت أجندة السلام التى صدرت عن الأمم المتحدة فى بداية ولاية السكرتير العام السابق الدكتور بطرس بطرس غالى فى عام ١٩٩٢ أربعة أعمدة هى : الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام بعد انتهاء النزاع (٣).

والهدف من الدبلوماسية الوقائية هو تفادى وقوع النزاع المسلح قبل أن يحدث، وذلك إذا تجمعت شواهد ومقدمات يمكن أن يؤدى تطورها إلى اندلاع مواجهات عسكرية بين طرفين أو أكثر. وإذا ما ثار نزاع مسلح من شأنه تهديد السلام والأمن الدوليين، فهنا يأتى دور مجلس الأمن فى إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بما فى ذلك صنع السلام بوقف القتال وتسوية النزاع من خلال المفاوضات وتحقيق المصالحة بين الأطراف المتنازعة، وخلال تلك الفترة تأتى عمليات حفظ السلام التى يتخذ مجلس الأمن قرارا بإنشائها والإشراف عليها. وأخيرا هناك دور للأمم المتحدة فى مرحلة بناء السلام بعد انتهاء النزاع، والتى تتضمن المساعدات الإنسانية وبناء القدرات وبناء هياكل الدولة وإجراء الانتخابات الحرة لكى تتولى حكومة وطنية منتخبة إدارة شئون البلاد وانتخاب مجلس تشريعى ومجالس محلية.

وفى الوقت الذى كان من المتوقع فيه استتباب السلام فى العالم بعد انتهاء الحرب الباردة فى بداية التسعينيات، إذا بنا نجد النزاعات المسلحة والصراعات تتعدد وتنتشر فى العديد من القارات والدول خاصة فى أوروبا وإفريقيا وآسيا. وقد تزايد عدد الصراعات الداخلية خاصة فى إفريقيا، وإن كان لبعض تلك الصراعات أبعاد خارجية، وأمثلة ذلك ما حدث فى يوغوسلافيا السابقة ورواندا وسيراليون وليبيريا والكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وأفغانستان والعراق وفى السودان وآخر مراحل ذلك النزاع فى دارفور.

ويلزم التذكير بأن دور الأمم المتحدة فى المراقبة، للتأكد من استتباب السلام وعدم معاودة القتال إلى حين التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع، بدأ بعد سنوات قليلة من إنشاء الأمم المتحدة. وشهد الصراع العربى - الفلسطينى الذى اندلعت شرارته بإنشاء دولة إسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨ بدون تفاهم مع الشعب الفلسطينى : الطرف الآخر لقرار تقسيم فلسطين الصادر عام ١٩٤٧ وبانتهاك أحكامه أولى محاولات الأمم المتحدة فى هذا الصدد. وقد قرر مجلس الأمن عام ١٩٤٩ وقف إطلاق النار، وتم التوقيع على اتفاقية الهدنة وإنشاء بعثة مراقبة إطلاق النار بين مختلف الأطراف وهى التى سميت اختصارا بـ UNTSO.

وبالتوازى مع ذلك، نشأت بعثة مراقبة أخرى فى كشمير عام ١٩٤٩ إثر استقلال الهند وانفصال باكستان عنها وإعلان استقلالها، وثار النزاع بين البلدين حول إقليم كشمير لمراقبة وقف إطلاق النار بين الجانبين، وسميت هذه البعثة اختصارا بـ "UNMOGIP".

كما يلزم الإشارة إلى الدور الذى قامت به الأمم المتحدة - وتقوم به - فى لبنان كبعثة حفظ سلام بين سوريا ولبنان واسمها UNIFIL ولمراقبة فض الاشتباك بين سوريا وإسرائيل منذ عام ١٩٧٤ بعد توقيع الاتفاق بين البلدين بإشراف الأمم المتحدة وإنشاء بعثة لمراقبة الوضع على جبهة الجولان بعد الانسحاب الجزئى لإسرائيل من تلك الجبهة، وهى بعثة "UNDOF" وبعثة المراقبة بين الكويت والعراق بعد تحرير الكويت UNIKOM وبعثة الصحراء الغربية.

وفى إطار مبدأ "الوقاية خير من العلاج"، تعتبر الدبلوماسية الوقائية خير السبل لتحقيق السلام والأمن الدوليين، والاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمالية للمجتمع الدولى لتعبئة الموارد خدمة للبشرية وتحقيق التنمية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم، ومثال ذلك بعثة الأمم المتحدة فى مقدونيا .

وإذا كانت عمليات الأمم المتحدة فى مجالى صنع السلام وحفظه قد تم استعراضها وتحليلها فى العديد من المؤلفات والمقالات والتقارير وأجهزة الإعلام، إلا أن دور الأمم المتحدة فى مجال بناء السلام لم ينل حظا وافيا من الدراسة

والتحليل. وقد عقد مجلس الأمن لهذا الغرض جلسة خاصة يوم ٢٦ يناير ٢٠٠٤ بناء على طلب رئاسة المجلس حينئذ "شيلى" لإجراء مناقشة مفتوحة لجميع أعضاء الأمم المتحدة لاستيضاح الموضوع، وإلقاء مزيد من الضوء عليه بما يسمح للأمم المتحدة بدور متعاظم لتيسير التوصل للمصالحة الوطنية فى المجتمعات التى مزقتها الصراعات باعتبارها مقدمة لازمة لتحقيق السلام الدائم، حيث إنه فى غياب المصالحة الوطنية التى تستند إلى عناصر موضوعية سليمة، هناك خشية من بروز الصراعات من جديد مثلما حدث فى هايتى عام ٢٠٠٣ بعد أن انتهت بعثة حفظ السلام الأولى التى نشأت عام ١٩٩٤ ثم تمت تصفيتها عام ٢٠٠١، واضطر مجلس الأمن عام ٢٠٠٤ لإنشاء بعثة جديدة لحفظ السلام فى هايتى، وفى نفس العام تقرر امتداد العمل ببعثتى حفظ السلام فى تيمور الشرقية وكوسوفو لمدة عام إضافى وإنشاء عمليات حفظ السلام الجديدة فى كوت ديفوار وبوروندى وأخيرا، أنشأ مجلس الأمن فى أبريل ٢٠٠٥ بعثة لحفظ السلام فى السودان.

* * *

وكمحصلة لمداولات مجلس الأمن الذى اجتمع على مستوى وزراء الخارجية يوم ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٤ للنظر فى الجوانب المدنية من احتواء الصراعات وبناء السلام، أصدر المجلس بيانا رئاسية أهم ما جاء فيه(٤):

- الأهمية المتزايدة للجوانب المدنية من احتواء الصراعات فى مواجهة الأزمات المعقدة وفى منع تكرار الصراعات.

- أهمية التعاون بين المدنيين والعسكريين فى احتواء الأزمات وضمان الأمن واستعادة النظام وإقامة مؤسسات عامة قادرة على العمل والتعمير والإصلاح وبناء السلام لتحقيق التنمية المستديمة على المدى الطويل.

- إبراز دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات فى احتواء الأزمات، مع الإشارة بصفة خاصة إلى أحكام المواد من ٥٢ إلى ٥٤ من الميثاق مع أهمية التنسيق فيما بين أدوار تلك المنظمات فى مرحلة بناء السلام.

- التنويه بتوفير الوسائل المناسبة لدعم السلام فى الفترات الانتقالية لاحتواء الأزمات، ومنها حماية المدنيين ومنهم موظفو الأمم المتحدة والعاملون فى تقديم المساعدات الإنسانية ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم ومحاكمة مرتكبى الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وبناء مؤسسات الدولة وإدارة العدالة وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لضمان إحلال السلام الدائم بعد انتهاء الصراع.

ومن ناحية التطبيق، يلاحظ أن عمليات حفظ السلام التى نشأت بقرارات من مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٤ أخذت بعين الاعتبار المداولات السابقة فى تنظيم هياكل كل من بعثات حفظ السلام فى هايتى وكوت ديفوار وبوروندى وأخيرا فى السودان، بحيث تشمل كل بعثة فى رئاستها ممثلا خاصا للسكرتير العام ونائبين له، الأول يشرف على إدارة البعثة وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعودة اللاجئين والنازحين وإجراء انتخابات حرة نزيهة وإقامة نظام قضائى عادل وحماية حقوق الإنسان. والنائب الثانى يتولى فى نفس الوقت وظيفة منسق برامج الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، وتنسيق المساعدات الإنسانية والإنمائية من خلال علاقات التعاون مع الوكالات المتخصصة والبنك الدولى والبنوك الإقليمية والدول المانحة لتوفير التمويل اللازم لاستعادة الدولة لهياكلها، تمهيدا للخفض التدريجى لقوام البعثة العسكرى والشرطة والعنصر المدنى تمهيدا لتصفيتها وإنهاء مهمتها.

لجنة بناء السلام :

وتجدر الإشارة إلى أن الفريق رفيع المستوى الذى طلب منه السكرتير العام دراسة التهديدات والتحديات العالمية والذى رأسه رئيس وزراء تايلاند السابق وضم فى عضويته السيد / عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية قدم تقريرا (٥) يوم ٢ ديسمبر ٢٠٠٤ أوصى فيه ضمن عدد آخر من التوصيات بأن ينظر مجلس الأمن فى إنشاء لجنة لبناء السلام Commission وذلك لتعبئة الموارد وتنسيق الجهود لإعادة البناء فى مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، والمساعدة فى تدعيم مقومات الدولة فى المرحلة الجديدة.

واستنادا إلى تقرير الفريق رفيع المستوى المشار إليه، وتمهيدا لعقد قمة الجمعية العامة التى سوف تعقد فى سبتمبر ٢٠٠٥، قدم السكرتير العام تقريرا فى ٢١ مارس ٢٠٠٥ بعنوان "فى جو أفسح من الحرية : صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" اقترح فيه عددا من التوصيات لإصلاح منظومة الأمم المتحدة، ومنها إنشاء لجنة دولية لبناء السلام، فضلا عن مكتب لدعم بناء السلام فى إطار سكرتارية الأمم المتحدة، وتكون مهمة اللجنة العمل فى الفترة التالية مباشرة لانتهاء الحرب على تحسين خطط المنظمة للإنعاش وإقامة المؤسسات وتوفير التمويل.

ملاحظات ختامية :

كانت ميزانيات عمليات حفظ السلام للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (تبدأ أول يوليو من كل عام) حوالى ٣ مليارات دولار

ولكن نظرا لإنشاء بعثات جديدة لمواجهة النزاعات الإقليمية التى نشبت فى أمريكا اللاتينية (هايتى) وإفريقيا (كوت ديفوار وبوروندى والسودان) وآسيا (العراق) فقد ارتفعت ميزانيات عمليات حفظ وبناء السلام والعمليات السياسية الخاصة للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ما يزيد على خمسة مليارات دولار.

وهناك إدارة مختصة فى سكرتارية الأمم المتحدة لإدارة عمليات حفظ وبناء السلام والعمليات السياسية الخاصة، هى إدارة عمليات حفظ السلام التى تقوم بالتنسيق مع الإدارة السياسية. وتعد هذه الإدارة احتياجات عمليات حفظ السلام من الأفراد من العسكريين والشرطة والموظفين المدنيين، وما يلزم كل بعثة من البعثات من معدات وتجهيزات وتمويل، وتوالى إعداد التقارير اللازمة التى تعرض على مجلس الأمن دوريا حول تطورات الموقف فى كل دولة توجد فيها أى من تلك البعثات بناء على الولاية التى يقررها مجلس الأمن لكل بعثة، والتى بلغ عددها ١٤ بعثة.

ويضاف إلى ذلك البعثات السياسية الخاصة التى يتم تمويلها من الميزانية العادية للأمم المتحدة، والتى بلغت ٢٦ بعثة منها بعثتا الأمم المتحدة فى أفغانستان والعراق وبعثة مراقبة وقف إطلاق النار فى الشرق الأوسط "UNTSO" التى نشأت بعد توقيع اتفاقية الهدنة بعد حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٩ وبعثة مراقبة وقف إطلاق النار فى كشمير UNMOGIP منذ عام ١٩٤٩ أيضا.

ويلاحظ أن ميزانية العمليات السياسية الخاصة فى ميزانية الأمم المتحدة للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بلغت ١٦٩,٤ مليون دولار، وطالب السكرتير العام بزيادة اعتمادات بعثتى الأمم المتحدة فى أفغانستان والعراق عام ٢٠٠٥ بمبلغ ٢٥٧,٥ مليون دولار خاصة مع مرحلة ما بعد إجراء الانتخابات فى العراق فى ٣٠ يناير ٢٠٠٥ والإعداد للحكومة العراقية الانتقالية وإعداد الدستور.

أما عن حجم الوحدات العسكرية والمراقبين الحربيين والشرطة المدنية فى عمليات حفظ السلام، فقد بلغ ٦٤٧٠٩ أفراد خلال السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ومن المتوقع زيادة العدد إلى ٦٩ ألفا من الأفراد خلال السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

وأخيرا، يلاحظ أن ٩٠٪ من التوريدات لعمليات حفظ السلام يتم شراؤها من الدول المتقدمة، بينما الغالبية العظمى من الأفراد العسكريين والشرطة من الدول النامية، خاصة من الهند وباكستان وبنجلاديش وسرى لانكا ونيجيريا وجنوب إفريقيا.

المراجع :

١- راجع بطرس بطرس غالى : "حفظ السلام والتنمية والديمقراطية"، دار النهار - بيروت، ٢٠٠٣ .

٢ - يراجع المستند A/59/2005 بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٠٥ .

٣ - راجع "خطة من أجل السلام"، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٢ .

٤ - المستند S/PRST/2004/33 الصادر فى ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٤ .

٥ - راجع تقرير السكرتير العام المشار إليه - المستند A/59/2005 بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٠٥ .

من أرشيف السياسة الدولية

الأمم المتحدة في نظام دولي متغير

د . جهاد عودة

العدد ٨٤ بتاريخ ١ أبريل ١٩٨٦

يهتم هذا الملف بدراسة تطور الأمم المتحدة فى إطار النظام الدولى، والإطار التحليلى العام الذى تدور فيه تلك النخبة من الدراسات التى يضمها الملف يقوم على بحث كيف تعكس وتعبر مسارات تطور الأمم المتحدة تلك التطورات العميقة التى عاشها ويشاهدها النظام الدولى منذ ١٩٤٥. وهذه النظرة لا تتضمن، بالتأكيد، القول إن الأمم المتحدة مجرد مرآة عاكسة للتغيرات والأحداث، ولكنها تعنى القول إن التغير فى الأمم المتحدة من حيث التوجهات الفكرية، وفى ميزان القوى بين الأعضاء وفى البرامج المتبعة لا يمكن أن يفهم فهما كاملا إلا إذا أخذت التغيرات فى النظام الدولى فى الاعتبار والتحليل؛ فالملف يتبنى فكرة أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين الأمم المتحدة والنظام الدولى، فالأمم المتحدة عبر تاريخها منذ ١٩٤٥ قد جاءت لتعبر عن أكثر من كونها مجرد تقييم للأوضاع القائمة، وذلك حيث إنها أثبتت مقدرة عالية على المرونة فى محاولة، إما ضبط التغيرات فى النظام الدولى أو المساهمة الفعالة فى صياغة مجرى هذه التغيرات أو الاسهام فى إحداث هذه التغيرات.

ويتناول الملف هذه العلاقة التى يجوز إطلاق صفة الجدلية عليها، على ثلاثة محاور هى: الاستقلال والأمن والتنمية، فيتناول المحور الأول من خلال دراستين: دور الأمم المتحدة فى ضبط ذلك التغيير الهائل الذى أصاب النظام الدولى فى الخمسينيات والستينيات ألا وهو ظاهرة حركات التحرر والاستقلال الوطنى فى العالم الثالث وما تبعه من بروز مشاكل خاصة بذلك فى مجال العضوية للأمم المتحدة وفى مجال توزيع النفوذ بين أجهزة الأمم المتحدة. أما المحور الثانى وهو الخاص بالأمن، فيتضمن ثلاث دراسات تدرس بعض الأوجه المختلفة لفكرة وجود الأمم المتحدة كحافظ وضامن للأمن والسلم الدوليين، وأخيرا يركز المحور الثالث ألا وهو محور التنمية على تطور وعى الأمم المتحدة من حيث القضايا المثارة والبرامج المتبعة بأهمية بعد التنمية كمدخل مهم وضرورى للحفاظ على الاستقرار العالمى.

إن هذا الملف يريد أن يؤكد أن دعوة للإصلاح للأمم المتحدة لابد أن تتم فى إطار الإدراك العميق لنجاحات وإنجازات هذه المنظمة العالمية، بمعنى أن دعوة الإصلاح لابد أن تأتى من أجل تعميق هذه النجاحات والإنجازات فى المقام الأول.

الأمم المتحدة بين عالمين

د . أحمد الرشيدي

العدد ١١٧ بتاريخ ١ يوليو ١٩٩٤

إن الأمم المتحدة تعيش الآن عصر التحولات الكبرى بين عالمين: عالم القطبية الثنائية والحرب الباردة "١٩٤٥-١٩٨٥/١٩٩١" من ناحية، وعالم مابعد انتهاء الحرب الباردة، ومابعد الانهيار الرسمى لدولة الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ من ناحية ثانية.

هذه التحولات هى التى تجعلنا نعود من جديد لنطرح السؤال الآتى: إلى أى مدى ستختلف- أو يجب أن تختلف- وظائف هذه المنظمة وأدوارها خلال المرحلة الراهنة ومستقبلا عن تلك التى اضطلعت بها خلال المرحلة أو المراحل السابقة عام ١٩٩١؟ الإجابة عن هذا السؤال الرئيسى- وماقد يتصل به من أسئلة أخرى فرعية- هى موضوع هذا الملف الذى يضم ٩ أوراق بحثية، أما أولى هذه الأوراق، فهى التى خص بها الأمين العام للأمم المتحدة- دكتور بطرس بطرس غالى- مجلة السياسة الدولية، والتى تمثل بحق الخلفية العامة لكل الأوراق التالية، حيث تناول فيه الأمين العام- بتحليله المتعمق والمعهود ومن خلال خبرته العملية كأمين عام للمنظمة الدولية طيلة ما يربو على العامين- التناقضات الأساسية التى تواجهها الأمم المتحدة خلال المرحلة الانتقالية الراهنة التى تعيشها. ويلى هذه الدراسة التأصيلية العامة، دراسة أخرى أعدها دكتور حسام أحمد هنداوى -أستاذ القانون

الدولي العام المساعد بحقوق القاهرة فرع بني سويف- عن مدى التزام مجلس الأمن بقواعد الشرعية الدولية، وذلك من منظور يجمع بين التحليل الواقعي والمستقبل. وثالثة هذه الدراسات هي تلك التي أعدها دكتور محمد مصطفى يونس أستاذ القانون الدولي العام المساعد بحقوق القاهرة، والتي عرض من خلالها لواحد من أهم الموضوعات المطروحة الآن في إطار مشروعات تطوير الأمم المتحدة، ونعني بذلك أثر التطورات الراهنة في مفهوم السيادة الوطنية وما يرتبط به من مفاهيم أخرى كمفهوم الاختصاص الداخلي على دور الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية في تقويم لتجارب الماضي وآفاق المستقبل. ولما كانت قضية البيئة ومشاكلها -التي باتت تتجاوز من حيث آثارها ومخاطرها الحدود السياسية للدول فرادى- قد أضحت من القضايا التي تستغرق الآن قدرا كبيرا من الاهتمام الدولي، لذا فقد رُئي أنه قد يكون من المفيد تضمين الملف ورقة خاصة تعرض للدور المحتمل للأمم المتحدة في نطاق ما يمكن تسميته بالنظام الدولي لحماية البيئة. وقد قام بإعداد هذه الورقة الدكتور حازم حسن جمعة، أستاذ القانون الدولي بحقوق الزقازيق، أما الموضوع الخاص بتحليل أثر التطورات الراهنة في النظام الدولي على الدور السياسي للأمين العام وما يستتبعه ذلك من ضرورة التفكير في تطوير نظام الخدمة المدنية في نطاق منظمة الأمم المتحدة بما يتيح الفرصة لتلافي بعض أوجه القصور ولتزويد الأمانة العامة للمنظمة للكفاءات اللازمة، فقد تم تناوله من خلال دراستين: الدراسة الأولى، أعدها- بتركيز كبير- الدكتور محمد رضا الديب، أستاذ القانون الدولي العام المساعد بحقوق عين شمس وعنوانها: الدور الأساسي للأمين العام للأمم المتحدة: دور متعاظم واهتمام متناقض "وأما الدراسة الثانية، وعنوانها" الخدمة المدنية في الأمم المتحدة: ضرورة التطوير لمساندة الدور الجديد "فقد أعدها الدكتور عطية حسين أفندي" أستاذ الإدارة العامة المساعد بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة. وأما الأوراق الثلاث الأخيرة في هذا الملف، فقد تناولت أولاها التي أعدها كاتب هذه السطور، وعرض فيها لضرورات تطوير محكمة العدل الدولية كمدخل لتطوير الأمم المتحدة ككل، مشيرا بصفة خاصة إلى مخاطر تسييس هذا الجهاز القضائي، وبالنظر إلى الدور المتنامي للأمم المتحدة في مجال عمليات حفظ السلام. وحيث إن الخبرة المعاصرة للمنظمة في هذا المجال تطرح الآن العديد من التساؤلات بشأن احتمالات المستقبل فقد رُئي أنه قد يكون من المناسب تخصيص ورقة مستقلة لمعالجة هذا الموضوع، والتي قام بإعدادها دكتور عبدالله الأشعل نائب مدير المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية. وأما الورقة الأخيرة، فقد عكف على إعدادها الأستاذ عمرو الجويلي الملحق بوزارة الخارجية، والتي عرض فيها لتقويم دور الأمم المتحدة في مجال توفير الحماية الدولية لحقوق الإنسان والفرص المتاحة مستقبلا، والآليات التي ينبغي التركيز عليها في هذا الخصوص.

الأمم المتحدة في ٥٠ عاما .. الإنجازات والإخفاقات

أنور الهواري

العدد ١٢٢ بتاريخ ١ أكتوبر ١٩٩٥

بينما يخطو العالم نحو عتبة قرن جديد، فإن حدة النقاش الدولي تزداد عمقا واتساعا يشمل شمال العالم وجنوبه، وأغنياءه وفقراءه، حول واحد من أهم وأخطر مواريث القرن العشرين، وكل الأمم المتحدة التي تنفرد بكونها تمثل أعلى مستويات الالتقاء الدولي؛ فهي البيت الدولي أو المنتدى العالي أو البيت الكبير للعائلة الإنساني.

وإذ يحتفل العالم بمرور خمسين عاما على إنشاء الأمم المتحدة، فإن عوامل عديدة ومتغيرات كثيرة تدعو لإعادة النظر من زوايا مختلفة لاستشراف الأدوار المستقبلة الممكنة والمتوقعة من الأمم المتحدة. وهي المهمة التي لا تتردد "السياسة الدولية" في الإسهام فيها كمنبر مصري وعربي وإقليمي له رؤاه وله اتجاهاته. وعلى ذلك، نتقدم لهذا الملف استكمالا وتجديدا وتطويرا وتراكما على الملف السابق الذي قدمته "السياسة الدولية" تحت عنوان: "منظمة الأمم المتحدة بين عالمين" في عددها ١١٧ الصادر في يوليو ١٩٧٤.

وفي هذا الملف ثلاث قضايا رئيسية:

الأولى: إعادة تعريف طبيعة وكنه الأمم المتحدة، فخلافا للمعروف عنها من أنها "جهاز فوق الدول"، فإن أ/ محمد سيد أحمد والدكتور وليد عبدالناصر يعيد كل منهما النظر إليها من زاوية جديدة، إذ يطرح الأول فكرة إنشاء جهاز يحل محل الدول حتى تملأ الفراغ الذي يعجز النظام الدولي عن ملئه، ويرصد الثاني توجها جديدا لدى الأمم المتحدة، وهي إنشاء "جهاز يتدخل في اختصاصات الدول".

الثانية: حول تقييم وظائف الأمم المتحدة، إذ يناقش كل من أ/ أحمد محمود إبراهيم، وأ/ عماد جاد الوظيفة التقليدية للأمم المتحدة وهي حفظ السلم والأمن الدوليين، ويركز الأول على دورها في إفريقيا، ويركز الثاني على دورها في البلقان، ويعالج العميد مراد إبراهيم الدسوقي البعد العسكري، أما أ/ نزيرة الأفندي فهي تتناول الوظيفة الاقتصادية والتنموية.

الثالثة: تطوير البناء الداخلي للأمم المتحدة، وإعادة النظر في البيئة الدولية التي تعمل في سياقها، وهنا يطرح الدكتور أحمد الرشيدي العديد من المداخل لتطوير التكوين الداخلي لأجهزة الأمم المتحدة، ويقدم الدكتور أحمد أبو الوفا قراءة جديدة للمعلن والكامن من ملامح وقسمات النظام الدولي الجديد، ويناقش أ/ أحمد يوسف القرعي دور مصر الساعي إلى توسيع نطاق العضوية الدائمة بمجلس الأمن.

وإجمالا فإن هذا الملف يسعى لتقديم تقييم علمي وموضوعي لمسيرة الأمم المتحدة عبر الخمسين عاما الماضية بما حققته من إنجازات وبما منيت به من إخفاقات.

الأمم المتحدة والطبقية الدولية

د. بطرس بطرس غالي

العدد ١٨ بتاريخ ١ أكتوبر ١٩٦٩

لا نريد أن ينتهى تقسيم العالم إلى كتلة غربية وكتلة شرقية، لتقوم تقسيمات أخرى أكبر وأخطر: كتلة من الفقراء، وكتلة من الأغنياء، كتلة من المتقدمين، وكتلة من المتخلفين، كتلة من الشمال من الكرة الأرضية من حقها الرخاء، وكتلة من الجنوب ليس لها غير الحرمان، كتلة من البيض، وكتلة من الملونين، لا يستطيع الفقر والغنى أن يعيشا بسلام جنبا إلى جنب.. ولا يستطيع التقدم والتخلف أن يعيشا بسلام جنبا إلى جنب. نحن فى عالم واحد .. ونحن جنس بشرى واحد، مهما اختلفت الألوان.

(من خطاب الرئيس جمال عبدالناصر فى افتتاح مؤتمر القاهرة لدول عدم الانحياز: ٥ أكتوبر ١٩٦٤).

حين يقع صراع بين دولتين، أو بين مجموعتين من الدول، ويراد لهذا الصراع أن ينتهى سلميا، فلا بد أن يقوم بدور الوسيط بين الطرفين المتنازعين لإنهاء ذلك الصراع طرف ثالث غير ضالع مع أى من الطرفين.

والصراع الذى يهدد العالم، والذى سيظل مهددا للعالم حتى يبلغ ذروته فى خواتيم هذا الثلث الأخير من القرن العشرين، ليس ناشئا عن الخلاف بين المعسكر الشيوعى الفقير، والمعسكر الغربى الغنى، بقدر ماهو ناشئ عن الخلاف بين الجنوب الفقير، سواء فيه الشيوعى أو غير الشيوعى، والشمال الغنى، سواء فيه الشيوعى أو غير الشيوعى.

ونستطيع أن نلخص أبعاد هذا الصراع فى هذه العبارة الوجيزة "العالم الغنى يزداد غنى والعالم الفقير يزداد فقرا" ومن ثم تزداد الهوة بينهما اتساعا كل يوم، وهنا يتبادر إلى الذهن السؤال التالى: من ياترى هو الطرف الثالث الموثوق بعدم انحيازه لأى من طرفى النزاع فيستطيع أن يقوم بدور الوسيط بينهما؟ عسى أن يكون ذلك الطرف الثالث يملك من القوة والنفوذ ما يمكنه من أن يكون مسموع الكلمة فى هذا الصراع، وما يمكنه من أن يقمع كلا من هاتين المجموعتين المتناقضتين بتسوية سليمة لهذه القضية الخطيرة.

إن هذا الطرف الثالث الذى يستطيع أن يقوم بدور الوسيط بين مجموعة الدول الغنية ومجموعة الدول البروليتارية ليس إلا التنظيم؛ الدولى. ذلك أنه مع كونه يتألف من أعضاء من المجموعتين المتصارعتين، فإن له شخصية متميزة، وله إرادة ذاتية، ما يطوع له أن يؤدى مهمة الوسط لإنقاذ العالم من صراع طبقى عنيف. ولئن كان ذلك صحيحا نظريا، فإن هناك عناصر مادية تعترض، ذلك أن التنظيم الدولى، سواء كان هو الأمم المتحدة، أو الوكالات المتخصصة المرتبطة بالأمم المتحدة- كهيئة العمل الدولى، أو هيئة اليونسكو، أو البنك الدولى أو نحوها- خاضع لنفوذ الدول الغنية عامة، ولنفوذ فريق من الدول الغنية الرأسمالية خاصة، ومن شأن هذا أن يجعل التنظيم الدولى غير قادر على أن يقوم -كما يجب- بدور الوسيط بين العالم الفقير المتخلف، والعالم الغنى المتقدم ما دام هذا التنظيم الولى واقعا تحت تأثير العالم الغنى المتقدم، فهو -والحالة هذه- بمثابة الخصم والحكم فى آن واحد.

والحق أن مجهود الدول المتخلفة فى السنوات الأخيرة قد اتجه، بمساعدة الدول الشيوعية، نحو تخفيف قبضة الدول الغنية الرأسمالية على التنظيم الدولى، وقد أثمر هذا المجهود بعض الشئ، ومن ذلك مثلا:

١- تعديل تشكيل بعض الهيئات العاملة فى الأمم المتحدة بحيث يتاح للدول النامية أن تكون ممثلة فيها تمثيلا أقرب إلى العدالة، ومن أوضح الأمثلة فى ذلك توسيع عضوية المجلس الاقتصادى والاجتماعى، فبعد أن كان مؤلفا من ١٨ دولة، صار مؤلفا من ٢٧ دولة.

٢- إنشاء منظمات دولية، وهيئات دولية جديدة، مهمتها مواجهة مشكلة التخلف، ووضع أحسن الحلول لها. ومن دلائل نجاح هذا الاتجاه، رغم العقبات القائمة فى طريقه، إنشاء منظمة "الأونكتاد" فى جنيف ١٩٦٤، وظهور مجموعة الـ ٧٧.

٣- مخصصات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والفنية المرتبطة بها أصبحت توجه الآن إلى مشروعات لصالح الدول النامية. ففى سنة ١٩٦٨، كانت ميزانية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الغنية التابعة لها أو المرتبطة بها قد وصلت إلى ٥٢١ مليون دولار، صرف منها ٤٣١ مليونا -بنسبة ٨٣٪ منها- على مشروعات تخدم الدول النامية.

تلك كلها خطوات تبعث على التفاؤل ولا ريب، إلا أن دور الوسيط الذى يمكن أن يقوم به التنظيم الدولى بغية تذويب الطبقية الدولية تعترضه صعوبتان رئيسيتان:

أما الصعوبة الأولى، فسياسية تتمثل فى الحرب الباردة الناشئة بين العملاقين الغنيين. فمن ناحية، نرى كلا من هذين العملاقين يرفض تقديم المساعدات فى إطار الأمم

المتحدة ويريدها مساعدات مباشرة، ومن ناحية أخرى نرى الصراع المذهبى بين الدولتين الشيوعيتين الكبيرتين واقفا فى وجه التنظيم الدولى ومعطلا قيامه بمهمته الجديدة.

وأما الصعوبة الثانية، فإنها ترجع إلى عجز الدول المتخلفة عن استخدام التنظيم الدولى فى التعبير عن مطالبها، وقد دلت الإحصاءات على أنه فى سنة ١٩٦٧ عقد فى الأمم المتحدة وفروعها ٥٣٨٨ اجتماعا، ومفاد هذا أنها كانت تجتمع يوميا -باستثناء أيام العطلات والأعياد-، بمعدل ١٨ اجتماعا أو مؤتمرا كل يوم. ولا شك أن الدول النامية لم تكن لها القدرة والكفاية على أن تشترك فى كل هذه الاجتماعات لتعبر فيها عن وجهة نظرها فتؤثر بذلك فيما تتخذه من قرارات.

فإذا كان التنظيم الدولى مازال تحت سيطرة الدول المتقدمة، فذلك يرجع -ضمن مايرجع- إلى عدم قدرة الدول النامية على الاستفادة من هذا التنظيم ليجعل منها الوسيط المرجو بينها وبين الدول الغنية المتقدمة.

إن تلك المصاعب، مهما يكن شأنها، يجب ألا تنسينا الدور الذى اضطلع به التنظيم الدولى فى السنوات العشر الأخيرة فى توضيح أبعاد خطورة الطبقية الدولية التى تهدد أمن العالم وسلامه، ولهذا يجب أن يكون من مهام الدول النامية أن تحرص على تدعيم التنظيم الدولى، وتدعيم تمثيلها فيه، ليكون لها من ذلك سلاح تجاهد به فى سبيل خلاصها من التخلف الذى منيت به.

وفى هذا العدد من مجلة "السياسة الدولية" أكثر من دراسة تتصدى لدراسة قضية التخلف وأساليب مواجهتها على النطاق الدولى.

وإذا كانت الآراء مختلفة فى تحديد أسباب التخلف، وفى شرح مظاهره، ورسم الخطط اللازمة لعلاجه، فإن هناك ما يكاد يكون إجماعا على أنه لا يمكن مواجهة تلك القضية إلا على مستوى عالمى، والأمم المتحدة هى الجهاز الأمثل القادر على تولى مهمة رسم الخطوط العريضة لمعالجة هذه القضية.

إن المشاكل التى تواجه الوطن العربى، وفى مقدمتها مشكلة العدوان الصهيونى، هى التى تستحوذ على كل اهتمامنا الآن، وهى التى تجعلنا نضع مشكلة التخلف فى المرتبة الثانية، ونحن نعلم أن الاستعمار الصهيونى ما كان ليستطيع أن يستوطن هذه المنطقة ويتمكن منها لولا أنه وجد أمامه مجتمعا متخلفا، وحين يتخلص هذا المجتمع ونحوه من التخلف فسيتخلص تلقائيا من سلطان الاستعمار بصوره المتعددة.

نحو دور أقوى للأمم المتحدة

د . بطرس بطرس غالى

العدد ١١١ بتاريخ ١ يناير ١٩٩٣

إن تجديد الوعد بجعل الأمم المتحدة فعالة ومتعاونة يعنى، فى المقام الأول، الإصلاح الداخلى للمنظمة ومنظوماتها الأوسع من الوكالات المتخصصة، وهناك الكثير مما يمكن عمله الآن، ولكن يجب أن يكون واضحا أن ذلك سيتخذ شكل عملية تطور تدريجى. إن هذا العالم فى بعض جوانبه لا يزال فى "عصوره الوسطى" حيث يتعلق الأمر بالمنظمات الدولية والتعاون الدولى، فقد تطلب الأمر مضى قرون قبل أن يفض الصراع فيما بين قوى الملوك وقوى النبلاء إلى قيام دول قادرة على الوفاء بمسئولياتها فى ميادين الأمن والاقتصاد والعدالة، وما من شك فى أن مؤسسات الأمم المتحدة يجب أن تسلك السبيل نفسه إذا أريد تجنب الفوضى.

إذا توافرت القيادة الحازمة وانعقد عزم جميع الدول الأعضاء فإننى على ثقة بأنه يمكن تحقيق إنجازات كبرى بحلول نهاية هذا القرن.

وتحريكا للإصلاح من الداخل، بدأت، حالما توليت منصبى منذ عام مضى، عملية إعادة تشكيل هيكل الأمانة للأمم المتحدة، وكان أول هدف لى على المدى القصير هو القضاء على الازدواج والتكرار والطبقات المتعددة من المناصب والوظائف فى المقر، وقد حققت هذه العملية بعض النتائج، ولابد لها أن تمشى فى اتجاه استراتيجية مؤسسية مترابطة.

إن لجنة التنسيق الإدارية هى أرفع هيئة تضم المديرين التنفيذيين لجميع الوكالات المتخصصة والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وهذه اللجنة يجب أن تعمل على نحو أكثر حسما من أجل توجيه واستثمار أعمال مختلف مؤسسات المنظومة.

وبالمثل، فقد أثبت المجلس الاقتصادى والاجتماعى، رغم المكانة البارزة المعطاة له فى الميثاق، أنه أضعف من أن يوفر التماسك والشكل المطلوب لأعمال الوكالات المتخصصة، ومؤسسات بريتون وودز، واللجان الاقتصادية الإقليمية، ومجموعة برامج الأمم المتحدة. إن الازدواج منتشر والتنسيق غالبا ما يكون اسميا، والمعارك البيروقراطية الرامية إلى احتكار مجال بعينه متفشية، وأهداف المنظمات

المختلفة تتضارب أحيانا.

وتكاثر المؤسسات، الذى يتميز به عمل الأمم المتحدة فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إنما هو نتاج آخر للعقود المنصرمة. وكثيرا ما مارست الدول الأعضاء الضغوط من أجل اتخاذ التدابير على أساس مجزأ. وأنشأت أحيانا أجهزة بيروقراطية كبدائل عن حل المشاكل، كانت فى بعض الحالات وسيلة لتمويه المشاكل بدلا من كشفها لكى تنال الاهتمام الجدى، ولقد أوجبت بإنشاء آلية مرنة رفيعة المستوى تعمل فيما بين الدورات لتمكين المجلس من الاستجابة بشكل مستمر وآنى للتطورات الجديدة الحادثة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى، وينبغى أن تكون لها وظيفة إنذار مبكر تشمل ما يتعرض له الأمن والتنمية من أخطار: من أزمة الطاقة إلى عبء الديون، ومن خطر المجاعة إلى تفشى الأمراض. وإذا كان بمقدور مجلس الأمن أن يتصور إمكانيات جديدة فيما يتعلق بقضية السلم، فإن دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى يمكن أيضا أن يتعزز بقدر كبير. وفى هذا العصر الذى تتراجع فيه مفاهيم التنمية القديمة، ويصبح من المطلوب وجود توجهات جديدة، سيحتاج كل عنصر، فى منظومة الأمم المتحدة، إلى أن يعيد النظر فى وظيفته وما يستخدمه من موارد بشرية ومالية، إلى أن يبرر هذه الوظيفة وهذه الموارد من جديد.

تفاعل الشعوب :

هناك إمكانيات جديدة لإسهام يقوم على التقاسم والتفويض والتفاعل فى المنظمة العالمية من جانب العدد المتزايد من الرابطات والوكالات الإقليمية والشبكة الهائلة من المنظمات غير الحكومية التى كانت تعمل إلى حد كبير فى الماضى من أمريكا الشمالية وأوروبا، وأصبحت الآن، وبشكل متزايد، من معالم البلدان فى جميع أنحاء العالم، وهناك الآن أكثر من ألف منظمة غير حكومية تعمل بنشاط فى الأمم المتحدة من خلال الناس ومعهم فى كل مكان.

بل إن هناك مستوى أعمق لهذا الاتجاه؛ فالعلاقات بين الأمم تتشكل، بقدر متزايد، على أساس التفاعل المستمر بين كيانات سياسية واقتصادية بأكملها، وهذا النشاط يكاد يشبه واحدة من قوى الطبيعة، وقد يكون كذلك بالفعل، فلم تعد الحدود السياسية ولا الجغرافية تشكل إلا عائقا هينا أمام هذه العملية، ويتزايد البرهان على عدم فعالية جهود الحكومات لتوجيه أو حتى تتبع هذه التدفقات من الأفكار والتأثيرات والمعاملات، وسيتمثل التحدى المستقبل المنظور فى جعل هذه العلاقات المتطورة بين الشعوب وفيما بين الشعوب بعضها بعضاً علاقات منطقية.

وقد تقدمت بمفهوم "بناء السلم بعد انتهاء الصراع" كأحد مجالات هذه الجهود. فعقب الحروب، فإنه من شأن المشاريع التعاونية المحددة التى تربط بين بلدين وشعبين أو أكثر فى عمل يعود عليهما بالنفع المتبادل أن تسهم لا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل يمكن أيضا أن تعزز الثقة وهى ركيزة أساسية لتحقيق السلم. إن السفر بحرية أكبر والتبادل الثقافى ومشاريع الشباب وتغيير أساليب التعليم، كلها أمور يمكن أن تمنع عودة التوترات الثقافية والقومية التى قد تطلق شرارة الأعمال العدائية من جديد، وستكون هناك حاجة إلى بناء السلم بعد انتهاء الصراع، ليس فقط فى حالات النزاع الدولى، بل أيضا فى حالات العدد المتزايد من المنازعات الداخلية الناشئة اليوم داخل الدولة نفسها.

تغيير المناخ الفكرى للأمم المتحدة :

ظلت روح ميثاق الأمم المتحدة حية عقودا من الزمن فى ظروف بالغة الصعوبة. كان الأمل أساسيا، والمطلوب الآن هو الإنجاز. وبعد التصريحات وتحديد المواقف، آن الأوان لأن ننظر إلى الأفكار باعتبارها خططا للعمل، وأكثر من إعادة التشكيل، لا بد للمناخ الفكرى فى الأمم المتحدة من أن يتغير.

إن التنافس بين قطبين قد أرجع الأمم المتحدة إلى مركز أبعدها كثيرا عما كان متصورا لها فى البداية، فكان النزوع إلى الجدل والرسميات والقيام بالمناورات لتحقيق ميزة هامشية أو نفوذ وطنى طابعا مميزا لأعمال الكثير من الوفود، وقد أسندت وظائف مهمة إلى اللجان، ومع ذلك شاركت الحكومات فى أعمالها بتعيين موظفين فى مستوى أدنى لا يملكون سلطة الارتباط الجدى. أما اليوم، فإن الوقت أثمن والمهام أعجل من أن يسمح بهذا التساهل.

وفى زمن الحرب الباردة، كان من البديهى حدوث انقسام أساسى إزاء كل مساءلة تقريبا، وقد تخففنا من هذا العبء، غير أنه لا يمكننا أن نتوقع التخلص من الجدل أو الخلاف أو النقاش، فالمشاكل التى تواجهنا معقدة أو الحلول غير واضحة بالمرة. فإذا انصرفنا إلى معالجتها بجدية، فلابد من أن نتوقع خلافات كبيرة فى الرأى، ولا ينبغى لذلك أن يثنينا، بل يجب أن نتقبل ذلك، وأن نكون تواقين إلى خوض الصراع الفكرى المنشود. إن الخلافات الحادة لا يمكن تفاديها، ولكن توافق الآراء ممكن التحقيق، إننى ملتزم بحوار واسع النطاق بين الدول الأعضاء والأمين العام، إن احتفاظ الأمم المتحدة بسلطتها العالمية يقتضى التشاور والاشتراك والانخراط بشكل كامل من جانب جميع الدول، كبيرها وصغيرها، وهذا بدوره يتطلب تخويل السلطة للشعب فى المجتمع المدنى، والاستماع إلى صوته على جميع مستويات المجتمع الدولى والمؤسسات الدولية.

الأمم المتحدة بين متناقضات المرحلة الانتقالية والمسئولية المشتركة

د . بطرس بطرس غالي

العدد ١١٧ بتاريخ ١ يوليو ١٩٩٤

فى الوقت الذى يتزايد فيه الطلب، بشكل لم يسبق له مثيل، على الأمم المتحدة وعلى عملياتها لحفظ السلام وعلى أنشطتها المختلفة والتى بدورها تطورت بصورة جوهرية نتيجة لانتهاء الحرب الباردة وتفضيل القوى الكبرى أن تقوم الأمم المتحدة نيابة عنها بمعالجة المشاكل الدولية -فى هذا الوقت فإن الأمم المتحدة تعانى من أزمة مالية حادة لم يسبق لها مثيل، ونجد أيضا أن الدول نفسها التى تكلف الأمم المتحدة وأمانتها العامة بالمزيد من الأعباء والمهام لا تسدد اشتراكاتها فى ميزانية المنظمة الدولية، فواقع الأمر يقول إن حصص الدول الأعضاء فى ميزانية الأمم المتحدة، سواء الميزانية العادية أو ميزانية عمليات حفظ السلام، موزعة بين الأعضاء توزيعا غير متناسب تناسبا واقعيا مع مستويات التقدم الاقتصادى للدول الأعضاء، وبصفة خاصة تلك الدول التى حققت معدلات نمو عالية فى السنوات الأخيرة، وأكثر من ذلك فإن الأمم المتحدة بسبب أزمتها المالية لم تستطع سداد مستحقات الدول التى تشارك فى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، سواء بالجنود أو المعدات، وبالتالى ارتفعت مديونية المنظمة الدولية لهذه الدول حتى بلغت أكثر من ٣٥٠ مليون دولار فى مطلع عام ١٩٩٤، مما جعل هذه الدول وأغلبها من الدول النامية، تلوح بأنها لن تستطيع الاستمرار طويلا فى مشاركتها فى عمليات حفظ السلام إذا لم تحصل على مستحقاتها من الأمم المتحدة، حيث تجد الدول النامية التى تشارك فى عمليات حفظ السلام نفسها فى موقف بالغ الصعوبة، نتيجة لأن مشاركتها هذه تصبح مصدر عبء اقتصادى ومالى ضار على ميزانيتها المرهقة أصلا، مما قد يدفعها -فى حالة عدم سداد الأمم المتحدة- إلى التوقف تماما عن المشاركة، وهو ما قد يؤدى إلى نتائج غير مرغوبة لأننا قد نواجه موقفا تقتصر فيه المشاركة فى عمليات حفظ السلام على الدول القادرة ماليا على تحمل نفقات المشاركة والتى قد لا تكون راغبة فى المشاركة فى كل الحالات أو التى قد تفضل المشاركة فى عملية بذاتها دون غيرها لأسباب تتعلق بمصالحها الوطنية، بالإضافة إلى أن تشكيل قوات دولية من الدول الغنية فقط إنما ينفى صفة الدولية عن عمليات حفظ السلام.

والواقع أننى أعتبر أن هذا التناقض فى موقف الدول الأعضاء بين رغبتها فى تحميل الأمم المتحدة المزيد من المسئولية مع عدم وجود إرادة موازية لتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك من أخطر التناقضات على الأقل- فى المدى القصير- لأن الأزمة المالية الحادة التى تواجهها الأمم المتحدة إنما تهدد كافة أنشطتها بالتوقف، وبالتالى فإنها أخطر تهديد لكيان المنظمة الدولية، وأكبر تحد لبقائها من عدمه، وليس أدل على ذلك من أن ديون أكبر دولتين من ممولى المنظمة بلغت فى نهاية يناير ١٩٩٤ حوالى ٨٢٠، ٥٧٥ مليون دولار أمريكى على التوالى، وهى مبالغ باهظة وتعكس حدة الأزمة المالية التى تواجهها المنظمة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الميزانية العادية السنوية للأمم المتحدة تبلغ حوالى ١,٣ مليار دولار، بينما تبلغ ميزانية عمليات حفظ السلام حوالى ٣,٥ مليار دولار وهى مبالغ ليست كبيرة إذا قورنت فى مواضعها الصحيحة بما تعود به من فائدة عظيمة إذا نجحت فى أهدافها. فيكفى التدليل على ذلك بأن الميزانية العادية للأمم المتحدة تعادل ميزانية إدارتى الشرطة والمطافئ فى مدينة نيويورك، وهى أيضا تعادل ثمن طائرة حربية واحدة من طراز "الشبح". وإذا سلمنا بأن ما ينفقه العالم على حفظ السلام أقل بكثير من "بديل السلام" "وهو الحرب"، فينبغى أن نأخذ فى الاعتبار أيضا أن ميزانية حفظ السلام السنوية تعادل أقل من واحد فى المائة من ميزانية الدفاع الأمريكية التى تبلغ ثلاثمائة مليار دولار .. مما سبق يتضح أن الأمر يتوقف على توافر الإرادة السياسية والرغبة الحقيقية فى دعم الأمم المتحدة، وليس على توافر الموارد المالية المطلوبة.

وبالرغم من أن كل هذه التناقضات الدولية تؤثر سلبا على فاعلية الأمم المتحدة، إلا أن الأمم المتحدة تبقى وحدها القادرة على حل كل هذه المتناقضات.

إن الأمم المتحدة هى منظمة شعوب العالم التى تمثل حجر الزاوية فى النظام الدولى الجديد الذى نحتاجه حاليا.

إن الأمم المتحدة أداة فى أيدى الدول الأعضاء، وهى مرآة تعكس مواقف هذه الدول، فهى أولا وأخيرا ما يريده أعضاؤها لها أن تكون. واقع الأمر أن التعددية الدولية Multilateralism هى الضمان -وليست العدو- لسيادة

وتماسك الدول، فهى صوت الدول الفقيرة ومنبر لمطالب آمالها، ولا غنى عنها من أجل تحقيق التنمية بمعنى أننا ندرك الآن وبوضوح أن العناصر غير الاقتصادية مثل بناء السلام والممارسة الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان كلها أصبحت عناصر ضرورية، بل لا غنى عنها لتحقيق التنمية الحقيقية. إن الأمم المتحدة فقط هى القادرة على توفير شبكة دولية من الترابط والتداخل بين الدول، وهى وحدها التى يمكن أن توفر المنبر الدولى اللازم للتعامل مع كل هذه القضايا بكل تعقيداتها.

لقد اخترعت الأمم المتحدة مفهوم حفظ السلام لملء حاجة ماسة وفراغ واضح أثناء سنوات الحرب الباردة، والآن نشاهد الجيل الثانى لعمليات حفظ السلام التى تطورت تطورا كميا ونوعيا عن جيلها الأول. فمثلا عمليات مثل العملية الناجحة للأمم المتحدة فى كمبوديا تعتبر إنجازا مهما فى تاريخ المنظمة الدولية، لأنها تمثل هذا الجيل المتطور من عمليات حفظ السلام حيث شملت الإشراف على الانتخابات وعمليات إعادة البناء السياسى والاقتصادى، وأصبحت نموذجا لما يمكن للأمم المتحدة أن تقدمه للدول من أجل مساعدتها على تجاوز أزماتها الداخلية والدولية.

وفى هذا السياق، أود أيضا أن أشير إلى أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تستجيب بموضوعية لطلبات المساعدات حيثما كانت هناك حاجة إلى ذلك، وفى رأيى أن الأمم المتحدة لا يجب أن تنتقى وتختار بين معاناة الشعوب، فالكل له حق المعاملة على قدم المساواة، والجميع جدير بنفس القدر من الاهتمام.

ويبقى أن أسجل أن المحصلة النهائية لأنشطة الأمم المتحدة، بالرغم من كافة الصعوبات الحالية، هى محصلة إيجابية.

إن لميثاق الأمم المتحدة شرعية- ودولية- فريدة، وإن هذه الشرعية وهذه الدولية تحملان الأمم المتحدة سلطة معنوية أيضا فريدة من نوعها، فليس هناك أى جهاز أو منظمة أو تجمع يتمتع بما تتمتع به الأمم المتحدة من سلطة معنوية، ولكن يجب أن أضيف- وهذه نقطة مهمة للغاية- أن هذه السلطة المعنوية تقابلها أيضا مسئولية معنوية ذات طابع خاص.

إن هذه السلطة المعنوية تقابلها أيضا مسئولية معنوية ذات طابع خاص، إن أداء الأمم المتحدة يحمل فى طياته سلطة دول العالم فى العمل الجماعى المتعدد الأطراف.

وبالتالى، فإن قيم الأمم المتحدة ومبادئها تنبع ليس من التوافق السياسى الدولى، ولكن من قيم ومبادئ البشرية جمعاء، فقيم السلام والأمن، والمساواة الاقتصادية والاجتماعية، والديمقراطية وحقوق الإنسان، كل هذه القيم منصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة الذى هو -فى الواقع- ميثاق شعوب الأرض وهو يمثل مبادئها وأهدافها.

إن الأمم المتحدة لا تستطيع- ويجب ألا تحاول- إيجاد تسوية لكافة النزاعات، إلا أنه يمكن للأمم المتحدة، وبالقدر المطلوب من التفهم والتأييد والدعم من قبل الدول الأعضاء، أن تتحرك فى الاتجاه الصحيح مثلما فعل أرشميدس باستخدام قدر صغير نسبيا من القوة.

فالرسالة التى أود توصيلها للقارئ هى أننا نعيش فى مرحلة انتقالية تاريخية، هى بطبيعة الحال غير تقليدية، ولذلك تتطلب استجابة غير تقليدية من جانب الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، وهذه الدول عليها الآن أن تقبل تحمل مسئوليات جديدة ومتزايدة.

يجب أن تنظر الدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة على أنها انعكاس لإرادتها وليس تحديا لها، ومن الضرورى أن تلازم الإرادة السياسية والسلطة السياسية كل قرار للأمم المتحدة منذ لحظة اعتماده، وأن تستمر هذه وتلك فى كافة مراحل تنفيذه، ولا بد أن تتمسك الدول الأعضاء بتكملة المشوار حتى نهايته، وألا تنهى ارتباطاتها بعمليات الأمم المتحدة عند مواجهة أول عقبة على الطريق، كذلك فإن اتخاذ قرارات بإعطاء صلاحيات معينة لعملية ما لحفظ السلام أو بإرسال بعثات للأمم المتحدة لابد أن يوازيه توفير الموارد المالية اللازمة للتنفيذ.

إن المجتمع الدولى -وهو يقترب من نهاية قرن من الزمان، ربما كان أكثر قرون التاريخ إراقة للدماء بسبب ما برز فيه من مظاهر العنف والكراهية والعداء بشكل لم يسبق له مثيل- لابد أن يتحمل مسئولياته، وعليه أن يتخطى كل ذلك برؤية أكثر عمقا ونظر أكثر شمولا وبعدا أكثر إنسانية.

إن الأمم المتحدة فى الواقع تولد من جديد وميلادها الثانى هذا أليم وصعب، إلا أننا بدأنا ندرك أنه بالنسبة للملايين من البشر فى كافة أنحاء العالم فى كل بلد ومن كل أصل وعرق وجنس، فإن الأمم المتحدة تمثل أكثر من أداة لتحقيق السلام والتعاون بين الدول، إنها أمل الإنسانية وملاذها. وكما قلت فى موضع سابق، فقد عانت

هذه المنظمة من أزمة ثقة ومصداقية خلال ما يقرب من نصف قرن بسبب الحرب الباردة، وهى الآن تعانى من العكس، أى من تزايد الثقة وتزايد مصداقية المنظمة نتيجة لانتهاء الحرب الباردة، فهل يترك المجتمع الدولى رمزه الكبير ليكون ضحية لأهمية وحيوية الدور الذى يلعبه هذا الرمز؟ هذا هو السؤال الذى يجب علينا جميعا أن نحدد الإجابة عليه.

وأخيرا، فإنه مع اقتراب بداية قرن جديد يحملنا إلى مرحلة دولية جديدة، فإن الوقت مازال متاحا أمامنا لخلق أمم متحدة جديدة تقدم للإنسانية برنامجا متكاملا للأمل والعمل والتضامن، نتحمل جميعا مسئولية تحقيقه.

حقوق الإنسان فى أربعة عقود : إنجازات كبيرة وإشكاليات مستمرة

د. أحمد الرشيدى

■

غنى عن البيان أن الاهتمام بحقوق الإنسان قد أضحى يمثل إحدى السمات الأساسية المميزة للنظام الدولى المعاصر الذى أرسيت دعائمه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

■

فخلافا لما كان عليه الحال فى الماضى -وفى ظل قواعد القانون الدولى التقليدى- لم تعد مسألة حقوق الإنسان بمختلف أبعادها من الأمور التى تندرج فقط ضمن نطاق الاختصاص الداخلى أو "المجال المحجوز" للدول فرادى. فقد أضحى المجتمع الدولى -وفى حدود معينة- طرفا أصيلا فيما يتعلق بهذه المسألة، وأصبح يقف إزاءها على قدم المساواة مع الدول التى تنتهك فيها هذه الحقوق، خاصة فى الأحوال التى يحدث فيها خروج صارخ ومتعمد على مجموعة القواعد والأحكام ذات الصلة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ضد مجموعة كبيرة من الأفراد أو ضد جماعة أو أقلية عرقية معينة.

وواقع الأمر أنه، وإن كان الاهتمام الدولى بحقوق الإنسان قد تبلور وبحق عقب الحرب العالمية الثانية ومع قيام منظمة الأمم المتحدة تحديدا، فإن الأمر الذى لا شك فيه هو أن مثل هذا الاهتمام يجد له بعض الجذور الممتدة قبل ذلك، خاصة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين.

وقد برز هذا الاهتمام، وكما هو معلوم، فى صور وتطبيقات عديدة.

فعلى سبيل المثال، وإلى جانب نظام الانتداب الذى نشأ فى إطار عصبة الأمم والذى كان يهدف بالأساس إلى الارتقاء بسكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى والسير بهم نحو الاستقلال (المادة ٢٢ من عهد العصبة)، كان هناك نظام الحماية الدولية لطوائف معينة من الأفراد كالحماية الدولية للعمال -الوطنيين والأجانب على السواء- فى إطار منظمة العمل الدولية، كما كان هناك نظام حماية الأقليات والامتيازات الأجنبية الذى قصد من ورائه حماية طوائف أو مجموعات عرقية معينة، وهو النظام الذى كان لعصبة الأمم دور لا ينكر فى تأسيسه وبلورته، إلى جانب ما عرف بـ "مبدأ التدخل الإنسانى" Humanitarian Intervention، الذى تذرعت به بعض الدول الاستعمارية -قديما وحديثا- للتدخل فى شئون الدول الأخرى. وأخيرا، وليس آخرا، كان هناك -ولايزال- نظام الحماية الدبلوماسية الذى يتيح للدول الحق فى التدخل القانونى، دفاعا عن مصالح رعاياها الذين ينتمون إليها بعلاقات الجنسية، ووفقا لآليات وشروط معينة.

(*) أستاذ القانون الدولى العام، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة .

ومع ذلك، فالثابت أن التناول الدولى لمسألة حقوق الإنسان، سواء فيما يتعلق ببيان ماهية هذه الحقوق فى حد ذاتها، أو من حيث النص على الضمانات اللازمة التى تكفل احترامها وإتاحة الفرصة للتمتع بها، قد شهد تطورا كبيرا - كما سلف البيان- منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص منذ مايقرب من أربعة عقود من الزمان، حين صدر العهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى عام ١٩٦٦، وهما العهدان اللذان يعتبران -وبحق- الأساس أو القاعدة بالنسبة إلى كل عموم التطورات الدولية اللاحقة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. فمنذ ذلك التاريخ، باتت مسألة حقوق الإنسان وضماناتها المختلفة تشكل ما يعرف الآن فى الاصطلاح القانونى الدولى، وفى أدبيات العلاقات الدولية على وجه العموم بـ "القانون الدولى لحقوق الإنسان" International Law of Human Rights، إلى جانب ما اصطلح على تسميته "القانون الدولى الإنسانى Humanitarian International Law، الذى يشتمل على مجموعة القواعد ذات الصلة بتنظيم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، سواء تحت الاحتلال أو فى ظل النزاعات المسلحة على اختلاف أنواعها، ودونما تفرقة بين ما يعتبر منها نزاعات دولية بالمعنى الدقيق، وبين ما يوصف بأنه نزاعات داخلية ذات طابع دولى، أو حتى بين ما يصدق عليه وصف النزاعات الداخلية الخالصة.

ولعله يكون من قبيل تحصيل الحاصل القول، هنا، إن كلا من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين المشار إليهما يمثل الوثائق الدولية الأربع المهمة التى ينظر إليها فى هذا الخصوص بوصفها اللبنة الأساسية الأولى التى كان لها فضل المساهمة فى بلورة هذين الفرعين الجديدين والمتميزين من فروع القانون الدولى العام، ونعنى بهما -كما ذكرنا- القانون الدولى لحقوق الإنسان و"القانون الدولى الإنسانى". وحسبنا، فى هذا الخصوص، أن نلقى نظرة سريعة على ديباجة الميثاق- أى ميثاق الأمم المتحدة- لنرى كيف أنها بدأت بالإشارة إلى "الشعوب" التى آلت على نفسها "أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"، مع التأكيد من جديد على إيمان هذه الشعوب بـ "الحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية". وإضافة إلى ما حوته الديباجة من معان ذات دلالة فيما يتصل بحقوق الإنسان، تضمن ميثاق الأمم المتحدة أيضا نصوصا عديدة تشير فى مجملها إلى أهمية التزام الدول كافة باحترام هذه الحقوق، ودونما تمييز لأى اعتبار خاص بالجنس أو الأصل الوطنى أو العرقى أو اللون أو اللغة (المواد: ١/٣، ١٣/ب، ٥٥، ٥٦، ١/٦٢ و٢، ٧٦/ج، ٨٧).

والواقع، أنه على الرغم من كل الإنجازات التى تحققت فى مجال حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها، على المستويين الوطنى والدولى، إلا أنه من المبالغة القول إن كل القضايا المعلقة أو ذات الصلة قد حسمت تماما. فالمشاهد، أنه لاتزال هناك تساؤلات أو إشكاليات مهمة عديدة مطروحة، سواء على مستوى البحث الأكاديمى أو على مستوى الممارسة، ويدور بشأنها الكثير من الجدل.

لذلك، فقد يكون من المناسب أن يهدف التحليل، هنا، إلى التعرض، برؤية نقدية، لأبرز هذه التساؤلات أو تلك الإشكاليات.

أولا- فى تعريف حقوق الإنسان:

على الرغم من تعدد التعريفات الخاصة بحقوق الإنسان، إلا أنه باستعراض الأدبيات ذات الصلة، التى تراكمت خلال العقود الأربعة الماضية، يمكننا القول إن حقوق الإنسان، وما يتصل بها من حريات أساسية، تعرف وفقا للرأى الغالب فى الفقه بأنها: "أحد فروع العلوم الاجتماعية، الذى يختص بدراسة العلاقات بين الناس، استنادا إلى كرامة الإنسان، وتحديد الحقوق والرخص الضرورية لازدهار كل كائن إنسانى".

كما تعرف -من جهة أخرى- بأنها: "علم يتعلق بالشخص، ولاسيما الإنسان العامل، الذى يعيش فى ظل دولة، ويجب أن يستفيد من حماية القانون عند اتهامه بجريمة، أو عندما يكون ضحية للانتهاك، عن طريق تدخل القاضى الوطنى والمنظمات الدولية، كما ينبغى أن تكون حقوقه -أى الإنسان- ولاسيما الحق فى المساواة متناسقة مع مقتضيات النظام العام".

والواقع، أننا نميل إلى التعامل مع اصطلاح "حقوق الإنسان والحريات الأساسية" بوصفه يشير، بصفة عامة، إلى مجموعة الاحتياجات أو المطالب التى يلزم توافرها بالنسبة إلى عموم الأشخاص، دون أى تمييز بينهم -فى هذا الخصوص- سواء لاعتبارات الجنس، أو النوع، أو اللون، أو العقيدة السياسية، أو الأصل الوطنى، أو لأى اعتبار آخر".

ولاشك فى أن حقوق الإنسان، بهذا المعنى سالف الذكر، إنما تمثل مساحة وسطا أو موضوعا مشتركا بين أكثر من فرع من فروع العلوم الاجتماعية، وبخاصة العلوم القانونية والعلوم السياسية.

فقوانين العقوبات مثلا -أو التشريعات الجنائية- تعنى بحقوق الإنسان من زوايا عدة تتمثل -بالأساس- فى التأكيد على جملة من المبادئ الحاكمة ذات الصلة المباشرة بهذه الحقوق، وما يرتبط بها أو ينبثق عنها من حريات كمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، ومبدأ شخصية العقوبة، ومبدأ الحق فى الدفاع الشرعى، ومبدأ القانون الأصلح للمتهم، ومبدأ التفسير الضيق للنصوص الجنائية ... الخ. كما تعنى القوانين الخاصة بالإجراءات الجنائية -على وجه الخصوص- بالتأكيد بدورها - على ضرورة احترام حقوق الإنسان، من منطلق الاهتمام بتقرير العديد من الضمانات كالحق فى الدفاع، واعتبار أن الأصل فى الإنسان هو البراءة .. أما القانون الدستورى، فقد جاءت عنايته بحقوق الإنسان متمثلة فى كونه -أى القانون الدستورى- هو الذى يشكل الإطار المرجعى لطائفة مهمة من هذه الحقوق، ونعنى بها طائفة الحقوق السياسية كالحق فى الانتخاب، والحق فى الترشيح لشغل الوظائف العامة، والحق فى المشاركة فى الحياة السياسية عموما.

وإضافة إلى ما تقدم، تدخل حقوق الإنسان ضمن نطاق اهتمامات فروع علم السياسة كفرع النظرية السياسية الذى يعنى بتأصيل هذه الحقوق من زاوية ارتباطها بالظواهر المجتمعية المحيطة كظاهرة الصراع، وظاهرة المشاركة السياسية. وليس بخاف، فى هذا المقام أيضا، حقيقة أن القانون الدولى قد أولى هذه الحقوق وتلك الحريات أهمية كبيرة إلى الحد الذى أصبحت معه تمثل واحدا من فروعه الجديدة، ونعنى به- كما سلفت الإشارة- القانون الدولى لحقوق الإنسان، إضافة إلى القانون الدولى الإنسانى الذى يعنى بحقوق الإنسان وطرق حمايتها فى أثناء النزاعات المسلحة أو تحت الاحتلال.

ثانيا- إشكالية العلاقة بين المكون العالمى والمكون الوطنى فى حقوق الإنسان:

لايزال يتنازع أدبيات حقوق الإنسان اتجاهان رئيسيان فيما يتعلق بأساس هذه الحقوق أو أصلها العام.

الاتجاه الأول، الذى يكاد يكون هو الراجح لدى العديد من المهتمين بحقوق الإنسان ونشطائها، ويذهب إلى التأكيد على المنشأ العالمى لهذه الحقوق وما يرتبط بها من حريات أساسية. ومن هنا، تحدث هذا الفريق من الباحثين -صراحة- عما سماه حقوق الإنسان العالمية.

أما الاتجاه الآخر، فيتبنى أصحابه موقفا مناقضا لموقف أصحاب الاتجاه الأول سالف الذكر. فالأصل فى حقوق الإنسان -لدى هذا الفريق الآخر من الباحثين- هو أنها مسألة وطنية داخلية.

فطبقا لرأى هذا الفريق، فإنه على الرغم من تعدد مظاهر الاهتمام الدولى بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، خاصة منذ بداية النصف الثانى من القرن العشرين، وعلى الرغم -كذلك- من التسليم بأهمية الجهود التى بذلت فى إطار الهيئات والمنظمات الدولية، بهدف تعزيز هذه الحقوق وتلك الحريات، إلا أن ذلك كله لا يخلع عن حقوق الإنسان منشأها الوطنى أو الداخلى.

وتقديرنا، أن هذا الاستنتاج، الذى نؤيده، إنما يجد سنده الذى يسوغه فى الآتى:

١- إن القوانين والتشريعات الوطنية، على اختلاف مستوياتها، هى التى اضطلعت بالجهد الأكبر فى مجال تقنين القواعد ذات الصلة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ووضع الضوابط القانونية التى تكفل تعزيزها وحمايتها.

بل لعلنا لا نبالغ إذا قلنا فى هذا الخصوص -ودون مبالغة- إن جوهر القوانين والتشريعات الوطنية فى الدول، عموما، إنما يكمن فى حماية الحقوق والحريات المذكورة. ولنأخذ، مثلا، القانونين الدستورى والإدارى اللذين يقوم موضوعهما -وفى جانب كبير منه- على تقرير حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية، سواء فى مواجهة السلطات العامة، أو فى مواجهة بعضهم بعضا.

٢- كذلك، فإنه مما يؤكد على المنشأ الوطنى أو الأصل الداخلى لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، حقيقة أن من بين المصادر الرئيسية التى يعول عليها فى دراسة هذه الحقوق وتطورها، وكما سنرى، ذلك المصدر المهم المتمثل فى مساهمات الفلاسفة والمفكرين فى الدول عموما كأفكار فلاسفة العقد الاجتماعى فى أوروبا مثلا (هوبز، لوك، روسو)، أو كأفكار بعض المصلحين ودعاة التنوير فى بلادنا العربية والإسلامية، من أمثال: الإمام محمد عبده، والكواكبى، وقاسم أمين، وسلامة موسى، ومحمد الغزالى، هذا ناهيك -بطبيعة الحال- عن الأفكار المهمة التى جاءت بها الثورات الوطنية الكبرى كالثورتين الأمريكية والفرنسية.

ومؤدى ما سبق أن الاتفاقات والمواثيق والإعلانات الدولية المعاصرة ذات الصلة بحقوق الإنسان، وفقا لرأى هذا الفريق من الباحثين، إنما جاءت كاشفة عما استقر -قبلا- فى الضمير الإنسانى الوطنى، وفى الحضارات الإنسانية المختلفة إزاء هذه المسألة، وعلى امتداد الزمان.

٣- إن القاعدة، فى القانون الدولى المعاصر، هى أن القوانين والتشريعات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية -وحتى مع التسليم بحقيقة أنها قد استحدثت جديدا فى مجال العمل على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وإلى الدرجة التى سوغت للبعض وصفها بأنها أضحت بمثابة قواعد آمرة- إلا أن هذه القوانين وتلك التشريعات -ومن الناحية القانونية الدقيقة- لا تصير ملزمة كمبدأ عام ما لم تعلن الدولة قبولها لها (سواء بالتصديق على الاتفاق ذى الصلة أو بالانضمام إليه) وتضمينها فى قوانينها الوطنية، أى بعبارة أخرى ما لم تصر هذه الاتفاقات وتلك المواثيق والإعلانات الدولية جزءا لا يتجزأ من القانون الوطنى.

ويترتب على اعتبار أن الأصل فى حقوق الإنسان أنها مسألة وطنية داخلية نتيجتان مهمتان، فى رأى البعض من الباحثين، وهو ما نعتقد بوجاهته:

النتيجة الأولى: مؤداها أن العمل من أجل تعزيز هذه الحقوق وتنميتها يتعين أن يكون منطلقه الأول هو المجتمع الوطنى ذاته، وهو ما يعنى -فى عبارة أخرى- أن نشطاء حقوق الإنسان والمناضلين على دربها فى كل موقع، لابد أن يعملوا من منطلق داخلى أصلا وأساسا، وأن يحرصوا -من ثم- على أن تكون لهم جذور ضاربة بعمق فى أرضية مجتمعاتهم الوطنية.

أما النتيجة الأخرى، التى هى غير منبتة الصلة تماما بسابقتها، فمؤداها أنه لا يوجد ثمة ما يسوغ -بحال- استعداء الآخر الأجنبى على العنصر الوطنى أو الاستقواء بالأجنبى على الوطن، تحت أى مبرر كان، حتى ولو كان نتيجة لوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، فالتصدى لانتهاكات حقوق الإنسان يتعين أن يكون منطلقه -دوما وأساسا- هو المنطلق الوطنى، خاصة أن التدخل الخارجى فى هذا الشأن تكون له ولا شك دوافعه وأسبابه الخاصة، التى ربما تأتى الاعتبارات الإنسانية فى المقام الأخير منها.

ثالثا- إشكالية النسبية الحضارية والثقافية فى حقوق الإنسان:

مع التسليم بحقيقة أن حقوق الإنسان قد أضحت الآن -بفضل التزايد المطرد فى درجة الاهتمام الدولى بها- ذات طابع عالمى، إلا أن القبول بذلك -وبحسب المذهب الذى نراه مع جانب من الباحثين- لا يعنى بالضرورة نفى الخصوصيات الحضارية والثقافية لبعض الشعوب.

وبعبارة أخرى، فإذا كان صحيحا أن ثمة قاسما مشتركا على مستوى بعض المفاهيم، فيما بين النظم والثقافات القانونية والسياسية المختلفة، فيما يتصل بقضايا حقوق الإنسان كالموقف مثلا إزاء مسائل التعذيب والمحاكمات غير العادية والاحتجاز التعسفى .. إلا أنه صحيح أيضا -وبالقدر ذاته- أنه توجد ثمة خصوصيات لا ينبغى -بل وليس من الضرورى أو من المصلحة- إغفالها أو التغاضى عنها. وهذه الخصوصيات قد يكون مصدرها القيم الدينية السائدة، أو النظام العام والآداب، أو حتى طبيعة المرحلة من التطور والنمو التى يمر بها هذا المجتمع أو ذاك.

واتساقا مع هذا الإدراك، فإن هناك من يرى -وبحق- أنه يكون من صميم حقوق الإنسان وجوهرها، حق الأفراد المنتمين إلى جماعة معينة أو إلى شعب معين فى أن يشعروا -فى حدود معينة- بتميزهم عن غيرهم من الجماعات والشعوب الأخرى، ومن دون أن يعنى ذلك سموا لعنصر على حساب الآخر.

والحق أن أى استنتاج آخر بخلاف ذلك من شأنه أن يصطدم -فى رأينا- وظروف الواقع ومقتضياته، فضلا عن كونه يتعارض بشكل صريح مع القواعد الديمقراطية التى تستلزم -ولاشك- ضرورة الاعتراف بالآخر، ناهيك عن أن التنكر لمثل هذه الخصوصيات سيقود فى نهاية الأمر إلى إتاحة الفرصة لهيمنة ثقافة أو منظومة قيم معينة -قد لا تكون هى الأكثر ملاءمة- على باقى الثقافات أو منظومات القيم الأخرى.

غاية القول، إذن، إن الاعتراف بالخصوصيات الثقافية والحضارية، فيما يتصل بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، يشكل دون شك أحد الشروط الضرورية لإمكان تحقيق قدر مناسب من الديمقراطية فى إطار العلاقات الدولية، ولا ينبغى النظر إليه -أى إلى مثل هذا الاعتراف- بأى حال من الأحوال باعتباره مناقضا -من حيث الجوهر أو المضمون- لمبدأ العالمية الذى يجب أن ينصرف فحواه، فى رأينا، إلى ذلك القدر المشترك المتمثل فى وجود مصلحة إنسانية للجميع فى الارتقاء بالحقوق والحريات العامة.

وإضافة إلى ما سبق، فإن التأكيد على مثل هذه الخصوصيات وعدم استبعادها من شأنه -أيضا- أن يفسح الطريق للوصول بحقوق الإنسان والحريات الأساسية -فكرا وممارسة- إلى درجة أبعد مما يمكن أن يتفق عليه أعضاء الجماعة الدولية عموما، والذين قد لا يستطيعون الاتفاق إلا على حد أدنى محدود، بحكم عددهم الكبير.

وحسبنا، فى هذا الخصوص، وتأكيدا على هذا الاستنتاج، أن نشير إلى الموقف القوى الذى تبنته الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام ١٩٥٠، فيما يتعلق بتعزيز هذه الحقوق وحمايتها، مقارنة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية الأخرى ذات الطابع العالمى سواء تلك التى سبقتها، كالإعلان العالمى لحقوق الإنسان أو تلك التى جاءت لاحقة عليها كالعهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية.

ولاشك، أيضا، فى أن الاستنتاج، سالف الذكر، إنما يصدق بدرجة أكبر بالنسبة لحالة الشريعة الإسلامية التى وضعت نظاما متكاملا لحماية حقوق الإنسان، لا يدانيه - بالنسبة للباحثين المنصفين- أى نظام قانونى وضعى مهما علا فى إنسانيته.

رابعا- إشكالية التقييد والإطلاق فى حقوق الإنسان:

كما هو معلوم، فإن من بين المبادئ الحاكمة لحقوق الإنسان عموما التى تأصلت خلال العقود الماضية، المبدأ الذى يقضى بأن الأصل فى حقوق الإنسان أنها عامة أو مطلقة، أى يتعين الاعتراف بها لكل إنسان على وجه الإطلاق وفى جميع الأحوال، وأن تقييدها -لذلك- لا يكون جائزا إلا على سبيل الاستثناء الذى لا ينبغى التوسع فيه، وإنما يكون تقديره فى إطار حالة الضرورة التى تسوغه، وبشرط ألا يؤدى -أى هذا الاستثناء- إلى إهدار طائفة بذاتها من هذه الحقوق.

والثابت، أن فكرة التقييد الاستثنائى لبعض حقوق الإنسان والحريات الأساسية تجد سندا لها فى عموم التشريعات الوطنية والدولية ذات الصلة على حد سواء، وإن كانت تجد سندها الحقيقى أو الأصيل -قبل ذلك كله- فى المبادئ القانونية العامة، التى تقضى بأن ثمة واجبات معينة تقع على كل فرد تجاه السلطة العامة فى المجتمع الذى يعيش فيه وتجاه غيره من الأفراد سواء بسواء.

كما أن إيراد قيود معينة -استثناء- على حقوق الإنسان والحريات الأساسية، قد يأتى، فى واقع الأمر، انطلاقا من حرص المشرع -الوطنى أو الدولى- على إتاحة الفرصة أمام السلطة العامة فى المجتمع للتصدى بفاعلية للظروف الطارئة التى قد تستجد، والتى تستلزم تدخلا من نوع خاص.

كذلك، فقد يكون التقييد لبعض الحقوق والحريات الأساسية راجعا إلى الرغبة فى تقويم سلوك الأفراد الذين قد تسول لهم أنفسهم الخروج على مقتضى القانون.

أ) فعلى مستوى التشريع الوطنى، جرت عادة المشرع فى العديد من الدول على النص صراحة على عدم إطلاق حق الأفراد فى مباشرة حقوق معينة، سواء بصورة دائمة أو بصورة مؤقتة، وذلك لاعتبارات خاصة يقدرها المشرع نفسه.

فعلى سبيل المثال، نص المشرع المصرى فى المادة الأولى من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦، بشأن تنظيم مباشرة الحقوق السياسية، على عدم شمول الحق فى مباشرة الحقوق المذكورة، ضباط وأفراد القوات المسلحة الرئيسية والفرعية والإضافية وضباط وأفراد هيئة الشرطة، طوال مدة خدمتهم بالقوات المسلحة أو الشرطة.

وفى المادة الثانية من القانون المذكور ذاته، نص المشرع المصرى أيضا على حرمان طوائف معينة من الأفراد من مباشرة حقوقهم السياسية.

ومن هذه الطوائف :

١- المحكوم عليه فى جناية، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

٢- من فرضت الحراسة على أمواله بحكم قضائى طبقا للقانون، وذلك طوال مدة فرضها. وفى حالة الحكم بالمصادرة، يكون الحرمان لمدة خمس سنوات من تاريخ هذا الحكم.

ب) وأما على مستوى التشريعات الدولية -أى الاتفاقيات والمواثيق والإعلانات ومجموعات المبادئ الدولية ذات الصلة- فنشير من بينها إلى ما يلى على وجه الخصوص، فيما يتعلق بموقفها إزاء مسألة إيراد قيود معينة -استثناء- على التمتع بحقوق معينة:

- المادة ٢/٢٩ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والتى تنص على أن: "يخضع الفرد فى ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التى يقررها القانون فقط لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها، ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام، والمصلحة العامة، والأخلاق فى مجتمع ديمقراطى".

- المادتان ٤ و١/٨ من العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تنص الفقرة ١/د من المادة

الأخيرة من هاتين المادتين -وعلى سبيل المثال- على أن: "لا تحول هذه المادة دون فرض القيود القانونية على ممارسة هذه الحقوق، بواسطة أعضاء القوات المسلحة أو الشرطة أو الإدارة الحكومية".

- المادتان ٢/٣ و٣/١٤ من اتفاقية حقوق الطفل. فتنص الفقرة الثانية من المادة ١٣ -مثلا- على أنه: "يجوز إخضاع ممارسة هذا الحق (أى الحق فى حرية التعبير) لبعض القيود، بشرط أن ينص القانون عليها، وأن تكون لازمة لتأمين ما يلى:

أ- احترام حقوق الغير أو سمعتهم.

ب- حماية الأمن الوطنى أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة.

أما الفقرة الثالثة من المادة ١٤ سالفة الذكر، فتنص على أنه: "لا يجوز أن يخضع الإجهار بالدين أو بالمعتقدات إلا للقيود التى ينص عليها القانون، واللازمة لحماية السلامة العامة أو النظام أو الصحة أو الآداب العامة أو الحقوق الأساسية للآخرين".

خامسا- إشكالية التكامل فى حقوق الإنسان أو عدم قابليتها للانقسام أو التجزؤ:

من المستقر أيضا، فى أدبيات حقوق الإنسان على النحو الذى تراكمت عليه طيلة العقود الأربعة أو الخمسة الماضية، أن هذه الحقوق تتكامل فيما بينها. بمعنى، أن الأصل فى هذه الحقوق هو ترابطها، وعدم قابليتها للانقسام أو التجزئة.

وترتيبا على ذلك، فقد أضحى من المقبول بصفة عامة فى أدبيات حقوق الإنسان، أنه لا يوجد ثمة ما يسوغ -من حيث المبدأ- إعطاء أولوية خاصة لطائفة بعينها من هذه الحقوق كالحق فى الغذاء مثلا، أو الحق فى العمل، على حساب طائفة أو طوائف أخرى منها كالحقوق المدنية والسياسية مثلا، كالحق فى حرية التعبير والاجتماع، أو الحق فى المحاكمة العادلة مثلا.

وتقديرنا، أن القول بتكامل منظومة حقوق الإنسان وعدم قابليتها للانقسام أو التجزؤ، إنما يجد مسوغه فى كونه هو الشرط الضرورى لكفالة التمتع بهذه الحقوق واقعيا من جهة، ولأنه -أى هذا التكامل- هو الذى يتيح للإنسان أينما وجد فرصة إشباع حاجاته الأساسية والمجتمعية، بصفته إنسانا يعيش فى إطار جماعة سياسية منظمة.

على أن القول بمبدأ تكامل حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للانقسام أو التجزؤ، لا يعنى -أحيانا وبحسب وجهة نظر أخرى نعتقد بسلامتها- عدم إمكان الخروج على مقتضاه بصورة مطلقة.

فالأفراد، ليسوا سواء دوما، سواء من حيث الظروف الموضوعية التى يعيشونها، أو من حيث نوعية الاحتياجات الأساسية التى يتعين إشباعها.

وبعبارة أخرى، فإنه مهما تحدثنا -مثلا- عن وجوب إعمال مبدأ المساواة بين بنى الإنسان أينما وجدوا، إلا أنه يبقى صحيحا أيضا -وبالقدر ذاته- أن احتياجات الحياة ومتطلباتها بالنسبة إلى شخص يعيش فى مجتمع معين كالمجتمع الفرنسى أو اليابانى مثلا، والذى خطا كل منهما خطوات بعيدة على مدارج التقدم المادى والديمقراطى، تختلف -كما وكيفا بلاشك- عن احتياجات الحياة ومتطلباتها بالنسبة لشخص آخر يعيش فى مجتمع تقليدى كالعديد من المجتمعات العربية والإفريقية، لايزال الواحد منها يتحسس خطاه على طريق التنمية والتقدم.

ومؤدى ذلك، أنه من المتوقع -مثلا ومن الناحية العملية أو التطبيقية- أن تحظى طائفة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (كالحق فى الغذاء والحق فى العمل مثلا) بأهمية خاصة، أو بأولوية متقدمة فى مجتمع متخلف لا يزال أفراده يعانون من ظروف الفقر الاجتماعى، والافتقاد إلى بنية تحتية مناسبة (طرق جيدة، وصرف صحى، وإنارة، ومياه شرب نقية، خدمات تعليمية حقيقية)، مقارنة بالحقوق المدنية والسياسية كالحق فى المشاركة السياسية، والحق فى حرية الرأى والتعبير، والحق فى إنشاء النقابات وتكوين الجمعيات، وهى الحقوق التى ينظر إليها باعتبارها ضرورية للغاية فى مجتمع متقدم.

والحقيقة، أنه فى مقابل هذا الاتجاه الذى نؤيده، ثمة اتجاه آخر فى أدبيات حقوق الإنسان، يميل أنصاره إلى الربط بين مجموعتى حقوق الإنسان سالفتى الذكر: الحقوق المدنية والسياسية من جهة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، وذلك انطلاقا من اقتناع أساسى، مؤداه أن ثمة علاقة جدلية بين هاتين المجموعتين من الحقوق. فالأفراد المحرومون من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، مثلا، يتعين أن يكونوا قادرين على الاحتجاج والتعبير عن آرائهم، وبالذات فيما لو كان حرمانهم -من الغذاء مثلا- مرجعه التوزيع غير العادل للموارد. وبعبارة أخرى، فإن كفالة التمتع

بحرية الرأى والتعبير إنما تعتبر -فى مثل هذه الحالة- الوسيلة التى يتم من خلالها جذب الانتباه إلى معاناة هؤلاء الأفراد.

والمشاهد أن هذا المنهج فى التفكير -أى اعتبار أن حقوق الإنسان كافة ذات أهمية متكافئة- هو الذى تنتهجه منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها ذات الصلة، وهو ما تأكد أيضا من خلال أعمال المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان الذى عقد فى فيينا عام ١٩٩٣. فقد جاء فيما سمى إعلان فيينا، وبرنامج العمل الصادر فى ختام أعمال المؤتمر المذكور، ما يشير صراحة إلى أنه وإن كان يتعين مراعاة الخصوصيات الوطنية والإقليمية وأخذها فى الاعتبار، إلا أن من واجب الدول بغض النظر عن طبيعة نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - العمل من أجل تعزيز كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.

سادسا- التدخل الدولى الإنسانى وإشكالية المشروعية :

على الرغم من حقيقة أن "التسييس" -أو بمعنى آخر تغليب الاعتبارات السياسية إلى حد كبير عند محاولة فهم بعض الأمور- يكاد يكون صفة أساسية ملازمة للتدخل الدولى الإنسانى أيا كانت تطبيقاته، وبحيث يمكننا القول إن الدوافع "الإنسانية"، بمفهومها الأوسع، كانت بمثابة القاسم المشترك، لتبرير الكثير من التدخلات التى جرت منذ القدم، إلا أن استعراض خبرة العمل الدولى فى هذا الخصوص يكشف عن وجود ما يشبه الإجماع بين الباحثين على أن ثمة دوافع وأهدافا معلنة لهذا النوع من التدخل، هى التى تسوغ فى نهاية الأمر القيام به.

وفيما يتعلق بمجمل هذه الدوافع والأهداف، فالملاحظ أنها -نظريا- تكاد تدور فى مجملها حول الفكرة الأخلاقية التى تقضى بوجوب مد يد العون لكل ذى حاجة، مما يعنى -فى عبارة أخرى- أن هناك حدا أدنى من المسئولية المتبادلة بين أعضاء الجماعة الدولية.

وكما سلف البيان، فإن الاعتبارات الأخلاقية قد تكون مجرد ستار يخفى مطامع سياسية للطرف الدولى المتدخل لدى الطرف المستهدف من جراء هذا التدخل. ولذلك، فقد ذهب بعض الباحثين -وبحق- إلى عدم التعويل على هذه الاعتبارات بإطلاق، بالنظر إلى أن التدخل أيا كانت صورته، إنما هو سلوك غير مقبول، حيث إنه يعرض استقلال الدولة موضوع التدخل للخطر، ومن ثم فيجب ألا يسمح به إلا فى الأحوال الاستثنائية جدا، والتى قد تستلزم -لذلك- عملا دوليا عاجلا، فرديا أو محدودا أو جماعيا.

وقد اشترط أنصار هذا الرأى شروطا خاصة يتعين تحققها لإمكان الحديث عن "تدخل إنسانى" مبرر.

ومن هذه الشروط: وقوع انتهاكات جد خطيرة وبشكل منتظم لحقوق الإنسان الأساسية كالحق فى الحياة، والحق فى التمتع بالكرامة الإنسانية، واستنفاد كافة محاولات وقف مثل هذه الانتهاكات، سواء من جانب المستهدفين أنفسهم أو من جانب بعض المؤسسات الوطنية والدولية ذات الصلة، وإصرار المستهدفين من هذه الانتهاكات -الصريح أو الضمنى- على طلب الحصول على الدعم الخارجى من أى جهة كانت لاقتضاء حقوقهم أو وقف ما يتعرضون له من مخاطر وانتهاكات. وأخيرا، هناك، أيضا الاعتبار المتعلق بإمعان السلطات المعنية فى الدولة فى عدم بذل أى جهد للإصلاح، وتغيير الأوضاع نحو الأفضل والالتزام بالمعايير الدولية المستقرة فى شأن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

والمشاهد، أن ثمة وجهتى نظر رئيسيتين فيما يتعلق بتكييف موقف القانون الدولى العام إزاء مسألة مشروعية التدخل الدولى "الإنسانى"، أو التدخل الدولى لأغراض إنسانية، وبالذات من خلال استخدام القوة المسلحة.

أما وجهة النظر الأولى، فتذهب إلى القول بمشروعية التدخل الإنسانى، ولا ترى فيه تدخلا محظورا -بإطلاق- فى الشئون الداخلية للدولة المعنية.

والحجج التى استند إليها أنصار وجهة النظر هذه، تتمثل فى الآتى:

١- إن التدخل الدولى "الإنسانى" أو التدخل الدولى لأغراض إنسانية -بالذات من خلال استخدام القوة المسلحة- إنما يندرج ضمن صور التدخل التى يشملها أحد الاستثناءات الثلاثة التى ترد إلى مبدأ عدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى نطاق العلاقات الدولية المتبادلة، خاصة إعمالا لمبدأ الدفاع الشرعى.

وواضح، أن هذا الرأى إنما يوسع كثيرا من مفهوم الدفاع الشرعى ليجعله يمتد ليس فقط للتصدى للعدوان المسلح الذى قد تتعرض له الدولة، وإنما ينسحب أيضا إلى حق هذه الدولة فى اتخاذ الإجراءات اللازمة -ومنها التدخل- للدفاع عن حقوق مواطنيها فى الخارج أو حتى مواطنى الدولة المتدخل فى شئونها، والتى قد تكون محلا للانتهاك بشكل متعمد وعلى نطاق واسع.

ومؤدى ما سبق أن استخدام القوة المسلحة للتصدى لهذا الانتهاك وما فى حكمه لا ينبغى النظر إليه -وفقا لرأى هذا الفريق الأول من الباحثين- باعتباره يمثل افتئاتا أو خروجا على مبدأ سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسى.

٢- كذلك، هناك الحجة المتمثلة فى القول إن نص المادة ٧/٢ من ميثاق الأمم المتحدة - الذى يؤكد على حقيقة أنه: "ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل فى الشئون التى هى من صميم السلطان الداخلى لدولة ما ..". لا يمكن الاعتداد به أو القياس عليه لرفض فكرة التدخل الخارجى فى شئون دولة ما، إذا ما وجدت اعتبارات إنسانية تلزم بذلك.

ومرد ذلك إلى حقيقة أن ميثاق الأمم المتحدة ذاته- وفى المادة المشار إليها ذاتها - قد نظر إلى مسألة الاختصاص الداخلى باعتبارها مسألة مرنة ومتطورة بحسب تطور الظروف والأوضاع الداخلية والدولية على حد سواء.

وحيث إن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية قد أضحت من الأمور التى تحظى باهتمام دولى واسع ومتزايد بشكل مطرد، لذلك فقد أصبح من غير الممكن الحديث الآن عن اختصاص مطلق للدولة فيما يتعلق بهذه الأمور.

٣- وإضافة إلى ما تقدم، فإن القول بمشروعية التدخل الدولى لأغراض إنسانية يمكن تبريره أيضا بالإحالة إلى نص المادتين ٥٥ و٥٦ من ميثاق الأمم المتحدة، واللتين تعترفان بوجود مصلحة أكيدة للمجتمع الدولى فى تعزيز الاحترام الواجب لحقوق الإنسان، والعمل على الارتقاء بها فى المجالات كافة.

والملاحظ، أنه استنادا إلى حكم المادتين سالفتى الذكر، توسع البعض فى التفسير لصالح إعطاء صلاحيات أكبر للمجتمع الدولى للتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء، وإلى الحد الذى سوغ لهم -وربما عودة إلى فكرة "الرسالة المقدسة" التى تذرع بها الاستعمار الأوروبى فى القرن التاسع عشر- إجازة التدخل الدولى لإقامة نظم ديمقراطية على الطريقة الغربية.

وتقديرنا، أن السير فى هذا الاتجاه -وبإطلاق- له محاذيره الخطيرة، حيث إنه يفتح الباب واسعا أمام المزيد من "التسييس" على نظرة المجتمع الدولى وتقويمه للتطورات الحادثة فى دولة ما، بحيث إنه يصير فى التحليل الأخير أداة فى أيدى الدول الكبرى أو القوية فقط.

ولعل الحالة النموذجية التى يمكننا الإشارة إليها، فى هذا الخصوص، هى تلك المتعلقة بواقعة التدخل العسكرى الأمريكى فى هاييتى عام ١٩٩٤ -بترخيص شكلى من مجلس الأمن- لإعادة الرئيس المخلوع "جان أرستيد" إلى الحكم. فقد طرح هذا التدخل سؤالا مهما على بساط البحث، مؤداه: هل الديمقراطية أضحت هى المعيار للحكومة الشرعية فى نظر المجتمع الدولى؟ وهل غياب هذه الديمقراطية -بالمعايير الليبرالية الغربية طبعا- يصلح لأن ينهض أو يشكل سببا مسوغا لتدخل دولى فى شئون دولة ما؟

٤- ثم إنه إذا جاز لنا أن نعتبر أن التدخل الدولى الإنسانى إنما يستهدف بالدرجة الأولى توفير الحماية الإنسانية الواجبة بالفعل لجماعات من الأفراد يعانون من الاضطهاد أو من ظلم بين واقع عليهم، فإنه يمكننا أن نجد سندا قانونيا لهذا التدخل فى أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن معاملة المدنيين فى أثناء النزاعات المسلحة أو تحت الاحتلال.

فالثابت، أنه طبقا لنص هذه الاتفاقية، فإنه يتعين على اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تبادر إلى التدخل لتقديم العون والإغاثة الإنسانية فى كافة النزاعات المسلحة، بما فى ذلك تلك التى تكون غير ذات طابع دولى.

والحق، أن مثل هذه الصورة الأخيرة من صور التدخل الدولى "الإنسانى" -والتى تتم انطلاقا من اعتبارات إنسانية محضة- ليس محل منازعة من أحد، حتى ولو لم يوجد نص قانونى صريح بشأنها.

على أن تأييد فكرة التدخل الدولى الإنسانى أو المدفوع باعتبارات إنسانية من جانب هذا الفريق الأول من الباحثين ليس مطلقا من كل قيد، وإنما توجد ثمة ضوابط معينة يتعين أن تكون محل اعتبار، ونحن نتحدث عن تدخل دولى مشروع أو مقبول فى هذا الخصوص.

ومن هذه الضوابط، ما يلى:

فأولا : إن هذا النوع من التدخل يجب أن يكون محكوما فقط بهدف التأكيد على احترام حقوق الإنسان، وليس أى

هدف آخر. وبناء على ذلك، فإن التناسب بين الفعل المهدد بالخطر لهذه الحقوق وبين طبيعة الرد المطلوب، هو شرط أساسى يجب الالتزام به.

ثانيا: ألا يكون من بين أهداف هذا التدخل بشكل خاص السعى إلى إحداث أى تغيير فى هيكل السلطة فى المجتمع محل التدخل، مما قد يفيد طرفا داخليا معينا وعلى حساب طرف أو أطراف أخرى.

ثالثا : أن يكون اللجوء إلى استخدام القوة أو حتى التهديد باستخدامها هو الحل أو البديل الأخير، بمعنى أن استنفاد الوسائل الأخرى السلمية أو غير القسرية هو شرط ضرورى قبل الشروع فى التفكير فى اللجوء إلى مثل هذه الوسائل القسرية من عسكرية وغير عسكرية.

رابعا: ألا يكون التدخل الدولى انتقائيا.

خامسا: وجوب ألا يتم هذا التدخل بعمل فردى تقوم به دولة واحدة، وإنما يجب أن يتم بإرادة دولية جماعية، تستند إلى قرار صحيح صادر عن الأمم المتحدة أو عن إحدى المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة.

سادسا: ألا يكون من شأن هذا التدخل إحداث أضرار أو مخاطر تتجاوز الهدف المقصود منه، كأن يؤدى مثلا إلى وقوع خسائر جسيمة فى الأرواح أو فى الممتلكات، أو أن يؤدى إلى شيوع المزيد من الفوضى وحالة عدم الاستقرار، وذلك على نحو ما حدث مثلا فى حالة التدخل الدولى فى الصومال تحت شعار "عملية إعادة الأمل"، والتى تجاوزت فيها القوات الدولية الهدف المنشود لتقوم بعمليات مطاردة لبعض القيادات وتعقب السكان وتأديبهم بل وتعذيبهم فى بعض الحالات.

على أنه إلى جانب وجهة النظر هذه، المؤيدة لفكرة التدخل الدولى الإنسانى أو التدخل الدولى لأغراض إنسانية، هناك وجهة نظر أخرى ترفض هذه الفكرة من أساسها وتعتبرها خروجا صريحا وانتهاكا صارخا لمبدأى السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للدولة.

ويسوق أنصار وجهة النظر هذه -بدورهم- حججا شتى للدفاع عن موقفهم :

١- فبداية، نلاحظ أنهم ينطلقون فى هذا الموقف من مقولة أساسية مؤداها أن الأصل فى العلاقات الدولية هو "عدم التدخل"، وهو المبدأ الذى نص عليه فى عموم المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية، بدءا من عهد عصبة الأمم (المادة العاشرة)، ومرورا بميثاق الأمم المتحدة (المادة ٢/٧)، وانتهاء بالمواثيق الإقليمية كميثاق جامعة الدول العربية (المادة الثانية).

والواقع، أنه إذا كان ظاهر النص فى كل هذه المواثيق يشير إلى حقيقة أن التدخل المرفوض إنما هو بالأساس التدخل الذى يأخذ طابعا عسكريا أو مسلحا، فإن التمعن فى فهم النصوص الواردة إنما يقود إلى الاستنتاج بأن التدخل الخارجى الذى يمثل تهديدا لمبدأى السيادة والسلامة الإقليمية للدولة، يشكل مسلكا غير مقبول، بغض النظر عن الصورة التى يكون عليها: عسكريا أو اقتصاديا أو غير ذلك.

٢- كذلك، فإنه مما يعزز القول بوجوب إعمال القواعد القانونية التى تلزم الدول بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لبعضها البعض الآخر، تحت أى مبرر كان، ما درجت عليه المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية العالمية منها والإقليمية من التأكيد على مبدأ التسوية السلمية للمنازعات، سواء باللجوء إلى المفاوضات أو من خلال تدخل طرف ثالث ببذل مساعيه الحميدة أو بالوساطة أو بأية وسيلة أخرى.

وإذا جاز لنا أن نعتبر أن ميثاق الأمم المتحدة هو الذى يشكل الآن -ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية- الإطار المرجعى لتنظيم العلاقات الدولية، فإننا نخلص إلى القول إن هذا الميثاق قد أولى موضوع التسوية السلمية للمنازعات أهمية كبرى، بل واعتبر أن استنفاد الوسائل المختلفة لهذه التسوية شرط موضوعى لإمكان اللجوء إلى وسائل أخرى قسرية -عسكرية أو اقتصادية- لحمل الدولة المخالفة على العودة إلى جادة الطريق، وذلك بطبيعة الحال ما لم تكن المخالفة الحاصلة مما يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

واتصالا بالحث على اللجوء -أولا- إلى الوسائل السلمية لتسوية المنازعات التى تثور فى نطاق العلاقات الدولية المتبادلة، وبما فى ذلك ما قد يتعلق منها بانتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بأى صورة كانت، فإنه مما يؤكد على حرص واضعى ميثاق الأمم المتحدة على سد كل ثغرة يمكن أن تجد فيها بعض الدول حجة تجيز لها التدخل فى شئون غيرها من الدول الأخرى، كون المادة الثانية من هذا الميثاق والتى عرضت للمبادئ الحاكمة للعلاقات بين هذه الدول وبعضها البعض الآخر، قد أشارت صراحة فى فقرتها الثالثة إلى ضرورة تحقيق التعاون الدولى، من أجل حل

المسائل الدولية ذات الطابع الاقتصادى الاجتماعى والثقافى والإنسانى، وكذلك من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك دون أى تمييز وفقا لاعتبارات خاصة بالعرق أو اللغة أو الدين وبلا تفريق بين الرجال والنساء.

٣- كما يضيف هذا الفريق من الباحثين، الرافض لفكرة التدخل فى الشئون الداخلية للدول فرادى، أيا كان الباعث الذى قد يساق تبريرا لذلك، حجة أخرى مؤداها أن مبدأ عدم التدخل لم ينص عليه فقط فى المواثيق المنشئة لعموم المنظمات الدولية، كتأكيد لما استقر عليه العمل فى هذا الخصوص، وإنما جرى التأكيد عليه أيضا من خلال السلوك اللاحق للعديد من هذه المنظمات. ومن ذلك، مثلا، القرارات (التوصيات) العديدة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنها -على وجه الخصوص- القرار (التوصية) الذى صدر فى صورة "إعلان Declaration" بشأن عدم جواز التدخل فى الشئون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها.

ومما هو غنى عن البيان أن القرار المذكور - الذى وافقت عليه الجمعية العامة فى دورتها العشرين عام ١٩٦٥- قد حظى بتأييد ١٠٩ دول، ودون اعتراض أى دولة مع امتناع دولة واحدة عن التصويت، هى بريطانيا.

وما يهمنا بالنسبة لهذا القرار أو الإعلان، فيما يتعلق بموضوعنا، هو تأكيده بالأساس على الأمرين الآتيين:

الأمر الأول : يتمثل فى التشديد على عدم أحقية أى دولة - أيا كان المبرر الذى تتذرع به- فى التدخل بأية صورة فى الشئون الداخلية لدولة أخرى، وذلك بالنظر إلى ما يمثله مثل هذا التدخل بشتى صوره من تهديد لشخصية الدولة المستهدفة ولعناصر وجودها.

أما الأمر الآخر، فيتمثل فى رفض محاولة أى دولة اللجوء إلى أساليب ضغط سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك ضد دولة أخرى، بهدف حملها على التنازل لها دون وجه حق عما هو ليس لها، أى الدولة المتدخلة.

٤- وإضافة إلى ما تقدم، هناك الحجة المتمثلة فى القول إنه إذا كان صحيحا أن أحد مصادر الاهتمام الدولى بحقوق الإنسان، والحريات الأساسية عموما، إنما يتمثل فيما تضمنته المواثيق والاتفاقات الدولية ذات الصلة من قواعد وأحكام، فإنه من الصحيح أيضا أن هذه المواثيق وتلك الاتفاقيات قد خلت تماما من أية إشارة -صريحة أو ضمنية- يمكن الارتكان إليها لتبرير تدخل خارجى من أى نوع، وبخاصة التدخل العسكرى ضد الدولة التى تنتهك فيها هذه الحقوق.

وبعبارة أخرى، فالملاحظ أنه مع تعدد الضمانات التى نصت عليها المواثيق والاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان -ومنها على سبيل المثال: الاتفاقية الخاصة بمنع جريمة إبادة الجنس البشرى والمعاقب عليها والمبرمة عام ١٩٤٨، والعهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦- لكفالة التمتع بهذه الحقوق، إلا أن أيا من هذه المواثيق أو تلك الاتفاقيات لم يشر مثلا إلى اللجوء إلى القوة أو إلى التدخل المسلح كإحدى هذه الضمانات.

وإذا أخذنا الاتفاقية الخاصة بمنع جريمة إبادة الجنس البشرى والمعاقب عليها كمثال، فى هذا الشأن، فإننا نلاحظ أن أقصى ما نصت عليه هذه الاتفاقية هو ما ورد فى المادة السادسة منها بشأن إلزام الدول الأطراف فيها بأن تعمل على إحالة الأشخاص المتهمين بارتكاب الجريمة المذكورة، أو أى فعل من الأفعال إلى الدولة التى ارتكب الفعل فى إقليمها أو إلى محكمة جنائية دولية تكون مختصة بنظر هذا الفعل، متى قبلت الأطراف المتعاقدة ذلك.

والحقيقة، أن ما نراه فى هذا الخصوص هو أن الحديث عن "تدخل دولى إنسانى"، أو "التدخل الدولى لأغراض إنسانية"، قد أضحى أمرا واردا فى الوقت الحاضر، وله ما يسوغه قانونا وواقعا، آخذين بعين الاعتبار الضوابط الآتية:

١- إن هذا النوع من التدخل الدولى يجب أن ينظر إليه دوما باعتباره يمثل استثناء من الأصل العام وهو مبدأ عدم التدخل.

وعليه، وكأى استثناء، فإنه يكون كحالة الضرورة التى يجب أن تقدر بقدرها ويجب عدم التوسع فيه، حتى لا نلغى الخطوط الفاصلة بين حدود سلطة المجتمع الدولى فى التدخل وبين مقتضيات المحافظة على مظاهر سيادة الدولة داخل إقليمها، وبالنسبة للأشخاص كافة الذين يوجدون بشكل طبيعى ودائم أو بشكل عرضى على هذا الإقليم.

٢- إنه حتى مع التسليم -فى حدود معينة- بإمكان حدوث "تدخل دولى" معين لاعتبارات خاصة فى شئون دولة ما، إلا أنه يظل معلوما، بالقدر ذاته من الوضوح واليقين، أن مثل هذا التدخل يجب أن يكون هو آخر البدائل أو الاختيارات المتاحة، أى يجب عدم اللجوء إليه إلا بعد استنفاد الوسائل الأخرى كافة التى تحترم فيها السيادة الوطنية للدولة المستهدفة، ومع الالتزام بألا ينتج التدخل فى هذه الحالة آثارا أكثر ضررا أو أشد خطورة، مما لو ترك الأمر برمته ليدار داخليا.

٣- التدخل الدولى الفردى، أى التدخل الذى يتم من جانب دولة واحدة أو حتى من جانب عدد محدود من الدول، يجب رفضه بإطلاق، ولا ينبغى قبوله بأى حال من الأحوال، حتى ولو كان ذلك بدعوى حماية الوطنيين أو إنقاذ الرعايا مما قد يتعرضون له من مخاطر حقيقية أو متصورة.

فالصحيح هو أن يتم التدخل بشكل جماعى ومن خلال إحدى المنظمات الدولية المعنية بالإغاثة الإنسانية -خاصة فى حالات الكوارث الطبيعية أو فى حالات الصراعات الداخلية الحادة- كاللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولى لجمعيات الصليب الأحمر، والهلال الأحمر، وغيرهما من المنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

والواقع، أن القول بوجوب رفض فكرة التدخل الدولى الذى يأخذ شكلا فرديا -كحالة التدخل الأمريكى فى العقد الماضى فى كل من جرينادا وبنما وهاييتى بزعم حماية المواطنين الأمريكيين والمصالح الأمريكية-، أو شكلا جماعيا محدودا جدا - كحالة تدخل بعض دول ما سمى التحالف الدولى ضد العراق - بعد الإعلان عن الانتهاء الرسمى لأزمة/حرب الخليج فى ٢٦ فبراير ١٩٩١، وبدعوى حماية قطاعات من المواطنين العراقيين من الشيعة فى الجنوب ومن الأكراد فى الشمال- إنما يستند فى رأينا -أى هذا القول المشار إليه- إلى اعتبارات المنطق والملاءمة، والتى نذكر منها:

أولا: كون هذه الصورة من صور التدخل لن تكون ممكنة عملا إلا بالنسبة للدول الكبرى وحدها. فهذه الدول هى التى يمكنها من الناحية الفعلية، وبالنظر إلى ما يتوافر لديها من عناصر القوة، التدخل بشكل فردى فى شئون إحدى أو بعض الدول الصغرى أو الضعيفة فى إطار المنظومة الحالية للعلاقات الدولية.

فالولايات المتحدة مثلا تستطيع -كنتيجة لتوازنات القوة القائمة- أن تتدخل بشكل فردى فى شئون السودان، لكن هذا الأخير لا يستطيع فى المقابل -وعلى سبيل المثال- التدخل فى الشئون الداخلية لفرنسا أو لإسبانيا لحملهما على انتهاج سياسة معينة فيما يتعلق بالتعامل مع قضية الباسك، ولا فى الشئون الداخلية لبريطانيا لفرض أسلوب معين عليها فيما يخص العلاقات البريطانية - الأيرلندية الشمالية، ولا فى الشئون الداخلية لروسيا فيما يتعلق بمسألة الشيشان.

ثانيا: إن القول بجواز تدخل إحدى -أو بعض- الدول الكبرى فى شئون دولة ما لن تكون فى الأغلب الأعم إلا دولة صغرى بدعوى أن هناك اعتبارات إنسانية تسوغ ذلك (حماية بعض السكان من مواطنى الدولة المتدخل فى شئونها، أو إنقاذ رعايا الدولة المتدخلة)- إنما ينطوى على مخالفة جد صارخة لأبسط قواعد العدالة والمنطق السليم، بل وللمبادئ القانونية العامة التى لا تجيز لأحد أن يكون حكما وخصما فى وقت واحد.

ثالثا: هناك الاعتبار المتمثل فى التخوف الحقيقى من تسييس المسألة برمتها، الأمر الذى يقود فى النهاية إلى المزيد من الانتقائية والازدواجية فى التعامل.

وليس أدل على ذلك من حقيقة أن دولة كالولايات المتحدة التى ما تفتأ تتحدث ليل نهار عن حقوق الإنسان فى العراق، هى ذاتها التى تغض الطرف تماما عن كل أشكال العدوان والإبادة الجماعية التى ترتكبها إسرائيل ضد المواطنين العرب، سواء فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، أو فى جنوب لبنان، أو فى الجولان السورية.

٤- وأخيرا وليس آخرا، فإننا نرى أنه مع تسليمنا بأن التدخل الدولى الإنسانى "المقبول أو المبرر هو ذلك الذى يجب أن يتم من خلال إحدى المنظمات الدولية العالمية أو الإقليمية التى ينعقد لها الاختصاص بذلك، واستنادا إلى قرار صحيح قانونا، شكلا وموضوعا، إلا أننا نرى -فى المقابل- أن ما تردد خلال العقد الأخير من القرن العشرين من حديث عن جواز تدخل المنظمة الدولية لحماية موظفيها، إنما هو أمر بالغ الخطورة ويجب رفضه بقوة.

فالمنظمة الدولية لديها من الوسائل القانونية ما يمكنها من توفير الحماية الواجبة لموظفيها واقتضاء حقوقهم إذا ما وقع عليهم ضرر أو ظلم فى أثناء أدائهم لمهامهم، وذلك من دون الحاجة إلى التدخل القسرى. وأى قول آخر بخلاف ذلك، يشكل -من وجهة نظرنا- إخلالا جد ظاهر بأحد المبادئ القانونية العامة ذات الصلة، ونعنى به مبدأ المساواة بين الخصوم. وتفسير ذلك، فى عبارة أخرى، أننا فى مثل هذه الحالة -أى حالة الاعتراف للمنظمة بالحق فى التدخل حماية لموظفيها- إنما نركز على جانب واحد فقط من مسئولية المنظمة الدولية، ونغفل جانبا آخرا مهما، هو الجانب المتمثل فى حالة ما إذا تجاوز موظفو هذه المنظمة حدود اختصاصاتهم وارتكبوا مخالفات جسيمة فى حق السكان المدنيين التابعين للدولة - الهدف، وذلك على نحو ما حدث مثلا فى الصومال فى إطار ما سمى عملية إعادة الأمل.

سابعا- إشكالية المصادر: حقوق الإنسان تراث إنسانى مشترك وليست صناعة غربية:

من المسلم به، بصفة عامة، أن تطور الاهتمام الوطنى والدولى بالفرد وحقوقه وحرياته الأساسية، والذى بلغ الآن

درجة لم يعهدها من قبل، إنما يرتد من حيث الأصل إلى ثلاثة أنواع من المصادر، هى: المصادر الدينية، والمصادر المتمثلة فى نتاج الفكر الإنسانى وإسهامات الفلاسفة والمفكرين السياسيين وقيم الثورات الإنسانية الكبرى، ثم المصادر الاتفاقية وقوامها الاتفاقيات والمواثيق والإعلانات الدولية ذات الصلة بهذه الحقوق، والتى تشكل الآن -فى مجملها وكما سلفت الإشارة- فرعين جديدين من فروع القانون الدولى العام، ونعنى بهما: القانون الدولى لحقوق الإنسان، والقانون الدولى الإنسانى.

١- التعاليم الدينية كمصدر لحقوق الإنسان:

لاشك فى أن المصادر النابعة من الأديان السماوية ينظر إليها بوصفها هى التى وضعت الأساس الفكرى أو النظرى لحقوق الإنسان. ولسنا هنا بحاجة إلى التأكيد على حقيقة أن من بين القيم العليا، أو المبادئ الحاكمة فى الأديان السماوية الثلاثة: اليهودية، والمسيحية، والإسلام، المبدأ القاضى بوجوب احترام حقوق الأفراد جميعا، دون أى تفرقة بينهم لأى اعتبار كان.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا فى هذا الخصوص إن ما نص عليه الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، بشأن عدم جواز التمييز فى المعاملة بين الأفراد لأسباب متعلقة بالجنس، أو الأصل الوطنى، أو العرقى، أو الانتماء السياسى، ما هو إلا أمر كاشف عما نصت عليه -قبلا- هذه الأديان السماوية وتعاليمها الصحيحة السمحة.

وإذا أخذنا وجهة نظر الشريعة الإسلامية أو موقفها، كمثال لموقف الأديان السماوية فيما يتعلق بالتأكيد على وجوب احترام حقوق الإنسان، فإننا ننتهى إلى القول إن هذا الموقف -بحسب ما يذهب إليه بعض الباحثين - قد تحدد من خلال النظر إلى هذه الحقوق وما يرتبط بها من حريات، من جوانب رئيسية ثلاثة، هى:

الجانب الأول: النظر إلى الإنسان بصفته فردا يتمتع بمكانة خاصة يتقدم بها على الكثير من خلق الله تعالى.

ومن هنا، فقد استحق الإنسان الفرد التكريم من الخالق جل وعلا. وقد جاءت الآيات القرآنية الكريمة مؤكدة على ذلك وبشكل قاطع: "ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا".

أما الجانب الثانى، الذى ركز عليه الإسلام، فيما يتصل بتأكيده على مبدأ احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، فيتمثل فى تصوره -أى الإسلام- لعلاقة الفرد بالدولة أو بالجماعة السياسية التى يعيش فى كنفها.

والملاحظ، هنا، أن الشريعة الإسلامية قد أسست هذه العلاقة على مبادئ حاكمة عدة: كمبدأ الحرية، ومبدأ العدالة، ومبدأ التضامن.

وترتيبا على ذلك، فقد صارت الجماعة مسئولة -بالتضامن- عن كفالة مجمل الحقوق والحريات التى يلزم توافرها لأى فرد، لكى يمارس حياته فى إطارها بشكل طبيعى.

أما الجانب الثالث، فيختص بوضع الفرد غير المسلم فى الدولة الإسلامية.

ودون الدخول فى التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع، والتى لا يتسع لها المقام هنا، نرى أن الإسلام كفل لغير المسلمين الذين يعيشون فى كنف الدولة الإسلامية -كمبدأ عام وعلى قدم المساواة- الحقوق ذاتها التى كفلها لأتباعه المسلمين. يستوى فى ذلك: الحق فى الحياة، الحق فى الاعتراف لكل فرد بالشخصية القانونية المستقلة، أو الحق فى مباشرة الشعائر الدينية بحرية، أو الحق فى التملك، أو الحق فى العمل.

غاية القول، إن الشريعة الإسلامية قد ارتقت بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية إلى درجة عالية من القدسية.

فحقوق الإنسان مقررة -وفقا للنظرية الإسلامية- بإرادة الخالق عزوجل، وهو ما يعنى أنها تستمد شرعيتها من أحكام الدين التى تعلو بها على أهواء الحكام. وتأسيسا على ذلك، فإن حقوق الإنسان فى الإسلام توصف بأنها حقوق ملزمة بحكم المصدر الإلهى الذى تستمد منه، وهى -لذلك- لا تقبل الحذف أو النسخ أو التعطيل، كما لا يسمح -شرعا- بالاعتداء عليها أو التنازل عنها.

زد على ذلك، أن التشريع الإسلامى قد نظر إلى الحق عموما بوصفه ذا صبغة اجتماعية بالأساس. فالتشريع الإسلامى لم ينظر إلى الفرد باعتباره محوره وغايته، دون النظر إلى الجماعة ومصلحتها.

ومؤدى ذلك، فى عبارة أخرى، أنه إذا كان التشريع الإسلامى قد أكد -ولاشك- على الحقوق الفردية، إلا أنه أقر -فى الوقت ذاته- بفكرة الحقوق الجماعية، واعتبر أن رعاية هاتين المصلحتين معا: مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، إنما هى

جوهر الشريعة وروحها. ومن ثم، فلا مجال -فى نظر الشريعة- لإهدار أى من المصلحتين لحساب الأخرى، حيث إن فى ذلك إنكارا لمقتضيات الفطرة، وتجاهلا لما هو موجود فى عالم الواقع.

وترتيبا على ما تقدم، فإن الأصل فى الحقوق عموما -طبقا للتصور الإسلامى- هو التقييد لا الإطلاق. ويعزى هذا الأصل العام إلى كون الإنسان أو الفرد إنما هو كائن اجتماعى ولا يمكنه أن يعيش معزولا بنفسه، بل يعيش ويتفاعل مع غيره فى إطار جماعة معينة.

ومن هنا، تختلف النظرية الإسلامية فى حقوق الإنسان -بحسب رأى جانب من الباحثين- عن النظريات الوضعية، خاصة النظرية الفردية، التى ذهبت إلى القول إن للفرد حقوقا طبيعية مستمدة من ذاته هو باعتباره إنسانا، وأن هذه الحقوق تعد من قبيل الامتيازات الطبيعية المطلقة.

حاصل القول، إذن، إن الشريعة الإسلامية قد نظرت إلى حقوق الإنسان من منطلق أن ثمة علاقة وثيقة ومتوازنة بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة. فالفرد مسئول تجاه المجتمع بالقدر ذاته الذى يكون فيه هذا المجتمع مسئولا تجاه الفرد أو معنيا بحمايته وتوفير الضمانات اللازمة لكفالة الاحترام الواجب لحقوقه.

والمشاهد، أن هذه العلاقة جرى التأكيد عليها غير مرة من جانب الشريعة.

ولعل من أبرز ما يشار إليه فى هذا الخصوص هو ما يعرف بحديث السفينة، ومؤداه أنه روى عن الرسول -صلى الله عليه وسلم -فيما رواه الإمام البخارى رضى الله عنه- أنه قال: "مثل القائم فى حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة، فصار بعضهم أعلاها، وبعضهم أسفلها، وكان الذين فى أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم، فقالوا: لو أنا خرقنا فى نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا، فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا، وإن أخذوا على أيديهم نجوا جميعا".

على أنه إذا كانت الشريعة الغراء قد بنت منهجها فى حقوق الإنسان على تحقيق التوازن بين المصلحتين سالفتى الذكر: مصلحة الفرد ونفعه الخاص من جهة، ومصلحة الجماعة ونفعها العام من جهة أخرى، فإنها قد انحازت، على الرغم من ذلك، إلى مصلحة الجماعة واعترفت لها بالأولوية، إذا ما تعارضت مع مصلحة الفرد، حتى ولو أصاب الفرد ضرر من جراء هذا الموقف.

فالقاعدة الحاكمة، هنا، تكمن دائما فى أنه: "حينما تكون المصلحة العامة، يكون شرع الله". والحكمة التشريعية من وراء ذلك تكمن فى كون الضرر الذى يلحق بالفرد، فى مثل هذه الحالة، يمكن جبره، ناهيك عن أنه -وفى جميع الأحوال- لا يقاس بالضرر الذى يقع على الجماعة برمتها، كل ذلك فضلا عن أن حماية مصلحة الجماعة وإيلاءها الاعتبار الواجب فيها -على الأرجح- تحقيق لمصلحة كل فرد من أفرادها، بمن فى ذلك الفرد المضرور نفسه.

٢- الفكر الفلسفى السياسى وقيم الثورات الكبرى كمصدر لحقوق الإنسان:

كما نوهنا، فإن من بين المصادر المهمة ذات الصلة بتطور حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد، ذلك المصدر المتمثل فى نتاج الفكر الإنسانى، وإسهامات الفلاسفة والمفكرين السياسيين والثورات الإنسانية الكبرى منذ نشأة المجتمعات السياسية المنظمة، وعلى مر العصور.

وعموما، فقد صنفت الأدبيات هذه الصلة بهذا النتاج الفكرى إلى مدارس ثلاث، هى:

المدرسة الأولى : وهى مدرسة القانون الطبيعى، التى انطلقت من فكرة أساسية مؤداها أن أى إنسان يعيش فى جماعة منظمة، إنما يلزمه التمتع بمجموعة الحقوق التى يستحيل عليه الحياة بدونها.

والمدرسة الثانية : وهى مدرسة القانون الوضعى التى شدد أنصارها على حتمية وضع الحقوق الأساسية للإنسان فى قوالب قانونية مناسبة ومقبولة.

والواقع، أن هذه المدرسة -وعلى الرغم من بعض الانتقادات التى وجهت إليها من جانب خصومها- قد أسهمت لاحقا وبدرجة كبيرة فى تشكيل الأساس الفكرى الذى انبنت عليه عملية تقنين قواعد حقوق الإنسان على المستويين العالمى والإقليمى على حد سواء، وبالذات فيما يتعلق بتحديد مضمون هذه الحقوق ونطاق التمتع بها، ومن حيث تقرير الضمانات الكفيلة بحمايتها.

المدرسة الثالثة : وهى المدرسة النفعية، وينطلق أنصار هذه المدرسة من مقولة أساسية مفادها أن الجماعة التى يعيش الفرد فى كنفها إنما هى أصل الحقوق التى يتمتع بها. واتساقا مع ذلك، خلص هذا الفريق من الباحثين إلى القول إنه

يتعين على هذه الجماعة أن تحرص دوما على تحقيق أكبر قدر من المنافع لأكبر عدد من الأفراد، حتى ولو استلزم ذلك – استثناء– التضحية بحقوق فرد معين أو أفراد معينين.

٣- الاتفاقيات والمواثيق والإعلانات الدولية ذات الصلة:

المشاهد، أن هناك العديد من الاتفاقيات والمواثيق والإعلانات الدولية، ذات الصلة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتى أبرمت أو صدرت تباعا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى على أقل تقدير.

ولعل من أهم هذه الاتفاقيات وتلك المواثيق والإعلانات، ما يلى على وجه الخصوص:

– الاتفاقات والمواثيق الدولية ذات الطابع العام، ومنها مثلا: ميثاق الأمم المتحدة الذى تضمن –كما قدمنا– أحكاما مهمة خاصة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (الديباجة، المواد: ٢/١، ٣/١، ٥٥، ٥٦، ٧٣، ٧٦، على وجه الخصوص)، الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)، العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦).

– الاتفاقات والمواثيق والإعلانات الدولية ذات الطابع الخاص أو المنظمة لموضوعات بذاتها، ومنها مثلا: اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية ضحايا الحروب والنزاعات المسلحة على وجه العموم، إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى لعام ١٩٦٣، الاتفاقية الدولية الصادرة عام ١٩٦٥ بشأن إلغاء كافة أشكال التمييز العنصرى، والتعديلات التى أدخلت عليها فى عامى ١٩٨٢و ١٩٩٢ ، الاتفاقية الدولية الخاصة بقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقب عليها (١٩٧٣)، الإعلان الدولى بشأن العنصر والتمييز العنصرى لعام ١٩٧٨، الاتفاقية الخاصة بمنع جريمة إبادة الجنس والمعاقب عليها والصادرة عام ١٩٤٨، الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو الحاطة من كرامة الإنسان والصادرة عام ١٩٨٤، الاتفاقية الدولية بشأن مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩، الاتفاقية الدولية بشأن حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، والنظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية الصادر عام ١٩٩٨.

وإضافة إلى هذه الاتفاقات والإعلانات والمواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان –والتى تشكل أحد المصادر الرئيسية للاهتمام الدولى بهذه الحقوق– هناك أيضا مجموعات المبادئ أو القواعد الاسترشادية التى صدرت عن الأمم المتحدة خاصة، ومنها على سبيل المثال: القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (١٩٥٥)، ومدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (١٩٧٩)، ومبادئ آداب مهنة الطب المتصلة بدور الموظفين المحميين، ولا سيما الأطباء، فى حماية المسجونين والمحتجزين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهنية (١٩٨٢)، والضمانات الخاصة بكفالة حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام (١٩٨٤)، ومبادئ أساسية بشأن استقلال السلطة القضائية (١٩٨٥)، ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأى شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن (١٩٨٨)، والمبادئ الأساسية لمعاملة السجناء(١٩٩٠)، وقواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم (١٩٩٠)، ومبادئ أساسية بشأن استخدام القوة واستعمال الأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (١٩٩٠)، وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية المعروفة بقواعد طوكيو (١٩٩٠)، والإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسرى (١٩٩٢).

وأما على المستوى الدولى الإقليمى، فنشير –على سبيل المثال– إلى الاتفاقيات والمواثيق والإعلانات الآتية: الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والصادرة عام ١٩٥٠، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٧ وإعلان الجزائر حول حقوق الشعوب عام ١٩٧٦، والميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب عام ١٩٨١، ومشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعوب فى الوطن العربى لعام ١٩٨٦، وإعلان القاهرة عن حقوق الإنسان فى الإسلام عام ١٩٩٠ ، والميثاق العربى لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٤.

من أرشيف السياسة الدولية

حقوق الإنسان في السياسة الدولية والعربية

د. محمد السيد سعيد

العدد ٩٦ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١

على المستوى الفكرى، يمكن دراسة حقوق الإنسان كمجال مميز للسياسة الدولية بأكثر من منظور. المنظور الأول يرصد تطور حركة حقوق الإنسان باعتبارها حركة فوق قومية، وهى تعد بذلك أحد التجديدات المؤسسية المهمة فى النظام الدولى، وربما لا تعد هذه الحركة فوق قومية فعلا من حيث إنها قد أصبحت تشكل فاعلا دوليا، بقدر ما تعد كذلك من حيث غرضها.

إذ إن حركة حقوق الإنسان تنبثق من الاعتقاد بأن مسئولية الدفاع عن حقوق الإنسان فى أى مكان فى العالم هى مسئولية دولية مشتركة، وإنه إذا كان قد ثبت أن الحكومات مجتمعة لا تستطيع القيام بها بسبب ما يسود السياسة الدولية الرسمية من تقاليد سياسة القوة والمصالح الأنانية المباشرة للدول، فإنها ينبغى أن تصبح مهمة يضطلع بالقيام بها الرأى العام المتعلم والمنظم فى حركات قومية وفوق قومية. ومن المثير أن نرى أن هذا المدخل للكفاح من أجل حماية حقوق الإنسان قد أثمر ثمرات طيبة لم يكن متوقعا أن يجود بها فى بداية نشوء تلك الحركة.

المنظور الثانى يستمر فى تفضيل دراسة قضية حقوق الإنسان كأحد موضوعات السياسة الدولية : أى التفاعل بين الدول وتكتلات الدول فى النظام الدولى القائم على السيادة القومية وعلاقات القوة والمصلحة.

ويركز هذا المنظور على الطبيعة المنافقة والمزدوجة للتلاعب بقضية حقوق الإنسان لتحقيق مصالح أنانية من قبل بعض الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. وفى كثير من الأحيان، تتم الدراسة من هذا المنظور بقدر كبير من حسن النية وبقصد الكشف عن طبائع الدول وسلوكها وأسباب ودوافع تحركها الدولى والخطاب السياسى - الدبلوماسى الذى تستخدمه فى الساحة الدولية. وفى أحيان أخرى لا تفتقد تلك الدراسات قدرا من سوء النية، إذ تقصد إلى تسريب إيحاء غامض بأنه ليس فى الأمر جديد وأن علينا أن نتجنب إثارة قضايا حقوق الإنسان حتى لا نقع فريسة التلاعب الدولى المنظم بهذه القضية، وأن نستدعى تدخل الأقوياء فى الشئون الداخلية للدول الضعيفة.

والواقع أن هذه المقولة بها بعض الصدق، ولكن ليس الصدق، كله فحتى على المستوى الرسمى، لا تملك بعض الحكومات سوى أن تعكس بعض التقاليد الراسخة فى ثقافتها الخاصة، وهى تقاليد تحرسها حركات وقوى اجتماعية وسياسية لا شك فى قدرتها على التأثير المباشر وغير المباشر على السياسات العامة، بما فى ذلك السياسة الخارجية. وهنا يمكننا أن نقارن الحملة الراهنة الخاصة بحقوق الإنسان فى الغرب بتلك المجهودات البطولية والنبيلة من أجل مكافحة العبودية وتجارة العبيد فى القرن التاسع عشر. وإذا كانت تلك المجهودات قد أفادت من التلاؤم العرضى لمبادئها مع مصالح أقوى دولة فى النظام الدولى فى ذلك الوقت : أى بريطانيا، ومن إقدام هذه الدولة على مكافحة تجارة العبيد طوال القرن التاسع عشر، فإنه ليس ثمة ما يشينها فى ذلك. ومن نفس المنطلق، فإن إفادة الحملة الراهنة للدفاع عن حقوق الإنسان باعتباره مسئولية مشتركة للبشرية من قوة هذه الدولة أو تلك، أو من قدرة المنظمة الدولية الرئيسية، أى الأمم المتحدة على استخدام هامش استقلالها النسبى عن الدول الأعضاء لنصرة حركة حقوق الإنسان، فإن ذلك لا يغير من تقديرنا لحقيقة أن هذه الحركة تنبعث فعلا من الضمير العالمى الذى يستجيب له ويشارك فى تطويره فئات من المثقفين والمناضلين من جميع أركان الكرة الأرضية. أما المنظور الثالث، فهو بالضرورة منظور يقوم على الفلسفة والثقافة السياسيتين. ويتبلور هذا المنظور فى إدراك موحد بأن احترام حقوق الإنسان لم يعد حكرا للسياسة الدولية، وإنما قد أصبح جزءا لا يتجزأ من السياسة الداخلية لمختلف المجتمعات، وأنه بذلك يتحول إلى معيار أمين للمشروعية والمصداقية السياسيتين. وفوق ذلك، فإنه إذا كان مبدأ احترام حقوق الإنسان أحد أهم معايير الحكم على الشرعية والمصداقية للنظم السياسية، فإن علينا أن نقلب فى أوجه التشابك والتداخل بين ديناميكية التطور السياسى وخصائص وطبيعة الدولة من ناحية، وثقافة

حقوق الإنسان من ناحية أخرى. وهنا يدلف هذا المنظور إلى دراسة مضمون حقوق الإنسان، بما فى ذلك التى نصت عليها الإعلانات والمواثيق الدولية، دراسة نقدية. ويعضد من هذا الاتجاه بروز إشكالية مدى التناغم بين مضمون نصوص هذه المواثيق والعهود من ناحية والثقافات السياسية والظروف الموضوعية التى تميز المرحلة الراهنة من تطور مجتمعات العالم الثالث من ناحية أخرى.

وقد رأينا أن نجمع فى الملف الحالى بين تلك المنظورات الثلاثة لدراسة حقوق الإنسان فى السياسة الدولية. فهناك بداية دراسة نظرية عن الأساس الفكرى لحركة حقوق الإنسان وإشكالية الجمع بين عالمية القضية التى هى لصيقة بصفة الإنسان وخصوصية الثقافات والتجارب والظروف القومية التى ينبغى أن تطبق هذه الحقوق على ساحتها. والمقصود هنا هو تبين نوع المدخل أو المنهجية التى يمكن بها تطبيق هذه الحقوق على تنوع الظروف القومية وتباينها. وهناك ثانيا دراستان عن حقوق الإنسان فى السياسة الدولية، أولاهما : تتناول الموضوع من جوانبه النظرية وثانيتهما تعمد إلى الكشف عن ميكانيكية هذه السياسة الدولية الخاصة بحقوق الإنسان فى حالة محددة هى حالة العلاقات بين الشرق والغرب : أو بين دولة الكتلة الشرقية ودول الكتلة الغربية ويلى ذلك دراسة تنطلق من منظور الحركة فوق القومية وتكشف عن أوجه نشاط وتنظيم وأداء إحدى المنظمات فوق القومية العاملة فى حقل الدفاع عن حقوق الإنسان على صعيد عالمى، وهى منظمة العفو الدولية.

يأتى أخيرا نصيب المنظور الثالث : أى دراسة حقوق الإنسان فى التطور السياسى الملموس. وقد رأينا أن نركز هذه الدراسة على حالة وطننا العربى، باعتباره محور الاهتمام الرئيسى والمباشر لمثقفينا، ولمجلتنا. وقد حفزنا على ذلك أيضا أن دراسة حقوق الإنسان فى الوطن العربى هى من أقل الدراسات الإقليمية فى هذا الميدان خصوبة وأكثرها فقرا من ناحية توافر المعلومات وموضوعية ومنهجية الدراسة ورقى مرتكزاتها النظرية والفكرية. وقد يعود ذلك أساسا إلى أن الموضوع لا يزال فريسة للخطاب الأيديولوجى، خاصة الخطاب الأيديولوجى الرسمى.

ولذلك، فقد كان مدخلنا إلى تلك الدراسات التطبيقية قائما على التأصيل. فبدأنا بدراسة ترمى لاستشراف علاقة احترام حقوق الإنسان بمحددات التطور السياسى وإشكالياته فى العالم الثالث، خاصة إشكاليات تطور الدولة العربية، ثم عرضنا فى دراسة أخرى لتطور الأداء الحركى والتنظيمى، خاصة على يد المنظمة العربية لحقوق الإنسان التى لا تزال مجهولة من غالبية المثقفين العرب. وأخيرا عرضنا لأعمال المؤتمر الفكرى الأول لحقوق الإنسان الذى عقد فى القاهرة احتفالا بالعيد الأربعينى لصدور الإعلان العالمى. ويركز هذا المؤتمر على حالة حقوق الإنسان فى مصر، وهى الحالة التى يتوافر عليها أفضل المعلومات، ويتوافر عليها عدد من أفضل المهارات الفكرية والبحثية.

وأخيرا، لم يكن من الممكن أن نغلق الملف دون تناول القضية الأولى فى اهتماماتنا العربية الآن ولفترة طويلة فى المستقبل وهى القضية الفلسطينية. وقد فضلنا أن تأتى مشاركتنا فى صورة تقدير لإمكانية استخدام منظور حقوق الإنسان فى الكفاح من أجل انتزاع الاستقلال الفلسطينى وفقا لمبدأ حق تقرير المصير الذى يأتى فى البند الأول من كل من العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولمجمل نصوص هذه العهود والمواثيق الدولية، إضافة إلى القانون الدولى المستقر بصدد معاملة السكان فى وقت الحرب أو تحت الاحتلال. وكان من المناسب أيضا أن تضم دراسة تقارن بين موقف الحكومات العربية من التصديق على المواثيق والعهود الدولية التى تمت صياغتها بإشراف الأمم المتحدة، وصدرت عن جمعيتها العامة، بموقف إسرائيل من نفس هذه المواثيق والعهود.

حقوق الإنسان في المجتمع الدولي .. قضايا نظرية

د. مصطفى كامل السيد

العدد ٩٦ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١

مدى فعالية الاهتمام الدولى بقضايا حقوق الإنسان :

لعل أبرز دليل على اتساع نطاق هذا الاهتمام تعدد المنظمات الدولية وأجهزتها المعنية بهذه الحقوق، على الصعيدين الدولى والإقليمى، وميل عدد من الدول الكبرى والصغرى إلى الاسترشاد بمعايير حقوق الإنسان لتوجيه سياستها الخارجية فى حالات هامشية، أو لطرح أنظمتها فى صورة طيبة أمام الرأى العام العالمى. ففى نطاق الأمم المتحدة، تناقش قضايا حقوق الإنسان فى إطار أجهزة

متخصصة مثل لجنة حقوق الإنسان، واللجنة المكونة بموجب بروتوكول وعهد الحقوق المدنية والسياسية، واللجنة التى كونها المجلس الاقتصادى والاجتماعى لمتابعة احترام عهد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن تعرض فروع الأمم المتحدة الأخرى ومنظماتها المتخصصة، خاصة كلا من منظمات العمل الدولية والأغذية والزراعة واليونسكو، لهذه الحقوق كل فى مجال اختصاصه.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن إيجاد أنظمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايته فى أوروبا والأمريكتين وإفريقيا هو استجابة لرغبة ملحة فى أن يتفق سلوك الدول فى هذه الأقاليم مع مطالبتها باحترام حقوق الإنسان على الصعيد الدولى. وتتعرض الدول فى مناطق العالم التى لم توجد بها هذه الأنظمة لضغوط من أجل التقدم على هذا الطريق، وهذا هو الحال الآن فى الوطن العربى. ومن ناحية أخرى، لا شك أن الخطوات التى اتخذها الاتحاد السوفيتى فى السنوات الأخيرة من إدانة انتهاك حقوق الإنسان فى فترة ستالين والإفراج عن المسجونين السياسيين ورفع قيود الهجرة بالنسبة لبعض الفئات وإعلانه قبوله الاختصاص الإلزامى لمحكمة العدل الدولية بالنسبة لقضايا حقوق الإنسان وما اتخذته كل من المجر وبولندا من إجراءات للإصلاح السياسى - هى استجابة للانتقادات التى وجهت إلى هذه الدول بأنها لا تحترم الحقوق المدنية والسياسية لمواطنيها.

ومع ذلك لا يبدو أن معيار احترام حقوق الإنسان هو عنصر أساسى فى توجيه السياسة الخارجية لأى دولة، سواء كانت دولة كبرى أو صغرى، وإنما تتحكم فى توجيه هذه السياسة اعتبارات المصلحة الوطنية وما تقتضيه من توثيق السياسات مع دول أخرى بصرف النظر عن نطاق انتهاكات حقوق الإنسان فى تلك الدول الأخرى، وعلى الرغم من درجة الاحترام الهائلة لهذه الحقوق فى الدولة المعنية. ولا يظهر اتساعه بين اعتبارات حقوق الإنسان والسياسة الخارجية إلا فى عدد محدود للغاية من الدول وفى حالات هامشية.

وفى ظل هذه الظروف، تفتقد نظم التعزيز والحماية الدولية لحقوق الإنسان فاعليتها، فانتهاكات حقوق الإنسان لا تناقش فى إطار المنظمات الدولية إلا عندما يتعلق الأمر بانتهاكات تجرى على نطاق واسع ومستمر وفى عدد محدود من الدول التى يمكن وصفها بأنها الدول المنبوذة فى المجتمع الدولى، إذ تخضع أو Outcast States خضعت للعزلة لاعتبارات متباينة مثل جنوب إفريقيا وإسرائيل وشيلى. أما الانتهاكات الواسعة والمستمرة فى دول أخرى تحتفظ بعلاقات طيبة مع كل من الدول الكبرى ودول العالم الثالث مثل إيران (فى ظل الشاه خصوصا) وكوريا الجنوبية والفلبين فى السبعينيات، وأوغندا فى ظل عيدى أمين، وكمبوديا أثناء تولى الخمير الحمر السلطة فيها، فلا تصل أوضاعها إلى جدول أعمال المنظمة الدولية إلا بعد حدوث الانتهاكات بسنوات طويلة. أما ما قد يوصف بالمستوى المتوسط للانتهاكات، فإنه قد لا يصل إلى المنظمة الدولية على الإطلاق، وذلك باستثناء بعض الأقاليم التى تطورت فيها نظم الحماية القضائية مثل غرب أوروبا، ولكن هذه الأقاليم تتمتع بالفعل بمستوى مشرف فى احترام حقوق الإنسان بكافة فئاتها. وحتى بعد المناقشة المتأخرة لهذه الانتهاكات فى المنظمة الدولية، فسوف يصعب الاتفاق على عمل حاسم لوقفها، لأن الدولة المنتهكة سوف تجد بالضرورة عددا من الدول ذات السجل المشابه أو التى تربطها بها مصالح قوية سوف تعترض على اتخاذ مثل هذا العمل، وتوصى باتباع أساليب الدبلوماسية الهادئة التى لا تفيد كثيرا فى مواجهة حكومات أخضبت أيديها بدماء مواطنيها.

وفى ظل هذه الظروف، جاء سقوط بعض النظم السلطوية المتهمة بأبشع صور الامتهان لحقوق مواطنيها نتيجة تدخل عسكرى خارجى من دولة مجاورة، أو ثورة شعبية أو انقلاب عسكرى يتمتع بتأييد دولة كبرى ضاقت من الحرج الذى يسببه حاكم حليف سيئ السمعة. وهكذا سقط نظام عيدى أمين فى أوغندا نتيجة الحرب التى شنتها عليه قوات تنزانيا المسلحة، وسقط نظام الخمير الحمر فى كمبوديا بعد الغزو الفيتنامى لها والذى أدانته المنظمة الدولية، وسقط نظام بوكاسا فى إفريقيا الوسطى نتيجة انقلاب عسكرى حظى بتأييد فرنسا.

ومع ذلك، فمثل هذا الاهتمام الدولى بقضايا حقوق الإنسان له قيمته فى دفع احترام هذه الحقوق فى الدول التى تجرى فيها انتهاكاتها. والواقع أنه أيا كان مصدر هذا الاهتمام، سواء كان منظمة دولية، أو دولا أخرى كبرى أو متوسطة أو صغرى، فإن من شأن ذلك تقوية عزيمة هؤلاء المناضلين فى ظروف صعبة من أجل ضمان كرامة الإنسان فى بلدانهم، كما قد يساهم فى تقوية كفة الأجنحة المنفتحة على القوى السياسية الأخرى فى النظم السلطوية. ولذلك، فقد يدفع هذا الاهتمام الدولى حركة حقوق الإنسان فى تلك النظم بضع خطوات إلى الأمام، وقد يكون ذلك فى بعض الأحيان هو كل ما تحتاجه لجمع صنوف أنصارها وتوجيه الضربة القاضية لنظام فقد أساس مشروعيته منذ زمن ليس بالقصير.

حقوق الإنسان بين الأيديولوجية والأخلاق العالمية

د. محمد السيد سعيد

العدد ٩٦ بتاريخ ١ أبريل ١٩٨٩

الأخلاق العالمية وأساسيات الحقوق :

ولكن هل تعنى نسبية الأخلاق وتاريخية التطور الاجتماعى جواز التحلل من التقيد بحقوق الإنسان كما ورد فى المواثيق والاتفاقيات الدولية بالتحجج بخصوصية الواقع القومى؟ لا شك أن هناك اتجاها داخل بلدان العالم الثالث، خاصة تلك المحكومة بنظم سلطوية، يرى أن حركة حقوق الإنسان ليست إلا نتاجا لأقلية من المثقفين الغربيين المغرورين الذين يسعون لفرض قيمهم على مجتمعات أخرى غريبة عن هذه القيم.

الواقع أن هذه المحاجاة مرفوضة شكلا وموضوعا. فمن الناحية الشكلية، نجد أن كل ما ترمى إليه هذه المحاجاة هو التخندق من وراء الحساسيات القومية من أجل تبرير السلطوية السياسية والثقافية، وإضفاء المشروعية على الانتهاكات الفظيعة للقيم والحقوق الديمقراطية السياسية والاقتصادية. ومن الناحية الموضوعية، فإن هذه المحاجاة لا تعكس فى واقع الأمر مصالح غالبية الأمم، وإنما مصالح أقليات طبقية وسياسية تستخدم سلطة الدولة الغاشمة ضد المعارضة السياسية والثقافية، وضد الشعب بأسره لكى تفرض هذه المصالح وتصادر التطور الاجتماعى والسياسى والثقافى لمصلحة غالبية الشعب.

والواقع أن هناك أسبابا ثلاثة إضافية لرفض جعل الخصوصية القومية حجة للتحلل من الالتزام بالإعلانات والمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وهى :

أولا : إن الثقافة السياسية للديمقراطية قد تخللت فعلا مختلف الأنظمة الثقافية الكبرى فى العالم، ولم يعد من الممكن أن توصف الديمقراطية بأنها النظرية السياسية للغرب فقط، بل إنه من الملاحظ أن الديمقراطية التى نعرفها الآن فى الغرب لم تتطور باعتبارها نظرية مكتملة وسائدة إلا فى القرن الحالى، وبالنسبة لبلدان غربية عديدة فى العقود القليلة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية. كما أن الغرب ما زال يحفل بقوى سياسية مجافية أو معادية للديمقراطية. وهكذا، لا يصبح ثمة فاصل زمنى طويل بين تطور الديمقراطية فى الغرب وبين نجاحها فى تخلل الثقافة السياسية، بل وفى فرض ذاتها باعتبارها نظاما سياسيا فى كثير من دول العالم الثالث المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا. فحتى فى الدول المحرومة من الديمقراطية كنظام سياسى، نجد أن الديمقراطية لا تزال مثلا أعلى بين الغالبية الساحقة من المثقفين، وفى أحيان عديدة بين الغالبية الكبرى من الشعوب، بل إن بعض الحكومات الانقلابية (العسكرية أو المدنية) تخشى من معارضة المثل الأعلى الديمقراطى وتبرر إجراءاتها القمعية بالطابع المؤقت، أى باعتبارها ترتيبات يقصد بها التوصل إلى ديمقراطية فى النهاية، وهو ما يدل على قوة المثل الأعلى الديمقراطى بين جنبات الرأى العام.

وإذا كانت الثقافات السياسية الكبرى قد سعت لاستيعاب المثل الأعلى الديمقراطى، باعتباره أحد مصادر التجديد فيها، فإن جوانب الخصوصية القومية تعنى بأمرين : الأمر الأول هو إمكانية تخليق مركبات ثقافية جديدة تحتوى على المفاهيم الديمقراطية والمفاهيم الموروثة وتتجاوزهما معا دون أن يعنى ذلك انتهاك أى منهما. ومن المستحيل أن يستمر التوتر بين عناصر الثقافة الديمقراطية وتلك الموروثة ما قبل الديمقراطية دون إزاحة أيهما للآخر بدون إبداع ثقافى مقصود. فالعناصر الثقافية التقليدية ما قبل الديمقراطية قد تستجيب لحاجات موضوعية كامنة فى ذات خصائص التشكيلة أو الهيكل الاجتماعيين، ويؤدى فقدانها التام إلى اغتراب جماهيرى عن الواقع الحديث وإمكانية نشوء حركات توصية قوية، على أن الثقافة الديمقراطية هى فى نفس الوقت منظومة ثقافية شاملة تميل لتأكيد ذاتها من خلال مد مفاهيمها إلى مختلف مجالات العلاقات الاجتماعية. وقد تم تبنى عناصر عديدة منها بواسطة النظم الثقافية المحلية بسبب استجابة هذه العناصر للحاجة للتجديد الثقافى والاجتماعى، ولا يوجد من بديل غير تأليف المنظومتين معا فى مركب جديد.

وهنا، تبدو أزمة النسبية الأخلاقية المتطرفة، والتى لا حل لها، إذ إنها فى هذه الحالة تطلب إدانة استخدام القوة فى إخضاع الأمم الضعيفة مع السماح باستخدام القوة الغاشمة تجاه مواطنيها الضعفاء، فى نفس الوقت. والحقيقة أنه لا يمكن الخروج منطقيا من هذه المعضلة دون الاعتراف بوجود نطاق معين من الأخلاق العالمية، وليست مقولة الأخلاق العالمية Universal Morality مجرد استنتاج منطقى، وإنما هى أيضا مقولة غنية بالوقائع.

فإذا نظرنا للمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، فإننا نستطيع أن ندرك بوضوح أن بها عناصر ومفاهيم لم تكن تمثل جزءا عضويا من المنظومة الأخلاقية الغربية، وإنما تم إدماجها استجابة لضغوط أخلاقية وسياسية بذلتها قوى متنوعة تنتمى إلى العالم الثالث أساسا وتعاطفت معها قوى غربية. فمبدأ حق تقرير المصير المنصوص عليه فى المادة الأولى من كل من العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية، والاجتماعية

والثقافية ينتمى للنطاق الأخلاقى للعالم الثالث أساسا. ومبدأ حق التصرف فى الموارد والثروات الطبيعية الذى يشكل جوهر الفقرة الثانية من المادة الأولى للعهدين الدوليين المذكورين ينتمى بكامله للنطاق الأخلاقى للعالم الثالث.

كما أن مبدأ حق العمل، المنصوص عليه فى العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ينتمى إلى الإطار الأخلاقى الاشتراكى. وهكذا وفوق ذلك، فإننا إذا خرجنا من نطاق الثقافة السياسية المميزة للنخب البيروقراطية التى حكمت العالم الثالث بعد الاستقلال، والتفتنا إلى الثقافة الأصلية لشعوب هذا العالم، فسوف نجد عناصر أخلاقية عديدة مشتركة وذات طابع عالمى، على الأقل من حيث الغايات والمثل، إن لم يكن من حيث الأدوات والوسائل. فالغالبية الساحقة من الأنظمة الثقافية الكبرى فى العالم تنشد الحرية والعدالة، وتؤكد على قدسية الجسد الإنسانى بما لا يتفق مع التعذيب كوسيلة للعقاب أو الإكراه، وتسمو بالكرامة باعتبارها قيمة متأصلة فى الشخص الإنسانى .. الخ، كما أن الأمراض الأخلاقية الخطيرة التى تحفل بها الثقافات الشعبية كامنة فى كافة الأنساق والنظم الثقافية المتطورة والبدائية على السواء، ومن ذلك التعصب العرقى، والميل لاحتقار الأقليات، والنزعة لفرض التجانس.. الخ.

وإذا كانت مقولة الأخلاق العالمية حقيقة فكرية ومادية، فإن علينا أن نقبل الاشتقاق المنطقى الحتمى لوجودها فى نطاق معين، هو أن بعض المبادئ الحاكمة للتنظيمات الاجتماعية أكثر سموا ورفعة من الناحية الأخلاقية عن مبادئ أخرى. فمبدأ المساواة أسمى أخلاقيا من نقيضه، واحترام الحقوق المتساوية للأقليات أسمى أخلاقيا من التعصب العرقى، وترتيب معاملة غير متساوية للناس تبعا لخصائصهم البدنية أو الثقافية، والعقوبات المشتملة على تمزيق للبدن أو إتلاف للذهن والمعنويات أو الحاطة بالكرامة أدنى أخلاقيا من تلك التى تتجنب ذلك.

على أنه مع هذا الاعتراف، ينبغى أن نقر عددا من الاعتبارات. فالترتيب الرأسى أو القواعد الثقافية والاجتماعية - بما يعنى تفوق بعضها وتدنى بعضها الآخر - لا يعنى أن المجتمعات المتقدمة تحتكر التفوق الأخلاقى. فكثير من القواعد والمبادئ الكامنة فى التنظيمات الاجتماعية السائدة فى الغرب أدنى أخلاقيا من المناظر لها فى التنظيمات الاجتماعية التقليدية، بل وحتى البدائية. وكذلك فإن مثل هذا الترتيب لا يشمل كافة النطاقات الأخلاقية. وإنما يقتصر على بعضها فقط، على حين أن بعضها الآخر يتفق مع النسبية الأخلاقية، أى قبول المكانة الأخلاقية المتساوية للقواعد وترتيبات ومبادئ معينة فى إطار التنوع.

حقوق الإنسان وحق التثقف

د. بطرس بطرس غالي

العدد ١٥ بتاريخ ١٩٦٩/١/١

قررت الأمم المتحدة اعتبار سنة ١٩٦٨ عام حقوق الإنسان، ولذلك أقامت هى وغيرها من المنظمات الدولية الفنية عدة مؤتمرات وندوات عقدتها فى جهات مختلفة لدراسة حقوق الإنسان من جميع النواحى، بل أن نشاطها فى هذا تناول المعاهد والكليات المتخصصة فى دراسة الشئون الدولية، كما أنها أصدرت بعض أعداد خاصة من المجلات العلمية لدراسة حقوق الإنسان.

أحداث السياسة الدولية من جانبها قد ساهمت من طريق غير مباشر فى إبراز حقوق الإنسان على الصعيد الدولى، فمظاهرات الطلبة فى باريس وغيرها من عواصم العالم كانت تطالب إما صراحة وإما ضمنا بضرورة إعادة النظر فى حقوق الإنسان، والمعارك التى دارت فى أهم مدن الولايات المتحدة، حيث المجابهات الدامية بين البيض والسود لم تكن فى حقيقة أمرها إلا تعبيرا عن حقوق الإنسان، بل إن الأحداث التى وقعت فى تشيكوسلوفاكيا، ترتب عليها دخول قوات حلف وارسو البلاد .. هذه الأحداث يرى كثيرون أنها تعتبر خرقا لحقوق الإنسان، حتى الحركة الانفصالية فى نيجيريا هى فى رأى بعض الدوائر من قضايا حق تقرير المصير للشعوب، أى أنها حق من حقوق الإنسان. ومن بين شتى المؤتمرات والاجتماعات والندوات التى عقدت من أجل دراسة حقوق الإنسان، الندوة التى عقدت فى باريس فى شهر يوليو الماضى بإشراف من منظمة اليونسكو للبحث عن حق التثقف وعلاقته بحقوق الإنسانى. وقد شاءت الظروف أن أشترك فى هذه الندوة العلمية مع مجموعة من الخبراء والعلماء ممن ينتمون إلى مختلف الجنسيات، والذين يمثلون مختلف المدارس الفكرية، والذين كان منهم : الأستاذ كينوكاكا أوياجى اليابانى والخبير فى علم الانثروبولوجيا، والكاتب بريتنباخ وهو من جنوب إفريقيا، هاجر منها احتجاجا على التمييز العنصرى القائم فيها، والأستاذ يهودى كوهين الأستاذ بجامعة نيوز برانشويك بالولايات المتحدة الأمريكية، والأستاذ فرناندو ديباسا الكاتب المسرحى الشيلى المستشار الثقافى لبلاده فى لندن، والأستاذ أرنست جلنر أستاذ علم الاجتماع بجامعة لندن، والكاتب الفرنسى فرنسيس جانسون، والأستاذ جورج لنج الأستاذ بجامعة جاميكا، والدكتور تومو ماترلانك وزير التعليم والثقافة بجمهورية سلوفينيا وهى إحدى الجمهوريات الاتحادية اليوجوسلافية، والأستاذ فلاديمر مشفيا رازيه عضو أكاديمية العلوم بموسكو، والأستاذ ألاسان أندوا أستاذ علم الفلسفة بجامعة داكار، والأستاذ أوتيانو الأستاذ بجامعة

الأقليات وحقوق الإنسان في الفقه الدولي

د. بطرس بطرس غالي

العدد ٣٩ بتاريخ ١ يناير ١٩٧٥

إن جامعة الدول العربية تناست قضية حقوق الإنسان فى الوطن العربى، بل لا نبالغ إذا قلنا إنها أرخت ستارا كثيفا على هذا الموضوع، كأن ليست هناك أقليات فى الوطن العربى، غير ملقية بالا لأن أهم سلاح من أسلحة الدعاية الصهيونية أن هناك عشرات من الأقليات فى الوطن العربى، وأن معاملة الأغلبية لهذه الأقليات قائمة على التمييز .. هكذا زعمت الصهيونية، وتضيف إلى ذلك أنها باعتبارها تمثل أقلية فى الوسط العربى، تعتقد أنها لن تستطيع التعايش مع هذه الأغلبية إلا فى ظل حدود آمنة، أو سلام مسلح. والرد على هذه الأفكار المسمومة، والدعاية الخبيثة، يقتضى من العرب اهتماما بحقوق الإنسان مؤخرا، حين طلبت الأمم المتحدة من المنظمات الدولية الإقليمية أن تعنى بهذا الموضوع.

وهناك المساعى التى بذلت على النطاق الإفريقى للاهتمام بحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، ولا يزال هذا الاهتمام فى خطواته الأولى. هذه بعض الأسباب التى جعلت مجلة "السياسة الدولية" تقدم ملفا خاصا بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، مبتدئة بهذه الدراسة التى تبدأ بتقديم خلفية قانونية وتاريخية لوضع حقوق الإنسان والأقليات فى بداية هذا القرن، ثم فى عهد عصبة الأمم، ثم فى عهد الأمم المتحدة، ثم تنتقل إلى بعض القضايا المعاصرة المتعلقة بحقوق الإنسان، مع محاولة تحليلها من الزاوية العربية - الإفريقية من ناحية، وفى إطار المجتمع المتخلف من ناحية أخرى.

* * *

إن الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية كان يدور حول التركيز على حقوق الإنسان بدلا من حقوق الأقليات، وإن كانت قد أبرمت عدة معاهدات ثنائية بعد سنة ١٩٤٥ خاصة بحقوق الأقليات (من أمثلة تلك الاتفاقيات الثنائية بين الهند وباكستان فى ٨ أبريل سنة ١٩٥٠، والاتفاق بين ألمانيا والدانمارك سنة ١٩٥٥، والاتفاق بين فرنسا ومدغشقر فى

شرق إفريقيا بنيروبى، والدكتور رومسن تابار مدير المركز الدولى الهندى فى نيودلهى.

وهذه المجموعة من نخبة الأساتذة والخبراء تمثل توزيعا جغرافيا عادلا لجميع مناطق العالم، إذ كانت أمريكا اللاتينية يمثلها عضوان وكذلك كل من أوروبا الغربية، وأوروبا الشيوعية وآسيا. وأمريكا الشمالية كان يمثلها عضو واحد، وإفريقيا كان يمثلها أربعة أعضاء.

ومن الجدير بالملاحظة أن هؤلاء الخبراء يمثلون مدارس فكرية مختلفة، منهم ماركسيون ومنهم مناهضون للماركسية، ومنهم يساريون ومنهم من يمثلون الحياد الإيجابى.. وهم فى مجموعهم يمثلون خبرات متنوعة مثل الاجتماع، والانثروبولوجيا، والعلوم السياسية، والفلسفة، ومنهم كتاب وصحفيون ومؤلفون، ومنهم أساتذة جامعات، ومنهم باحثون، وهذا التنوع فى حملته مقصود عند المشرفين على هيئة اليونسكو أملا فى أن تقوم هذه المواجهة العلمية بالإسهام فى التخلص من التقسيمات الأكاديمية التى كانت تحصر كل مفكر فى دائرة تخصصه، يعمل ويكد فيها دون أن يلم بحقيقة ما يجرى فى حقول البحوث الأخرى البعيدة عن تخصصه.

أما المناقشات التى دارت فى هذه الندوة، فإنها فى بداية الأمر كانت جدلا طويلا حول مدلول حق التثقف المقصود به، وعن الكيفية التى بها يستطيع الإنسان أن يمارسه، والكيفية التى تستطيع بها الدولة أو المجتمع الدولى حماية الإنسان فى ممارسته لهذا الحق. ولم تكن مناقشة هذا الموضوع نظرية بحتة، إذ إن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان قد ذكر فى الفقرة الأولى من المادة السابعة والعشرين أن "لكل إنسان الحق فى أن يشترك اشتراكا حرا فى حياة المجتمع الثقافى، وفى الاستمتاع بالفنون والمساهمة فى التقدم العلمى، والاستفادة من نتائجه". وإعلان مبادئ التعاون الثقافى الموقع فى ٤ نوفمبر ١٩٦٦ يوضح المقصود من حق الإنسان فى الثقافة، ويشير إلى الأساليب التى تدعو إلى حماية هذا الحق، فقد نصت المادة الرابعة من هذا الإعلان الدولى على أنه "ينبغى للتعاون الثقافى الدولى بمختلف أشكاله ثنائيا كان أو جماعيا .. إقليميا كان أم عالميا أن يستهدف ما يلى :

١- نشر المعارف، وحث المناقب، وإثراء الثقافات.

٢- تنمية العلاقات السلمية والصداقة بين الشعوب، وحمل الشعوب على تحسين تفهمها للطرائق المعيشية لبعضها.

٣- المساهمة فى تطبيق المبادئ الواردة فى إعلانات الأمم المتحدة التى جاء ذكرها فى مقدمة هذا الإعلان.

٤- إتاحة الفرصة أمام كل فرد للتزود من المعرفة، والتمتع بفنون وآداب الشعوب جميعا، والمشاركة فى تقدم العلوم المتحقق فى سائر أنحاء العالم، وفى خيرات هذا التقدم وأداء قسط فى إثراء الحياة الثقافية.

٥- تحسين ظروف حياة الإنسان الروحية، وظروف كيانه المادى فى جميع أنحاء العالم".

٢٧ يونيو سنة ١٩٦٠ ... الخ).

ولكن أليس من المستحسن للمشرع، الذى يهتم بقضايا حقوق الإنسان فى دول العالم الثالث، ألا يتأثر بهذا الاتجاه الأوروبى؟ وأن يوجه اهتمامه إلى حماية حقوق الأقليات، أو على الأقل حماية حقوق الإنسان من خلال حقوق الأقليات؟ إن مجتمعات العالم الثالث متخلفة إلى درجة تجعل من الصعب على الإنسان الإفريقى، أو الإنسان العربى، أو الإنسان الآسيوى إذا اضطهد، أو إذا انتهكت حركة حرياته الأساسية، أن يلجأ إلى الهيئات الوطنية أو الهيئات الإقليمية الدولية التى أنشئت أو التى ستنشأ لتحقق له حماية حقوقه، بينما القبيلة أو الطائفة التى ينتمى إليها تستطيع أن تحتج باسمه أو باسم المجموعة التى ينتمى إليها.

وبمعنى آخر: إن الإنسان فى العالم الفقير لا قدرة له من الناحية المالية أو الثقافية، لكى يقدر على الدفاع عن حقوق الإنسان، أو حتى يحتج على التعسف الحكومى أو الإدارى، ولكن الذى قد يكون ذا قدرة أو قابلية للقيام بهذا، هو القبيلة أو الفئة التى ينتمى إليها.

وهناك أمر يجب ملاحظته، وهو أن انتهاك حقوق الإنسان عند شعوب العالم الثالث كثيرا ما يكون مرجعه إلى انتماء هؤلاء إلى فئات اجتماعية أو عنصرية أو دينية خاصة، أكثر مما يرجع إلى مجرد كونه إنسانا.

والأمثلة على ذلك كثيرة، فانتهاك حقوق الإنسان من عرب فلسطين يرجع إلى كونه لا ينتمى إلى الأغلبية الصهيونية، وانتهاك حقوق الإنسان فى جنوب إفريقيا يرجع إلى كون هذا الإنسان أسود، لا ينتهى إلى الفئة البيضاء الحاكمة، وانتهاك حقوق الإنسان فى بعض دول أمريكا اللاتينية يرجع إلى كون هذا الإنسان ينتمى إلى أقليات كالهنود الحمر الذين لا يتكلمون الإسبانية أو البرتغالية.

وهناك ظاهرة مماثلة فى الأقليات المتخلفة التى تعمل وتعيش فى العالم الغنى، فالعامل الجزائرى، الذى يعمل فى المصانع الفرنسية أو الألمانية، لا قدرة له على الدفاع عن نفسه إذا انتهكت حقوقه كإنسان، بل إن مجموعة العمل الأجنبية التى ينتمى إليها هى التى تستطيع أن تحتج، ولها قدرة على إيصال صوتها لمن يملكون حق إزالة هذا الانتهاك. تلك الظواهر وغيرها تجعلنا نتساءل عما إذا كان يجب أن نستفيد من التضامن الطبقى، أو القبلى أو الدينى، لكى نحمى حقوق إنسان العالم الفقير، عن طريق حقوق الأقلية التى ينتمى إليها أم لا.

حقوق الإنسان في العلاقات السوفيتية - الأمريكية

عبدالعاطي محمد

العدد ٤٩ بتاريخ ١ يوليو ١٩٧٧

عندما تولى الرئيس الأمريكى جيمى كارتر الحكم فى يناير الماضى، أعلن أن سياسة بلاده الخارجية سوف تهتم كثيرا بقضية حقوق الإنسان فى العالم. ومن واقع تصريحاته، وسياق الأحداث الذى طرحت فيه القضية، كان من الواضح أنها ستوجد داخل سلة العلاقات السوفيتية - الأمريكية، جنبا إلى جنب، مع قضايا جوهرية أخرى مثل الحد من الأسلحة الاستراتيجية، وتخفيف حدة التوتر الدولى.

ودون التقليل من أهمية المبادىء التى وردت فى الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، خاصة فيما يتعلق بحق تقرير المصير، وحرية الأفراد فى اختيار طريقهم السياسى والفكرى، فإن هذه المبادىء النظرية اكتسبت، فى إطار الصراع الدولى، لونا سياسيا معينا، أى أصبحت ورقة للصراع والاتفاق الدوليين، تطرح فى وقت ما، وبشكل ما، لتحقيق أغراض ومصالح معينة لدولة ما ضد أخرى.

وبالنظر إلى الوضع الدولى الراهن والمثارة فيه القضية، وبالذات لخريطة العلاقة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، يمكن القول إنها ستصبح إحدى القضايا الساخنة بينهما، والتى يمكن أن تؤثر بحدة على مضمون ومستقبل الوفاق الدولى. فالرئيس كارتر له سياسة تختلف عن سياسة الرئيسين فورد ونيكسون من قبله، "والمزاج" السائد فى الواقع الأمريكى الجديد يختلف إلى حد واضح عما كان سائدا من قبل. وعلى الجانب السوفيتى، يمكن القول إنه لم تتبدل السياسية السوفيتية من حيث الأولويات والأسلوب، وإنما أصبحت تواجه تحديات جديدة، خاصة مع نمو "الشيوعية الأوروبية"، والنزعات الاستقلالية الفكرية داخل العالم الشيوعى، واهتزاز السيطرة الأيديولوجية للاتحاد السوفيتى عليه، مع بوادر "انشقاقات" داخل الاتحاد السوفيتى نفسه من جانب بعض العلماء والمفكرين أمثال شخاروف، وبوكفسكى وميديف وغيرهم، وداخل البلاد الاشتراكية الشرقية، مثل ظهور وثيقة الـ ٧٧ فى تشيكوسلوفاكيا، والقلاقل العمالية فى بولندا، وتصاعد اتجاهات هجرة الألمان الشرقيين.

حقوق الإنسان في ثلاثين عاما

د . بطرس بطرس غالي

العدد ٥٥ بتاريخ ١ يناير ١٩٧٩

الدوافع الأمريكية وراء الدعوة لحقوق الإنسان :

يمكن فهم هذه الدوافع فى ضوء مبادىء السياسة الأمريكية الجديدة فى عهد كارتر، والقوى التى تؤمن بها داخل الولايات المتحدة، حيث يكشف هذا المنطلق عن رغبة يمكن تسميتها بالمبدئية فى إضفاء الأخلاقية على السياسة الخارجية. بمعنى آخر، هناك التزام من حيث المبدأ فى تفكير كارتر وفريقه بالبحث عن "الطهارة" والأخلاقيات فى السياسة الخارجية. فالاجتماعات التى كانت تعقدها "اللجنة الثلاثية" التى رأسها روكفلر، ودفعت بكارتر إلى القاعة البيضاوية فى البيت الأبيض، كان يدور فيها الحديث عن الدفاع عن مؤسساتها، وأن تصبح أمريكا نموذجا نقيا للمجتمعات الديمقراطية الغربية، وأنها - أى أمريكا- قد خسرت كثيرا من اتباع السياسات التى لا تضع هذه الأمور فى اعتبارها. وهكذا، بدأ كارتر، منذ أن أعتلى كرسى الرئاسة، يشن حملة إعلامية على ما سماه النظم الشمولية، ولم يكن يقصد أنظمة أمريكا اللاتينية الديكتاتورية فحسب، وإنما أيضا الأنظمة الشيوعية، فأعلن أن بلاده ستمتنع عن تقديم العون العسكرى لنظم أمريكا اللاتينية الديكتاتورية، مثل البرازيل والأرجنتين وأوروجواى، كما قابل شخاروف أحد المنشقين فى الاتحاد السوفيتى، وتحدث عن ضرورة أن يأخذ السوفيت بمبادىء حقوق الإنسان، سواء فى معاملة هؤلاء المنشقين، أو فى تنفيذ المبادىء بصفة عامة.

هذا الدافع الأول المبدئى أخفى وراءه دافعا أكثر أهمية وفاعلية، هو الدافع المصلحى، وبالتحديد مقاومة النفوذ السوفيتى، وتطويق القوة السوفيتية بطرق جديدة. ويمكن استشفاف سلسلة متصلة من الوسائل التى عبر عنها كارتر وفريقه للمضى فى هذا الطريق، فالحديث الأمريكى عن حقوق الإنسان بالنسبة للاتحاد السوفيتى حديث يتعدى ضرورة التزام السوفيت النظرى بمبادىء مثل حرية الرأى والفكر والتعبير، وحفظ الحقوق المدنية السياسية للمواطنين الذين يختلفون مع الحكم القائم. إنه يعكس رغبة أمريكية فى أن يحدث السوفيت تغييرا "وظيفيا" فى هذا المجال، بمعنى أن يغيروا مؤسساتهم المركزية، والأدوات التى يقوم عليها نظامهم السياسى نحو مزيد من الليبرالية أو الاقتراب من النظم الغربية الديمقراطية. وقد رفع أنصار هذا الاتجاه داخل المجتمع الأمريكى هذه الحجج ليقولوا إن الوفاق كما يتلاءم مع المصالح الأمريكية، لن يتحقق إلا بتحقيقها. وفى هذا الصدد، يمكن أن نذكر وثيقة جاكسون، التى ربط فيها مصير العلاقات التجارية مع السوفيت، بموافقتهم على مبدأ الهجرة.

إن المنطلق الحقيقى لتغيير علاقة الإنسان العربى والإنسان الإفريقى بغيره فى العالم، ينبع من داخلنا، ويرتبط بتصرفنا وتفكيرنا نحن تجاه الآخرين .. وقبل أن نطالب الآخرين بتأييد حقوق الإنسان العربى والإنسان الإفريقى، علينا أن نربى مجتمعاتنا على احترام إنسانية الإنسان العربى، والإنسان الإفريقى بادىء ذى بدء، وأن ننشئه بالبناء الديمقراطى وبالحوار الفكرى، وكل ذلك متاح وممكن .. بل وضرورى، وعندئذ فقط تكون إمكانية فرض احترام حقوقنا على المجتمع الخارجى إمكانية واردة وأكيدة وتكون قدرتنا على استخلاص سائر حقوقنا المنهوبة من الغير، قدرة لها أساسها المادى والمعنوى، الذى يتأكد وجودها العملى على الصعيد الدولى. وعلى نفس المستوى، فإن الدعوة الصاعدة اليوم فى العالم كله من أجل بناء هيكل النظام الاقتصادى العالمى الجديد، لا يمكن أن تكون إيجابية حقا، ويمكن أن يكون هذا النظام جديدا حقا، من وجهة نظر شعوب العالم الثالث، إلا إذا كان مواتيا للتنمية المستقلة والشاملة التى تتوجه كاملة نحو الجماهير الغفيرة، وإلا إذا عملت هذه الشعوب على توفير الإمكانيات الثورية الداخلية لوضع هذا الأمل موضع التنفيذ، أى أن عنصر الجدة فيه هو بالدقة تحقيق التحرر الاقتصادى الذى يقود بالتبعية إلى التحرر السياسى، وإلى تحقيق احترام حقوق الإنسان بمفهومها الواسع والشامل للكلمة، بل ولا يمكن فهم حقوق الإنسان فى العالم الثالث إلا فى إطار هذا المفهوم العملى المحدد، والدول المتقدمة بدورها مدعوة لتغيير سياستها الاقتصادية والاجتماعية وأنماط حياتها، لتتواءم مع حقائق العصر.

مصر وحقوق الإنسان :

للأسف ما زالت فكرة حقوق الإنسان غير عميقة الجذور فى الضمير الثقافى المصرى، وما زال الفرق شاسعا بين ما ينبغى أن تكون عليه الوضعية، وبين حقائق الواقع على صعيد التطبيق العملى، إن الأمل معقود على إمكانية الوصول فى بلادنا إلى مرحلة يتم فيها تأكيد حقوق الإنسان على مستوى الممارسة اليومية، وتكريس الإيمان بها فى أذهان أبنائنا من الجيل الجديد لدى شباب

حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية

د . بطرس بطرس غالي

العدد ١١٤ بتاريخ ١ أكتوبر ١٩٩٣

كانت فيينا فى منتصف شهر يونيو الماضى محط أنظار العالم .. أنظار بلايين الرجال والنساء ممن يطمحون إلى رؤية أنفسهم ممثلين فى المناقشات والمداولات والقرارات التى سوف ينتهى إليها المؤتمر العالمى الثانى لحقوق الإنسان الذى عقد فى العاصمة النمساوية من ١٤-٢٥ يونيو ١٩٩٣ . كانت تلك أنظار كل من يعانون - روحا أو جسدا - من عدم الاعتراف بكرامتهم الإنسانية أو امتهانها، إنها أنظار التاريخ التى تركزت على المجتمع الدولى فى هذه الفترة الحاسمة.

وعندما طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٨٩ من الأمين العام أن يتشاور مع الحكومات والمؤسسات المعنية بشأن إمكانية عقد مؤتمر عالمى عن حقوق الإنسان، فلقد برهنت بالفعل على حس تاريخى ووعى دولى بالمكانة التى تحتلها حقوق الإنسان فى قائمة أولويات المنظمة الدولية. ولقد حدث ذلك فى سياق تاريخى لم يسبق له مثيل، فقبل ذلك بشهرين، كان سور برلين قد انهار لتتوارى معه صورة معينة للعالم، ولترتسم فى الوقت ذاته آفاق جديدة، ذلك أن شعوبا بأكملها أصبحت تتكلم باسم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وكانت هذه الشعوب مازالت، بتصميمها وتفانيها وبتضحياتها فى بعض الأحيان، تؤكد عزمها التخلص من العزلة وسيطرة الأنظمة الشمولية.

ولا ينبغى أن ننظر إلى هذا التزامن على أنه مجرد مصادفة. فعندما يمر العالم بفترات تحول جوهرية، تتلاشى المسلمات وتنهار المعالم، ويصبح السعى وراء القيم الأخلاقية أشد إلحاحا، وإرادة فهم الذات ضرورة لا بديل لها.

من الطبيعى إذن أن يشعر المجتمع الدولى بالحاجة إلى العودة إلى القيم، وهو ما يدفعه إلى التساؤل عما يجعل هويته أكثر عمقا وأعمق بعدا وأوضح معالما، ويتساءل عن الإنسانية، وكيف أن المجتمع الدولى بحمايته للإنسانية فإنه فى الواقع يحمى ذاته. ولهذا، فإن الأهداف المحددة لمؤتمر فيينا تعد تعبيرا أمينا عن الأسئلة الحاسمة التالية والتى

الجامعات، ونشر الحس المرهف بحقوق الإنسان، وقدسية هذه الحقوق باطراد، وصولا إلى قطاعات أوسع دوما من الجماهير الشعبية، بحيث تغدو المعرفة الكاملة، والإدراك العميق بالحقوق المضمونة، قانونا للإنسان فى هذا العصر، هو المطلب النهائى والثابت لأنصار الدفاع الاجتماعى فى مصر، شأنها فى ذلك شأن غيرها من بلاد العالم.

إلا أن هذا الأمل لن يتحقق إلا عن طريق السعى الجاد والمثابرة العملية على توجيه أنظار صانعى القرار فى كل المجالات على المستوى الوطنى إلى معالم هذه الحقوق وأهميتها، بل إننا لا نجاوز الحقيقة هنا، إذا قلنا إنه يقع على عاتق كل المؤسسات العلمية والثقافية والجامعية معاهدة البحث على اختلافها، وكذلك تقع المسئولية على قادة الفكر ورجال القانون وعلماء الإنسانيات، على جميع الأصعدة، فى تنمية البحوث العلمية فى هذا المجال، فحضارتنا الطويلة المستمرة من أعمق أعماق التاريخ، والمستمدة مما سطرته شرائع السماء من مبادىء سامية فى هذا الخصوص، تدفعنا إلى أن ندرك الحقيقة القائلة إن فى داخل نفس كل إنسان كنزا دفينا من المزايا والفضائل، لا يحتاج الأمر إلا إلى اكتشافه، والعمل بجد ومثابرة لاستخراجه، وأن على المجتمعات المتحضرة أن تستخرج من كل مواطن فيها القوى المختزنة النافعة، لتكون عونا لها فى تحقيق استمرار الحياة والتقدم، عن طريق الاعتراف المنطقى والهادف بالحقوق الإنسانية لكل مواطن، وأنه بقدر نظرة المجتمع إلى حقوق الإنسان، واحترام الحقوق وتكريسها، بقدر ما يكون ذلك دليلا لا يخطىء على المركز الحضارى لهذا المجتمع.

الأمم المتحدة وحقوق الإنسان .. تطور الآليات

عمرو الجويلي

العدد ١١٧ بتاريخ ١/٧/١٩٩٤

تدرجت الأمم المتحدة فى تناولها لمسائل حقوق الإنسان من مستوى تحديد المعايير وتدوين الحقوق عبر واجب تعزيز وتشجيع والدعاية لحقوق الإنسان وانتهاء بالتطلع لحماية فعلية لهذه الحقوق .. لم يكن هذا التدرج وليد الصدفة، بل جاء منطقيا لمنظمة أساس ميثاقها احترام السيادة. ولهذا يمثل تطرق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حالة جديرة بالاهتمام، لأنها تكشف كيف يحاول التنظيم الدولى التقليدى توسيع مهامه واختصاصاته، حتى إنه إذا نجح فى ذلك فيمكن أن ينتقل إلى شريحة أعلى من شرائح التنظيم الدولى أكثر قربا من السلطة فوق الحكومية. إن هذا بالطبع مازال بعيدا جدا عن الأمم المتحدة ولكن هناك سلما تدريجيا فى هذا المجال.

بالرغم من هذا التوسع فى مجال نشاط الأمم المتحدة فيما يختص بحقوق الإنسان، من الخطأ الجزم بأن ذلك تم دون معارضة أو مماطلة من جانب الأعضاء. لقد حاول الأعضاء التأكيد على مبدأ عدم التدخل وتدوينه من خلال قرارات الجمعية العامة خاصة رقم ٢١٣١ لسنة ١٩٦٥، وقرار ٢٦٢٥ لسنة ١٩٧٠، لقد حدث ذلك فى نفس الوقت الذى طورت فيه لجنة حقوق الإنسان آليتى ١٢٣٥ و ١٥٠٣ وزيادة اهتمام المنظمة بصفة عامة بأمور حقوق الإنسان. إن هذا التسابق بين اقتراحين أحدهما يحاول توسيع مفهوم التدخل والآخر تضييقه يرجع فى حقيقة الأمر إلى تناقض ظاهرى بين مواد الميثاق خاصة المادة ٢/٧ والمادتين ٥٥ و ٥٦ . وكان تعامل الأمم المتحدة مع حقوق الإنسان يتأرجح بين الميل ناحية أحد الجانبين أو الآخر طبقا للظروف الدولية المحيطة، وبالتالى الأغلبية التصويتية التى تعكس موازين القوى الدولية. وهذا ما يفسر زيادة نشاط (م.أ.م) فى قضايا حقوق الإنسان فى فترة ما بعد الحرب الباردة، أى أنها مالت تجاه المادتين ٥٥ و ٥٦ نظرا لتبدل الوضع الدولى مع انهيار المعسكر الشرقى.

إن زيادة تعامل الأمم المتحدة لا تعنى بالضرورة زيادة فاعلية الأمم المتحدة فى هذا المجال. والدليل على ذلك هو الانتقادات التى توجه للأمم المتحدة من جانب البعض حول عدم قدرتها على حماية حقوق الإنسان فى البوسنة أو فى الأراضى المحتلة، ويرجع هذا إلى أنه كلما وسعت الأمم المتحدة من اختصاصاتها واجهت مسئوليات أصعب وتحديات أكبر تستلزم تطوير أجهزتها وتوسيعا أكبر فى مازالت تبحث عن جواب :

١- ما التقدم الذى تم إحرازه فى مجال حقوق الإنسان منذ صدور الإعلان العالمى عام ١٩٤٨ ؟

٢- فى غياب إحراز التقدم المطلوب ما هى العقبات، وكيف يمكن التغلب عليها ؟

٣- كيف يمكن تطبيق النصوص الخاصة بحقوق الإنسان ؟

٤- ما مدى فعالية ما استحدثته الأمم المتحدة من أساليب وآليات ؟

٥- ما هى الموارد المالية التى ينبغى تخصيصها لنشاط الأمم المتحدة فى مجال حقوق الإنسان ؟

٦- ما هى العلاقة بين الأهداف التى تسعى المنظمة إلى تحقيقها وحقوق الإنسان، وبخاصة العلاقة بين التنمية والتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية ؟

إن كل هذه الأسئلة المطروحة على المستوى الدولى ولا تجد إجابة موحدة. فإذا كانت حقوق الإنسان تشكل هدفا مشتركا لكل أعضاء المجتمع الدولى، وإذا وجد كل فرد فى المجتمع ذاته من خلال تحقيق تلك الحقوق واحترامها، فإن لكل ثقافة من الثقافات خاصيتها المتميزة. وجدير بنا جميعا أن نستفيد من هذا التنوع فى الحضارات والثقافات المختلفة، لأنه فى واقع الأمر مصدر لإثراء الفكر والعقل والأسلوب، وطنيا، وإقليميا، ودوليا.

والواقع أننا عندما نفكر فى حقوق الإنسان على المستوى العالمى، فإننا نجد أنفسنا أمام أكثر المسائل المثيرة للجدل، خاصة العلاقة المتناقضة بين "الذات" و"الآخر" فهى تعلمنا (أى أنا والآخرين)، وبوضوح شديد، أننا على الدوام متماثلون ومختلفون.

إن حقوق الإنسان التى نعلنها، والتى نسعى إلى حمايتها، لا يمكن إلا أن تكون نتاجا للانتصار على الذات، وثمرة جهد واع هدفه الوصول إلى جوهر المشترك رغم الانقسامات الظاهرية والخلافات المؤقتة والحواجز العقائدية والثقافية التى تفصل بيننا.

وموجز القول إن حقوق الإنسان التى ناقشها مؤتمر فيينا ليست القاسم المشترك الأصغر بين كافة الدول، بل إنها على العكس من ذلك ما أسميه "العنصر الإنسانى غير القابل للانتقاص"، أى جوهر القيم التى نؤكد بها، معا، أننا مجتمع إنسانى واحد ! ولذلك، لست أعتقد أننى أبالغ إذا قلت إنها فى واقع الأمر القاسم المشترك الأعظم بين كافة الدول.

آفاق السياسة الخارجية الأمريكية: الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية

عبير بسيوني

العدد ١٢٧ بتاريخ ١ يناير ١٩٩٧

إن انتهاك حقوق الإنسان يعد من الاتهامات الرئيسية التى توجهها الولايات المتحدة لأعدائها، بينما تختار السكوت عنها فى الدول الرأسمالية والصديقة، وهذا التوجه لم ينته بانتهاء الحرب الباردة، بل استمر ولا أدل على ذلك من وجود انتهاكات لحقوق الإنسان لقومية واحدة (هى الأكراد) من دولتين متجاورتين إحداهما (وهى العراق) تواجه حملة كبيرة لانتهاكاتها لحقوق الأكراد، والأخرى (وهى تركيا) تواصل حملاتها العسكرية حتى خارج حدودها فى مواصلة هذه الانتهاكات، بل إن حقوق الإنسان يتم استخدامها كورقة ضغط فى السياسة الخارجية الأمريكية للحصول على تنازلات، وهى سرعان ما تتوارى إذا ما ظهرت مصلحة اقتصادية مهمة وحيوية للولايات المتحدة (حالة الأكراد قبل إثارة أزمة الخليج، وحالة الصين ومذبحة ميدان السلام واستمرارها فى وضع الدولة الأولى بالرعاية رغم ذلك) وقد يكون التغير الحقيقى هنا هو فى استخدام القوة المسلحة على نطاق واسع لحماية مصالح اقتصادية واستراتيجية باسم التدخل لحماية حقوق الإنسان، أو مايطلق عليه التدخل الإنسانى. والداعون الجدد للتدخل The New Interventionists أو ما يطلق عليهم المتدخلون الجدد يركزون عموما على الالتزامات الأخلاقية للمجتمع الدولى، خصوصا الولايات المتحدة، ويغفل مؤيدو التدخل المأزق والأخطار والتكاليف التى تصاحبه، ولا يأخذون فى الاعتبار ما يمثله هذا الاتجاه من معارضة لمبادئ قانونية مثل مبدأ السيادة ومبادئ عدم التدخل الواردة فى ميثاق الأمم المتحدة.

والمتدخلون الجدد يفترضون بداية أن الحروب الأهلية انتشرت هذه الأيام وازدادت عنفا عما قبل، حتى أصبحت تهدد السلم والأمن العالمى، مما يتطلب تدخلا دوليا إيجابيا لإعادة الاستقرار الذى أصبح أمرا سهلا مع انتهاء الحرب الباردة، حيث أصبح تتبع أسباب العنف الداخلى والقضاء عليها أسهل، والمتدخلون الجدد هنا يدعون لإقامة نظام إنسانى جديد New Humanitarian تضطر الحكومة فيه سلطاتها. وهنا تظهر قضية، حاولت هذه الورقة عدم التطرق إليها مباشرة، وهى تسييس قضايا حقوق الإنسان. إن هذا الأمر يخرج عن نطاق محور الورقة، وهو تتبع تطور آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. إن هذا التسييس ينتج عما يسمى بالانتقالية فى التعامل، والانتقالية تعكس إما الأغلبية التصويتية أو القوة التنفيذية، أى أن الانتقالية قد تنبع من سيطرة مجموعة معينة من الدول وتمتعها بأغلبية دائمة تمكنها من فرض جدول أعمال معين، أو تنبع من مجموعة أخرى تنفرد بالقدرة على تنفيذ القرارات وتمتنع عن استخدامها نظرا لغياب الإرادة السياسية. وكما أشرنا، فإن تطور الآليات نفسه تسييس غير مباشر لحقوق الإنسان فقد خضع هذا التطور لموازين القوى فى المنظمة العالمية.

ومع تغير الظروف الدولية، سيتغير النمط التقليدى لتعامل الأمم المتحدة مع حقوق الإنسان، بل إنه من المتوقع أن تختفى بعض بنود الأعمال كلية مثل بنود مكافحة التمييز العنصرى فى جنوب إفريقيا التابعة من حكم الأبارتهيد بل إنه فى حالة مثل جنوب إفريقيا يمكن أن تتحول الأغلبية السوداء من المحمى إلى المخاطب لضمان حقوق الأقلية البيضاء فى هذا البلد. ولذلك نجد أن المواضيع التقليدية لحقوق الإنسان توشك أن تختفى من على جدول الأعمال لتفسح المجال لأمور أخرى مثل كره الأجانب ومعاملة العمال المهاجرين والمرحلين الداخليين (Internally Displaced).

ولمعالجة هذه الأمور الجديدة وما استمر من المواضيع القديمة، تحاول الأمم المتحدة دعم فاعليتها على رد الفعل السريع لمواكبة الأزمات الطارئة مثل آلية عقد دورات خاصة للجنة حقوق الإنسان وإنشاء منصب المفوض السامى لحقوق اللاجئين وزيادة عمليات الحفظ للسلم وإمكانية انعقاد المحكمة الدولية لمقاضاة مجرى الحرب، كما أن عمل "اللجان المعاهدية" التى تتبع اتفاقيات حقوق الإنسان وتعمل على تطبيقها، يزداد كلما انضمت دول جديدة إليها. إن كل هذه التطورات تسعى إلى تحسين قدرة الأمم المتحدة على العمل السريع والفعال فى مجال حقوق الإنسان.

كما ان إسناد مهمة التنسيق بين الأجهزة المختلفة للمفوض السامى من شأنه معالجة - إذا نجح فى تطبيقها - التشرذم الذى عانت منه منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ومع تطوير الأمم المتحدة لآلياتها لمواكبة التحديات، وجب عليها التأكيد على مصداقيتها عن طريق التركيز على جميع حقوق الإنسان بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبالطبع حقوق الجيل الثالث: حقوق "التضامن" والحقوق الجماعية للشعوب التى لم تستطع استيفاءها بسبب احتلال أجنبى أو تمييز عنصرى، فإن الحفاظ على المصداقية شرط أساسى لاستدامة الفاعلية.

بالضغط عليها بالقوة -إذا استدعت الضرورة- لاحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات والأعراف والأديان. وهذا الاتجاه الفكرى للتدخل لحماية حقوق الإنسان ترجع جذوره فى السياسة الخارجية الأمريكية إلى عقود طويلة مضت، فهو يعد تجميعا لليبرالية الأمريكية بفروعها المختلفة من ليبرالية ويلسون التقليدية التى تؤكد على دعم المنظمات العالمية وحق تقرير المصير للسكان، ومثيلاتها من ليبرالية الحرب الباردة، المضادة للشيوعية، والجمع بين هاتين الليبراليتين ممكن فى نظر استيدمان Stedman، إذا ما أخذنا بمفهوم لويس هارتس Louis Hartz أن كل الأمريكيين ليبراليون، والاعتقاد بأن مستقبلهم وحريتهم يعتمدان على انتشار الحرية فى أنحاء العالم، يضاف لذلك تقدير كلا الطرفين لاحترام حقوق الإنسان ولإصلاح التنظيم الدولى. فإذا كان الليبراليون من أتباع ويلسون قد عارضو التدخل الأمريكى فى شئون الدول الأخرى على أساس احترام حق الشعوب فى تقرير المصير ودعم حقوق الإنسان الفردية، فإن الوضع الحالى يتسم بوجود تناقض بين هذين الاتجاهين فى دعم حقوق الإنسان، ومنه حق تقرير المصير بما يعنيه من احترام للسيادة القومية ومبدأ التدخل فى وجه عنف الحكومات تجاه رعاياها حتى لو ظهرت الأدلة على فساد ووحشية هذه النظم، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة تخلى الويلسونيون عن التزامهم بحق تقرير المصير. أما ليبراليو الحرب الباردة، فلقد حررهم انتهاؤها من الحاجة لدعم نظم سلطوية.

وبالنظر لمدى واقعية حجج المتدخلين الجدد، نجد أن الحروب الأهلية فى عصر ما بعد الحرب الباردة ليست بأكثر مما كانت عليه كما يدعون. ففى عام ١٩٨٥ مثلا، كانت هناك ١٩ حربا أهلية، وفى عام ١٩٩٢ تم رصد ١٨ حربا أهلية، يضاف لذلك أن الحروب الأهلية الآن ليست بأكثر وحشية عما سبق، فالحرب الأهلية الأمريكية وصل ضحاياها لحوالى ٦٠٠ ألف شخص، والحرب الأهلية الإسبانية فى الثلاثينيات وحرب نيكاراجوا الأهلية فى الستينيات كان عدد ضحاياهما على نفس المستوى. أما الافتراض الثانى للمتدخلين الجدد بشأن سهولة تسوية النزاعات حاليا عما سبق، فهو أيضا افتراض مشكوك فيه، فالنزاعات الأهلية من أصعب النزاعات فى التفاوض والتسوية. وبالنظر لما تم فى القرن العشرين، نجد أن حوالى ١٨٪ من الحروب الأهلية انتهت بتصفية الطرف الآخر أو الاستسلام غير المشروط من أحد الأطراف، وكما أن الحرب الباردة لم تحل دون تسوية النزاعات الأهلية، فنسبة النزاعات التى تم حلها قبل نهاية الحرب الباردة تماثل نظيرتها بعدها، مما يؤكد أن ديناميكيات النزاع الداخلى هى التى تحدد اتجاهات التسوية. وانتهاء الحرب الباردة وما أثير بعدها مباشرة من احتمال الوصول لتسويات قريبة فى أنجولا والسلفادور إنما يعنى أن انتهاء الحرب الباردة قلل القدرة على التأثير على الحلفاء المحتملين، يضاف لهذا أنه لا يتوقع أن ينجح التدخل الخارجى فيما قد تعجز عنه الجيوش المحلية الأكثر دراية بطبيعة المجتمع، والميزة الأساسية لعصر ما بعد الحرب الباردة هى عدم إمداد الدول الكبرى للفصائل المتنازعة بالسلاح، رغم أن هذه الفصائل وجدت سبلا أخرى لتستمر فى التسليح.

يضاف إلى هذا أن المبدأ الأساسى للاتجاه التدخلى الجديد هو التزام المجتمع الدولى بالتدخل أينما توجد دولة أو مجموعة داخل دولة تفشل فى تلبية الاحتياجات الإنسانية لشعبها، وهذا المبدأ لا يمكن تنفيذه بصورة ملائمة، نظرا لأنه يعنى التدخل فى كل حرب أهلية، وفى كل دولة ذات نظام قمعى، وهذا يتطلب موارد تفوق المتاح، ومن ثم فالتدخل يكون انتقائيا بحسب وجود مصالح، بل وتثار أحيانا مزاعم بعدم التدخل فى الحروب الأهلية حتى لا تطول ومن ثم يزيد عدد الضحايا.

وهكذا، نجد أن اهتمام الولايات المتحدة بحقوق الإنسان ليس بالاهتمام الجديد عليها، بل هو اهتمام تمت صياغته بأساليب مختلفة، مرورا بمحاربة الشيوعية وهى المرحلة التى تميزت بها الفترة الماضية. ولكن مع انتهاء الحرب الباردة، أصبح الاهتمام بحقوق الإنسان يعبر عن مصلحة قومية أمريكية تتمثل فى المقام الأول فى نشر المفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان فى الفكر الرأسمالى، باعتبار أن التحرر الفكرى يواكبه تحرر اقتصادى ومن ثم اقتصاد مفتوح، وزيادة الاعتماد الدولى المتبادل، مما لا يمكن دولة مستقبلا من الانعزالية، ومن ثم حرمان باقى الدول من مواردها أو ثرواتها الطبيعية. وفى النهاية، فإن الاهتمام بحقوق الإنسان وبنشر الديمقراطية هو جزء من السياسة الخارجية الأمريكية الذى يجب أن يسعى لتحقيق المصلحة القومية.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: هل كان صناعة غربية؟

د. غانم حمد النجار

العدد ١٥٠ بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠٠٢

بعد مرور أكثر من خمسين عاما على صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى العاشر من ديسمبر عام ١٩٤٨، أصبح الإعلان اليوم يمثل الوثيقة الأهم فى تحديد منطلقات ومفاهيم حقوق الإنسان فى العالم. بل إن الإعلان وعلى الرغم من كونه إعلانا للمبادئ وليس اتفاقية ملزمة لأطرافه، مازال هو المرجعية الأساسية التى يتم الاستناد إليها فى تعريف حقوق الإنسان، مع صدور ما يزيد على مائتى اتفاقية ووثيقة عامة ومتخصصة فى شأن من شئون حقوق الإنسان.

ومن الملاحظ أن الأهمية السياسية للإعلان قد تعاظمت فى ظل التغيرات السياسية الدولية العاصفة التى أنهت الحرب الباردة، وأبعدت الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية عن ذلك الصراع. وقد أدت تلك التحولات - ضمن ما أدته- إلى عملية تحول ديمقراطى شهدته كافة بقاع الأرض. حيث زاد عدد الدول التى تحولت إلى أنظمة ديمقراطية خلال السنوات العشر الأخيرة على ٧٠ دولة.

لقد مثل صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان نقلة تاريخية مهمة، حيث إنه ولأول مرة فى التاريخ تتفق الدول على تقييد حريتها فى التعامل مع مواطنيها، فأهمية الإعلان لا تكمن فقط فى مكونه الإنسانى ولكنها تكمن أيضا فى درجة تقنينها لأسلوب وتعامل الدول مع القاطنين على حدودها. وقد فتحت تلك الوثيقة بالتالى الباب على مصراعيه لتجاوز المبادئ العامة للقانون الدولى والمرتكزة على سيادة الدولة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية، حيث أصبح انتهاك حقوق الإنسان بذلك شأنا دوليا وليس شأنا داخليا محضا كما هى طبيعة الأمر بالنسبة لمجمل الاتفاقيات الدولية الأخرى.

وقد أدت طبيعة ومنطلقات الإعلان الخاصة إلى قيام الدول، وبالذات الدول الكبرى، بتوظيفه سياسيا وعلى الأخص خلال فترة الحرب الباردة، الأمر الذى قلل من صدقية استخدامه وفاعليته، بل أدى ذلك الدفع إلى حملات من التشكيك حتى بالمبادئ التى تضمنها الإعلان ومدى كونها عالمية قابلة للتطبيق على كل المجتمعات. ولا يبدو أن هناك جديدا فى هذا الأمر، حيث ظلت قضية عالمية الإعلان وقابليته للتطبيق الشغل الشاغل لواضعى الإعلان منذ لحظات الولادة، فكان أن بذلوا جهدا ملحوظا فى التعامل مع هذه الحقيقة، حتى بدا لهم فى بعض اللحظات أن الإعلان لن يصدر على الإطلاق بسبب الخلافات والتباينات الحادة. إلا أن ذلك الجهد المبذول كانت نتائجه واضحة على التصويت النهائى، حيث تم إقرار الإعلان دون صوت معترض واحد من أصل ٥٥ دولة شاركت فى التصويت وامتناع ٨ دول عن التصويت.

وتسعى هذه الورقة إلى الإجابة على السؤال التقليدى الذى يتم طرحه بخصوص الإعلان ألا وهو: هل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وثيقة مبادئ غربية؟ أليس الإعلان إلا وثيقة أصدرها الغرب لفرض قيمه ومبادئه على المجتمعات الأخرى؟ وقد اعتمدت الورقة بالأساس على الوثائق الأصلية لمحاضر ومناقشات اللجان المختلفة للأمم المتحدة منذ ١٩٤٦، وحتى إقرار الإعلان فى ديسمبر ١٩٤٨. والورقة هى جزء من دراسة شاملة نتحرى من خلالها الدقة فى فهم ما جرى آنذاك لكى نتمكن من الإجابة على هذه الأسئلة المشروعة. ويبدو أن هناك خلطا واضحا يتم بين المسلك السياسى للدول وبين مبادئ الإعلان، الأمر الذى يؤدى إلى الخروج بنتائج تفتقر إلى الدقة. ولذا اتضح لنا أن أغلب أسباب ذلك الخلط تعود إلى عدم الدراية بالظروف والطريقة والتفاصيل والمساهمات التى صاغت وأخرجت الإعلان إلى حيز الوجود.

كما يحدث هذا الخلط أحيانا أخرى بسبب التركيز المفرط على تحليل نص الإعلان، وكأنه وثيقة عقائدية، متناسين أن الإعلان كان ربما الوثيقة الدولية الوحيدة التى تعرضت لكثافة غير مسبوقة أو لاحقة فى التحضير والمناقشة والنقد والتجريح والتعديل، خلال ثلاث سنوات من الاجتماعات المكثفة والعمل المضنى والمشاركة الدءوب من مجمل الدول، مما جعلها وثيقة سياسية ذات محتوى إنسانى. لقد كنت أحد المهتمين بحقوق الإنسان، أتابع الحوارات والتباينات المعاصرة حول الإعلان، وعلى الأخص تلك التى تصفه بأنه إعلان غربى الصناعة. وبالمقابل، كنت ألاحظ السلوك الغربى السياسى المناقض تماما لمبادئ الإعلان، مما يدفعنا إلى طرح السؤال التالى: هل يمكن - وحال العرب على ما هو عليه من عدم التزام بمبادئ ذلك الإعلان- أن يكون ذلك الإعلان أصلا غربيا؟ وإذا افترضنا أن الإعلان فعلا غربى الصناعة فما معنى أن يصدر غربيا

ويناقضه من صدروه؟ وهل تكفى الإجابة على هذا السؤال بالقول إن الهدف من ورائه هو إخضاع الدول الأخرى للمنطق الغربى؟ إن دراسة متعمقة لكيفية صدور الإعلان والأجواء التى صدر من خلالها تطرح إجابات مغايرة وجديدة.

لقد كانت ولادة الإعلان عسيرة ومعقدة، ولم تكن -كما قد يتصور البعض- من ذلك النوع من القرارات التى يصنعها الغربيون لتنفيذ غاية ما، أو تحقيق مكسب سياسى للهيمنة، ومع ذلك مازال الاتهام بالتحيز الثقافى للإعلان قائما ومازالت تدور حوله الشبهات فى العديد من الدوائر الفكرية بأن شيئا ما خاطئا قد حدث فى بدايات صدوره. ولعل أحد أبرز أسباب هذا الاتهام يعود إلى أن عددا قليلا من الناس يعرف حقيقة ما جرى فى مرحلة الصدور ومراحل صياغته، وقد أدى هذا الجهل إلى الوقوع فى مغالطات وافتراضات معدة سلفا عن كيف تمت كتابته ومعانى نصوصه. إن معرفة تلك الحقائق ضرورية جدا حتى لا يستمر النقاش فى إطار العموميات.

العولمة تجدد تساؤلات عصر النهضة فى العالم العربى

د. إبراهيم أبراش

■

كان الانفتاح على حداثة الغرب الذى دشن ما سمى بعصر النهضة العربية بمثابة الصدمة، نظرا لما كشفه من اتساع الهوة ما بين واقع العرب والمسلمين من جهة، وما عليه أوروبا من حضارة وتقدم من جهة أخرى. وانشغل مفكرو تلك المرحلة بالسؤال: لماذا تقدم الغرب وتأخر العرب والمسلمون وكيف يمكن اللحاق بالركب؟ وهو نفس السؤال الذى يشغل (المتعولمين) العرب والمسلمين ذوى النزعة الوطنية منذ العقد الأخير من القرن العشرين.

■

شكلت تلك المرحلة- نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين- إرهاصات منعطف فكرى فى العالمين العربى والإسلامى، وكانت تبشر ببداية نهضة تحرر شعوب المنطقة من حالة التخلف والركود التى تعيشها، "فى تلك الحقبة لم يعد التحديث يعنى إطلاقا الأخذ عن الغرب للانتفاض على الشرق، بل أصبح يعنى مواجهة الغرب بحداثة خاصة بالإسلام"(١). إلا أن عوامل داخلية وخارجية لا داعى للغوص فيها أعاقت مشروع النهضة العربية، بل أجهضت آنذاك بعض إنجازات الحداثة.

واليوم وبعد قرن من الزمن، وكأن التاريخ يعيد نفسه، فنفس القضايا التى شغلت مفكرى ذلك العصر: المرأة، الحرية، الإصلاح السياسى، النهضة الاقتصادية، تجديد الخطاب الدينى، وتحديث التراث ... الخ، تتكرر اليوم ولكن فى ظل فجوة معرفية وحضارية بيننا وبين الغرب أكثر اتساعا، وفى ظل أوضاع سياسية وثقافية أكثر تشرذما وإحباطا، وفى ظل تعدد للمواقف الفكرية للمثقفين من العولمة. تساؤلات ما قبل قرن من الزمن كانت تدور حول الحداثة وهل هى التغريب المهدد لهويتنا وثقافتنا؟، وتساؤلات اليوم تدور حول العولمة، أهى الأمركة المهددة لثقافتنا وحضارتنا؟

من هذا المنطلق، يصعب مقاربة ظاهرة العولمة وانعكاساتها على العالم العربى دون ربط الموضوع بالثقافة، سواء بمفهومها الضيق الذى يرتبط بالهوية، أو بمفهومها الشامل الذى يتطابق مع مفهوم الحضارة. وهذا الربط له مسوغاته نظرا لتزامن تدافع الأسس النظرية والمؤسسية للعولمة مع أزمة عميقة تشهدها مجتمعاتنا، تتمثل فى أزمة شرعية مستعصية: أزمة النظم السياسية والاقتصادية والثقافية، وأزمة فى التضامن العربى ولا نقول الوحدة العربية، وفى ظل مد أصولى لم تعرفه المنطقة سابقا. ومجتمع مأزوم بهذه الدرجة ينتابه خوف من كل ما هو جديد ووافد من الخارج، مما يؤدى إلى الانغلاق على الذات والهوية والحنين للماضى قبل أى تفكير وتمحيص عقلانى لهذا الوافد الجديد، ولكن الخوف ليس مبررا للهرب، بل يجب أن يكون دافعا للتحدى والمواجهة.

(*) أستاذ العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة.

العرب وتحدى العولمة :

لا غرو بأن العولمة مثل الديمقراطية، والليبرالية، والرأسمالية، واقتصاد السوق، والاشتراكية، والمجتمع المدنى ... الخ، من المصطلحات التى أصبحت تتردد كل يوم فى خطابنا السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وتشكل حيزا كبيرا من هذا الخطاب، دون أن تكون متأصلة، لا فى ثقافتنا ولا فى وعينا السياسى. مصطلحات أقحمت إقحاما وجاءت مستوردة مثلها مثل ما استوردناه من أيديولوجيات وأفكار وسلع وعلوم وتكنولوجيا . إن تزايد مثل هذه المصطلحات فى خطابنا السياسى والاقتصادى يعكس أزمة عميقة، وهى أزمة العجز عن الإبداع والإسهام فى حضارة العصر وهذا هو الذى يجعل مجتمعاتنا غير محصنة فى مواجهة كل ما هو جديد، ويساعد على إيجاد المبررات الأخلاقية والعملية لثقافة التقليد والتبعية.

ونعتقد بأن التعامل العقلانى والموضوعى مع موضوع العولمة وغيرها من النظم الفكرية والاقتصادية المستورة يتطلب عقلية متفتحة وموضوعية بمعنى الكلمة. ونقطة المنطلق فى التعامل مع الموضوع يجب أن تكون الإقرار بأننا -كمجتمعات عربية وإسلامية- توقفنا عن المساهمة الحضارية منذ القرن الخامس عشر (سواء كانت الأسباب داخلية كخضوعنا لنظم استبدادية متسلطة أو خارجية كالاستعمار)، وان غالبية مشتملات الحضارة الحديثة هى نتاج الآخر: العالم الغربى والمسيحى. والقول إننا كنا أصحاب حضارة أو ساهمنا فى وضع أسس الحضارة الإنسانية لا يفيد فى شىء، ما دمنا اليوم نعتمد فى معيشتنا على منتجات الآخر الثقافية والاقتصادية والعلمية. وهذا لا يعنى التقليل من شأن السلف الصالح، فهو سلف أولا وكان صالحا آنذاك ثانيا، المهم ما هى مساهمتنا فى حضارة اليوم؟ فإذا اعترفنا بأن مساهمتنا المباشرة معدومة أو محدودة، وإذا اعترفنا بأننا لا نستطيع أن نستغنى عن معارف وعلوم ونتاج الآخر قائد قاطرة العولمة، بل نعيش عالة عليها، لغياب مساهمتنا فيها أو لخلل أنظمتنا السياسية والثقافية أو للسببين معا، فإن التقوقع على الذات والوقوف موقف الرافض لكل ما هو مستورد وجديد هو موقف ليس فقط غير عقلانى، بل موقف غير أخلاقى.

لا يعنى ما سبق أن علينا التسليم باستحقاقات وشروط العولمة، وكل ما هو وافد دون تمحيص، بل المطلوب التوفيق بين ما هو وافد من جانب، وواقع مجتمعاتنا من جانب آخر دون إضفاء القدسية على أى من الطرفين. فالعولمة كمنظومة اقتصادية (اقتصاد السوق) وكمنظومة ثقافية (قيم وأنماط سلوك ولغة تخاطب) وكمنظومة سياسية (خطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان)، مرتبطة بالبيئة لأنه من حيث المبدأ، فإن أية نظرية أو منظومة سياسية أو اقتصادية لا تأخذ مصداقية وصلاحية إلا من حيث كونها وليدة بيئة اجتماعية وثقافية محددة ومعبرة عنها، ونتاجا لشروط تاريخية وموضوعية، وتغير هذه الشروط يفقد الفكر وما يرتبط به من ممارسة علميته وبالتالى عالميته، لأنه يتحول إلى فكر منفصل عن الواقع.

انطلاقا من حقيقة الأوضاع العربية المتردية، ومحدودية القدرة أو الإرادة على أن نكون فاعلين أو مؤثرين فى التحولات الدولية المعاصرة، فإن خياراتنا فى مواجهة العولمة تبقى محدودة. والأسلوب الأمثل فى رأينا فى التعامل مع العولمة ليس النظر إليها كخطر أو شر داهم، ولا كفرصة سانحة علينا الارتماء بأحضانها دون تفكير، بل كتحد، تحد اقتصادى، وتحد ثقافى، وتحد سياسى، والتحدى يستوجب المواجهة لا الهروب. والسؤال المركزى الذى تطرحه العولمة فى هذا السياق كما يقول برهان غليون هو "ما هى الاستراتيجية المناسبة من وجهة نظر مجتمع صناعى متأخر أو مهمش للاستفادة من الثورة التقنية ودرء مخاطر العولمة الناتجة عنها؟"(٢). تحدى العولمة يحتم وضع استراتيجية على أساس قومى عربى، أى خلق (عولمة عربية) منها ننطلق لمواجهة العولمة الكونية؛ ويمكن التركيز هنا على أهم المجالات التى تشكل العولمة تحديا حقيقيا علينا التعامل معه بعقلانية:

أولا- التحدى الاقتصادى :

تثير سيطرة منطق السوق على العولمة الاقتصادية مخاوف الدول الفقيرة، وبالرغم من توقيع اتفاقية (الجات) وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة الحرة لمحاولة تخفيف المخاوف المترتبة على العولمة، إلا أن سلبيات العولمة الاقتصادية مست عديدا من دول العالم بما فيها دول عربية. وقد أكد كوفى أنان الأمين العام للأمم المتحدة فى افتتاح الدورة الثالثة والخمسين (١٩٩٨) للجمعية العامة للأمم المتحدة "أن الملايين يعيشون العولمة لا كفرصة مواتية لكن كقوة تدمير وتعطيل وكاعتداء على مستويات معيشتهم".

وعلى هذا الأساس، يعد الاقتصاد أهم التحديات ذات الصلة بالعولمة التى تواجهها مجتمعاتنا، لأن اقتصاداتنا على درجة من التأزم بحيث لم تنفع كل نظريات التنمية والتحديث التى طبقت خلال نصف القرن الماضى فى إعادة العافية إليها، بل تزداد المديونية يوما بعد يوم، ويزداد الفقر وتبدو آفاق المستقبل أكثر سوداوية. كما أن التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية أو تقارير التنمية البشرية العربية تكشف الهوة الكبيرة بين الواقع الاقتصادى العربى من جهة واقتصادات الدول المتقدمة بل دول من عالم ثالث من جهة أخرى(٣). ولم ينج من هذه الرداءة حتى الدول النفطية .فهل العولمة الاقتصادية هى طوق النجاة لاقتصاداتنا؟

من المعروف أن العولمة الاقتصادية تقوم على اقتصاد السوق والليبرالية الاقتصادية، حيث المبدأ المحرك هو المبادرة الحرة وإسناد تدبير الشأن العام للنخبة الليبرالية الجديدة أو السادة الجدد للعالم الذين يجمعهم منتدى دافوس، متجاوزا القومية والدين، بحيث باتت هذه النخبة بمثابة "طبقة عالمية جديدة"(٤). كما يقر أنصار العولمة ومناوئوها معا بأن الاقتصاد هو عمودها الفقرى، ومن هنا عرف البعض العولمة بأنها التعامل مع العالم كسوق واحدة يشتغل فيها تجار ينتمون إلى ثقافات مختلفة(٥). وفى واقع الأمر، فقد انساقت غالبية الاقتصادات العربية إلى العولمة الاقتصادية قبل أن يتم تداول مفهوم العولمة، وذلك من خلال تبعيتهم وإلحاقهم بالاقتصاد الرأسمالى الغربى، وربط اقتصادهم بشكل شبه كلى بالمراكز الرأسمالية الغربية. حتى ما ادخروه من ثروات تستثمر اليوم فى الدول الرأسمالية بحيث باتت السيطرة العربية على هذه الأموال شكلية (تقدر هذه الاستثمارات بـ ٧٠٠ مليار دولار حسب إحصائيات ١٩٩٧). هناك أكثر من ١٢ دولة عربية أعضاء فى منظمة التجارة العالمية، وهناك الشرق أوسطية والشراكة الأوروبية المتوسطية، هذا بالإضافة إلى المديونية الرهيبة على الدول العربية (بلغت المديونية أكثر من ألف مليار دولار نهاية القرن الماضى).

تحدى العولمة الاقتصادية لا يكون بأدوات اقتصادية فقط، بل يتطلب الأمر الاشتغال على ثلاثة أبعاد مترابطة :

١- البعد الاقتصادى الخالص المرتبط بعلاقات الإنتاج والاستثمار وتطوير البنى الاقتصادية التى هى فى مجتمعاتنا متخلفة، وهذا يتطلب الاقتراب المحسوب من نمط اقتصاد السوق، الأمر الذى يحتم توسيع السوق العربية، إما بإحياء السوق العربية المشتركة أو تأسيس منطقة تجارة حرة عربية أو إعادة النظر فى الشركاء الاقتصاديين التقليديين بالانفتاح على أسواق جديدة كدول جنوب شرق آسيا والصين واليابان(٦).

٢- البعد السياسى للاقتصاد،حيث يتأكد تلاحم الاقتصاد مع السياسة يوما بعد يوم، فالقول بوجود نخبة ليبرالية كشرط لنجاح اقتصاد السوق يصل بنا للشأن السياسى أى شرط الليبرالية السياسية، حيث أكدت تجارب التاريخ أن التنمية الاقتصادية كانت مترادفة مع التنمية السياسية، فنادرا ما نجحت نظم استبدادية فى تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية(٧). وحيث إن غالبية نظمنا السياسية ليست فقط مستبدة سياسيا بل مستبدة بخيرات البلاد ومتحكمة فى الثروة الوطنية، حيث يوجد تواز ما بين توزيع الثروة وتوزيع السلطة، فان التحدى الاقتصادى يستتبع إعادة النظر فى بنية النظم السياسية القائمة، وذلك بوضع آليات لتداول السلطة، وضرورة الفصل بين الثروة والسلطة، أو بين النخبة الاقتصادية والنخبة السياسية، فالجمع بين الطرفين جعل السلطة أكثر استبدادا والثروة أقل وطنية.

٣- البعد الثقافى، منذ قرن من الزمن، كتب ماكس فيبر Max Weber كتابا بعنوان "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"(٨). أكد فيه وجود علاقة ما بين التطور الاقتصادى ونوع الثقافة السائدة فى المجتمع، من خلال دراسة مقارنة ما بين اثنى عشر نسقا ثقافيا مسيحيا وغير مسيحى، وبالرغم من قدم هذه الدراسة والتحولات التى عرفتها الأنساق الثقافية عبر العالم، إلا أن البعد الثقافى للاقتصاد أو وجود ثقافة اقتصادية أصبح أمرا مسلما به، كثقافة الادخار والاستثمار وتقديس العمل واحترام الوقت وروح العمل الجماعى، وتقدير الإبداع وتشجيع المبدعين واحترام الملكية الفكرية، ونبذ السلبية والاتكالية وتحمل المسئولية ... الخ .

البدء بالعولمة العربية -نسبة إلى العالم العربى- هو شرط كسب معركة التحدى الاقتصادى، فإذا عولمنا علاقاتنا الاقتصادية أصبح اقتصادنا قوة، إن لم تستطع التفوق على الاقتصادات الكبرى فى العالم، فعلى الأقل سيحسب لها حساب، بحيث تقلل من مخاطر العولمة الاقتصادية الكونية فيما لو تعاملت هذه الأخيرة مع اقتصاداتنا بشكل منفرد. ما أضعف الدول العربية فى مواجهتها للعولمة الاقتصادية، إنها "تعاملت بصفة انفرادية مع تحديات فترة ما بعد الحرب الباردة وعصر العولمة"(٩)، والواقع الدولى اليوم يؤكد توجه الدول نحو خلق تكتلات اقتصادية كبيرة لمواجهة تحديات العولمة، الاتحاد الأوروبى تكتل اقتصادى، ودول آسيان شكلت تكتلا اقتصاديا، وحتى أمريكا الشمالية شكلت تكتلها الاقتصادى (النافتا)، والصين بحد ذاتها قوة اقتصادية يحسب لها حساب.

قد يعن للبعض الزعم بأن تجميع اقتصادات دول صغيرة ومتخلفة كالدول العربية لا يمكنه خلق تكتل قوى، فحاصل جمع عدة أصفار هو صفر. الرد على هذه المزاعم المحبطة هو الاستشهاد بتجربة دول جنوب شرق آسيا، فحال هذه الدول فى السبعينيات كان أشد قتامة مما نحن عليه اليوم، وكانت تعادل حالنا إن لم يكن اقل، وقد استطاعت بالإرادة وبالعمل وبالديمقراطية وبالتنسيق فيما بينها أن تشكل اليوم قوة اقتصادية يحسب لها حساب. إن الدول العربية ليست فاقدة كل مكونات القوة الاقتصادية، فهناك البترول والقوة البشرية، والأرض الزراعية والموقع الاستراتيجى، والعقول والأدمغة التى تترك بلدانها لتهاجر إلى الولايات المتحدة وأوروبا واستراليا وكندا(١٠)، المشكلة تكمن -فى رأينا- فى غياب الوعى والإرادة وفى فساد وفشل النخبة السياسية.

وحتى لا نخدع أنفسنا، فإن كسب رهان تحدى العولمة الاقتصادية لا يعنى دخول معركة اقتصادية نحقق فيها نصرا، ولا يعنى أن يتساوى الاقتصاد العربى بين ليلة وضحاها مع اقتصاد الدول الكبرى. مواجهة العولمة الاقتصادية تحتاج إلى استراتيجية إصلاح وطنى مكثفة وسريعة، ذات بعد قومى تحدد أهدافا ملحة قابلة للتحقيق، فما الذى يمنع مثلا من أن نضع هدف تحقيق الأمن الغذائى من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتى غذائيا(١١)، وتشجيع الاستثمار العربى داخل المنطقة العربية؟

ثانيا- التحدى الثقافى :

تملك البعض وهم بأن العولمة تعنى إزالة كل الحدود وأشكال التمايز بين الشعوب، وهذا ما تم استنتاجه مبكرا فى مقال لفرانسيس فوكوياما تحت عنوان "نهاية التاريخ" (١٩٨٩). إلا أنه بعد أربع سنوات بعد ذلك، وفى صيف ١٩٩٣، صدر مقال أثار ضجة كبيرة تحت عنوان: "صراع الحضارات" لصامويل هنتنجتون منطلقا من الفرضية الآتية: "المصدر الأساسى للصراعات فى العالم الجديد لن يكون بالدرجة الأولى أيديولوجيا ولا اقتصاديا، إن الانقسام الكبير بين البشر والمصدر الأساسى للخلاف سوف يكون ثقافيا"، وإن الدول سوف تظل القوى المؤثرة فى الشئون الدولية، ولكن الخلافات الرئيسية بين دول العالم سوف تقع بين جماعات حضارية مختلفة، إن صراع الحضارات سيكون المرحلة الأخيرة فى تطور الخلافات فى العالم(١٢).

إلا أن الذى جرى خلال العقدين الأخيرين هو تزامن العولمة -كمسعى لإزالة الحدود وتحويل العالم لقرية كونية تتجاوز الصراعات والحدود الثقافية- مع الانفجار الحقيقى للاحتكاكات بين الشعوب والثقافات على المستوى الدولى،حيث تفجرت صراعات جديدة تقوم على أسس ثقافية عرقية وطائفية. وقد تأكد أن المروجين للعولمة والمتحكمين بآلياتها ينطلقون من اتجاه تبشيرى يعبر عن أنوية حضارية غربية مسيحية. أو مركزية ثقافية يهدف" إلى إذاعة ونشر القيم التى تمثل القاعدة المحورية لهذه الحضارة، كما يهدف إلى تطوير القيم المقبولة ورفض ونبذ الأشكال الاجتماعية غير المقبولة، ومن ثم فالتعاون الدولى يتجه نحو قبول تفسير محدد لبعض القيم وذلك عن طريق عزل وإدانة الدول التى تفسر هذه القيم بطرق مختلفة، وقد يؤدى ذلك إلى حرب مقدسة تستهدف فرض مثل هذه القيم باعتبارها قيما عالمية"(١٣). وفى ذلك، يقول عبد الإله بلقزيز إن العولمة الثقافية ما هى إلا التعبير المكشوف عن السيطرة الثقافية الغربية التى توظف مكتسبات الثورة المعلوماتية لهذا الغرض(١٤)، وفى نفس السياق، يرى سمير أمين أن العولمة طرحت نفسها كأيديولوجيا تعبر عن النسق القيمى للغرب على حساب النسق القيمى للحضارات الأخرى(١٥).

وبالرغم من اتضاح حقيقة الأبعاد الخطيرة لعولمة ثقافية يوجهها تيار يمينى محافظ ذو نزعة أصولية مسيحية متمركز فى سدة الحكم فى الولايات المتحدة -كان وراء الحرب العدوانية فى العراق، وداعما للسياسة العدوانية لإسرائيل، ومثيرا للفتن ومهددا للاستقرار داخل عديد من الدول العربية حتى الصديقة للغرب تقليديا- فإن هذا التهديد بدلا من أن يستنهض الهمم، أدى إلى تكثيف أزمة الثقافة العربية كمنظومة قيمية تعبر عن هوية وانتماء لأمة وتعكس أيضا نمط علاقات اجتماعية، وأنماط تفكير لم تعد تعيننا على مواجهة التحولات العالمية. ففى كل الأنظمة العربية، "التقدمية" منها و"الرجعية"، تفجرت الصراعات الإثنية والطائفية، وتشجعت ثقافات فرعية على التحول إلى ثقافات مضادة، وانكشفت العديد من الأمراض الاجتماعية؛ فجميع هذه الأنظمة تشتمل على نفس البنية الثقافية والاجتماعية بغض النظر عن الشعارات الأيديولوجية السطحية(١٦)، وبات العالم العربى أكثر ضعفا فى مواجهة العولمة الثقافية.

لاشك أن مشاريع الإصلاح ونشر ثقافة المعرفة التى تبشر بها العولمة الثقافية فيها الجيد وفيها الردئ. وإن كان يجوز القول بوجود نوايا غير بريئة عند دعاة عولمة الثقافة، فإن المنظومة الثقافية القيمية والعلاقات الاجتماعية فى بلداننا تتحمل مسئولية كبيرة فى خلق علاقة غير متكافئة مع الثقافات الأخرى.

وللإنصاف، يجب القول إن ما نسميه الثقافة العربية التى نخشى عليها من الثقافات الغازية باسم العولمة، لم تكن بالشىء المثالى الذى يمكن الدفاع عنه. فالمثقفون العرب كانوا يستشعرون الأزمة الثقافية والاجتماعية العميقة التى نمر بها، وجرت محاولات عديدة لتجاوز أزمتنا الثقافية والاجتماعية، إلا أنهم اختلفوا حول الآليات والمناهج. وعليه، كنا نلاحظ -بألم- محاولات التحديث والإصلاح وهى تنتكس أكثر مما تراكم إنجازات، ليس بالضرورة لخلل فى نظريات التنمية أو لأسباب اقتصادية خالصة، بل بسبب -بالإضافة إلى ما سبق ذكره- بنية المجتمع العربى التى هى بنية أبوية تقليدية أو أبوية جديدة -كما يقول هشام شرابى- تتميز بالعصبية والنفعية المبنية على الخضوع لمدبر أو راع يتوحد مع الصورة النمطية للأب فى الأسرة الأبوية القديمة، حيث الأب له حق الحياة والموت على أفراد أسرته، أبوية تفضل الأسطورة على العقل، والخطابة على التحليل، والنقل على الإبداع(١٧).

وحديثا ،وفى ظل أنظمة ونخب وأيديولوجيا قومية واشتراكية مأزومة، حاول التيار الأصولى مواجهة هذا التحدى

الثقافى المتولد عن العولمة، إلا أن توظيف الأصوليين لأدوات ومناهج عمل تقليدية وعنيفة أحيانا، وتشتتهم بين تيارات وأحزاب متباينة،بالإضافة إلى محاربتهم خارجيا وداخليا، قلل من فرص نجاحهم فى الاستجابة لتحدى العولمة الثقافية. وقد اعترف بعض أقطاب التيار الإسلامى بأزمة الخطاب الإسلامى، وضرورة أن يتكيف مع عصر العولمة ويستوعب أن العالم يتغير، بحيث بات قرية واحدة، فيوسف القرضاوى ينتقد صراحة الخطاب الإسلامى السائد ويقول "يلزم أهل الخطاب الإسلامى أو الدعوة الإسلامية أن يتحرروا فى خطابهم، ويتأنوا فى دعوتهم، ولا يلقوا الكلام على عواهنه، فقد غدا العالم كله يسمعهم ويحلل أحاديثهم"(١٨).

ومن التبسيط المتناهى للأمور التعامل مع مفهوم الثقافة اليوم انطلاقا من التعريف الكلاسيكى للثقافة، كمجموع من العادات والتقاليد وأنماط السلوك المادية والمعنوية التى تميز شعبا عن غيره من الشعوب. هذا التعريف كان كافيا بحد ذاته عندما كانت المجتمعات تتحكم بالتنشئة الاجتماعية، ولم يكن للمؤثرات الخارجية تأثير كبير على البنية الثقافية. ولكن فى ظل الثورة المعلوماتية، وهذا التدفق الهائل للأفكار والقيم وأنماط السلوك عبر الفضائيات وشبكات الانترنت بأساليب مشوقة ومغرية وسهلة الوصول إليها، لم تعد الثقافة نتاجا وطنيا خالصا، ولم تعد لا النظم السياسية والاجتماعية ولا البنى التقليدية قادرة على التحكم بالتنشئة الاجتماعية، وبالتالى بمصادر ومغذيات الثقافة الوطنية. ولذلك عند الحديث عن تحدى العولمة الثقافية، يجب عدم تجاهل الثورة المعلوماتية ومن يتحكم فى إنتاجها تقنيا وفى محتواها ثقافيا وأخلاقيا، وهذا يتطلب -كما يقول فريدريكو مايور المدير السابق لليونسكو- تحويل العلم إلى ثقافة، ولا داعى للتذكير بالتجارب الآسيوية فى هذا المجال.

ثالثا- التحدى السياسى :

سواء اتخذت اسم الشرق الأوسط الكبير أو المشروع الأمريكى للإصلاح أو التحديث السياسى، فكلها تداعيات لما يمكن تسميته بالعولمة السياسية، أى محاولة نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان ولكن بالطبعة الأمريكية. وما سبق أن قلناه عن التحديين السابقين يصح فى هذا السياق، والسياق هنا هو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فما كان يوجد مبرر لأمريكا أو غيرها لأن تطالبنا بالإصلاح السياسى لو كانت أنظمتنا ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وكرامته. هذا لا يعنى منح شرعية للمطالب الأمريكية أو القول إن أمريكا جادة فى سعيها لنشر الديمقراطية، حيث من بأصحاب تسميهم أمريكا اليوم بأصحاب الأنظمة غير الديمقراطية وتطالب بتغييرهم كانوا بالأساس حلفاء الولايات المتحدة لعقود، وكانت هذه الأخيرة تسكت عن ممارساتهم المتناقضة للديمقراطية، وانقلابها عليهم يعود لعدم قدرة هذه الأنظمة على تأمين الحماية للمصالح الأمريكية أو رفضها الانسياق وراء مشاريع الهيمنة الأمريكية فى المنطقة العربية.

إن ضعف الممارسة الديمقراطية فى بلداننا هو ما جعل خطاب الديمقراطية الذى تروجه العولمة الثقافية مسموعا، وهو الذى أوجد المبرر للولايات المتحدة ولدعاة العولمة لينصبوا أنفسهم معلمين ومرشدين لحكامنا ولشعوبنا فى كيفية تأسيس المجتمع الصالح باعتبار أن نظمنا ومجتمعاتنا غير صالحة سياسيا. ودون الإطالة، حيث إن البعد السياسى للعولمة هو الشغل الشاغل للمثقفين والسياسيين اليوم بعد طرح أمريكا لمشروعها المسمى الشرق الأوسط الكبير، يجب الإقرار بأن نظمنا السياسية بل وثقافتنا أيضا غير متصالحة مع الديمقراطية إن لم يكن تناصبها العداء، ونعتقد أن أسباب غياب الديمقراطية فى مجتمعاتنا تعود للأسباب التالية:

١- غياب نموذج عربى إسلامى للحكم الديمقراطى يمكن الرجوع إليه واستلهامه، وهذا الغياب يمس الحاضر -كما يمس الماضى- بالرغم من محاولات البعض مضاهاة الشورى الإسلامية بالديمقراطية.

٢- ندرة المفكرين الديمقراطيين المتنورين، فى مركز القرار السياسى أو فى مركز التأثير على أصحاب القرار، والقادرين على بلورة رؤية أو مشروع يربط ما بين عالمية الفكرة الديمقراطية والخصوصية الاجتماعية العربية الإسلامية، حتى إن إسهامات مفكرى النهضة العربية فى أوائل القرن العشرين لم تستثمر بشكل جدى ولم يبن عليها أو تطور، وهى أفكار كانت من الخصب والغنى ما يؤهلها لتكون نواة مشروع حضارى ديمقراطى عربى، إلا أنها ووجهت بمعارضة من تيارات شتى: قومية وعلمانية ودينية وثورية.

٣- غياب ثقافة الديمقراطية، فالديمقراطية ليست مؤسسات ولكنها ثقافة أيضا. ما يحدث فى العالم العربى هو أن خلق المؤسسات الديمقراطية سبق نشر الفكر الديمقراطى -عكس ما حدث فى الغرب حيث مهد فكر عصرى النهضة والتنوير لتأسيس النظم الديمقراطية ومن هنا نجد تعارضا بين الثقافة الجماهيرية السائدة التى هى إما أصولية دينية أو ثورية انقلابية أو ديكتاتورية من جهة، والثقافة الديمقراطية من جهة أخرى.

٤- عملية الاستقطاب الدولى سياسيا وأيديولوجيا فى ظل النظام ثنائى القطبية أظهرت وكأن الديمقراطية هى خاصية

غربية إمبريالية، وبالتالى نظر إليها كجزء من الثقافة الغربية الاستعمارية، وأن مقولاتها والمطالبة بتطبيق هذه المقاولات تدخل فى باب الغزو الثقافى الغربى.

٥- تعليق كل شيء على مشجب فلسطين والخطر الصهيونى، بحيث كانت الأنظمة، ومعها الأحزاب السياسية، تعتبر أن الخطر الآنى والمباشر ليس الفقر أو انتهاك حقوق الإنسان ولا الأمية ولا غياب الديمقراطية، ولكنه الخطر الصهيونى، وان المرحلة تستوجب توحيد كل الجهود من أجل الوحدة وتحرير فلسطين. وهكذا باسم فلسطين، صودرت الحريات، وتعاظمت المعتقلات، وطورد الأحرار، وجهلت الجماهير، وازداد الفقراء فقرا وازداد الأغنياء غنى، وكانت النتيجة: لا فلسطين حررت، ولا الأمة وحدت، ولا التنمية أنجزت.

إذن على العقل السياسى العربى أن يعيد النظر فى معقولاته، بمعنى أن نعيد النظر فى ثوابت فكرية لم تكن الديمقراطية أحدها، وأن نجد للفكر الديمقراطى مكانا فى ثقافتنا، ليس فقط فى ثقافة النخبة السياسية بل فى الثقافة الجماهيرية، لأن الديمقراطية هى عمل شعبى ورسمى، فإن لم تكن الجماهير مشبعة بالفكر الديمقراطى ومستعدة لدفع استحقاقات التحول الديمقراطى، فلن يكتب للديمقراطية النجاح.

ونؤكد مرة أخرى أن العولمة السياسية (خطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان) كفروع العولمة الأخرى لا يجب تجريده من الايديولوجيا والتعامل معه كفرصة سانحة، ولكن فى نفس الوقت يجب عدم التعامل معه كخطر بالمطلق. المطلوب هو التعامل معه كتحد لنظمنا السياسية ولمثقفينا وللنخبة السياسية بشكل عام. والتعامل معه كتحد يعنى أن نتجاوب مع ثقافة الديمقراطية، ونعيد النظر فى مؤسساتنا ونظمنا السياسية، ولكن ليس بما تريده أمريكا أو غيرها، بل بما يتوافق مع خصوصياتنا وطبيعة المرحلة التى نمر بها، فنوفق بين استحقاقات الديمقراطية من جهة، وبعض ثوابت ثقافتنا، مع تحديد للأوليات. ونعتقد أن خطاب الديمقراطية المرتبط بالعولمة يتيح فرصة للتيار الديمقراطى الحقيقى فى عالمنا لإحراج الأنظمة غير الديمقراطية من جهة، وللتخلص من أنماط سلوك وتفكير معيقة للنهج الديمقراطى من جهة أخرى.

الخاتمة :

يمكن القول مجددا إن العولمة تشكل تحديا متعدد الأبعاد، فما دمنا غير منتجين لها ولا فاعلين فيها إلا بأضيق الحدود، فما علينا إلا استنهاض الكامن أو المتبقى من إمكانياتنا الثقافية والاقتصادية لجعل وقع العولمة اقل خطرا علينا ولتوظيف العناصر الإيجابية فيها، ونعتقد أن العرب -على الرغم من كل مظاهر السلبية البادية على أوضاعهم- قادرون على دخول عصر العولمة بثقة اكبر لو أعادوا إحياء المشاريع الوحدوية السياسية والاقتصادية ولكن على أسس جديدة وبرؤى جديدة، بإضفاء البعدين الديمقراطى والاقتصادى على هذه المشاريع.

الواقع الدولى الراهن، الذى تشغل العولمة معظم تفاصيله السياسية والاقتصادية والثقافية، هو مجرد لحظة عابرة فى تاريخ تطور المجتمعات وصيرورة النظام الدولى، وبالتالى فهو ليس قدرا محتوما أو نهاية التاريخ . لاشك أن الدول المهيمنة، خصوصا الولايات المتحدة، وجدت فى انهيار المعسكر الاشتراكى وما ترتب عليه من انكشاف أنظمة دول العالم الثالث وخصوصا منها ذات السياسات المعارضة للسياسة الأمريكية،فرصة تاريخية، وواقعا تستطيع من خلاله تأمين مصالحها الاقتصادية راهنا وعلى المدى البعيد، ومحاصرة البؤر التى تستنهض سياسات معادية لها (ما تسميها الولايات المتحدة بؤر الإرهاب)، إلا أن الولايات المتحدة بحاجة إلى ورقة التوت التى تخفى هذه التطلعات الهيمنية وتحافظ على صورتها كملتزمة بالشرعية الدولية وبالقيم والأخلاق التى يرتضيها المجتمع الدولى ودول العالم الحر، وورقة التوت هنا هى العولمة.

لا غرو أن الإمكانيات الراهنة للمجتمعات العربية والإسلامية لا تسمح لها بمواجهة تيار العولمة الجارف، ولكن يمكن استنهاض الهمم، بحيث لا نسمح لهذا التيار بجرفنا أو أن نكون لقمة سائغة بفم المتربصين بنا . وهنا يأتى دور المثقفين الملتزمين بقضايا أمتهم لتنوير الرأى العام بحقيقة العولمة. وإن كانت فئة من المثقفين العرب تعاملت مع العولمة بنظرة المستشرقين مما يجوز نعتهم بـ (المستشرقين الجدد) وفئة أخرى تعاملت معها على خلفية نظرية المؤامرة(١٩)، فإن فئة ثالثة من المثقفين استطاعت أن توازن ما بين المقاربتين، فتتجنب مغالاة الطرفين السابقين بالاعتراف بأن هناك ايجابيات يمكن الاستفادة منها وهناك مخاطر يجب التحذير منها، وهذا ما نتبناه وندعو إليه.

الهوامش :

١- برتراند بادى، الدولتان: الدولة والمجتمع فى الغرب وفى دار الإسلام، ترجمة نخلة فريفر، المركز الثقافى العربى، الدار البيضاء، ١٩٩٦، ص٨٢.

٢- محمد حسين أبوالعلا، ديكتاتورية العولمة: قراءة تحليلية فى فكر المثقف، مكتبة مدبولى، القاهرة ٢٠٠٤، ص٨٩.

٣- فى تقرير صادر عن البنك الدولى جاء فيه: أنه فى منتصف السبعينيات، كان المستوى الاقتصادى والمعيشى لكوريا الجنوبية موازيا لحال دول عربية كمصر والمغرب، ولننظر اليوم للهوة الكبيرة التى تفصل كوريا الجنوبية عن مصر والمغرب.

- انظر حول الموضوع: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى.

4- Dunis Duclos, La cosmocratie,nouvelle classe plametaire ,Le monde diplomatique, Aout 1997, p.14.

٥- بول كيركبرايد وكارين ورد. ترجمة هشام الدجانى، العولمة: الديناميكية الداخلية، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٣، ص٢٩.

٦- هذا ما طالبت به القمة العربية فى تونس التى أنهت أعمالها يوم ٢٤ مايو ٢٠٠٤، والملاحظ أن توجه القمة هذا جاء كرد على مطالب الإصلاح التى تضغط بها الولايات المتحدة الأمريكية على النظم العربية، وخطاب الإصلاح التى تطرحه الولايات المتحدة هو جزء من محاولة فرض العولمة بالمنظور الأمريكى.

٧- قد يعن للبعض تفنيد هذا الرأى بواقع التجربة الصينية، حيث تحقق الصين اعلى معدل للتنمية فى ظل غياب شروط الديمقراطية الليبرالية، ولكن يجب التنبيه إلى أن ما حقق هذه التنمية ليس استبداد الحزب الشيوعى، بل ثقافة وقيم وشروط موضوعية ودولية مواتية بالإضافة إلى التحولات المهمة التى طرأت على نظام الحكم فى السنوات الأخيرة.

- حول التجربة الصينية فى تحدى العولمة،يمكن الرجوع إلى: شوقى جلال (الصين وكوريا الجنوبية: التجربة والمواجهة فى عصر العولمة) ورد فى مؤلف جماعى بعنوان "الدولة الوطنية وتحديات العولمة فى الوطن العربى" لمركز البحوث والدراسات الإفريقية بالقاهرة، ومركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية بدمشق، منشورات مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢٢٥.

8- Max Weber, The Protestant Ethic and Spirit of Capitalism Eleventh Impression, George Allen ,Unwin Ltd, London, 1971.

٩- يزيد صايغ، العولمة الناقصة: التفكك الإقليمى والليبرالية السلطوية فى الشرق الأوسط، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٢٨، ص٢٠.

١٠- حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣، فمن أصل ٣٠ ألفا من خريجى المرحلة الجامعية الأولى فى العام الدراسى ١٩٩٥/١٩٩٦، يقدر أن نحو ٢٥٪ هاجروا إلى أمريكا الشمالية ودول السوق الأوروبية وما بين عامى ١٩٩٨ و٢٠٠٠ غادر أكثر من ١٥ ألف طبيب عربى إلى الخارج.

١١- وفق إحصاءات حديثة لمنظمة التجارة العالمية،يعتمد العالم العربى على الخارج بنسبة ٧٠٪ من احتياجاته من القمح، و٧٤٪ من احتياجاته من السكر، و٦٢٪ من احتياجاته من الزيوت.

١٢- فى لقاء دافوس فى يناير ٢٠٠٤، تراجع هنتنجتون بعض الشىء عن أطروحته السابقة عندما لمس التوظيف السيئ لهذه الأطروحة من طرف اليمين المتشدد فى الولايات المتحدة، وصرح بأن حديثه عن صدام الحضارات لا يبرر الحروب التى تقوم بها الولايات المتحدة ضد الشعوب الأخرى.

١٣- ديكتاتورية العولمة، مرجع سابق، ص١٩٥.

١٤- عبد الإله بلقزيز، العولمة والممانعة: دراسة فى المسألة الثقافية، سلسلة المعرفة للجميع، عدد ٤ (فبراير ١٩٩٩)، منشورات رمسيس، الرباط، ص٥٢.

١٥- سمير أمين، تحديات العولمة، مجلة شئون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد ٧١، ١٩٩٨، ص٨٩.

١٦- عبدالله حمودى، الشيخ والمريد: النسق الثقافى للسلطة فى المجتمعات العربية الحديثة، ترجمة عبدالمجيد جحفة، دار وبقال للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ١٩٩٩، ص٢٣٨.

١٧- حول تحليل بنية المجتمع العربى عند هشام شرابى، يمكن الرجوع إلى :

- هشام شرابى، مقدمات لدراسة المجتمع العربى، القدس، ١٩٧٥، ص٢٤.

- هشام شرابى، النقد الحضارى للمجتمع العربى فى نهاية القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص٧٧.

١٨- يوسف القرضاوى، خطابنا الإسلامى فى عصر العولمة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٥٤.

١٩- إبراهيم أبراش، نظرية المؤامرة ما بين التهويل السياسى والتحليل العلمى، جريدة الاتحاد الاشتراكى المغربية، ٢٣ مايو ٢٠٠٠.

ظاهرة الإرهاب الدولى

د. أحمد أبو الوفا

من المعلوم أنه وقت ميلاد هذه المجلة العتيدة، مجلة السياسة الدولية، كانت الظاهرة الارهابية قليلة الحدوث، دوليا وداخليا. أما الآن، وقد بلغت المجلة سن الفتوة، بوصولها إلى نهاية العقد الرابع من حياتها الزاهرة، فقد تعقدت وزادت تلك الظاهرة زيادة كبيرة، وتعددت صورها وأشكالها، وتغايرت فى معناها ومبناها.

فقد بدأت الظاهرة بداياتها الحقيقية -حديثا- فى صورة اختطاف بعض الطائرات المدنية، إلا أنها مالبثت أن اتسع نطاقها، وأصابت العديد من الأشخاص والأشياء، وأصبحت آثارها خطيرة ومدمرة خصوصا بالنسبة للحياة البشرية والسلامة الجسدية للأشخاص، فضلا عن الممتلكات والأموال.

ومن المعلوم أن أى مجتمع منظم يهدف إلى توفير الأمن والأمان للأفراد والجماعات الموجودة فى نطاقه، ويقتضى ذلك أن يكون حل أية مشكلة بالوسائل والطرق الشرعية التى يضعها هذا النظام القانونى تحت تصرف أفراده. معنى ذلك وأثره اللازم استبعاد كل صنوف الارهاب التى تمثل خروجا على الشرعية وإهدارا للقواعد القانونية، وبالتالى سيادة التحكم بدلا من سيادة القانون، باعتبار أن القول بعكس ذلك يؤدى إلى انتقال مركز الثقل إلى صالح الفوضى والاستبداد اضرارا بالأستقرار والأمان.

وأعمال العنف قد تؤدى إلى ردود فعل على الصعيد الداخلى أو على الصعيد الدولى: فعلى الصعيد الداخلى مثلا "خصوصا فى حالة الحرب الأهلية أو احتجاز الرهائن" قد يدفع ذلك إلى التدخل لانقاذ الرعايا وهكذا، فقد تدخلت بلجيكا فى زائير مثلا عامى ١٩٦٠ و١٩٦٤ لانقاذ السكان ذوى الأصل الأوروبى من أعمال الفوضى الداخلية. والأمر كذلك على الصعيد الدولى "مثال ذلك تدخل إسرائيل فى أوغندا: "عملية عنتيبى عام ١٩٧٦"، وتدخل مصر فى قبرص "عملية لارناكا" وفشل الغارة على طهران لتخليص الرهائن عام ١٩٧٩.

وتثير ظاهرة الإرهاب الدولى العديد من المسائل، أهمها تلك الخاصة بتعريفها، وأسبابها وأنها تشكل اعتداء جوهريا على حقوق الإنسان والشعوب، وعلى العديد من المبادىء المستقرة فى القانون الدولى المعاصر، كذلك تثير ظاهرة الإرهاب الدولى سياسة الكيل بكيلين فى إطار الإرهاب الدولى، وتدويل ظاهرة الإرهاب، وكيفية مواجهتها.

فبخصوص تعريف الارهاب الدولى، هناك خلافات شديدة بين الدول، خصوصا بالنسبة لتكييف استخدام القوة المسلحة للتحرر من السيطرة

(*) أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى العام، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.



الاستعمارية أو الاحتلال الحربى. إذ تعتبر بعض الدول -بغير حق فى رأينا- ذلك من قبيل الأعمال الارهابية، وهكذا لا يوجد تعريف واحد مقبول علميا للظاهرة الارهابية. لذا يجب أن ينصب التركيز أكثر على ماهية الجريمة وليس على الخلافات بخصوص تعريفها. ويمكن، بإيجاز، القول إن عناصر تعريف الارهاب الدولى هى:

١- استخدام عنف غير مشروع دوليا؛ ٢- أن يكون القصد من ذلك إلقاء الرعب فى روع الناس وصولا إلى هدف ما، مثل التوصل إلى تغيير مواقف سياسية أو اقتصادية أو غيرها للدولة المعنية؛ ٣- أن تتوافر نية أو قصد خاص لارتكاب عمل ارهابى (إذ ليس كل عنف يولد رعبا، يعد ارهابا. ولاشك أن هذا العنصر يميز الارهاب عن غيره من جرائم العنف الأخرى، ويتم استخلاصه فى ضوء ظروف كل حالة؛ ٤- يستوى فى ذلك أن يكون الفعل موجها إلى أشخاص أو أشياء محمية دوليا.

وبالنسبة لأسباب ظاهرة الارهاب الدولى، فإننا نستطيع أن نؤكد، دون أدنى شك، أنها كثيرة ومتعددة لا يمكن حصرها نهائيا، وإن كان أهمها يتمثل فى الأسباب الآتية "وهى إما أن تكون أسبابا سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية":

- احتلال الأراضى وضمها، وإخضاع سكانها للسيطرة الاستعمارية.
- طرد سكان إقليم معين منه.
- تطبيق سياسات التمييز والفصل العنصرى أو الأبارتهيد.
- التدخل فى الشئون الداخلية للدولة.
- الاستغلال غير المشروع أو غير العادل لموارد بلد معين.
- مساندة بعض الدول لنظام غير شرعى.
- عدم اهتمام المجتمع الدولى بالظلم الواقع على أفراد معينين، أو على مجتمعات أو دول.
- انتهاك حقوق الأفراد والشعوب، أو الاعتداء على أموال ومصالح الدولة أو رعاياها فى الخارج.
- الفقر، والمرض، والبؤس.
- اتباع سياسات غير عادلة من قبل بعض الدول أو المنظمات الدولية، مثال ذلك: الكيل بكيلين أو الأخذ بمعيارين، وسياسة اللغة المزدوجة، والتعتيم على انتهاكات حقوق الإنسان حماية لنظام معين ... الخ.

كذلك فإن تفسير ظاهرة الارهاب الدولى يمكن إرجاعها إلى حقيقة واحدة: **هى الشعور بالاحباط، ذلك أنه على أثر الشعور بالاحباط -الحقيقى أو الخيالى- يمكن أن يتولد العنف الذى هو -فى ذاته- تجسيد لعدم الحصول على الحقوق التى يعتقد مرتكبو الارهاب مشروعيتها. فالارهاب هو إذن -فى هذه الحالة- بديل للحوار أو هو على الأقل رد فعل للنتائج السلبية المترتبة عليه. وإن كنا نتمنى أن يكون الحوار هو البديل أو الترياق Antidote لأى عمل ارهابى.**

ومن المعلوم بالضرورة أن ظاهرة الارهاب الدولى تشكل اعتداء خطيرا وجوهريا على حقوق الانسان، وما يترتب على ذلك من آثار خطيرة، كلها فى الحقيقة آثار سلبية، لأنها تحرم الكائن الفرد من الكثير من حقوقه، الجسمية والمعنوية والمالية والنفسية والحياتية. لذلك يمكن أن نقرر أن الارهاب الدولى يبرز حقيقة غريبة: فالانسان أصبح يتحمل ليس فقط مخاطر الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين أو، أخيرا، ظاهرة تسونامى التى حدثت مؤخرا فى قارة آسيا، وإنما أيضا كافة صور التدمير التى يرتكبها الأفراد أو الدول، والتى يأتى فى مقدمتها الأفعال والتصرفات الارهابية. هناك إذن نوع من الشعور العام بعدم الأمان فى المجتمع الدولى المعاصر، وكذلك فى العديد من المجتمعات الداخلية، بسبب الخوف من وقوع أعمال ارهابية.

إذ منذ بدء الخليقة وأعمال العنف أو الارهاب تمارس على صعيد الكرة الأرضية. فالارهاب إذن قديم فى جذوره قدم الأزل والتاريخ. فيوم أن طغى الانسان على أخيه قتل هابيل قابيل. وقد صور القرآن الكريم ذلك بقوله تعالى: "فطوعت له نفسه قتل أخيه". ومن الغريب أن يكون الانسان من الأنواع القليلة جدا من الكائنات الحية التى تعتدى على بنى جنسها وتدمر -بيدها- من هو مماثل لها ومن نفس طبيعتها. وهو مالا تجرؤ الحيوانات -فى الغابة- على فعله، بل تعيش مع بعضها فى سلام وتتعاون فى سبيل البقاء معا. بينما يترتب على الأعمال الارهابية تعريض عدد لا حصر له من بنى البشر و"الأموال" لمخاطر العنف غير المميز.

ولاشك أن من حق كل شعب ألا يتم الاعتداء على الأفراد المكونين له "سواء كانوا أفرادا عاديين أو ممثلين يتمتعون بصفة رسمية كرؤساء الدول والحكومات والممثلين الدبلوماسيين والقناصل"، بالتطبيق لمبدأ نؤيده وننادى به وهو مبدأ "حق كل شعب فى سلامة أعضائه". وينطبق هذا أيضا على الأشياء والأموال التى قد تكون هدفا لأعمال ارهابية بالتطبيق لمبدأ "حق كل شعب فى عدم الاعتداء على أمواله".

وعلى ذلك، فالارهاب الدولى يعتبر انتهاكا لحقوق الشعوب الجماعية "أى بالنظر إلى المجموع" وكذلك حقوق الشعوب الفردية "أى بالنظر إلى الوحدات المكونة لها أو الأموال الخاضعة لسيادتها".

كذلك فإن الارهاب الدولى يتعارض والعديد من المبادئ المسلم بها حاليا، وأهمها:

١- مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد بها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى للدولة.

٢- مبدأ عدم التدخل فى الشئون التى تعد من صميم السلطان الداخلى للدول.

٣- مبدأ تحقيق السلامة والسكينة والطمأنينة فى ربوع النظام الدولى الحالى "وهو مبدأ يمثل الغاية النهائية لأى نظام قانونى".

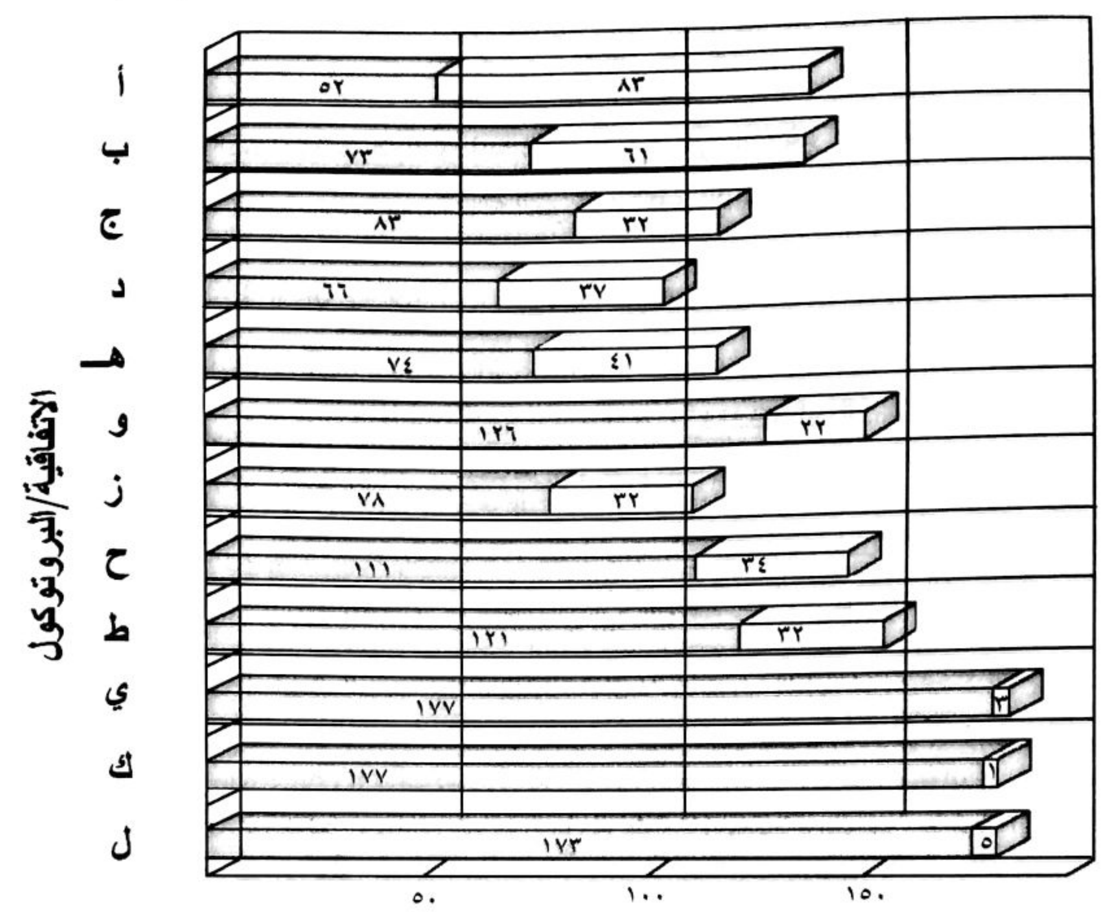
٤- مبدأ احترام السلامة الجسدية للأفراد وكذلك احترام الحقوق المكتسبة للأفراد والدول والجماعات "وهى التى تشكل الموضوع الذى ينصب عليه الارهاب".

٥- المبدأ الأساسى الذى يحكم سلوك الدول، وهو مبدأ "ضرورة امتناع الدول عن تنظيم وتشجيع وتمويل أى عمل من أعمال الحرب الأهلية أو الارهاب فوق أراضى دولة أخرى، أو أن تتسامح بأن يوجد فوق إقليمها أنشطة منظمة بهدف ارتكاب مثل هذه الأفعال". ويهدف هذا المبدأ إلى عدم اعاقة المجرى العادى للعلاقات الدولية.

ولظاهرة الارهاب الدولى، فى مواقف وتصرفات الدول، أثر سيئ: يتمثل فى تطبيق سياسة الكيل بمكيالين أو الأخذ بمعيارين، أو سياسة اللغة المزدوجة أو المعايير المزدوجة فى تكييف والتعامل مع الظاهرة الارهابية. وهذا أمر واضح للعيان لا يحتاج لأى تفصيل أو بيان، إذ من المعلوم أن مواقف الدول والأشخاص وكذلك رد الفعل الممكن صدوره منهم قد يختلف لدى البعض عنه لدى البعض الآخر. وهذا أمر متصور ومتوقع، لأن تقييم أو تقدير شىء ما يختلف من شخص لآخر أو من دولة لأخرى، باعتبار أن ذلك يدخل فى طبيعة الأشياء. غير أنه من الملاحظ -فى أحوال كثيرة- صدور هذه المواقف استنادا إلى اعتبارات شخصية بحتة تستوحى أساسا من أيديولوجيات واتجاهات ذات طبيعة سياسية تجعل المنطق والقانون فى المقام الثانى.

وإذا كان يجب على الدول ألا تلجأ إلى القياس بمعيارين أو الكيل بمكيالين فى اطار الارهاب الدولى، فإن استقراء الواقع الدولى الحالى يذهب إلى عكس ذلك تماما: فهناك بعض الدول تعتبر الارهابيين "مجرمين" فى بعض الحالات، بينما فى حالات أخرى تعتبرهم "أبطالا". وهناك بعض الدول تؤيد دولا بعينها ترتكب أفعالا ارهابية فاضحة، وتذهب حتى إلى حد اضفاء الشرعية على هذه الأفعال. ولاشك أن ذلك أمر غير سليم؛ ذلك أنه لا يمكن -استنادا إلى معايير شخصية ترجع أساسا إلى بعض الضغوط أو بعض العوامل السياسية المتغيرة- أن نصل إلى القضاء على ظاهرة الارهاب الدولى.

عدد الدول الأطراف في الاتفاقيات والصكوك العالمية ذات الصلة بالإرهاب



أ- الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب ١٩٩٩

ب- الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل ١٩٩٧

ج- اتفاقية بشأن تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها ١٩٩٩

د- بروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة القائمة في الجرف القاري.

هـ - اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية ١٩٨٨

و- البروتوكول المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي، والمكمّل لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني ١٩٨٨

ز- اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ١٩٨٠

ح - الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن ١٩٧٩

ط- اتفاقية منع وقمع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون ١٩٧٣

ي- اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني ١٩٧١

ك- اتفاقية مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات ١٩٧٠

ل- الاتفاقية المتعلقة بالجرائم وبعض الأعمال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات ١٩٦٣

فظاهرة الارهاب الدولى تتطلب إذن قدرا من الموضوعية التى يجب ألا ينفك عنها أى موقف للدول، محاباة لدولة معينة أو أفراد أو مجموعات من الأفراد.

ولا جدال فى أن الخاصية الظاهرة لأفعال الارهاب الدولى الآن هى تلك التى تتمثل فى تدويلها. ويبدو هذا التدويل واضحا فى:

- التحضير والاعداد والتخطيط للجرائم الارهابية التى سترتكب فى دولة غير تلك التى سيتم ارتكابها فوق اقليمها.
- اتخاذ مأوى أو ملجأ فيما وراء حدود الدولة التى تم ارتكاب الأفعال الارهابية فيها، بما فى ذلك نقل الأسلحة المستخدمة من دولة إلى أخرى.
- القبض على مرتكبى الأفعال الارهابية فى دولة غير تلك التى ارتكبت فيها.
- لجوء العديد من الدول، عن طريق أجهزتها، إلى ارتكاب أعمال ارهابية.

والصورة المتصورة فى ذهننا لارهاب الدولة تتمثل فى قيام أجهزة المخابرات التابعة لها بوضع ألغام أو قنابل داخل إقليم دولة معينة بما يؤدى إلى موت عدد من الأشخاص، أو قيام أجهزة رسمية تابعة للدول باغتيال بعض المسئولين أو الأفراد فى دولة أخرى أو تصفيتهم جسديا، أو قيام الدولة بذلك عن طريق غير مباشر عن طريق تمويل بعض الأشخاص وتوجيههم لارتكاب أعمال ارهابية داخل دولة معينة أو ضد أشخاص معينين، ويتميز ارهاب الدولة بأنه ذو طبيعة سرية وغير معلنة، ذلك أن الدولة المتورطة عادة ما تنكر أى صلة بينها وبين الأعمال الارهابية التى تم ارتكابها، وإن كان ليس هناك ثمة ما يمنع من ارتكاب الدولة لأعمال ارهابية علانية وذلك من خلال استعراض غير مبرر للقوة واستخدامها لقتل الناس أو التنكيل بهم من أجل القاء الرعب فى قلوبهم: مثال ذلك المجازر التى ارتكبتها إسرائيل فى حق الشعب الفلسطينى خلال الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى).

ولا جرم أن مواجهة الظاهرة الارهابية أصبحت من أعقد المشاكل التى تواجه المجتمع الدولى، وتتمثل فعالية مكافحة أية ظاهرة غير مشروعة فى مدى ما يوجد من وسائل تعمل على مكافحتها والقضاء عليها، أو على الأقل الاقلال من حجمها. وأهم الوسائل، بصدد الارهاب الدولى، هى:

- اتخاذ إجراءات فعالة ضد الدول التى تعتدى على حقوق الانسان والشعوب.
- إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة. وفعلا تم اقرار النظام الأساسى للمحكمة فى مدينة روما سنة ١٩٩٨.
- التعاون بين الدول على نطاق واسع فى هذا المجال.
- عدم الاستجابة لمطالب الارهابيين، وبالتالى اتباع سياسة عدم التنازل No Concessions Policy، حتى لا يكون اللجوء إلى أفعال الارهاب وسيلة لتحقيق مآرب معينة.
- اهتمام وسائل الإعلام بالتركيز على خطورة الارهاب الدولى وآثاره المدمرة.
- اتخاذ الاجراءات الجماعية لعزل الدول، التى بسلوكها الثابت والمطرد، تشجع الارهاب الدولى بطريق مباشر أو غير مباشر.
- محاكمة مرتكبى جرائم الارهاب الدولى بأشد العقوبات.
- تقنين جرائم الارهاب الدولى.
- عدم اعتبار جرائم الارهاب الدولى من قبيل الجرائم السياسية.
- تقرير المسئولية الدولية الجنائية لمرتكبى أفعال الارهاب الدولى دولا كانوا أو أفرادا.
- القضاء على الأسباب التحتية أو الدافعة إلى الارهاب الدولى، وذلك باتخاذ كل ما يلزم لتلافيها.

والواقع أن كل ما تقدم يبين، نظرا لأن الظاهرة الارهابية عابرة للحدود، ضرورة التعاون الدولى فى مجال القبض على مرتكبى الأفعال الارهابية ومعاقبتهم، كوسيلة مهمة ولازمة لمحاربة الارهاب الدولى بطريقة فعلية. فالقضاء على الارهاب الدولى يفترض إذن تعاونا دؤوبا وواعيا بين الدول. ومن عجائب القدر أن يكون أحد مظاهر تدويل العلاقات الدولية الحديثة تدويل الأنشطة الاجرامية والارهابية. وإذا كان من الثابت أن الارهاب وأعمال العنف لن تقل فى كثافتها مستقبلا، فإن السبيل الوحيد لتقليله يكون بزيادة التعاون الدولى فى هذا المجال، على أساس أن أية دولة لا تستطيع أن

تقضى الآن بمفردها على الارهاب.

على أن التعاون الدولى فى مجال مكافحة الارهاب، وإن كان شرطا ضروريا، إلا أنه ليس بالشرط الكافى، إذ يجب أن تتخذ الدولة -على الصعيد الداخلى- العديد من الاجراءات التى تساعد على القضاء على هذه الظاهرة، مثل :

١- تعديل النصوص التشريعية الداخلية لتتلاءم مع الاتفاقات الدولية فى هذا المجال.

٢- تنفيذ الالتزامات الدولية -فى مجال الارهاب ومحاكمة مرتكبى الأفعال الارهابية- بحسن نية.

٣- منع تكوين جماعات ارهابية فوق اقليمها، وكذلك منع التحضير والاعداد للعمليات الارهابية فى اقليمها أو الانطلاق إلى ارتكابها فى اقليم دول أخرى.

٤- تشديد العقوبات التى توقع على مرتكبى الأفعال الارهابية.

٥- الانضمام إلى الاتفاقات الدولية التى تقيم نوعا من التعاون الدولى فى مجال مكافحة الارهاب، مثل اتفاقية طوكيو لعام ١٩٦٣ الخاصة بالجرائم، وغيرها من الأعمال التى يتم ارتكابها على متن الطائرات، واتفاقية لاهاى لعام ١٩٧٠ الخاصة بالقضاء على الاختطاف غير المشروع للطائرات، واتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ المتعلقة بالقضاء على الاختطاف غير المشروع للطائرات، والاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على التفجيرات الارهابية لعام ١٩٩٧، والاتفاقية الدولية للقضاء على تمويل الارهاب لعام ١٩٩٩، والاتفاقية العربية لمحاربة الارهاب لعام ١٩٩٨ ... إلخ.

والواقع أن فشل المجتمع الدولى فى القضاء على ظاهرة الارهاب الدولى يرجع إلى العديد من العوامل منها :

أولا- عامل سياسى يكمن فى عدم توافر الإرادة السياسية لدى الكثير من الدول، إن لم يكن المجتمع الدولى بأسره، فى النظر إلى الارهاب نظرة شمولية؛ ذلك أنه إذا كان المجتمع الدولى -فى العديد من الاتفاقات والقرارات الدولية- يتجه إلى اتخاذ كل الاجراءات الهادفة إلى القضاء على هذه الظاهرة، فإنه لم يتخذ حتى الآن الاجراءات الفعالة الكفيلة بالقضاء على الأسباب الدافعة إليه "كالظلم، وانتهاك حقوق الانسان، والاحتلال الأجنبى، والتمييز العنصرى والأبارتهيد، والاستغلال السيىء للموارد الطبيعية للدول الفقيرة ... إلخ".

ثانيا- عامل تكتيكى يتمثل فى لجوء بعض الدول -لمجرد وجود خلافات بينها وبين دول بعينها حول مسائل معينة- إلى محاولة تشويه صورة هذه الأخيرة بوصفها كمرتكبة "لارهاب الدولة" عند لجوئها إلى أفعال معينة مع إغماض عينها عن الأفعال التى كانت سببا لارتكاب هذه الأخيرة.

ثالثا- عامل فنى يرجع إلى التطور الرهيب فى مجال الأسلحة المستخدمة لارتكاب أفعال ارهابية، وتنوع الحيل المستخدمة فى هذا المجال، والذى يقابله تقاعس أو تواطؤ من جانب بعض الأشخاص أو الأنظمة رغبة فى تحقيق أهداف معينة.

رابعا- انسياق بعض الدول وراء مصالحها أو مصالح حلفائها عن طريق "خلط الأوراق". يتمثل ذلك خصوصا فى نعت بعض الدول أعمال المقاومة للتخلص من الاحتلال (الإسرائيلى مثلا)، بأنها أعمال ارهابية!!!. قولة باطل أريد بها باطل. ألا كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا ظلما وكذبا.

وقد أصبحت الفوضى إحدى العلامات المميزة للحياة الدولية المعاصرة. وتتخذ هذه الفوضى العديد من الملامح ذات الأثر التقريبى الواحد. وإذا كان البعض يعتقد أن الحرب -فى صورة صراع مسلح- تتمثل فى النهاية فى إبادة أو تدمير الأشخاص والأموال، فإن المجاعة الجماعية، والكوارث الطبيعية، والأزمات الاقتصادية، وتدهور البيئة التى نعيش فيها، والارهاب الدولى "والداخلى" الذى يعيث فسادا فى كل أنحاء الكرة الأرضية - تمثل أخطارا ذات قيمة مساوية للحرب، إن لم تفقها بمراحل. لذلك يجدر بنا جميعا -دولا وأفرادا- ألا نكتفى بالاقتصار على الإقلال أو إزالة الأسباب التقليدية التى تهدد السلم والأمن الدوليين "بمنع الحروب"، وإنما أيضا العمل على تلافى كل الأسباب "التحتية" والكامنة لكل مظاهر الفوضى فى المجتمع الدولى.

كل ما تقدم يظهر لنا أن محاربة الارهاب الدولى تشكل ضرورة لا غنى عنها لتوفير الاستقرار والأمان للعلاقات الدولية "والداخلية"، فالارهابيون هم أعداء الجنس البشرى بالنظر لما يثيرونه من رعب وفزع مستمر وجماعى بين بنى البشر. لذلك، فإن أفعال الارهاب الدولى هى أفعال لا يمكن تبريرها، أيا كان مكان ارتكابها، أو من قام بارتكابها.

من أرشيف السياسة الدولية

تطور الجهود القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب

د. عبدالله الأشعل

العدد ١٤٩ بتاريخ ١ يوليو ٢٠٠٢

لاشك فى أن الإرهاب بأى معنى من معانيه ارتبط بالمجتمع الدولى منذ الحضارات القديمة، وتدلنا اتفاقية قادش، وهى أقدم اتفاقية فى التاريخ عام ١٢٨١ قبل الميلاد، بين تحتمس الثالث وحاتوسيل أمير الحيثيين، على أن الصورة المثلى للإرهاب فى ذلك الوقت هى الاعتداء على الآلهة، أو المعابد، أو الممتلكات الإلهية، أى الملوك فى بعض العصور، ولذلك تضمنت هذه الاتفاقية نصا يقضى بالتحالف بين الملكين لمواجهة هذه الجرائم، وأن يبادر كل منهما إلى تسليم الجانى إلى صاحبه، حتى يتولى محاكمته، فكان التسليم والمحاكمة لهذه الجريمة العظمى أمرا سائدا فى ذلك الزمان.

وقد حاولت عصبة الأمم أن تقنن الظاهرة الإرهابية فى اتفاقية تم التوقيع عليها فى ١٦ نوفمبر ١٩٣٧ ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ. وتشير فى المادة ١/ ٢ إلى أن الإرهاب يشمل الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما، ثم اعتبرت لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولى، فى مشروعها المتعلق بالجرائم ضد سلم الإنسانية وأمنها عام ١٩٥٤، أن أعمال الإرهاب تقع ضمن هذه الجرائم الموجهة، وأنها تتضمن قيام دولة بأفعال إرهابية فى دولة أخرى، ويلاحظ على مشروع اللجنة أنها تعتبر العمل الإرهابى عملا إجراميا موجها ضد دولة أخرى، وأوردت طوائف من هذه الأعمال وركزت على الأعمال العمدية الموجهة ضد رئيس الدولة والأشخاص ذوى الوظائف أو الأعباء العامة، أو تلك التى تستهدف تدمير الأموال العامة، أو تعرض الحياة الإنسانية للخطر. ويمكن القول: إن جهود مكافحة الإرهاب فى هذه المرحلة قد اتسمت بالتركيز والاهتمام، كما تعاظمت الظاهرة الإرهابية واتخذت طابعا عالميا، أو اكتسبت أبعادا جديدة فى الخطورة الإجرامية، ويمكن أن نحدد بعض القضايا التى انصرف الاهتمام الدولى إليها فى إطار مكافحة الإرهاب.

القضية الأولى: هى المتعلقة بشكل عام بوسائل تصفية الاستعمار ومكافحة الاحتلال، فما دامت تصفية الاستعمار حقا مستقرا للشعوب المستعمرة وأن تكريس هذا الحق قد تصاعد خاصة خلال الستينيات، واكتملت أركانه، فقد قابله من ناحية أخرى التساؤل حول مدى مشروعية الوسائل التى تستخدمها حركات التحرر الوطنى، وتؤدى إلى الإضرار ببعض المرافق العامة الدولية، مثل خطف الطائرات، وأخذ الرهائن، وتحويل مسار الطائرات بالقوة، أو تهديد سلام الطيران المدنى الدولى، أو الاعتداء على الأشخاص العامة بمن فيهم الدبلوماسيون والذين يكون لدورهم أهمية فى تسيير العلاقات الدولية، وكذلك القرصنة البحرية وغيرها.

الثابت أن حركة تقنين الجريمة الإرهابية، بشكل مطرد، قد بدأت فى اتفاقية طوكيو فى ١٤ سبتمبر ١٩٦٣ الخاصة بالجرائم التى ترتكب على متن الطائرات، ومعها اتفاقية لاهاى، فى ١٦ ديسمبر ١٩٧٠، واتفاقية مونتريال فى ٢٣ سبتمبر ١٩٧١ والبروتوكول الملحق بها فى ١٠ مايو ١٩٨٤ فضلا عن اتفاقية نيويورك بشأن حماية الشخصيات العامة الدولية فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٣ واتفاقية منع اختطاف واحتجاز الرهائن فى ١٧ ديسمبر ١٩٧٩ واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار خاصة ما تعلق منها بالقرصنة البحرية لعام ١٩٨٣ . ويمكن أن نضيف إليها جرائم إبادة الجنس فى اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٤٨ .

أما القضية الثانية، فهى نسبية النظر إلى الجريمة الإرهابية، لابد أن نسلم منذ البداية بأن مصطلح الجريمة الإرهابية مصطلح نسبى يتأبى على التعريف والتحديد، ويفلت من محاولات الضبط والتقنين، ولكن هذه الجرائم على الجملة، عند خصائص معينة، لا خلاف عليها، يكفى أن نشير إلى أن أعمال بعض الجماعات التى التزمت بأعمال العنف، مثل بادرماين هوف فى ألمانيا، والجيش الأحمر اليابانى، والألوية الحمراء فى إيطاليا، والجيش الجمهورى الأيرلندى فى أيرلندا، لم تكن كلها محل اتفاق

بين الدول، خاصة فيما يتعلق بالجيش الجمهورى الأيرلندى، حيث رأت بريطانيا أنه يستخدم الإرهاب لقهر الحكومة البريطانية على التوصل إلى تسوية يريدها هذا الجيش بالقوة، بينما رأت الولايات المتحدة ودول أخرى أن الجيش يدخل فى إطار حركة التحرير الوطنى، وأن نضال الجيش فى أيرلندا الشمالية هو استمرار لنضال سكان أيرلندا الجنوبية للاستقلال عن بريطانيا عام ١٩٢٢، ومن الواضح أن حركات رفض المجتمع، وتحديه فى الغرب، تتعلق بأزمة الديمقراطية فيه، ومن ثم، فإن تقييم طرق هذا التحدى لا تثير صعوبة إذا قررنا أن سلامة المجتمع بأسره تفوق حق بعض جماعاته فى استخدام القوة ضد هذا المجتمع لإرغامه على الاستجابة والانسجام مع الرؤى التى تتمسك بها هذه الجماعات.

القضية الثالثة: هى قضية المرتزقة، التى فرضت بشدة على الواقع الدولى فى إفريقيا، خلال السبعينيات والثمانينيات وكانت تعد فى نظرنا من أهم القضايا الإرهابية، لأنها تضمنت قيام حكومة جنوب إفريقيا العنصرية مع الدوائر الاستعمارية فى الغرب بتنظيم جيوش المرتزقة، وذلك للإغارة على دول معينة، لا تتماشى مواقفها مع المواقف الغربية، أو العنصرية، وكان واضحا أن تشجيع المرتزقة يخدم أهدافا سياسية، كما يمكن الشركات المتعددة الجنسيات من السيطرة على ثروات الدول الإفريقية، بينما يعد هذا العمل انتهاكا شائنا للسيادة الوطنية والاستقلال السياسى، وتعويقا متعمدا لحق الشعوب فى تقرير مصيرها. ولما كان الاعتبار الثانى هو الذى غلب فى السبعينيات، فقد تضمنت المادة ٤٧ من الملحق الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ معالجة خاصة لطائفة المرتزقة باعتبارهم مجرمين دوليين، كذلك أعدت الجمعية العامة للأمم المتحدة لمكافحة الارتزاق عام ١٩٨٩، ولكن المرتزقة فى هذه المرحلة، والنظر إليهم كمجرمين ومهددين للسلام الإقليمى للدول الإفريقية، قد تغير فى النصف الثانى من تسعينيات القرن العشرين فى مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث شهدنا المرتزقة، وقد أصبح وضعهم مشروعا والاستعانة بهم مقبولة فى صراعات مختلفة، مثل البوسنة، والكونغو كنشاسا، والكونغو برازفيل، وأنجولا، بل إن بعض العسكريين الأمريكيين السابقين هم الذين أداروا عمليات الارتزاق، بما يتفق مع المصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة.

القضية الرابعة: التقنين المباشر للجريمة الإرهابية: يجب أن نميز بين التقنين على المستوى الإقليمى، والتقنين على المستوى الدولى، سواء اتخذ التقنين شكل الاتفاقية الدولية، التى تركز على الجرائم الإرهابية أم لا.

١- تقنين الجريمة الإرهابية على المستوى الوطنى:

عمدت معظم دول العالم إلى معالجة الظاهرة الإرهابية فى تشريعاتها الوطنية، خاصة تلك الدول التى عانت من الإرهاب، مثل بريطانيا، والولايات المتحدة، ومصر، التى عدلت قانون العقوبات فيها عام ١٩٩٢، بإضافة المادة ٨٦ بشأن الإرهاب رغم أن هذه التشريعات لم تقدم تعريفا منضبطا للإرهاب.

٢- تقنين الظاهرة الإرهابية على المستوى الدولى:

تنبهت الأمم المتحدة والمنظمات المختلفة إلى خطورة الظاهرة الإرهابية، فقدمت معالجة خاصة لها، وقد سبقت الإشارة إلى أن الأعمال الإرهابية المختلفة قد لقيت اهتماما خاصا، عندما عالجتها اتفاقيات دولية ركزت على كل عمل إرهابى على حدة مثل: خطف الطائرات، واحتجاز الرهائن، وغيرهما.

لا شك أن شيوع الثقافة القانونية المتعلقة بالإرهاب من خلال قرارات الأمم المتحدة كان لها أثر كبير فى مكافحة الظاهرة الإرهابية فى شكل الاتفاقيات الدولية الخاصة، حيث تضمنت هذه القرارات إشارات محددة إلى الأعمال الإرهابية، التى تمارسها الأنظمة الاستعمارية والعنصرية الأجنبية، بإنكارها حق الشعوب فى تقرير مصيرها، كما أشارت إلى أسباب الإرهاب، مثلما عنيت المنظمات الإقليمية بهذه الظاهرة على الأقل، منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وتجد الإشارة إلى أن الطابع النسبى للظاهرة الإرهابية قد عبر عن نفسه فى مظاهر ازدواجية المعيار، وهو ما أشارت إليه اللجنة الخاصة لمكافحة الإرهاب الدولى منذ عام ١٩٧٩، وأدانه الفقه الدولى.

الأمم المتحدة ومواجهة الإرهاب

د. بطرس بطرس غالي

العدد ١٢٧ بتاريخ ١ يناير ١٩٩٧

بالإضافة إلى اهتمامي الخاص كأمين عام للأمم المتحدة بموضوع مكافحة الإرهاب، فإن لدى دافعا شخصيا يعطى لهذا الاهتمام أبعادا خاصة، فلقد عانيت شخصيا من الإرهاب وأحسست بوقعه الرهيب عندما اغتالت يده الآثمة الرئيس أنور السادات، وعندما روعت أساليبه الغادرة كل مصرية ومصرى إبان محاولة الاغتيال التى تعرض لها الرئيس حسنى مبارك فى أديس أبابا فى يونيو ١٩٩٥، هذا كله بالإضافة إلى أن اسمى كان ضيفا دائما على قائمة المستهدفين من بؤر الإرهاب.

وفى السنوات الأخيرة، أخذ الإرهاب أبعادا دولية وأصبحت يده تضرب فى مختلف أنحاء العالم ولم يعد يقتصر على منطقة بذاتها أو على شعوب بعينها... وتعرضت مصرنا العزيزة وشعبها المسالم الآمن لغدر الإرهاب وضرباته الغاشمة ترويعا للمواطنين وتهديدا لأمنهم وإهدارا لحياتهم، فضلا عن استهداف الجماعات الإرهابية لاقتصاد مصر وتدمير أحد أهم مصادر دخلها القومى وهو السياحة. وبرغم أن الإرهاب ليس أمرا جديدا وأعمال الإرهاب قديمة قدم التاريخ نفسه، فإن الإرهاب فى عصرنا قد اتسع نطاقه وتحول من إرهاب محلى أو وطنى إلى إرهاب دولى بل إلى إرهاب عالمى، والإرهاب فى سراييفو هو الذى أشعل نار الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤، وفى السبعينيات، أصبح التوسع فى السفر الجوى الدولى هدفا للإرهاب عن طريق اختطاف الطائرات المدنية واحتجاز المسافرين كرهائن وإزهاق أرواحهم إذا لم تتم الاستجابة إلى مطالبه.

وإذا عدنا إلى سنوات الحرب الباردة، لوجدنا أن الأيديولوجية كانت المحرك الأساسى للإرهابيين، وكان الإرهابيون يمارسون الإرهاب ليدعوا أنهم حققوا شيئا ما وليكسبوا اهتماما بقضيتهم أو ليفرضوها على الرأى العام، وأما اليوم فإن الإرهابيين الذين يحركهم التطرف الدينى قد يكونون فى بعض الأحيان غير مهتمين بالدعاية فنجدهم يلتزمون الصمت فلا يعلنون مسئولية منظماتهم المختلفة مما يجعل تحديد مواقعهم أمرا بالغ الصعوبة، وعصرنا هو عصر العالمية المتزايدة، ولكنه أيضا عصر التفتت المتزايد، وهاتان القوتان تساعدان على انتشار الإرهاب، فالتفتت يعصف بالتضامن الاجتماعى ويدفع الجماعات المتطرفة إلى تعميق معارضتها للمدنية، كما أن العالمية تؤثر فى قدرة الحكومات على حفظ النظام، واتساع نطاق ثورة الاتصالات، والتطور التكنولوجى المذهل وخصخصة الاقتصاد العالمى، وزوال الحدود بين الدول للقيام بأعمال إرهابية، كل هذه التطورات ساهمت فى توفير المناخ المواتى للقيام بأعمال إرهابية، نتيجة لذلك كله أصبح الإرهاب خطرا عالميا، فالإرهابيون يزيد نشاطهم فى الظروف الدولية المفتوحة إلا أن ذلك لا يعنى أن القيود الدولية تحد من الأنشطة الإرهابية، وليس هناك أية منطقة أو أية دولة أو أى شعب أو أى شخص فى مأمن من الإرهاب، لأن النشاط الإرهابى قد انتشر على المستوى الدولى، فالإرهابيون لهم شبكات تحالفاتهم واتصالاتهم وتمويلهم الدولية، وهم يتلقون التدريب والتعليمات والأسلحة من الخارج. كذلك فإن الإرهابيين يلجأون إلى الخارج بعد أن يرتكبوا جريمتهم، بالإضافة إلى أنهم اكتسبوا مهارات فى الهروب من خلال الثغرات الموجودة فى النظام الدولى، وقد تصاعدت الأنشطة الإرهابية لأن الإرهاب قد تواءم بنجاح مع العالمية، فى حين أن الجهود الرامية لمكافحة الإرهاب لا تزال جهودا إقليمية ووطنية، ولم تتبلور بعد بالشكل الكافى على المستوى الدولى.

واتخاذ إجراءات فردية، بل وثنائية، لا يكفى لمواجهة التهديد الذى يواجه العالم كله، فالتعاون والتنسيق الدوليان لهما أهمية بالغة بل وجوهرية، ويجب أن يكبح جماح الإرهاب على المستوى الدولى، كما أن هناك حاجة إلى اتباع نهج عالمى فى هذا الشأن. ونتيجة للأحداث الأخيرة، فإن الدول قد أصبحت تدرك أهمية اتباع نهج عالمى فى سعيها إلى التغلب على الإرهاب.

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اضطلعت بدور رائد فى مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمى، باعتمادها فى ٩ ديسمبر ١٩٩٤ الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولى، وهو الإعلان الذى أكدته الجمعية العامة من جديد فى السنة الماضية فى القرار ٥٣/٥٠ . والتزام الجمعية العامة بالقضاء على الإرهاب جرى تأكيده من جديد فى الإعلان الصادر بمناسبة مرور خمسين عاما على إنشاء الأمم المتحدة فى أكتوبر ١٩٩٥، وهو الإعلان الذى أكد أهمية التعاون الدولى فى القضاء على الإرهاب.

والواقع أننا إذا ما بحثنا فيما قامت به الأمم المتحدة على مدى العقود الأخيرة فى هذا المجال، فسوف نجد أن هناك أساسا صلبا يمكن البناء عليه يتمثل فى مجموعة من الصكوك القانونية الدولية التى توفر فى مجموعها أساسا قويا وخطوة مهمة على طريق مكافحة الإرهاب، وقد تطورت

تلك الصكوك لتصبح عنصرا مهما فى المعركة الدائرة ضد الإرهاب.

وحتى الآن، يبلغ عدد الاتفاقيات الدولية التى تتعلق بالجرائم المرتبطة بالإرهاب، والتى أودعت فى الأمم المتحدة، إحدى عشرة اتفاقية، وتتناول كل اتفاقية من تلك الاتفاقيات جانبا محددا من جوانب الجهود الرامية إلى القضاء على الإرهاب كما يلى:

- اتفاقية دولية للقضاء على الإرهاب الموجه ضد السفارات وضد الدبلوماسيين وضد الأشخاص الدوليين الآخرين المشمولين بالحماية، وهذه الاتفاقية دخلت حيز النفاذ، وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو انضمت إليها ٩١ دولة "انظر البند ١ من التذييل".

- اتفاقية دولية لمناهضة أخذ الرهائن، وهذه الاتفاقية دخلت حيز النفاذ وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو انضمت إليها ٧٧ دولة "البند ٢".

- الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفى الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لم تدخل بعد حيز النفاذ، إذ إن عدد الدول التى صدقت عليها أو انضمت إليها لم يزد على ٩ دول فى حين أن دخولها حيز النفاذ يحتاج إلى ٢٢ تصديقا أو انضماما "البند ٣".

- الاتفاقية الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات دخلت حيز النفاذ وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو انضمت إليها ١٥٦ دولة "البند ٤".

- اتفاقية مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات دخلت حيز النفاذ، وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو انضمت إليها ١٥٦ دولة "البند ٥".

- اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدنى دخلت حيز النفاذ، وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو انضمت إليها ١٥٦ دولة "البند ٦".

- الاتفاقية المتعلقة بقمع أعمال العنف غير المشروعة فى المطارات التى تخدم الطيران المدنى الدولى دخلت حيز النفاذ، وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو انضمت إليها ٦٥ دولة "البند ٧".

- اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية دخلت حيز النفاذ وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو انضمت إليها ٥٥ دولة "البند ٨".

- اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية دخلت حيز النفاذ وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو انضمت إليها ٣٣ دولة "البند ٩".

- الاتفاقية المتعلقة بحماية منصات الحفر والبحث البحرية دخلت حيز النفاذ، وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو انضمت إليها ٣١ دولة "البند ١٠".

- الاتفاقية المتعلقة بالكشف عن المتفجرات البلاستيكية لم تدخل بعد حيز النفاذ وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو انضمت إليها ٢٣ دولة فى حين يحتاج دخولها حيز النفاذ إلى ٣٥ تصديقا أو انضماما "البند ١١".

إن كل هذه الاتفاقيات التى تم التفاوض عليها وإبرامها فى إطار الأمم المتحدة لتعد أرضية أساسية متاحة لدينا لتستند إليها الجهود فى مكافحة الإرهاب، فالمجتمع الدولى لن يبدأ من الصفر بل له رصيد يدعمه فى هذه المعركة الضارية ويحدد معالم طريق مواجهة هذه الظاهرة العالمية التى أصبحت تهدد الجميع بلا استثناء.

وبالإضافة إلى هذا الجهد الدولى، فقد جرى اعتماد اتفاقيات إقليمية مهمة من جانب منظمة الدول الأمريكية، ومن جانب أوروبا وجنوبى آسيا، وهى اتفاقات يمكن أن تكون لها أهمية خاصة فى مواجهة أعمال الإرهاب التى تحركها دوافع أيديولوجية وعرقية وأعمال الإرهاب التى لها صلة بالمخدرات، وهذه الاتفاقيات الإقليمية نافذة المفعول.

وانطلاقا مما سبق، فإننى أوجه اليوم نداء إلى الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة لإبرام اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب، وهذا النداء إنما هو فى الواقع دعوة لوضع إطار قانونى شامل لمكافحة الإرهاب الدولى بجميع جوانبه.

وكما سبق أن أوضحت، فإن الأمم المتحدة تمثل مركزا لا غنى عنه لتنسيق وضع النهج العالمى موضع التنفيذ. وكما أظهرت مبادرات مكافحة الإرهاب فى السنوات الأخيرة، فإن الأمم المتحدة لها الولاية الدولية وعدد الدول الأعضاء فيها، والذى يبلغ ١٨٥ دولة يعطيها صلاحية فريدة ويوفر لها الغطاء العالمى لتسهيل تحقيق توافق دولى فى الآراء وتعبئة الجهد العالمى لمكافحة الإرهاب، وذلك مثلما عبأنا توافقا عالميا فى الآراء ضد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

والواقع أن مناقشة السياسات فى الأمم المتحدة واعتماد القرارات الجماعية فى الجمعية العامة إنما يتيح للدول الأدوات الضرورية لمكافحة الإرهاب باعتباره خطرا عالميا، كذلك فإن اعتماد الجمعية العامة للإعلان المتعلق بالتدابير الرامية على القضاء إلى الإرهاب الدولى لعام ١٩٩٤ أظهر بجلاء أن الأمم المتحدة هى المحفل الوحيد الذى عملت الدول معا فى إطاره لمكافحة الإرهاب الدولى.

الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي

عصام صادق رمضان

العدد ٨٥ بتاريخ ١ يوليو ١٩٨٦

شهدت منطقة الشرق الأوسط، خلال النصف الأول من أكتوبر الماضى، عدة أحداث جسيمة ومترابطة، بصورة أو بأخرى، بدأت بالغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى ناحية حمام الشط على بعد نحو ٣٥ كيلو مترا جنوب تونس، والتى أعلنت إسرائيل أنها قامت بها انتقاما لمقتل ثلاثة إسرائيليين بأيدى المخابرات الفلسطينية قبل الغارة ببضعة أيام.

وما أعقب هذه الغارة من اختطاف السفينة الإيطالية "أشيل لورو" بمعرفة مسلحين فلسطينيين، وما ذكره قبطان السفينة من مقتل الراكب الأمريكى ليون جنجر بوفر بمعرفة المسلحين الفلسطينيين قبل استسلامهم للسلطات المصرية.

ثم حادث اعتراض الطائرات الحربية الأمريكية للطائرة المدنية المصرية التى كانت تقل مختطفى السفينة الإيطالية، وإجبارها على الهبوط فى قاعدة سينجوبلا التابعة لحلف الأطلنطى فى جزيرة صقلية.

لقد فتحت تلك الأحداث الباب على مصراعيه لموجة من التساؤلات فى مختلف المجالات، سواء كانت السياسية أو الدبلوماسية أو العسكرية أو القانونية.

وسيكون جل اهتمامنا فى هذه الدراسة هو إبراز بعض التساؤلات القانونية، وإلقاء بعض الضوء عليها فى إطار قواعد القانون الدولى. ومن أبرز التساؤلات ما أثير حول مدى مشروعية ما قامت به إسرائيل من انتهاك حدود تونس أرضا وسيادة، ومدى صحة ما أعلنته إسرائيل من أنها قامت بهذه الغارة انتقاما لمقتل ثلاثة من الإسرائيليين على متن يخت إسرائيلى فى قبرص قبل الغارة بعدة أيام وأنها تمارس حق الدفاع الشرعى، وهل يعتبر ما تصر عليه إسرائيل من وصف المنظمة بالإرهاب وصفا سليما فى صحيح القانون؟ وما هو الوضع بالنسبة لما أعلنه البيت الأبيض الأمريكى من إقرار الغارة الإسرائيلية على مقر القيادة العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها إجراء انتقاميا مشروعا ضد أعمال الإرهاب وردا مشروعا عن النفس؟ وما هو مفهوم الإرهاب الدولى؟ وهل هناك إطار قانونى للحد من الإرهاب الدولى؟ وما هو التكييف القانونى لأعمال حركات التحرير الوطنية؟

يمكن القول، إذا توافرت النظرة الموضوعية، إن التكييف الذى تصر عليه إسرائيل، وتؤيدها الإدارة الأمريكية وبعض الدول الغربية، فى وصف أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية بالإرهابيين، يجانبه الصواب فى صحيح القانون الدولى المعاصر.

وكما ذكر السيد الرئيس حسنى مبارك فى خطابه أمام الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبى ستراسبورج يوم ٢٨ يناير الماضى، فإنه من الخطأ الجسيم أن تلصق تهمة الإرهاب بالشعب الفلسطينى، خاصة أن منظمة التحرير الفلسطينية قد أثبتت التزامها بمبادىء الشرعية الدولية حين أصدرت إعلان القاهرة فى ٧ نوفمبر ١٩٨٥، وضمنته تفرقة واضحة بين الأعمال الإرهابية ومقاومة الاحتلال الأجنبى.

كما أنه لا خلاف على أن واقعة خطف السفينة الإيطالية تعتبر عملا إرهابيا يستحق مرتكبوه العقاب، وهو الأمر الذى كان محل إدانة المجتمع الدولى بأسره. وقد لمس الجميع الآثار السلبية لهذه العملية على الرأى العام العالمى بالنسبة للتعاطف مع القضية الفلسطينية. ولا نكون مغالين إذا قلنا إن عملية خطف السفينة الإيطالية قد محت، وبدون أى جهد من قبل إسرائيل، السخط والاستنكار العالمى حيال الغارة الإسرائيلية على قواعد المنظمة فى تونس، وينطبق هذا القول من حيث استحقاق العقاب على من قام بارتكاب والإعداد والاشتراك فى عمليتى الهجوم على مطارى فيينا وروما وخطف الطائرة المصرية.

أما بالنسبة لحادث اعتراض الطائرات الحربية الأمريكية للطائرة التى كانت تحمل مختطفى السفينة الإيطالية ومعهم اثنان من منظمة التحرير الفلسطينية واللذان شاركا فى عملية التفاوض مع المختطفين، فإنه لا يمكن القول فى ضوء التحليل السابق إنها عملية إرهابية خاصة أنه لم يرد بخلد واضعى الاتفاقيات الخاصة بسلامة الطائرات، والسابق عرضها، أن يتم الاستيلاء من قبل دولة، بل أشارت جميع الاتفاقيات إلى من يقوم بالاستيلاء على الركاب الذين على متن الطائرة، كما لا يمكن القول إنها عملية قرصنة جوية، حيث إن المادة ١٠١ من اتفاقية قانون البحار قد حددت مفهوم القرصنة عندما نصت على أن القرصنة هى عمل غير قانونى من أعمال العنف أو الاحتجاز أو أى عمل سلب يرتكب لأغراض خاصة من قبل طاقم أو ركاب سفينة خاصة أو طائرة خاصة .. أو أى عمل من أعمال الاشتراك الطوعى فى تشغيل سفينة أو طائرة، مع العلم بوقائع تضفى على تلك السفينة أو الطائرة صفة القرصنة.

وليس هناك أدنى شك فى عدم وجود غرض خاص لدى من قام باعتراض الطائرة المصرية، ولذلك فإن التكييف القانونى السليم، فى ظل قواعد القانون الخاصة بحظر استخدام القوة أو التهديد بها فى العلاقات بين الدول، والسابق استعراضها، هو أن حادث اعتراض الطائرة المصرية يعد عدوانا بغض النظر عن الباعث، خاصة وإن المادة الخامسة من قرار تعريف العدوان قد نصت على أنه لا يوجد ما يبرر العدوان.

وليس أدل على أن ما قامت به الطائرات الأمريكية يعتبر انتهاكا للقانون الدولى مما أثاره الحادث من موجة استنكار وتنديد بالسياسة الأمريكية. اجتاحت عواصم العالم، حيث خرجت الصحف تصف التصرف الأمريكى بأنه نوع من القرصنة الجوية، وتتهم الحكومة الأمريكية بانتهاك القانون الدولى وبمواجهة الإرهاب بالإرهاب. ويكفى أن نشير إلى ما ذكره ديفيد أوين وزير الخارجية البريطانى السابق وزعيم الحزب الاشتراكى الديمقراطى المعارض من معارضته للتصرف الأمريكى، وقال إن الإرهاب الدولى لا يمكن أن يبرر أن تنتهك دولة القانون الدولى مهما يكن الاستفزاز والإحباط.

ومن الواضح أن هذه الموجة الاستنكارية تعتبر الوسيلة المتاحة لدى المجتمع الدولى فى ظل آلية نظام الأمن الجماعى الواردة بالميثاق، والتى أعطت الدول الخمس الدائمة فى مجلس الأمن وضعا متميزا.

الإرهاب في الديمقراطية الغربية

محمد الغنام

العدد ١٠٧ بتاريخ ١ يناير ١٩٩٢

الإرهاب ظاهرة قديمة عرفتها البشرية منذ قرون بعيدة، ولكن الأمر المثير حقا هو الأبعاد الخطيرة التى اتخذتها تلك الظاهرة فى الآونة الأخيرة.

ولقد شملت الموجة الإرهابية الأخيرة -التى بدأت تظهر بصورة كثيفة منذ الستينيات- مناطق عديدة من العالم، وإن بدت أكثر حدة فى مناطق معينة مثل أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط. وفى تلك الدراسة سوف نحاول أن نلقى بعضا من الضوء على ظاهرة الإرهاب فى الديمقراطيات الغربية التى شهد واحدة من أشد الحملات الارهابية عنفا وضراوة.

فقد عرفت أوروبا الغربية أنواعا وأشكالا متعددة من الإرهاب، إذ شهدت الارهاب العقائدى وهو ما يمكن أن يندرج فى إطاره إرهاب اليمين وإرهاب اليسار، كما عرفت الارهاب الانفصالى الذى يسعى إلى تحقيق انفصال اقليم أو جزء معين عن الدولة أو الحصول على درجة ما من الحكم الذاتى، فضلا عن الإرهاب الأجنبى المتمثل فى العمليات التى تقوم بها عناصر أجنبية.

ونعرض فيما يلى بإيجاز بعض جوانب الإرهاب فى أوروبا الغربية، مقسمين دراستنا إلى أقسام ثلاثة:

القسم الأول: الارهاب العقائدى، القسم الثانى: الإرهاب الانفصالى، القسم الثالث: الإرهاب الأجنبى.

القسم الأول: الإرهاب العقائدى :

نستطيع أن نرصد هذا النوع من أنواع الإرهاب بصفة خاصة فى إيطاليا، وفى دولة ألمانيا الموحدة، وفى فرنسا.

- فى فرنسا :

أولا- إرهاب اليمين :

يتسم إرهاب اليمين بالعنصرية، ويتميز بكراهيته الشديدة للأجانب والأقليات وبالذات اليهود حيث كان ولاؤهم لفرنسا دائما موضع شك.

ولقد أضفى ظهور اليمين الجديد Nouvelle Droite - كاتجاه فكرى حديث - رداء من الاحترام أمحى ارتكاب جماعات العنف لجرائمها ضد الأقليات فى فرنسا. ويأتى فى مقدمة جماعات اليمين الجديد جماعة أطلقت على نفسها اسم "جماعة البحث والدراسات من أجل الحضارة الأوروبية" "Groupement De Recherche Et D'etudes Pour La Civilesation Europeene (GRECE)" ولقد عملت تلك الجماعة على نشر أفكارها من خلال مجلة الفيجارو، ومن خلال مطبوعاتها ونشراتها الخاصة، وتهدف تلك الجماعة- مثلها فى ذلك مثل الجماعات الأخرى المشابهة لها - للوصول إلى دائرة صنع القرار فى فرنسا، وإلى نشر أيديولوجية قائمة على فكرة تفوق العنصر الأوروبى، وأن أفراد الأقليات المنتمين لأجناس أخرى مثل العرب والسود هم من مستوى أدنى.

نرصد أيضا فى إطار اليمين المتطرف فى فرنسا جماعات تعتنق فكر "الفاشية الجديدة "Neo - Fascissm"، مثل "اتحاد العمل القومى الأوروبى

Federation European D'action Nationale

الذى ظهر عام ١٩٦٦، وعمد إلى نشر أفكاره من خلال جريدة "أوروبا لنا Notre Europe"، وتدور تلك الأفكار حول ضرورة طرد المهاجرين وإعادتهم إلى بلادهم، وأن المسيحية "هى دعوة موجهة لكل الجنس البشرى"، وأن "هتلر" كان محقا فى اعتقاده بتفوق جنس على الأجناس الأخرى، وأن العنصر هو أفضل أساس لتكوين الأمة.

ويعتبر "اتحاد العمل القومى الأوروبى (Fane)" مسئولا عن العديد من الاعتداءات التى وقعت ضد المنشآت والمكاتب اليهودية أو المرتبطة بإسرائيل، ولقد تم حظر نشاط "اتحاد العمل القومى الأوروبى" عام ١٩٨٠، وقدم زعيمه للمحاكمة، إلا أن حل الاتحاد لم يحل المشكلة، إذ حلت محله منظمات أخرى استمرت فى عملياتها الموجهة ضد الأقليات، فوقعت اعتداءات على معابد ومقابر اليهود وعلى المطاعم التى يرتادونها، كما وقعت اعتداءات -بدرجة أقل- على بعض أبناء الأقليات الأخرى ومن ضمنهم العرب.

ثانيا- إرهاب اليسار :

يرتبط تصاعد إرهاب اليسار فى فرنسا بظهور منظمة العمل المباشر Action Directe (AD):

منظمة العمل المباشر :

تكونت المنظمة نتيجة اندماج جماعتى: العمل الثورى الدولية Groupe D'action Revolutionnaire Internationaliste (GARI)

والنوات المسلحة للحكم الذاتى الشعبى

Noyaux Armes Pour I'autonomie Populaire (NAPAP)

ولقد كان الهدف الأساسى لجماعة "العمل الثورى الدولية"، الاطاحة بنظام فرانكو فى إسبانيا، أما جماعة "النوات المسلحة للحكم الذاتى الشعبى" فقد كانت جماعة مئوية صغيرة من رجال حرب العصابات تتبع نفس منهج الألوية الحمراء الإيطالية وترتبط بها بروابط قوية.

إلا أن منظمة "العمل المباشر" لم تقصر عضويتها على هاتين الجماعتين، بل اتسعت لتشمل أعضاء ينتمون إلى اليسار المتطرف، وهو ما استتبع تغييرا فى أهداف المنظمة لتقريب كثير من أهداف واتجاهات اليسار المتطرف. فعملت المنظمة على ضرب - ما اعتبرته - صورا من الدول التى كانت تستعمرها سابقا، فأعلنت المنظمة الكفاح ضد

الإمبريالية السياسية الفرنسية فى إفريقيا.

كما اهتمت منظمة "العمل المباشر" بمشكلة البطالة فى فرنسا، وعبرت عن غضبها ورفضها لمعدلات البطالة المرتفعة من خلال اعتداءات عديدة شنتها على وزارة العمل وعلى اتحاد العمال الفرنسى.

وتبنت المنظمة اتجاها معاديا للولايات المتحدة الأمريكية ولإسرائيل، فضربت العديد من الأهداف الأمريكية والإسرائيلية (مثل المدرسة الأمريكية والبنوك الأمريكية، والاعتداء على بعض الوفود الإسرائيلية التى زارت باريس، وعلى بعض الدبلوماسيين الإسرائيليين). ولقد عبرت المنظمة فى وثائقها بوضوح عن رفضها وإدانتها للاضطهاد وعمليات الإبادة التى يتعرض لها الشعب الفلسطينى على أيدى الإسرائيليين.

عنيت أيضا المنظمة بتوجيه ضرباتها للمؤسسات العاملة فى مجال الكمبيوتر، حيث قامت بعمليات لتخريب أجهزة الكمبيوتر - سواء من خلال نسفها أو باستخدام وسائل فنية وعلمية - وبررت المنظمة تلك العمليات بأن أجهزة الكمبيوتر تستخدم للاحتفاظ بالأسرار العسكرية، وأن تلك الأجهزة تمثل الأداة المهمة لمن يقبعون على قمة السلطة، حيث يستخدمونها كأداة للاستغلال والسيطرة والرقابة.

ولقد عكست عمليات منظمة "العمل المباشر" مدى عنف المنظمة واستهانتها بالأرواح، ومدى تعدد وتشعب أهدافها، كما قامت المنظمة بالعديد من الاعتداءات الانتقامية ضد رجال الشرطة عقب عمليات الشرطة للقبض على أعضائها.

وفيما يتعلق ببناء وهيكل المنظمة، نستطيع أن نلاحظ أن عضوية المنظمة تختلف إلى حد كبير عن المجموعات الإرهابية الأخرى العاملة فى فرنسا، إذ تضم بين أعضائها نسبة كبيرة من الأجانب والنساء، كذلك تضم عددا كبيرا من صغار السن والعاطلين (وإن كانوا فى معظمهم من المثقفين).

وترتبط المنظمة بعلاقات قوية مع العديد من المنظمات الإرهابية الأوروبية الأخرى مثل جماعة الجيش الأحمر الألمانية، والألوية الحمراء الإيطالية، ومنظمة "أيتا" الإسبانية، وهو الأمر الذي ترك آثاره على بنية المنظمة وهيكلها، حيث لا تبدو كمنظمة مترابطة، بل إن كثيرا من أعضائها يتمتعون "بعضوية مزدوجة" فضلا عن عضويتهم بمنظمة العمل المباشر "ينتمون -فى نفس الوقت- لمنظمات أو مجموعات إرهابية أخرى.

أما على الصعيد الأيديولوجى، فتتسع المنظمة لمجموعة كبيرة من الاتجاهات الفكرية التى تقوم أساسا على فكر اليسار المتطرف، وإن كانت المنظمة تضم فضلا عن ذلك بعض الاتجاهات الأيديولوجية التى يصعب أن تتفق مع فكر اليسار المتطرف.

وفيما يتعلق بالتمويل المالى، لم يشكل الحصول على المال أو العتاد مشكلة فى أى وقت للمنظمة؛ إذ حصلت على أموال كافية من خلال عملياتها ضد البنوك، كما حصلت على كميات كبيرة من السلاح من مصادر خارجية متعددة.

الإرهاب والسياسة الدولية

د. أسامة الغزالي حرب

العدد ١١٢ بتاريخ ١ أبريل ١٩٩٣

إذا كان تعبير الإرهاب قد استخدم لوصف بعض أنواع العنف السياسى الفردى المبكرة فى مصر، على سبيل التجاوز أو المبالغة اللغوية، فلا شك أن ما نشهده الآن- فى عام ١٩٩٣- هو إرهاب بالمعنى الحرفى للكلمة، وأن هذا الإرهاب له خصائصه المميزة، التى تجعل منه إرهابا سياسيا منظما وظاهرة تستلزم التكيف مع مستوى خطورتها.

- فالإرهاب الذى نشهده الآن هو أداة لصراع سياسى، تمليها إمكانات وظروف القوى التى تلجأ إليه، وهذا يعنى أنه إذا ما توافرت ظروف وإمكانات أكبر، فإن تلك القوى سوف تكون مستعدة لتطوير أدواتها وأساليبها، وهذا الإرهاب منظم، ومخطط، وذو أهداف محددة ومتراكمة، أى أنه جزء من استراتيجية معدة سلفا، يجرى تنفيذها على امتداد الوطن كله.

- وبهذه الصفات، فإن افتراض وجود علاقات خارجية للقوى الضالعة فى هذا النوع من العنف السياسى لا يعكس ميلا للتفسير التآمرى، بل هو التفسير الأكثر منطقية والذى يتناسب مع حجم وخطورة الظاهرة، كما نراها الآن.

إن هذا السعى للتوصيف الدقيق والسليم للأعمال الإرهابية، التى تشهدها مصر الآن، ليس ترفا نظريا، وليس مجرد مطلب علمى أو أكاديمى، بل هو ضرورة موضوعية وعملية لتحديد الوسائل للمواجهة الأكثر فاعلية وكفاءة. وفى هذا السياق، فإن الحديث عن أسباب اللجوء إلى الإرهاب فى مصر الآن، أو عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التى تساعد على انتشاره فى التربة المصرية.. لا يغنى عن الرؤية الأعمق والأشمل لطبيعة الظاهرة ودلالاتها البعيدة، ولذلك فلا مفر- عن هذا المستوى من التحليل- من دراسة وتحليل الإرهاب، ليس فقط على صعيد السياسات الداخلية، وإنما على صعيد السياسات العالمية، والعلاقات بين الدول، ومن غير الممكن الآن الفصل بين ما تشهده مصر من أعمال إرهابية، وبين عديد من التطورات السياسية المهمة إقليميا ودوليا، مثل تصاعد حدة المواجهة بين بعض الحركات الإسلامية السياسية فى بعض البلاد العربية، وبين الحكومات القائمة فيها، وسعى بعض النظم السياسية -التى تسبغ على نفسها شرعية دينية- للتأثير خارج حدودها سواء لتحقيق مكانة إقليمية تطمح إليها، أو للتغطية على مشاكل داخلية تعانى منها، كما لا يمكن تجاهل أثر التغيرات الكبرى على صعيد السياسة الدولية، وما يرافقها من خلق تحالفات جديدة، وعداوات جديدة، وأساليب جديدة للصراع، تنتشر على كافة بقاع المعمورة، من الهند ويوغوسلافيا والصومال.. حتى نيويورك ولوس أنجلوس!

نحو جهد دولي شامل لمواجهة الإرهاب

د. أسامة الغزالي حرب

العدد ١٤٦ بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠٠١

في واقعة تفوق أى خيال، صباح يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١، اختطفت أربع طائرات مدنية أثناء رحلاتها الداخلية، فى الولايات المتحدة الأمريكية، لتقتحم اثنتان منها برجى مركز التجارة العالمى فى نيويورك وتحطماهما عن آخرهما، وتسقط الثالثة فوق البنتاجون، فى حين سقطت الطائرة الرابعة فوق بيتسبرج بولاية بنسلفانيا فيما يبدو أنها قد فشلت فى الوصول إلى هدفها، الذى يرجح المحققون أنه ربما كان البيت الأبيض أو الكونجرس، ولم يبالغ الذين قدروا أن تلك الساعة الرهيبة فى ذلك الثلاثاء من سبتمبر سوف تكون - لمرحلة طويلة - نقطة فاصلة بين عنصرين، ليس فقط فى الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما فى العالم كله، إنها نقطة يختلف ما بعدها عما قبلها تمام الاختلاف، أو هى فى حقيقة الأمر البداية الفعلية- الدامية والمأساوية- للقرن الحادى والعشرين! إنها بداية ترتبط بتلك النقلة النوعية فى نطاق وأساليب الإرهاب الدولى، والتى أصبح يمكن بمقتضاها لعدد محدود من الأفراد، المنخرطين فى منظمات إرهابية سرية، أن يوجهوا ضربات مؤثرة لأهم رموز القوة: السياسية والاقتصادية والعسكرية فى أقوى بلاد العالم، مستفيدين من نقاط الضعف فى الحضارة الصناعية المعاصرة، بدءا من الطائرات وشبكات الكمبيوتر.. إلى محطات الطاقة والمنشآت النووية، ولكنها أيضا بداية تحث كافة أمم العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة بالذات، للإجابة عن السؤال: ما هى الأسباب، وما هى الظروف، التى تؤدى إلى ظهور هذا الطراز من البشر، الذين بلغ بهم التهور واليأس، ليس فقط حد الانتحار، وإنما الاستهتار بحياة آلاف الأبرياء وقتلهم عشوائيا بلا رحمة؟

لقد كان من الطبيعى، وسط دوامة الصدمة والفزع اللذين سيطرا على الولايات المتحدة بعد تلك العقبات، أن ينشغل المسئولون الأمريكيون بالتفكير فى كيفية القيام برد حاسم على تلك العمليات! وكان فى مقدمة الأفكار التى ظهرت بسرعة الاقتراح بتشكيل "تحالف دولى" يتولى مهمة الرد القوى والفورى على هذا الهجوم المباغت، وليس من الصعب أن نتصور أن ما ساعد على الظهور السريع لتلك الفكرة هو أن واشنطن تحت قيادة الرئيس بوش الأب سبق أن جربت ما يشبه هذه الصيغة بنجاح عندما بلورت "ائتلافا دوليا" لمواجهة الغزو العراقى للكويت فى مطلع أغسطس ١٩٩٠، وليس هناك مجال للشك فى أن من حق الولايات المتحدة- بعد إجراء التحقيقات الكافية والتوصل إلى نتائج قاطعة بشأن تحديد مرتكبى هذه العمليات- أن تتخذ الخطوات للرد على مرتكبيها.

وأحكام القانون الدولى تعطى الدول التى تتعرض لعدوان صارخ كهذا حق اتخاذ أى إجراءات للرد عليه وردعه بمجرد التحقق من مصدره، وهو ما يندرج- من الناحية القانونية- تحت الأعمال الانتقامية Retaliation أو Reprisal . أما من الناحية السياسية، فمن الطبيعى أن يحظى الرد الأمريكى بقبول واسع النطاق من المجتمع الدولى، مادام اقتنع العالم بأن ذلك الرد موجه إلى مرتكبى تلك الأعمال.

غير أن هذا الجهد الأمريكى لبناء تحالف دولى قوى للقضاء على مرتكبى تلك الأعمال الإرهابية، وتعقب مصادر دعمهم السياسى والمالى، لا يغنى عن الحاجة على المدى الطويل- وبعد أن يؤدى ذلك التحالف مهمته- إلى بناء تعاون دولى شامل، واسع النطاق، يضم كافة بلاد العالم، لمواجهة تلك الظاهرة الخطيرة، والصيغة الكفيلة بتوفير هذا القبول على كافة المستويات الرسمية والشعبية هى وضع هذا الرد تحت مظلة الأمم المتحدة بصورة أو بأخرى.

هل استوعب الأمريكيون درس ١١ سبتمبر ٢٠٠١؟

د. أسامة الغزالي حرب

العدد ١٤٧ بتاريخ ١١ يناير ٢٠٠٢

الإرهاب فى أى مكان فى العالم، من الولايات المتحدة إلى أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، يعزى بالضرورة للتعصب الدينى أو الأيديولوجى والحكم الديكتاتورى والمصاعب الاجتماعية والاقتصادية. أما الإرهاب الذى واجهه بالتحديد فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فهو يرتبط أيضا، وقبل ذلك كله وبعده، بالسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، المتحيزة، طوال نصف قرن من الزمان، لإسرائيل ليس فقط على حساب المبادئ التى يفترض أن الأمة الأمريكية نفسها تقوم عليها، أى مبادئ الحرية وحق تقرير المصير، وإنما فى مواجهة المجتمع الدولى كله فى كثير من الأحيان!

إن تلك السياسة أسهمت، بامتياز تحسد عليه، فى تغذية مشاعر من الكراهية والمرارة واليأس، تسود العالم الإسلامى بشكل عام، والعالم العربى بشكل خاص، وفلسطين والمجتمعات العربية المحيطة بها بشكل أخص، تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كانت النخب فى تلك المجتمعات "أى النخب السياسية والاقتصادية والثقافية" قادرة على أن تكبح جماح مشاعرها وأن تسعى للفهم المتعقل والرشيد لتعقيدات السياسة الأمريكية وديناميائها الداخلية، فإن الرأى العام، ورجل الشارع فى العالمين العربى والإسلامى ليس مقيدا بهذا كله، إن ما يراه هو تحيز أمريكى فج لإسرائيل يغطى على أى حقيقة أخرى، حتى ولو كانت مساعدات بمليارات الدولارات أو كلمات مجاملة معسولة للعرب والإسلام من المسئولين الأمريكيين!

لحظات حاسمة في الصراع العربي - الإسرائيلي

د. أسامة الغزالي حرب

العدد ١٤٨ بتاريخ ١ أبريل ٢٠٠٢

قبل ساعات قليلة من طباعة هذا العدد من "السياسة الدولية"، وقع حدثان لا يمكن التقليل من أهميتهما بالنسبة لتطور الصراع العربي - الإسرائيلي.

أولهما: صدور المبادرة العربية للسلام عن مؤتمر القمة العربي في بيروت في ٢٨ مارس ٢٠٠٢، ثم بعده الهجوم الإسرائيلي غير المسبوق على رام الله في الضفة الغربية وتحطيم واحتلال مقر الرئيس عرفات في صباح اليوم التالي ٢٩ مارس ٢٠٠٢"!!". المبادرة العربية للسلام تمخض عنها ما يفترض أنه واحد من أهم مؤتمرات القمة العربية، لأسباب متعددة:

أولها: إنها أول قمة تعقد بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، التي دشنت أهم الصراعات في النظام العالمي الجديد في بداية القرن الحادي والعشرين، أي الصراع بين الولايات المتحدة، و "الإرهاب" الذي يتمثل أساسا- وفق الرؤية الأمريكية- في قوى "التطرف الإسلامي"!

ثاني هذه الأسباب: إنها تزامنت مع أعلى مد شهدته حرب الاستقلال الفلسطينية في المواجهة مع أكثر الحكومات الإسرائيلية تطرفا، في وجود واحدة من أكثر الإدارات الأمريكية إحجاما عن التدخل في الصراع وتحيزا لإسرائيل.

ثالث هذه الأسباب: إنها قمة واجهت احتمالا جادا بأن تتعرض إحدى الدول العربية، أي العراق، لضربة عسكرية من الولايات المتحدة وحلفائها بتهمة انتمائها "لمحور الشر" "!" ومحاولته امتلاك أسلحة للدمار الشامل.

غير أن وجود هذه الأسباب أو القضايا "الثلاث"، لم يعن أنها منفصلة عن بعضها بعضا، بل هي- على العكس- مترابطة عضويا. وفق ذلك، فإن القضية "المفتاح" فيها أي التي حكمت القضيتين الأخريين، من وجهة النظر العربية، هي القضية الفلسطينية، والتداعيات المرتبطة بها، وآفاق التسوية لها.

لذلك لم يكن غريبا أن أكد بيان القمة- لدى إدانته للإرهاب- على مسألة قديمة ارتبطت دائما بمعضلة تعريف الإرهاب في المحافل الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، أي الفصل بين "الإرهاب" وبين الكفاح المشروع لمقاومة الاحتلال الأجنبي. وحتى إذا جاز وصف أعمال العنف العشوائي التي تصيب المدنيين في إسرائيل بأنها "إرهاب"، فإن ذلك لا يبرر وصف المنظمات الفلسطينية المكرسة للدفاع عن تراب وطنها، وحقوق شعبها، بأنها منظمات "إرهابية".

وبالمثل، فإن الموقف العربي إزاء الخطط الأمريكية لضرب العراق كان واضحا في صلته بتطورات المواجهة العربية - الإسرائيلية، فضلا عن رفض القادة العرب المطلق لضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أي دولة عربية باعتباره تهديدا للأمن القومي لجميع الدول العربية. كان من المهم أيضا التذكير بأن سعي الولايات المتحدة لتحطيم أي إمكانيات محتملة لأسلحة دمار شامل في العراق، في الوقت الذي تغض فيه الطرف عن الترسانة النووية الإسرائيلية، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، لن ينتج سوى المزيد من مشاعر الكراهية والمرارة لدى الشعب العربي كله.. وهي المشاعر التي أخذ الأمريكيون مؤخرا يتساءلون عن أسبابها ومبرراتها! في هذا السياق، قدم العرب مبادرتهم للسلام مع إسرائيل، بناء على مقترحات ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز كرؤية عربية لتسوية تاريخية بعيدة المدى للصراع العربي - الإسرائيلي.

بعد أقل من أربع وعشرين ساعة، على صدور مبادرة القمة العربية، وعقب اجتماع طويل للحكومة الإسرائيلية برئاسة أرييل شارون، اجتاحت القوات الإسرائيلية مدينة رام الله، وانتهكت مقر الرئاسة الفلسطينية، مستهدفة "عزل" الرئيس الفلسطيني، الذي اعتبر "عدوا لإسرائيل" وفق التعبيرات التي استخدمها رئيس الوزراء الإسرائيلي. لقد بررت الحكومة الإسرائيلية تصرفها ذلك بأنه رد على العملية الانتحارية الكبيرة التي تمت في أحد فنادق ناتانيا شمال تل أبيب، يوم ٢٧ مارس، ومع ذلك، وأيا كانت الانفعالات التي تترتب على مثل هذا الحدث، فلا يصح أن يكون مبررا لتجاهل ورفض، بل وتدمير، أقوى إعلان عربي للسلام مع إسرائيل، ولذلك لم تكن مصادفة أن لقي الاجتياح الإسرائيلي لرام الله وغيرها من المدن الفلسطينية والمحاصرة المهينة للرئيس عرفات، استنكارا عالميا واسعا، ومطالبة بالانسحاب الإسرائيلي السريع.

وبرد الفعل هذا من جانب إسرائيل، المغرق في حماقته وقصر نظره، يدخل الشرق الأوسط، بل والعالم بأسره، لحظات حاسمة، لا يعرف أحد إلى أي نهاية سوف تصل. ومع ذلك، تظل الحقيقة الأساسية التي يتجاهلها الإسرائيليون هي أن الاستخدام المفرط والمتعجرف للقوة في مواجهة الشعب الفلسطيني، والرئيس عرفات، لن يفلح .. كما لم يفلح طوال مراحل الصراع السابقة في كسر إرادة الشعب الفلسطيني، وكل ما سوف يحدثه هو المزيد من القتل والدمار والخسائر للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي معا!

وكل ما نأمله، هو ألا يطول الوقت كثيرا، وتتضاعف أعداد القتلى والمصابين، قبل أن تدرك إسرائيل، وتدرك معها الولايات المتحدة، أن أقصر السبل لتحقيق السلام، وللقضاء على "الإرهاب" هو التوجه المباشر والجاد نحو مفاوضات سياسية شاملة، لإقرار الحل النهائي، والاستجابة لعرض السلام الذي قدمه العرب في قمة بيروت في مارس ٢٠٠٢ !

أمريكا والإرهاب: عالم جديد .. الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية

أحمد إبراهيم محمود

العدد ١٤٧ بتاريخ ١ يناير ٢٠٠٢

تمثل هجمات ١١ سبتمبر ذروة تطور طويل فى ظاهرة الإرهاب، وهو تطور لا يقتصر فقط على مضمون وطبيعة العمل الإرهابى بحد ذاته، ولكنه يمتد أيضا إلى متغيرات البيئة الدولية التى يتحرك فيها، والتى تعتبر العامل الرئيسى وراء التحول فى أشكال الإرهاب الدولى. فعلى الرغم من أن جوهر الإرهاب يظل واحدا من حيث هو استخدام العنف أو التهديد باستخدامه من أجل إثارة الخوف والهلع فى المجتمع، من خلال استهداف أفراد أو جماعات أو مؤسسات أو نظام الحكم ككل فى المجتمع، لتحقيق هدف سياسى معين، فإن أشكال الإرهاب وأدواته وتكتيكاته تختلف وتتطور بسرعة مع الزمن، كما يتأثر الإرهاب إلى حد كبير بخصائص النظام الدولى وتوازناته، والتى تترك بالضرورة تأثيرا جوهريا على ظاهرة الإرهاب من حيث الأهداف والآليات.

من هذا المنظور، فإن الإرهاب الجديد يمثل فى واقع الأمر الجيل الثالث فى تطوير الظاهرة الإرهابية فى العصر الحديث، فالجيل الأول كان عبارة عن موجات الإرهاب ذات الطابع القومى المتطرف التى اجتاحت أوروبا منذ أواخر القرن التاسع عشر، وحتى عقد الثلاثينيات، وكان القائمون بالإرهاب فى الأغلب من الوطنيين المتطرفين، واعتمدوا على أسلحة خفيفة مثل الأسلحة النارية والقنابل اليدوية. أما الجيل الثانى، فهو عبارة عن موجات الإرهاب ذات الطابع الأيديولوجى فى أثناء الحرب الباردة، وكانت فى جوهرها أداة من أدوات الصراع بين الشرق والغرب، حيث نشأ العديد من الحركات الإرهابية اليسارية فى أوروبا الغربية واليابان، مثل بادر ماينهوف الألمانية، والعمل المباشر الفرنسية، والألوية الحمراء الإيطالية، والجيش الأحمر اليابانى، ومارست شكلا من العنف الأيديولوجى ضد مجتمعاتها، واعتمدت أيضا على الأسلحة الخفيفة والمتفجرات.

أما الجيل الثالث الحالى، فهو إرهاب يتسم بخصائص متميزة ومختلفة عن إرهاب العقود السابقة من حيث التنظيم والتسليح والأهداف. فمن حيث التنظيم، تتسم جماعات الإرهاب الجديد بغلبة النمط العابر للجنسيات، حيث تضم أفرادا ينتمون إلى جنسيات مختلفة، ولا تجمعهم قضايا قومية، ولكن تجمعهم أيديولوجية دينية أو سياسية محددة، كما تنتقل هذه الجماعات من مكان إلى آخر، مما يجعل من الصعب متابعتها أو تعقبها أو استهدافها. أما من حيث الأهداف، فإن الإرهاب الجديد يركز على إيقاع أكبر عدد من الخسائر ماديا وبشريا، وليس فقط مجرد لفت النظر إلى المطالب السياسية والعقائدية، على غرار إرهاب السبعينيات والثمانينيات، وكانت هناك العديد من الدول المتضررة من هذا الشكل الإرهابى الجديد، ولم تكن العمليات الإرهابية موجهة فقط ضد الأهداف الوطنية داخل الدول المتضررة، وإنما كان يتم تنفيذها فى الخارج أيضا، فإن الإرهاب الجديد أصبح قادرا على استخدام منظمات تسليحية أكثر تطورا وتعقيدا، بما فى ذلك أسلحة الدمار الشامل الكيماوية والبيولوجية والنووية والإشعاعية.

ويتسم الإرهاب الجديد بكثافة التعبير عن الكراهية والرفض الشديد للآخر، من خلال استهداف رموز بارزة لديه، جنبا إلى جنب مع التركيز على تحقيق أكبر كمية ممكنة من القتل ضد المعسكر الذى تم تصنيفه باعتباره العدو من جانب الجماعة الإرهابية، كما يتسم الإرهاب الجديد بقدر كبير من العشوائية وعدم القابلية للتنبؤ.

ويؤكد تقرير لجنة بريمر، التى شكلها الكونجرس الأمريكى لدراسة ظاهرة الإرهاب، على أن من أبرز التحولات التى شهدتها هذه الظاهرة أن جماعات الإرهاب الجديد تتسم بغموض الهدف السياسى، حيث من الصعب الوقوف على هدف سياسى محدد يحكم عمل جماعات الإرهاب الجديد، ويبدو أن الهدف هو الانتقام من الولايات المتحدة، حكومة وشعبا، من خلال إيقاع أكبر عدد من القتلى والضحايا فى صفوفهم بهدف معاقبتهم على ما تراه تلك الجماعات تحفظات على السياسة الأمريكية. وفى الوقت نفسه، تميل جماعات الإرهاب الجديد إلى حد كبير إلى الاعتماد على الشكل العنقودى كنمط لتنظيم الجماعات الإرهابية التابعة للتنظيم من أجل تأمينها، ويقوم هذا الشكل على بناء مجموعات صغيرة العدد غير مترابطة بين بعضها بعضا، مع الاعتماد على مصادر متنوعة للتمويل والمساندة اللوجيستية، بما يجعل رصدها أو اختراقها أو التنبؤ بحركاتها أو ردود أفعالها أمرا صعبا.

الحملة الأمريكية ضد الإرهاب خارج أفغانستان

د . عادل محمد سليمان

العدد ١٤٨ بتاريخ ١ أبريل ٢٠٠٢

إن حربنا ضد الإرهاب تبدأ بتنظيم القاعدة في أفغانستان، لكنها لا تنتهي هناك، إنها لن تنتهي حتى يتم العثور على كل مجموعة إرهابية في العالم، وحصارها وهزيمتها، وعلى كل أمة وكل منطقة أن تتخذ قرارها الآن، إما أنكم معنا أو مع الإرهابيين، فمن اليوم وصاعدا، كل أمة تواصل إيواء الإرهاب ستعتبر من قبل الولايات المتحدة نظاما معاديا.

أغلقوا فورا وبصفة دائمة أي معسكر إرهابي، وإلا فإنكم ستشاركونهم نفس المصير.

تلك الكلمات وردت بالنص في خطاب الرئيس جورج بوش أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الكونجرس الأمريكي يوم ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١، بعد ٩ أيام من الهجمة الإرهابية المدمرة التي تعرضت لها الولايات المتحدة، حيث حدد أبرز ملامح الاستراتيجية الأمريكية الشاملة التي ستنطلق على أساسها الحملة ضد الإرهاب، والذي يتضح من نص كلمة الرئيس بوش أنها ترتكز على محورين رئيسيين هما الاستمرارية والشمول.

وفي ٧ أكتوبر ٢٠٠١، بدأت بالفعل فعاليات الحملة العسكرية في أفغانستان ضد تنظيم القاعدة وطالبان.

بدأت العمليات العسكرية في أفغانستان، ودارت على مستويات ومراحل مختلفة أدت إلى تدمير القوة العسكرية للقاعدة وطالبان وشل حركتها ودفعها إلى التخلي عن قواعدها وعن المدن الرئيسية وتمكين قوات تحالف الشمالي الأفغاني من فرض سيطرتها، وتمت إعادة ترتيب الأوضاع السياسية داخل أفغانستان تحت المظلة العسكرية الأمريكية والرعاية الشكلية للأمم المتحدة، حتى تكتسب السلطة الأفغانية الجديدة الشرعية الدولية وهو ما أسفر عن مؤتمر بون وتم تشكيل حكومة مؤقتة بدأت في ممارسة سلطاتها اعتبارا من ٢٢ ديسمبر ٢٠٠١.

وبدأت الحرب الأمريكية ضد الإرهاب في الانتقال إلى مرحلة جديدة طبقا للاستراتيجية الشاملة التي أشرنا إليها في البداية. فبالنسبة لأفغانستان، أصبح لديها حكومة تتمتع بشرعية دولية وتمتلك قوات مسلحة وطنية "تحالف الشمال والعناصر البشتونية التي انضمت إليها في ظل حكومة قرضاي" وعليها أن تستكمل مهمة تعقب عناصر القاعدة وطالبان التي لجأت إلى الجبال الوعرة والكهوف في شرق وجنوب البلاد، وذلك بدعم مباشر من القوات الأمريكية، يتمثل في عناصر محدودة من القوات الخاصة وتوفير الغطاء الجوي والمعاونة الميدانية وتجري عملياتها تحت الإشراف المباشر للقادة من قوات التحالف.

وهكذا، أصبح الموقف في أفغانستان متسقا مع المطالب الأمريكية التي أعلنها الرئيس بوش يوم ٢٠ سبتمبر أمام الكونجرس الأمريكي.

وبعد أن تم الاطمئنان لموقف كل من باكستان وأوزبكستان وطاجيكستان، وهي الدول التي تربطها بأفغانستان حدود برية ممتدة، وتعتبر الملاذ الآمن لعناصر القاعدة التي تحاول الهرب، اتجهت أنظار الولايات المتحدة بعد ذلك إلى المناطق والبلاد الأخرى التي يمكن أن توجد بها قواعد لمنظمات إرهابية أو تتوافر بها ملاجئ آمنة لعناصر القاعدة من أفغانستان، حيث يمكنها إعادة تنظيم كوادرها واستجماع قوتها مرة أخرى أو التخطيط لتنفيذ عمليات إرهاب مدمرة جديدة بأي شكل من الأشكال، وتم بالفعل تنفيذ المخطط الأمريكي.

كانت البداية في الفلبين، حيث بعث البنتاجون بقوات عسكرية قوامها ٦٥٠ فردا تضم عناصر مخابراتية وقيادية وعناصر من القوات الخاصة والمدربين العسكريين لمعاونة وتوجيه القوات الفلبينية لمطاردة مقاتلي جماعة أبو سياف التي يعتقد بوجود روابط بينها وبين تنظيم القاعدة.

ثم اتجهت أمريكا إلى جمهورية جورجيا، إحدى جمهوريات دول الكومنولث الروسي، وبدأت في إنشاء قاعدة عسكرية محدودة تضم عناصر مشابهة لتلك التي أرسلتها إلى الفلبين، ووصلت بالفعل طلائع القوات الأمريكية التي تقدر بحوالي ٢٠٠ فرد إلى جورجيا للتنسيق مع السلطات والقوات الجورجية وتوجيه عملياتها ضد قواعد ومراكز التنظيمات التي يعتقد أيضا بوصول أعداد من كوادر القاعدة إليها.

وكانت المحطة الثالثة دولة عربية هي اليمن، حيث وصلت إليها بشائر القوات الأمريكية في إطار تدريب القوات اليمنية وتوجيه عملياته ضد قواعد العناصر المتطرفة والتي يحتمل أن تكون ملاذا لأسامة بن لادن "وهو من أصول يمنية" أو لأفراد من تنظيمه. ويذكر أن المجموعة الانتحارية التي دمرت المدمرة كول في أغسطس ٢٠٠٠ انطلقت من عدن في اليمن.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن بداية الانتشار العسكري الأمريكي في دول عديدة من العالم كانت باليمن، ولكن بدأ بعيدا عن المنطقة العربية وفي دول غير إسلامية في محاولة أمريكية لتأكيد أن ذلك الانتشار يتم في إطار خطة مكافحة

الإرهاب فى أى مكان وليس مقصورا على منطقة ودولة معينة، ومازالت خطة الانتشار أو ما يمكن أن نسميه سياسة الانفتاح العسكرى أمام الوجود الأمريكى Military open Doors Policy سارية المفعول، وهناك فى القائمة دول عديدة تنتظر دورها، فى مقدمتها ماليزيا وإندونيسيا والسودان والصومال والشيشان.

عندما نراجع الدول والمناطق التى تم اختيارها لبدء تنفيذ خطة الانتشار والوجود العسكرى الأمريكى، فسنجد أنها تمثل محاور ارتكاز تمهيدا لمد المظلة الأمريكية على المنطقة بأسرها.

الفلبين قاعدة الانتشار فى جنوب شرق آسيا، وجورجيا قاعدة مهمة بالنسبة لجمهوريات الكومنولث الروسى المستقلة خاصة الشيشان التى تمثل أهمية خاصة بالنسبة لتأمين مسار خطوط أنابيب الغاز والبترول من بحر قزوين ووسط آسيا، وهذه المرحلة ستتم غالبا بتعاون وثيق مع روسيا الاتحادية، واليمن هى مفتاح السيطرة على الساحل الإفريقى للبحر الأحمر وخليج عدن، وأما السودان فهى قاعدة مناسبة للارتكاز عليها بالنسبة لإفريقيا.. ويتضح أن التوجه كونى وكأن أمريكا هى مركز العالم الذى يجب أن يدور فى فلكه الجميع، ويصاحب تنفيذ هذه الخطة حملة اعتقالات دولية مستمرة لكل العناصر المشتبه فى انتمائها أو علاقاتها بالقاعدة، أو بأى تنظيمات مصنفة كتنظيمات إرهابية.

كذلك مازالت حملة تجميد الأرصدة للأفراد أو الهيئات أو الجمعيات أو المؤسسات التى يشتبه فى تقديمها العون المادى لأى من تلك التنظيمات مستمرة، والإجراءات المختلفة لمحاربة الإرهاب ستتوالى وتتتابع فى تنسيق وتعاون بين الولايات المتحدة وعدد من حلفائها. ونشير فى هذا المجال إلى أنه تم عقد قمة سرية حول مكافحة الإرهاب فى الأسبوع الأول من مارس الماضى فى منتجع ملبروك فى مدينة كوينز تاون فى نيوزيلاند، ضمت أكثر من ٢٠ مسئولا قياديا فى المخابرات المركزية CIA ورئيس مكتب التحقيقات الفيدرالى FBI روبرت مولر ومندوبين للمخابرات البريطانية M 16 وكان محور المناقشات متابعة استراتيجية وتكتيكات الحرب ضد الإرهاب.

إفريقيا فى الفكر السياسى المصرى

[رؤية أولية]

د. إبراهيم أحمد نصر الدين

■

هذه الدراسة هى مجرد رؤية أولية، قد تشكل بداية لمشروع بحثى ضخم، يعكف عليه فريق بحثى من المتخصصين فى الشئون الإفريقية على مدى فترة زمنية كافية تسمح بحصر المشتغلين فى حقل الدراسات السياسية الإفريقية على مدى نصف قرن مضى من جهة، وتتيح الفرصة لتوثيق الدراسات والبحوث فى هذا الحقل من جهة ثانية، ولتمهد الطريق أمام نظرة نقدية متأنية لهذا الإنتاج العلمى المصرى المتعلق بالشئون السياسية الإفريقية من جهة ثالثة.

■

واستنادا إلى ما تقدم، فإن هذه الورقة لا تعدو أن تكون مجرد رؤية أولية تعكس خبرة الباحث الذاتية الأكاديمية والعلمية فى حقل الشئون السياسية الأفريقية، وبالتالى فهى ورقة نقاشية تسعى إلى إثارة واستثارة الجدل والحوار حول هذا الموضوع المهم، لعلها تصل من خلال الحوار إلى تمهيد الطريقة إلى دراسات أكثر استفاضة، تسفر فى النهاية عن التوصل إلى رؤية تقييمية نقدية للفكر السياسى المصرى الأفريقى على مدى نصف قرن مضى، رغبة فى ترشيد البحث فى هذا المجال، خدمة للمصالح المصرية فى أفريقيا.

ومنذ البداية، نشير إلى عدة محددات وضوابط تحكم مضمون هذه الورقة، وتتمثل فيما يلى:

أولا: إن المجال الزمنى لهذه الورقة ينصرف إلى فترة نصف قرن مضى، أى منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وما واكبها وتبعها من اهتمام رسمى وبحثى بالشئون الأفريقية.

ثانيا: يلاحظ أن عدد المهتمين بالشئون السياسية الأفريقية طوال هذه الفترة المذكورة لا يتعدى العشرين متخصصا وباحثا، سواء من داخل الحقل الأكاديمى أو من داخل الحقل الإعلامى، بل إن البعض منهم قد انصرف عن الشئون الإفريقية إلى مجالات أخرى ربما لممارسته العمل السياسى، أو بسبب أن البحث فى الشئون الأفريقية لا يحقق مغنما ماديا أو معنويا، ويظل الأستاذ الدكتور عبدالملك عودة -عميد الدراسات السياسية الأفريقية- هو الوفى الوحيد للشأن الأفريقى منذ نهاية خمسينيات القرن الماضى حتى الآن.

ثالثا: لذلك ليس من المستغرب ألا يزيد عدد الكتب المصرية المنشورة عن الشئون السياسية الأفريقية على ثلاثين كتابا، أسهم فيها الأستاذ الدكتور عبدالملك عودة بالنصيب الأوفر.

رابعا: إن عدد رسائل الماجستير والدكتوراه فى الشئون السياسية الأفريقية لا يتعدى المائة فى كافة الجامعات المصرية، أسهم فيها معهد البحوث والدراسات

(*) أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

الأفريقية بالنصيب الأوفر بحكم وجود قسم متخصص بالمعهد منذ بداية السبعينيات، ويليه فى ذلك قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فمعهد الدراسات العربية (جامعة الدول العربية) مؤخرا.

خامسا: إن عدد المقالات والبحوث المنشورة فى الدوريات المصرية عن الشئون السياسية الأفريقية لا يتجاوز المائتى مقال وبحث، وتحتل مجلة السياسة الدولية (الأهرام) مكان الصدارة فى نشر هذه المقالات والبحوث، طوال الفترة المذكورة، صحيح أن هناك دورية يصدرها معهد البحوث والدراسات الإفريقية تحت مسمى "مجلة الدراسات الأفريقية" منذ السبعينيات إلا أن تأخر إصدارها فضلا عن عدم انتشارها أضفى على دراساتها الطابع الجغرافى والأنثروبولوجى.

سادسا: إن كافة المحاولات التى بذلت لإصدار مجلة أو دورية أفريقية لم يكتب لها النجاح، فقد أصدرت الجمعية الإفريقية بالقاهرة مجلة "نهضة إفريقيا" ثم توقفت، ثم أصدرت مجلة "رسالة إفريقيا" كمجلة شهرية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، ثم توقفت وعادت الجمعية لتصدر دورية "دراسات إفريقية" ولم يصدر منها غير عددين ثم توقفت، وتلى ذلك قيام اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الإفريقية والآسيوية بإصدار دورية "إفريقيا" ولم يصدر منها هى الأخرى غير عددين ثم توقفت، وكانت آخر المحاولات فى هذا الصدد إصدار دورية ربع سنوية "آفاق إفريقية" عن الهيئة العامة للاستعلامات، والتى صدر منها – حتى تاريخه – ستة عشر عددا، بعد أن توقفت أيضا عن الصدور لمدة عام.

سابعا: ولربما كانت المؤتمرات والندوات التى عقدتها المؤسسات العلمية المصرية الأكثر ثراء فى هذا الشأن، فلقد عقد معهد البحوث والدراسات الإفريقية العديد من الندوات، كان أهمها فى هذا السياق "الندوة الدولية للقرن الإفريقى"، و"الندوة الدولية لحوض النيل"، وندوة "مصر وإفريقيا: مسيرة العلاقات فى عالم متغير"، ومؤتمر "الصراعات والحروب الأهلية فى إفريقيا". يضاف إلى ذلك العديد من الندوات التى عقدها مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد عن العلاقات العربية – الإفريقية، وكذا مركز بحوث ودراسات الدول النامية بالكلية نفسها.

ثامنا: إن الهيئات الأكاديمية المعنية بالشئون الإفريقية فى مصر مازالت محدودة ولا تتلاءم مع مكانة مصر والدور الأفريقى المتصور لها، فمعهد البحوث والدراسات الإفريقية مازال يطغى عليه الطابع الدراسى التعليمى، والكثير من طلابه يفقدون الاهتمام بالشئون الإفريقية عقب تخرجهم، ومازال يبحث بجدية عن تأكيد دوره البحثى، فأنشأ مؤخرا مركز البحوث الإفريقية ليشكل الذراع البحثية له، ونتيجة لعبء المصروفات الدراسية يندر أن نجد طالبا إفريقيا بالمعهد. وللغرابة، فإن معهد البحوث والدراسات العربية مازال يستقطب عددا كبيرا من الطلاب الأفارقة، وهو الأمر الذى انعكس على رسائل الماجستير والدكتوراه بالمعهد. وقد شهدت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية طفرة فى مجال الشئون الأفريقية بإنشاء مركز بحوث ودراسات الدول النامية، تعززت بإنشاء برنامج الدراسات المصرية – الإفريقية وإذا كانت الجمعية الإفريقية بالقاهرة قد تراجع دورها فى مجال النشر، فإن مركز البحوث العربية يقوم بدور رائد فى ترجمة الأدبيات السياسية الإفريقية الصادرة عن مؤسسات بحثية إفريقية رصينة، غير أن نقص التمويل، فضلا عن تراجع الاهتمام بالشئون الإفريقية، وقلة المهتمين فى الوقت نفسه، قلل من تأثير الدور الذى يلعبه المركز فى هذا المجال.

تاسعا: إن مجال الفضاء الأكاديمى للدراسات السياسية الإفريقية فى مصر مازال محدودا، سواء من حيث عدد الدول الإفريقية التى تناولتها الدراسات والبحوث، أو من حيث الموضوعات محل التناول البحثى. فمن جهة، لم تتناول الدراسات المتعلقة بالنظم السياسية الإفريقية أكثر من ثلث عدد الدول الإفريقية، وجلها دول أنجلوفونية، وهى فى غالبيتها يطغى عليها الطابع الوصفى، ومن جهة ثانية فإن الدراسات المتعلقة بالعلاقات الدولية ظلت محصورة فى دراسات العلاقات العربية – الأفريقية، والمصرية – الإفريقية، والإسرائيلية – الأفريقية، والأمريكية – الإفريقية، وأحيانا السوفيتية – الإفريقية (سابقا)، دون أن تتعرض هذه الدراسات لشبكة العلاقات الإفريقية – الإفريقية إلا فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية، ومن جهة ثالثة فإن هذه الدراسات مازالت بعيدة عن الانشغال بالفكر السياسى الإفريقى، ومن جهة رابعة فإن هذه الدراسات لم تصل بعد إلى الدراسات الميدانية التى تدرس قضية بحثية بعينها بطريقة متعمقة كقضايا الأقليات، وحقوق الإنسان، والمرأة، والبيئة، والمجتمع المدنى، والانتخابات، والممارسات الحزبية، ودور المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية ... الخ. فمازالت الدراسات كلية، مكتبية، يطغى عليها الطابع الو صفى دون التحليلى، ناهيك عن الطابع التنبئى، ثم إن الجانب الأكبر من هذه الدراسات لا يولى اهتماما ذا بال بتبنى أو وضع تصور يرشد ويفعل أداء السياسة المصرية فى أفريقيا.

... وفى إطار ما تقدم واستنادا إليه، ستتم مناقشة تناول الفكر السياسى المصرى للقضايا الأفريقية التالية:

أولا: الهوية الأفريقية لمصر.

ثانيا: قضايا تصفية الاستعمار وحق تقرير المصير.

ثالثا: قضايا الحدود والحروب الأهلية.

رابعا: قضايا النظم السياسية الأفريقية.

خامسا: قضايا العلاقات الدولية.

أولا- الهوية الإفريقية لمصر:

منذ أن حدد كتاب "فلسفة الثورة" الدائرة الأفريقية باعتبارها الدائرة الثانية من دوائر العمل السياسى الخارجى، والسياسة المصرية تولى اهتمامها بهذه الدائرة على مدى عقدين من الزمان على الأقل منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، وقد انعكس هذا التوجه على حجم ومضمون الدراسات الإفريقية فى مصر، غير أن انشغال السياسة المصرية بالتوجه العربى وبالصراع العربى - الصهيونى قد أثر سلبا على التوجه الأفريقى لمصر وبالتبعية على حجم ومضمون الدراسات الإفريقية المصرية، فمن جهة انصرف بعض المتخصصين فى الشئون الأفريقية عن اهتمامهم الإفريقى، ومن جهة أخرى حاول البعض الآخر الربط بين بعض القضايا العربية وبعض القضايا الإفريقية وبالذات ما يتعلق منها بمواجهة النظامين العنصريين الاستيطانيين فى فلسطين وجنوب إفريقيا، وقد أثر هذا بشكل أو بآخر على الرؤية الرسمية والأكاديمية للهوية الإفريقية لمصر، إذ مازال ينظر إلى إفريقيا، بطريقة شعورية أو لا شعورية، على أنها الآخر، فنجد من الدراسات والبحوث والندوات ما يحمل عناوين مثل: "السياسة الخارجية المصرية تجاه إفريقيا"، و"مصر وإفريقيا" ... الخ، كما ينظر إلى الإفريقى باعتباره الآخر بصفة دائمة، وهو ما يعنى بمفهوم المخالفة أن مصر ليست إفريقية، وأن شعبها ليس شعبا إفريقيا، وأنها بشكل أو بآخر دولة عربية فحسب، وأن شعبها شعب عربى ليس إلا. وعلى نفس المنوال، فإن العديد من الدراسات المصرية حول إفريقيا تميز بين إفريقيا العربية شمال الصحراء وإفريقيا غير العربية جنوب الصحراء، فباتت الأولى تدرس فى إطار الدراسات العربية، والثانية تدرس فى إطار الدراسات الإفريقية، هذا رغم محاولات البعض نفى هذا التقسيم تحت دعوى أنه تقسيم استعمارى، ولذلك فليس من المستغرب أن تلتقى وجهة النظر هذه مع وجهة نظر الأكاديميين الأفارقة الذين يستبعدون من دراساتهم وبحوثهم وكتبهم الموسوعية الشمال الإفريقى باعتبار عروبته، ونفيا لإفريقيته. وإذا ما أضفنا إلى ما سبق رفض بعض الأكاديميين المصريين ما انتهى إليه الشيخ أنت جوب المفكر السنغالى من أن الحضارة الفرعونية هى حضارة أفريقية، وأنه يتعين اعتبار التاريخ الفرعونى مرجعية للتاريخ الإفريقى، بمثل ما تشكل الحضارة الإغريقية مرجعية للتاريخ الأوروبى - إذا ما أخذنا ذلك فى الحسبان - لأدركنا أنه مازال هناك رفض ضمنى أو صريح لهوية مصر الأفريقية.

ثانيا- قضايا تصفية الاستعمار وحق تقرير المصير :

اتخذت ثورة يوليو منذ قيامها موقفا رائدا فيما يتعلق بحق تقرير المصير، عندما سلمت بهذا الحق للسودان التى حصلت على استقلالها عام ١٩٥٦، وبادرت مصر إلى تقديم الدعم بكافة أنواعه وفى كل المحافل لحركات التحرير الإفريقية فى نضالها من أجل حق تقرير المصير والاستقلال، ولقد كان الموقف المصرى من مسألة استقلال السودان موقفا مبدئيا من جهة، وجنب مصر العديد من المشكلات من جهة أخرى، ذلك أن رفض بعض الدول الأفريقية التسليم بحق الشعوب الخاضعة لحكمها فى الاستقلال قد جر عليها العديد من المشكلات، وألقى على كاهلها بأعباء ثقيلة، فرفض جنوب أفريقيا استقلال ناميبيا قد فجر نضال التحرير فيها، وانتهى الأمر إلى استقلالها مع بداية التسعينيات، ورفض إثيوبيا استقلال إريتريا أدخلها فى حرب استمرت ثلاثين عاما مع حركات التحرير الاريترية أسفر فى النهاية عن استقلال إريتريا عنوة عام ١٩٩٣، ورفض المغرب منح هذا الحق للصحراء الغربية أدى إلى اشتعال الكفاح المسلح، ومازالت المغرب متورطة فى هذا الصراع. غير أن هذا الموقف المصرى المبدئى تجاه مسألة السودان لم ينعكس بشكل واضح فى كتابات الأكاديميين المصريين، وفى إطار هذه النظرة المقارنة، بل إن البعض منهم شكك فى سلامة هذا الموقف، ومنهم من عارض استقلال إريتريا انطلاقا من نظرة برجماتية، لاعتبار مساندة الاتحاد السوفيتى لإثيوبيا على عهد منجستو فى النصف الثانى من السبعينيات، أو انطلاقا من أيديولوجية دفعته إلى تغيير موقفه المؤيد لاستقلال إريتريا فى عهد هيلاسيلاسى، واتخاذ الموقف المضاد من هذا الاستقلال عندما رفع منجستو الراية الماركسية. وفى الوقت نفسه، فإن موقف الباحثين المصريين فى الشئون الأفريقية مازال غامضا تجاه مسألة حق تقرير المصير للشعب الصحراوى، وإن كان يبدو أنه يميل إلى ضم الصحراء إلى المغرب إما انطلاقا من توجه عروبى، أو مواكبة للسياسة الرسمية لمصر.

ثالثا- قضايا الحدود والحروب الأهلية :

كانت قضايا الحدود الأفريقية من بين القضايا التى تعرض لها الفكر السياسى المصرى، حيث رأى فيها الأكاديميون قضية على جانب كبير من الخطورة، باعتبار أن هذه الحدود هى حدود استعمارية اصطناعية لم تأخذ فى حسبانها أية

المساحة الإجمالية للقارة الإفريقية (بالمليون كم٢)	٣٠,٣٣٠
عدد سكان القارة الإفريقية عام ٢٠٠٣	٨٦١ مليون نسمة
العدد المتوقع لسكان القارة الإفريقية عام ٢٠١٠ (بالمليون نسمة)	١٠٧٢
معدل النمو السنوى للسكان فى إفريقيا (١٩٩٠ - ٢٠٠٢)	٢,٤٪
عدد اللغات فى إفريقيا: ٢٠٣٥ لغة (وهو ما يعادل ثلثى عدد لغات العالم)	(تقديرات ٢٠٠٣)

معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى: ٣,٢	(تقديرات ٢٠٠٠)
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى إفريقيا جنوب الصحراء: ٤٩٠ دولارا	(تقديرات ٢٠٠٠)
متوسط معدل النمو الاقتصادى فى إفريقيا: ٣,٢٪	(تقديرات ٢٠٠٢)
إجمالى الديون الخارجية المستحقة على القارة الإفريقية (بالمليون دولار) تقديرات عام ٢٠٠٠	٢٩٨,٣٨٧
اجمالى الديون الخارجية المستحقة على دول إفريقيا شمال الصحراء (بالمليون دولار) تقديرات عام ٢٠٠٠	٢١٣,٩١٤
اجمالى الديون الخارجية المستحقة على دول إفريقيا جنوب الصحراء (بالمليون دولار) تقديرات عام ٢٠٠٠	٨٤,٤٧٣

توجد فى إفريقيا ٣٣ دولة تقع ضمن أفقر ٤٩ دولة فى العالم	(تقديرات ٢٠٠٣)
متوسط العمر المتوقع عند الميلاد فى القارة الإفريقية ٥٠ عاما	(تقديرات ٢٠٠٢)
معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات فى إفريقيا ٨١ فى الألف	(تقديرات ٢٠٠٢)
معدل وفيات الأطفال الرضع فى إفريقيا ٥٦ فى الألف	(تقديرات ٢٠٠٢)

متوسط نصيب الفرد من الانفاق على الصحة فى إفريقيا ٣٥ دولارا	(١٩٩٥ - ٢٠٠٠)
الانفاق العام على الصحة فى إفريقيا كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى: ٢,٣٪	(١٩٩٥ - ٢٠٠٠)
عدد المصابين بالايدز فى إفريقيا جنوب الصحراء: ٢٦,٦ مليون نسمة	(حتى عام ٢٠٠٣)
عدد المصابين بالايدز فى شمال إفريقيا والشرق الأوسط: ٦٠٠ ألف نسمة	(حتى عام ٢٠٠٣)

عدد اللاجئين فى إفريقيا أكثر من ثلاثة ملايين لاجىء	(تقديرات ٢٠٠٣)
نسبة اللاجئين فى إفريقيا بالنسبة إلى اللاجئين فى العالم: ٣١٪	(تقديرات ٢٠٠١)
عدد النازحين فى دول القارة الإفريقية: ١٦ مليونا تقريبا	(تقديرات ٢٠٠٣)

المصادر :

- التقرير الاستراتيجى الإفريقى ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣.
- The World Bank (2004) Africa Development Indicators. WHO (2004).

إعداد: أيمن السيد شبانة

اعتبارات طبيعية أو بشرية، وبالتالى فهى بمثابة قنابل موقوتة ستؤدى إثارتها إلى انفجار الصراعات بين معظم دول القارة بشكل يهدد استقرارها وأمنها. وقد دفع هذا الوضع أحد الباحثين إلى وصف قرار منظمة الوحدة الأفريقية فى قمتها الأولى بالقاهرة عام ١٩٦٤ –والذى يطالب الدول الأفريقية باحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار وعدم السعى لتغييرها بالقوة– بأنه يشكل مبدأ من مبادئ المنظمة أطلق عليه وصف"مبدأ قدسية الحدود"، لدرجة دفعت بعض الباحثين بعد ذلك إلى اعتباره أحد مبادئ المنظمة، والزعم – خطأ – بأنه أحد المبادئ المنصوص عليها فى ميثاق المنظمة.

بيد أن هذه النظرة، التى ترى فى اصطناعية الحدود الأفريقية سببا أساسيا من أسباب الصراعات فى القارة، لم تثبت صحتها على مدى أربعة عقود من استقلال الدول الإفريقية، ذلك أن عدد الحروب التى نشبت حول الحدود الأفريقية منذ بداية ستينيات القرن الماضى لم يتجاوز أربع حروب (بين الجزائر والمغرب، وبين ليبيا وتشاد، وبين الصومال وإثيوبيا، ثم بين إريتريا وإثيوبيا) هذا فى حين أن الحروب الأهلية التى لم يلتفت إليها مبكرا فى الفكر السياسى المصرى (رغم أنها بدأت فى السودان عام ١٩٥٥، ثم الكونغو ١٩٦٠، فنيجيريا ١٩٦٧) قد ضربت نحو سبع عشرة دولة.

وحتى فيما يتعلق بنظرة الفكر السياسى المصرى لحروب الحدود، والتى كان يجب أن تنصرف إلى اتخاذ موقف يتماشى على الأقل مع مبدأ احترام السيادة، ومبدأ احترام السلامة الإقليمية للدول الإفريقية، وهما مبدآن من مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية، نقول إن نظرة الفكر السياسى المصرى تجاه هذه الحروب لم يغلب عليها فى معظمها الطابع الموضوعى، فبدا أن هناك تحيزا إلى جانب الجزائر فى حربها ضد المغرب على الحدود، ولاذ الفكر السياسى المصرى بالصمت تجاه احتلال ليبيا قطاع "أوزو" فى تشاد، وظل هذا الصمت سائدا حتى بعد حكم محكمة العدل الدولية لصالح انسحاب ليبيا من القطاع، وظهر وكأن هناك تأييدا – ولو على استحياء – لقيام الصومال بانتزاع أوجادين من إثيوبيا. وفيما يتعلق بالجولة الأخيرة من الحرب بين إريتريا وإثيوبيا، والتى انتهت بانتصار الأخيرة، فإن البحوث والدراسات المحدودة حول هذه الحرب باتت وكأنها تبدى قدرا من الارتياح إزاء نتيجة الحرب، وهى رؤية تعبر فى جانب منها عن موقف معاد لإريتريا بسبب احتلالها جزر "حنيش" اليمنية، وبسبب عدم انضمامها للجامعة العربية، وبسبب المزاعم حول وجود إسرائيلى مكثف بها يهدد الأمن القومى العربى.

ويبدو واضحا مما تقدم أن الطابع الأيديولوجى هو الذى سيطر على رؤية الفكر السياسى المصرى لهذه الحروب، حيث وقف إلى جانب الجزائر الثورية آنذاك فى مواجهة المغرب، وإلى جانب كل من ليبيا والصومال بحكم العروبة، وضد إريتريا بسبب رفضها الدخول فى الحظيرة العربية.

ويبدو أن الفكر السياسى المصرى أكثر اتساقا فى رؤيته تجاه الحروب الأهلية الإفريقية، خصوصا وأن كل هذه الحروب – فيما عدا الحرب الأهلية فى السودان والصومال – تدور رحاها فى دول أفريقية غير عربية. وتنصرف هذه الرؤية إلى ضرورة احترام السلامة الإقليمية للدول الأفريقية، وعدم السماح بتمزيقها إلى دويلات إثنية أو دينية أو إقليمية متناحرة بشكل يهدد الاستقرار والأمن فى أفريقيا. وليس من شك فى أن هذه الرؤية تنسجم مع الرؤية المصرية الرسمية المبكرة، والتى دفعتها إلى إرسال قوات لحفظ السلام فى الكونغو أثناء أزمة كاتنجا، وإلى تقديم العون للحكومة المركزية النيجيرية فى أثناء حرب انفصال بيافرا، وإلى محاولاتها تسوية الأزمة الصومالية بشكل يحافظ على وحدة التراب الصومالى. غير أنه لوحظ فى الآونة الأخيرة صمت رسمى وأكاديمى تجاه تطورات الأوضاع فى الصومال فيما يبدو وكأنه تسليم بالوضع الراهن، كما لوحظ فى الوقت نفسه بعض التوجهات البحثية التى راحت تسلم بقبول استقلال جنوب السودان على استحياء مادامت كافة أطراف الحرب قد قبلت حق تقرير المصير للجنوب، وإذا كان من شأن هذا الحل أن يقود إلى الاستقرار فى السودان!!

رابعا- قضايا النظم السياسية الإفريقية :

ركزت معظم الدراسات الأفريقية فى مصر طوال فترة الحرب الباردة على دراسة قضيتين أساسيتين فى إطار النظم السياسية الإفريقية، ألا وهما: قضية الحزب الواحد، والنظم العسكرية فى أفريقيا، وبحكم ظروف هذه المرحلة فضلا عن التوجه الاشتراكى لمصر طوال ستينيات القرن الماضى، فإن معظم الدراسات فى هذين الميدانين اتجهت لتأييد نظم الحزب الواحد فى أفريقيا، وتبرير تدخل العسكريين واستيلائهم على السلطة فى إفريقيا، ربما انطلاقا من الخبرة المصرية، ورددت هذه الدراسات مقولات القارة الأفارقة فى هذا الشأن، والتى كان من بينها أن المجتمع الأفريقى بطبيعته مجتمع اشتراكى غير طبقى، وأن التعددية الحزبية على هذا النحو تهدد الاندماج الوطنى فى وقت تحتاج فيه الدول الأفريقية إلى بناء الأمة وتكريس الهوية الوطنية، كيما تتمكن من التعبئة الوطنية وحشد الجهود لتحقيق التنمية. وفضلا عما تقدم، فقد نظر إلى المؤسسة العسكرية باعتبارها مؤسسة وطنية غير إثنية، وبحكم كونها قوة حديثة وعصرية تملك أدوات القهر، فضلا عن

التزامها بالضبط والربط، فإنها تستطيع مقاومة الفساد من جهة، وتحقيق التماسك الوطنى والتنمية الشاملة من جهة أخرى. لذلك فمن النادر أن نجد باحثا مصريا طوال هذه المرحلة يتناول بالتقييم الموضوعى ممارسات نظم الحزب الواحد، وحكم العسكر، فغلب على الدراسات فى هذا الشأن وحتى نهاية سبعينيات القرن الماضى الطابع التبريرى، هذا رغم وقوع انقلابات عسكرية فى دول الحزب الواحد، شأنها فى ذلك شأن دول التعدد الحزبى (الجزائر - غانا - مالى كأمثلة). على أنه ما إن بدأ ميزان القوى يميل فى صالح الغرب مع منتصف ثمانينيات القرن الماضى ومع انتهاء الحرب الباردة مع بداية تسعينيات نفس القرن، حتى بدأت الأجندة البحثية للأكاديميين المصريين تنحو منحى آخر، ربما يبدو معاكسا ومتناقضا مع الأجندة السابقة، إذ بدأ الفكر السياسى المصرى يولى اهتمامه بقضيتين جديدتين ألا وهما مشكلة الاندماج الوطنى من جهة، والتحول الديمقراطى فى أفريقيا من جهة أخرى، وهو بذلك إنما يعبر عن استجابة لظروف التحولات الدولية، ولتدهور الأوضاع الإفريقية، حيث شهدت القارة اندلاع موجة عاتية من الحروب الأهلية، وتردت أوضاعها الاقتصادية بشكل غير مسبوق، كما قد يعبر فى جانب منه عن التحولات التى أخذت تتجذر فى المجتمع المصرى، والمتمثلة فى الأخذ بآليات السوق، ومحاولات تأكيد التعددية الحزبية.

غير أنه يلاحظ أن الأجندة البحثية للباحثين المصريين فى الشئون الأفريقية لم تصل حتى الآن إلى تبنى الأجندة البحثية الغربية التى طرحت مع انتهاء الحرب الباردة، إذ لم يقترب الباحثون المصريون حتى الوقت الحاضر من الخوض فى الدراسات الأفريقية المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة، والأطفال المجندين فى الحروب الأهلية، أو قضايا الأقليات، أو قضايا البيئة، أو قضايا المجتمع المدنى الأفريقى، أو قضايا حقوق الإنسان.

وفضلا عما تقدم، فإن الدراسات التى أجريت على مشكلات الاندماج الوطنى فى أفريقيا مازالت قاصرة، لأن مثل هذه الدراسات فى حاجة إلى بحوث ميدانية، تعجز المؤسسات الأكاديمية المصرية عن تمويلها، وتحمل أعبائها من جهة، ثم إن الدراسات والبحوث التى أجريت يتجه معظمها إلى اعتبار مسألة التعددية القائمة فى الدول الأفريقية سببا رئيسيا للمشكلة، متناسية أن غالبية مجتمعات دول العالم مجتمعات تعددية، وبالتالى فإن المشكلة تتمثل فى كيفية إدارة هذه التعددية (الإثنية - الإقليمية - الدينية ... الخ) بأسلوب رضائى يحقق ولو الحد الأدنى من مطالب مختلف الجماعات فى المجتمع.

وإذا كانت هناك العديد من الدراسات والبحوث المصرية قد تناولت - وبالتفاؤل غالبا - مسألة التحول الديمقراطى فى إفريقيا باعتبار ذلك بداية لعهد جديد تزدهر فيه القارة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، فإن أحدا من الباحثين المصريين لم يدخل فى اعتباره أن التجربة الديمقراطية، وتحت المظلة الرأسمالية، قد فشلت فشلا ذريعا فى القارة الإفريقية عقب الاستقلال مباشرة، حيث اعتنقت معظم الدول الإفريقية عقب الاستقلال التوجه الرأسمالى، وأخذت بالتعدد الحزبى، واعتنقت نظم الحكم الموروثة عن الاستعمار، سواء كانت برلمانية أو رئاسية، كل ذلك تم فى ظل ظروف أفضل كانت تعيشها الدول الإفريقية حيث الحس الوطنى عقب الاستقلال كان قويا، والبنية الأساسية كانت معقولة، والوضع الاقتصادى كان أفضل، فلم تكن هناك أزمة ديون، ولا أزمة غذاء ... الخ ، ورغم ذلك فشلت التجربة الديمقراطية.

ويدفعنا ذلك إلى إثارة تساؤل مهم كان يتعين طرحه فى الرؤية المتفائلة للتحولات الديمقراطية فى أفريقيا ألا وهو: ما هى الظروف الموضوعية التى تجعل التحول الديمقراطى ممكنا فى أفريقيا؟

إن حصاد التجربة الديمقراطية فى أفريقيا على مدى العقد المنصرم لا يبشر بالشئ الكثير، فها هى الحروب الأهلية قد انتشرت، وها هو الفساد قد عم واستشرى، وها هو الوضع الاقتصادى يزداد سوءا.

يبدو أن المتفائلين بعملية التحول الديمقراطى فى أفريقيا قد أسقطوا رغباتهم وأمنياتهم على تحليلهم، فجاء هذا التحليل مبتورا، متجاهلا الظروف الموضوعية التى يتعين توافرها لنجاح عملية التحول الديمقراطى، وهى الظروف التى لم تنضج أفريقيا حسب تقديرى.

ألا تذكرنا هذه الرؤية المتفائلة بالرؤية المتفائلة نفسها التى سادت طوال فترة ستينيات وبداية سبعينيات القرن الماضى حول نظم الحزب الواحد، وحكم العسكر؟ وهى الرؤية التى افتقرت إلى التنبؤ بمسار الأحداث العالمية والإقليمية والمحلية، وإلى فهم لطبيعة التكوين الاقتصادى - الاجتماعى الأفريقى.

خامسا: قضايا العلاقات الدولية :

سنعرض لهذه القضايا، وبإيجاز، على محاور ثلاثة تدور حول:

١- العلاقات المصرية - الإفريقية.

٢- القضايا العربية - الإفريقية.

٣- العلاقات الإسرائيلية - الإفريقية.

١- العلاقات المصرية - الإفريقية: تتسم الدراسات المصرية المتعلقة بهذا الموضوع بعدة سمات يمكن إيجازها فيما يلى:

- إنها قليلة من حيث عددها ولنذكر منها على سبيل الحصر كتابى "مصر وثورة الجزائر"، و"عبدالناصر والثورة الأفريقية"، وندوة "مصر وأفريقيا: مسيرة العلاقات فى عالم متغير"، ورسالة دكتوراه لطالب سنغالى تحمل عنوان "السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا فى السبعينيات".

- إن هذه الدراسات، فضلا عن بعض المقالات المحدودة هنا وهناك، قد توقفت منذ نحو عشر سنوات، إذ يندر أن نجد دراسات أو بحوثا حول هذا الموضوع على مدى الفترة الزمنية المذكورة.

- إن معظم الدراسات فى هذا الصدد انصرفت إلى التركيز على الدور المصرى فى مساعدة حركات التحرير الأفريقية، وعلى النشاط المصرى فى أفريقيا على محدوديته فى المجالات الاقتصادية والفنية.

- إن هذه الدراسات مازالت عاجزة عن وضع تصور استراتيجي للسياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا على ضوء التغيرات الراهنة فى النظام الدولى، وتماهى شبكة العلاقات الدولية، وطبيعة التطورات الجارية فى أفريقيا، فضلا عن تغير توجهات السياسة المصرية داخليا وخارجيا.

- ثم إن هذه الدراسات لم تتمكن من صياغة مظلة أيديولوجية، أو على الأقل من رفع راية تعمل فى ظلها السياسة الخارجية المصرية، بشكل يجذب اهتمام الدول الأفريقية للتعامل مع مصر، رغم أنه يمكن لمصر رفع رايات عدة حسب ظروف أقاليم القارة الإفريقية: الراية الإسلامية فى غرب إفريقيا، وراية الوحدة الوطنية مع الدول التى تعانى من مشكلات الاندماج الوطنى، وراية المصالح المتبادلة فى منطقة حوض النيل، وراية الفرعونية، وراية الجامعة الأفريقية على مستوى القارة ... إلخ.

٢- العلاقات العربية - الأفريقية: تتسم الدراسات المصرية المتعلقة بهذا الموضوع بعدة سمات نوجزها فيما يلى:

- إن هذه الدراسات بدأت عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ استجابة لمواقف الدول الأفريقية التى أوقفت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل قبل وفى أثناء هذه الحرب، ثم تزايدت هذه الدراسات عقب انعقاد مؤتمر القمة العربى - الإفريقى الأول والأخير فى مارس ١٩٧٧.

- إن هذه الدراسات ظهرت فى شكل العديد من الندوات والمؤتمرات التى عقدتها العديد من المؤسسات الأكاديمية المصرية (كلية الاقتصاد، كلية الآداب جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية ... الخ)، وإلى حد ما فى رسائل الماجستير والدكتوراه بكلية الاقتصاد، ومعهد البحوث والدراسات الأفريقية.

- إن هذه الدراسات سرعان ما تراجعت منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضى عقب توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وتجميد عضوية مصر فى الجامعة العربية، وقد عادت هذه الدراسات مرة أخرى فى تسعينيات القرن الماضى، بقدر محدود وعلى استحياء، محاولة البحث عن أسس جديدة للتعاون العربى - الإفريقى على أنقاض الأسس القديمة التى انهارت، تلك الأسس التى كانت تقوم على وحدة النضال ضد الاستعمار، والعمل على مواجهة الكيانين العنصريين الاستيطانيين فى فلسطين وجنوب إفريقيا. فمع انهيار الكيان العنصرى فى جنوب أفريقيا فى عام ١٩٩٣، وقبله عقد مصر لاتفاقية السلام مع إسرائيل ومع انتهاء الحرب الباردة مع بداية التسعينيات، انهارت الأسس السياسية للتعاون العربى - الإفريقى، وبدأ البحث عن أسس جديدة رآها البعض اقتصادية، فى حين رآها البعض الآخر ثقافية.

- ويبدو من متابعة الدراسات الحديثة فى هذا المجال أن مشكلة العلاقات العربية - الإفريقية تتمثل فى المدركات والإمكانيات، فالصورة الذهنية العربية عن الأفريقى مازالت سلبية، والصورة الذهنية الأفريقية عن العربى مازالت هى الأخرى سلبية، بشكل يقلل من فرص القبول المتبادل من جهة، ثم إن قدرة الدول العربية على التعامل مع إفريقيا - تصديرا واستيرادا - مازالت ضعيفة من جهة أخرى، ولهذا فإن الطريق يبدو طويلا وشاقا إذا ما أريد بناء علاقات عربية - إفريقية صحيحة ومستديمة شريطة أن يتخلى البعض عن مقولاتهم التى يرددونها فى الصحافة كثيرا بأن أفريقيا هى "المجال الحيوى لمصر أو للعرب" وهى نظرة نازية استعمارية، أو أن أفريقيا تشكل "مجالا للعمالة المصرية"، متجاهلين أن البطالة تضرب بأطنابها فى دول القارة الأفريقية.

٣- العلاقات الإسرائيلية - الإفريقية: المتتبع للدراسات المصرية فى هذا الصدد يجد أنها جاءت انسجاما مع طبيعة مرحلة سبعينيات القرن الماضى وبداية ثمانينيات نفس القرن، ويمكن إيجاز أهم سمات هذه الدراسات فيما يلى:

- إن هذه الدراسات بدأت عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وقيام الدول الأفريقية بوقف علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل قبل وفى أثناء الحرب، لكنها تراجعت، إن لم تكن قد توقفت، مع منتصف ثمانينيات القرن الماضى بعد معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، وعودة العلاقات الدبلوماسية بين الدول الأفريقية وإسرائيل.

- إن هذه الدراسات بدأت فى شكل رسائل للماجستير والدكتوراه، وأحيانا فى صورة كتابين أو ثلاثة على الأكثر، وأحيانا أخرى فى شكل مقالات هنا أو هناك.

- إن الجانب الأكبر من هذه الدراسات قد ركز على أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا. وعلى أدوات هذه السياسة، فى حين ركزت دراسات أخرى على أوجه التشابه بين الكيانين العنصريين فى إسرائيل وجنوب أفريقيا، بينما آثرت بعض الدراسات تتبع النشاط الصهيونى فى منطقة حوض النيل والبحر الأحمر، باعتباره مهددا للمصالح المصرية فى أفريقيا.

- فى الوقت الذى بدأت تظهر فيه مؤخرا بعض الإشارات والتلميحات الخفية إلى أن الظروف الراهنة تفرض التعامل مع إسرائيل كدولة عادية، شأنها شأن أية دولة، وأن نشاطها فى أفريقيا أمر عادى يتعين التعامل معه بمنطق التنافس لا الصراع، نجد فى المقابل سيلا من الدراسات أغلبها صحفية تشن هجوما ضاريا على إريتريا تحت دعوى تعاونها المكثف مع إسرائيل فى كافة المجالات دونما دليل واضح.

- واستنادا إلى ما سبق، يمكن القول إن جانبا من القصور فى الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع يعود إلى عدم بناء تصور للاستراتيجية الإسرائيلية فى إفريقيا، أو فلنقل للمشروع الصهيونى فى أفريقيا، فبناء هذا التصور سيكشف بالضرورة عن أن إسرائيل عدو يسعى لتهديد الأمن القومى العربى، ومن ثم يتعين استمرار الدراسات والبحوث فى هذا المجال سعيا لبناء تصور استراتيجى لمواجهة النشاط الصهيونى فى أفريقيا.

خاتمة :

واضح مما تقدم أن هناك نقصا فى الكوادر الأكاديمية المشتغلة والمهتمة بالشئون الأفريقية، بل إن الساحة الأكاديمية المصرية قد شهدت انصرافا من البعض عن الشئون الأفريقية إلى الشئون العربية على اعتبار أن الأولى لا تحقق مغنما ماديا ولا أدبيا، ثم إن هناك نقصا خطيرا فى منافذ النشر، حيث لا توجد دوريات ذات بال متخصصة فى الشئون الأفريقية تفتح المجال أمام شباب الباحثين لنشر بحوثهم والتعبير عن آرائهم، وقد انعكس هذا وذاك على حجم الدراسات والبحوث المتعلقة بالشئون الأفريقية، وعلى مضامين وميدان هذه الدراسات التى اعتمدت الأسلوب المكتبى سبيلا لكتابة الدراسات والبحوث، اعتمادا على ما تنشره الدوريات الغربية، لذلك فلا غرو أن نجد مثل هذه الدراسات لا تغطى إلا ثلث عدد الدول الأفريقية من جهة، وعددا محدودا من الموضوعات من جهة أخرى. وإزاء الافتقار شبه الكامل للتمويل، عجز الباحثون فى الشئون الأفريقية عن القيام بدراسات ميدانية متعمقة، فجاءت تحليلاتهم مبتورة يطغى عليها طابع التعميم من جهة ثالثة.

وفضلا عما تقدم، فيلاحظ أن غالبية التحليلات والمواقف التى اتخذها الباحثون المصريون فى الشئون الإفريقية إما أنها قد غلب عليها الطابع الذاتى، أو تلونت بأيديولوجية الباحث، فتغيرت نظرته من وقت لآخر، أو أنها جاءت مواكبة، أو فلنقل تابعة، لتوجهات السياسة الخارجية المصرية وتغيراتها من مرحلة إلى أخرى، أو أنها جاءت انعكاسا وتعبيرا عن توجهات الدول الأفريقية، أو استجابة للتطورات التى شهدها النظام الدولى، ولذلك فليس من المستغرب أن تتغير التحليلات والمواقف وتنتقل من الموقف إلى الموقف المضاد، وأن تظهر فى الفضاء الأكاديمى دراسات وبحوث حول موضوعات معينة سرعان ما تتوقف ويسدل عليها ستار النسيان، وكأن القضايا التى طرحتها هذه الدراسات والبحوث قد حلت أو تجاوزها الزمن.

وليس من شك فى أن هذا الوضع إنما يعكس قدرا من ضبابية فى الرؤى، خاصة مع عدم وجود تصور استراتيجى مصرى واضح تجاه أفريقيا يحدد طبيعة المصالح المصرية وكيفية الحفاظ عليها وتعزيزها، استنادا إلى رؤية موضوعية لطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى كل مصر وأفريقيا، ولطبيعة التطورات السياسية التى تشهدها مصر وأفريقيا، فضلا عن التغيرات التى لحقت بالنظام الدولى بالشكل الذى يتيح قدرا معقولا من التنبؤ بمسار التطورات، ويضمن قسطا وافرا من استمرارية وتفعيل العلاقات المصرية - الأفريقية.

من أرشيف السياسة الدولية

قضايا السياسة الدولية خلال ٣٠ عاما:
الدراسات الإفريقية في دائرة الاهتمام

د. عبدالملك عودة

العدد ١٢١ بتاريخ ١ يوليو ١٩٩٥

منذ اليوم الأول لإصدار مجلة "السياسة الدولية"، احتلت الدراسات الإفريقية وتغطية أحداث وتطورات القارة مكانا متقدما على صفحاتها وفى أعدادها المتتالية، ومازال هذا واضحا حتى العدد رقم (١٢٠) الصادر فى أبريل ١٩٩٥، وليس السبب فى بداية هذا الاهتمام وهذه المكانة المتقدمة هو أن التخصص الأكاديمى لمدير تحريرها هو الدراسات السياسية الإفريقية فقط، فلقد تغيرت أسماء شاغلى منصب مدير التحرير من الثمانينيات، كما تغيرت رئاسات التحرير والإدارة فى مؤسسة الأهرام مرارا منذ السبعينيات، ولكن فى تقديرى أن مجموعة الأسباب الرئيسية موجودة فى أوضاع وأحداث الخريطة السياسية للعالم منذ الستينيات، لقد كانت هذه الأعوام هى سنوات ثورة التحرر الوطنى وتصفية الاستعمار وميلاد الدول المستقاة فى القارة الإفريقية، وكانت هذه الظاهرة وأحداثها تتشابك تشابكا عضويا مع مجمل أوضاع وعلاقات المستويات العالمية والإقليمية مثل الصراع الدولى والحرب الباردة وعدم الانحياز، ونشاط الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية وخطوات السوق الأوروبية المشتركة.. إلخ، كما أن هذه الفترة كانت بدايات التاريخ المشترك بين العرب والأفارقة بوجه عام فى الصراع ضد النظم العنصرية وتصفية الاستعمار في فلسطين والخليج وجنوب إفريقيا والمستعمرات البرتغالية السابقة...الخ. وإضافة إلى هذا، ظهر العمل المشترك وتأكد دور السياسة المصرية فى مجالات المنظمات غير الحكومية والشعبية والنقابية والأفروآسيوية بجوار العمل على المستويات الحكومية والوطنية. وقد انعكست نتائج هذه الأوضاع والتطورات أيضا فى مجالات البحث والدراسة والتنظير فى الدراسات الإفريقية العامة والمتخصصة .. إضافة إلى ما سبق، تكونت مدارس فكرية وأكاديمية فى جامعات عديدة فى قارات آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية تتخصص فى الدراسات السياسية الإفريقية، وأيضا ظهر النشاط الأكاديمى المنظم للدراسات الإفريقية فى قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وفى معهد الدراسات والبحوث الإفريقية بجامعة القاهرة، كما تداولت مجلات ودوريات باللغتين الإنجليزية والفرنسية فى الدراسات السياسية الإفريقية، كل هذ كان ولايزال- متاحا للدارسين المصريين فى مناقشاتهم ودراساتهم، وفى مشاركتهم بالمؤتمرات والندوات المتخصصة للدراسات الإفريقية التى تعقد خارج مصر.

كل أنواع هذا النشاط والمناقشات والدراسات واضحة ومتنوعة فى مجلة "السياسة الدولية" منذ صدور عددها الأول، ولا يمكن القول إن الدراسات الإفريقية ظهرت فقط فى قسم الدراسات، وإنما ظهرت أيضا فى قسم التقارير وفى الأقسام الخاصة بالشهريات وبنشاط الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، وفى القسم الخاص بالوثائق الدولية وفى عروض الكتب والمجلات الدولية.

يضاف إلى هذا أن الدراسات الإفريقية المنشورة بأعداد المجلة لا تتحدد بصياغة العنوان للمقال أو التقرير المنشور فقط، إنما تظهر أيضا فى العديد من الدراسات والبحوث الخاصة بقضايا العالم الثالث واهتمامات الدول الإفريقية وشعوبها، مثل الدراسات الخاصة بنزع السلاح والمنظمات الدولية والإقليمية وتصفية الاستعمار والإعلان العالمى لحقوق الإنسان وقضايا الدول التابعة ومشكلات اللاجئين ومؤتمرات عدم الانحياز، وفى دراسات التنمية والتجارة الدولية وحوار الشمال والجنوب وارتباطات إفريقيا مع السوق الأوروبية المشتركة ... الخ.

ويمكن أن يتبادر إلى ذهن القارئ أن مستوى وتنوع الاهتمامات بالدراسات الإفريقية قد تراجعت أو تضاءلت مكانتها بانتهاء الحرب الباردة أو باستقلال دول القارة، ولكن الحقيقة والوقائع غير ذلك، فقد نشأت مشكلات وأزمات وأوضاع جديدة فى القارة استدعت مزيدا من البحث والدراسة، وإن كانت الموضوعات الراهنة غير ما

سبق من موضوعات، والذى حدث هو أن الاستقلال أظهر مشكلات الحزب الواحد والاشتراكية والتنمية، وبعد انتهاء الحرب الباردة ظهرت مشكلات التحول الديمقراطى إلى القطاع الخاص ودور المؤسسات المالية الدولية، كما أن الحديث متواتر الآن حول المعونات والمساعدات والقروض المقدمة من الدول المانحة والمؤسسات الدولية للدول الإفريقية. ومن ناحية ثانية، ظل العمل السياسى والعسكرى لتصفية الاستعمار والنظم العنصرية مستمرا حتى استقلال ناميبيا والتغيير الديمقراطى فى جمهورية جنوب إفريقيا فى النصف الأول من التسعينيات التى نعيش فيها حاليا، وظهرت بجوار هذا الحروب الأهلية والصراعات الإثنية مثل ما حدث فى الصومال وليبيريا وسيراليون والسودان وأنجولا وموزمبيق ورواندا وبوروندى. وبجوار ما سبق من قضايا سياسية بدأت تظهر فى المقدمة قضايا المياه والتعاون الاقتصادى الإقليمى والدولى والقارى، وظهرت الدعوة إلى تشكيل أسواق مشتركة على مستوى إقليمى وقارى، وأنشأت منظمة الوحدة الإفريقية آلية فض المنازعات ... الخ، وهذه كلها قضايا تشغل صفحات المجلة وتحتل مكانا مهما فى تفكير إدارة المجلة الحالية.

وأعتقد أن الاستطراد السابق كاف فى مجال التدليل على استمرار أهمية الدراسات الإفريقية، ولذلك نعود للحديث إلى بدايات إصدار المجلة، وأختار للعرض العددين الصادرين عام ١٩٦٥ (العدد الأول والثانى)، لقد اهتمت المجلة بقضية تصفية الاستعمار ونشرت مقالا عن قضية جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا)، وقضية علاقة اللون والشعوب الملونة بالشعوب البيضاء والتمييز والتفرقة العنصرية، ونشرت مقالا عن الثورة فى البحر الكاريبى ومقالا عن المنظمات الأمريكية السوداء وصورة إفريقيا، وقضية العلاقات والتفاعل بين الثقافة والأديان واللغات فى إفريقيا، ونشرت مقالا عن الإسلام فى إفريقيا، وقضية الانقلابات العسكرية والعلاقات المدنية العسكرية والاختفاء المتوالى لنظم الحكم المدنية ونشرت مقالا عن هذا الموضوع وعرضت للتداول فى ذلك الوقت من نظريات وتفسيرات حول الظاهرة. وبجوار ماسبق، نشرت المجلة مقالا عن التسلل الإسرائيلى فى إفريقيا والعلاقات التى تربط إسرائيل بالنظام العنصرى فى جنوب إفريقيا. والأمثلة السابقة توضح الوعى والتنوع والنظرة الشاملة، واستشراف قضايا المستقبل الذى أخذت به المجلة فى مجال الدراسات السياسية الإفريقية.

الرائد المصري للجامعة الإفريقية

د. عبدالملك عودة

العدد ٦ بتاريخ ١ يناير ١٩٦٦

التقيت باسم هذا الرجل المصرى "دوس محمد على" عدة مرات قبل أن أوليه اهتماما دراسيا عميقا. فقد ورد فى عدد كبير من الكتب التى عرضت تاريخ الدعوة إلى الجامعة الإفريقية ومؤتمراتها منذ المؤتمر الأول المنعقد فى لندن عام ١٩٠٠ (بان أفريكانزم) ومع ذلك لم يحظ مما كتب إلا بأسطر قليلة لا ترسم له دورا أساسيا فى الدعوة والحركة. ولما توافرت على دراسته تبينت مدى الظلم وعمق النسيان الذى لحق بسيرة هذا الرائد ودوره الكبير الذى بدأ بمولده فى الإسكندرية، فحياته فى لندن، ثم فى أمريكا وأخيرا فى نيجيريا حيث توفى عام ١٩٤٥ .

وإذا اخترنا عينة من الكتب الأساسية فى موضوع الجماعة الإفريقية، لوجدنا جورج بادمور يذكره فى كتابه "الجامعة الإفريقية أو الشيوعية" فى سبعة أسطر خلال الحديث عن ماركوس جارفى الزعيم الزنجى الأمريكى، فيقول إن جارفى أمضى عدة سنوات فى لندن يتعلم من الوطنى المصرى المعروف دوس محمد على، وهو مصرى من أصل سودانى وكان يحرر مجلة "أفريكان تايمز اند اورينت ريفيو" التى اشتهرت بعدائها للاستعمار، وكان دوس محمد على من أنصار الزعيم المصرى سعد زغلول باشا. ويقول كولين ليجون فى كتابه "الجماعة الإفريقية" إن دوس محمد على ربط اسمه ونشاطه بكفاح القيادات الأولى للجامعة الإفريقية، وانه مصرى من أصل سودانى وإن مجلته كانت منبرا للدعوة ضد الاستعمار. بينما يذكره ايسين اودم، فى كتابه عن القومية السوداء فى أمريكا، بأنه معلم ماركوس جارفى الذى تأثر بأفكار ونشاط دوس محمد على. وأخيرا تشير نشرة الانسيكلوبيديا أفريكانا إلى أنها ستضع اسمه فى سجل أعلام كتاب نيجيريا الذين تزمع هذه الموسوعة التأريخ لحياتهم، وتقول إنه محرر مصرى لعدد من المجلات النيجيرية، وانه داعية للدفاع عن الشعوب المظلومة الخاضعة للاستعمار، وإن اشهر ما أصدره من مجلات فى نيجيريا مجلة "كوميت".

وقد راجعت عددا من المؤلفات العربية الخاصة بالحركة القومية المصرية، فلم أجد إشارة إلى اسم هذا الرائد إلا فى كتابين أولهما عنوانه "محمد فريد" تأليف الأستاذ عبد الرحمن الرافعى وقد ذكره فى معرض الحديث عن اعتقال الشبيه بلندن بالمرحوم محمد بك فريد عام ١٩١٤، قائلا إن من بين خطباء حفل التكريم كان دوس أفندى محمد رئيس تحرير مجلة الأفريكان تايمز. وثانى الكتابين هو اليقظة (الجزء الثانى) تأليف محمد صبيح، وقد أورد جزءا من مذكرات محمد فريد، وفيها ورد اسم دوس أفندى محمد فى مناسبة حفل تكريم للزعيم المصرى.

الميلاد والشباب :

المصدر الأصلى لكل البيانات الخاصة بحياته وأفكاره هو سلسلة المقالات التى نشرها فى مجلة كوميت بنيجيريا، يسرد فيها مذكراته فى الفترة ما بين عام ١٩٣٢ الذى صدرت فيه المجلة وعام ١٩٤٥ الذى توفى فيه دوس محمد على. وهناك مصادر فرعية هى الإشارات والذكريات التى يرويها من عرفوه وعاصروه فى إنجلترا وإفريقيا، ويؤخذ منها أنه ولد عام ١٨٦٧ من أسرة مسلمة سودانية الأصل كانت تقيم فى مدينة الإسكندرية، وهو لا يعرف تاريخ ميلاده بالضبط، وإنما يذكر أن عمره كان ١٦ عاما حينما ضرب الأسطول البريطانى مدينة الإسكندرية عام ١٨٨٢، وكانت أسرته على صلة بضابط فرنسى تبناه ومنحه اسمه، ولهذا حمل الفتى اسم الضابط وأصبح اسمه المتداول هو دوس محمد على DUSE.

وعندما بلغت سن الطفل تسع سنوات، قرر والده أن يرسله إلى لندن ليتعلم هناك، وهذه النقطة تستلزم دراسة الوضع المالى للأسرة والوضع الفكرى لعقلية هذا الولد الذى أرسل ابنه فى التاسعة من عمره ليتعلم فى لندن. والرأى الراجح عندى أن الوالد (وأسرته) قد وصلوا إلى الإسكندرية بحثا عن عمل أو بحكم الوظيفة إذا كان موظفا، وأن أصل الأسرة السودانى يجعلنا نميل إلى الاعتقاد بأن الأسرة لم تكن من طبقة أرستقراطية أو بورجوازية تملك أرضا زراعية، وليس أمامنا إلا تفسيران: إما أن الوالد كان موظفا حكوميا أو كان موظفا فى الشركات أو البنوك الأجنبية التى ملأت الإسكندرية، واشتغلت بتجارة التصدير والاستيراد فى فترة ازدهار الرأسمالية الأوروبية فى منتصف القرن التاسع عشر، وتسابقها نحو الشرق فى ظل مبدأ الراية تتبع التجارة. وعلى كل حال، فالوالد قد اتصل فكريا بالحاضرة الأوروبية وقرر أن يمنح ابنه تعليما أجنبيا واختار له لندن دون باريس.

التسلل الإسرائيلى فى إفريقيا

د. عبدالملك عودة

العدد ٤ بتاريخ ١ أبريل ١٩٦٦

تهدف هذه الدراسة إلى رسم الإطار العام للميادين التى تمارس إسرائيل فيها نشاطها إلى التسلل فى القارة الإفريقية، ولهذا يجدر بنا فى البداية أن نعرض للظروف والمناسبات التى هيأت الموقف لمثل هذا التسلل، وما يترتب عليه من نتائج. وفى مقدمة هذه الظروف، تأتى مناسبة إعلان الاستقلال ومبادرة إسرائيل إلى الاعتراف بالدول الإفريقية حالة إعلان استقلالها، وتبادل التمثيل الدبلوماسى والقنصلى معها، إلى جانب عرض رسمى منها لتقديم المساعدات لهذه الدول، ويرتبط بهذا الجولات والزيارات التى تقوم بها وفود إسرائيلية على مستوى الوزراء والمسئولين، وفى مقدمتهم وزراء الخارجية والمالية والاقتصاد والتجارة.

وفى حالات أخرى، نجد أن عقد المؤتمرات اتخذ وسيلة لبدء الارتباطات. ففى أحد المؤتمرات التى نظمتها الأحزاب الاشتراكية والجماعات الاشتراكية الإفريقية المرتبطة بأفكار حزب العمال البريطانى والجمعية الفابية، تقابل فى أكرا الوفد الإسرائيلى مع رشيد كاواوا نائب رئيس حزب التانو ونائب رئيس جمهورية تنزانيا حاليا، واتفقا على تبادل الزيارات والتعاون. وفى مؤتمر منظمات الشباب الاشتراكى التابعة لأحزاب غرب أوروبا الاشتراكية والمنعقد فى إسرائيل، تمت دعوة جوزيف نيريرى (شقيق الرئيس نيريرى) رئيس منظمة شباب حزب التانو لحضور المؤتمر، وأيضا تم التعارف وبدأت الارتباطات. وفى حالات متعددة، تستغل إسرائيل نشاط الوكالات واللجان التابعة للأمم المتحدة، إما بطريق مباشر عن طريق ضغوط الحركة الصهيونية وإسرائيل، وإما بطريق غير مباشر عن طريق التعاون مع وفود دول المعسكر الغربى، وتكون النتيجة هى استقدام وفود إلى إسرائيل باسم الزيارة والدراسة واستطلاع مجالات التعاون. ومن الأمثلة: أن وفدا وزاريا من غرب نيجيريا الغربية رتبت له بعض المنظمات الدولية جولة دراسية فى ميدان التعاونيات الزراعية، وبدلا من أن يزور مشروع الجزيرة فى السودان أو غيره من المشروعات الناجحة فى إفريقيا، ذهب لزيارة إسرائيل، وهناك تم الارتباط. وثمة حالة خاصة بنشاط الهستدروت (اتحاد عمال إسرائيل) فى مختلف المؤتمرات العمالية المرتبطة بالاتحادات العمالية فى المعسكر الغربى وحلفائه، ومن الأمثلة على ذلك التعرف على الزعماء النقابيين فى غانا وفى كينيا فى مؤتمر الاتحاد العالمى للنقابات العمالية الحرة. وزيادة على ذلك، جرى نشاط مشترك بين الهستدروت واتحاد النقابات العمالية الأمريكية، وتم إنشاء المعهد

مواقف الكتل السياسية : الحرب والتضامن الإفريقي

د. عبدالملك عودة

العدد ٣٥ بتاريخ ١ يناير ١٩٧٤

تقف إفريقيا على عتبات يوم مجيد، وهذا بلاغ منها للبشر كافة بأن موقفها السياسي تجاه قضية الشرق الأوسط يتحول إلى موقف شامل وتغيير عضوي، يترك آثاره العميقة على الفكر الأفريقي العام، ويطرح نتائجه على العلاقات الإفريقية المتبادلة داخليا في القارة، والعلاقات الخارجية التي ترسم موقف إفريقيا الموحد تجاه سياسات الدول الأطراف الأخرى في الصراعات الدولية المعاصرة.

لقد صدرت يوم ٢١ نوفمبر ١٩٧٣ قرارات مجلس وزراء خارجية دول منظمة الوحدة الإفريقية استمرارا ونموا لتطبيق القرار التاريخي الذي أقره رؤساء وملوك دول المنطقة في اجتماعهم بمدينة أديس أبابا في مايو ١٩٧٣. وفيما بين التاريخيين، ارتفع عدد الدول أعضاء المنظمة التي قطعت العلاقات مع إسرائيل إلى ٣٧ دولة بانضمام ساحل العاج وبوتسوانا أخيرا، فإذا أضفنا موقف غينيا بيساو والعضو الجديد بالمنظمة، أصبح العدد ٣٨ دولة تلتزم بالموقف الأفريقي الموحد، ولم يبق خارجا على الإجماع الأفريقي سوى أربع دول هي: موريشيوس وملاوي وليسوتو وسوازيلاند.. لم تتكلم واكتفت بصمت الرهائن.. لقد مضى التفاعل السياسي يأخذ مجراه داخل البنية السياسية الإفريقية في صور فردية وجماعية، حتى استقر على قمة التفهم واستقراء حقائق التاريخ بقرارات مؤتمر وزراء الخارجية إعلانا عن المعنى الصحي لنتائج هذا التفاعل واستجابة الدول الإفريقية لحقائق العصر والقيم التي زرعتها حرب ٦ أكتوبر على الجبهات العربية ضد إسرائيل. ولهذا، فإن الموقف الأفريقي يعرض أمامنا مؤشرات ومعاني يجب أن نعرف قيمتها وهي:

١- الإقرار الإفريقي الجماعي بأن إسرائيل نظام حكومي عنصري استعماري يقف على قدم المساواة مع النظم العنصرية الاستعمارية في القارة وهي جنوب إفريقيا وروديسيا والبرتغال بكل ما يترتب على هذا من معان فكرية وتطبيقية في القارة وخارجها.

٢- إن الموقف الأفريقي تجاه هذا التكتل الاستعماري العنصري في هذه المنطقة من العالم الثالث هو المواجهة الشاملة وفرض حظر شامل واتخاذ إجراءات فردية وجماعية من أجل زيادة عزلة إسرائيل في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية.

٣- إن هذا الموقف الأفريقي الشامل يقر استخدام سلاح النفط، وهذا مؤشر بالغ الأهمية، فهو موجه في إفريقيا إلى جميع الدول المنتجة وهي ليبيا والجزائر ونيجيريا، وهو موجه إلى جميع منظمات المناضلين والمقاومة الإفريقية في عملهم العسكري ضد منشآت النفط في المستعمرات البرتغالية، خاصة أنجولا، وهو موجه أيضا إلى جميع الدول العربية الآسيوية، خاصة في الخليج، كما تمتد الدعوة أيضا إلى إيران وإندونيسيا كدولتين إسلاميتين.

٤- اعتراف جماعي وتأييد تام باسم منظمة الوحدة الإفريقية بشرعية نضال الشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه الوطنية العادلة بكل الوسائل، ويعني أن قضية فلسطين أصبحت في الفكر الأفريقي العام على الآسيوي- الأفريقي في إسرائيل لتدريب القيادات العمالية وشباب النقابيين، كما تنظم الهستدروت ندوات عمالية تدعو إليها زعامات نقابية من الدول الإفريقية، ومن الأمثلة على ذلك ندوة التعاونيات التي عقدت عام ١٩٥٨.

وفي مختلف صور هذا النشاط، تستفيد إسرائيل من نفوذ الدول الاستعمارية السابقة في القارة ومن نشاط ونفوذ الاستعمار الجديد حاليا. ومن الأمثلة على ذلك: سعي إسرائيل المتواصل لاستصدار قرار من منظمة السوق الأوروبية المشتركة بأن تتخذ إسرائيل مقرا لتدريب المبعوثين القادمين من الدول الإفريقية المنتسبة إلى السوق. والمعروف أن الدول الإفريقية المنتسبة إلى السوق عددها ٢١ دولة، وقد أمكن لإسرائيل أن تحصل على هذه الميزة التي تقصرها معاهدة السوق على أعضائها الأصليين. وهذه الميزة التدريبية تتعلق بتدريب وفود مبعوثي الدول الإفريقية الناطقة باللغة الفرنسية المنتسبة إلى السوق. وبعد ذلك سرت على غير هذه الدول. كما تحاول إسرائيل أن تحضر (بصفة مراقب) اجتماعات ومؤتمرات بعض الوحدات الجزئية في القارة الإفريقية، مثل منظمة التعاون الأفريقي الملجاشي (دول برازافيل)، ومنظمة التعاون الفني الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة.

هذه المقدمة توضح لنا نقطتين هما:

١- إن إسرائيل تستغل العلاقة القائمة بينها وبين الكتلة الغربية استغلالا كاملا لتستفيد وتفيد، إلى جانب ما تقدمه لها الحركة الصهيونية والشخصيات اليهودية والصهيونية في العالم من مساعدات وتسهيلات.

٢- إن إسرائيل تحاول أن تؤكد لنفسها موقفا ذاتيا خاصا في نطاق ارتباطها بدائرة المعسكر الغربي وعملها في داخلها، وليس أدل على هذا من أن إسرائيل هي صنيعة هذه الدول الاستعمارية ورأس حربة لها في العالم الثالث عامة. ولكن في نفس الوقت. تبني إسرائيل لنفسها موقفا وخطا سياسيا وكيانا ذاتيا خاصا داخل التخطيط العام لهذه المجموعة الاستعمارية، وداخل هذا الهجوم السياسي الاستعماري العام، وهذا مايمكن أن نطلق عليه دور الشريك أو محاولة الوصول إلى مستوى الشريك.

مستوى قضايا تحرير أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وقضايا الشعوب الإفريقية المكافحة فى روديسيا وجنوب إفريقيا وباقى المناطق المحتلة فى القارة والجزر المحيطة بها.

٥- كل هذه الإجراءات تستهدف التوصل إلى مواقف دولية تمتثل فيها إسرائيل وتستجيب لتنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وغيره من قرارات المنظمة الدولية الخاصة بالقدس وإقرار حل عادل ودائم لقضية الشرق الأوسط.

٦- إقرار صيغة تنفيذية لتنسيق العلاقات المتبادلة بين منظمة الوحدة الإفريقية وجماعات الدول العربية من خلال عمل لجنة سباعية من الدول الإفريقية، وإن كانت مسئوليات اللجنة محددة ببحث إزالة آثار الحظر البترولى العربى عن الدول الإفريقية المؤيدة للموقف العربى العام، إلا أن إقرار مبدأ التعامل المباشر بين المنظمتين الإقليميتين فى مثل هذا الظرف يقدم الإمكانيات لنشاط عدد من لجان التنسيق والعمل المشترك فى ميادين التعاون الاقتصادى والمواقف المشتركة ودعم وحدة العمل من أجل الأهداف المشتركة.

قضايا العلاقات العربية - الإفريقية واستراتيجية مقاربتها

د. عبدالملك عودة

العدد ١٤٨ بتاريخ ١ أبريل ٢٠٠٢

تنطلق العلاقات العربية - الإفريقية من مواريث تاريخية وحقائق جغرافية أفرزت تمازجا حضاريا ومصالح مشتركة. وبرز وعى الجانب العربى المعاصر بهذا النماذج وتلك المصالح منذ تأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥، بحيث عكس السلوك العربى منذ ذلك التاريخ اهتماما وسعيا حثيثين لتطوير تلك العلاقات وآلياتها ومؤسساتها بما يحقق الأهداف والمصالح المشتركة لطرفيها.

إلا أن الواقع الراهن لهذا التعاون العربى - الأفريقى لا يخلو من نواقص وإخفاقات، وقد انعكس إدراك إخفاقات هذا الواقع ومثالبه وكذا استمرار إدراك الترابط الحضارى بين الطرفين فى قرار القمة العربية رقم ٢١١ بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٠١، وتشير ديباجة القرار إلى التماذج الحضارى والمصالح المشتركة التى تجمع الأمة العربية مع دول القارة الإفريقية، وإلى الحرص على دفع مسيرة التعاون العربى الأفريقى وتفعيل آلياته وإزالة المعوقات التى تعترض مؤسساته.

وتؤكد فقرات القرار على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز التعاون العربى- الأفريقى وإزالة العوائق التى تعترض اجتماعات أجهزته وتنفيذ البرامج المشتركة ومواصلة الجهود لاستكمال الإجراءات الخاصة بإقامة المعهد الثقافى العربى- الأفريقى ومباشرة مهامه، واتخاذ الإجراءات الأقل نموا، حسب تصنيف الأمم المتحدة، من الاستفادة من قروض ومعونات المصرف العربى للتنمية الاقتصادية، وتعديل النظام الأساسى للصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الإفريقية لتشكل نشاطه الدول العربية الإفريقية. إلا أن تفعيل هذا القرار وتحويله إلى إجراءات وسياسات عملية تستجيب لمعطيات واقع العلاقات العربية - الإفريقية إنما يقتضى تقديم قراءة لتاريخ تلك العلاقات المعاصرة، قراءة تكشف عن فرص تلك العلاقات كما تكشف عن أسباب التطور وفى هذا الإطار، تأتى تلك الورقة باعتبارها طرحا أوليا وضروريا عن معوقات التعاون العربى -الأفريقى وسبل تطوره.

النشأة المعاصرة للعلاقات العربية - الإفريقية:

نشأت العلاقات العربية - الإفريقية فى إطار نظام تأسيس بإنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، وما تلى هذا من انشغال الجامعة العربية والدول العربية المستقلة بقضايا تصفية الاستعمار الإيطالى فى القارة الإفريقية، ثم تصفية الاستعمار الفرنسى فى المغرب العربى، وتزامن مع هذا النشاط العمل العربى فى مؤسسات الأمم المتحدة مثل الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس الوصاية.. الخ، وما صدر عن الأمم المتحدة من قرارات خاصة بإعلان منح الاستقلال للبدان والشعوب المستعمرة عام ١٩٦٠، وقرار القضاء على جميع أشكال التفرقة العنصرية عام ١٩٦٣ ... الخ.

وفى كل هذه الأنشطة والتفاعلات، كان الدور العربى موجودا تمثله الدول العربية المستقلة عند إنشاء الأمم المتحدة والجامعة العربية، وقد نما هذا الدور بازدياد عدد الدول المستقلة عربيا وإفريقيا، وهذه حقيقة مهمة لأن التفاعلات والمعاملات بين الجانبين تصاعدت ونمت مع حصول الدول العربية على استقلالها ودخولها إلى معترك العلاقات العربية - الإفريقية وقضاياها المستمرة أو الطارئة على المسرح الدولى والإقليمى.

يضاف إلى هذا الاعتبار أن دول الجناح الأفريقى من الوطن العربى كانت أسبق تاريخيا للتفاعل والتعامل فى ساحة العلاقات الإفريقية المعاصرة، وأن دول الجناح الآسيوى من الوطن العربى دخلت الساحة فى أعوام السبعينيات من القرن الماضى، وأن اجتماع القمة العربى - الأفريقى الأول بالقاهرة عام ١٩٧٧ ضم الدول العربية مكتملة العدد من جناحى الوطن العربى. ومثل هذا يقال بالمعنى النسبى على الدول الإفريقية، لأن مجمل عدد الدول العربية والإفريقية التى شاركت فى القمة العربية الإفريقية كان ٦٣ دولة.

مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال

د. عبدالملك عودة

العدد ١٠٩ بتاريخ ١ يوليو ١٩٩٢

ترصد هذه الدراسة نظرة وسياسة نظام الحكم المركزى فى العاصمة السودانية تجاه وضع إقليم وقضية جنوب السودان منذ غزو جيش محمد على باشا وظهور كيان الدولة السياسى الموحد اعتبارا من عام ١٨٢١ ، ثم قيام الدولة الوطنية فى السودان عام ١٩٥٦، وما بعد هذا من تطورات وأحداث تتوالى وتتفاعل حتى عام ١٩٩٢، وعلى الجانب الآخر من عملية الرصد والعرض، نتابع مواقف وآراء الجنوبيين السودانيين ورد الفعل المتغير تجاه سياسة الدولة فى نفس هذه الفترة الزمنية. ولذلك سوف تقتصر الدراسة على ما يتعلق مباشرة بأوضاع الإقليم الجنوبى ونمو الفجوة الاجتماعية والثقافية بينه وبين شمال السودان، وما ترتب على هذا من فجوة سياسية ونزاع عسكرى ممتد من عام ١٩٥٥ حتى اليوم. وفى التمهيد للدراسة، نرى وجوب تحديد المصطلحات المتداولة فى دراسة هذا الموضوع، وذلك تحديدا لمواقف تجاه الموضوع على النحو التالى:

١- لقد تم تأسيس المصطلحات الجغرافية والأنثروبولوجية، ومن ثم تداولت بالاستعمال فى الدراسات السياسية، ومن بين هذه المصطلحات جنوب السودان وشمال السودان، والقول إن شمال السودان عربى، وجنوب السودان إفريقى زنجى.. وما يتفرع عن هذا من معان أو إضافات أو تفسيرات. ومع قرارنا بأن دارسى الجغرافيا والأنثروبولوجيا قد وضعوا تعريفات محددة لكل مصطلح فى دائرة اهتماماتهم الأكاديمية، إلا أن نقل المصطلح وتداوله فى الدراسات السياسية والإعلامية قد ترتب عليه تثبيت صورة غير حقيقية عن انقسام السودان بصورة شبه مطلقة إلى شمال وجنوب، وتنميط السكان ثقافيا وإثنيا ولغويا وحضاريا طبقا لمدلولات هذا المصطلح، ثم ترتيب واستخراج مؤشرات ودلالات سياسية واجتماعية وثقافية من هذا التقسيم الخطأ والمتداول. والحقيقة أنه داخل السودان تعيش قبائل وجماعات بشرية ولغوية وإثنية ودينية لا تعبر عنها هذه الصورة المبسطة لتقسيم البعد إلى شمال وجنوب.

٢- قضية جنوب السودان لايمكن اعتبارها القضية الوحيدة داخل البلاد، وفى هذا المجال، نشير للتالى:

أ- فى شمال السودان يعيش شعبه النوبة (النوبيون) وهو شعب له امتدادا وقرابات إثنية ولغوية مع شعب النوبة فى جمهورية مصر، وفى شرق السودان تعيش قبائل البجة (البجاة) ولها امتدادات وقرابات إثنية ولغوية مع قبائل تعيش فى مصر وفى إرتيريا. وفى غرب السودان تعيش شعوب وقبائل مثل الفور والنوباويين (سكان جبال النوبا) وهم على اختلاف إثنى أو لغوى أو دينى مع باقى سكان شمال السودان. ولهم -أيضا- امتداد وقرابات إثنية ولغوية مع قبائل تعيش فى تشاد وبعض مناطق غرب إفريقيا، أما فى جنوب السودان فتوجد أكثر من (٥٠٠) قبيلة متعددة اللغات والأديان والأصول الإثنية، ولهم بوجه عام امتداد وقرابات إثنية ولغوية ودينية مع قبائل وشعوب تعيش فى جمهورية إفريقيا الوسطى وزائير وأوغندا وكينيا وإثيوبيا.

ب- بالنسبة لدلالات ومؤشرات الإحصاءات، يقرر أول تعداد للسكان فى عام ١٩٥٦ بأن البلاد بها ٧٥٢ قبيلة، وأنهم يتحدثون ١١٤ لغة مكتوبة ومنطوقة، ومن بين هذه اللغات توجد ٥٠ لغة فى جنوب السودان. وبالنسبة للأصول الإثنية ، يتضح أن ٤٠٪ من إجمالى السكان عرب أو ينتسبون إلى قبائل عربية، وأن ٣٠٪ من إجمالى السكان جنوبيون من أصول أفريقية، وأن ١٢٪ من السكان من قبائل فى غرب إفريقيا، وأن ١٢٪ نوباويون وبجاة، وأن ٣٪ نوبيون، وأن ٣٪ أجانب ومولدون. وبالنسبة للتقسيم اللغوى فى البلد، فإن ٥١٪ من السكان يتكلمون العربية، و٤٨٪ يتكلمون لغات ولهجات أخرى.

والتحفظ الواجب إثباته أمام هذا التنوع الثقافى والاجتماعى هو ما يتعلق بدقة الأرقام وصحتها وماحدث بشأنها من تطور وتغيير منذ ذلك التاريخ البعيد.

جـ- شهدت جمهورية السودان منذ السبعينيات وحتى اليوم آثار أزمة الجفاف والتصحر وماترتب عليها من انتقال السكان من أماكن إقامتهم، وما قدم إليها من هجرات عبر الحدود الدولية من غرب إفريقيا ومن إثيوبيا وإريتريا. إضافة إلى هذا، ظهرت آثار ونتائج النزاعات المسلحة والحروب الأهلية التى دارت فى السودان والدول المجاورة طوال الفترة الزمنية السابقة. وهذا مؤشر تضاف نتائجه إلى التنوع والتعدد الثقافى والاجتماعى، وما يترتب عليه من عدم استقرار سياسى واقتصادى.

٣- البعد التاريخى أيضا له دلالات بالنسبة لقضية جنوب السودان، فهى تعتبر جزءا من التراب الوطنى السودانى، ومن ثم فهى جزء من الوطن العربى. وسوف نجد هذه الدلالات وما يرتبط بها من نتائج ومعان خلال المناقشات والآراء المنوعة التى طرحت بشأن دستور الدولة وخيارات الانتماء والهوية للوطن السودانى. ويحدد هذا

البعد التاريخى النقاط التالية:

أ- إعلان استقلال جمهورية السودان يوم أول يناير ١٩٥٦، وانضمت فى نفس العام إلى جامعة الدول العربية. وبهذا الانضمام إلى عضوية الجامعة، أصبحت جميع أقاليم الدولة بما فيها الجنوب جزءا من التراب القومى العربى.

ب- تم استقلال جمهورية السودان على أساس الحدود الموروثة عن عهد الحكم الأجنبى الذى سبق عهد الاستقلال. وفى ظل الحكم الأجنبى، كان الاتجاه الإدارى والسياسى هو إنشاء نظام إدارى وعسكرى وثقافى منفصل فى منطقة جنوب السودان، وكان هناك اتجاه سياسى سائد لدى الإدارة الإنجليزية فى ظل الحكم الثنائى إلى فصل جنوب السودان فى صورة دولة مستقلة أو ضمه لأوغندا وشرق إفريقيا. ولكن السياسة الإنجليزية حدث فيها تغيير أدى إلى عقد مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ لمناقشة مستقبل الجنوب، وكان قرار المؤتمر هو بقاء المديريات الجنوبية جزءا من السودان. ومعنى هذا من الناحية القانونية أن قرار ١٩٤٧ هو الذى أدى إلى اعتبار مديريات جنوب السودان جزءا من التراب الوطنى السودانى.

ولهذين القرارين نتائج وأبعاد تاريخية وتنظيمية وسياسية تتشابك مع تعقيدات وتطورات قضية جنوب السودان طوال هذه الفترة محل الدراسة.

أولا - سياسات الحكم الأجنبى تجاه قضية جنوب السودان:

يغطى هذا القسم تطورات وأوضاع القضية فى ظل الحكم المصرى- العثمانى والحكم الثنائى المصرى- الإنجليزى:

١- فى ظل الحكم المصرى- العثمانى :

فى عام ١٨٢٠، غزت جيوش محمد على باشا السودان، وتم التوسع على فترات حتى تكونت الإمبراطورية المصرية فى إفريقيا فى عهد الخديو إسماعيل، والدراسات التاريخية الموثوق بها (مصرية وسودانية) تشرح تطور الأوضاع والأحداث، وجملة القول إن الحكومة المصرية أقامت اعتبارا من عام ١٨٢١ نظاما إداريا مدنيا وعسكريا فى السودان تابعا للحكومة المركزية فى القاهرة، ويقوم على دور المدينة فى حكم الأقاليم والى إقامة حاميات عسكرية فى مناطق معينة، والى مد خطوط المواصلات البرية والنهرية، وإلى فتح طرق التجارة الداخلية والخارجية، بجوار ما كان معروفا ومطروقا عن طرق التجارة عبر السودان وغرب إفريقيا إلى الشمال والشرق الأفريقى. وإضافة إلى هذا، بدأ الاهتمام بكشوف منابع النيل. وفى هذا المقام، نشير إلى موضوع تجارة العاج وتجارة الرقيق، وانه على الرغم من الإلغاء الرسمى لتجارة الرقيق فى عهد الخديو إسماعيل، إلا أن الواقع الفعلى يدل على استمرار وتوسع تجارة الرقيق خارج مناطق شمال ووسط السودان.

وتضيف المصادر السودانية أن القبائل الجنوبية الكبرى كانت تسيطر على الممرات المائية الجنوبية، وأنها كانت فى حالة استقلال عن السلطات والممالك السودانية مثل سلطنتى سنار ودارفور. ولكن بعد الفتح المصرى للسودان، تمت السيطرة على مناطق الجنوب تدريجيا، وبذلك ظهر الكيان السياسى العام لدولة السودان. وتشير بعض المصادر السودانية إلى أن نتائج هذه الحروب والتجمع العسكرى فى الجنوب للسيطرة عليه قد بذرت بذور الريبة والعنف والكراهية والمقاومة فى العلاقات المتبادلة والمنظمة لأول مرة بين الشمال والجنوب.

ومن جانب آخر، نشير إلى تجنيد أبناء القبائل والشعوب السودانية فى الجيش المصرى، خاصة بعد عهد محمد على باشا، وترتب على هذا ظهور ظاهرة الجهادية التى يشير إليها المؤرخون فى المؤسسة العسكرية المصرية، وفى ظل الدولة المهدية، كذلك ظهرت أيضا فى جيوش تجار الرقيق الكبار والتى قامت على أساس ظاهرة الجهادية.

ولكن الظاهرة التى تلفت النظر هى بدء تحركات بعثات التبشير فى مناطق للسودان، وتشير بعض المصادر التاريخية إلى أن البداية كانت فى أعوام الأربعينيات من القرن التاسع عشر، وأن هذا النشاط توجه ابتداء إلى جنوب السودان وغيره من الأقاليم البعيدة عرقيا عن الوسط والشمال والسودانى، حيث كان الدين الإسلامى والثقافة العربية لهما السيادة. وتستأهل هذه النقطة نظرة جيوبوليتيكية لكشف أسباب تكثيف النشاط التبشيرى فى جنوب السودان وغيره من الأقاليم الواقعة جنوب الصحراء الإفريقية بالمعنى الجغرافى، وتدل النظرة الفاحصة على أن هذه المناطق هى الخط أو الموقع الذى يمكن عنده مواجهة انتشار الإسلام، وهى أيضا نقط وثوب لفتح الطرق إلى وسط وشرق إفريقيا، حتى يمكن التمركز داخل القارة لمواجهة انتشار الإسلام القادم عبر المحيط الهندى والمتقدم من سواحل إفريقيا الشرقية إلى وسط إفريقيا بالمعنى الجغرافى العام. ومن ناحية أخرى، فإن هذه الفترة التاريخية التى شهدت التوسع فى النشاط التبشيرى قد شهدت أيضا وتزامنت مع التسابق الاستعمارى الأوروبى لتقسيم إفريقيا والذى بلغ ذروته بعقد مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥.

وقد شهدت هذه الفترة أيضا نتائج اختراع وتطوير أساليب العنف العسكرى الحديث مثل البندقية

والمدفع..الخ، وكل هذه العوامل تفاعلت وتشابكت وتركت آثارها على وحدة القبائل وهجراتها وانتقالاتها من منطقة إلى أخرى، وانتشار العداوات والنزاعات وتعميق مواريث الكراهية والريبة والشك، وهذا تم فى ظل التوسع المستمر فى التجارة والنهب للموارد الإفريقية المنوعة، وكذلك تجارة الرقيق التى شارك فيها تجار من جنسيات وأصول افريقية وأوروبية وآسيوية وعربية.

٢- فى ظل الحكم الثنائى المصرى- الإنجليزى: ارتبط إقرار الإدارة الثنائية وسيطرة بريطانيا نهائيا على الغالبية العظمى من مناطق حوض النيل، بتسويات الصراع الدولى فى مناطق أعلى النيل بين إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا، وذلك لتحديد مناطق النفوذ الإثيوبى، وما تبقى من مناطق النفوذ المصرى بعد الاحتلال الإنجليزى لمصر. ونشير فى هذا المقام إلى المشروعات الإمبراطورية التى بموجبها حاولت بريطانيا السيطرة فى إفريقيا ابتداء من جنوب إفريقيا وامتدادا نحو الشمال إلى مناطق روديسيا ونياسالاند ثم أوغندا والسودان حتى مصر. وكان يصاحب هذه السيطرة خطط وتصورات لمد طرق السكك الحديدية عبر القارة الإفريقية (أفكار سيسل ردوس). ويتوجب فى هذه الفترة الإشارة إلى أن السودان قبل إقرار الإدارة الثنائية قد شهد قيام الحكم الوطنى فى ظل الدولة المهدية، وقد قامت هذه الدولة على أساس الهوية الإسلامية لنظام الحكم وللقائمين بإدارة البلاد وتسيير علاقاتها الداخلية والخارجية، وأن الثورة المهدية فى السودان كانت حركة وطنية فى إطار مفهوم الجامعة الإسلامية ولمقاومة الغارة الأوروبية على العالم الإسلامى. وتشير بعض المصادر السودانية إلى أن القبائل الجنوبية الكبرى قد قاومت سيطرة الدولة المهدية بعد انهيار الحكم المصرى العثمانى، وقاومت أيضا امتداد الحكم الثنائى إلى مناطق الجنوب، ولكن هذه المقاومة انهارت وتمت السيطرة الكاملة للإدارة المركزية من العاصمة السودانية فى ظل الحكم الثنائى.

وفى عهد الحكم الثنائى، تم رسم وتنفيذ شبكة للمواصلات البرية والسكك الحديدية، وتم تطبيق نظام التحكم غير المباشر لإدارة القبائل والتجمعات البشرية عن طريق رؤساء وزعماء ونظار القبائل. كما تم تحديد وترسيم الحدود السياسية للسودان المصرى - الإنجليزى من خلال مجموعة من الاتفاقيات مع الدول المجاورة، والقوى الأجنبية المسيطرة على البلاد والمناطق المجاورة للسودان. وبالنسبة لبعثات التبشير المسيحية، فقد عاودت الضغوط للعودة إلى السودان بعد طردها من السودان فى ظل الدولة المهدية. وأخيرا سمحت الإدارة الحكومية لها بالعودة وبالعمل فى ميدان الدين والتعليم، مع تقسيم الإقليم الجنوبى إلى مناطق نشاط لكل بعثة تبشيرية تتبع الكنائس الأوروبية والأمريكية، ومع ملاحظة أن الكنائس الشرقية لم يكن لها نصيب فى هذا التوزيع والتخصيص الوظيفى والجغرافى.

وفى ميدان التنظيم والإدارة، أصدرت الحكومة البريطانية عدة قوانين ولوائح لتنظيم أوضاع الجنوب فى العشرينيات من هذا القرن، مثل قانون الجوازات والهجرة وقانون المناطق المغلقة وقانون الرخص والتجارة، وتم تطبيق هذه الأوضاع أيضا على مناطق أخرى من السودان بمستويات منوعة، وهى دارفور وكردفان والجزيرة وكسلا.

وبالنسبة للمديريات الثلاث الجنوبية، نجمل فيما يلى آثار ونتائج هذه التطبيقات والسياسات:

أ- التعليم وتكوين النخبة الجديدة: ارتبط التعليم بالنشاط الكنسى، وتم وضع مناهج ومقررات دراسية للتعليم الابتدائى والفنى، وتوقف التدريس باللغة العربية وأصبحت اللغة الإنجليزية هى لغة التعليم، ومع مرور الزمن تمت تصفية الخلاوى والمدارس العربية، ومنع تعيين مدرسين يأتون من شمال السودان. ومن ناحية ثانية، بدأت محاولات تطوير اللغات واللهجات القبلية وكتابتها بالأبجدية اللاتينية وتعليمها للطلاب، كما أصدرت الكنائس والمراكز التبشيرية صحفا ومطبوعات للتداول فى منطقة الجنوب..الخ.

ب- الجيش والبوليس: تمت تصفية التنظيم العسكرى السودانى المتبقى من عهد دولة المهدية، وتم إلحاق الضباط السودانيين الشماليين والمسلمين فى قوات الجيش المصرى التى حددت اتفاقية الحكم الثنائى حجمها ووظيفتها فى السودان. ومنذ عام ١٩١٠ ، بدأت السياسة البريطانية فى إنشاء تنظيمات عسكرية بوليسية خاصة فى الجنوب ومنفصلة عن تنظيمات شمال السودان، وبلغت هذه السياسة ذروتها بإنشاء الفرقة الاستوائية رسميا عام ١٩١٧، وعين لها ضباط إنجليز للتدريب وللقيادة، واقتصر اختيار الجنود فى الفرقة على أبناء القبائل الجنوبية ومنع تجنيدهم فى قوة جيش السودان (الشمال). وأيضا تم تنظيم فرق جهاز الشرطة وحراس السجون الخاصة بالإقليم الجنوبى من أبناء الجنوب دون أن ينضم إليهم أحد من أبناء الشمال.

جـ- الإدارة المدنية: تم إنشاء تنظيم إدارى جنوبى من حيث الأفراد والعاملون ومن حيث النطاق والمدى الجغرافى للإدارة، وصدرت قوانين ولوائح تنص على تعيين الجنوبيين وخريجى المدارس الجنوبية فى إدارة الإقليم، كما صدرت جداول خاصة للمرتبات وللتعيينات وللترقيات، وهذه الأوضاع جميعها منفصلة عن الأوضاع التى تم ترتيبها فى شمال السودان، وأيضا نصت القوانين على عدم تعيين الجنوبيين فى الجهاز الإدارى فى الشمال.

د- البيئة الاجتماعية والاقتصادية: تمت تغييرات فى

تكوين هذه البيئة نتيجة لما سبق من تنظيمات، وأيضا لعدد من الإجراءات مثل تحديد العطلة الأسبوعية بيوم الأحد، وفرض اللغة الإنجليزية لتكون لغة التعامل والتواصل (Lin-

gua Franca) ومنع الزى الشمالى وهو الجلابية والعمامة البيضاء ومنع بيعه فى المحلات التجارية، وإصدار عدد من اللوائح والقواعد المنظمة للاتصالات الإنسانية بين سكان الشمال وسكان الجنوب، وكذلك تم إخراج التاجر الشمالى من السوق الجنوبية نهائيا، وتم إنشاء عدد من المشروعات الزراعية ومشكلات الخدمات فى إطار تصور اقتصادى منفصل للإقليم الجنوبى عن شمال السودان ... الخ.

ومعنى ماسبق هو أن مؤسسات وأجهزة الاندماج والتكامل الوطنى قد عطل وجودها وتأثيرها فى الحاضر وفى المستقبل المرئى، ولهذا ساد فى الكتابات التاريخية والسياسية أن سياسات الحكومة البريطانية كانت هى الاتجاه نحو فصل الجنوب فى صورة دولة مستقلة أو فى صورة اندماج ووحدة مع أوغندا وشرق إفريقيا. وبالإضافة إلى هذا، فإن استعمال اللغة الإنجليزية فى الجنوب أصبح وسيلة التواصل بين النخبة والإدارة، ونظرا لعدم وجود لغة أخرى تنتشر بشكل عام، فقد أصبحت أيضا لغة التعامل والتواصل بين النخبة الجديدة وقواعدها الشعبية والقبلية، وهذه النقطة فيها اختلاف عما حدث فى شمال السودان فقد تحولت أقسام مهمة ومؤثرة من النخبة السياسية والإدارية والمهنية إلى استعمال اللجنة الإنجليزية كأداة للتواصل وللتعامل فيما بينها وبين بعضها بعضا ومع الإدارة الإنجليزية أيضا، ويرجع ذلك إلى أن عددا من مؤسسات التعليم خاصة التعليم العالى، كان يستعمل اللغة الإنجليزية أداة ولغة فى مجال التعليم، ومع ذلك ظلت اللغة العربية هى أداة التواصل والتعامل بين النخبة وبين قواعدها الشعبية والقبلية فى أغلب مناطق شمال السودان. وهذه نقطة انطلاق سوف تظهر آثارها ونتائجها مع بدايات الحركة الوطنية ومطلب التحرر الوطنى ثم قيام الحكومة الوطنية فى السودان بعد الاستقلال.

٣- مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، قامت حكومة حزب العمال فى بريطانيا بتطبيق سياساتها الخاصة بتصفية وتحويل الإمبراطورية إلى كومنولث يجمع شعوبا ودولا مستقلة. وفى نفس الفترة، كانت الحركة الوطنية السودانية فى الشمال قد صعدت من نشاطها وضغوطها ضد السياسات الإنجليزية فى البلاد، خاصة فى مناسبة قيام الدائرة البريطانية بإنشاء المجلس الاستشارى ثم الجمعية التشريعية فى شمال السودان. وعلى الجانب الآخر من الصورة، كانت المجتمعات التبشيرية وحلفاؤها من الإداريين فى حكومة السودان وفى أجهزة الحكم فى لندن يضغطون من أجل السير قدما نحو فصل جنوب السودان عن الشمال. وفى هذا الجو العام وفى إطار متغيرات الساحة الإقليمية والدولية وتصاعد قوة الحركة الوطنية المصرية، قررت الحكومة البريطانية مناقشة الموقف واتخاذ قرار بشأن بدائل المستقبل فى الجنوب، وبدون دخول فى التفاصيل إذ هى موثقة فى المصادر المنوعة عن هذه الفترة، تقرر عقد مؤتمر فى مدينة جوبا فى يونيو ١٩٤٧، وحضر المؤتمر عدد من الإداريين الإنجليز، و١٧ زعيما من رؤساء القبائل ونظارها فى الجنوب، و٦ من أبناء شمال السودان، وتشرح الدراسات التاريخية والسياسية السودانية تفاصيل عقد المؤتمر ومناقشاته وقراراته، وفى هذا المؤتمر تأكدت رغبة أبناء الجنوب فى بقاء جنوب السودان فى وحدة سياسية مع الشمال، ورفض أفكار ودعوات الانفصال أو الوحدة، أو الوحدة مع أوغندا وشرق إفريقيا. وفى هذا الإطار، نشير إلى الملاحظات التالية:

أ- بصدور قرار مؤتمر جوبا، تنتهى فترة الانفصال الأولى بين الجنوب والشمال، إذ صدرت عقب ذلك قرارات عدة تفتح الحدود وتبيح الانتقال بين الشمال والجنوب فى البلاد.

ب- طرح بعض أبناء الجنوب خلال المناقشات الشكوك والريبة والمخاوف الموجودة فى نفوسهم تجاه أبناء الشمال. وتأسيسا على ذلك، ظهر مطلب الفيدرالية بين الجنوب والشمال الذى منح الجنوب أوضاعا متميزة أو خاصة فى مجال الحكم الذاتى وذلك لضمان المستقبل الذى سوف يجمع بينهما فى إطار السودان الموحد وهذه الآراء سوف تظل موجودة بعد ذلك فى كل الحوارات والمناقشات التى تجمع بين الجانبين خاصة بعد إعلان الاستقلال.

جـ- لماذا تغيرات السياسة الإنجليزية؟ أو لماذا حسمت السياسة الإنجليزية موقفها تجاه إبقاء الجنوب فى إطار السودان بدون الاتجاه نحو الانفصال؟ هناك مجموعات من التفسيرات ترد فى المصادر المتعددة عن هذه الفترة، ومن بينها وجود مصاعب وعقبات عملية فى ضم الجنوب إلى أوغندا (الباجندا)، لأن الضم معناه تغيير موازين القوى الاجتماعية والقبلية داخل أوغندا، إذ إن القبائل الشمالية فى أوغندا هى إمدادات وقرابات إثنية لقبائل جنوب السودان. ويرى أحد السياسيين السودانيين- وهو ابل البر- أن بريطانيا باعت الجنوب مقابل تأييد الشماليين لها ولسياساتها، ولولا هذا الإجراء لانعقد لواء الفوز للعناصر الموالية لمصر، ولازداد المناصرون لمصر فى ذلك الوقت التصاقا بشعار وحدة وادى النيل.

ولكن التفسير الراجح عندى هو أن السياسة البريطانية فى تلك الفترة كانت ترى أن المصالح البريطانية المستقبلية

تتحقق بمنح المستعمرات استقلالها بأسلوب جديد هو "وحد تسد" بدلا من الأسلوب القديم "فرق تسد". ويساند هذا الرأى أن تلك الفترة التاريخية شهدت عددا من المشروعات البريطانية لإنشاء اتحادات سياسية فى مستعمراتها استعدادا وتمهيدا لاستقلالها، مثل اتحاد وسط إفريقيا واتحاد شرق إفريقيا، واتحاد ولايات الملايو، واتحاد إمارات الخليج، واتحاد عدن والمحميات، واتحاد نيجيريا الفيدرالى، وقد نجحت هذه المشروعات فى بعض الحالات الأخرى.

ويضيف السيد ابل البر فى هذا المجال: أن الوضع الجغرافى والاقتصادى فى ذلك الوقت فى الجنوب يجعل مستقبل تطوره مرتبطا بصورة لا فكاك منها بالشمال المستعرب المنتمى إلى الشرق الأوسط.

- وعلى الرغم من أهمية الإعلان القانونى الذى ترتب على قرار مؤتمر جوبا، إلا أنه يجب تقييم رد الفعل فى الجنوب عند المؤسسات التبشيرية والتعليمية والأجهزة الإدارية، والبحث عن الإجراءات التطبيقية والتنظيمية التى قامت الحكومة الإنجليزية بتنفيذها تطبيقا لهذه السياسة الجديدة بعد مؤتمر جوبا ١٩٤٧ .

لقد قاومت البعثات التبشيرية والتعليمية هذه السياسة الجديدة بالرفض وبالكلمة المكتوبة وبحشد الرأى العام بين النخبة الجديدة فى الجنوب، والدراسات المنشورة تشرح هذا بالتفصيل والوثائق. ومع تطور الأحداث، خاصة بعد عقد اتفاقية ١٩٥٣ بين بريطانيا ومصر، سوف تظهر تفاعلات وآثار هذه الاتجاهات بين أقسام النخبة المدنية والعسكرية الجنوبية. ومن الناحية الثانية، فإن الحكومة الإنجليزية لم تقم بإجراءات أو تغييرات أو تطبيق سياسات جديدة على مستوى الإدارة أو التنظيم فى مديريات الجنوب، إن فيما يتعلق بتنمية الوظائف أو مدى الدور الذى تقوم به مؤسسات الاندماج الوطنى داخل السودان بوجه عام. ويشير بعض الدارسين السودانيين إلى أن تمثيل الجنوبيين فى الجمعية التشريعية ظل ضعيفا أو كان فى صورة رمزية للدلالة على وجودهم فقط.

غيرت الثورة تركيب ومفاهيم النخبة الحاكمة فى مصر،

وظهر تحالف النخبة العسكرية المدنية المصرية الجديد، ونما معه مفهوم سياسى جديد تجاه نظام الحكم فى مصر وتجاه النظرية المصرية للسودان، وتحولت السياسة المصرية من التمسك التقليدى بحق الفتح ووحدة وادى النيل تحت التاج المصرى إلى إعلان مبدأ حق تقرير المصير وضرورة تطبيقه فى السودان لتقرير مستقبله بشأن الوحدة مع مصر أو الاستقلال. وذروة هذا التحول الفكرى ظهرت فى التوصل إلى عقد اتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا عام ١٩٥٣ . والمصادر التاريخية الثقات عديدة وتحتوى على كل تفاصيل الفترة ووثائقها، ولكن نورد هذه الملاحظات التى تتعلق بموضوع الدراسة، وهى:

أ- اعتبرت السياسة المصرية والنخبة الجديدة الحاكمة أن إلغاء النظام الملكى وطرد أسرة محمد على من البلاد إنما هو تعبير واضح عن موقف الشعب المصرى تجاه المظالم والاستبداد الذى فرضته هذه الأسرة الحاكمة على شعب مصر وعلى شعب السودان. وإن ما يقال فى بعض الدوائر السودانية عن الغزو المصرى أو الاستعمار المصرى إنما هو تعبير خطأ، لأن الأسرة المالكة السابقة فرضت سياساتها على الشعبين بقوة السلاح، وأنها استغلت اسم الشعب المصرى فى السيطرة على شعب السودان، كما أن الطرح الفكرى المصرى الجديد، وهو حق تقرير المصير فى استفتاء حر لشعب السودان، هو الأساس والمنطلق الثابت لأى علاقة مستقبلية بين الشعبين والبلدين منذ ١٩٥٢ .

ب- إن عدم دعوة أى مواطن من أبناء جنوب السودان للانضمام إلى الاجتماعات والمفاوضات التى تمت بين الحكومة المصرية والأحزاب السودانية، وكذلك عدم وجود مواطنين من جنوب السودان فى أعضاء الوفود الحزبية والقوى السياسية التى شاركت فى مناقشات تطبيق السياسة الجديدة، معناه فى نظر القيادات الجنوبية من خلال المطبوعات المنشورة أن الأمور قد أبرمت، وأن المستقبل قد خطط وحددت مساراته دون حضور أو دون علم أبناء جنوب السودان، ويضاف إلى هذا القول إنه لم يكن فى القيادات العليا أو التنظيمات العليا للأحزاب السياسية الكبرى فى شمال السودان أى مواطن من أبناء جنوب السودان حتى يقال إنهم شاركوا -ولو رمزيا- فى اتخاذ وصناعة القرارات الكبرى الخاصة بمستقبل السودان الموحد.

جـ- فى عام ١٩٥٩ تمت الانتخابات النيابية فى جميع مديريات السودان، ولم تكن هناك أحزاب سياسة منظمة تمثل أبناء الجنوب أو تعبر عن آرائهم واتجاهاتهم، كذلك لم تكن هناك قواعد سياسة شعبية بالمعنى السياسى الحزبى فى الجنوب تتبع وتؤيد الأحزاب السياسة الكبرى فى شمال البلاد. ومعنى هذا أنه فى خارج المدن الصغيرة والقليلة العدد فى الجنوب، أبرمت الاتفاقات والمساومات الانتخابية فى إطار الأوضاع القبلية والإدارية القائمة فى الجنوب، وبجوار هذا تبادلت الأحزاب السياسية السودانية الاتهامات، وتوغلت فى العداوات أمام الرأى العام الجنوبى وأمام النخبة الجديدة الجنوبية، الأمر الذى هز هيبة الحكم وزعزع الثقة الوليدة فى مستقبل الدولة الوطنية المستقلة. وفضلا عن هذا، فهناك اتهامات متداولة فى المطبوعات المنشورة بشأن الوعود الكاذبة والضغوط الإدارية والرشاوى المالية ... الخ.

هل يتجه النظام الدولى نحو التعددية القطبية؟

د. حسن أبوطالب

مع اقتراب دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر عقدها فى سبتمبر المقبل، أخذت مواقف القوى الكبرى دائمة العضوية تتضح رويدا رويدا تجاه الأفكار المطروحة بشأن توسيع مجلس الأمن، والتى تضمنها تقرير لجنة الحكماء الستة عشر، والمنشور فى ديسمبر ٢٠٠٤.

فالولايات المتحدة لا تضع فى أولوياتها الراهنة توسيع المجلس بقدر ما تهتم بالإصلاح الإدارى للمنظمة الدولية وتوسيع دورها فى القضايا العالمية الإنسانية وقضايا الحرب على الإرهاب الدولى وفقا للمفهوم الأمريكى. أما الصين، فإن أيدت على استحياء انضمام الهند وألمانيا والبرازيل، وعددا أكبر من الدول النامية دون تحديدها، فإنها تعترض بشدة على انضمام جارتها اليابان باعتبارها لم تعتذر بما يكفى عن ماضيها الاستعمارى تجاه جيرانها فى آسيا، وما زالت تقدم الاحترام والتبجيل للقادة العسكريين الذين قامت على أيديهم مذابح رهيبة فى عدد من بلدان آسيا فى الزمن الاستعمارى. بيد أن موقف الصين الكلى يميل إلى أن تتاح فرصة أكبر لمناقشة هذه القضية الحيوية وصولا إلى ما تسميه إجماعا بين القوى الكبرى بعد الدخول فى حوار دولى معمق، وبما يعنى أن الموقف الحقيقى للصين هو تأجيل البت فى هذه القضية الحساسة، لأنها سوف تثير الكثير من الإشكاليات السياسية فى الوقت الراهن.

والغموض نفسه ينطبق على الموقف الروسى، الذى لم يقرر بعد أى اقتراب سوف يتبعه حين عرض هذه القضية على الجمعية العامة أو على مجلس الأمن، فى حين أن المبدأ العام الذى تعلنه الدبلوماسية الروسية أنها مع عالم متعدد الأقطاب لا تهيمن فيه قوة ما على باقى القوى الدولية، ولا تفرض فيه أولويات معينة ليست محل توافق دولى. أما فرنسا، فتؤيد انضمام ألمانيا على وجه الخصوص ومعها اليابان والهند والبرازيل ودولة كبرى من إفريقيا. فى حين أن بريطانيا تتريث فى تقرير موقف واضح.

وبينما تجاهد دول ألمانيا واليابان والهند والبرازيل لتشكيل رأى عام دولى يؤيد انضمامها إلى عضوية دائمة فى مجلس الأمن، وباعتبار أن حقائق العصر الراهن تختلف عما كان عليه العالم عقب الحرب العالمية الثانية، فإن دولا أخرى تتخذ موقفا مضادا بشدة لمثل هذا الطرح، وفى المقدمة إيطاليا وباكستان والمكسيك، وكل منها لديه نقطة اعتراض جوهرية على بلد بعينه من الدول الأربع المرشحة. كما أن إيطاليا مثلا تتحدث عن ضرورة تمثيل الاتحاد الأوروبى وليس تمثيل أعضاء بارزين بعينهم كألمانيا، والتى تتشارك مع إيطاليا نفسها فى أنها كانت إحدى الدول المهزومة فى الحرب العالمية الثانية.

أما الوضع بشأن عضوية بلدين من إفريقيا، ففيه قدر من الغموض والمنافسة الظاهرة والمستترة معا، فضلا عن أن جهود الاتحاد الإفريقى لوضع معايير معينة للدول الإفريقية الأكثر قابلية لتمثيل القارة السوداء تتعرض لقدر هائل من الشد والجذب والمناورات السياسية. فى حين أخذت منظمات دولية أخرى تنادى بتوفير مقاعد لدول تمثل حضارات بعينها. وتبدو دعوة منظمة المؤتمر الإسلامى لتمثيل العالم الإسلامى بمقعد دائم فى

(*) خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ورئيس تحرير التقرير الاستراتيجى العربى.

مجلس الأمن – حين توسيعه – وكأنها تضرب فى الصميم مفهوم توسيع المجلس وفقا للتمثيل القارى وحسب، وتطرح فى الآن نفسه مفهوم تمثيل الكتل الحضارية، وهو طرح من شأنه أن يعيد تصميم مفهوم العمل الدولى ككل، ويطرح من جديد المعايير التى يجب اتباعها عند توسيع مجلس الأمن الدولى لكى يستوعب حقائق العصر الجديدة.

هذا التنوع فى المواقف تجاه قضية توسيع مجلس الأمن ذو صلة مباشرة بما يتم الحديث عنه كثيرا حول طبيعة النظام الدولى الراهن، وإلى أين يتجه فى غضون السنوات العشرين المقبلة؟ وإلى أى مدى يمكن للعالم أن يبقى أسيرا لنتائج الحرب العالمية الثانية بعد مرور اكثر من خمسة عقود على نهايتها جرى فيها الكثير من التغيرات الهائلة؟ إضافة إلى أن سقوط الاتحاد السوفيتى وانهيار جدار برلين وتلاشى حلف وارسو قبل عقد ونصف عقد لم يؤد إلى بلورة نظام دولى جامد، يمكن التعويل عليه لسنوات أخرى قادمة. فالتحولات سواء فى أوضاع الدول الكبرى أو الوسيطة تحدث بمعدلات كبيرة. والاتجاه العام هو لصالح تبلور اكثر من قوة دولية جديدة قد تنازع الولايات المتحدة بعض نفوذها فى مجال أو آخر.

وفى حين يقر العالم بنفوذ أمريكى هائل سياسيا وصناعيا وماليا إضافة إلى قدرة عسكرية غير مسبوقة فى التاريخ (تعبر عنها ميزانية عسكرية سنوية لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وصلت إلى ٤٧٦ بليون دولار، وبما يعادل الإنفاق العسكرى لباقى العالم)، فإن واقع العديد من المشكلات الدولية والإقليمية المتورطة فيها الولايات المتحدة يظهر قيودا جمة على هذا النفوذ الضخم، وبما يؤكد انه نفوذ غير مطلق وله أطر معينة لا يستطيع تجاوزها. بل انه يستفيد من نفوذ قوى أخرى كبرى أو وسيطة - كحلف الناتو مثلا والمنظمات النقدية والمالية الدولية - لحماية مصالح وإنجاز بعض الأهداف الأمريكية نفسها.

وقد كان صمويل هنتنجتون موفقا جدا فى مقال له نشر فى ١٩٩٩، بعنوان "القوة العظمى المنعزلة "The Lonely Superpower"، حين وصف إطار العلاقات الدولية المعاصر بنظام أحادية التعددية القطبية "uni-multipolar" الذى يتضمن قوة عظمى وحيدة وعددا من القوى الكبرى major المختلفة. ففى أحد الجوانب، فإن هناك الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة ولديها القوة العسكرية والقدرة المالية لاتخاذ أى تحرك دولى ترغب فيه، ولكن على الجانب الآخر، هناك تحركات دولية قوية ناحية تشكيل عالم متعدد الأقطاب حقيقى، حيث لا تستطيع فيه أى قوة أن تسود أو تهيمن على الأخرى. ونتيجة للتفاعل بين هذين الحدين، تتبلور حقيقة أن الولايات المتحدة لديها بالفعل، القدرة المادية لمتابعة سياسة خارجية أحادية الطابع، ولكنها عمليا مقيدة سياسيا من أن تفعل ذلك بحرية كاملة.

هذه المفارقة الواقعية بين القدرة الأمريكية الهائلة وبين القيود التى تواجهها أحيانا فى بعض القضايا الحيوية للعالم وللاستراتيجية الأمريكية نفسها، تثير الكثير من الاحتمالات حول مصير النفوذ الأحادى الأمريكى، ومن ثم مصير النظام الدولى نفسه فى المدى الزمنى المنظور، لاسيما وأن هناك قوى كبرى أخرى تتطور بمعدلات كبيرة كالصين والهند والبرازيل، ويتوقع لها أن تكون أقطابا دولية منافسة بدرجة ما للنفوذ الأمريكى – وإن فى مناطق إقليمية معينة – تكون خصما من النفوذ الأمريكى العالمى. ومن ثم، يفرض التساؤل نفسه: هل سيتجه النظام الدولى إلى نظام تعددية قطبية حقيقية ذى توازن دولى جديد، أم سيبقى على حاله الراهنة حيث قطبية أحادية أمريكية تبلورت منذ سقوط الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩٠، وبجانبها عدد من القوى الأساسية التى لا يشكل أى منها منفردة تحديا جوهريا للنفوذ الأمريكى لعقد قادم على الأقل؟ وهل ستقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدى وهى ترى صعود قوى هنا وهناك قد تهدد نفوذها العالمى؟ وما هى الآليات التى يمكن أن تلجأ إليها الولايات المتحدة من أجل كبح مثل هذا الاحتمال القائل بدخول النظام الدولى مرحلة تعدديه قطبية سينتج عنه توازن دولى جديد تصبح فيه الولايات لاعبا كبيرا من بين عدة لاعبين كبار؟

وعند الإجابة على أى من هذه التساؤلات، يجب الأخذ فى الاعتبار أن الولايات المتحدة بالفعل يمكنها أن تتخذ فى الوقت الراهن الكثير من الخطوات التى تعمل على إبطاء نمو قوى دولية تراها منافسة بعد حين، لكن نجاح مثل هذه الإجراءات ليس مضمونا تماما، خاصة إذا كانت القوى المستهدفة - كالصين مثلا - تتميز بدرجة كبيرة جدا من التداخل فى المصالح مع الولايات المتحدة نفسها. وكما تشير النيوزويك فى العدد ١٠ مايو ٢٠٠٥، فقد نمت صادرات الصين الى الولايات المتحدة خلال الـ ١٥ عاما الماضية بنسبة ١٦٠٠٪، فى حين ارتفعت صادرات الولايات المتحدة إليها بنسبة ٤١٥٪، كما أن إحدى سلاسل مخازن بيع التجزئة فى الولايات المتحدة اشترت ما قيمته ١٨ بليون دولار بضائع صينية فى عام ٢٠٠٤ فقط، ومن بين ٦٠٠٠ مورد لهذه السلسلة يقع ٨٠٪ منها فى الصين. وهو مثل يوضح حالة تشابك مصالح غير مسبوقة، ومرشحة فى الآن نفسه الى المزيد من التداخل.

وحقيقة الأمر أن هذه الأسئلة وغيرها قائمة على افتراض أساسى بأن العالم يحتاج بالفعل إلى أكثر من قوة كبرى، وبما يقود إلى حالة من التوازن المناسب الذى يحقق مصالح الجميع، بما فى ذلك مصالح الدول الأصغر نفوذا والأقل إمكانيات وموارد، ومن ثم يتحقق قدر اكبر من العدل على المستوى العالمى. كذلك، فإن هذا الافتراض تصاحبه جملة من التغيرات الكبرى التى تحدث فى مجالات العلم والتكنولوجيا والصناعة والاتصالات والتى ينتج عنها بالفعل إعادة تقسيم العمل الدولى بين الدول كافة. فالهند مثلا اليوم باتت تمثل ورشة صنع برامج الحاسبات الآلية لكبريات الشركات العالمية الأمريكية والأوروبية والصينية، وحققت من وراء ذلك دخلا يفوق ٣ مليارات دولار حسب بيانات عام ٢٠٠٣، والمتوقع أن يصل هذا الدخل إلى اكثر من ٨ مليارات دولار فى غضون الأعوام الأربعة القادمة. والمبدأ هنا أن هذه التغيرات الكبرى لم تعد حكرا على قوة بعينها، وانه يمكن للكثير من الدول أن تستفيد من حالة العولمة الراهنة للحصول على نصيب من التقدم والنفوذ، الذى من شأنه أن يعيد تشكيل مجمل العلاقات والتفاعلات الدولية.

لكن يظل التساؤل قائما حول نوعية النظام الدولى الممكن حدوثه، وهل سيكون نظاما للتعددية الدولية بما فيها من افتراض التوازن والاعتمادية المتبادلة وحد أدنى من العدالة الدولية؟ أم سيكون استمرارا لصيغة قوة ذات نفوذ أكبر و بجوارها عدد من القوى الكبرى، والذى يجمع بينها جميعا درجة أعلى من ترابط المصالح ونوع من المنافسة فى إطار التعاون والتى لا تشكل تهديدا لوضعية طرف بذاته

لحساب آخر، وعلى الأخص وضعية القيادة الأمريكية نفسها؟ وهو الوضع الذى يمكن وصفه بنظام شبه تعددى بقيادة أمريكية "US Led Quasi-Multipolar"، وهى الصيغة التى سوف تكون بمثابة امتداد لوضع القطبية الأحادية الأمريكية الانتقالى الراهن، مع بعض التعديل الجزئى.

بيد أن هذه الصيغة ليست سوى أحد الترجيحات الممكنة نظريا. فهناك صيغ أخرى متوقعة، وتتضمن نوعا من إعادة بلورة علاقات القوى الدولية بصورة جذرية عما هى عليها الآن، بما فى ذلك حدوث صراع بين أقطاب دولية كبرى، ونوع من الفوضى غير القابلة للسيطرة. وتاريخيا، حدثت صراعات بين أقطاب دولية فى مراحل تاريخية مختلفة، لكن حجم القوة المتوافر للأقطاب الدولية المرجحة بعد عقدين أو اكثر، وكذلك حجم تشابك المصالح العالمى من شأنه أن يجعل أى صراع بين أقطاب دولية فى المستقبل يعنى فوضى غير مسبوقة بكل المعانى.

وليس بخاف على أحد أن هناك قوى دولية كثيرة تدفع دفعا حثيثا إلى نشوء تعددية دولية حقيقية. وفى كثير من البيانات التى تصدر مثلا عن لقاءات القمة الروسية – الصينية، هناك عبارة مكررة تؤكد رغبة وإصرار البلدين على قيام نظام دولى تعددى اكثر مساواة واقل ظلما، معتبرتين أن جهودهما فى هذا الإطار ليست موجهة ضد طرف بذاته. كما أن كثيرا من البلدان المتوسطة تتطلع إلى مثل هذا النظام التعددى القطبية لما يتيحه لها من مساحة أكبر على المناورة الدولية والحصول على منافع اكبر بأقل درجة ممكنة من الضغوط، لاسيما الأمريكية.

مثل هذا التطلع الدولى يستند أيضا إلى رفض ضمنى للوضعية التى تعمل عليها الولايات المتحدة، حيث ترى نفسها –حسب وصف مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق– الدولة التى لا غنى عنها، أو الأمة الضرورة "indispensable nation" وهو ما يعنى أن الأمم الأخرى يمكن الاستغناء عنها، أو ليست ضرورة. وفى المقابل، فإن حرية الحركة الأمريكية يجب أن تكون بلا حدود، الأمر الذى يوفر حجة قوية بالحاجة إلى نظام دولى اكثر مساواة وأقل تدخلية أمريكية. ولذلك، فإن إحدى سمات نظام التعددية القطبية الحقيقية المأمول تعنى وضع قيود على حرية الاختيارات الأمريكية العالمية، وتقييد قدراتها التدخلية بوجه عام، وبما يشكل أساسا لتعاون تعددى مستقبلى فى القضايا العالمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يختلف فى جوهره وفى مبناه عما هو قائم فى اللحظة الجارية. ولذلك، فإن استمرار حالة شبه التعددية القطبية quasi-multilateralism يعنى فى حقيقة الأمر انتكاسا لما يمكن جنيه من مكاسب عالمية فى حال بناء تعددية قطبية حقيقية مصحوبة بتوازن دولى.

ففى ظل هذه الصيغة الرمادية من التعددية القطبية، يكون عادة بناء توافق دولى على الأولويات العالمية مسألة محل صعوبة شديدة، كما أن الخضوع للكثير من الرغبات الأمريكية يصبح سهل التحقق. وإلى جانب أن هذه الحالة تضعف من معنى التعاون الدولى الطوعى، فإنها كفيلة بإثارة الغرائز التدخلية العسكرية لدى كثير من الدول، وبما يفتح الباب أمام وضع عالمى اكثر ارتباكا وانقساما، ويصبح فيه التوافق الجماعى أمرا نادرا جدا أو باهظ الثمن تماما. كما انه سيحفز قوى دولية عديدة على التكتل معا للوقوف أمام الهيمنة الأمريكية والحد من آثارها السلبية عليها وعلى الوضع العالمى ككل، وهو ما نرى بوادره بالفعل، وإن على استحياء.

لكن الأمر المثير هنا، ولو على سبيل المجادلة، أن هناك محللين استراتيجيين أمريكيين يشككون فى قيمة التعددية القطبية، ويرون فى انزواء الهيمنة الأمريكية الراهنة مدخلا خطيرا للاستقرار والأمن العالمى، ويثيرون الشك فى أن التعددية القطبية بين متساوين أو شبه متساوين قد لا تقود بالضرورة إلى نوع من الاستقرار العالمى كما هو الظن السائد. ويطرح هؤلاء تساؤلا افتراضيا مهما قوامه : ماذا يحدث لو أن تعدد الأقطاب الدولية المتوقع حدوثه أو الذى يدفع البعض إلى حدوثه قد لا يرافقه بالضرورة نوع من التوازن الذى يقود إلى الاستقرار؟

ومن الناحية النظرية، ليس فى التاريخ البشرى مثل هذه الحالة التى انعدم فيها وجود الأقطاب الدولية المؤثرة والقابضة على حركة محيطها المباشر أو حركة العالم المعروف لها. فإذا ما وقعت مجرياتها فى العالم الحديث، فمن غير المستبعد أن يواجه العالم حقبة من الفوضى التى يختلط فيها التطرف الدينى وعمليات السلب والنهب فى المناطق الإقليمية المختلفة، والركود الاقتصادى والتراجع الحضارى، ونشوء المناطق المحصنة التى تدافع عن نفسها بالانكفاء على الذات والعزلة عن العالم، الخارجى. وهو مشهد أقل ما يوصف به انه يعنى تفكك العالم وانفصام عراه التى يشد بعضها بعضا بفعل العولمة وتداخل الأسواق وتشابك المصالح بين كافة الدول والمجتمعات.

مشهد انعدام الأمن وتفكك العالم، والذى يبشر به أنصار ضرورة استمرار السيادة الأمريكية، يفترض – وفقا لهم – أنه بمجرد انزواء التفوق الأمريكى سينتج فراغ قوى كبير لن تستطيع أى من القوى الكبرى الموجودة بالفعل أن تملأه، وسيتجه العالم إلى نوع من التوازن المختل، الذى سيسعى فيه كثيرون فى أن واحد إلى شغله، ومن ثم سيكون التنافس على أشده. ونظرا لعدم وجود ضابط إيقاع لمثل هذا التنافس المحموم، فمن الطبيعى أن تنزلق الأمور إلى حال من الفوضى الدولية العارمة.

بيد أن ما يحد من مثل هذا المشهد التشاؤمى أن الخبرة الإنسانية، ممثلة فى التنظيم والقانون الدولى، والمؤسسات الإقليمية بتنويعاتها المختلفة، ودرجة التداخل المجتمعى بفعل ثورة الاتصالات الرقمية، فضلا عن التغييرات المستمرة التى تصيب دور الدولة القومية ومبادئ السيادة التقليدية، ونهاية احتكار الدولة لوسائل العنف، ناهيك عن ضعف النوازع الامبراطورية للوحدات الدولية لما لها من تكلفة عالية على الداخل وعلى الدور الاقليمى وعلى الاستقرار العالمى ككل، ونشوء صيغ جديدة لتقسيم العمل الدولى تقوم على ترابط أوثق بين الوحدات الدولية وغير الدولية – كل ذلك يطرح بدوره معوقات كبرى وجدية أمام مشهد الانزلاق إلى فوضى دولية، ويرجح التحول المتدرج إلى تعددية قطبية متماثلة، لا خيار أمامها إلا التعاون والمزيد من الترابط.

إن التحول الى حالة قطبية تعددية، مصحوبة بتوازن دولى يمنع الانزلاق الى حال فوضى، مرهون أيضا بمواجهة بعض الحقائق التى تمثل فى ذاتها ابرز مظاهر اللا تماسك الداخلى، والتى تعانى منها كل الأقطاب الدولية الموجودة بالفعل والمرشحة مستقبلا.

فبالرغم من كل مظاهر القوة الأمريكية، هناك ثلاثة مصادر للعجز مستقبلا، هى أولا: تزايد درجة الاعتمادية الأمريكية على تدفقات رأس المال الأجنبى لتمويل الاستهلاك المفرط الخاص والعام على السواء. ووفقا لتجارب التاريخ، فإن أية قوة استعمارية لم تستمر طويلا إذا ما زاد اعتمادها على القروض الخارجية. وثانيا: تراجع مستوى التماسك الاجتماعى الداخلى، فالولايات المتحدة تحولت إلى بلد مستورد صاف للأفراد من باقى المجتمعات الأخرى، بكل ما يحملونه من ثقافات وقيم متباينة. كما أن جيشها الصغير نسبيا القائم على التطوع، والمنتشر فى بقاع كثيرة من العالم وتورطه فى معارك فعلية كبرى كما هو الحال فى العراق ومن قبل فى أفغانستان، يؤثر على القدرة الذاتية على توفير الأمن، وكذلك على ممارسة سلوك استعمارى جديد فى بقاع أخرى من العالم، خاصة أن هناك ميلا شعبيا متزايدا ضد التورط فى مغامرات عسكرية خارجية طويلة المدى. وثالثا: إن مؤسساتها السياسية، سواء الجمهورية أو الديمقراطية وتقاليدها السياسية، تجعل من الصعب تأسيس إجماع وطنى حول قضية بذاتها لفترة طويلة، والأمر اكثر صعوبة فى حال تشكيل إجماع وطنى وراء برنامج لبناء الأمة مثلا.

كما أن أوروبا تعانى هى الأخرى من مصادر عجز هيكلية خطيرة تحد من تحولها إلى قطب دولى منافس بمعنى الكلمة للقطب الأمريكى. فبعيدا عن المشكلات الهيكلية الناتجة بالفعل عن توسيع عدد أعضاء الاتحاد الأوروبى إلى ٢٥ عضوا، والتوتر الناشئ عن رفض كل من فرنسا وهولندا للدستور الأوروبى، والخلاف على حصص الأعضاء فى الميزانية الأوروبية الجماعية، فإن الواقع السكانى يلعب دورا معاكسا أيضا لمساعى تشكيل قطب دولى. فمع انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات الحياة، فإن المجتمعات الأوروبية الغربية، فى اقل من ٥٠ عاما، ستتحول إلى مجتمعات ذات غالبية سكانية مرتفعة العمر. ففى مجتمعات مثل إسبانيا وإيطاليا واليونان، سيكون ثلث السكان أعلى من ٦٥ عاما، وسيكون الاختيار أمام أوروبا إما فتح باب الهجرة مع ما يعنيه ذلك من تغييرات ثقافية كبرى، أو البقاء كقلعة حصينة لمجتمع من المتقاعدين. ومع استمرار تمسك الدول الأوروبية بمجالات سيادية أساسية فى مجالات الدفاع والسياسة الخارجية والاقتصاد، فقد تتحول إلى ما يشبه المقاطعات ذاتية الحكم.

يضاف إلى ما سبق أن أوروبا نفسها ليست موحدة بشأن تحولها إلى قطب دولى، وحتى ما قبل مأزق رفض كل من فرنسا وهولندا للدستور وفشل التوصل إلى الميزانية الأوربية للعام ٢٠٠٥، توزعت أوروبا بين ميل فرنسى إلى التحول المنهجى إلى قطب دولى له هوية أوروبية محددة المعالم، مستندة إلى تقاليد أوروبا السياسية والفكرية والقيمية، وينافس ويحد من الهيمنة الأمريكية الأحادية، وبين رؤية بريطانية ترى عدم ضرورة قيام مثل هذه التعددية القطبية، لأنه من الخطير جدا أن يتم تقسيم الغرب إلى قطبين متمايزين، أي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وفى المقابل، يرى البريطانيون - ومعهم كثير من الأعضاء الجدد فى الاتحاد الأوروبى - أن تكون الأولوية الأوروبية هى تعزيز الأطلنطى كصيغة تحالف أثبتت قيمتها التاريخية عالميا وأوروبيا، والاستمرار فى التمسك بصيغة الأمن الجماعى. أضف إلى هذا واقع انه ليس هناك من يستطيع أن يضمن قيام عالم آمن ومستقر كنتيجة آلية - أوتوماتيكية - للتعددية القطبية.

أما الصين، فإن التوقعات الخاصة بتحولها إلى قطب دولى مؤثر ومنافس بحق للولايات المتحدة قائمة أساسا على الاعتبارات الاقتصادية، لاسيما استمرار معجزتها الاقتصادية ، ففى الفترة من ١٩٨٩ عند بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى على الخارج ، وحتى عام ٢٠٠٤، ارتفع الناتج الداخلى من ١٤٧ مليار دولار الى ١,٦٥ تريليون دولار بمعدل نمو ٩,٤٪ سنويا. وزادت تجارتها الخارجية من ٢٢٠ مليار دولار الى ١,٥٤ تريليون دولار بزيادة سنوية ١٦٪، كما زاد الاحتياطى من النقد الاجنبى من مجرد ١٦٧ مليون دولار الى ٦٠٩ مليارات دولار، والمتوقع أن يتضاعف حجم الانتاج الكلى للصين ثلاث مرات خلال الأعوام الخمسة عشر المقبلة بما يفوق اليابان فى عام ٢٠١٥، ثم الولايات المتحدة فى عام ٢٠٣٩ .

لكن من جانب آخر، فإن الحفاظ على نفس معدلات النمو جنبا إلى جنب مع تحول سياسى سلس دون أن يقود إلى انفراط عقد الدولة الصينية، هو أمر محفوف بالمخاطر، ولا شئ يضمن حدوثه كما ينبغى. وحتى فى داخل التجربة الاقتصادية الصينية، هناك نقاط عجز كبرى، فالانتاج الكلى يفوق حاجة المجتمع المحلى ويعتمد تماما على الأسواق الخارجية، ومن غير المعروف تماما حجم المشكلة البنكية فى الصين، لاسيما حجم الديون المعدومة فيها، كما أن سياسة تثبيت العملة الصينية أمام العملات الأجنبية قد لا تتناسب مع التغيرات العالمية المنتظرة. وفى حال حدوث أى أزمة فى قطاعى العملة والبنوك الصينية، سيكون لها مردودها الكبير على الاقتصاد الدولى ككل، نتيجة الحجم المتزايد للتغلغل الصينى فى التجارة العالمية. وإذا وضعنا الاعتبارات السياسية فى الحسبان، لاسيما وأنه يحدث تحول سياسى ناحية انفراج داخلى وتقليل سطوة الحزب الشيوعى الحاكم، فمن غير المعروف تماما كيف ستتطور الحياة السياسية الصينية، وكيف ستعالج مشكلة العلاقة بين المقاطعات الغنية والفقيرة؟

هذه المشكلات التى قد تواجه القطب الصينى، حال تشكله، لا تلغى حقيقة أن الصين كبيرة الحجم وذات اقتصاد هائل ويتطور بصورة مذهلة، فإن اندماجه المتواتر فى النظام الدولى سيكون له تأثيره الكبير على طبيعة التوازنات الدولية، بيد أن حجم هذا التأثير سيكون مرهونا بنوعية السياسة الخارجية التى سوف تتبعها بكين إزاء قضايا النظام الدولى ككل، وبصفة أخص تجاه قضايا آسيا والمحيط الهندى والباسفيك على وجه التحديد، وكذلك على المدى الذى سيقبله الصينيون دوليا فى تحمل فاتورة النمو كقطب دولى بمعنى الكلمة، وفى توظيف قدراتهم العسكرية المتنامية ونفوذهم الاقتصادى فى متابعة سياسة خارجية نشيطة آسيويا وعالميا على السواء.

والمؤكد هنا أنه مهما يكن نمو الصين بطيئا، ومهما تراجع الاتحاد الاوروبى على صعيد التحول إلى قطب دولى، وأيا كانت الطريقة التى ستعالج بها الولايات المتحدة احتمالات صعود هذه القوة الدولية أو تلك، فإن النظام الدولى لن يبقى على حاله، وسيكون هناك توازن دولى جديد لن يتيح بسهولة حجم حرية التصرف المتاحة حاليا للولايات المتحدة. ومن هنا، يأتى القلق الأمريكى من الصعود الصينى الهادئ شكلا، والمثير موضوعا. وبالتالى، فإن الاقترابات الجماعية الدولية ستكون خيارا شبه وحيد تقريبا، سواء لواشنطن أو لغيرها من العواصم الكبرى.

العولمة والدولة

د. محمد سعد أبو عامود

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير تنامى المجال الاجتماعى العابر للحدود والمتجاوز لها، والذى يأتى تعبيرا عن العولمة، على الدولة ككيان سياسى قانونى وكفاعل دولى، وعلى أنشطتها ودورها فى الواقع المعاصر.

وتبدأ هذه الدراسة بعرض للاتجاهات العالمية المعاصرة فى دراسة العلاقة بين العولمة والدولة، ثم تحديد أنماط تأثير العولمة على الدولة المعاصرة، ثم التعرف على تأثير العولمة على الدولة المصرية كنموذج لدولة فيها المركزية جزء أصيل من الثقافة السياسية ومن التاريخ السياسى، وما يتطلبه هذا التأثير من تطوير وتحديث للدولة المصرية، بحيث تكون قادرة على التعامل بالكفاءة والفعالية الملائمة مع هذه المتغيرات الجديدة الناتجة عن العولمة.

وهناك العديد من المحاور المتعلقة بالعلاقة بين الدولة والعولمة، كما تتعدد الاتجاهات العلمية المعاصرة التى عنيت بدراسة العلاقة بينهما .. وفيما يلى نعرض لأهم هذه الاتجاهات.

الاتجاه الأول: يركز على تدويل النشاط الاقتصادى العابر للحدود. فالعولمة، وفقا لهذا الاتجاه، ينظر إليها كوصف للعلاقات بين الدول بغض النظر عن الحدود، ومن ثم فهو يركز على النمو فى التبادل الدولى والاعتماد المتبادل. ومع نمو تدفقات التجارة ورأس المال والاستثمارات، يكون من الممكن التحرك خارج نطاق الاقتصاد القومى. يفرض هذا على الدولة إجراء تغييرات فى الاقتصاد القومى، كى يتسق مع اقتصاد العولمة، فى منظومة متكاملة بواسطة العمليات والمعاملات الدولية.

الاتجاه الثانى: يرى أن العولمة تفرض على الدول إزالة العقبات الحكومية على التحركات بين الدول لخلق اقتصاد عالمى مفتوح بلا حدود.

الاتجاه الثالث: يركز على أن عملية العولمة تسعى إلى نشر الخبرات وتعميم نفس الأهداف للناس فى كل أركان الأرض، وهو ما يفرض على الدولة أن تقوم بمهام جديدة.

الاتجاه الرابع: يرى أن ديناميكية العولمة تفرض تطوير الأبنية الاجتماعية باتجاه الرأسمالية، العقلانية، التصنيع، وتحطيم الثقافات القائمة، ومن ثم فهذا يتطلب من الدولة أن تتكيف بنيويا ووظيفيا وثقافيا مع هذا الاتجاه.

(*) أستاذ العلوم السياسية ، كلية التجارة ، جامعة حلوان .

الاتجاه الخامس: يرى أن العولمة أعادت تشكيل الجغرافيا، فالفضاء الاجتماعى لم يعد بشكل عام يتحدد بالأماكن أو المسافات أو الحدود الإقليمية. ويشير جيدنز إلى ازدياد كثافة العلاقات الاجتماعية، على اتساع العالم، بشكل يجعل ما يحدث محليا يتشكل بواسطة أحداث تقع بعيدا بآلاف الأميال. ويرى دايفيد هيلد أن العولمة تشتمل على التحول فى تنظيم العلاقات والمعاملات الاجتماعية، من حيث نطاقها، وكثافتها، وشرعيتها وتأثيرها عبر القارات، أو عبر التدفقات الاقليمية الداخلية، وشبكات الأنشطة المختلفة. ومن ثم، فهذا الاتجاه يركز على النمو الضخم فى الارتباطات الاجتماعية العابرة للحدود الإقليمية بأشكالها المختلفة، وهو ما يفرض على الدولة أعباء جديدة لكى تتعامل مع الظواهر الناتجة عن هذا الوضع الجديد.

الاتجاه السادس يركز على تأثير العولمة على النظام الدولى وعلى الفاعل الرئيسى فيه ممثلا بالدولة القومية. فوفقا لهذا الاتجاه، فإنه قبل بروز العولمة بعقود كانت السياسة العالمية تنتظم فى تفاعلاتها على أساس ما يعرف بنظام وستفاليا الذى ظهر عام ١٦٤٨، وقام على أساس الدول القومية. وقد مثل هذا إطارا لنظام الحكم فى الدولة القومية، بمعنى أنه طرح أسلوبا عاما لصياغة الأحكام الاجتماعية وتطبيقها ومراقبتها وتنفيذها، وقد دعم هذا النموذج من نظم الحكم مبادئ مفهوم الدولة والسيادة. فمفهوم الدولة من هذا المنظور كان يعنى أن العالم مقسم إلى أجزاء اقليمية يخضع كل منها إلى حكومة منفصلة مستقلة. وتتصف هذه الدولة بوجود جهاز مركزى يمثل السلطة الشعبية المنظمة رسميا، ويتمتع باحتكار قانونى فائق الفاعلية لمنع العنف المسلح فى المناطق الخاضعة لأحكامه القانونية، كما أن الدولة كانت دولة ذات سيادة، بمعنى أنها كانت تمارس سلطة شاملة وعليا وغير محدودة وحصرية فوق الأراضى المخصصة لها.

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن العولمة أسهمت فى جعل هذا النظام قديما بائدا، فبالرغم من بقاء جهاز الدولة قائما، إلا أن المعيار الجذرى للسيادة وفقا للنظام الويستفالى لم يعد قائما، كما لا يمكن إعادة بنائه فى ظروف العولمة التى تسود العالم المعاصر، لأن ممارسة السيادة تستلزم التحكم فى المناطق التى تقع عليها الأحداث والتطورات، إلا أننا اليوم نرى أن تدفق المعلومات والسلع والخدمات والأموال والبشر والتلوث والسلاح، يأتى عبر الحدود، متجاوزا كل المحددات السياسية والقانونية. ومن ثم فوفقا لهذا الاتجاه فإن المجال الاجتماعى الذى كانت تمارس فيه الدولة القومية سيادتها وأنشطتها قد تغير، وتحول إلى مجال جديد عابر للحدود ومتجاوز لها، وهو ما يفرض على الدولة تغييرا فى انشطتها ودورها، داخليا وخارجيا.

الاتجاه السابع: يرى أن العولمة كمفهوم لحرية التجارة لها وجهها الإيديولوجى الذى تتمثل وظيفته فى تقليل أى مقاومة لهذه العملية، بجعلها تبدو ذات فائدة عالية ومفتوحة، وذلك بالرغم من أنها تتسبب فى بعض الأحيان بنتائج تهدد التقدم والنظام الاقتصادى والاجتماعى، وهو ما يجب الاعتراف به ومحاربته على كل مستوى. لكن نظرا للقوة السياسية والاقتصادية للمستفيدين من العولمة ولقوتها الدافعة الهائلة، يبدو أن انجاز هذا الأمر يقع فى نطاق اليوتوبيا، ومن ثم يركز هذا الاتجاه على ضرورة قيام الدولة بمقاومة العولمة وعدم الانخداع بخطابها الأيديولوجى البراق. ولأن العولمة تهندس بواسطة نخبة متعاونة وبما يخدم مصالحها، فانهم ينقلون انطباعا بأن العولمة لها نجاح عظيم ويتجاهلون آثارها السلبية، فالعولمة تتسم بانحدار وانخفاض معدلات نمو الدخل والاستثمار، والتقلب الشديد فى الأسواق المالية والمخاطر المتزايدة والمرتفعة، وارتفاع معدلات الفائدة، والارتفاع الواضح فى عدم المساواة فى توزيع الدخل بين الدول وداخل الدول. كما أنها تمثل فى الواقع هجوما على الديمقراطية، فإضعاف المنظمات العمالية على سبيل المثال يعد هجوما على الديمقراطية، ومحاولة جعل سياسات العولمة جزءا من الفهم العام دون حوار ونقاش موضوعى يدخل فى هذا الإطار. ولهذا السبب، فإن الدول مطالبة بوضع أجندة جديدة تخدم المواطن العادى بدلا من خدمة النخبة قليلة العدد المستفيدة من العولمة. وتشمل هذه الأجندة معارضة كل التنظيمات المتعدية القومية، والتى تضعف الحكومات الديمقراطية، والتأكيد على خدمة الحاجات الاقتصادية المشروعة، وهذا يتطلب ترابط كافة القوى المناهضة للعولمة.

هذه هى أهم الاتجاهات التى عنيت بدراسة العلاقة بين العولمة والدولة، والملاحظ أن ستا منها تبرز ضرورة تطوير وتكيف الدولة مع الآثار والمتغيرات الناتجة عن العولمة، فى حين أن الاتجاه الأخير يرى ضرورة أن تقاوم الدولة العولمة باعتبارها تعبر عن فئة قليلة العدد من الدول والأفراد والمؤسسات على حساب مصالح الغالبية العظمى من البشر والدول.

أنماط تأثير العولمة على الدول المعاصرة

تتعدد أنماط تأثير العولمة على الدول المعاصرة، وتتعدد اتجاهات دراسة هذه الأنماط. **هناك أولا اتجاه يركز على التأثيرات النوعية للعولمة على الدول المعاصرة**، ووفقا لهذا الاتجاه هناك تأثير اقتصادى **يقود إلى تأثير سياسى واجتماعى وثقافى**، وهناك اتجاه ثان يركز على المخاطر أو التحديات والفرص الناتجة **عن العولمة والتى يمكن أن تؤثر على الدولة المعاصرة** بأشكال وصور مختلفة، وبمدى يختلف من دولة لدولة أخرى. **اتجاه ثالث يركز على تأثير العولمة**

على سيادة الدولة وإطارها الإقليمي. اتجاه رابع يهتم بدراسة تأثير العولمة على بنية الدولة ومؤسساتها ووظائفها. وكل من هذه الاتجاهات يتداخل مع الاتجاهات الأخرى بشكل أو بآخر، ومن ثم فالمسألة الجوهرية فى هذا الصدد تدور حول وجود أنماط من التأثير ناتجة عن العولمة بأبعادها المختلفة على الدولة المعاصرة، الأمر الذى يتطلب تطوير المفاهيم التى قامت على أساسها الدولة، كمؤسسة سياسية أساسية، وإعادة هيكلة الدولة مؤسسيا ووظيفيا وفكريا بما يتلاءم ومستجدات العولمة.

وفيما يلى نعرض لأهم أنماط تأثير العولمة على الدولة القومية المعاصرة:

١- التأثير الاقتصادى السياسى الثقافى للعولمة على الدولة القومية المعاصرة :

توضح إحدى الدراسات أن الاقتصاد العولمى يؤثر على الدولة القومية المعاصرة طبقا لموقعها فى التقسيم الدولى للعمل، الذى يعطى مزايا لبعض الدول ولا يوفرها للبعض الآخر. والأكثر من هذا أن العولمة الاقتصادية تؤثر على قطاعات ومناطق مختلفة فى الدولة بشكل مختلف، كما أن نتيجة العولمة الاقتصادية لا تكون دائما هى التجانس والتكامل، بل على العكس، ففى بعض الحالات يبرز التغاير والتفكك.

ومن ناحية أخرى، فإن وسائل الإعلام وما تنقله من تصورات وأفكار وقيم يمكن تحليلها كغزو ثقافى يستهدف إضعاف الثقافات المحلية وخلق ثقافة كونية غربية. ومن ثم، فالعولمة الثقافية تفترض إزالة الثقافات المحلية وتقاليد الاختلاف، وهو ما يقود إلى التساؤل عن مدى احترامها للخصوصيات الثقافية التى لا يمكن تجاهلها من حيث التأثير.

وتوضح هذه الدراسة أنه فى الماضى شهدنا انتشار الوعى والقبول العالمى لفكرة أن الدولة مؤسسة كونية ورمز مطلق للمجتمع، على أن ما يحدث اليوم يقود إلى تأميم الثقافة من خلال ترسيخ وحدانية الهوية العولمية، وهو ما يتجاهل الخصوصية والمحلية، وذلك بخلاف مرحلة عالمية الدولة التى ارتبطت بفكرة التجانس الثقافى داخل الدولة، والتنوع الثقافى فى النظام الدولى ككل. إن مشكلة تميز الهوية ستظل مشكلة متواصلة محتفظة بأهميتها فى العملية المستمرة للعولمة، بل إن مشكلة البحث عن الهوية ربما تؤدى إلى تعبئة المشاعر والرموز الإثنية و القومية فى محاولة لإعادة بناء التقاليد اللازمة للمواجهة الحضارية، ولوضع تفسير محلى وتطبيقى لمبادئ العولمة. إن الإحياء الإثنى والقومى قد يظهر كرد فعل لتهديد فرض التجانس من خلال العولمة، أو لإعادة اكتشاف الهوية الجمعية الخاصة بكل مجتمع. وفى هذا الإطار، فالعولمة تدعم الهويات الإثنية والقومية، وتساهم فى تكيف الدولة القومية ونظام الدولة بما يتلاءم وهذه المستجدات. ومن ناحية أخرى، فإن البحث عن الهوية قد يصاغ فى اصطلاحات سياسية دينية، ويمكن أن يأخذ شكل بناء الشخصية الحضارية على قواعد الأديان العالمية، على سبيل المثال الإسلام فى مواجهة المسيحية الأوروبية اللاتينية.

٢- تأثير العولمة على سيادة الدولة :

انتقدت بعض الدراسات مفهوم سيادة الدولة بصفته مفهوما افتراضيا غير واقعى، وأن السيادة المطلقة للدولة لم تتحقق قط، وإنما الأصل هو نسبية السيادة استنادا إلى القوة. وهناك دراسات أخرى عمدت إلى تفعيل تأثير العولمة على المظاهر المختلفة لسيادة الدولة. وسنستعرض هنا دراسة تركز على تأثير الشركات عالمية النشاط على سيادة الدولة وتشير إلى أنه لازدياد عدد الشركات التى تتخطى الحدود الوطنية وتوسع نشاطها وتعقد عملياتها تأثير سياسى كبير،وقد تمكنت هذه الشركات من تجنب محاولات الحكومات مراقبة التدفقات النقدية، أو فرض العقوبات التجارية أو تنظيم الإنتاج.

وتقدم هذه الدراسة النماذج التالية لفقدان الدولة لسيادتها:

أ- التدفقات النقدية وفقد السيادة :

لم يعد بالإمكان اعتبار أن كل دولة من الدول تملك اقتصادا منفصلا خاصا بها بسبب التوسع الكبير للشركات خارج حدودها الوطنية. كما تسرب الضعف بشكل كبير لعنصرين مهمين من عناصر السيادة، هما السيطرة على العملات المتداولة وعلى التجارة الخارجية، ويعنى فقد هذين العنصرين أن الحكومات فقدت سيطرتها على التدفق النقدى.

ب- التبادل التجارى عبر بلد ثالث وعلاقته بفقد السيادة :

من الصعب على الحكومات تنظيم العمليات ذات الطابع الدولى، فمن العسير على حكومة ما فرض مقاطعة تجارية على دولة أخرى، لأنه من العسير منع انتقال المعلومات أو الأشخاص لأغراض تجارية، وقد يكون من الممكن منع الاستيراد والتصدير بشكل مباشر إلا أنه لا توجد طريقة مضمونة لمنع التبادل التجارى من بلد لآخر، لأنه يمكن تحقيق ذلك عبر بلد ثالث أو طرف ثالث.

جـ- الموازنة التنظيمية وفقدان السيادة :

من الصعب على الحكومات ضبط الأنشطة التجارية للشركات داخل حدود بلادها، حيث إن هذه الشركات قد تلجأ إلى عملية الموازنة التنظيمية، فإذا كانت شركة ما تعارض سياسة حكومة معينة، فبإمكانها التهديد بالحد من إنتاجها المحلى أو ايقافه وزيادة انتاجها فى دولة أخرى.

أما فيما يتعلق بالأعمال المصرفية، فإن الأخطار السياسية المتأصلة والمتمثلة فى خطرانهيار مصرف ما لأسباب متعددة تكون كبيرة وفائقة الخطر.

د- تخطى الحدود الوطنية والسيادة:

تتسبب الشركات المتخطية للحدود فى نشوء صراع على السيادة بين الحكومات المختلفة، فإذا كانت الشركة الأم تابعة للدولة (أ) والشركة التابعة تابعة للدولة (ب)، فعندما تسرى قوانين الدولة (أ) على أعمال الشركة المتعدية للحدود، فمن الممكن أن ينشأ صراع على السيادة، فهل تنصاع الشركة التابعة لأوامر الحكومة (ب) أم لأوامر الحكومة (أ) أم التى تصدر عبر الشركة الأم؟

٣- تأثير العولمة على وظائف الدولة ودورها :

تركز بعض الدراسات على تأثير العولمة على دور الدولة ووظائفها وأنشطتها، فتذكر احداها أن الأقاليم الاستراتيجية للعولمة الاقتصادية تنشأ من خلال ممارسات الفاعلين المتعاونين والمصادر الأخرى، كالمدن العولمية، ومن خلال عمل الأنظمة القانونية الجديدة. إلا أن هذه العمليات تحدث فى اقاليم خاضعة للدولة القومية، ومن ثم فلا بد أن يكون للدولة دور، وهناك عدة ابعاد لهذا الدور تتمثل فى القضاء وأحكام المحاكم، والأعمال التشريعية، والأوامر والقرارات التنفيذية، ومع التصادم بين مختلف المصالح والنتائج المختلفة عبر المؤسسات والدول، يوجد دور للدولة يقوم على أساس زيادة سرعة التغيير الداخلى بما يتوافق مع هذه المستجدات، ويدخل فى هذا الإطار تصديق الحكومات على خصخصة القطاع العام، وإعادة تنظيم سوق الأوراق المالية، وكلاهما يستلزم واقعيا فتح الاقتصاد القومى أمام الاستثمار الأجنبى، والتوافق مع المنطق الجديد لأسواق رأس المال العولمية، وهو ما يتطلب أن توافق الدول وتنفذ الأسلوب المناسب لإدارة الاقتصاد القومى.

وفى هذا المجال، يظهر دور البنوك المركزية كدور حاسم، فبالرغم من أنها فقدت بعض سلطتها الاقتصادية الكلية، إلا أنها أصبحت اليوم مؤسسات وسيطة من خلال القواعد الدولية الجديدة للعبة المنفذة فى الاقتصادات القومية. وهنا تبرز أهمية استقلال البنوك المركزية عن السلطة التنفيذية، وأن ذلك شرط يجب أن تحققه الدول للحصول على قروض من صندوق النقد الدولى، وترى هذه الدراسة أن القول إن الدولة فقدت أهميتها هو قول غير دقيق، وأن تنظيم الأسواق لا يعنى فقدان الدول للتحكم، فالحاجة مازالت قائمة ومستمرة للتشريع القومى لحماية وضمان النفوذ وحقوق الملكية وترسيخها، وتحدد هذه الدراسة دور الدولة على النحو التالى:

أ- الدولة ضامنة لحقوق رأس المال الكونى كحماية النقود وحقوق الملكية، وهى تفعل ذلك من أجل المزيد من العولمة.

ب- الدولة وهى تقوم بدورها فى توفير الغطاء التشريعى للعمليات الاقتصادية، تستعين باستشارات المنظمات الدولية العديدة الناشئة عن العولمة والنظم والممارسات التشريعية الجديدة الناتجة عنها.

جـ- ما يسمى باعادة التنظيم يشير إلى مجموعة معقدة من التقسيمات الداخلية والمفاوضات التى تسعى إلى الحفاظ على تكامل الاقليم القومى كحالة جغرافية، والتى فى الوقت نفسه تنقل السلطة التنفيذية للدولة إلى مافوق إقليمها.

د- فى حال سوق رأس المال الكونى، فإن الأمر يتطلب وزنا معياريا مهما للدولة فى صنع السياسات الاقتصادية القومية.

ومن خلال العرض المتقدم، يمكن القول إن هناك أدوارا جديدة للدولة تتطلبها العولمة، فهناك حاجة إلى دور تشريعى يقوم بتشكيل التشريعات الجديدة التى تنظم العلاقات بين متطلبات السيادة القومية وعمليات الشركات المتعدية للحدود، وتلك التى تنظم العلاقة بين الدولة والقوى الاقتصادية الفاعلة العاملة على مستوى العالم. هذا بالإضافة إلى الحاجة إلى دور للدولة لعلاج المشكلات التوزيعية الناتجة عن نظام الاقتصاد العولمى الذى أنتج حالات من عدم المساواة فى الأرباح واكتساب القدرات لا يمكن تجاهلها.

٤- العولمة ومحنة الدولة :

يركز هذا الاتجاه على أن تأثير العولمة على الدولة قد أدى إلى خلق محنة للدولة، **فالدولة مطلوب منها تحت أسوأ**

الفروض حل نفسها، وفى أفضل الفروض فإنه يجب عليها أن توافق على تحويل نفسها.

ويوضح هذا الاتجاه أن العولمة تثير أسئلة تتعلق بسيطرة الدولة الداخلية ودورها الدولى، وأن المشكلات التى تواجه الدولة تتأسس وتقوم على حقائق ووقائع جديدة، هذه الوقائع الجديدة توضح أن التفكك والعولمة عمليتان تتمم كل منهما الأخرى، بدلا من كونها متبادلتين.

وتشير احدى الدراسات إلى أنه من الضرورى أن نركز على الطبيعة المزدوجة للدولة، فهى مفهوم قانونى يتكون من مجموعة من القواعد التنظيمية، أى أنها نظام معيارى. من ناحية أخرى، هى جسد سياسى له بنيته التى تقوم على قواعد مبدأ الشرعية الذى يميزها عن أى جسد اخر، ويعطيها هويتها الفريدة. الدولة ثنائية من حيث طبيعتها ومن حيث دورها، انها فى لحظة ما تعبير عن تكتل المجتمع الداخلى، وفى نفس الوقت هى العنصر الرئيسى للمنظمات الدولية، وهى من خلال هذه المنظمات الدولية تؤكد السلام المدنى والنظام العام فى إقليمها، وتساعد على تحقيق السلام والاستقرار للمجتمع الدولى، وتقوم بتنفيذ وظائف الاتصال والتعاون مع الدول الأخرى. وتؤكد هذه الدراسة على أن هذا الدور المزدوج للدولة داخليا وخارجيا قد صار موضع تساؤل، وتوضح ذلك على النحو التالى:

أ- بالنسبة للتجانس الداخلى والهوية القومية ذاتها، صارت موضع اختبار بواسطة المطالب الإقليمية، وحقوق الأقليات، والعلاقات عبر الحدود والهجرة، والمجتمعات الممزقة التى تسودها الفوضى، والمعارضة المتنامية بين الأغنياء والفقراء.

ب- وبالنسبة للإقليم، فإن السيطرة التقليدية للدولة على اقليمها لم تعد مؤكدة؛ فالحدود صارت مفتوحة للتبادلات السلعية من بضائع وخدمات ومواد ثقافية، وتحركات بشرية. والحركة الدولية العابرة للحدود جعلت التمييز بين الداخلى والدولى أمرا شديد الصعوبة. إن فتح الأسواق وعولمة التجارة أرجعا الدولة لتكون سلطة وسيطة بين المستوى المحلى والمستوى الدولى. وتطرح هذه الدراسة بعض النماذج لخروج الدولة من محنتها، الأول يتعلق بإيجاد رؤية متجانسة للفيدرالية الدولية تكون فيه الدولة مجرد سلطة بين آخرين، ومن ثم فهى مجرد مزود بالخدمات وليست لديها أى حقوق امتياز، والثانى هو تحلل الدولة والعودة إلى حالة الطبيعة، والثالث هو نموذج الدولة الجديدة، ويقوم على أساس إذعان وخضوع الدولة للقانون، وهو مفهوم يختلف عن حكم القانون. هذا النموذج يمثل رؤية إيجابية للدولة الواقعية الملائمة لظروف العولمة، فهى مازالت دولة، ولكنها لا تنشغل بالتدخل والإخضاع. ويمكن قياس الضرورة المستمرة لوجود الدولة بالنظر إلى النتائج الفاجعة الناتجة عن انهيارها كما حدث فى الصومال ورواندا ويوغوسلافيا وغيرها. نموذج الدولة الجديد يجب أن يكون ناجحا اقتصاديا، فالدولة المنشودة ليست الدولة الوسيطة بين الداخل والخارج، ولكنها المسهلة للمرور للأمام والخلف، إنها تعمل كمسطح وليس كسياج، وهذه الدولة مطالبة بفتح حدودها للناس والتجارة والمعلومات والمنتجات الثقافية، وأن تحترم حقوق الإنسان بمنظورها العالمى الذى يتضمن احترام الأقليات وحرية التحرك للأشخاص، والحقوق الإنسانية، وإذا فشلت فى تحقيق ذلك فإن الجمعيات الأهلية غير الحكومية ومؤسسات القانون الدولية تنبهها إلى ذلك.

ومن ثم فإن الدولة فى ظل العولمة تحتاج إلى إعادة هيكلة بنائها مؤسسيا ووظيفيا وفكريا لكى تستطيع التعامل مع متغيرات العولمة والظواهر الناتجة عنها بأنواعها ومستوياتها المختلفة.

العولمة والدولة المصرية :

ألقت العولمة بغير شك بتحديات وفرص فرضت على الدول أن تتعامل معها، وقد اختلفت طبيعة هذه الفرص والتحديات باختلاف الدول، كما اختلفت قدرات الدول على التعامل معها. الصين تقدم نموذجا للتعامل الإيجابى الفعال مع العولمة بتحدياتها وفرصها، يوضح أن الدولة القومية لا تستطيع فقط التعايش مع العولمة، ولكنها تستطيع فعليا زيادة قدرتها على التأثير الخارجى عن طريق التكيف الفعال مع العولمة. الصين نجحت فى تشجيع المشروع الخاص، وخلق طبقة من رجال الأعمال القادرين على الفعل والتأثير، كما قامت بإعادة بناء النظام الإدارى والمؤسسات الاقتصادية المهمة بما يتوافق مع سوق الاقتصاد العولمى. ورغم أن ذلك فتح الطريق لدخول الأفكار الغربية الاقتصادية، وتوظيفها لخدمة النشاط الاقتصادى الصينى، إلا أن قادة الصين مازالوا يعارضون الأفكار والمفاهيم الديمقراطية الغربية، على أساس أن ظروف المجتمع الصينى لا تسمح بتطبيقها، وإنما الأمر يحتاج إلى التوصل إلى الآليات المناسبة الملائمة لظروف وثقافة المجتمع الصينى من أجل تحديث وتطوير النظام السياسى الصينى خلال المراحل اللاحقة.

وفيما يتعلق بمصر، فإن الأسس التى تقوم عليها العولمة لا تتلاقى مع مكونات الخبرة السياسية والثقافة السياسية المصرية. فالدولة المصرية منذ نشأتها الأولى هى دولة السلطة المركزية، ومن ثم فتفكيك المركزية وإعادة بناء السلطة العامة على أسس جديدة تتوافق مع متطلبات التعامل مع العولمة، يمثل إشكالية مهمة للدولة المصرية. إن المركزية فى

مصر ليست إطارا تنظيميا بقدر ما هى جزء أساسى من الثقافة السياسية المصرية، والمعروف أن الثقافة السياسية تلعب دورا مهما فى تشكيل الفعل السياسى، سواء على مستوى النخبة السياسية أو على المستوى الشعبى، ومن ثم فمسألة الانتقال من النموذج المركزى إلى النموذج اللامركزى الملائم للعولمة تعد بالغة الحساسية بالنسبة للدولة المصرية. وترتبط بهذا إشكالية أخرى هى إشكالية البيروقراطية المصرية العتيدة.

فالعولمة تتطلب جهازا إداريا سريع الحركة، غير مقيد إلا بمعايير الإنجاز والكفاءة والفعالية والتكلفة والعائد، وهو أمر لا يتوافر بالدرجة الملائمة لجهاز الإدارة فى الدولة المصرية. إن هذا الجهاز له خبرات طويلة فى تكييف المتغيرات المستجدة بما يتلاءم مع الحفاظ على سلطانه ومصالحه، فى حين أن المطلوب هو إعادة بناء وتشكيل جهاز الإدارة المصرية بما يتلاءم مع متغيرات العولمة. إن هذا يخلق إشكاليات عديدة للدولة المصرية، وأدى ضياع فرص كان يمكن الاستفادة منها، بالاضافة إلى زيادة حدة التأثير السلبى للعولمة.

إشكالية ثالثة تواجه الدولة المصرية تتمثل فى ثقافة المجتمع المصرى، التى هى أقرب إلى المحلية منها إلى العالمية. فوفقا لهذه الثقافة، فإن مصر بالنسبة للمصريين هى أم الدنيا، ومادامت كذلك، فكل ما هو مصرى يمثل الأصالة وكل ما هو خارجى بخلاف ذلك. الطابع المحلى لثقافة المجتمع المصرى، بالإضافة إلى الخبرة التاريخية المريرة فى التعامل مع المستعمر الأجنبى، ولدا قدرا واضحا من الحذر والتشكك فى كل ما يأتى من الخارج، وتأتى العولمة لتحاول غرس ثقافة مضادة لهذه الثقافة المتأصلة فى المجتمع المصرى، ولعل هذا يفسر هذا القدر الواضح من الحذر والتردد المصرى فى التعامل مع المتغيرات الناتجة عن العولمة، وفى توفير المتطلبات اللازمة للتعامل معها.

وإذا ما انتقلنا إلى مستوى آخر من مستويات التحليل، فسنجد أنه فى المجتمعات الغربية، نشأت الطبقة الرأسمالية بعيدة عن الدولة، وبالتالى فإن حركة ونشاط وانجاز رجال الأعمال مرتبط بقدرتهم على المبادرة والابتكار وتحمل المخاطر. الأمر بالنسبة للدولة المصرية مختلف تاريخيا، حيث إن الرأسمالية المصرية الحديثة والمعاصرة ولدت من أحشاء الدولة، الأمر الذى يجعلها أكثر اعتمادا على الدولة مقارنة بالطبقات الرأسمالية فى المجتمعات الأخرى، وهو ما يجعل عقلية هذه الطبقة فى مصر فى تصريفها وإدارتها شئونها قريبة إلى حد كبير من عقلية الدولة. وبالتالى فمن الصعب بناء نظام رأسمالى بغير توافر رأسماليين يتمتعون بعقلية رأسمالية.

هذه بعض نماذج الإشكاليات التى تواجه الدولة المصرية فى مسار تعاملها مع العولمة، وهى لا تعنى عدم إمكانية التعامل الفعال للدولة المصرية مع العولمة، وإنما تعنى أن الدولة المصرية والمجتمع المصرى فى منعطف تاريخى، يستدعى القيام بعملية مراجعة شاملة للواقع المصرى والظروف الموضوعية المحيطة به، والتعرف على التحديات الحقيقية التى تواجهه، من أجل التوصل إلى الاستجابة الملائمة لمواجهة هذه التحديات، وصياغة المشروع الجديد للدولة المصرية فى عصر العولمة. وعلينا أن نتذكر أن تاريخ مصر يقدم نماذج عديدة لحالات مشابهة، لخصها ارنولد توينبى فى التحدى والاستجابة كمفتاح لتفسير الاستمرارية المصرية على مدى الزمن، فكيف يصل المصريون إلى الاستجابة الملائمة لتحديات هذا العصر، هذا هو السؤال!

المراجع :

- جوف بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، دبى، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤. بوتران بادى، عالم بلا سيادة، الدول بين المراوغة والمسئولية، ترجمة لطيف فرج، القاهرة، مكتبة الشروق، ٢٠٠١ ص١٣ وص٢١.

- أيان كلارك،العولمة والتفكك، ابوظبى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ٢٠٠٣، ص ص٢٩١- ٣٣٥.

- Yongning Zheng, Globalization and State Transformation in China, Cambridge, Asia Pacific Studies 2004

- Serge Sur, the State between Fragmentation and Globalization, Translated By Debra Matier, Academy of European Law Online.

- Wiliam I. Robinson, Capitalist Globalization and the Transnationalization Of the State Faculty. Maxwell. syr.edu/Merupert/Resarch/HM Workshop/Robinson.Htm.

- Joo Hyounb Ji, Globalization and the Nation - State, www.lancs.Ac.Uk/Postgrad

- Martin Wolf, Will The Nation - State Survive Globalization? Foreign Affairs, Jan/Feb 2001, http://www.ForeignAffairs.Org

- Martin Shaw, The State Of Globalization, From Review Of International Political Economy, 3, 4, 497-513, 1997.

الثابت والمتغير فى سياسة الولايات المتحدة الخارجية

د. منار الشوربجى

بدأ القرن الحادى والعشرون بتولى إدارة بوش الابن الحكم فى الولايات المتحدة الأمريكية، وهى الإدارة التى أحدثت تحولات جوهرية فى مجمل توجهات السياسة الخارجية الأمريكية وأدواتها، فقد اتسمت فترة حكم بوش بالنزوع نحو العمل المنفرد فى السياسة الدولية دون اعتبار لرؤى الحلفاء ومصالحهم، وصار القاصى والدانى داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها يتحدث صراحة عن "الإمبراطورية" الأمريكية كحقيقة واقعة، وكل ذلك جاء مغلفا بخطاب رسالى ذى طابع دينى فى أغلب الأحيان.

وقد أرجع الكثيرون ذلك التحول الأمريكى إلى أحداث سبتمبر وما مثلته من لحظة فارقة استدعت مراجعة أمريكية شاملة للأسس التى كثيرا ما ارتكزت عليها سياسة الولايات المتحدة.

ومن هنا، يصبح السؤال: إلى أى مدى كانت أحداث سبتمبر هى المحرك الرئيسى لتلك التحولات؟

بل إن السؤال الأكثر أهمية هو ذلك الذى يتعلق بما إذا كانت سياسات إدارة بوش قد مثلت انقلابا راديكاليا على ما قبلها أصلا. ففى عهد كلينتون مثلا، كانت هناك بوادر ميل للأحادية لا تخطئها العين، فضلا عن ملامح إمبراطورية واضحة. أما الطابع الرسالى للخطاب الأمريكى، فهو لا يمثل جديدا فى ذاته، إذ هو عنصر مهم من عناصر الثقافة السياسية يضرب بجذوره فى عمق التاريخ الأمريكى.

وتكمن أهمية الإجابة على السؤال الأخير فى أن إجابته تلك تسمح بطرح السؤال الأهم على الإطلاق المتعلق بمستقبل السياسة الخارجية الأمريكية. فإذا كانت سياسة إدارة بوش وليدة لحظة تاريخية استثنائية، تمثلت فى أحداث سبتمبر أو فى هيمنة المحافظين الجدد فى عهده، أو فى الاثنتين معا، فإنها مرشحة للتحول الجوهرى من جديد، بزوال تأثير تلك المتغيرات، أما إذا كانت تمثل امتدادا تاريخيا تراكميا فإنها مرشحة للبقاء.

وسوف تسعى كاتبة السطور فى الصفحات القليلة القادمة إلى وضع أداء إدارة بوش فى سياق تطور السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، والتقاط الجذور التاريخية لتوجهات تلك الإدارة، مع تتبعها فى تطورها التاريخى، من أجل الوقوف على الثابت والمتغير فيها.

وهى فى ذلك تقدم أطروحة محددة مؤداها أن سياسات أمريكا الخارجية فى عهد بوش الابن هى نتاج لتضافر عاملين معا، فهى امتداد لتوجهات كانت موجودة، ولكنها ما كان سيتم البناء عليها وتطويرها فى اتجاه المسار الحالى

(*) المدير الأكاديمى لمركز الدراسات الأمريكية ، الجامعة الأمريكية بالقاهرة .



- "أشعر كأن الرب يريدنى أن أخوض انتخابات الرئاسة"
- "لقد أعاننى الإيمان على النجاح، ولولا الإيمان لكنت شخصا آخر، ومن دونه بالتأكيد ما كنت وصلت إلى هنا"
- "إن هذا البلد يجب ألا يخشى تأثير الإيمان على مستقبله. يجب أن نجد مجالا للإيمان لنجعل من أمريكا مكانا أفضل"
- "لأننا أكبر قوة على ظهر الأرض، فعلينا إلتزام بأن نساهم فى نشر الحرية .. هذه فى رأيى، الرسالة التى يجب علينا أن نؤديها"
- "نحن فى صراع بين الخير والشر، وأمريكا سوف تسمى الشر باسمه"

الرئيس الأمريكى جورج بوش الابن

تنتشر فى الولايات المتحدة ٢٠ ألف مدرسة مسيحية ابتدائية وثانوية، وألف كلية مسيحية للتعليم بعد الثانوى. كما تنتشر فى الولايات المتحدة الدوريات المسيحية مثل "المسيحية اليوم" و"العالم" و"تاريخ المسيحية" و"الأبوة المسيحية" و"الوعاظ" و"الأكليروس" و"المختار الكاثوليكى" وغيرها. وتضم الولايات المتحدة ١٣٠٠ دار للنشر متخصصة فى الكتب المسيحية، إضافة إلى سبعة آلاف مكتبة لتوزيع الكتب المسيحية، وتقدر مبيعاتها بحوالى ٣ مليارات دولار سنويا. واستفاد الدين من الثورة التكنولوجية، حيث نشهد الآن على "الإنترنت" شبكة "المسيحية على الخط"، كما أصبحت للكنائس المختلفة مواقع على الشبكة الدولية.

وخلافا للشعوب الأوروبية، يعد الأمريكيون شعبا متدينا بشكل عام، و٩٥٪ منهم يعتقدون فى وجود الله وأغلبيتهم يقدسون المسيح والسيدة العذراء، ويعتقد ٨٦٪ منهم فى الآخرة و٧٦٪ يؤمنون بالشيطان والجحيم.

الفصل بين الكنيسة والدولة فى التجربة الأمريكية لم يتحول يوما إلى فصل بين الدين والمجتمع، وبين كل ٥ أفراد هناك ٤ أفراد يعتقدون فى الحياة الآخرة. كما أن ٨٢٪ من الأمريكيين يعتبرون أنفسهم أشخاصا متدينين مقابل ٥٥٪ فى بريطانيا، و٥٤٪ فى ألمانيا، و٤٨٪ فى فرنسا. أما من يؤدون الخدمات الدينية أسبوعيا، فتبلغ نسبتهم فى الولايات المتحدة ٤٤٪ مقابل ١٨٪ فى ألمانيا، و١٤٪ فى بريطانيا، و١٠٪ فى فرنسا.

المصدر : رضا هلال، الدين والسياسة فى أمريكا: علمانية أم متدينة، ضمن: الإمبراطورية الأمريكية - الجزء الأول، القاهرة: مكتبة الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص ٢٤٨ -٢٥١.

إعداد : عصام عبد الشافى

لولا وجود المحافظين الجدد فى مواقع صنع القرار، حين وقعت أحداث سبتمبر.

فأحداث سبتمبر كانت بمثابة هدية لا تقدر بثمن لفريق المحافظين الجدد، الذى هيمن فى عهد بوش، حيث سمحت بتمرير سياسات كان هذا الفريق يدعو إليها أصلا.

إلا أن هذا لايعنى أن هذه التحولات مرشحة للزوال بنهاية عهد بوش أوغياب المحافظين الجدد عن مواقعهم، ذلك لأن نفوذ هذا التيار لا يأتى فى الواقع من تولى تلك المناصب الحساسة فى عهد بوش، وانما من ذلك الجهد التراكمى الذى قاموا به طوال العقود الثلاثة الأخيرة فى تأسيس البنية التحتية، فكريا ومؤسسيا، اللازمة لاتساع نفوذهم وبقائه، الأمر الذى سمح لهم عند تولى تلك المناصب بلعب ذلك الدور الذى لعبوه.

بعبارة أخرى، فقد تم تكريس نفوذهم عبر تولى تلك المناصب الحساسة، لا العكس، وهى المناصب التى استطاعوا من خلالها إحداث انقلاب على الساحة الداخلية، هو الأهم على الإطلاق، لأنه غير وجه الحياة السياسية فى أمريكا ذاتها. ومن ثم، فإن تفكيك مفردات هذا التحول الداخلى هو وحده المفتاح لأى تحول فى السياسة الخارجية الأمريكية فيما بعد بوش.

من الانعزالية إلى التعددية :

بعد الحرب العالمية الثانية، مرت سياسة الولايات المتحدة الخارجية بمراحل عدة كانت فى مجملها تمثل تحولا راديكاليا عما كانت عليه قبلها. فحتى اتخاذ القرار بخوض تلك الحرب، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج نهجا قائما على الانعزالية فى التعامل مع العالم، وهو نهج له جذوره العميقة فى التاريخ الأمريكى ولا يزال له مؤيدوه داخلها حتى هذه اللحظة. فلم تكن مصادفة أن حذر جورج واشنطن من التحالفات الدولية وتأثيراتها السلبية على الولايات المتحدة.

والمنطق وراء فكر الانعزالية الذى ظل يهيمن على سياسة أمريكا الخارجية حتى نهاية الثلاثينيات انبنى، فى الواقع، على مقوم مهم من مقومات الثقافة السياسية الأمريكية، وهو أن أمريكا بإمكانها الابتعاد عن العالم ومشكلاته المعقدة، لأن المياه الشاسعة التى تحيط بأراضيها تجعلها قادرة على عزل نفسها عما يدور فيه دون تكلفة تذكر.

لكن الحرب العالمية الثانية شكلت نقطة تحول جذرية إزاء هذا التوجه، حيث وجدت أمريكا نفسها بعدها لا فقط تدير سياسة خارجية نشيطة مثلها مثل دول أخرى، وإنما أدركت أيضا أن عليها أن تتفاعل مع المجتمع الدولى باعتبارها قوة عظمى لها دور رائد. فقد صار ذلك أمرا فرضه أداؤها فى أثناء الحرب وتوقعه منها المجتمع الدولى بعدها.

وقد شهدت فترة الحرب وما تلاها مباشرة تحالفا أمريكيا- سوفيتيا قام على نهج براجماتى- رغم الاختلاف الأيديولوجى- تمثل فى العدو النازى المشترك، وهو التحالف الذى ما لبث أن اختفى باختفاء ذلك العدو نفسه.

وعلى ذلك، شرعت الولايات المتحدة تتبنى سياسة خارجية مختلفة نوعيا وقائمة على رؤية جديدة جسدها عزم روزفلت الإبقاء على انخراط أمريكا فى السياسة الدولية، فقد كان الرئيس الأمريكى وقتها قلقا من أن تعود أمريكا مرة أخرى إلى انعزاليتها فتخسر ما تحقق بانخراطها الدولى. ومن هنا، جاء اهتمامه بإنشاء الأمم المتحدة التى جسدت فكرة "الليبرالية الدولية" أى تحقيق مصالح الدول عبر التعاون متعدد الأطراف من خلال مؤسسات دولية. ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت فى النهاية دورا محوريا فى إنشاء الأمم المتحدة، إلا أن روزفلت كان قد خاض معركة حقيقية مع الكونجرس وقتها بشأن عضوية بلاده فى المنظمة الدولية، التى كان يعتبرها وسيلة لمنع أمريكا من العودة للانعزالية ودفعها دفعا لاتخاذ مواقف من القضايا الدولية المختلفة. ورغم أن المحصلة النهائية كانت موافقة الكونجرس على العضوية، إلا أن الأخير لعب دورا مهما فى تقليص دور أمريكا فى الأمم المتحدة لحماية "السيادة الأمريكية".

وفى إطار فكر الليبرالية الدولية، تبنت الولايات المتحدة ما عرف بسياسة الاحتواء إزاء الاتحاد السوفيتى، التى جسدها مذهب ترومان ذو الأبعاد الثلاثة السياسية والاقتصادية والعسكرية. أما البعد الاقتصادى، فهو ما تمثل فى مشروع مارشال (١٩٤٧) الذى كان فى جوهره يسعى لاحتواء رغبة الاتحاد السوفيتى فى توسيع نفوذه عبر اجتذاب أوروبا للفلك الأمريكى، فكان الانفاق على إعادة إعمار الدول التى دمرتها الحرب وسيلة لخلق حليف قوى يناهض السوفيت. وقد صاحب البعد الاقتصادى اهتمام بالدعم السياسى للدول غير الشيوعية، بينما جسد إنشاء حلف شمال الأطلنطى- للإبقاء على القوات الأمريكية فى أوروبا- البعد العسكرى فى تلك المنظومة الجديدة.

وقد شهدت خمسينيات وستينيات القرن العشرين "عولمة" سياسة الاحتواء، إذا جاز التعبير، حيث لم تعد تقتصر على العمل داخل أوروربا، واتسعت لتشمل آسيا وإفريقيا أيضا من خلال الأبعاد الثلاثة نفسها، العسكرية والسياسية

والاقتصادية، وإن اختلفت فى الشكل والدرجة بالمقارنة بتطبيقها الأوروبى.

ثم جاءت مرحلة السبعينيات التى كان عنوانها "سياسة الوفاق"، وهى التى ما لبثت أن انهارت بنهاية العقد نفسه لتعود أجواء الحرب الباردة مع بداية الثمانينيات.

الأحادية المقيدة :

إلا أن العودة لتلك الأجواء لم تعن بالضرورة العودة إلى جوهرها المتمثل فى سياسة الاحتواء، فقد جاء ريجان إلى الحكم فى ١٩٨١ ومعه فريق عمل يؤمن بضرورة القضاء على النظم الشيوعية لا احتوائها. وبالتالى مثلت تلك مرحلة جديدة من مراحل الحرب الباردة اختلفت فيها سياسة أمريكا الخارجية نوعيا. فقد قدمت الولايات المتحدة دعما ماديا سريا للمعارضة فى بولندا، وازداد تدخلها فى العالم الثالث، سواء بشكل مباشر أو بالوكالة، هذا فضلا عن فضيحة إيران كونترا الشهيرة، وما انطوت عليه من دلالات. كما قدمت أمريكا دعما هائلا للمجاهدين فى أفغانستان، وتمت زيادة الميزانية العسكرية بنسبة ١٦٪ فى ١٩٨١ ثم بنسبة ١٤٪ فى ١٩٨٢، بعد أن كان قد تم خفضها فى عهد كارتر، هذا فضلا عن الإسراع فى إنتاج نظم نووية جديدة كان كارتر قد أبطأ إنتاجها.

بعبارة أخرى، مثل عقد الثمانينيات تغييرا نوعيا فى سياسة أمريكا التى تبنتها منذ الحرب العالمية الثانية، ولكنه كان تغيرا فى عكس الاتجاه الذى كان يخشاه روزفلت. فالولايات المتحدة لم تتخل عن الليبرالية الدولية لتعود للانعزالية، وإنما تخلت عنها لتتبنى الأحادية. فكما هو واضح، اتخذت الولايات المتحدة فى تلك الفترة سلسلة من القرارات، بغض النظر عن مواقف حلفائها.

غير أن الأحادية التى مارستها إدارة ريجان ظلت مقيدة إلى حد كبيربالمقارنة بما آل إليه الحال لاحقا، إذ مثل وجود الاتحاد السوفيتى رادعا قويا إزاء المزيد منها، فلم تكن أمريكا فى ذلك الوقت تملك رفاهية استعداء دول العالم لئلا يؤدى ذلك إلى اتساع النفوذ الشيوعى.

انهيار الاتحاد السوفيتى وإعادة تشكيل الذاكرة الأمريكية :

ثم انهار الاتحاد السوفيتى فى ١٩٨٩ وتلته مباشرة حرب الخليج الأولى، وهما الحدثان اللذان ساعدا معا على تشكيل سياسة الولايات المتحدة طوال عقد التسعينيات.

وليس سرا أن انهيار الاتحاد السوفيتى فاجأ القوى والمؤسسات المختلفة فى أمريكا، الأمر الذى أحدث هزة واضحة كانت لها تداعياتها المهمة. وكان أحد أهم تجليات تلك الهزة ذلك البحث عن عدو جديد بل وعن معنى جديد للقوة الأمريكية، فقد ركضت مراكز الفكر الأمريكية تبحث عن ذلك العدو، فكانت اليابان هى أول من رشحه البعض، وتلتها الصين، ثم جاء الخطر الأخضر (أى الإسلام) الذى استقر عليه الرأى بعد فترة تقرب من العامين من البحث، وتجلى فى مقال هنتنجتون بشأن صراع الحضارات.

وقد كان البحث عن معنى واضح أيضا فى حرب الخليج الأولى التى اتخذها بوش الأب نموذجا لما سماه "النظام العالمى الجديد"، وهو التعبير الذى أطلقه وقتها دون أن يقدم تعريفا له، فصار المصطلح بلا صاحب، أعطاه كل فريق المعنى الذى يتسق مع رؤاه وأيديولوجيته.

غير أن حرب الخليج الأولى كانت أيضا نقطة فارقة فى تاريخ الولايات المتحدة من زوايا عدة. فقد مثلت تلك الحرب نهاية (مؤقتة) لعقدة فيتنام التى ترسبت فى العقل الجمعى الأمريكى بشأن دور الولايات المتحدة الدولى عموما، والتدخل العسكرى الأمريكى حول العالم على وجه الخصوص.

فقد كانت المؤسسة العسكرية قد عقدت العزم على عدم تكرار كارثة فيتنام، لا بالتخلى عن التدخل العسكرى فى الخارج، وإنما عن طريق جعله أقل كلفة خصوصا من الناحية البشرية.

فالسياسة الأمريكية كلها محلية والرادع الحقيقى للسلبى من السياسات الأمريكية يأتى من داخل أمريكا نفسها لا من خارجها. ومن ثم استوعبت المؤسسة الحاكمة عموما والعسكرية على وجه التحديد درس فيتنام، وعقدت العزم على تقليص حجم المناهضة الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية إلى حدها الأدنى، وهو الذى لا يتأتى إلا بحرمان المناهضين لها من تأييد المواطن العادى غير المسيس الذى غالبا ما لا ينتبه إلى سياسة بلاده الخارجية إلا فى حالة تحولها إلى أزمة حقيقية يرى فيها تقويضا لمبادىء يؤمن بها أو إهدارا للأرواح والأموال.

ومن ثم، تم إنتاج تكنولوجيا تستطيع بها الولايات المتحدة خوض حرب "عن بعد" إذا جاز التعبير، الأمر الذى يقلل حجم الخسائر البشرية.

وكانت المؤسسة العسكرية الأمريكية وحلفاؤها قد تلقت درسا قاسيا آخر فى فيتنام، تمثل فى فضح ممارساتها على نطاق واسع، من استخدام الأسلحة المحظورة دوليا، إلى انتهاكات بشعة لحقوق أبناء شعب فيتنام، فكانت النتيجة حرصا واضحا على استخدام كل المتاح من قوانين أمريكية للسيطرة على المعلومات التى تبث من مواقع القتال.

وقد جاء عامل جديد ليخدم ذلك كله وهو تكنولوجيا الإعلام، التى سمحت للأمريكيين بمشاهدة صور إنزال القوات الأمريكية وقت الحرب على الهواء مباشرة، وقد كانت صورا تخلو من مناظر الضحايا أو الدماء وأقرب إلى الأفلام الروائية منها إلى الحروب الحقيقية، التى يقع فيها ضحايا وتدمر فيها الحياة.

ولا ينبغى فى الواقع الاستهانة بحل عقدة فيتنام، فتلك مثلت رادعا داخليا قويا طوال السبعينيات والثمانينيات.

بعبارة أخرى، مثلت حرب الخليج الأولى نقطة تحول نوعية فى تعامل العقل الجمعى الأمريكى مع التدخل العسكرى الأمريكى فى الخارج، فقد نجحت إدارة بوش الأب فى إقناع قطاعات واسعة من الأمريكيين بأن استخدام الآلة العسكرية الأمريكية الكاسحة لا يعنى بالضرورة صنع فيتنام جديدة. فقد دخلت القوات الأمريكية حرب الخليج وخرجت منها بخسائر بشرية ومادية لا تذكر. وبفضل السيطرة على المعلومات وتطويع الآلة الإعلامية الأمريكية، لم ير الأمريكيون ضحايا ولا دمارا، حيث تم قصفهم طوال الوقت برسالة معدة بعناية مؤداها أن بلادهم صارت على العرش بلا منافس، ولكن القوة العسكرية الأمريكية استخدمت لإعادة الحق إلى أصحابه.

وقد مثلت هذه الرسالة فى الواقع إعادة إنتاج لمعنى القوة العسكرية الأمريكية، ووظيفتها. فهى قوة "ضاربة لا تقهر" بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، ولكنها تستخدم لأغراض نبيلة تحمى فى الوقت ذاته بلادهم ومصالحها.

وعلى ذلك، مثلت حرب الخليج الأولى واقعة تاريخية سجلتها الذاكرة الأمريكية، وصار من الممكن استدعاؤها فيما بعد ضمن وقائع أخرى.

إلا أن عملية الاستدعاء من الذاكرة - كما يقول علماء النفس - عملية انتقائية بالضرورة، وتتوقف على الطرف الذى يقوم بها، والظرف التاريخى الذى يتطلب الاستدعاء، والوظيفة المقصودة من وراء ذلك الاستدعاء أصلا. ومن ثم، أسهم تولى كلينتون الرئاسة فى استدعاء معان بعينها من تلك الخبرة دون غيرها. فكانت أهمية التحالفات الدولية هى أحد المعانى المهمة التى انتقاها كلينتون وفريقه من الديمقراطيين من خبرة حرب الخليج.

من الأحادية الانتقائية إلى العداء للتعددية :

لكن فترة حكم كلينتون بدأت أيضا بأزمة الوجود الأمريكى فى الصومال، ومن ثم لم يكن من الممكن إزاء هذا الظرف التاريخى استدعاء معان متعلقة بحرب الخليج وحدها، إذ استدعى ما تعرض له الجنود الأمريكيون فى الصومال فورا خبرة فيتنام، فكان على الإدارة الجديدة أن تعيد النظر فى مجمل المعانى التى تم إنتاجها فى عهد بوش الأب بشأن التدخل العسكرى فى الخارج، وكانت النتيجة المباشرة لكل ذلك تجاهلا أمريكيا لمذابح رواندا، ثم تلكؤا طويلا فيما يتعلق بالبوسنة. فقد صار واضحا أن غياب الاتحاد السوفيتى وإنتاج التكنولوجيا العسكرية الدقيقة فضلا عن السيطرة على المعلومات، لن يجدى وحده، ما لم يصاحبه البحث بجدية فى الشروط الواجب توافرها للتدخل العسكرى الأمريكى وخصائصه.

وما لبثت إدارة كلينتون أن أنتجت معنى جديدا قام على استدعاء خاص بها لخبرتى فيتنام وحرب الخليج، كان مؤداه تبنى مبدأ باول من ناحية، والإصرار على "الحرب عن بعد" من ناحية أخرى.

أما مبدأ باول، فيقوم على ضرورة أن يستخدم التدخل العسكرى الأمريكى قوة غاشمة وحاسمة ضد أهداف محددة بدقة بعد التأكد من وجود استراتيجية واضحة لإنهاء العمليات العسكرية Exit Strategy.

أما الحرب "عن بعد" فقد مارستها إدارتا كلينتون، حيث اعتمد التدخل العسكرى فيما بعد الصومال على الضربات الجوية، دون توريط القوات البرية الأمريكية فى نزاعات على الأرض.

وقد احتفظت إدارتا كلينتون -حتى بعد اختفاء الاتحاد السوفيتى- بسياسة الاحتواء لا ضد قوة عظمى موازية لقوة الولايات المتحدة، وإنما ضد ما سمته هذه المرة الدول المارقة Rogue States.

لكن فترة حكم كلينتون شهدت أيضا ميلا نحو الأحادية فى كثير من الأحيان، كان أهم مصادره الصدام بين كلينتون والكونجرس الذى تولى الجمهوريون فيه مقاعد الأغلبية بعد عامين فقط من فوز الأول بالرئاسة فى ١٩٩٢، فقد هيمن على الحزب الجمهورى فى الكونجرس تيار كان قد تزعمه نيوت جينجرتش منذ نهاية السبعينيات، وهو تيار اختلف عن

من مظاهر تنامى قوة اليمين المسيحى فى الولايات المتحدة:

- تعدد الحركات الأصولية المسيحية، مثل (الغالبية الأخلاقية) التى أسسها القس "جيرى فولول" عام ١٩٧٩، ويزيد عدد أعضائها على أربعة ملايين عضو، وأعلن "فولول" أن الدافع وراء تأسيسها قومى يهدف إلى تدعيم قوة الولايات المتحدة من خلال تأسيس شبكة دفاع قوية تقوم على تحالف شتى الاتجاهات الفكرية والدينية والفلسفية.



- نجاح "رونالد ريجان" فى انتخابات ١٩٨٠ و١٩٨٤، حيث ادعت حركات اليمين المسيحى الجديد، والأغلبية الأخلاقية، والدائرة الدينية المستديرة، أنها كانت السبب فى هذا النجاح، لأنها استطاعت تعبئة أكثر من ثلاثة ملايين إنجيلى يهتمون لأول مرة بالسياسة خلف هذا المرشح، حيث ارتفعت نسبة مشاركة الانجيليين فى الانتخابات فى الولايات الجنوبية من ٦١,١٪ إلى ٧٧٪ وارتفعت فى بقية الولايات من ٦٠,٨٪ إلى ٧٤,٦٪.

- فى عام ١٩٨٨، أسس روبرتسون منظمة "الائتلاف المسيحى" التى أصبحت القوة المحركة لليمين المسيحى. وحسب تقديرات روبرتسون، فإن "الائتلاف المسيحى" وصل عدد أعضائه إلى ١,٥ مليون عضو من المتبرعين والمؤيدين، وتواجد فى ٢٥ ولاية من خلال ٥٠ ألف عضو قيادى، و٢٥ ألف عضو ارتباط بالكنائس. ولدى "الائتلاف المسيحى" نظام اتصالات متقدم يستطيع الوصول يوميا إلى الملايين سواء عبر الشبكة التليفزيونية الدينية CBN أو الإنترنت والبريد الإلكترونى، أو البريد السطحى والهاتف والفاكس.

وقد تعددت منظمات "اليمين المسيحى" خلال التسعينيات. فهناك منظمة "مجلس أبحاث العائلة" ومديرها جارى بوير الذى عمل مساعدا للرئيس ريجان فى وزارة التعليم، وتدافع عن القيم التقليدية المسيحية للعائلة الأمريكية، كما كان بوير ضمن مرشحى الحزب الجمهورى فى الانتخابات الأولية للرئاسة عام ٢٠٠٠.

ومنظمة "التركيز على العائلة" التى يديرها عالم النفس المسيحى جيمس دوبسون، ومنظمة "التركيز على المرأة من أجل الولايات المتحدة" وتقودها بيفرلى ليهى (زوجة القس تيم ليهى)، ومنظمة "ائتلاف القيم التقليدية" و"المدافعون المسيحيون للخدمة الإنجيلية" و"جمعية العائلة الأمريكية" وغيرها.

إعداد: عصام عبد الشافى

التيار الذى هيمن تقليديا على الحزب الجمهورى، ودخل الكونجرس - بزعامة هذا التيار- فى صدام مباشر مع كلينتون، وصار يصنع الأجندة السياسية الداخلية والخارجية ويفرضها على الرئيس. ولهذا التيار مواقفه الخاصة فى السياسة الخارجية، فهو تيار له موقف معاد للأمم المتحدة، وهو الذى كان وراء الامتناع الأمريكى عن تسديد حصة الولايات المتحدة فى ميزانية الأمم المتحدة، كما كان وراء سلسلة من القوانين التى رسمت سياسة الولايات المتحدة الخارجية فى التسعينيات، رغم معارضة كلينتون لها، بدءا من قانون نقل السفارة الأمريكية للقدس، ومرورا بقانون هيلمز بورتون لفرض العقوبات على إيران وليبيا، وقانون منع الاضطهاد الدينى فى العالم، ووصولا إلى قانون تحرير العراق الذى صدر فى ١٩٩٨، ونص على أن تغيير النظام العراقى هو السياسة الرسمية لأمريكا.

ورغم أن الكثير من المواقف الأحادية فى عهد كلينتون كان مصدرها الكونجرس، إلا أن الإدارة ذاتها اتخذت عددا من تلك المواقف الأحادية مثل موقفها من التجديد للدكتور بطرس غالى كأمين عام للأمم المتحدة، ورفضها لمعاهدة نزع الألغام، وقامت إدارة كلينتون بحملات عسكرية فى العراق وكوسوفو دون الرجوع للأمم المتحدة، وبضرب أفغانستان والسودان دون - حتى - السعى لائتلاف دولى.

ومن ثم، فصحيح أن فكر الجمهوريين الذين هيمنوا على المؤسسة التشريعية الأمريكية كان مسئولا عن الاندفاع نحو الأحادية فى العمل الدولى، إلا أنه لا يجوز إغفال عامل مهم هو غياب الرادع. فاختفاء الاتحاد السوفيتى كان يعنى، حتى بالنسبة للجمهوريين المؤمنين بالليبرالية الدولية بل وحتى الديمقراطيين، أن الولايات المتحدة تملك رفاهية اتخاذ مواقف منفردة أحيانا وفق مصالحها، وإن ظل ذلك بالنسبة لهذا الفريق انحرافا عن الأصل.

بعبارة أخرى، كان الوضع فى عهد كلينتون بمثابة أحادية انتقائية تمارس عند اللزوم، بينما يظل الاهتمام بالعمل الدولى متعدد الأطراف هو الأصل، وتمت ممارسته حتى فى قضايا أولتها الإدارة أهمية قصوى ورفعتها إلى مصاف قضايا الأمن القومى مثل التجارة الدولية والبيئة.

وهكذا ،فإن الجديد الذى أتت به إدارة بوش الابن لم يكن فى الواقع اختراع الأحادية فى العمل الدولى، وإنما كان تحويلها إلى القاعدة لا الاستثناء، بناء على العداء للتعددية من حيث المبدأ. ففريق المحافظين الجدد الذى هيمن على صنع السياسة الخارجية فى عهد بوش الابن له موقف مبدئى مناهض للعمل الدولى الجماعى. صحيح أنه تيار يرفض الانعزالية، إلا أنه لا يثق فى إمكانية تحقيق المصلحة الأمريكية عبر العمل الدولى متعدد الأطراف أو من خلال التحالفات، بل إن لهذا الفريق موقفا معاديا لليبرالية الدولية من حيث المبدأ. فهى، من وجهة نظرهم، تناقض حقيقة العلاقات الدولية التى تقوم -عندهم- على القوة وليس المساواة بين الدول، ومن ثم وجدوا فيها إهدارا للمصالح الأمريكية.

وبانهيار الاتحاد السوفيتى، صار موقف المحافظين الجدد أكثر عداء للعمل الدولى متعدد الأطراف باعتبار أنه يحول دون قدرة الولايات المتحدة على تشكيل العالم بما يخدم مصالحها وكان هذا العداء هو مصدر الهجوم الشديد الذى شنه هؤلاء على إدارة كلينتون (بل وبوش الأب). فقد اعتبر المحافظون الجدد أن عقد التسعينيات كان عقد الفرص الضائعة، حيث عجز كلينتون عن تحويل "لحظة" الهيمنة الأمريكية إلى "عصر" الهيمنة الامريكية. فمن وجهة نظرهم، كانت لدى الولايات المتحدة الفرصة لتشكيل النظام العالمى دون معارضة من أية قوة دولية فاعلة. وكان الحل عندهم هو إحداث تغيير جوهرى فى السياسة الخارجية هدفه الحفاظ على الهيمنة الأمريكية، وتشكيل البيئة العالمية على نحو يخدم المصلحة الأمريكية (كما يرونها). ومن أجل ذلك، ينبغى زيادة القوة العسكرية بما يسمح باستعراضها أو استخدامها عند اللزوم لردع من تسول له نفسه معارضة أمريكا، فضلا عن ضرورة القضاء على الأيديولوجيات المعادية. وقد رفضوا على سبيل المثال سياسة الاحتواء التى تبنتها أمريكا أثناء الحرب الباردة، وتم تطويعها فى عهد كلينتون للتعامل مع "الدول المارقة". ومثلما سعت إدارة ريجان إلى القضاء على الشيوعية لا احتوائها، سعت إدارة بوش الابن إلى تغيير النظم فى دول محور الشرلا احتوائها، ولم يتورع المحافظون الجدد عن الحديث صراحة أيضا عن دور الإمبراطورية الأمريكية والتنظير لها.

من امبراطورية فريدة إلى امبراطورية تقليدية :

وفى واقع الأمر، فإن الإمبراطورية الأمريكية كانت موجودة بالفعل قبل تولى بوش الابن الرئاسة بزمن طويل، وإن كانت قد اتسمت بطبيعة خاصة ميزتها عما سبقها من إمبراطوريات. فقد كانت بالأساس إمبراطورية قواعد عسكرية كما وصفها تشالمرز جونسون صاحب كتاب "أحزان الإمبراطورية" . فقبل تولى بوش - ووفق وثائق البنتاجون - كانت الولايات المتحدة تمتلك فعلا ٧٢٥ قاعدة عسكرية خارج أراضيها فى ٣٨ دولة حول العالم، هذا فضلا عن عشرات القواعد الأخرى غير المعلن عنها. أضف إلى ذلك وجود العسكريين الأمريكيين فى ١٥٣ دولة، ناهيك عن مواقع التجسس المنتشرة فى كل بقاع الأرض.

وتأثير الطابع الإمبراطورى لأمريكا ملموس داخل أمريكا نفسها، متمثلا فى الصعود المطرد لدور وزارة الدفاع فى صنع السياسة الخارجية على حساب وزارة الخارجية والهيئات التابعة لها. ودور البنتاجون ونفوذه لم يتقلص بانتهاء الحرب الباردة، بل إن العكس هو الصحيح. فقد خاضت الولايات المتحدة حربين بعد انهيار الاتحاد السوفيتى (فى الخليج ويوغوسلافيا) مما قدم المبرر الموضوعى للإبقاء على الحجم الهائل للميزانية العسكرية، والانتاج المستمر لأسلحة جديدة، بل وتمتع البنتاجون بحرية حركة أكبر فى ظل غياب جيش سوفيتى قوى بل وغياب رد الفعل الداخلى المعادى للتدخل العسكرى فى الخارج طوال التسعينيات. فمن ناحية، أدى تطوير تكنولوجيا عسكرية جديدة إلى تمكين العسكرية الأمريكية من خوض الحروب "عن بعد". ومن ناحية أخرى، هذا فى الوقت الذى صار فيه الليبراليون الأمريكيون- الذين كثيرا ما عارضوا التدخل الأمريكى فى الخارج- طوال التسعينيات- من أهم القوى الداعمة للتدخل الأمريكى لأغراض إنسانية.

لكن الجديد الذى أتت به إدارة بوش الابن إنما يتمثل فى إكساب الإمبراطورية الأمريكية بعض الصفات التى اتسمت بها الإمبراطوريات تقليديا، ومن أهمها الاحتلال المباشر لأراضى دول أخرى، فضلا عن استخدام الخطاب الرسالى المعروف تاريخيا والمتمثل فى جلب الحضارة والتقدم إلى البلدان المستهدفة.

من "أمة على التل" إلى مطلقات بلا ضوابط:

أولى العالم كله اهتماما معتبرا لطبيعة الخطاب الأمريكى فى عهد بوش ولغته، فهو خطاب ذو طابع رسالى بل ودينى واضح. ومن ثم يصبح السؤال: ما هو الجديد فى ذلك الخطاب؟ فمن المعروف أن الخطاب الأمريكى قد ظل طوال التاريخ يتسم بذلك الطابع الرسالى فضلا عن أن خطب وتصريحات السياسيين الأمريكيين كثيرا ما حفلت بعبارات ورموز وصور ذات دلالات دينية واضحة.

فرغم علمانية الدولة التى ينص عليها الدستور الأمريكى صراحة، إلا أن فصل الدين عن الدولة فى أمريكا معناه حظر إعلان دين رسمى للدولة، لا حظر التدين ولا حتى حظر دورالدين فى الحياة السياسية، ويعتبر المجتمع الأمريكى هو الأكثر تدينا على الإطلاق بين كل المجتمعات الصناعية المتقدمة.

وقد وصف هنتنجتون تلك الخصوصية الأمريكية بقوله إن أمريكا "أمة تحيا بروح الكنيسة" A Nation with the soul of a Church.

والكنيسة، فى عبارة هنتنجتون لا تعنى المسيحية، وإنما هى إشارة إلى ما اتفق الباحثون على تسميته "بالدين المدنى" Civil Religion فى أمريكا. وهو منظومة من القيم والأفكار والمعتقدات التى يؤمن بها العقل الجمعى الأمريكى. وهذه المنظومة ذات طابع فكرى وسياسى ولكن جذورها دينية، ووظيفتها الرئيسية بناء صورة خاصة متفق عليها للعالم تنتج معنى محددا يساعد الجماعة على فهم الواقع والتعامل معه.

أما عن مفردات تلك المنظومة، فهى باختصار أن أمريكا أمة مختارة يحميها الله ويباركها بل وكلفها برسالة سامية فى هذا العالم. وكما هو واضح، فإن هذه الأفكار ذات طابع سياسى إلا أن أصلها دينى. أما الأصل الدينى لهذه المنظومة فهو يرجع إلى نشأة الدولة الأمريكية ذاتها. فالمهاجرون الأوائل إلى الولايات المتحدة الذين جاءوا من انجلترا كانوا من مذاهب بروتستانتية شتى، صارت للبيوريتانية Puritanism بعد فترة الهيمنة بينها. والبيوريتانية أو التطهر سميت بهذا الاسم لأنها سعت إلى تطهير الكنيسة فى انجلترا مما اعتراها. وقد هاجر الكثير من اتباعها إلى العالم الجديد هربا من الاضطهاد الدينى وأملا فى بناء حياة جديدة يعيدون فيها للمسيحية نقاءها الذى فقدته فى أوروبا. وأثناء رحلتهم عبر الأطلنطى، تأمل هؤلاء تجربتهم، فاعتبروها رحلة حجيج واعتبروا أنفسهم جماعة مختارة اصطفاها الله لتعيد البشرية إلى رشدها، وآمن هؤلاء بأن خروجهم مضطهدين من أوروبا كان لحكمة الهية حيث اختارهم الله لمهمة محددة وهى إقامة مملكته فى تلك الأرض الجديدة.

هذه المنظومة الفكرية الأصلية ذات الطابع الدينى الخالص تطورت عبر التاريخ الأمريكى، وصارت جزءا من الثقافة السياسية لكل الأمريكيين بغض النظر عن أصلها الدينى. فكما سبق القول فإن أمريكا أمة مختارة. هذه الفكرة ذات الأصل الدينى صارت لها تنويعات وصيغ شتى، من أكثرها شهرة أن أمريكا مدينة على التل City on the Hill أى هى ذات طابع استثنائى يفصلها عن باقى الشعوب والحضارات، فهى أسمى من كل تلك الأمم الأخرى بقيمها. وهى وصلت إلى ما وصلت إليه من تقدم لأنها تحظى بعناية الهية خاصة. ومن هذا الأصل الدينى نفسه تم إنتاج معنى زعامة أمريكا للعالم، فهى زعامة "يحتاجها العالم ولا تملك أمريكا إلا توليها".

بعبارة أخرى، فإن هذه المنظومة الفكرية تستخدم لإعادة إنتاج المعنى. فهى عملية حية بمعنى أنها تعيد إنتاج ذلك المعنى فى كل مرحلة تاريخية بناء على معطيات الواقع. وهى من ثم انتقائية بالضرورة حيث يتم فيها استدعاء رموز بعينها وصبغها بصبغة تناسب الحاضر المعيش، بل واستبعاد رموز أخرى كثيرة. فالثقافة السياسية الأمريكية تسقط من الذاكرة الجمعية أى ما قد يشوه تلك الصورة، بدءا بالقتل الجماعى للهنود الحمر، ومرورا بالعبودية ووصولا للاضطهاد الذى وقع على كل الأقليات فور وصولها إلى الأرض الجديدة، فضلا عن العنصرية التى لا تزال تطل بوجهها القبيح وبأشكال شتى حتى الآن.

وكما هو واضح، فإن الدين المدنى له تداعياته على السياسة الخارجية الأمريكية، فهو المسئول عن ذلك الطابع الرسالى الواضح فى الخطاب الأمريكى بشأن دور الولايات المتحدة فى العالم. وليس صحيحا ما يردده البعض من أن هذا الخطاب الرسالى موجه للخارج فقط، من اجل التغطية على الأغراض الحقيقية، فهو خطاب موجه للداخل الأمريكى بقدر ما هو موجه للخارج، وله وظيفة محددة، ويلقى استجابة تلقائية لدى المواطن الأمريكى العادى، ذلك لأنه مقوم رئيسى من مقومات الثقافة السياسية. والثقافة السياسية لكل أمة تحوى تناقضات عدة، وصورة الأمة عن نفسها ليست بالضرورة أمينة، فهى صورة انتقائية يعاد إنتاجها باستمرار لتوحيد أبنائها حول أهداف بعينها.

غير أن أخطر ما فى هذه المنظومة فى مجال السياسة الخارجية هو ما ينتج عنها من مطلقات حدية وقت الأزمات مع أمم أخرى. فكل حرب تخوضها الولايات المتحدة هى بالضرورة حرب أخلاقية تقف فيها أمريكا فى جانب الخير. ومن هنا، تأتى التعبيرات التى يزخر بها الخطاب الأمريكى مثل تعبير "إمبراطورية الشر" الذى استخدمه ريجان و"محور الشر" الذى استخدمه بوش الابن.

غير أن الجديد فى عهد بوش الابن هو أن الخطاب الرسالى لأمريكا ظل دوما يأتى فى إطار الليبرالية الدولية التى رفضها بوش، واستبدلها بخطاب دينى خالص موجه بالأساس إلى قطاع من الناخبين الأمريكيين مثلوا القاعدة الأساسية لائتلافه الانتخابى وهو اليمين الدينى. ومن ثم صار لهذا الخطاب طابع دينى بالمعنى الطائفى ليس مألوفا ولا مقبولا بالدرجة نفسها من عموم الأمريكيين.

ورغم أن استخدام مطلقات الخير والشر ليس جديدا فى الحالة الأمريكية، إلا أن الجديد الذى أتى به بوش هو استخدام تلك المطلقات لوصف وحش غامض هو "الإرهاب" ثم إعلان "الحرب" عليه، الأمر الذى يجعل من تلك الحرب بالضرورة حربا ممتدة بلا نهاية، لأنه لا يوجد عدو واضح محدد يمكن قياس مدى الإنجاز الذى تحقق فى محاربته، أو إعلان نهاية الحرب بعد الإجهاز عليه. وهى أيضا صياغات جعلت من السهل على بوش وفريقه الانتقال بسهولة من استهداف جماعة بن لادن ونظام طالبان إلى استهداف دول "محور الشر". فالعامل المشترك الذى يجمع بين بن لادن وصدام حسين لا يعدو كون كليهما "شرا"! وفى إطار هذا التبسيط الفج، يسهل الحديث عن الحرب على "الشر" دون الحديث بالضرورة عن أدوات تلك الحرب ووسائلها ولا وسائل التحقق من إمكانية نجاحها. وفى هذا السياق أيضا، يصبح من السهل استخدام الحرب الاستباقية وتجاهل القانون الدولى ذلك لأنها حرب على "الشر" كل شىء فيها بالضرورة مباح!

الانقلاب الأخطر حدث فى الداخل لا الخارج :

لعل التحولات الأكثر عمقا هى تلك التى أحدثها فريق بوش الابن داخل أمريكا نفسها. وهى تحولات تمثل انقلابا حقيقيا، لا فقط من حيث المضمون وإنما انقلاب على الأسس الراسخة التى يقوم عليها النظام السياسى الأمريكى نفسه. فقد اختل بوضوح التوازن الدقيق بين المؤسسات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية لصالح الأولى بلا منازع، وانهارت الرقابة التشريعية، بينما تشن إدارة بوش وأنصارها حربا شرسة على المؤسسة القضائية والإعلام، ونجحت فى إحداث انحسار واضح فى مساحة الحريات المدنية والسياسية داخل أمريكا نفسها.

وينبغى الإشارة إلى أن كل ذلك كان واضحا فى توجهات إدارة بوش وأدائها قبل أحداث سبتمبر، ثم جاءت تلك الأحداث لتقدم- لإدارة تلك كانت أهدافها أصلا- ذريعة ممتازة يمكن من خلالها تمرير ما أرادت تحت شعار "حماية الأمن القومى". والجدير بالذكر أن ذريعة "حماية الأمن القومى الأمريكى" استخدمت لكل الأغراض بدءا من تمرير الخفض الضريبى المذهل الذى استفاد منه الأغنياء وحدهم، وإعادة هيكلة أجهزة الأمن، ومرورا بالانقضاض على الحريات المدنية، ووصولا لتهديد المجتمع الدولى برمته الذى تجلى فى الاتفاقات الثنائية التى عقدتها الولايات المتحدة مع عدد من الدول لتقويض دور المحكمة الجنائية الدولية، والتهديد بسحب قوات حفظ السلام إذا لم يحصل الجنود الأمريكيون على حصانة إزاء تلك المحكمة.

أما بشأن التوازن بين المؤسسات، فإن الكثير من رموز إدارة بوش البارزين - وعلى رأسهم ديك تشيني - قد جاءوا إلى مناصبهم بإيمان عميق بأن صلاحيات المؤسسة التشريعية قد شهدت اتساعا فى عقد التسعينيات على حساب المؤسسة التنفيذية لا بد من وقفه.

وقد كانت الوسيلة الرئيسية التى استخدمتها الإدارة، فى سبيل تحقيق ذلك، هى السيطرة على المعلومات. وهو ما كان واضحا قبل أحداث سبتمبر فى موضوعات عدة، وصل فيها الصراع بين المؤسستين إلى ساحات المحاكم.

ثم جاءت أحداث سبتمبر لتعطى الإدارة على طبق من فضة مبررا يسمح بالمزيد من التعتيم والسرية. فصدرت سلسلة من القرارات دون - حتى - إخطار الكونجرس، وصار زعماء المؤسسة التشريعية يعرفون الأخبار من الصحف لا من خلال القنوات المتعارف عليها فى التعامل بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية.

وقد استخدمت الإدارة سلاح السيطرة على المعلومات أيضا لترويض الإعلام الأمريكى، وإن ظل استخدام هذا السلاح فى حالة الإعلام مجرد واحد ضمن حزمة من التكتيكات الأخرى، منها الدعاية لسياسات الإدارة فى صورة تقارير صحفية دون الإفصاح عن أن مصدرها الوزارات والهيئات التنفيذية، وتشجيع بعض الصحفيين على الدفاع عن سياسات بعينها مقابل أجر مادى، فضلا عن الفضيحة التى تمثلت فى الزج بناشط حزبى تحت اسم مستعار ضمن المراسلين ليوجه للرئيس فى المؤتمرات الصحفية أسئلة بعينها معدة سلفا، هدفها إضاعة الوقت وتغيير الموضوع!

ولم يسلم القضاء الأمريكى أيضا من إدارة بوش وأعوانها، بدءا من قانون باتريوت الذى سمح للأجهزة التنفيذية بتأجيل تنفيذ أحكام القضاء، ووصولا للحملة الشرسة التى يشنها زعماء اليمين على القضاء الأمريكى عموما، وهى التى وصلت إلى تصريحات كانت أقرب إلى تبرير الاغتيال الذى تعرض له بعض القضاة وأسرهم مؤخرا.

ولا يقل عن كل ما تقدم خطورة ذلك التقليص الواضح للحريات المدنية الذى وثقته عشرات من المنظمات الأمريكية المدافعة عن الحقوق والحريات المدنية.

وتعتبر هذه التحولات الداخلية هى الأخطر على الإطلاق فى تحديد مسار السياسة الخارجية الأمريكية لسببين رئيسيين، أولهما يتعلق بالمدى القصير، وثانيهما يتعلق بالمدى الأطول نسبيا.

فعلى المدى القصير، تمثل التحولات الداخلية العامل الأساسى فى تحديد مسار السياسة الخارجية، لأن تلك السياسة لا تصنع فى فراغ. وهى التى صارت فى عهد بوش تصنع فى سياق تندر فيه المعلومات المتاحة للمواطن العادى، وتشهد انهيارا غير مسبوق للرقابة الإعلامية والتشريعية، ومحاطة بمناخ عام يضيق بالرأى الآخر، ويصل فى كثير من الأحيان إلى تخوين المخالفين فى الرأى واتهامهم بمساعدة "أعداء الأمة".

أما على المدى الأطول نسبيا، فإنه بإعادة انتخاب بوش الابن لفترة ثانية، صارت لدى تيار المحافظين الجدد فرصة أربعة أعوام إضافية للمضى قدما نحو المزيد من المأسسة لأفكاره ونفوذه. وهو بالقطع قادر على فعل ذلك اليوم أكثر من أى وقت مضى، فقد نجح فى ذلك طوال العقود الثلاثة الأخيرة، دون أن يكون لرموزه وجود يذكر فى قمة المؤسسة التنفيذية. فقد أرسى فى تلك العقود الثلاثة البنية التحتية اللازمة فكريا ومؤسسيا وبشريا، أى تربية أجيال جديدة وتدريبها، وانشاء مؤسسات فكرية وبحثية، وانتشار لرموزه فى الإعلام، وتربية كوادر يتم تطعيم المؤسسات المختلفة بها- لا فقط المؤسسة التنفيذية. فالمحافظون الجدد كانوا منذ البداية الأكثر وعيا - بالمقارنة بالتيارات الأخرى- بأهمية مأسسة أفكارهم.، بل إنهم لعبوا دورا محوريا ليس فقط فى دعم نفوذهم، وإنما فى إعطاء شرعية لليمين عموما كتيار فكرى.

وقد صار لهذا النجاح اليوم تأثيره الملموس. فعلى سبيل المثال، بات هناك تيار معتبر داخل الحزب الديمقراطى لايقل صقورية فى السياسة الخارجية، ويتبنى مواقف مماثلة بالذات إزاء العالمين العربى والإسلامى، بل أدى الوجود الدءوب للمحافظين الجدد فى مؤسسات صناعة الرأى إلى تشكيل الوعى العام على نحو صار أكثر قبولا لأطروحاتهم.

أما وقد صاروا الآن فى مراكز صنع القرار، ولفترة ثانية، فقد صارت لديهم قدرة أعلى على تكريس ذلك كله على نحو من شأنه أن يترك آثاره بعيدة المدى على السياسة الأمريكية على المدى الطويل.

غير أن تلك الصورة القاتمة التى صارت تميز السياسة الخارجية الأمريكية، والجو العام الخانق الذى يحيط بصنعها، تقابلها فى الواقع حركة اجتماعية حية تتسع يوما بعد يوم، وتسعى إلى نشر الوعى بين الأمريكيين بشأن انتهاكات إدارة بوش الداخلية والخارجية. وهذه الحركات الاجتماعية كانت - ولا تزال - المفتاح الحقيقى لأى تغيير ذى معنى فى السياسات الأمريكية، الداخلية والخارجية. تلك هى الخبرة التى يؤكدها التاريخ الأمريكى، بدءا بحركة مناهضة العبودية، ومرورا بحركات العمال والمرأة وحركة الحقوق المدنية، ووصولا لحركة البيئة ومناهضة العولمة، ثم حركة مناهضة العسكرة.

الاتحاد الأوروبى: تطور التجربة

د. عماد جاد

■

على الرغم من الآثار السلبية التى خلفها رفض الناخبين الفرنسيين ثم الهولنديين للدستور الأوروبى فى أواخر مايو ٢٠٠٥، إلا أن تجربة العمل الأوروبى المشترك -الاتحاد الأوروبى- تعد من أنجح تجارب العمل الإقليمى المشترك. فهذه التجربة التى بدأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نشأت بالأساس فى بيئة اتسمت بالعداء الشديد والصراع.

فمن هذه المنطقة انطلقت الحربان العالميتان الأولى والثانية بكل ما حملت من تدمير وقتل. وسارت هذه التجربة وتطورت من التعاون المحدود فى مجالات اقتصادية محددة -الفحم والصلب- إلى مختلف أوجه التعاون الاقتصادى، وصولا إلى السوق الأوروبية المشتركة، ثم جاء التطور الأبرز بولوج هذه التجربة إلى المجالين السياسى والأمنى، الأمر الذى أعطى للتجربة تميزها وتفردها، وجعلها فى مرحلة تالية تفرض تعديلات جوهرية فى الأطر النظرية الخاصة بالعمل الإقليمى المشترك. وعلى مدى نصف قرن، تطورت تجربة العمل الأوروبى المشترك تطورا كبيرا من التعاون الاقتصادى إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ثم إلى الدستور الأوروبى الذى يعنى تحول دول القارة إلى صيغة من صيغ الفيدرالية. وخلال مرحلة تطورها، طورت التجربة أيضا الأطر النظرية الخاصة بالعمل الإقليمى المشترك.

تكشف متابعة مسيرة العمل الأوروبى -على صعيد التعاون الإقليمى ومنذ بداياتها الأولى بإنشاء منظمة الفحم والصلب على ١٩٥١- عن أن دول المنظمة، التى اختارت التعاون الإقليمى بعد مرحلة من العداء والصراع الذى أسفر عن حربين عالميتين، قد استقرت على بدء التعاون وفق منطق التدرج حتى فى إطار المجال الاقتصادى. فدول أوروبا الغربية، التى قررت العمل المشترك، لم تندفع فى طريق "الوحدة الشاملة" أو التعاون الشامل بموجب قرارات فوقية، بل قررت أن تبدأ من أسفل، واختارت بدء التعاون بمجال تتوافر فيه فرص التعاون، وتركت آفاق العمل مفتوحة للتجربة ذاتها. كما وظفت هذه الدول الإطار الدولى جيدا، واستفادت من واقع أوروبا والنظام الدولى بعد الحرب العالمية الثانية، وتحديدا الالتزام الأمريكى بالدفاع عن غرب أوروبا فى مواجهة الخطر الشيوعى. وكان واضحا منذ بداية العمل المشترك أن الدول المعنية تعاملت مع فكرة العمل الإقليمى باعتبارها عملية تطورية، واقتدت هذه الدول بمقولات الواقعية التى ترى أن إرساء أسس التعاون فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن يتحقق دون مقاومة من الدول الأعضاء أو شعوبها، فمثل هذا العمل يصب فى مصلحة جميع الأطراف، كما أن العمل فى هذه المجالات لا

■

(*) خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ورئيس تحرير مجلة "مختارات إسرائيلية".



الاختلاف ليس تهديدا .. بل مصدر قوة

- أعتقد أن الاتحاد الأوروبى هو أفضل مثال فى التاريخ الدولى على الوقاية من النزاع، وعلى حل النزاع، ومن المهم أن نحافظ على ذلك السجل، ونبنى عليه. فقد أظهر المتبصرون الأوروبيون أن الاختلاف، سواء فى العرق أو الدين أو القومية، لا يشكل تهديدا، بل هو أمر طبيعى، وإيجابى، ومصدر للقوة، ويجب ألا يكون قط مصدرا للكراهية أو النزاع، فاحترام التنوع هو مبدأ جوهرى للسلام.
- إن موقع البرلمان الأوروبى هو فى استراسبورج، على نهر الراين على الحدود بين فرنسا وألمانيا. وعندما زرت استراسبورج أول مرة، سرت عبر الجسر من استراسبورج فى فرنسا إلى كال فى ألمانيا، وفكرت مليا فى عشرات الملايين من البشر الذين قتلوا فى حروب عديدة شنت للسيطرة على أراض إقليمية. وقد أحل الاتحاد الأوروبى محل تلك النزاعات تعاونا بين سكانه، وحول تقاليده على اختلافها الواسع من مصدر للنزاع إلى مصدر للقوة التوحيدية.
- **جون هيوم**

عضو مجلس العموم البريطانى

والبرلمان الأوروبى

الحائز على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٨

نقلا عن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤.

التصويت على الدستور الأوروبى

الدول التى قالت نعم	الدول التى قالت لا	الدول التى لم تقرر بعد
النمسا: ٢٥ مايو ٢٠٠٥	**مايو ٢٠٠٥**	جمهورية التشيك
ألمانيا: ٢٧ مايو ٢٠٠٥	**فرنسا**: فى عملية استفتاء تاريخية على الدستور الأوروبى، قرر ٥٥٪ من المصوتين برفض الانضمام للدستور الأوروبى مقابل ٤٥٪.	الدانمارك
اليونان:		ايرلندا
المجر: ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٤		لكسمبورج
إيطاليا: ٦ أبريل ٢٠٠٥		بولندا
ليتوانيا: ١١ نوفمبر ٢٠٠٤	**١ يونيو ٢٠٠٥**	البرتغال
سلوفاكيا: ١١ مايو ٢٠٠٥	**هولندا**: فى ثانى هزيمة لمشروع الدستور الأوروبى، رفض الشعب الهولندى التصديق عليه بالموافقة.	بريطانيا
سلوفينيا: ١ فبراير ٢٠٠٥		بلجيكا
لاتفيا: صدق البرلمان على الدستور فى يونيو ٢٠٠٥		استونيا
إسبانيا: وافق الإسبان من خلال استفتاء يوم ٢٠ فبراير ٢٠٠٥		فنلندا
		مالطا
		السويد

إعداد : سالى سامى

يتطلب استقطاع أى جانب من مكونات سيادة الدولة "القومية"، ذلك المفهوم المحورى فى التاريخ الأوروبى. ورغم أن حلم الوحدة الأوروبية كان فى مخيلة رواد العمل الأوروبى المشترك، إلا أن الفكرة لم تطرح للنقاش بشكل عملى، وتركت التجربة تتطور وتتفاعل مع الواقع وتقود دفة "العملية".

وفى مرحلة تالية وبعد أن استقر العمل المشترك فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتطور وتوسع، بات مطلوبا، للحفاظ على ما تحقق، أن يدخل العمل المشترك مجالا جديدا يدخل فى صميم مكونات سيادة الدولة، أى العمل التعاونى فى المجالين السياسى والأمنى، وقد بدا واضحا أن خبرة العمل المشترك باتت قادرة على استيعاب هذا العمل. ومن هنا، بدأ منظرو العملية فى الحديث عن الوظيفية الجديدة كاقتراب بات مطلوبا النظر إليه، وأخذ مقولاته لتفسير امتداد التعاون إلى المجالات السياسية والاقتصادية. وحتى عندما بدأ العمل الحقيقى على طريق امتلاك سياسة خارجية وأمنية مشتركة، بدا واضحا حرص أصحاب التجربة على حصر القضية فى إطار مواجهة ما يرون أنه يمثل تحديات العمل المشترك، أو مقتضيات الحفاظ على ما تحقق من تعاون فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولم تطرح مقولات من قبيل إن هذا العمل يمثل نواة بنية أمنية أوروبية مستقلة يمكن لها أن تقوم بمهام الدفاع الجماعى. ويجد هذا الأمر تفسيره فى عدة اعتبارات، منها أن مسيرة العمل الأوروبى المشترك فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى قد اعتمدت على منطق التدرجية وترك التجربة تولد قوة الدفع اللازمة لتحديد نطاق العمل المشترك، وبهذا المعنى لم ترغب دول الاتحاد الأوروبى، وهى تضع أسس سياسة خارجية وأمنية مشتركة تمثل قلب مفهوم السيادة التقليدى، فى استباق الأحداث، أى أنها تواصل التمسك بنهج التدرجية الذى اتبعته منذ بدء العملية برمتها، ومنها أيضا أن هناك تشابكات واقعية وارتباطات مع الولايات المتحدة تحت مظلة حلف شمالى الأطلنطى، ولا ترغب دول الاتحاد فى المساس بهذه الرابطة على الأقل فى الوقت الراهن، الذى لا تمتلك فيه دول الاتحاد قدرات تمكنها من النهوض بمهام "الدفاع الجماعى"، ومنها أيضا الرغبة فى إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة على النحو الذى لا يترتب عليه مواقف أمريكية غير مرحبة بهذا التوجه أو معادية له، ومن ثم ضمان استمرار الزخم فى العلاقات الأمريكية – الأوروبية فى كافة المجالات ومن بينها المجال الأمنى.

الأمن فى مسيرة العمل الأوروبى المشترك :

تكشف مراجعة تاريخ علاقات وتفاعلات دول غرب أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عن أن رغبة هذه الدول فى توفير الأمن والتعاون المشترك فى هذا الميدان قد سبقت خطوات التنسيق والتعاون فى المجالات الاقتصادية. فقد أدت تطورات الأوضاع الأمنية فى القارة الأوروبية، خلال وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إلى تزايد مخاوف دول غرب أوروبا من "الخطر الشيوعى"، وهو الأمر الذى ولد عملا مشتركا بين هذه الدول، تبلور فى تشكيل اتحاد غرب أوروبا Western European Union، بموجب توقيع اتفاق بروكسل عام ١٩٤٨(١). وهو الاتحاد الذى كان فى جوهره عملا تعاونيا أوروبيا خالصا فى مجال الأمن، والذى شكل نواة لحلف شمالى الأطلنطى الذى أنشئ فى الرابع من أبريل ١٩٤٩.

وفى الوقت الذى عجزت فيه أوروبا الغربية عن النهوض بأعباء الأمن فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وسلمت فيه الزمام للولايات المتحدة الأمريكية، فإن نهاية الحرب الباردة جاءت فى ظل عمليات تحول على مستويات مختلفة. فمن ناحية أولى، كانت مسيرة العمل الأوروبى المشترك قد قطعت شوطا كبيرا ووصلت إلى مرحلة متطورة من التعاون والعمل المشترك. ومن ناحية ثانية، فإن انتهاء الحرب الباردة وتفكك حلف وارسو وتحلل الاتحاد السوفيتى قد أزال مصدر التهديد الرئيسى لأمن دول غرب أوروبا. ومن ناحية ثالثة، فإن التغيرات التى طرأت على النظام الدولى وطبيعة الدور الأمريكى فيه قد وسعت من مساحة الاختلاف فى الرؤية بين شركاء تحالف الأطلسى وأعضاء المعسكر الذى كسب الحرب الباردة تجاه القضايا الأمنية أوروبيا وعالميا. وقد تضافرت هذه العوامل معا لتعطى للاتحاد الأوروبى الزخم المطلوب لحيازة بنية أمنية مستقلة تنهض بأعباء أمنية محددة فى ضوء علاقة عضوية وأيضا وظيفية مع حلف شمالى الأطلنطى على الأقل فى المرحلة الأولى، إلى أن تمتلك دول الاتحاد الأوروبى بنية أمنية فاعلة يمكنها أن تنهض بأعباء الدفاع الجماعى.

العلاقات الأوروبية – الأمريكية بعد الحرب الباردة: مزيد من الخلافات

إذا كانت مرحلة الحرب الباردة، وتحديدا منذ مطلع الستينيات، قد شهدت خلافات أمريكية – أوروبية عديدة حول العقيدة العسكرية للحلف وتقاسم الأعباء والتكاليف الخاصة بالإنفاق العسكرى، إضافة إلى خلافات حول قضايا عديدة مثل الخلاف الأمريكى مع بريطانيا وفرنسا بسبب عدوان عام ١٩٥٦ على مصر، والقنبلة الهيدروجينية عامى ١٩٦١ و١٩٧٨، ومبادرة الدفاع الاستراتيجى عام١٩٨٣، ورفض الدول الأوروبية استخدام الولايات المتحدة القواعد العسكرية

على أراضيها فى إمداد إسرائيل بالسلاح فى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣(٢)، فإن انتهاء الحرب الباردة جاء مصحوبا بالعديد من الخلافات حول العديد من القضايا، منها ما يتعلق بقضايا أوروبية مثل الموقف فى البوسنة، ومنها ما يتعلق بقضايا عامة مثل السياسات التجارية والعلاقة مع بلدان أخرى، فالخلافات امتدت إلى نطاق الاقتصاد، وباتت دول الاتحاد الأوروبى تنظر إلى قرارات اقتصادية أمريكية على أنها تمثل تهديدا لتطورها الاقتصادى. وقد بدا ذلك واضحا فى قانون هيلمز -بورتون Helms-Burton، وأيضا قانون داماتو Damato Acts بشأن فرض عقوبات وقيود على التجارة مع كوبا وإيران وليبيا، على أساس أن واشنطن نظرت إلى هذه الدول على أنها تمثل تهديدا للمصالح والأمن القومى الأمريكيين، بينما لم تر دول الاتحاد الأوروبى ذلك(٣). ومنها أيضا ما يتعلق بالتعديلات المطلوب إدخالها على هياكل حلف شمالى الأطلنطى، وحدود الدور الأوروبى فى صنع قرارات الحلف. وبرز فى هذا الإطار اتجاهان، الأول أكد أن انتهاء الحرب الباردة يمثل بداية مرحلة الافتراق فى العلاقات الأوروبية - الأمريكية، والثانى رأى أن ما تشهده العلاقات من خلافات يدور حول التفاصيل، وليس حول فكرة التحالف فى حد ذاتها.

ويمكن القول إن انتهاء الحرب الباردة بقدر ما فتح المجال أمام تصاعد الخلافات بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية الأعضاء فى الحلف، بقدر ما حمل معه فرصا لمزيد من تطوير العلاقات وتقاسم الأعباء والمسئوليات، وانصب عنصر الخلاف الرئيسى -الذى مثل أيضا مجالا لتطوير العلاقات- حول حدود الدور الأوروبى فى القيام بأعباء الدفاع ومدى قدرة الدول الأوروبية على بلورة كيان أمنى أوروبى مستقل، وفى نفس الوقت غير منفصل عن الحلف.

وقد ازداد إلحاح التوصل إلى بلورة كيان دفاعى أوروبى إبان المراحل الأولى للصراع فى البوسنة، وذلك عندما أحجمت الولايات المتحدة عن التدخل العسكرى لوقف القتال، تاركة هذه المهمة للبلدان الأوروبية على أساس أن الأزمة شأن أوروبى بحت. وبدا واضحا أثر غياب الاتفاق بين الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية أعضاء الحلف، وأيضا فيما بين الأخيرة وبعضها بعضا على تبلور خلافات عديدة بين هذه الدول. فمن ناحية، بدا أن هناك تنافسا بين الاتجاهين الأوروبى والأطلسى داخل الحلف لاسيما عقب المبادرة الفرنسية - الألمانية فى أكتوبر ١٩٩١ لتشكيل قوة أوروبية مشتركة بعيدا عن الحلف(٤)، وأشار وزير الخارجية الفرنسى فى ذلك الوقت آلان جوبيه إلى أهمية تطوير كيان أمنى أوروبى بعيدا عن الحلف بقوله "إن الصراع فى البوسنة أظهر الحاجة إلى التحرك وراء الحلف والضمانات الأمريكية لبناء دفاع أوروبى يعتمد عليه لدعم مصالح سياستنا الخارجية المشتركة"(٥).

ومن ناحية ثانية، وعلى أرضية الخلاف السابق، انقسمت المواقف داخل الاتحاد الأوروبى حول حدود الدور الدفاعى الذى يمكن أن يقوم به الاتحاد، وبينما ذهبت فرنسا وألمانيا إلى ضرورة أن يكون للاتحاد الأوروبى دور دفاعى من خلال اتحاد غرب أوروبا، رأت بريطانيا أن يظل الاتحاد الأوروبى مؤسسة مدنية فقط، ورفضت أى رابطة بين الاتحاد الأوروبى واتحاد غرب أوروبا(٦).

وقد فرضت تطورات الصراع فى البوسنة وإحجام الولايات المتحدة عن التدخل العسكرى على البلدان الأوروبية أعضاء الحلف ضرورة العمل على بلورة هيكل عسكرى من خلال اتحاد غرب أوروبا، ولكن من خلال التفاهم مع الولايات المتحدة بعد أن تيقنت من استحالة تجاوز الحلف، بل واستحالة العمل، دون الاتفاق مع الولايات المتحدة. وكانت الخطوة الأولى هنا هى تفعيل اتحاد غرب أوروبا Western European Union.

وقد نشأ اتحاد غرب أوروبا، كما سبق القول، بموجب معاهدة بروكسل عام ١٩٤٨ تحت مسمى "معاهدة التعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والدفاع الذاتى الجماعى" بين خمس دول هى: بلجيكا وفرنسا ولكسمبورج وهولندا والمملكة المتحدة. ومع توقيع معاهدة واشنطن التى أنشأت حلف شمال الأطلنطى فى ٤ أبريل عام ١٩٤٩، أحال الأعضاء المسئوليات العسكرية لمعاهدة بروكسل إلى الحلف. وبموجب اتفاقات باريس عام ١٩٥٤، انضمت ألمانيا الفيدرالية وإيطاليا إلى المعاهدة واتخذت مسمى "اتحاد غرب أوروبا". وفى نوفمبر عام ١٩٨٨، انضمت إسبانيا والبرتغال وأخيرا اليونان فى نوفمبر عام ١٩٩٢.

والواقع أن اتحاد غرب أوروبا قد دخل طور كمون بعد إنشاء حلف شمال الأطلنطى، وظل كذلك إلى نهاية السبعينيات، حيث تضافرت جملة عوامل أسفرت عن قرار إعادة تنشيط المؤسسة.

السياسة الخارجية والأمنية المشتركة:

بدأ التحرك العملى من قبل دول الاتحاد الأوروبى لامتلاك سياسة خارجية وأمنية مشتركة عقب التحولات التى شهدتها منطقة شرق ووسط أوروبا، وكانت الأهداف الأولية للتنسيق فى مجالى السياسة الخارجية والأمن تتمثل فى الحفاظ على قوة الدفع باتجاه مزيد من التعاون الاقتصادى، إذ وجدت دول غرب أوروبا أن تطوير التعاون فى المجال

الاقتصادى، وصولا إلى السوق المشتركة، يقتضى التنسيق فى المجالات السياسية والأمنية، وزيادة دورها فى تحقيق الأمن والاستقرار على حدودها(٧).

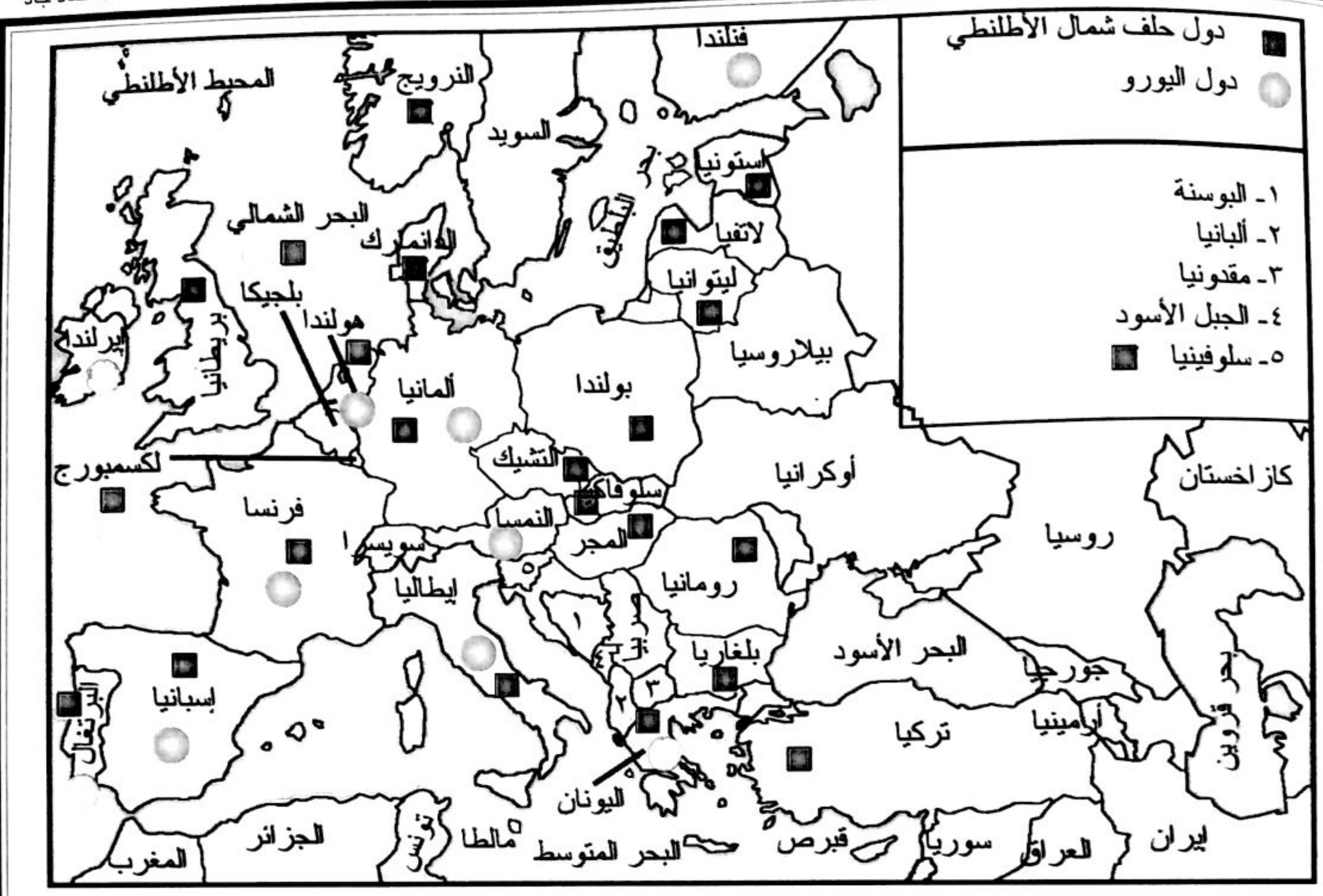
وكان التفكير فى ولوج هذا الميدان من التعاون هو بمثابة انتقال من التعاون فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية أو ما يسمى Low Politics، إلى مجالات السياسة الخارجية والأمن أو ما يسمى High Politics(٨).

وضع أسس السياسة الخارجية والأمنية المشتركة:

كانت تجربة البوسنة كافية لدفع دول الاتحاد الأوروبى إلى البحث عن صيغة توافقية لتجاوز الخلافات حول امتلاك قدرات عسكرية مستقلة تتولى القيام بمهام التدخل العسكرى فى مناطق النزاعات فى القارة الأوروبية، لاسيما فى حالة رفض الولايات المتحدة التحرك وتحريك حلف شمال الأطلنطى(٩). وحتى فى حالة التحرك، كما حدث فى حالتى البوسنة وكوسوفو، فقد كان هناك نوع من السيطرة الأمريكية التامة على عملية اتخاذ القرار وتحريك القوات وكافة الأنشطة الاستخباراتية، وقد أشار إلى ذلك بوضوح الجنرال الأمريكى الذى تولى قيادة قوات الحلف إبان العمليات العسكرية ضد يوجوسلافيا، ويسلى كلارك، بالقول "كانت هناك العديد من الخلافات إبان الحرب فى البوسنة، ولكن فى كوسوفو كانت الخلافات أكثر وأعمق؛ إذ دارت حول الأهداف التى ينبغى قصفها، ومواعيد التصعيد وقضية إرسال القوات البرية، فقد سعت واشنطن للسيطرة على الموقف، وكانت الاستخبارات الأمريكية هى التى تقوم بالعمل"(١٠). وكانت نقطة التحول الرئيسية فى هذا الجهد، التغير الذى طرأ على الموقف البريطانى الذى تبلور فى قمة سان مالو التى جمعت بين رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير والرئيس الفرنسى جاك شيراك، فقد شهدت هذه القمة تغيرا فى الموقف البريطانى الذى كان يعارض على الدوام أى نوع من العمل الأوروبى المشترك فى مجالى السياسة الخارجية والأمن خشية التأثير على الرابطة الأطلسية مع الولايات المتحدة، إضافة إلى المخاوف من تهميش الدور البريطانى فى القارة الأوروبية، وكانت البداية فى التعبيرات البريطانية المتكررة استياء من الموقف الأمريكى إزاء الجهود الأوروبية التى بذلت لوقف الصراع فى البوسنة، وعدم مساندة واشنطن لخطة فانس- أوين دبلوماسيا وعسكريا(١١). وجاء فى الإعلان المشترك الذى صدر عن القمة "من أجل تمكين الاتحاد الأوروبى من اتخاذ القرارات وتطبيق العمل العسكرى فى حالة عدم تحرك حلف شمال الأطلنطى، ينبغى أن يمتلك الاتحاد الأوروبى الهياكل والقدرات اللازمة للتخطيط الاستراتيجى، آخذا فى الاعتبار القدرات الحالية لاتحاد غرب أوروبا وتطوير علاقاته مع الاتحاد الأوروبى. وفى هذا السياق، فإن الاتحاد الأوروبى فى حاجة لامتلاك الوسائل العسكرية الملائمة، فأوروبا فى حاجة لتطوير قوة عسكرية تمكنها أن ترد بسرعة على أية تهديدات جديدة ولابد من دعم هذه القدرة بصناعات عسكرية قوية ذات تكنولوجيا متطورة"(١٢). وقد حظى البيان بترحيب مجلس أوروبا، إذ أعلن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبى عن تأييدهم لقيادة اتحاد غرب أوروبا للعمليات العسكرية، وطالبوا باستكمال الترتيبات لتعظيم التعاون بين الاتحاد الأوروبى واتحاد غرب أوروبا. وفى ١٣ مايو ١٩٩٩، إبان حملة الحلف على يوجوسلافيا، أعلن رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير "إذا كان لأوروبا أن تأخذ دورا دفاعيا رئيسيا فهى تحتاج إلى قوات حديثة وفى حاجة إلى معرفة كيف نعمل معا ونتعاون معا ونكمل قدراتنا بعضنا بعضا، وهو ما يعنى ضرورة دمج الصناعات العسكرية وأيضا المشتريات العسكرية" وأضاف .. "إذا كانت لدينا شكوك فى السابق، فقد أزالتها خبرة كوسوفو"(١٣). ومن جانبه، أقر الجنرال الأمريكى ويسلى كلارك قائد القوات الأطلسية التى دخلت كوسوفو بالدور الأمريكى بدفع دول الاتحاد الأوربى لامتلاك بنية عسكرية مستقلة: فقد أشار إلى ذلك بوضوح عندما قال "علينا أن نعترف بأننا نحن الأمريكيين شجعنا الأوروبيين على الاعتقاد بأننا ربما لا نكون موجودين لتقديم المساعدة عند حدوث أزمات أمنية مستقبلا فى أوروبا"(١٤).

اجتماع مجلس أوروبا فى كولون :

شكلت قمة الاتحاد الأوروبى التى عقدت فى كولون يومى الثالث والرابع من يونيو ١٩٩٩، أى إبان غارات الحلف على يوجوسلافيا، نقطة تحول حاسمة تجاه تطوير الاتحاد الأوروبى سياسة خارجية وأمنية مشتركة. ورغم أن رؤساء الدول والحكومات أجلوا اتخاذ قرار رسمى فى القضايا المؤسسية حتى نهاية عام ٢٠٠٠، فقد تبلور إجماع حول ضرورة إعطاء الاتحاد دورا أقوى فى الشئون الدولية عبر تقوية وتعزيز السياسة الخارجية والأمنية المشتركة المدعومة بقوة عسكرية وهياكل مؤسسية لصنع القرار(١٥). وفى هذه القمة، عبر قادة الاتحاد عن رغبتهم فى تضمين هياكل السياسة الدفاعية فى السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبى(١٦)، ووافق قادة الاتحاد الأوروبى على أن يقوم مجلس الاتحاد الأوروبى باتخاذ القرارات الخاصة بمواجهة الأزمات بالإجماع، مع الأخذ فى الاعتبار رؤى الدول التى لا ترغب فى المشاركة، ووافقوا أيضا على العمل من أجل بلورة الآليات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بمواجهة الأزمات فى ضوء العناصر التالية:



أحداث فى تاريخ الاتحاد الأوروبى

٢٧-٢٨ يناير ١٩٤٩ : تأسيس المجلس الأوروبى ومقره ستراسبورج.

٩ مايو ١٩٥٠ : إعلان شومان : مولد فكرة الاتحاد الأوروبى. أوصى وزير الخارجية الفرنسى آنذاك، روبرت شومان، بضم موارد الصلب والفحم لكل من فرنسا وألمانيا.

١٨ أبريل ١٩٥١ : تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC).

٢٣ يوليو ١٩٥٢ : دخول ECSC حيز التنفيذ.

٢٥ مارس ١٩٥٧ : التوقيع على اتفاقيات روما التى على أساسها تم إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (Euratom).

٤ يناير ١٩٦٠ : التوقيع على اتفاقية ستوكهولم التى على أساسها تم إنشاء المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA).

٣ مايو ١٩٦٠ : دخول EFTA حيز التنفيذ.

١ يناير ١٩٧٣ : انضمام كل من الدانمارك وايرلندا وبريطانيا إلى المجموعة الأوروبية.

٧ - ١٠ يوليو ١٩٧٩ : أول انتخابات مباشرة للبرلمان الأوروبى.

١ يناير ١٩٨١ : انضمام اليونان إلى المجموعة الأوروبية.

٢-٤ ديسمبر ١٩٨٥ : الاتفاق فى روما ولاهاى على إعادة إطلاق عملية الدمج الأوروبى من خلال ما يعرف بـ "القانون الأوروبى الموحد" (Single European Act) مما يمهد الطريق لإنشاء السوق الموحدة.

١ يناير ١٩٨٦ : انضمام كل من إسبانيا والبرتغال إلى المجموعة الأوروبية.

١٩ يونيو ١٩٩٠ : التوقيع على اتفاقية "شنجن" التى على أساسها فتحت الحدود للحركة بين الدول الأعضاء فى المجموعة الأوروبية.

٧ فبراير ١٩٩٢ : التوقيع على اتفاقية الاتحاد الأوروبى.

١ يناير ١٩٩٤ : إنشاء السوق الأوروبية الموحدة.

١ يناير ١٩٩٥ : انضمام كل من النمسا وفنلندا والسويد إلى الاتحاد الأوروبى.

١ يناير ٢٠٠٢ : بدء استخدام اليورو.

١٠ يوليو ٢٠٠٣ : الانتهاء من صياغة الدستور الأوروبى.

١ مايو ٢٠٠٤ : انضمام كل من قبرص وجمهورية التشيك والمجر ولاتفيا وليتوانيا ومالطا وبولندا واستونيا وسلوفاكيا وسلوفينيا.

٢٠٠٧ : التاريخ المحدد لانضمام كل من بلغاريا ورومانيا للاتحاد الأوروبى.

إعداد : سالى سامى

١- دورية الاجتماعات مع عقد اجتماعات طارئة وتشكيل مجلس للشئون العامة General Affairs Council يشمل وزراء الدفاع.

٢- تشكيل لجنة سياسية وأمنية دائمة فى بروكسل تضم خبراء سياسيين وعسكريين.

٣- تشكيل لجنة عسكرية تضم خبراء عسكريين يقدمون التوصيات للجنة السياسية والأمنية.

٤- تشكيل هيئة عسكرية للاتحاد الأوروبى تتضمن مركزا للتوجيه(١٧).

وأكد مجلس أوروبا أيضا على حق كافة الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى فى المشاركة فى الترتيبات والعمليات على قدم المساواة، وشدد أيضا على ضرورة امتلاك الاتحاد القدرة على العمل المستقل عبر تشكيل هياكل وقيادات وقوات أوروبية تعمل بشكل مستقل أو من خلال استخدام قدرات وأصول حلف شمال الأطلنطى. كما أقرت القمة تعيين خافيير سولانا، الذى كان يشغل منصب الأمين العام لحلف شمال الأطلنطى، فى منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية.

وهنا تأتى أهمية ما صدر عن قمة كولون، فقبل القمة كان الحديث الأوروبى يدور حول دمج المادة الخامسة من معاهدة اتحاد غرب أوروبا فى معاهدة الاتحاد الأوروبى، وهو الأمر الذى كانت تتحمس له ألمانيا، وتتحفظ عليه فرنسا، بينما كانت الدول المحايدة -النمسا والسويد وفنلندا وأيرلندا- ترفضه خشية إلغاء حيادها عبر الالتزام بمبدأ المساعدة الدفاعية المتبادلة الذى تنص عليه المادة المذكورة، وهو أمر يمكن أن يلقى معارضة الرأى العام فيها. من هنا، جاءت قمة كولون وقدمت حلا للإشكالية عبر أخذ مهام اتحاد غرب أوروبا وتضمينها فى الاتحاد الأوروبى دون أن يعنى ذلك سحب مبدأ المساعدة الدفاعية المتبادلة على كافة الأعضاء. ومن هنا، يمكن القول إن قمة كولون مثلت خطوة متقدمة على طريق تطور السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية.

قمة هلسنكى :

جاءت قمة الاتحاد الأوروبى التى عقدت فى العاصمة الفنلندية، يومى العاشر والحادى عشر من ديسمبر ١٩٩٩، لتضيف لبنة جديدة فى صرح العمل الأوروبى المشترك فى مجالى السياسة الخارجية والأمن، فقد نص البيان الختامى للقمة على "أن الاتحاد الأوروبى سوف يشارك فى عمليات حفظ السلم والأمن الدوليين فى ضوء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة"، وأن مجلس أوروبا سوف "يعمل على تطوير قدراته الذاتية لاتخاذ القرار والتحرك حين لا يكون الحلف مستعدا للتحرك، وذلك للقيام بعمل عسكرى فى مواجهة أزمات دولية". وجاء فى البيان أيضا أن المجلس، وبناء على الخطوط الاسترشادية التى وضعتها قمة كولون والتقارير الرئاسية، قد وافق على :

١- أن تعمل دول الاتحاد على الوصول بحلول عام ٢٠٠٣ إلى القدرة على نشر قوات قوامها ما بين ٥٠ و٦٠ ألف جندى خلال ستين يوما وأن تكون هذه القوات قادرة على العمل لمدة عام كامل فى مواجهة الأزمات.

٢- إنشاء هياكل سياسية وعسكرية داخل الاتحاد تمكنه من تأمين القيادة السياسية الضرورية والتوجيه الاستراتيجى للعمليات. ولذلك سوف تنشأ الهيئات التالية داخل المجلس:

أ- اللجنة السياسية والأمنية الدائمة Standing Political and Security Committee

ب- اللجنة العسكرية The Military Committee

جـ- الهيئة العسكرية Staff The Military

٣- تطوير التعاون والشفافية بين الاتحاد الأوروبى وحلف شمال الأطلنطى.

٤- مع أخذ الترتيبات الخاصة بالاتحاد الأوروبى فى الاعتبار، سوف يسمح الاتحاد للدول الأعضاء فى الحلف ومن غير الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى وللدول الأخرى بالمشاركة فى عمليات الاتحاد لإدارة الأزمات العسكرية(١٨).

قمة نيس :

جاءت قمة قادة دول وحكومات الاتحاد الأوروبى، التى عقدت فى مدينة "نيس" الفرنسية يومى الثامن والتاسع من ديسمبر ٢٠٠٠، لتضع الأسس العملية لنواة القوة العسكرية الأوروبية من ناحية، ولتكشف من ناحية ثانية عن عمق الخلافات الأوروبية - الأمريكية حول هذه القضية، فالولايات المتحدة التى طالما نادت بدور أوروبى أكبر فى تحمل أعباء الإنفاق العسكرى، عادت لتعلن معارضتها الشديدة لامتلاك الاتحاد الأوروبى قوة عسكرية مستقلة تعمل بعيدا عن قيادة حلف شمال الأطلنطى.

فمن ناحية، عبرت فرنسا عن الرغبة الأوروبية فى "بلورة هوية دفاعية مستقلة وإنشاء آلية مستقلة لاتخاذ القرارات الدفاعية والأمنية، مع بقاء حلف شمال الأطلنطى أساسا للدفاع المشترك، وبحيث تكون القوة الأوروبية مكملة ومعززة للحلف تنفذ مهام حفظ السلام والإغاثة وغيرها من الأعمال عندما لا ترغب واشنطن فى التدخل. أما الولايات المتحدة، فقد عملت على تقييد عملية إنشاء هذه القوة وتطورها عبر التمسك بإخضاع تخطيط ومراقبة العمليات التى تقوم بها هذه القوة لمنظومة الحلف فى نهاية المطاف"(١٩).

وانتهت قمة نيس بصيغة توافقية بين الرغبتين الأوروبية والأمريكية، حيث جرى حذف الفقرة التى اعترضت عليها وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت، والتى كانت تتحدث عن الدور المقترح للاتحاد الأوروبى فى إدارة الأزمات الدولية والعلاقات المستقبلية مع حلف شمال الأطلنطى، أى سقط الاقتراح الفرنسى الذى كان ينص على استقلال هيئة التخطيط العسكرى للقوة الأوروبية. ويبدو واضحا أن التخلى الأوروبى عن فكرة استقلالية هيئة التخطيط العسكرى إنما جاء تحت وطأة الضغوط الأمريكية برفض السماح للقوة الأوروبية باستخدام العتاد الأطلسى ما لم يشرف الحلف على عملية التخطيط، هذا إضافة إلى التلويح التركى بالاعتراض على استخدام القوة للعتاد الأطلسى ما لم يتم إشراك أنقرة فى قرارات الحلف(٢٠).

ومن هنا، جاءت قرارات قمة نيس توفيقية، حيث أقرت القمة لجنتى تسيير القوة الأوروبية وهما اللجنة السياسية والأمنية وتضم المندوبين الدائمين، واللجنة العسكرية، وتضم رؤساء أركان الجيوش الأوروبية.

مستقبل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة :

يبدو واضحا من متابعة مسيرة العمل الإقليمى المشترك لدول غرب أوروبا، والوتيرة التى تتبعها دول الاتحاد لتطوير مجالات العمل المشترك فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة ودخولها مجال "السياسة الخارجية والأمن"، أن دول الاتحاد الأوروبى سوف تسير على طريق امتلاك البنية العسكرية المستقلة، والتى يتوقع أن تمارس مهام الدفاع الجماعى فى نهاية المطاف، أخذا فى الاعتبار أن مهام الدفاع الجماعى فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة تختلف كما وكيفا عن مثيلتها إبان الحرب الباردة. ففى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لا يوجد مصدر تهديد رئيسى مجسم لديه قدرات تسليحية هائلة، وأن التهديدات -فى حال مواصلة عملية توسيع الاتحاد الأوروبى- سوف تنحصر فى تلك النوعية التى لا تتطلب مواجهتها امتلاك قدرات تدميرية هائلة، وربما تتطلب عملية مواجهتها سبلا غير عسكرية، وتحديدا تتطلب سبلا اقتصادية واجتماعية.

ولا يعنى ذلك أن مسيرة الاتحاد الأوروبى تجاه امتلاك سياسة خارجية وأمنية مشتركة تصل فى نهاية المطاف إلى القيام بأعباء الدفاع الجماعى سوف تتواصل بوتيرة محددة، فالمؤكد أنها سوف تتواصل، ولكن هناك مجموعة من العوامل سوف تحدد الوتيرة من ناحية، والآفاق من ناحية ثانية.

تطور التجربة يفرض تطوير الأطر النظرية :

إذا كان المتخصصون فى مجال التعاون الإقليمى قد اجتهدوا فى البحث عن إطار نظرى يفسر لهم حركة العمل المشترك على الصعيد الأوروبى، فالمؤكد أن العملية التعاونية ذاتها باتت بمثابة أحد أهم محددات تطوير الأطر النظرية وإدخال التعديلات عليها من واقع الخبرة العملية، كما فتحت المجال أمام المزاوجة بين أكثر من اقتراب نظرى خاص بالتعاون الإقليمى.

ويبدو واضحا أثر تدرج تجربة التعاون الأوروبى من الفحم والصلب إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، فى تجاوز حدود اقتراب الواقعية Realism، إلى الوظيفية الجديدة Neo-Functionalism. فالواقعية التى تقول إن الدول تحجم عن العمل فى المجالات التى تتطلب التخلى عن قدر من سيادتها لحساب سلطة أو مؤسسة فوق قومية -مثل المفوضية الأوروبية- تقول أيضا إن الأمر يكون صعبا للغاية فى المجالين السياسى والأمنى، مقابل قدر من المرونة فى القضايا الأخرى من اجتماعية واقتصادية، هذا الاقتراب كان صالحا للتعامل مع تجربة العمل الأوروبى المشترك فى سياق الجماعة الأوروبية، وحتى الاتحاد الأوروبى مادام بعيدا عن المجالين السياسى والأمنى. وقد أعطى عدم ولوج الاتحاد الأوروبى هذين المجالين زخما كبيرا لاقتراب الواقعية فى تفسير تجربة العمل الأوروبى المشترك إلى ما قبل تبنى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

وذهب بعض الدارسين إلى التأكيد على أن عدم اتخاذ دول الاتحاد الأوروبى موقفا جماعيا واضحا ومحددا تجاه أزمات وحروب البلقان، التى ترتبت على تفكك يوجوسلافيا، كان خير شاهد على سلامة مقولات الواقعية. ومع تحرك دول الاتحاد الأوروبى لوضع البذور الأولى للعمل المشترك فى المجالين السياسى والأمنى عبر حيازة السياسة الخارجية

والأمنية المشتركة، بدا واضحا أن مسيرة الاتحاد الأوروبى قد تجاوزت مقولات الواقعية، وهو الأمر الذى دعا بعض الدارسين إلى الحديث عن الوظيفية الجديدة التى تقول إن الاندماج فى قطاع واحد -والذى عادة ما يحدد على أسس اقتصادية- يميل إلى توليد آثار تدفع إلى الاندماج فى قطاعات أخرى. وأيضا فإن الفاعلين دون الدول -مثل جماعات المصالح والبيروقراطيات الحكومية- تعمل مع مؤسسات فوق قومية-مثل المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبى- من أجل إيجاد حلول إقليمية لمشاكل كانت تعالج فى السابق على مستوى الدولة. وترى الوظيفية الجديدة أن الفاعلين دون الدول والمؤسسات فوق القومية تعد بمثابة قاطرة الاندماج، وأداة دفع الاندماج إلى مجالات أخرى. وترى الوظيفية الجديدة أيضا أن امتداد العمل التعاونى إلى المجالات السياسية والأمنية لا يعدو أن يكون مجرد ترجمة لنجاح أطراف العمل الإقليمى فى المجال الاقتصادى إلى مجال الفاعل الدولى المؤثر.

ويبدو واضحا أن تجربة العمل الإقليمى المشترك فى أوروبا -الاتحاد الأوروبى- سوف تواصل دورها كأنجح تجربة للعمل الإقليمى المشترك على أرض الواقع من ناحية، وكمدخل لتطوير المقتربات النظرية التى تستخدم فى فهم واستيعاب تجارب العمل الإقليمى المشترك من ناحية أخرى. فبعد التطور من الواقعية إلى الوظيفية الجديدة، مرورا بالوظيفية، بدأت محاولات جديدة للمزج بين الواقعية والوظيفية الجديدة، وذلك عبر دمج بعض مقولات الواقعية فى الإطار العام للوظيفية الجديدة، وهو أمر يؤكد أهمية تجارب العمل الواقعى فى تعديل - وأيضا تطوير المقتربات النظرية، وأيضا عدم الفصل بين الواقع العملى والاقتراب النظرى، فالأخير ليس مجرد تنظير جامد يركب قسرا على الواقع، بقدر ما يدخل فى عملية تفاعل مع الواقع أو التجربة، يشرح جوانب منها، ويستقبل ما يصدر عنها، كى يطور من مقولاته، ويوسع من نطاق تفسيره وشرحه.

الهوامش :

1- Fraser Cameron, The Foreign and Security Policy of the European Union: Past, Present and Future, Sheffield Academic press, 1999, p.15.

2- Philip H. Gordon, 'Recasting the Atlantic alliance 'Survival, Vol. 38, No1., spring 52 1996,pp41-42.

3- Terrence R. Guay, The United States and the European Union: The Political economy of the Relationship. Sheffield Academic Press, 1999, Pp. 108-.109

4- Robert P. Grant, 'France s new relationship with NATO', Survival, Vol38., No1., spring 1996,p.58.

5- Robert L. Gallucci, Alliances and management of conflict in the 21 th century: America and alliances, paper presented at the Annual Conference of the International Institute for Strategic, studies ,Dresden, Germany 1-4 September 1996,p.5.

6- Ronald D. Asmus, Richard L.Kugler and F. Stephen Larrabee, Building a new NATO, p.32.

7- Fraser Cameron, The Foreign and Security Policy of the European Union: Past, Present

and Future, op cit, p. .28

8- Helene Sjursen, The Common , Foreign and Security Policy : The Limits of Inter-governmental and Search for Global Role In Svein Andersen and Kgell A. Eliassen , Making Policy in Europe, SAGE Publications Ltd, London, Second edition. 2001, p.187.

9- Helene Sjursen, The Common , Foreign and Security Policy, op cit, p. .194

١٠- ويسلى كلارك، ممارسات أمريكية عجلت بإنشاء القوة الأوروبية، الخليج، ١٥ ديسمبر ٢٠٠٠.

11- Helene Sjursen, The Common , Foreign and Security Policy, op cit, p. 195.

12- Fraser Cameron, The Foreign and Security Policy of the European Union: Past, Present and Future, op cit, pp. 78-79.

13- Ibid, p. .79

١٤- ويسلى كلارك، ممارسات أمريكية عجلت بإنشاء القوة الأوروبية، الخليج، ١٥ ديسمبر ٢٠٠٠.

15- Helene Sjursen, The Common , Foreign and Security Policy, op cit, p. 195.

16- Fraser Cameron, The Foreign and Security Policy of the European Union: Past, Present and Future, op cip. 79.

17- Ibid, p.80.

18- http://www.europa.eu.int.

١٩- عبدالمجيد إبراهيم، القوة الأوروبية تحيى تعدد الأقطاب، الخليج، ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٠.

٢٠- نور الدين الفريضى، الأطلسى يطلب التخطيط للقوات الأوروبية، الحياة، ١٣ ديسمبر ٢٠٠٠.

دول الاتحاد الأوروبى

١- الدول المؤسسة للاتحاد ١٩٥٨ :

الدولة	عدد السكان	معدل نمو الاقتصاد المحلى	نسبة الأمية	معدل البطالة	الانفاق العسكرى
بلجيكا	١٠,٣٦٤,٣٨٨ (يوليو ٢٠٠٥)	٢,٦٪	٢٪	١٢٪ (٢٠٠٤)	٣,٩٩٩ مليار دولار
فرنسا	٦٠,٤ مليون	٢,١٪ (٢٠٠٤)	١٪	١٠,١٪ (٢٠٠٤)	٤٥٢٣٨,١ مليون دولار
ألمانيا	٨٢ مليونا	١,٧٪	١٪	١٠,٦٪	٣٥,٠٦٣ مليار دولار
إيطاليا	٥٧,٦ مليون	١,٣٪	١٪	٨,٦٪	٢٨,١٨٢,٨ مليون دولار (٢٠٠٣)
لوكسمبورج	٤٢٩,٢٠٠	٢,٣٪	–	٤,٥٪	٢٣١,٦ مليون دولار (٢٠٠٣)
هولندا	١٥,٨ مليون	١,٢٪	١٪ (٢٠٠٠)	٦٪	٩,٤٠٨ مليار دولار

٢- الدول المنضمة فى يناير ١٩٧٣ :

الدولة	عدد السكان	معدل نمو الاقتصاد المحلى	نسبة الأمية	معدل البطالة	الانفاق العسكرى
الدانمارك	٥,٣ مليون	٢,١٪	–	٦,٢٪	٣,٢٧١,٦ مليون دولار
ايرلندا	٣,٧ مليون	٥,١٪	٢٪ (١٩٨١)	٤,٣٪	٧٠٠ مليون دولار (السنة المالية: ٢٠٠٠/٢٠٠١)
بريطانيا	٥٨,٦ مليون	٣,٢٪	١٪ (٢٠٠٠)	٤,٨٪	٤٢,٨٣٦,٥ مليون دولار (٢٠٠٣)

٣- الدول المنضمة فى يناير ١٩٨١ :

الدولة	عدد السكان	معدل نمو الاقتصاد المحلى	نسبة الأمية	معدل البطالة	الانفاق العسكرى
اليونان	١٠,٥ مليون	٣,٧٪	١,٤٪	١٠٪	٥,٨٩ مليار دولار

٤- الدول المنضمة فى يناير ١٩٨٦ :

الدولة	عدد السكان	معدل نمو الاقتصاد المحلى	نسبة الأمية	معدل البطالة	الانفاق العسكرى
إسبانيا	٣٩,٤ مليون	٢,٦٪	٢,١٪ (٢٠٠٣)	١٠,٤٪	٩,٩٠٦,٥ مليون دولار
البرتغال	١٠,٨ مليون	١,١٪	٤,٥٪ (٢٠٠٣)	٦,٥٪	٣,٤٩٧,٨ مليون دولار (٢٠٠٣)

٥- الدول المنضمة فى يناير ١٩٩٥ :

الدولة	عدد السكان	معدل نمو الاقتصاد المحلى	نسبة الأمية	معدل البطالة	الانفاق العسكرى
النمسا	٨,١ مليون	٪١,٩	٪٢	٪٤,٤	١,٤٩٧ مليار دولار (السنة المالية: ٢٠٠١/٢٠٠٢)
فنلندا	٥,١ مليون	٪٣	–	٪٨,٩	١,٨ مليار دولار (السنة المالية: ١٩٩٨/١٩٩٩)
السويد	٨,٩ مليون	٪٣,٦	٪١ (١٩٧٩)	٪٥,٦	٥,٧٢٩ مليار دولار

٦- الدول المنضمة فى مايو ٢٠٠٤ :

الدولة	عدد السكان	معدل نمو الاقتصاد المحلى	نسبة الأمية	معدل البطالة	الانفاق العسكرى
قبرص	٨٠٠ ألف	٪٣,٢	٪٢,٤	٪٣,٢	٣٨٤ مليون دولار (السنة المالية ٢٠٠٢)
التشيك	١٠,٣ مليون	٪٣,٧	٪٠,١ (١٩٩٩)	٪١٠,٦	٢,١٧ مليار دولار
استونيا	١,٤ مليون	٪٦	٪٠,٢ (٢٠٠٣)	٪٩,٦	١٥٥ مليون دولار (٢٠٠٣)
المجر	١٠,٢ مليون	٪٣,٩	٪٠,٦	٪٥,٩	١,٠٨ مليار دولار (٢٠٠٢)
لاتفيا	٢,٤ مليون	٪٧,٦	٪٠,٢	٪٨,٨	٨٧ مليون دولار (السنة المالية ٢٠٠١)
ليتوانيا	٣,٥ مليون	٪٦,٦	٪٠,٤ (٢٠٠٣)	٪٨	٢٣٠,٨ مليون دولار (السنة المالية ٢٠٠١)
مالطا	٤٠٠ ألف	٪١	٪٧,٢	٪٧ (٢٠٠٣)	٣١,١ مليون دولار
بولندا	٣٨,٦ مليون	٪٥,٦	٪٢	٪١٩,٥	٣,٥ مليون دولار
سلوفاكيا	٥,٤ مليون	٪٥,٣	غير متوافر	٪١٣,١	٤٠٦ ملايين دولار
سلوفينيا	٢ مليون	٪٣,٩	٪٠,٣	٪٦,٤	٣٧٠ مليون دولار (السنة المالية ٢٠٠٢)

٧- الدول المرشحة للانضمام ٢٠٠٧ :

الدولة	عدد السكان	معدل نمو الاقتصاد المحلى	نسبة الأمية	معدل البطالة	الانفاق العسكرى
بلغاريا	٧,٩ مليون	٪٥,٣	٪٠,٩ (٢٠٠٣)	٪١٢,٧	٣٥٦ مليون دولار (السنة المالية ٢٠٠٢)
رومانيا	٢٢,٤ مليون	٪٨,١	٪١,٦	٪٦,٣	٩٨٥ مليون دولار (٢٠٠٢)
كرواتيا	٤,٤ مليون	٪٣,٧	٪١,٥	٪١٣,٨	٦٢٠ مليون دولار
تركيا	٦٩,٢ مليون	٪٨,٢	٪٣,٥ (٢٠٠٣)	٪٩,٣	١٢,١٥٥ مليار (٢٠٠٣)

إعداد : سالى سامى

العنف يهدد الأمن الإنسانى فى عصر العولمة

د. أحمد عبد الله رزة

تعلقت وضعية الأمن الإنسانى إثر نهاية الحرب العالمية الثانية بتنظيف الحقل الكوكبى من أوزار الحرب، تلك التى بلغت ذروتها عند نطاق الدمار الأعلى فى هيروشيما ونجازاكى.

غير أن افتراق حلفاء الحرب تمخض عن مخاطر السلام الموصوم بمواجهات الأقطاب وسباقات التسلح، واندلعت بالفعل حروب إقليمية بالنيابة عن الأقطاب الدولية. فبجانب استعراض العضلات السوفيتية فى أوروبا الشرقية والعضلات الأمريكية فى الدائرة الكاريبية، انخرط الطرفان بعد حين فى حروب فعلية: فيتنام الأمريكية وأفغانستان السوفيتية. وبنهاية الحرب الباردة وانهيار القطب السوفيتى تراجعت الأيديولوجيا الراديكالية لذلك الزمان، وبذا بدأ دق الطبول للنصر النهائى للأيديولوجيا "الأخرى" التى صارت "الوحيدة" فى عرف من قال إن التاريخ انتهى بهذا الانفراد، بيد أن سفينة التاريخ أبحرت عكس الاتجاه الملاحى وارتسمت خطوط العنف واضحة على صفحة المحيط.

هكذا صار العنف ملمحا فاصلا مبكرا فى عصر العولمة. وعوضا عن انخماد الحرائق فى مستعمرات فلسطين وكشمير وغيرهما، امتد اللهيب بلسان عال إلى نيويورك وواشنطن الأمريكيتين، ومدريد الأوروبية، وبالى الآسيوية، والدار البيضاء الأفريقية، وبقية البقية. انطلقت خطى الإرهاب العالمى إذن، وبدأ قادته - وبالأخص رافعو الرايات الخضراء - فى إعلان الفخار بما أنجزوه من إعمار (أو "ما يسمى" بالدمار على نحو "ما يسمى" بالإرهاب بمنطوق قواعد النحو الفضائى العربى). وحثيثا، بدأت القوة العظمى المتفردة فى ترتيب بيتها العالمى، إذ انطلقت إلى حربين متزامنتين فى أفغانستان والعراق، عرفت لهما بداية ولم تتضح لهما ملامح نهاية. لقد سقط العلم الأحمر لإمبراطورية الشر السوفيتية، لكن لونه القانى استصحب اللونين الأصفر والبرتقالى فى علم التحذير الأمنى على الأرض الأمريكية. وبالجملة والاختصار، فإن الشر الواحد قد تجزأ إلى شرور الإرهاب والدول المارقة وأسلحة الدمار الشامل.

إن الوضع الراهن للأمن الإنسانى -المتنازل والمتضائل- إنما هو أقرب لمعكوس الأمن أو حالة اللا أمن الناجمة عن مخلوط من العوامل الجامعة:

أولا: استمرار قوة الدفع (القصور الذاتى) للصفقات السابقة، وبخاصة تلك المبرمة بين أصدقاء الأمس الأمريكيين والراديكاليين الإسلاميين إبان حرب

(*) عالم سياسة مصرى، والمقال ترجمة بقلم المؤلف للمداخلة التى قدمها فى مؤتمر "الأمن الإنسانى"، المنعقد فى مقر جامعة الأمم المتحدة بطوكيو - اليابان فى ديسمبر ٢٠٠٤.

أفغانستان فى نسختها السوفيتية، والتغير الكيفى الحاصل هو أنهما صارا أعداء اليوم المتحاربين أيضا فى حرب أفغانستان لكن فى نسختها الأمريكية.

ثانيا : الطموح الامبراطورى للقوة العظمى الوحيدة المصرة على قمع أى تهديد لهيمنتها العالمية.

ثالثا : انطلاق الانتحارية المذهبية فى نسختها الإسلامية المعبرة عن نقلة فى الفكر الراديكالى، وهى قد حيرت الموقف المعتاد للتحارب بالطريقة التقليدية، لكنها استنفرت الحرب الجديدة ضد الإرهاب وأطلقت عقال المشروع الأمريكى الكبير للهيمنة العالمية.

وعلى ذلك، فإن الكوكب يشهد اليوم "حربا أهلية" عالمية بين ورثة النظام القديم للحرب الباردة، كما يشهد "احتجاجا مطلبيا" (على الطريقة العمالية) بواسطة عمال عصر العولمة ضد أصحاب الأعمال الأمريكيين. وفى الحالة الثانية، فإن صوت الاحتجاج -حركة مناهضة العولمة - زاعق لكنه محتمل من قبل أصحاب العمل، إذ يرهقهم ولا يدمرهم. أما فى الحالة الأولى، فإن قدماء المجاهدين صاروا محدثى المجاهدين غير المحتملين، فهم يدمرون الأبنية ويقتلون الناس (بما فى ذلك قتل أنفسهم). إنهم هنا يهددون "أمن الدولة" الامبراطورية، لكن لا يوجد - حتى تاريخه - تحالف بين المناهضين والمجاهدين اللهم إلا شعور الشماتة فى الأمريكيين حين يقوم فريق المناهضة أو فريق المجاهدة بعمل انفرادى مضاد للعدو المشترك : الولايات المتحدة الأمريكية.

لا تمثل الولايات المتحدة الأمريكية، بقيادتها الراهنة الأكثر عدوانية، "الخطر الوحيد" على الأمن الإنسانى حسبما يتلخص الموضوع لدى المناهضين والمجاهدين، كما أنها لا تمثل "الضمان الوحيد" الأحادى فى التصدى لمسألة الأمن انفراديا باستبعاد الأعداء والأصدقاء معا، إنما يؤدى - وقد أدى بالفعل إلى نتائج عكسية. بيد أن هناك عوامل أخرى فعلية وفاعلة داخلة فى الموضوع غير العامل الأمريكى :

أولا : انتشار الأسلحة التقليدية التى تقوم ببيعها كل القوى الكبيرة والمتوسطة فى العالم (عدا اليابان حتى الآن).

ثانيا : الموجة الجديدة لانتشار الأسلحة غير التقليدية ونشأة "سوق سوداء" لها تتعامل فيها بلدان مثل كوريا الشمالية وباكستان (ناهيكم عن الأسلحة الإسرائيلية المخفاة تحت المنضدة).

ثالثا : الموجة الحالية للإرهاب المتملك لمختلف أنواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، والمتملك بوضع اليد لسلاح ثالث هو الأهم فى الترسانة ألا وهو سلاح الدين (وبخاصة الإسلام).

رابعا : "الاستبداد الشامل" على النطاق القومى بواسطة الطغاة الوطنيين وعلى المستوى العالمى بواسطة القوى الكبرى كمصدر لليأس والاستعداد للانتحار الشمشونى.

خامسا : وربما الأكثر أهمية استمرار أنماط انتفاء العدالة فيما خص شعوبا وجماعات فى مناطق مثل فلسطين وكشمير وكردستان والشيشان ودارفور وما شابه من قضايا "حقوق الشعوب" غير المتحصلة على اتساع المعمورة.

وهذه الصورة قد تتعقد تضاريس طبوغرافيتها أكثر فأكثر بإضافة عوامل "احتمالية" أخرى :

أولا : بقاء العوامل المذكورة على حالها دون تحسن أو تغيرها إلى الأسوأ.

ثانيا : قيام الولايات المتحدة وبعض حلفائها باستخدام الأسلحة النووية فى مكان ما من جبهة الحرب الراهنة.

ثالثا : نجاح بعض الإرهابيين فى استخدام السلاح غير التقليدى (نووى - كيماوى - بيولوجى) ضد هدف غربى. فإن كان هؤلاء من الانتحاريين الإسلاميين، ربما تحولت الفجيعة إلى "الكابوس الأندلسى" الذى بموجبه تطرد الجاليات الإسلامية فى الغرب بصورة جماعية على نحو ما حدث فى نهاية الحكم الإسلامى فى الأندلس.

ومختصر ذلك أن نكون بإزاء عملية تاريخية مميتة مفتتحها التفجير (على نحو ما حدث فى ١١ سبتمبر فى أمريكا) وتاليها التدمير (على نحو ما حدث فى تورا بورا أفغانستان وفلوجة العراق) وتتويجها التهجير والتطهير والإبادة على نطاق كبير (على نحو الاحتمال الجاد).

يتضح من السطور السابقة أن مفهوم الأمن الإنسانى المقصود إنما يتعلق أساسا بالرغبة فى البقاء والحق فى الحياة لأعضاء الأسرة الإنسانية، وبالتالى يكون غياب أو انعدام الأمن هنا بمعنى تهديد الحياة أو خطر الموت سواء كان ظلما أو جبريا أو حتى مصادفة، إذ تتعدد الأشكال والموت واحد. أما إذا تحدثنا عن المفهوم **الأقل إضرارا** - أى استمرار الحياة لكن بنوعية رديئة - فسيكون علينا تناول أبعاد أخرى للسلامة الإنسانية فى جوانبها الحياتية المتنوعة : الصحية، والنفسية، والروحية ... الخ. ويغطى ذلك مجالا واسعا يمتد فيما بين أثر إدمان المخدرات وأثر عادم السيارات وما بينهما من بنود لا حصرية تتعلق بالحياة الإنسانية فى حدودها الموجودة، وفى آفاقها المحتملة، إلى الأحسن أو إلى الأسوأ، أو كليهما.

بين الموجود والمحتمل :

إن الوضعية الفعلية للأمن الإنسانى فى عالم ما بعد ١١ سبتمبر تتجه نحو **الحافة السالبة على متصل الأمن** -

اللا أمن. وتصور رجحانها فى الكفة الموجبة معناه الحديث عن المحتمل لا عن الموجود فعلا، ويفترض هذا بنية للنظر المنطقى الذى يقوم بتحقيب العملية الاحتمالية لتغطى أزمنة المدى القصير والمتوسط والطويل . أما من حيث المضمون فالحديث يكون عن مسببات ومنتجات الوضعية الفعلية لا المحتملة.

وتفرض الطبيعة العالمية لعملية إيجاد بديل لعملية إجراء محاورات وبذل مجهودات مشتركة بين الأطر الثقافية والسياسية المعنية. ولاحراز ذلك، يتوجب على المرء لملمة المعدات اللازمة للفكر والفعل، أى اللغة المشتركة وأدوات التحليل والمؤسسات الحاضنة وعوامل التعبئة .

وبتقدير المتطلبات الآنفة، يستلزم الأمر كذلك التمييز ما بين المنظورات الواقعية والمنظورات الرومانسية التى تتناول موضوع الأمن الانسانى فى وجوديته واحتماليته . ويتضمن ذلك - مع الأسف - استشراف تدهور الوضع لا تحسنه .

وعلى سبيل المثال، سيلزم النظر المدقق فى شأن بعض المستجدات :

- الأول: هل يمكن اعتبار تعديل اليابان لدستورها ودورها اضافة للأمن الإنسانى على الصعيد العالمى ؟ أم يمكن أيضا اعتباره خطرا على صعيد الأمن الإقليمى لمنطقة شرق آسيا ؟

- ثانيا: هل يحمل التقدم الاقتصادى والعسكرى الصينى فى طياته بذرة تحسين الوضع الأمنى الإقليمى والعالمى؟ أم يحمل بين جناحيه أيضا البذرة العكسية ؟

- ثالثا: وبالنظر لما سبق، هل سيكون من الدقيق استمرار الافتراض بأن الشرق الأوسط هو المصدر الأساسى للمتاعب الكونية ؟ (هذا مع الترفق بالولايات المتحدة وكوريا الشمالية - على اختلافهما - كمصدرين آخرين).

وبينما تقع تلك المسائل الأمنية فى نطاق الجغرافية السياسية والاستراتيجية، فإن المنظور الأوسع للأمن "الإنسانى" يفترض التعامل مع تحديات وأبعاد أخرى للموضوع، بدءا من العنف السياسى والعقيدى المحتوى على وسائل الإرهاب، وحتى عتبات المافيا أو الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والتدهور البيئى الطبيعى والاجتماعى. وإذ يتأثر عموم الناس بالأبعاد الكلية المكتنفة للأمر، فإنهم يتأثرون أكثر بحسهم المباشر بالأبعاد العينية. فبالنسبة لهم، يوجز الأمر ليس فقط فى المسألتين الأساسيتين للخبز والحرية، وإنما ايضا فى موضوع "السلامة الشخصية". هكذا الأمر بوضوح بالنسبة لامرأة اغتصبت فى مغتصبات البوسنة ، ولرجل احترق فى تفجيرات نيويورك ، ولطفل قتل فى فلسطين / اسرائيل ، ولعامل نيبالى ذبح فى العراق ، ولكل عراقى أو افغانى أو أى كائن إنسانى تتعرض سلامته الشخصية للخطر فى أى مكان.

هل يفترض كل هذا احتمال ايجاد تقنين سلوكى (ناهيكم عن ميثاق شرف) مجسدا ومجددا لاتفاقيات جنيف بما يضمن لآحاد البشر -بغض النظر عن انتماءاتهم- الحد الأدنى من "السلامة" الشخصية قبل الحديث عن الحد الأقصى من "السلام" العالمى؟

هل يستحق الأمر الجهد الشفاهى والتحريرى ؟.

إن الاجابة الموجبة عن هذه التساؤلات تفترض الانخراط فى عملية شاقة للجرى فى ماراثون عبر تربة متعرجة تمتد فيما بين الواقعية الصارمة والرومانسية الحالمة .

بين الواقعية والرومانسية .. ما العمل؟

تقفز الرومانسية خلف خطوط الواقعية، وقد تبلغ برشاقتها تهويمات اللامحدود، ويحتاج البشر للرومانسية والتهويم ليحلموا بمصير أفضل للبشرية .

وتتناقل الاجيال احلام المستقبل، ومن الأحلام ما يستعصى على الانتظار فينشد التحقق الانى، ومن المفترض فى الخطابات والحوارات الانسانية تمثل تحقيق الأحلام، إلا أنه من الخطر أن تبقى مجرد أحلام يقظة أو تمنيات واهمة .

وعلى سبيل التدقيق مرة أخرى، فإن حوارات الكلام المعسول وملتقيات العلاقات العامة والمصافحات الباسمة بالأيادى والشفاه لن تقود الأطراف المعنية الى ماهو أبعد من الاستمرار الفعلى للمواجهات على الأرض .

ولابد من طرائق أخرى لاستخلاص الأمن، حتى وإن جاء جزئيا ونسبيا بالنظر لحالة العنف وانعدام الأمن فى عالم اليوم. ويمكن هنا اقتراح مجموعة أفكار :

١ - لابد من الاعتراف بالحقيقة العارية لميزان القوى العالمى الراهن. إن الولايات المتحدة الامريكية باقتصادها وتكنولوجيتها وعسكريتها -ناهيكم عن ثقافتها- هى القوة القائدة فى عالم اليوم. والأخ الاكبر هو الاكثر عرضة للكراهية أو فى أحسن الاحوال للاختلاط الوجدانى فى المشاعر، وعين العقلانية محاولة عقلنة السلوك الامريكى، وهو ما يفترض اختيار منهجية التأثير لا التدمير فى التعامل مع الولايات المتحدة، ويلزم البحث عن الأدوات الملائمة لذلك. وسلاح العداء المطلق للولايات المتحدة هو من أسلحة التصويب العكسى ونتائجه بالمثل عكسية (لاحظ اسهام ذلك فى نتائج الانتخابات الرئاسية الامريكية ٢٠٠٤) هذا من الناحية العملية .

أما من الناحية المبدئية، فهو سلاح غير عادل حين يصوب نحو شعب يحتوى الكثيرين من أصحاب الضمائر الحية. فلابد إذن من رسم خط فاصل بين العداء لأمريكا المحمل بروح الكراهية، والنقد الحاسم للسياسات الامريكية . وليس لنقاد السياسات الأمريكية الاصلاء أن يفرحوا حين يجدوا الى جانبهم كارهى أمريكا الأعمياء .

٢ – إن عقلنة السلوك الامريكى والمقاومة المتعقلنة لسوء السلوك الأمريكى تستلزمان التعبئة لإيجاد حركات وتحالفات متماسكة لا تلفيقات انتهازية مع عدو العدو. وهما لا تتطلبان بل بالقطع تنفيان التحالف مع طالبى البطولة من الانتحاريين المتعصبين. إن انتحاريى الكاميكازى فى صيغتهم البنلادنية لن ينجزوا إلا المزيد من هيروشيما وناجازاكى .

٣ – وعلى ضفة العداوة المطلقة الأخرى، لابد من التحذير من العداء للإسلام والمسلمين جميعهم . والموجة المنتشرة راهنا من العداء للإسلام والمسلمين لن تنجز إلا تخليق المزيد من الانتحاريين البنلادنيين . وبذا تنغلق الدائرة الكهربية، ويتم الصعق بالمزيد من التفجير والتدمير والتطهير. إن غير الأمريكيين وغير المسلمين فى العالم كله (خصوصا فى الصين واليابان والهند والبرازيل وأوروبا وغيرها) لهم مصلحة عملية وواجب مبدئى فى تهذيب النبت الغبار والمدمر النامى فى تربة العداء الأعمى لامريكا والعداء الأعمى للإسلام بواسطة متطرفى الطرفين .

٤ – إن حربا قد بدأت بالفعل ويجرى القتال فيها بين قطاع من الغرب وقطاع من العالم الإسلامى، وهما قطاعان ليسا هينين لا كما ولا كيفا . والكلمات الدبلوماسية لاتستطيع اخفاء هذه الحقيقة الساطعة، لكن على الأطراف المحايدة أن تتمثل منطوق الحياد، أى ألا يفرض عليها الانضمام دونما اقتناع لأحد الطرفين، وإن بقى عليها واجب تقصى التزام المحاربين بقواعد القتال . والأهم هنا هو مراقبة عدم قتل الأبرياء من غير المحاربين مهما تكن الذرائع، فلا ذريعة فى قتل نفس محرمة بغير حق (وبإجراءات عدالة سليمة بالطبع).

٥ – إن الحالة الراهنة لانعدام الأمن الإنسانى تستوعب الكثيرين من المساهمين (الجناة) مثلما أن لها الكثيرين من المتلقين (الضحايا) وبدلا من العكوف على نقد الطرف الآخر، آن الأوان لاعتراف كل الأطراف بنصيبها فى الجناية والاتجاه نحو نقد الذات .

وبينما بدأت حركة فى هذا الاتجاه فى الغرب، بما فى ذلك داخل الولايات المتحدة، فإن حركة للنقد الذاتى لم تنطلق بعد انطلاقا واضحا فى العالم الاسلامى، بل إن الكثيرين هناك لم يدركوا بعد المغزى التدميرى لغزوة بيرل هاربور الإسلامية فى ١١ سبتمبر رغم مطالعتهم بالعين لنتائجها الكارثية (ولالزوم هنا طبعا للحديث عن المفاخرة بالمصيبة لدى البعض مع الأسف)، ولدى المثقفين فى هذا الشأن الخاص بالنقد الذاتى مسئولية حرجة بالنظر للجو المشحون فى لحظة تاريخية هستيرية .

٦ – وبجانب النقد الذاتى، هناك نقد الأصدقاء (فالنقد من الأعداء عداوة). وكما تقول الحكمة العربية البليغة :"صديقك من صدَقك.. لا من صدَّقك". إن المثقفين المسلمين بالذات بحاجة للإصغاء لنقد كثير من زملائهم فى بقية أرجاء العالم، وبخاصة أولئك الذين عرفوا عادة بدفاعهم عن الإسلام والمسلمين . فبرغم كل صور الظلم التى تعرض لها المسلمون، إلا أنهم ليسوا وحدهم فى قارب المظلومين ولا يكون رد الظلم بجعل العالم الإسلامى مشكلة لنفسه ولبقية البشر (ليس فقط للغرب). وللمفارقة، فإن العالم الإسلامى يبدو مفارقا للتحالف العالمى للباحثين عن العدلة حيث يفضل الكثيرون من أبنائه تولى الأمر انفراديا – أى بالضبط على الطريقة الأمريكية الآحادية– بل فعلوها بالطريقة الخائبة: طريقة البطولية الانتحارية ذات النتائج العكسية المستدعية لمزيد من الظلم لا لإعمال العدل.

لاشك أن ثمة أفكارا أخرى كثيرة فى عقول الباحثين عن العدالة والساعين للأمن الإنسانى، وتدعونا الحكمة الشائعة للتفكير عالميا والتدبير محليا . وبالمثل، يمكن أن نفكر فيما هو محتمل على أن نتدبر أمرنا مع ما هو حادث بالفعل . والموقف الحركى هنا يشمل انتاج الأفكار المتوخى أن تكون جيدة، لكن تلك الأفكار لابد أن تتوخى بدورها إحداث تغيير عينى فى الموقف مهما يكن بسيطا . وفى الموقف الراهن لحالة الحرب الفعلية ينحصر الأمن فى دائرة الأمل بينما يمثل اللا أمن إملاء قاهرا . إلا أنه بين هذا وذاك، يمكن تلمس حالة من "الأمن النصفى" إذا جاز التعبير.

ومن باب الواقعية لا الأنانية أن يتلمس الواقفون خارج دائرة القتال المباشر طريقا لتحاشى امتداد القتال الى عتبات ديارهم، فهم بحاجة للسير بأمان فى الشوارع ومحطات القطارات والمطارات . وقد يمثل هؤلاء طرفا ثالثا ربما يلعب دور الحكم بين المتحاربين حين ينهكهم القتال يوما، سواء أتم ذلك فى الأطر متعددة الأطراف كهيئة الأمم المتحدة (لاحظ المنتوج المحتمل للتغيير فى بنية مجلس الأمن بعد انضمام أعضاء جدد) أم على مستوى المساعى الحميدة فى العلاقات الثنائية. لكن ليس قبل أن تنتهى الحرب الحالية (التى قد تطول) سيتسنى لنا أن نتكلم – مجرد كلام– عن أمن إنسانى حقيقى للجميع. وحتى ذاك (لاعلم لنا بالموعد الدقيق المحفوظ لدى علام الغيوب) فإن افتراض التجسد العاجل للاحتمال المرغوب هو مجرد أريحية وجنوح خيال، مثلما أن التناول الرومانسى للواقع المرير هو بمنطوق اللفظ مجرد رومانتيكية، إن لم يكن مخادعة ذاتية .

وبالنظر لهذا وذاك، فإن من باب ظلم النفس أن نتحدث الآن عن أسطورة المهمة المستحيلة لتحقيق الأمن الإنسانى بصورة فورية .. فأمامنا فراسخ لإنجاز قدر مناسب من هذا الحلم العظيم !

الأسلحة النووية وعالم القرن الحادى والعشرين

د. محمد عبدالسلام

شكلت الأسلحة النووية أهم العناوين العريضة لعالم النصف الثانى من القرن العشرين، وصولا إلى عام ٢٠٠٥، وبلغت تأثيراتها فى تفاعلاته حدا أطلق معه تعبير "العصر النووى" على المرحلة التى تلت ظهورها، وصولا إلى عام ١٩٩٠ على الأقل، وذلك بفعل المخاطر الرهيبة التى ارتبطت بسيناريوهات الحرب النووية.

فعلى الرغم من أن تلك الأسلحة لم تستخدم "فعليا" سوى مرة واحدة ضد اليابان عام ١٩٤٥، إلا أن ماحدث فى تلك المرة جعل الدول تولى وزنا أكبر لضخامة الآثار التدميرية للأسلحة، أكثر من احتمالات استخدامها، لاسيما مع تضخم حجم الترسانات النووية إلى درجة وصل معها عدد الرؤوس الحربية النووية عندما انتهت الحرب الباردة عام ١٩٩١ إلى حوالى ٥٠ ألف رأس نووى موزعة حول العالم، فى أراضى الدول النووية، وبعض الدول الحليفة غير المالكة لتلك الأسلحة، وكذلك فى أعالى البحار.

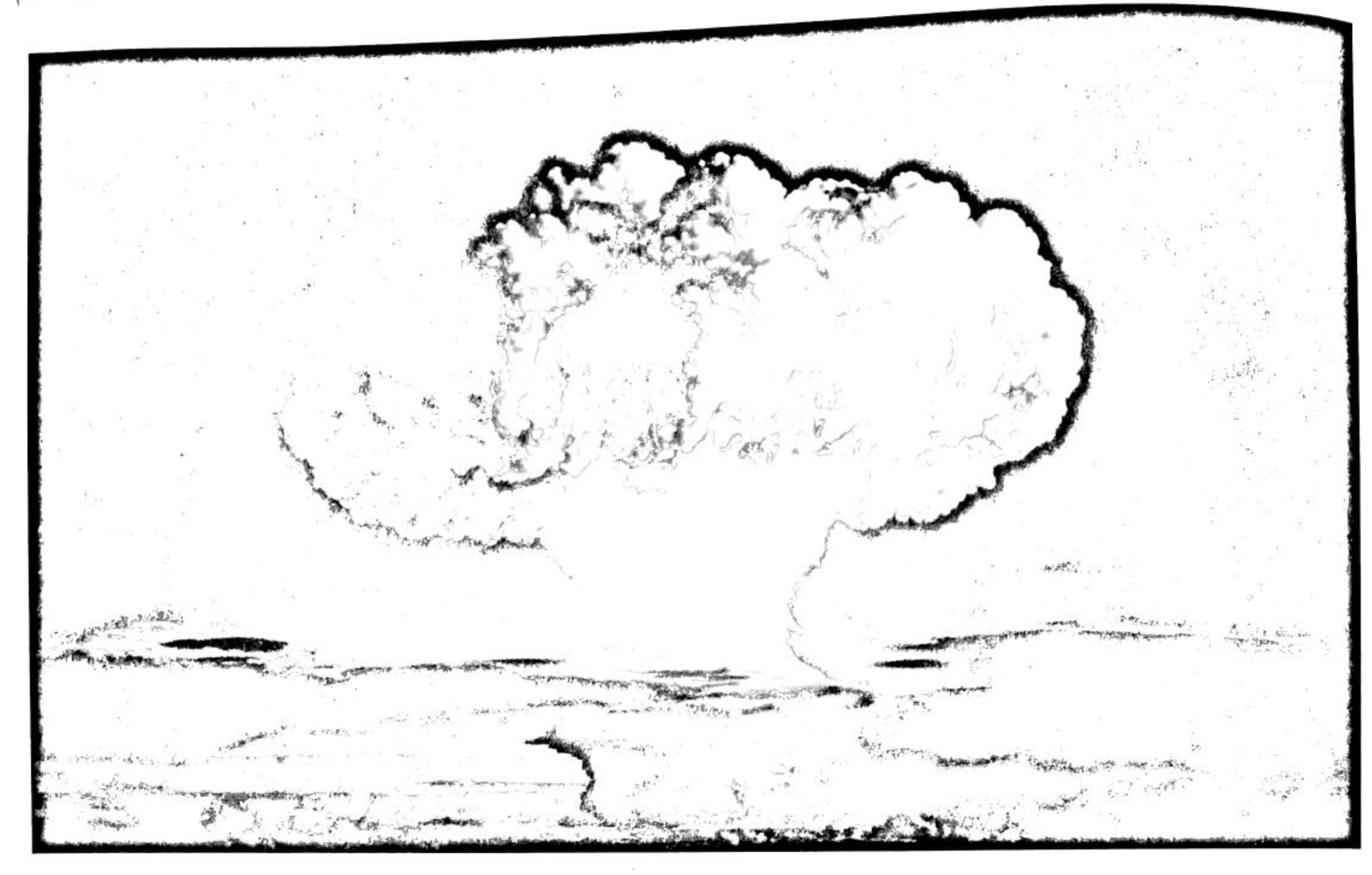
فى هذا الإطار، أثارت الأسلحة النووية أربع مشكلات رئيسية سيطرت على اهتمامات الدول خلال مرحلة الحرب الباردة، هى ما يلى:

١- احتمالات نشوب حرب نووية، فلقد اعتبرت الحرب النووية دائما أخطر التهديدات المنفردة لبقاء البشرية، لذلك كان منع نشوبها أكثر مهام ضبط التسلح إلحاحا. وفى هذا الإطار، قدمت مشروعات مختلفة لحظر استخدام الأسلحة النووية، تحت اسم "عدم الاستخدام" The Non-Use، الذى شكل دائما أحد أهم مجالات الاهتمام الدولى على هذا المستوى، كمشروع معاهدة الحظر غير المشروط لتلقى الأسلحة النووية عام ١٩٤٦، واقتراح "الحظر المشروط" عام ١٩٥٤، الذى يحظر استخدام تلك الأسلحة إلا لغرض الدفاع عن النفس. كما قدمت مبادرات ومشروعات مختلفة لعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية No First-Use، عبرت عنها اتفاقات متعددة.

ومع توقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨، التزمت الدول الرئيسية المالكة للأسلحة النووية بعدم استخدام تلك الأسلحة ضد الدول غير المالكة للأسلحة النووية، فيما عرف باسم "الضمانات النووية الدولية السلبية". كما اتخذت تدابير عملية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق للحيلولة دون الاستخدام العارض للأسلحة النووية، كنتيجة لحسابات خاطئة أو إساءة فهم، أو بدون قصد، أو كنتيجة لحادث، وذلك من خلال إنشاء "خطوط اتصال ساخنة"، أو مراكز لخفض مخاطر الحرب النووية، كما حدث عام ١٩٨٧، أو تصميم الرؤوس النووية بصورة تمنع تفجرها عرضا بفعل الحرارة أو التلف الميكانيكى أو الإشعاعات.

٢- تصاعد سباق التسلح النووى. فقد كان سباق التسلح إحدى أهم مشكلات العصر النووى، بين القوتين العظميين تحديدا. فاستنادا إلى مفاهيم مثل التوازن، أو التعادل، أو الأمن المتكافئ، وآليات معقدة للضربتين الأولى والثانية، تم تكديس الأسلحة النووية، فى إطار عملية فعل ورد فعل (تمثل جوهر سباق التسلح)، بهدف تحقيق التوازن

(*) خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ورئيس تحرير "الملف الاستراتيجى".



العسكرى على مستويات أعلى، وهو ما كان يولد شكوكا دائمة بأن هدف الخصم هو الوصول إلى وضع تفوق، وامتلاك القدرة على توجيه الضربة الأولى. واستمر ذلك الوضع إلى أن شهدت العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حالة من الانفراج أو الوفاق فى بداية السبعينيات، مما سمح ببدء مفاوضات لوقف سباق التسلح، أو عكس اتجاهه، من خلال عدد من "التدابير المحددة" فى إطار ثنائى، أسفرت عن معاهدات متعددة للحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية فى السبعينيات (سالت)، والقوات النووية متوسطة المدى- ١٩٨٧، وتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية فى التسعينيات (ستارت)، وغيرها من الاتفاقيات المتصلة بالأسلحة ونشرها "وإعدادها" للاستخدام.

٣- منع انتشار الأسلحة النووية. فقد كانت مشكلة منع انتشار الأسلحة النووية واحدة من أعقد مشكلات العصر النووى، إذ ارتبطت هذه المشكلة - ولا تزال - فى الأساس بمنع دول أخرى من امتلاك الأسلحة النووية، بدءا بمحاولات منفردة من الولايات المتحدة للقيام بذلك عقب نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة، وصولا إلى التوصل إلى NPT عام ١٩٦٨، التى أرست مفهوم "منع الانتشار" بشكله التقليدى المرتبط بمنع دول خارج القوى الدولية النووية الخمس وقتها (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتى، بريطانيا، الصين، فرنسا) من امتلاك أسلحة نووية، إلا أن الخريطة النووية الدولية ازدادت تعقيدا بعد ذلك بظهور ما أصبح يسمى دول العتبة النووية أو الدول النووية غير المعلنة أو القوى النووية الصغيرة.

وتعددت مقتربات التعامل مع مشكلة منع انتشار الأسلحة النووية لتشمل ترسانة من التدابير المتنوعة بدرجة خلقت أحيانا مشكلات فى العلاقة بينها، كما كان مفهوم الانتشار النووى ذاته يتسم بالتعقيد، لاسيما فيما يتصل بالعلاقة بين جوانبه السياسية والفنية، والعلاقة بين امتلاك القدرة النووية والأسلحة النووية، وأضافت إليه أدبيات الانتشار مجالات جديدة ذات طابع مستقل، كالانتشار الرأسى (تكديس الأسلحة النووية)، والنشر الجغرافى (توزيع الأسلحة النووية).

ومع نهاية الحرب الباردة، ظهرت مفاهيم جديدة ترتبط بسياسات معينة للتعامل مع مشكلة الانتشار، تتجاوز مفهوم منع الانتشار إلى ما سمى "إدارة الانتشار"، أو "مكافحة الانتشار" Counter-Proliferation، وذلك بفعل تطور ملامح مشكلة الانتشار النووى ذاتها، وارتبط كل ذلك بترسانة من التدابير والاتفاقيات والإجراءات التى تشكلت عبر مرور الزمن للتعامل مع هذه المشكلة، بينها إقامة NWFZs.

٤- مشكلة نشر الأسلحة النووية. وقد ارتبطت هذه المشكلة بوضع قيود على نشر أو توزيع الأسلحة النووية خارج أراضى الدول المالكة لها. فقد اعتادت الدولتان العظميان (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتى السابق) تحديدا، على القيام بنشر قواتهما، بما فى ذلك قواتهما النووية، فى قواعد ومنشآت عسكرية فى أراضى الدول الأخرى أيضا، مع استخدام أعالى البحار والفضاء الجوى الدولى فى تسيير سفنها وطائراتها التى تحمل على متنها أسلحة نووية، ورسو بعض تلك السفن والطائرات فى موانى الدول الأخرى، أو التوقف

فى مطاراتها. ورغم أن أغلب الدول المالكة للأسلحة النووية كانت تتبع سياسة عدم تأكيد أو نفى وجود أسلحة نووية على متن سفنها وطائراتها فى مكان محدد، فى وقت محدد، فإنه، وفقا لتقديرات عام ١٩٩١، كان ثمة ٥٤٠٠ سلاح نووى استراتيجى وتكتيكى تقع ضمن دائرة عدم التأكيد أو النفى بشأن مكان وجودها.

ولقد كانت مسألة وضع قيود على النشر الجغرافى لتلك الأسلحة إحدى أهم مشكلات ضبط التسلح النووى، التى شهدت إعلانات من جانب دول مختلفة، مثل نيوزيلندا، بمنع زيارة السفن المحملة بأسلحة نووية لموانيها، أو إبرام معاهدات لحظر وضع أسلحة نووية فى مناطق غير آهلة بالسكان، أو بيئات مختلفة، كمعاهدة الفضاء الخارجى ١٩٩٧، أو معاهدة قاع البحار ١٩٧١. كما مارس إنشاء NWFZs تأثيرا مهما على هذا المستوى أيضا، إضافة إلى مشروعات "مناطق السلم" التى تقام فى المحيطات.

إن المسألة المثيرة بهذا الشأن هى أنه عندما انتهت الحرب الباردة رسميا، بانهيار أحد طرفيها عام ١٩٩١، كان من المتصور أن العصر النووى قد انتهى، وأن قيمة الأسلحة النووية سوف تتقلص، وأن كل ما أثير بشأن الردع، ربما يكون فى سبيله للتحول إلى تاريخ، إلا أن ماحدث فعليا، هو أن عصرا نوويا جديدا قد بدأ وفقا لجدول أعمال آخر، يشمل أطرافا ونظريات أخرى، ربما كانت أكثر خطورة فى كثير من جوانبها، من تلك القضايا التى كثيرا ما أثارت القلق بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٩١، فلم تكن سنوات ١٩٩١ ٢٠٠٥ أقل ضراوة، على المستويين المتعلقين، بامتلاك واستخدام الأسلحة النووية، على نحو يمكن رصد أهم معالمه، باختصار شديد، فيما يلى:

أولا- مشكلات امتلاك الأسلحة النووية:

فقد شهدت القضايا الخاصة بامتلاك الأسلحة النووية، أو انتشارها خارج الدول الثمانى المالكة لها (التى تتضمن الهند وباكستان وإسرائيل) فى العالم، تطورات شديدة الأهمية، تتصل بأساليب امتلاك الأسلحة النووية، والكيفية التى تدير بها بعض الدول مشكلاتها المترتبة على توجهاتها النووية، وكذلك متغيرات مهمة بشأن الدور الذى تقوم به المؤسسات ذات العلاقة بمنع الانتشار النووى فى العالم. وقد سيطرت تلك القضايا على الاهتمام مرتبطة بحالات مختلفة، طرحت كل منها قضايا تمثل ملامح بارزة لعملية الانتشار النووى ومنع الانتشار النووى فى المرحلة الحالية، كإيران وليبيا وكوريا الشمالية.

فلقد كانت البرامج النووية العسكرية السرية تمثل الأسلوب الرئيسى لامتلاك أو السعى لامتلاك الأسلحة النووية، فقد قامت إسرائيل بالحصول على ترسانتها النووية عبر برنامج عسكرى ضخم، أقيم خصيصا لهذا الغرض فى دايمونا، بالمكونات المعقدة التى كشف عنها تقرير موردخاى فانونو الشهير الذى نشر فى أكتوبر ١٩٨٦، كما حاولت العراق، بعد أن دمرت إسرائيل مفاعلها (أوزيراك) عام ١٩٨١، أن تقيم برنامجا نوويا آخر يعتمد على طريق اليورانيوم، وتمكنت من ذلك بالفعل، قبل أن يتم اكتشافه وتدميره، ابتداء من عام ١٩٩١. وكانت مفاجأة السنوات الأخيرة هى اكتشاف برنامجين نوويين سريين آخرين فى المنطقة، يعتمدان على اليورانيوم أيضا، لدى كل من ليبيا وإيران، ولقد مثل الأخير نموذجا متكاملا، أوضح كيف تسير الأمور على هذا المستوى.

من جانب آخر، كانت الروايات المتداولة حول السوق النووية السوداء لتجارة المواد والمعدات النووية تمثل قاسما مشتركا فى كل تحليلات الانتشار النووى، وساد اتجاه فى بعض السنوات (عام ١٩٩١) يركز عليها، كأحد المصادر الرئيسية المحتملة لانتشار الأسلحة النووية، بل وصل الأمر إلى ظهور توجهات رسمية داخل الولايات المتحدة، تؤكد أن مسيرة الانتشار النووى قد "انفلتت"، وأنه سرعان ما ستظهر عدة دول نووية جديدة، وأنه يجب التحول نحو التفكير فى كيفية التعايش مع الانتشار النووى، بفعل ما بدا من عدم القدرة على السيطرة على تلك السوق فى ذلك الوقت. لكن رغم كل ذلك، لم يتم التعامل بجدية مع ماكان يتداول حول تلك السوق، إلى أن بدأت الصورة الواقعية لها فى الاتضاح عام ٢٠٠٣، مرتبطة بالحالة الليبية تحديدا.

ولقد شكلت حالة كوريا الشمالية أيضا نموذجا مبكرا للتعامل بشكل مركب مع قضايا مختلفة تتعلق بامتلاك الأسلحة النووية، أهمها اختراق معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، فقد أقامت بيونج يانج برنامجا نوويا موازيا، يعتمد على إحدى الطرق التقليدية لامتلاك الأسلحة النووية، وهى طريقة البلوتونيوم "٢٣٩"، منتهكة المعاهدة، قبل أن تهدد بالانسحاب من المعاهدة عندما بدأت الضغوط تتصاعد ضدها لقبول التفتيش الخاص، لكنها رغم ذلك لم تكن تبدو كأنها ترغب فى امتلاك أسلحة نووية فعليا، رغم أن معظم التقديرات تؤكد قدرتها على ذلك، فقد كانت تستخدم فقط تلك القدرات كأداة تساومية أو أداة ابتزاز نووى، للحصول على ضمانات أمنية، وعوائد اقتصادية، وتعويضات فنية نووية. فكما أنها طرحت حالة مثالية لانتهاك المعاهدة، طرحت كذلك أسلوبا خاصا فى استخدام القدرات النووية المتطورة، كأداة سياسية، عبر أكثر من ١٢ سنة متواصلة.

لكن الأهم أن مجمل تفاعلات تلك الأزمة قدم نموذجا للكيفية التى تدار بها الأزمات المرتبطة بامتلاك، أو منع امتلاك الأسلحة النووية، منذ نهاية الحرب الباردة، وحتى عام ٢٠٠٤، فلم تكن قضايا الامتلاك ترتبط فى كل الأحوال بأساليب فنية، وإنما إدارة سياسية.

ثانيا- مشكلات استخدام الأسلحة النووية:

ولقد أثارت مسألة الاستخدام مشكلات لا تقل خطورة عن مشكلات الامتلاك. ففى وقت من الأوقات، بدا كل شئ يتعلق بالأسلحة النووية وكأنه نهائى وغير قابل للتغيير، فبحكم الخصائص التدميرية لهذه الأسلحة، استقر التفكير الاستراتيجى على أنها غير قابلة للاستخدام الفعلى هجوما أو دفاعا، وأن استخدامها الرئيسى هو الردع، لدرجة أن كثيرا من الكتابات قد اعتادت على تسمية تلك الأسلحة "الرادع النووى"، وكأنه لا يوجد استخدام آخر لها. وقد استند منطق الردع، أو بعبارة أخرى عدم الاستخدام الفعلى، إلى أسس استمرت ثابتة لفترة طويلة.

وقبل كل ذلك بالطبع، أن فكر الردع برمته قد استند إلى وضع التوازن النووى الذى ميز علاقات القوتين العظميين خلال الحرب

الباردة بآلياته المعقدة التى تتيح لكل دولة توجيه ضربة ثانية حتى فى حالة تعرضها لضربة أولى.

لكن السنوات الأولى من القرن الحالى شهدت عدة تطورات ذات أهمية خاصة، بدا منها أحيانا أن فكرة الاستخدام الفعلى، تحديدا، لم تعد غير محتملة تماما كما كانت عليه، بل إنها أصبحت - فى ظل استراتيجيات وسيناريوهات ووقائع مختلفة - تبدو وكأنها أكثر احتمالا، أو على الأقل، تقلصت القيود التى كانت دوما تحيط بها.

لقد ارتبطت أهم التحولات التى شهدتها الفترة المشار إليها فيما يتعلق باحتمالات استخدام الأسلحة النووية، بما أثير حول إمكانية الاستخدام الفعلى لها، على المستوى الدولى، من جانب الولايات المتحدة تحديدا، فقد جاءت "خطة الطوارئ" التى أعدتها وزارة الدفاع الأمريكية، خلال النصف الثانى من عام ٢٠٠٢، تحت عنوان "إعادة تقييم الوضع النووى"، لتحدث انقلابا نوويا حقيقيا، إذ كانت الخطة تستند بالكامل إلى ما لم يكن متصورا عمليا من قبل وهو إمكانية استخدام الأسلحة النووية فعليا فى ظل أهداف وحالات وسيناريوهات محددة بدقة تشير إلى تجاوز نهائى للحاجز النووى القائم الذى منع دائما تحول السيناريوهات الممكنة إلى خطط عملياتية، خاصة مع وجود اختراقات إضافية مكملة تتصل بإمكانية استخدام الأسلحة النووية هجوميا ضد دول غير نووية، وإمكانية استخدام الأسلحة النووية هجوميا لأهداف لا تقترب على الإطلاق من فكرة البقاء، فالأسباب المبررة للاستخدام تتصل بحماية حليف أو تدمير أهداف مستعصية أو الرد على هجوم "غير تقليدى".

الواقع، أن خطة الطوارئ النووية الأمريكية كانت تمثل تحولا جوهريا عن مفهوم الردع الذى سيطر طويلا فى العصر النووى، كما كان الحال جزئيا فيما بدا بعد ظهور مشروع مبادرة الدفاع الاستراتيجى خلال بداية الثمانينيات، فكما أدت مشروعات نظم الدفاع ضد الصواريخ إلى تصدع نظرية الردع لصالح الدفاع، أدت الخطة الجديدة إلى انهيار واضح فيما تبقى من استراتيجية الردع لصالح الهجوم.

كان أحد أهم التحولات التى شهدتها السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين أيضا يتعلق باحتمالات استخدام الأسلحة النووية على المستوى الإقليمى، خاصة عندما انفجرت التوترات المسلحة بين الهند وباكستان خلال عام ٢٠٠٣. فقد كان هناك أصلا شك دائم فى أن الردع الذى عمل طويلا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (السابق) يمكن أن يعمل بين دول متوسطة أو صغيرة معادية لبعضها بعضا تمتلك أسلحة محدودة تخوض بها صراعات محلية، وذلك لعدة اعتبارات، أهمها:

أ- إن تلك الدول قد تضع الأسلحة النووية فى إطار استراتيجيات هجومية، وليست ردعية، وهو ما يؤدى إلى أوضاع خطيرة، فمن الصعب تصور أن دولا بذلت جهدا خارقا لبناء أسلحة نووية سوف تقبل فى النهاية ببساطة فكرة أنها مجرد أسلحة ردع.

ب- إن الدول النووية الجديدة قد تجد أنه من الصعب - بحكم قلة الموارد وربما ضيق المساحة - نشر قوات ردع غير معرضة لاحتمالات الضربة الأولى، مما يؤثر على استقرار الردع فى حالة تبنيها له.

يضاف إلى ذلك أن معظم الصراعات التى يتم فى إطارها امتلاك الأسلحة النووية من جانب قوى إقليمية فى جنوب العالم تتسم بالطابع الذى يسمى عادة "الاجتماعى الممتد"، وهى صراعات معقدة يصعب حلها بالتوصل لحلول وسط بشأن قضاياها، وثمة تيارات متطرفة على الجانبين تتصور إمكانية إنهاء وجود الطرف الآخر، عندما تتاح الفرصة لذلك، وهو ما طرح دائما مشكلات عديدة، تبدأ بالكيفية التى تتم بها قيادة القوة النووية، وتنتهى بأمن الأسلحة النووية ذاتها.

وقد بدا بالفعل لفترة طويلة أن الحالة الهندية - الباكستانية تمثل نموذجا لعدم الاستقرار النووى على المستوى الاقليمى، لكن ما حدث عمليا، خلال أزمة ٢٠٠٣ بين الجانبين، كان يشير بوضوح إلى تحولات ذات أهمية كبيرة فى التفكير الاستراتيجى داخل الدولتين على المستوى النووى. فعلى الرغم من خطورة المشكلة التى تفجرت بينهما، واتخاذ القيادات السياسية مواقف متشددة، وارتباطها بتحركات عسكرية فى اتجاه الحدود، وإطلاق النار عبر الحدود فى بعض الأحيان - أوضحت تلك الأزمة أن هناك "خطا أحمر" يحكم مسألة الاستخدام الفعلى للأسلحة النووية بين الدول على المستوى الإقليمى، بصرف النظر عن التهديدات التى يطلقها أى طرف فى هذا الاتجاه.

لكن مسألة الاستخدام الفعلى عادت لتطل برأسها مرة أخرى، فقد كان أحد أخطر التحولات الأمنية التى شهدتها مرحلة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، هو عودة "التهديد النووى" إلى الظهور، فى شكل أكثر تعقيدا هو "الإرهاب النووى". فلم يكن أحد يصدق قبل ذلك التاريخ أن "الإرهاب النووى" يمكن أن يشكل تهديدا فعليا، إذ كان الموضوع يطرح فى حلقات النقاش الأكاديمية، وإدارات التقييم فى المؤسسات الرسمية، كسيناريو سيئ يرتكز على تصورات نظرية، أكثر مما يرتبط باحتمالات واقعية، إلى درجة أن معظم الدول التى يفترض أنها مستهدفة بذلك - باستثناء الولايات المتحدة - لم تخصص أية موارد مالية ذات أهمية لبرامج البحث العلمى أو العمليات المضادة أو الدفاع المدنى المتصلة بتلك الاحتمالات.

وقد أدت أحداث ١١ سبتمبر، والفترة التالية لها، إلى انقلاب حقيقى فى التصورات الخاصة بالإرهاب النووى، إذ أصبح ينظر للإرهاب النووى، ولو مؤقتا، على أنه أحد مصادر التهديد الأكثر إلحاحا للأمن الدولى، وأنه قد يشكل أهم أنماط التهديد التى تواجه العديد من دول العالم فى القرن الحادى والعشرين، كما كانت "الحرب النووية" فى القرن الماضى، رغم عدم وجود مؤشرات حاسمة، تشير إلى أنه يمثل مشكلة كبرى، على غرار ما مثله سباق التسلح النووى، أو الانتشار النووى فى الفترات السابقة.

فى النهاية، تظل ثمة نقطة مهمة، هى أن منطقة الشرق الأوسط بدت خلال الفترة الأخيرة، خاصة تلك التى أعقبت حرب العراق عام ٢٠٠٣، وكأنها المركز الرئيسى للتفاعلات النووية فى العالم، إلى جانب شبه الجزيرة الكورية، وجنوب آسيا، فقد شهدت المنطقة تطورات أساسية غير تقليدية تتعلق بكافة قضايا استخدام وامتلاك الأسلحة النووية، فى إطار حالة من التدويل غير المسبوقة، لكافة القضايا المتعلقة بالأمن والتسلح فيها، خاصة ما يتعلق بالأسلحة النووية، التى لا تزال واحدا من العوامل المؤثرة الكبرى على خريطة العالم.

من أرشيف السياسة الدولية

أضواء على الموقف المصري من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

د. محمود كارم

العدد ١٢٠ بتاريخ أول أبريل ١٩٩٥

بدأت مفاوضات إعداد مسودة المعاهدة عام ١٩٦٥ واستمرت حتى ١٩٦٨ عندما فتحت المعاهدة للتوقيع، وكان لمصر منذ البداية دور مهم فى تلك المفاوضات وهو لم يكن بالأمر الهين مع وجود العملاقين الكبيرين وحلفائهما، وبالرجوع لأوراق ووثائق تلك المرحلة المهمة نجد أنها تعترف بدور مصر الإيجابى فى مرحلة المفاوضات وتشيد برؤية مصر التى أعلنتها فى ذلك الوقت تجاه المعاهدة من أنها تعتبرها وسيلة فعالة لإيقاف الانتشار الأفقى للأسلحة النووية، وبالتالى فهى تطالب بأن تكون المعاهدة غير محددة مدة سريانها.

ولاشك أن هذا الطلب يعكس ما وصل إليه الموقف المصرى من إيمان راسخ بأهمية المعاهدة وأهدافها، وقد طالبت مصر أيضا خلال المفاوضات بأن يولى مزيد من الاهتمام بمسألة ضمانات الأمن الفعالة لضحايا العدوان النووى؛ ذلك أن الضمانات المقترحة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة حينذاك ليست كافية، وطلبت بدلا من ذلك أن تصاغ تلك الضمانات فى صورة تعهد ملزم من القوى النووية بالأخذ فى الاعتبار أن التهديد باستخدام أو استخدام الأسلحة النووية ضد الدول اللا نووية الأعضاء فى المعاهدة يعتبر سببا كافيا لمنع أو للرد بالمثل ضد العدوان النووى كإجراء من إجراءات الأمن الجماعى، وطالبت مصر الدول النووية الثلاث بأن تتكاتف لمنع العدوان النووى، وإنه من الأهمية القصوى أن تتضمن المعاهدة "الدول النووية المحتملة" حتى تصبح تلك المعاهدة ذات معنى.

يضاف إلى الآراء السابقة لمصر أنه يذكر لمجموعة الدول السبع غير المنحازة التى ضمت مصر من بين أعضائها وحضرت جميع مراحل المفاوضات، أنها أدخلت نصين غاية فى الأهمية إلى بنيان المعاهدة، هما:

١- عقد مؤتمر للمراجعة لاستعراض سيرها وتحقيقها لأهدافها "مادة ٨ فقرة ٣" وذلك كل خمس سنوات.

٢- عقد مؤتمر للبت فى استمرار نفاذ المعاهدة بعقد بعد مرور ٢٥ عاما على دخولها حيز التنفيذ "مادة ١٠ فقرة ٢".

قامت مصر بالتوقيع على المعاهدة فى كل من لندن وموسكو فى أول يوليو ١٦٩٨، أى فى أول يوم فتحت فيه المعاهدة للتوقيع، ويحمل ذلك الحدث وذلك التاريخ دلالة واضحة على اهتمام مصر بالمعاهدة وتقديرها لأهميتها وإيمانها بالأهداف التى تسعى إليها، وذلك على الرغم من تحفظاتها على بعض المسائل التى لم تتم الاستجابة إليها مثل مسألة ضمانات الأمن. وعلى الرغم من أن التصديق قد تأخر عن التوقيع نحو ثلاثة عشر عاما، إلا أن المجتمع الدولى كان ينظر بعين التفهم لموقف مصر من التصديق والذى يأخذ فى الاعتبار رفض إسرائيل الانضمام لها، ولم يكن هذا التأخير من جانب مصر فى التصديق على المعاهدة يخفى وراءه رغبة فى أن تطور مصر برنامجا نوويا عسكريا، أو أن تتحايل من جانبها على نصوص المعاهدة، بل كان واضحا أن مصر قد ألزمت نفسها بالمعاهدة من جانبها منذ اللحظة التى وقعت فيها عليها وذلك إيمانا- وفى ظل الحكومات المتتالية- بأن السلاح النووى لا يحمى ولا يوفر أمنا، وإنما يبذر بذور الخطر المتفجر فى أية لحظة.

وقد أكدت الأحداث التى تلت توقيع مصر على المعاهدة هذه الوضعية الفريدة "الالتزام دون التصديق" والتى كانت دافعا رئيسيا لأن تستكمل مصر موقفها من المعاهدة، وذلك باتخاذ خطوة التصديق كإقرار بأمر واقع بالفعل وهو التزام مصر بأحكام المعاهدة.

مؤتمر الدول النووية أغسطس ١٩٦٨:

بعد فتح المعاهدة للتوقيع وفى خلال الفترة التى سبقت

دخولها حيز التنفيذ، عقد تحت رعاية الأمم المتحدة مؤتمر ضم ستا وتسعين دولة لا نووية فى أغسطس ١٩٦٨، حيث اتخذ المؤتمر عدة قرارات عبرت عن وجهة نظر تلك الفئة من الدول والتى شملت:

أ- ضرورة القيام بإجراءات أكثر شمولا لنزع السلاح النووى مثل إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

ب- حتمية العمل على إيقاف إنتاج المواد الانشطارية للاستعمال العسكرى وتخفيض السلاح النووى تمهيدا لإزالته تحت نظام رقابة فعال.

ج- ضرورة العمل على الوقف التام للتجارب النووية من أجل الأغراض العسكرية، ومن اللافت للنظر أن مطالب دول عدم الانحياز، سواء تلك التى بدت أثناء مرحلة المفاوضات أو خلال مؤتمر الدول اللا نووية، كانت هى نفسها تلك المطالب التى نادت بها تلك الدول خلال مؤتمرات المراجعة الأربعة "٧٥- ٨٠- ٨٥- ٩٠" وما زالت أيضا تشكل مطالب تلك الدول التى تريد ضمان أمنها وسلامتها من قرار متهور باستخدام السلاح النووى ضدها وفى نفس الوقت تريد لشعوبها مستوى أعلى من التنمية والرفاهية وتؤمن بدور الطاقة النووية فى ذلك- ما زالت تشكلها فى مؤتمر المراجعة القادم فى أبريل ١٩٩٥.

التصديق :

فى يوم ١٤ ديسمبر ١٩٨٠، وجه الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية مذكرة للرئيس السادات ولرئيس الوزراء، يرجو فيها الموافقة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية NPT، معددا مزايا التصديق على هذه المعاهدة وعلى رأسها أن هذا التصديق يتيح لمصر الحصول على التكنولوجيا النووية من الدول التى تمتنع عن إمداد مصر بها بحجة عدم تصديقها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وكانت تلك المذكرة إيذانا ببدء إجراءت دستورية انتهت بإصدار الرئيس الراحل أنور السادات قرارا جمهوريا- بناء على موافقة مجلس الشعب- بالتصديق على المعاهدة والموافقة على جميع أحكامها حكما حكما، وذلك فى ٢٢ فبراير ١٩٨١، ويمكن إجمال الأسباب التى حدت بمصر إلى التصديق على هذه المعاهدة فيما يلى:

أ- إن هذه الخطوة من جانب مصر ستدفع إسرائيل لمزيد من التروى والتفكير فى الانضمام مستقبلا للمعاهدة ونبذ تصنيع السلاح النووى خاصة فى ظل مناخ السلام السائد بعد توقيع معاهدة السلام عام ١٩٧٩ بين مصر وإسرائيل.

ب- نجاح مصر فى إقناع إسرائيل بالموافقة على القرار الذى تبنته مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط، مما يسهم فى عملية ترجمة هذا القرار لواقع فعلى، وهو الأمر الذى يعنى إنشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط، الأمر الذى يحمل فى طياته التزاما نافذا من كافة دول المنطقة بأهداف المنطقة المنزوعة السلاح النووى.

ج- حاجة مصر الملحة للاستثمار فى الطاقة النووية لمواجهة احتياجاتها من الطاقة الكهربية فى نهاية هذا القرن.

موقف مصر من معاهدات نزع السلاح التالية لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية :

تتمتع مصر بعضوية سبع معاهدات دولية لنزع السلاح والحد من التسلح تشكل أهم التعاقدات الدولية فى هذا المجال، وقد صدقت مصر على خمس من تلك المعاهدات وهى:

١- بروتوكول جنيف لتحريم استخدام الغازات السامة والخانقة والأسلحة البيولوجية فى الحرب وكان تاريخ التصديق "١٩٢٨".

٢- اتفاقية الحظر الجزئى للتجارب النووية ١٩٦٣.

٣- اتفاقية الفضاء الخارجى ١٩٦٧.

٤- معاهدة تحريم الاستخدامات العسكرية لتقنيات التغيير البيئى ١٩٨٢.

٥- تصديق مصر على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية فى ١٩٨١.

٦- بينما اكتفت مصر حتى الآن بتوقيع اتفاقية الأسلحة البيولوجية ١٩٧٢، واتفاقية الأسلحة غير الإنسانية، مما يعنى عدم التزام مصر بأحكام هاتين المعاهدتين من الناحية القانونية، وإن كان التزامها من الناحية الواقعية أمرا معروفا.

وتوضح الإحصائية السابقة أن مصر تتفوق على إسرائيل والعديد من الدول من حيث عدد معاهدات نزع السلاح والحد من التسلح التى ألزمت مصر نفسها بها، إيمانا بأهدافها السامية وتأكيدا على رغبتها الصادقة فى السلام، الأمر الذى لم تحرم مصر عائده فى شكل تقدير واسع وملموس من العديد من دول العالم التى تؤمن بدور نزع السلاح بكافة أنواعه فى تحقيق الرفاهية للمجتمع

البشرى. وبطبيعة الحال، فإن من بين تلك المعاهدات نجد أن معاهدات ثلاثا تحظى باهتمام أكبر والتى تشكل الإطار القانونى لها لدى كافة الدول، وهى المعاهدات التى تتناول أسلحة الدمار الشامل: معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية NPT واتفاقية الأسلحة البيولوجية BWC ومعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية CWC والتى لم توقع مصر عليها، ومن الواضح أنه يمكننا القول إن الموقف المصرى تجاه معاهدات نزع السلاح التى تم إبرامها بعد دخول معاهدة NPT حيز التنفيذ ١٩٧٠ قد تأثر إلى درجة كبيرة بالموقف الإسرائيلى من هذه المعاهدة، فقد أدى عدم استجابة إسرائيل للنداءات المتكررة إلى وجوب انضمامها إلى NPTعلى الرغم من تغير الظروف، حيث انتقلت العلاقة من عداء عقب حربى ١٩٦٧ ثم ١٩٧٣ ومع بداية مسيرة السلام التى قطعتها مصر بمفردها ١٥ عاما انتهى الأمر بعدها بدخول دول عربية أخرى فى نفس المسيرة مع إسرائيل، وقد أدى عدم استجابة إسرائيل للانضمام للمعاهدة إلى اتخاذ مصر موقفا متحفظا من معاهدات نزع السلاح ذات الصفة الدولية والتى تلت ١٩٧٠ تاريخ دخول معاهدة NPT حيز التنفيذ، وذلك من منطلق أن إيمان مصر بدور نزع السلاح فى إحلال السلام هو إيمان ذو مبادئ، أبرزها أن الحديث عن نزع السلاح وإجراءاته يعنى أن يتم ذلك بشكل متساو وموضوعى لا يعرف الاستثناءات، وهو ماسيلى الشرح فيه والحديث عن جهود مصر فى مجال نزع أسلحة الدمار الشامل.

الموقف الإسرائيلي من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

محمد عبدالسلام

العدد ١٢٠ بتاريخ أول يناير ١٩٩٥

. يتسم الموقف الإسرائيلى تجاه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالبساطة والجمود، والثبات عبر ٢٧ سنة تمتد من عام ١٩٦٨ حتى الآن "مارس ١٩٩٥". وإن كان، رغم ذلك يحمل فى طياته قدرا من التعقيد، فقد رفضت إسرائيل دائما أن توقع على المعاهدة ولديها ما يعتبر- من وجهة نظرها- أسبابا أكدت عليها كافة حكومات إسرائيل تقريبا بصرف النظر عن توجهاتها السياسية.

وخلال الشهور الماضية، أعادت حكومة حزب العمل التأكيد على ذلك الموقف فى إطار التفاعلات المثارة حول مد سريان المعاهدة. فتبعا لتصريحات وزير الخارجية الإسرائيلى شيمون بيريز، فإن إسرائيل لن توقع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ويبدو بوضوح أن هذا الموقف سوف يستمر، فلا توجد مؤشرات حول تغير قناعات "المجموعة" السياسية- العسكرية التى تحدد سياسة إسرائيل النووية، تجاه أهمية السلاح النووى بالنسبة لأمن إسرائيل، ومستقبلها فى المنطقة، على الرغم من أن المعاهدة- بصيغتها الحالية- لا تتعلق أساسا بالأسلحة، وإنما بمرافق الإنتاج، لكن فى الوقت ذاته توجد مؤشرات حول احتمالات وجود مرونة نسبية تتصل بإمكانية تحديد مدى زمنى معين يتم خلاله، أو بعده، التوقيع على المعاهدة، مع ملاحظة أن التوقيع على المعاهدة لا يعنى وحده الانضمام إليها، فالانضمام إلى المعاهدة يستلزم أيضا التصديق عليها، ثم التفاوض بعد ذلك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول مقتضيات العضوية، وهى كلها خطوات سوف ترتبط إذا ما استمر المنطق الإسرائيلى الحالى فى التعامل مع المعاهدة- بشروط وظروف تقدرها إسرائيل استنادا إلى معايير أمنية لا ترتبط فقط باعتبارات استراتيجية.

بالتوازى مع ذلك، تطرح إسرائيل تصوراتها الخاصة بالتعامل مع المشكلة النووية فى الشرق الأوسط، والتى ترتبط بمقترحات قدمتها إسرائيل عام ١٩٧٥ لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط، استنادا إلى آليات وأطر إقليمية بعيدا عن النظام الدولى الذى تمثله معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فى ظل تصور بأن النظام الإقليمى المقترح من جانبها يتلافى كافة سلبيات المعاهدة، ويتيح ترتيبات أكثر فاعلية للتعامل مع هذه المشكلة، ويتم التعبير عن تلك التصورات الإسرائيلية بأساليب مختلفة، وفى إطار قنوات متعددة، فالتصريحات الرسمية الإسرائيلية التى تقرر- كما جاء على لسان رئيس الوزراء إسحاق رابين- دعونا أولا نحقق السلام، ثم نقم بالخطوة التالية بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية، وكذلك المواقف الإسرائيلية المطروحة داخل لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمى متعددة الأطراف، بشأن ضرورة السير فى اتجاه إجراءات بناء الثقة أولا قبل التفاوض حول الحد من التسلح، بحيث تكون الثقة أساسا لأية اتفاقات قادمة -كلها تصريحات ومواقف تستند إلى التصورات الإسرائيلية البديلة للتعامل مع المشكلة النووية، وتمثل هذه التصورات الوجه الآخر لموقف إسرائيل من المعاهدة.

ويتناول هذا التقرير أهم ملامح الموقف الإسرائيلى من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فى نقطتين، تتصل الأولى بأسس هذا الموقف كما هو مطروح من جانب المسئولين، والأكاديميين الإسرائيليين، وتركز الثانية على التصورات الإسرائيلية البديلة للتعامل مع المشكلة النووية فى المنطقة، وذلك كما يلى:

أسس الموقف الإسرائيلى من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية:

تطرح التصريحات والكتابات الإسرائيلية مبررات مختلفة تمثل أسسا لموقف إسرائيلى متماسك تجاه قضية الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويمكن بداية طرح ملاحظتين بهذا الشأن:

١- إن هناك توافقا عاما فى إسرائيل بالنسبة للموقف المعلن تجاه المعاهدة، فى إطار التوافق القائم تجاه القضية النووية عموما، فالموقف المطروح ليس موقف حكومة حزب العمل، ولا يتأثر بتوجهات كبار المسئولين فيها، فقد كان كل من بيريز "أحد أهم ثلاثة إسرائيليين أقاموا البرنامج النووى" ورابين على طرفى نقيض فى توجهاتهما بشأن أهمية امتلاك سلاح نووى، كما أن الرأى العام فى إسرائيل، إما أنه لايبالى بهذا الموضوع، كما يقرر د. أفنير كوهين، أو أنه يوافق- بنسبة تتجاوز ٨٠ فى المائة- على المواقف الرسمية من حيث المبدأ، حتى إذا كان الأمر يتصل باستخدام الأسلحة النووية فى ظروف معينة، كما يشير د. جيرالدم شتينيرج، أما بالنسبة للأكاديميين والمثقفين الإسرائيليين، فإنه توجد بينهم لجان محدودة العضوية تدعو للانضمام إلى المعاهدة، وبعض الشخصيات التى تطرح القضية النووية بنوع من التفهم، ويقوم بعضهم بانتقاد، بل وتفنيد، الحجج المثارة فى مواجهة المعاهدة، لكن لا يوجد تيار يقف فى مواجهة الموقف الرسمى.

٢- إن كثيرا من الأسس التى يتم طرحها رسميا فى إسرائيل بشأن المعاهدة تتصل بتفاعلات ومناخ مرحلة ما قبل بداية التسوية، فإسرائيل- تبعا لكافة التصريحات تقريبا- لا تزال مهددة، ويركز رئيس الوزراء الإسرائيلى فى تصريحاته على التهديدات النابعة من عدم إحراز عملية التسوية السلمية تقدما، خاصة مع سوريا، وضرورة استمرار استعداد إسرائيل للحرب فى ظل هذا الوضع، بينما تتركز معظم تصريحات وزير الخارجية الإسرائيلى على إيران التى تتزعم دولا هدفها المعلن تدمير إسرائيل، بينما تشير كتابات وتقارير مختلفة إلى استمرار التهديدات العربية عموما لأمن إسرائيل. ويعتقد العسكريون الإسرائيليون أن مشاعر العداء سوف تستمر على ما هى عليه بفعل واقع أن أى طرف لن يحصل على كل ما كان يريده، لذا تسود بعض الأفكار التى تقرر أن الأسلحة النووية الإسرائيلية هى جزء من التسوية المطلوبة إقليميا، فأسس الموقف من المعاهدة تستند إلى توجهات لم تتأثر- بدرجة ما- بإطار التسوية القائم.

فى هذا السياق، يستند موقف إسرائيل من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى عدة أسس أهمها:

١- إن الشرق الأوسط لا يزال منطقة غير مستقرة إلى درجة كبيرة، وإن هناك أعداء متعددين وكامنين لإسرائيل، ومن الممكن أن يؤدى أى تخفيض مهم فى سلاح "الردع" أو التقليل من مصداقيته إلى تضخم التهديدات العسكرية، فإسرائيل لا تزال تتعرض للتهديد، وما دام التهديد العربى مستمرا فإن ضبط التسلح يعتبر إجراء مثاليا لا علاقة له بالشرق الأوسط، إذ إن ظروف إسرائيل الخاصة، والعداء العربى المحيط بها، يجعل وجودها معرضا للخطر، وليس قدراتها العملية فقط. وتبعا لذلك، فإن ضبط التسلح يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية السلام، ويتوقف على القبول الكامل بشرعية الدولة العبرية، وانتهاء التهديد العسكرى، وفى هذا الإطار تتم الإشارة إلى نقاط محددة تتصل- تبعا لوجهات نظر إسرائيل- بالتهديد الذى يمثله البرنامج النووى الإيرانى، والصواريخ أرض- أرض السورية.

على هذا الأساس، يتشكل الموقف الإسرائيلى الخاص بالمعاهدة، فالمشكلة- كما يقرر بيريز- ليست فى التوقيع على اتفاق عدم انتشار الأسلحة النووية، وإنما لأن بعض الدول المجاورة لنا فى حالة حرب مع إسرائيل، فما جدوى أن نناقش موضوع السلاح بينما يوجد تهديد سياسى؟ مضيفا: أن السياسة هى التى تعرض السلام للخطر، وهناك ترسانة كبيرة ونواة لإيران والعراق ضد إسرائيل، لذا نقول إنه يجب معالجة موضوع السياسة لا التكنولوجيا فبعد التوصل إلى سلام يمكن أن نبحث فى أن تكون المنطقة خالية من الأسلحة النووية. وفى الواقع، فإن معظم الإشارات الإسرائيلية المعلنة فى إطار الحديث عن ضبط التسلح كانت تتصل بفكرة بحث قضية المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، وليس بحث مسألة التوقيع على المعاهدة، لكن يبدو أن ثمة تطورا بهذا الشأن فى الفترة الأخيرة، إذ أشار بيريز إلى أن إسرائيل مستعدة لقبول تفتيش دولى، بمجرد التوقيع على اتفاقيات سلام مع دول المنطقة، والاتفاق على إخلائها من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، فما يلفت الانتباه فى ذلك هو فقط الحديث عن "التفتيش الدولى"، وهو ما يتضمن فكرة القبول بالمعاهدة كآلية من آليات ضبط التسلح النووى، لكن فى ظل نفس الشرط السائد، وهو السلام أولا.

٢- إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تمنع الدول المنضمة إليها من السعى لامتلاك سلاح نووى، والاقتراب من العتبة النووية، كما حدث من جانب العراق، وبالتالى، فإن إسرائيل لا يمكنها الاعتماد على ضمانات المعاهدة لأمنها القومى، خاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط الذى فشلت فيه هذه المعاهدة، وغيرها- تبعا لوجهة نظر إسرائيل- من مواثيق ضبط التسلح الدولية.

المناطق الخالية من الأسلحة النووية [دراسة مقارنة]

د. فوزي حماد - عادل محمد أحمد

العدد ١٤٤ بتاريخ ١ أبريل ٢٠٠١

إن النظم الإقليمية تمثل حلا خاصا للأقاليم التى لها وضع خاص يصعب من ارتباطها بالنظام الدولى لمنع الانتشار النووى مثل وضع أمريكا اللاتينية، إلا أن ذلك لا يعنى أنها بديل عن النظام الدولى. ولكن العكس يمكن أن يكون، فالنظام الدولى يمكن أن يحل محل أى نظام اقليمى، والانضمام اليه أولا يساهم فى إنشاء نظام اقليمى مثل انضمام جنوب إفريقيا الى معاهدة منع الانتشار النووى.

الدروس المستفادة من دراسة المناطق الخالية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط:

١- إن إحراز التقدم فى سياسات منع الانتشار النووى الدولية يقابله انحسار فى الاهتمام بالنظم الإقليمية لمنع الانتشار النووى. وبالنظر الى الأوضاع الحالية، نجد أن نظام منع الانتشار النووى واجه عدة مشكلات فى بداية التسعينيات، هى اكتشاف القدرة النووية العراقية، ثم التجارب النووية الهندية والباكستانية، ثم عدم التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وعدم دخولها حيز التنفيذ، لذا من المتوقع أن تلقى النظم الإقليمية اهتماما مرة أخرى.

٢- إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط لا يمكن أن يظل رهينة لتسوية الصراع العربى - الإسرائيلى، وأن ما يطرح من الجانب الإسرائيلى من مبررات حول هذا الأمر لم ينته، وأن المطالب الإسرائيلية تتطور كل مرحلة من تفاوض مباشر الى التوصل للسلام الى استقرار السلام، وكلها تعبيرات مطاطة تثير من المشكلات أكثر مما تقدمه من حلول، فتسوية الصراعات، وإن كانت تساعد على إنشاء المناطق، فإنها ليست العامل الوحيد، وإن حالة تفكيك السلاح النووى فى جنوب إفريقيا لم تكن العامل الأساسى وراءها انتهاء التهديد الخارجى بل لعب فيها العامل الداخلى دورا مهما بحدوث تحول مجتمعى أدى الى إنهاء سياسة التفرقة العنصرية والالتزام بالشرعية الدولية وزيادة الشفافية.

٣- إن إنشاء المنطقة الخالية فى الشرق الأوسط مرهون بتغير الموقف الإسرائيلى أو الأمريكى أو العربى، وبالنسبة للموقف الإسرائيلى إما أن تحدث أحداث استثنائية داخل المجتمع الإسرائيلى تؤدى الى تغيير توجه الدولة نحو التخلى عن فكر الهيمنة والسيطرة والاتجاه نحو مزيد من الشفافية بالإعلان عن القدرات النووية والعمل على إزالتها مثل حالة جنوب إفريقيا، وإما التغير بالنسبة للموقف الأمريكى أن يحدث تحول فى الرؤية الأمريكية للأسلحة النووية الإسرائيلية باعتبارها تمثل تهديدا للمصالح الاستراتيجية الأمريكية، فهو رهن التغير فى طبيعة المصالح الاستراتيجية الأمريكية فى ضوء التطورات الإقليمية والدولية، أما بالنسبة للموقف العربى فمرهون بامتلاك الدول العربية قدرات نووية سلمية أو عسكرية، أو قدرات علمية تكنولوجية متقدمة، تدفع بإسرائيل الى الاقتناع بمبدأ إزالة الأسلحة النووية.

٤- إن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط يجب ألا يعتمد على انضمام إسرائيل الى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية فقط ولا يكون مجرد اتفاقية لمنع الانتشار النووى فى المنطقة، وإنما يجب أن يهدف الى إرساء استراتيجية أمنية وسياسية فى المنطقة، وأن تكون هناك معاهدة لحظر ومنع اقتناء وامتلاك الأسلحة النووية أو انتاجها أو استخدامها، وتلزم الجميع بتفكيك وتدمير ما انتج قبل المعاهدة ومنشآتها ووسائل إيصالها.

٥- إن أقصر فترة زمنية بين بدء الاقتراح بإنشاء منطقة خالية والتوصل اليها كان فى حوالى سبع سنوات فى معاهدة تلاتيلكو التى تم التوصل اليها بين ١٩٦٢ حتى ١٩٦٧ وأطول فترة زمنية هى حالة التوصل الى معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى إفريقيا، والتى تم التوصل اليها من ١٩٦٤ حتى ١٩٩٦، أى أن الفارق الزمنى هو اثنان وثلاثون عاما، ومعنى هذا أن إنشاء منطقة خالية فى الشرق الأوسط طبقا للنموذج الإفريقى (مع الفارق) يتطلب فترة زمنية طويلة بين القبول لاقتراح إنشاء منطقة خالية فى الشرق الأوسط والتوصل اليها، نظرا لأن الفترة الزمنية ترتبط بحدوث تغير دولى أو إقليمى أو محلى.

٦- إن المعاهدة المنشئة للمنطقة يجب ألا تقتصر على دول المنطقة، وإنما يجب أن تكتسب دعم ومساندة الدول النووية الخمس، وأن تلتزم تلك الدول بعدم المساعدة أو التشجيع على إدخال تلك الأسلحة الى المنطقة، خاصة أن إحدى دول المنطقة التى أصبحت قوة نووية غير معلنة قد حظيت بمساعدة دولتين نوويتين هما فرنسا والولايات المتحدة.

٧- إن معاهدة بليندابا تعتبر خطوة متقدمة فى نزع السلاح النووى، فقد ذهبت المعاهدة أبعد من معاهدة منع الانتشار النووى والمعاهدات الإقليمية السابقة عليها، مما

يجعلها مثلا يحتذى فى منطقة الشرق الأوسط.

٨- أن تشتمل المعاهدة على منع الوجود النووى للدول النووية فى المنطقة، وكذا منع الأسلحة النووية على أراضى ومياه دول المنطقة.

٩- حظر الزيارات العسكرية التى تحمل أسلحة نووية مثل زيارات السفن البحرية للموانى والغواصات النووية، خاصة أن كل المناطق الخالية السابقة تركت للدول الأطراف الحرية فى اتخاذ ما يلائمها حيال تلك الزيارات فى المياه الإقليمية والمجال الجوى.

اقتراحات :

١- السعى الى بناء قدرة نووية عربية سلمية تحقق التوازن مع القوة الإسرائيلية وتساهم فى إيجاد توازن فى المعرفة النووية إذا تم الاتفاق على إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية، لأن آلية التحقق تتعامل مع الأدوات التكنولوجية التى تترجم المعرفة الى قدرة أو قوة نووية.

٢- التأكيد على الشفافية للبرامج النووية السلمية العربية لتجنب التهويل والتضخم والإساءة والعدوان عليها مع الاستفادة من الحالة العراقية التى تم تدمير برنامجها النووى بعد أن تعرض لتضخيم متعمد.

٣- الأخذ بالبعد التكنولوجى للأمن القومى المصرى.

٤- دعم الجهود الدبلوماسية العربية بالقدرات التقليدية وفوق التقليدية وتحت نووية.

٥- العمل على تفعيل ما تم الحصول عليه من رصيد القرارات الدولية المتعلقة بالموضوع مثل الفقرة الرابعة عشرة من القرار ٦٨٧ والخاصة بتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية التى أكدت على أن تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية خطوة نحو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، خاصة أن ذلك القرار قد اعتمد على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وأيضا العمل على تفعيل القرار الخاص بالشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر المراجعة والتمديد الخاص بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية الذى عقد فى عام ١٩٩٥ خاصة أن هناك مؤتمرا عقد فى عام ٢٠٠٠ لمراجعة المعاهدة، وصدر عنه قرار يدعو إسرائيل بالاسم للانضمام الى معاهدة منع الانتشار النووى، وإنشاء منطقة خالية فى الشرق الأوسط.

٦- العمل على الاستمرار فى تسجيل المواقف فى المحافل الدولية، وكذلك محاولة اقناع المجتمع الدولى بالضغط على الجانب الإسرائيلى للعمل على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط.

كشف حساب العلاقات الأفروآسيوية

[رؤية تحليلية]

نزيرة الأفندى

■

من باندونج عام ١٩٥٥ إلى باندونج عام ٢٠٠٥، قطعت الدول الأفروآسيوية رحلة استغرقت نصف قرن من الزمان، مهد لها اجتماع "كولومبو" الذى عقد فى يناير ١٩٥٤، وضم خمس دول آسيوية هى: سيلان والهند وبورما وإندونيسيا وباكستان على أرض الدولة الأولى - سيرى لانكا - حاليا. ثم عقد اجتماع ثان فى أبريل من نفس العام، وأعقبه اجتماع ثالث لذات الدول الخمس فى "بوجور" بإندونيسيا فى ديسمبر ١٩٥٤.

■

وخلال اجتماعى القمة فى أبريل فى ديسمبر ١٩٥٤، كانت الدعوة إلى توسيع نطاق دائرة الحوار للقضايا والمشكلات التى تواجه القارة الآسيوية لتشمل قضايا القارة الإفريقية جنبا إلى جنب، فكان انعقاد مؤتمر باندونج فى أبريل ١٩٥٥ الذى شهد الميلاد الفعلى لحركة التضامن الأفروآسيوى باجتماع ثمان وعشرين دولة، قفزت إلى ما يقرب من أربعة أمثالها خلال اجتماع دول الحركة الأخير فى أبريل ٢٠٠٥.

وإذا كان مؤتمر "باندونج" الأول قد شهد "إعلان السلام" المكون من عشر نقاط، فإن مؤتمر "باندونج الأخير" شهد إعلان الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين القارتين الإفريقية والآسيوية، متضمنا ثلاثا وثلاثين نقطة تغطى ثلاثة مجالات أساسية ألا وهى: التضامن السياسى، والتعاون الاقتصادى، والعلاقات الثقافية والاجتماعية.

ولاشك أن طبيعة المتغيرات العالمية التى وقعت على مدى الأعوام الخمسين الماضية، هى التى فرضت هذا التوسع والإفاضة والفضفضة فى صياغة البيان الأخير لمؤتمر "باندونج" .. كما قد تكون الرغبة فى الحفاظ على الإطار العام الذى يجمع القارتين الإفريقية والآسيوية، بينما تتعاظم التحديات الخارجية والداخلية التى تواجهها حاليا ومستقبلا، هى التى فرضت صياغة البيان الأخير الصادر عن "مؤتمر باندونج" الذى عقد فى "أبريل ٢٠٠٥"، بحيث تهرب دول التضامن من شبح الاتهام لها بأنها وقعت أسيرة فى "فخ الماضى" بينما إيقاع أحداث الحاضر يتجاوز قدرتها على اللحاق بها وتعظيم الاستفادة من جوانبها الإيجابية وتقليل الآثار السلبية المترتبة عليها.

التطورات الدولية والذاكرة التاريخية البحثية:

إذا كان بيان "باندونج الأول" وبيان "باندونج الأخير" يشكلان المنطلقات الأساسية لقراءة التطورات التى شهدتها حركة التضامن "الأفرو آسيوى" على مدى نصف قرن من الزمان، فلا شك أن قراءة المشهد الدولى الراهن والذاكرة

(*) نائب رئيس تحرير مجلة الأهرام الاقتصادى.

التاريخية البحثية الصحفية تشكلان منطلقات أساسية أخرى لمعرفة ماذا حدث ولماذا بالنسبة لحركة التضامن "الأفرو آسيوى"؟ وما هى التحديات التى تواجهها؟ هل تلك التى تشدها إلى الوراء ممثلة فى "فخ الماضى"، أم أنها نتاج تطورات الواقع واحتمالات المستقبل؟!

وانطلاقا مما سبق، سوف نشير إلى نقطتين أساسيتين، توافقتا زمنيا مع الاحتفال بمرور خمسين عاما على انعقاد مؤتمر باندونج ١٩٥٥، وتتمثل "النقطة الأولى" فى الاحتفال بمرور ستين عاما على انتصار قوات الحلفاء على دول المحور فى الحرب العالمية الثانية فى مايو ١٩٤٥، أما "النقطة الثانية" فتتمثل فى الاحتفال بمرور أربعين عاما على صدور العدد الأول من مجلة السياسة الدولية فى يوليو ١٩٦٥.

أولا: وفيما يتعلق بالنقطة الأولى: سوف نجد أن احتفال الحلفاء بانتصارهم على "دول المحور" والذى استضافته "موسكو" فى التاسع من مايو ٢٠٠٥، يترجم بصورة جلية ماذا حدث على صعيد الساحة الدولية من تطورات إذا تمت المقارنة بين "موسكو" مايو ١٩٤٥، وموسكو مايو ٢٠٠٥. فعلى مدى هذه السنوات، تلاشت وانهارت الكثير من الأوضاع التى كانت قائمة على صعيد المسرح الدولى، ابتداء من قيام المعسكرين الغربى والشرقى إلى الوفاق، ثم انهيار "حائط برلين"، مرورا بسياسة الحرب الباردة، وقد كان عام ١٩٨٩ بمثابة نقطة التحول الفاصلة فى تاريخ أوروبا والاتحاد السوفيتى والعالم أجمع، فقد أدت أحداثه إلى انهيار "الاتحاد السوفيتى" القطب الدولى والقوة العظمى المناوئة للولايات المتحدة الأمريكية، ولا غرو فى أن يصف الرئيس الروسى "فلاديمير بوتين" انهيار الاتحاد السوفيتى وتفكيك جمهورياته بأنه "أكبر كارثة جغرافية سياسية شهدها القرن العشرون".

لقد كانت كافة الحقائق المؤكدة وحتى التصريحات الدبلوماسية من جانب وزيرة الخارجية الأمريكية "كوندوليزا رايس" !! تشير إلى أن روسيا انتقلت من موقع المشاركة فى صنع القرار الدولى فى عام ١٩٤٥ فى ظل تكبدها ٢٧ مليون قتيل فى الحرب العالمية الثانية، إلى موقع تلقى النصح والإرشاد والتلميح بالتهديدات من جانب الولايات المتحدة فى مايو ٢٠٠٥.

أ) ويتعلق بذات النقطة التطورات التى شهدتها دول أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتى "سابقا"، لقد ارتبطت حركة الانهيار والتحلل فى الروابط السياسية والاقتصادية والعسكرية التى كانت تجمعها، بتركيز الثقل فى الجانب الآخر سياسيا وعسكريا، ممثلا فى الولايات المتحدة الأمريكية، فكان توسيع نطاق حلف الأطلنطى والتعددية الحزبية.. الخ كما انضوت هذه الدول فى إطار الاتحاد الأوروبى من ناحية ثانية، ومن ثم كان التباين السلبى فى المقارنة بين "موسكو ١٩٤٥" و "موسكو ٢٠٠٥"، يقابله مزيد من الانفتاح لدول شرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفيتى "سابقا" على "واشنطن" ثم أوروبا.

ب) يضاف إلى ذات النقطة الخاصة بالاحتفال بمرور ستين عاما على انتصار الحلفاء على قوات المحور، وتوافقها مع الاحتفال بمرور خمسين عاما على انعقاد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥، طبيعة الحزب الحاكم فى الولايات المتحدة والفكر السائد فى البيت الأبيض، حيث تشير المتابعة التاريخية إلى أنه فى عام ١٩٥٥ كان اليمين المحافظ يحكم السياسة الخارجية الأمريكية من خلال تولى الحزب الجمهورى الحكم، ممثلا فى الرئيس "دوايت إيزنهاور" ونائبه "ريتشارد نيكسون" ووزير خارجيته "جون فوستر دالاس"، وقد شهدت هذه الفترة الممتدة من عام ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٦١، استخدام سلاح المساعدات الخارجية وتطبيق نظرية الفراغ فى منطقة الشرق الأوسط.

وقد ترجم ذلك فى المساعدات المالية التى قدمت إلى فرنسا من أجل حربها فى الهند الصينية، وتوقيع معاهدة دفاعية مع الصين الوطنية "فورموزا" وهى تايوان التابعة للصين الوطن الأم الآن، وكذلك "معاهدة مانيلا" التى مثلت ميثاق منظمة جنوب شرقى آسيا، وتقديم المساعدات للقوات العسكرية فى فيتنام الجنوبية بعد هزيمة فرنسا، ثم إرسال قوات المارينز إلى لبنان، وقبل هذا الحلف التركى - العراقى.

ج) وبالانتقال إلى عام ٢٠٠٥، سوف نجد الوضع نفسه وإن كان أكثر عنفا مما كان عليه فى عام ١٩٥٥، وحتى خلال عام ١٩٨٠ الذى شهد الاحتفال بمرور ٢٥ عاما على انعقاد مؤتمر "باندونج الأول" وتوافق مع نهاية حكم الرئيس جيمى كارتر، وتولى رونالد ريجان الجمهورى الحكم فترة دامت منذ ١٩٨١ إلى ١٩٨٩، كانت تلك الفترة بمثابة تكثيف لممارسات اليمين المحافظ فى أمريكا والبيت الأبيض، على صعيد العالم، ابتداء من إرسال قوات إلى لبنان إلى غزو جرينادا وقصف الطائرات العسكرية لليبيا، ثم "فضيحة كونترا" وبعد توقيع الاتفاق الاستراتيجى ومنطقة التجارة الحرة مع إسرائيل من أبرز الأحداث التى شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال وجود "ريجان" واليمين المحافظ فى الإدارة الأمريكية.

د) ثم جاء الجمهوريون مع تولى جورج بوش الابن الرئاسة منذ ٢٠٠١ وحتى الآن، ولاشك أن سلسلة الأحداث التى شهدتها الولايات المتحدة والعالم منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١، شاهد عيان وتاريخ أمين للواقع العالمى عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ١٩٥٥، ابتداء من أفغانستان التى كانت من أولى الدول المشاركة فى قمة "باندونج الأولى" إلى العراق مرورا "بإيران" و "سوريا ولبنان"، فقد كانت هذه الدول الخمس المشاركة فى قمة "باندونج الأولى" فى حالة مواجهة مباشرة أو مسرح للفعل العسكرى المباشر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

وتأتى "الصين" والهند ثم باكستان -إلى حد ما- فى موضع الدول الفائزة فى سباق دول باندونج من عام ١٩٥٥ إلى عام ٢٠٠٥، فقد كسبت الدولة الأولى "أى بكين" فى الجولات السياسية والاقتصادية وفى استعادة وحدة معظم أراضيها الوطنية "جزيرة هونج كونج وماكاو" بعد أن احتلت مقعدها الدائم فى مجلس الأمن وتعاظمت قوتها العسكرية، وتسير على نفس الدرب السياسى والاقتصادى دولة "الهند" وإن كانت تبحث عن المقعد الدائم، أما باكستان، فقد كان دورها بعد أحداث ١١ سبتمبر من أهم مقومات التقارب بين واشنطن وإسلام أباد.

ثانيا- وفيما يتعلق بالنقطة الثانية: سوف نجد أن الذاكرة التاريخية البحثية كما تعكسها مجلة "السياسة الدولية" ابتداء من أول صدور لها فى يوليو ١٩٦٥ وحتى يوليو ٢٠٠٥، توضح بصورة موضوعية التطورات الدولية على مدى العقود الأربعة الماضية وتأثيراتها السلبية والإيجابية على صعيد العالم الثالث وقضاياه المتنوعة بما فى ذلك حركة التضامن "الأفروآسيوية"، فلا يمكن فصل العولمة الاقتصادية وانتهاء الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم، عن الأزمات والصدمات التى تعرضت لها دول العالم الثالث بصورة أو بأخرى. وحتى إذا أخذنا فى الاعتبار الحصاد المر لسياسات بعض الدول الأفروآسيوية فى نطاق قضايا الفساد والحروب الإقليمية والصراعات الإثنية والقبلية، فلا يمكن أن نعفى العولمة من تبعات الأزمات المالية وقضايا المديونية الخارجية، والوضع نفسه ينطبق على التحول من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية "الجات" إلى "منظمة التجارة العالمية" وقضاياها الشائكة بالنسبة لدول العالم الثالث، وفى مقدمتها حركة التضامن "الأفرو آسيوية". وإذا كان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" من أبرز نتائج التضامن "الأفرو آسيوى" الذى اتسع نطاقه ليشمل حركة عدم الانحياز، فلا شك أن التطورات الدولية الأخيرة على الصعيدين السياسى والاقتصادى خلخلت من القوة التفاوضية لمجموعة الـ ٧٧ الممثلة للدول النامية. أما بالنسبة لمجموعة الـ ١٥، فإن نجاحها واستمرارها متوقف على مجموعة الجنوب- الجنوب، المكونة لها.

* وقد صدر العدد الأول من مجلة السياسة الدولية فى أول يوليو ١٩٦٥ . متضمنا الافتتاحية التى تناولت التضامن الإفريقى - الآسيوى. وفيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية، فقد تم تناولها فى دراسة خاصة بمؤتمر جنيف للتجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة، والذى عقد أول اجتماعاته فى عام ١٩٦٤. أما قضايا التحرر الوطنى، فقد طرحت فى عدة موضوعات:

أ) طرح قضية جنوب غربى إفريقيا فى الأمم المتحدة.

ب) عن المطاط والدبلوماسية الأمريكية فى ليبيريا (ملحوظة عدد دول جنوب القارة عشر دول، أما الغرب فيضم خمس عشرة دولة)، أهمية "ليبيريا" الواقعة فى الغرب ناجمة عن كونها تعد والنظام العنصرى فى جنوب إفريقيا، من أولى الدول المستقلة التى انضمت إلى المنظمة الدولية للأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥ . وبالانتقال إلى القضية الثالثة، (ج) فقد كانت خاصة بتقرير الأمم المتحدة عن "عمان" التى حصلت على استقلالها وانضمت إلى المنظمة الدولية عام ١٩٧١، وتأتى القضية الرابعة، (د) ممثلة فى "أزمة فيتنام والسلام" التى امتدت أحداثها منذ اندلاع الحرب فى الهند الصينية حتى الغزو الأمريكى ثم الهزيمة ومحادثات السلام والانسحاب "انضمام فيتنام الموحدة إلى الأمم المتحدة فى عام ١٩٧٧".

* وقد تضمن هذا العدد تناول تطورين أساسيين على صعيد العالم عامة، والتضامن الأفرو آسيوى خاصة، التطور الأول خاص بالقدرات النووية الصينية"، أما التطور الثانى فخاص "بخطة العمل الدولى لإسرائيل" حيث إن التطور الأول هو الذى أدى بتصاعده ومع تزايد القوة الاقتصادية والعلاقات الدولية للصين الشعبية "حينذاك" إلى أن وصلت الصين إلى الاعتراف الأمريكى بها مع دخولها المنظمة الدولية للأمم المتحدة، ثم شغل مقعد دائم فى مجلس الأمن بعد طرد الصين الوطنية منها. ولاشك أن هذه المرحلة وذلك التطور هما اللذان دفعا "بالصين" إلى المرتبة الحالية على الصعيدين الاقتصادى والسياسى بل والعسكرى، مما دفع "دونالد رامسفيلد" وزير الدفاع الأمريكى إلى التحذير فى عام ٢٠٠٥ من تنامى القوة العسكرية الصينية.

أما التطور "الآخر أو الثانى" فقد تناولته دراسة خاصة "بخطة العمل الدولية لإسرائيل"، ولاشك فى أن فترة الستينيات قد شهدت هذا الانفتاح الإسرائيلى الخارجى بعد أن تجاوزت أزمة العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ وتصاعدت قوتها حتى كانت نقطة الصفر ممثلة فى الهزيمة العربية فى ٥ يونيو ١٩٦٧ .

* أما العدد الأخير من السياسة الدولية والصادر فى أبريل ٢٠٠٥ ليكون العدد رقم ١٦٠ فى سلسلة أعدادها فقد أشارت افتتاحيته إلى :

أ) "الدور الخارجى وإصلاح الشرق الأوسط" وهذا يعكس درجة الانفتاح على العالم الخارجى، ومدى وحدود التأثر بهذا العالم فى قضايا الإصلاح السياسى الداخلى، وهى قضية لم تكن مطروحة على الإطلاق خلال فترة الخمسينيات، بل العكس كان صحيحا فى رفض كل ما هو آت من الخارج سواء كان أوروبيا نتيجة حصاد الاستعمار فى القارتين الإفريقية والآسيوية، أو كان أمريكيا، ممثلا فى نظرية ملء الفراغ فى منطقة الشرق الأوسط... إلا أن قضية الديمقراطية والليبرالية وحقوق الإنسان شكلت الإطار العام للطرح الأمريكى فى الألفية الثالثة، وتحديدا منذ ٢٠٠١.

ب) وإذا تناولنا موضوع القرار ١٥٥٩ الخاص بانسحاب سوريا من لبنان، وهل هو جزء من الشرعية الدولية أم لا، وماهية الطبيعة المستقبلية بين الدولتين؟، فسوف نجد التطور الآخر على صعيد حركة التضامن "الآفرو آسيوى"، فقد كانت كلتا الدولتين عضوا فى "مؤتمر باندونج ١٩٥٥"، كما كانت "لبنان" نقطة الجدل الساخنة فى منطقة الشرق الأوسط بعد القضية الفلسطينية، وقد شهدت على مدى فترة الأعوام الخمسين، سلسلة من التدخلات الخارجية عامة والأمريكية خاصة، وقد سبقت الإشارة إلى هذا.

ج) ويعد الملف الخاص باتفاق السلام فى جنوب السودان وانعكاساته على هيكل الدولة السودانية استنادا إلى مبدأ تقاسم السلطة والثروة، بينما تتصاعد حدة الأزمة فى دار فور، نماذج حية لتطبيق نظرية القطب الأمريكى العالمى الأوحد.

د) ويدخل فى هذا النطاق القسم الخاص بدلالات الانتخابات العراقية فى ظل الأوضاع الراهنة من استمرار الاحتلال الأمريكى – البريطانى إلى العلاقات الطائفية، ومستقبل المقاومة العراقية، وانعكاس كل ذلك على المحيط الإقليمى.

هـ) وتتعدد القضايا والموضوعات المطروحة على صفحات المجلة فى صورة دراسات وتقارير وتعليقات تترجم التطورات التى شهدتها حركة التضامن الآفرو آسيوية والمسرح العالمى بصفة عامة، فمنها التغيرات التى شهدتها العلاقات الأمريكية – الإيرانية، وتطلع مصر إلى العضوية الدائمة فى مجلس الأمن، والصين وتايوان وإصدار الأولى قانون مناهضة الانفصالية.. وأخيرا القيادة الفلسطينية الجديدة ممثلة فى الرئيس محمود عباس "أبومازن" ومعضلات الداخل الفلسطينى (بعد أن انتهت حقبة الرئيس ياسر عرفات)، وبعد هذا الاستعراض للتطورات الدولية وتناولها من جانب الذاكرة التاريخية البحثية، فى إطار الربط بين مرور خمسين عاما على انعقاد مؤتمر باندونج ١٩٥٥، وستين عاما على انتصار قوات الحلفاء على دول المحور فى مايو ١٩٤٥، ثم أخيرا وليس آخرا مرور أربعين عاما على صدور أول عدد لمجلة السياسة الدولية فى يوليو ١٩٦٥، ننتقل إلى النقطة التالية والخاصة بـ :

كشف حساب نصف قرن من الزمان:

إذا كانت الرؤية الخاصة بأن حركة التضامن "الأفرو آسيوية" قد سقطت فى براثن "فخ الماضى" تحمل فى جزء كبير منها قدرا من الصحة والذى نجم – كما سبقت الإشارة، عن طبيعة التطورات الدولية، بالإضافة إلى وجود بعض القضايا الشائكة التى مازالت ملفاتها مفتوحة على صعيد الدول وإقليميا، نتيجة النزاعات والصراعات الإثنية والعرقية، أو نتيجة للتدخلات الخارجية – فإن هذا لا يحول دون استقراء التطورات التى شهدتها بعض هذه الدول والمناطق الإقليمية فى إطار التجمع "الأفروآسيوى" والتى تدخل فى نطاق القفزات المتلاحقة، سواء على الصعيد الفردى أو التعاون المشترك الإقليمى والقارى، ومن ثم يمكن أن تؤتى ثمارها على صعيد الحركة باعتبارها "بنية أساسية" يمكن الاستناد إليها والبناء عليها حتى ولو كانت تدخل حاليا فى مفهوم التعاون الثنائى بين دولة من دول القارة الأخرى، والعكس صحيح.

ومع تعدد الأمثلة فى المجالين الإيجابى والسلبى على صعيد القارتين الآسيوية والإفريقية، إلا أن الأمر المؤكد يشير إلى أنه:

١– حققت القارة الآسيوية، على مدى نصف قرن من الزمان، الفوز فى سباق النمو والتنمية والمنافسة على الساحة الدولية اقتصاديا وسياسيا. ومع التسليم بوجود بعض القضايا الشائكة التى مازالت ملفاتها مفتوحة "إقليميا" وعلى

صعيد "الدول" نتيجة النزاعات والصراعات الإثنية والعرقية مثال العلاقات اليابانية مع كل من الصين وكوريا الجنوبية، وكذلك الأزمة النووية لكوريا الشمالية، والعلاقات الهندية - الباكستانية، أو نتيجة للتدخلات الخارجية، إلا أن الجزء الإيجابى والحساب الختامى، على مدى نصف قرن، يرجح كفة القارة الآسيوية فى إطار حركة التضامن الأفروآسيوية، وبما يبحث قدرا من التفاؤل فى أن يكون هذا الأداء بمثابة قاطرة تجذب التعاون الثنائى بين القارتين وقد شهدت السنوات الأخيرة وتحديدا منذ بداية الألفية الثالثة، ملامح من هذا التعاون الذى يترجم المصالح الاقتصادية المتبادلة.

٢- والأمر المؤكد الثانى يشير إلى أن القارة الإفريقية نجحت فى معركة التحرر من الاستعمار، والحصول على الاستقلال حتى بلغ عددها ٥٣ دولة، إلا أنها سقطت فريسة لسلسلة من الحروب الأهلية والحدودية أدت إلى استنزاف قدراتها الاقتصادية، وإهدار ثرواتها الطبيعية من أجل تمويل هذه الحروب على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل واستقرارها السياسى الذى بات مهددا من ملايين اللاجئين الذين يجوبون الحدود الإفريقية ويعانون من ثلاثية الإيدز والجفاف والفقر. وإذا أضفنا إلى ذلك قضية "المديونية الخارجية"، فإن واقع الصورة الإفريقية يبدو أكثر وضوحا، إلا أنه يحسب للقارة الإفريقية تعدد مبادراتها المبنية على الصعيد الاقتصادى، وكذلك تنامى العلاقات مع القارة الآسيوية فى السنوات الأخيرة، ويظهر ذلك فى العلاقات الصينية - الإفريقية، والمبادرة اليابانية تجاه القارة الإفريقية والتى تعرف باسم "تيكاد" Ticad.

٣- والأمر المؤكد الثالث، الذى يتضح من خلال تتبع تطورات الأحداث منذ باندونج ١٩٥٥ إلى باندونج ٢٠٠٥، يشير إلى أن حجم التبعثر والانكماش فى واقع المنطقة العربية ودورها على صعيد حركة التضامن الأفرو آسيوية يسير فى علاقة عكسية وخط متراجع، مع تزايد النمو والقوة الاقتصادية والسياسية، للدول الآسيوية شريكتها فى باندونج الخمسينيات .. وتحديدا بالنسبة للصين واليابان والهند على سبيل المثال، وحتى بالمقارنة مع بعض الدول الإفريقية التى رزحت طويلا تحت الحكم العنصرى مثال "جنوب إفريقيا" والتى لا يتعدى عمر الحكم الوطنى فيها عقدا من الزمان، تحتل جنوب إفريقيا المرتبة الأولى فى إجمالى الناتج المحلى الإفريقى بنسبة ٢٤,٩٪ ومصر ١٢,٢٪، وبالقيمة المطلقة ١٦٠,٨ مليار دولار مقابل ٧٨,٧ مليارا دولار مقارنة بالإجمالى ٤٨٧ مليار دولار، ناهيك عن العلاقات العربية البينية مقارنة بمثيلاتها على صعيد القارة الآسيوية وحتى الإفريقية، واتساع فجوة الحق المطلوب والممكن المتاح، وبما يعنى اتساع "المهدر من الفرص" على صعيد القضية الفلسطينية.

ومن هنا، نجد أن الحوار الآسيوى - الإفريقى أصبح أكثر قوة ونشاطا، خاصة مع بداية الألفية الثالثة، مقارنة بالوهن الذى اعترى العلاقات العربية - الإفريقية التى اشتعل دفئها فى باندونج ١٩٥٥ وما تلاه من مؤتمرات دخلت فى إطار حركة عدم الانحياز -بعد ذلك- وبلغت ذروتها فى السبعينيات، ثم أخذت فى التضاؤل والانكماش.

٤- الأمر المؤكد الرابع يشير إلى أن الاهتمام بالقارة الإفريقية قد تزايد على صعيد المؤسسات والهيئات التابعة للمنظمة الدولية للأمم المتحدة، وترجم ذلك فى البرامج الإنسانية والدعم المالى، وبغض النظر عما إذا كان يتفق والاحتياجات الفعلية للدول الإفريقية أم أنه مقصور فى هذا الصدد، فإن الوعى بمشاكل القارة طرح فى مبادرة الدول الفقيرة الأكثر مديونية HIPC وكذلك فى إطار التسهيلات الخاصة بخفض الفقر ودعم النمو PRCF والمبادرات الغربية من جانب الدول الصناعية المتقدمة مثال الولايات المتحدة وبريطانيا وكذلك فرنسا، وإن كانت المبادرة اليابانية ومجالس التعاون الإفريقية - الصينية، ثم تلك الهندية والفيتنامية الأبرز فى مجال تناولنا لحركة التضامن الآفروآسيوية، وسواء كانت هذه المبادرات والمجالس بهدف دعم التعاون الفنى والتكنولوجى وتقديم المساعدات والمعونات المالية أو فى إطار تشجيع الاستثمار والمشروعات المشتركة فى القارة الإفريقية مع دعم المعاملات التجارية.

ويلاحظ أن هذه المبادرات والمجالس، وإن كانت تعكس الاختلال فى القوة الاقتصادية وتباين درجة التقدم والدخل بالنسبة لليابان - القوة الاقتصادية الثانية على صعيد العالم- تجاه القارة الإفريقية جنوب الصحراء، إلا أن البعض الآخر، الذى يدخل فى نطاق مجالس التعاون الآسيوية الأخرى مع القارة السمراء، يعكس وضعا مختلفا ألا وهو التنافسية التى أصبحت تشكلها الدول الآسيوية فى مواجهة جذب الاستثمارات الأجنبية مع محدودية نصيب القارة الإفريقية منها، بينما تمثل الأخيرة مصدرا أساسيا للمواد الأولية التى يحتاجها النمو الاقتصادى المتنامى فى الدول الآسيوية، وكذلك تمثل سوقا تعويضية لمنتجاتها، ويتضح ذلك من استعراض نصيب القارة الإفريقية من الصادرات والواردات العالمية بين عامى ١٩٩٠و ٢٠٠٠ حيث نجد أن النسبة المتعلقة بالصادرات انخفضت من ٣,١٪ إلى ٢,٣٪ وبالنسبة للواردات من ٢,٧٪ إلى ٢,١٪.

أما على صعيد القارة الآسيوية، فقد قفزت من ٢١,٨٪ إلى ٢٤,٧٪ للصادرات ومن ٢٠,٣٪ إلى ٢٢,٨٪ بالنسبة للواردات خلال نفس السنوات المقارنة أى عامى ١٩٩٠ و٢٠٠٠، كما يلاحظ محدودية نصيب القارة الإفريقية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى انخفضت من ١٢,٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٩ إلى ٨,٥ مليار عام ٢٠٠٠، ثم ١١ مليار دولار عام ٢٠٠٢، وبنسب تتراوح بين ٣,٥٪ و ٣,٥٪، و٦,٨٪ من إجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية، بينما قفز حجم مديونياتها الخارجية من ١٦٢,٩٤٢ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى ٢٩٦,٨٤٤ مليار دولار عام ٢٠٠٣.

٥- ويرتبط بالنقطة السابقة أمر خامس، يتمثل فى تباين المجالات الخاصة بطرح القضايا الاقتصادية للدول النامية الأفرو آسيوية، فبينما شهدت الستينيات الترجمة الفعلية لقلق هذه الدول إزاء هذه القضايا، ممثلة فى تشكيل "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية Unctad الذى عقد أولى جلساته فى جنيف عام ١٩٦٤ ثم مجوعة الـ ٧٧ فى المنظمة الدولية، ومجموعة الـ ٢٤ فى صندوق النقد والبنك الدوليين. نجد أن منتصف التسعينيات شهد ميلاد منظمة التجارة العالمية WTO التى دعمتها الولايات المتحدة بكل قواها ليكتمل الإطار العام لسيطرة القطب الواحد اقتصاديا وسياسيا وعسكريا. وجاء عام ٢٠٠٥ ليلغى نظام الحصص بالنسبة لصادرات الدول النامية، لتفاجأ الدول الإفريقية بمنافسة خارجية وداخلية من جانب شركائها الآسيويين وبخاصة فى قطاع المنسوجات والملابس، مع انكماش القوة التفاوضية للدول الآفروآسيوية فى إطار منظمة التجارة العالمية، أو الوصول إلى طريق مسدود فى المفاوضات الشائكة.

وهنا تبرز المحصلة العامة للجهود الآسيوية فى مجال تحفيز الاستثمارات الأجنبية لديها، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادى، وسلسلة الاتفاقيات والتجمعات الاقتصادية والمشروعات المشتركة فيما بينها، فقد ترجمت كلها فى ارتفاع مقدرتها التنافسية العالمية فى مواجهة القارة الإفريقية.. ويمكننا أن ننظر إلى هذه النتيجة من وجهة نظر إيجابية، تتمثل فى مجالس التعاون الآسيوى - الإفريقى وكيف يمكن أن تساعد فى نقل الخبرات، وتحفيز الاستثمارات.

٦- الأمر التالى - وهو السادس - خاص بموقف دول حركة التضامن الأفرو آسيوى فيما يتعلق بإعادة هيكلة المنظمة الدولية للأمم المتحدة، والتى قفز أعضاؤها من ٥١ دولة عام ١٩٤٥ إلى ١٩١ دولة فى الوقت الحالى، وسوف نجد الترجمة الفعلية لأثر التطورات العالمية الإقليمية على مواقف دول باندونج ١٩٥٥، مقارنة بدول باندونج ٢٠٠٥.

ففى باندونج ١٩٥٥، الذى دعيت إليه تسع وعشرون دولة، كان من ضمن القضايا الأساسية المطروحة، وإن لم تناقش علانية، دعم مطالب الدول غير الأعضاء فى المنظمة الدولية للانضمام إليها، وقد كانت القائمة ممتدة تشمل عدة دول منها اليابان والصين ولاوس وسيلان، وكذلك فيتنام، فعلى الرغم من أنها دول مشاركة إلا أنها لم تحصل على عضوية الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تبنى المؤتمر لقضايا التحرر الوطنى. وإذا انتقلنا إلى باندونج ٢٠٠٥، فسوف نجد أن قضية إعادة هيكلة المنظمة الدولية وتوسيع نطاق عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد الدول التى تشغل مقاعد دائمة فيه، كانت سببا فى إثارة حساسيات سياسية وذكريات تاريخية بين العديد من الدول داخل القارة الواحدة، كما أن القضية نفسها كانت أحد العناصر الأساسية المحركة للجولات المكوكية ومشروعات التعاون الاقتصادى والسياسى بين الكثير من الدول الآسيوية فى القارة الإفريقية، بحيث تتطلع كل دولة إلى دعم الدول فى القارة الأخرى ثم دعم الدول المجاورة لها فى القارة نفسها، وقد ترجم ذلك بصورة جلية فى موقف كل من اليابان والهند على صعيد آسيا، وجنوب إفريقيا ونيجيريا على صعيد القارة الإفريقية، بالإضافة إلى مصر، وإن كانت الدولة الأولى أكثر تحركا فى مجال تعبئة الدعم المعنوى والتأييد السياسى على مستوى حركة التضامن الأفروآسيوى.

المحددات الداخلية للحركة :

وفى النهاية، لابد أن نسقط من اعتبارنا العديد من القضايا الداخلية التى تواجه حركة "التضامن الآفرو آسيوى" التى أثرت فى مسيرة البعض، بينما كانت قوة واضحة للبعض الآخر مثال قضية الزيادة السكانية:

أ) الزيادة السكانية برؤية مزدوجة:

وإذا تناولنا الأوضاع الراهنة لدول التضامن الأفرو آسيوى، وتمت المقارنة بين عدد سكان الدول المشاركة فى قمة باندونج ١٩٥٥، فسوف يتضح لنا حجم العبء الذى شكلته الزيادة السكانية بالنسبة لهذه الدول، التى شاركت فى باندونج ١٩٥٥ وباندونج ٢٠٠٥، على سبيل المقارنة والاستدلال، ومن ثم فإن الانتقال من الجزء إلى الكل يبرز حجم المشكلة بصورة أوضح، ولكن لابد من الإشارة إلى أن هذه الزيادة لم تكن شرا مطلقا بالنسبة لعدد من الدول الآسيوية وبصفة أساسية الصين والهند، وأيضا اليابان، فإجمالى عدد سكان مؤتمر باندونج الأول كان ١,٤٤٠,٤١٨ مليار

نسمة، وقد قفز عدد سكان القارتين الآسيوية والإفريقية إلى ٤,٥٦٠,٣٦٤ مليار (٢٠٠١) وسيصل إلى ٦,٠٣٨,٩٧٧ مليار عام (٢٠٢٥). فخلال مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥، كان عدد سكان الصين الشعبية حينذاك يبلغ ٥٩٠,٩٤ مليون نسمة، وقد أصبح الرقم ١,٣٠٤,١٩٦ مليار نسمة طبقا لإحصائيات عام ٢٠٠٣، ويتوقع أن يصل الرقم إلى ١,٤٤٥,١٠٠ مليار نسمة عام ٢٠٢٥.

وبالنسبة للهند، فإن عدد سكانها في باندونج الأولى كان ٣٧٢ مليون نسمة، ووصل الرقم إلى ١,٠٦٥,٤٦٢ مليار نسمة في عام ٢٠٠٣، ويتوقع أن يصل الرقم إلى ١,٣٦٩,٢٨٤ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٢٥.

* إندونيسيا.. كان عدد سكانها ٧٨,١٦٣ مليون نسمة وصلوا إلى ٢١٩,٩٨٣ مليون نسمة عام ٢٠٠٣ ويتوقع أن يصلوا إلى ٢٧٠,١١٣ مليون نسمة عام ٢٠٢٥.

* باكستان أيضا، لم يكن عدد سكانها يتجاوز ٧٥,٨٤٢ مليون نسمة، بلغ ١٥٣,٥٧٨ مليون نسمة في عام ٢٠٠٣، ويتوقع أن يصل الرقم إلى ٢٤٩,٧٦٦ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٥، مع الأخذ في الاعتبار أن دولة بنجلاديش لم تكن موجودة في عام ١٩٥٥، حيث نجمت عن انفصال جزء من باكستان في عام ١٩٧١ والحرب الباكستانية - الهندية التي شهدتها المناطق الحدودية بين الدولتين، وقد بلغ عدد سكانها في ٢٠٠٣- ١٤٦,٧٣٦ مليون نسمة، ويتوقع أن يرتفع الرقم إلى ٢٠٨,٢٦٨ مليون نسمة في عام ٢٠٢٥.

* وبالنسبة لليابان، فتعد الدولة الآسيوية الوحيدة التي يتوقع انخفاض عدد سكانها على النقيض من كافة الدول الأفرو آسيوية، مع حلول عام ٢٠٢٥، ففي عام ١٩٥٥ كان عدد سكان اليابان يبلغ ٨٨ مليون نسمة ارتفع إلى ١٢٧,٦٥٤ مليون نسمة في عام ٢٠٠٣، مع انخفاض عدد السكان المتوقع إلى ١٢٣,٤٤٤ مليون نسمة.

* وإذا أخذنا "مصر" في عام ١٩٥٥ مقارنة بالمتوقع في عام ٢٠٢٥ فسوف نجد أن عدد السكان لم يكن يتجاوز ٢٢,٢٢١ مليون نسمة، ارتفع إلى ٧١,٩٣١ مليون نسمة في عام ٢٠٠٣، ويتوقع أن يرتفع إلى ١٠٣,١٦٥ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٥.

ويمكن أن نجمل قضية السكان في الدول الأفرو آسيوية، إذا عرفنا أن إجمالي عدد السكان للدول الخمس والعشرين المجتمعة في باندونج ١٩٥٥، لم يكن يتجاوز ١,٤٤٠,٤١٨ مليار نسمة، وهذا الرقم الإجمالي يعادل عدد سكان الصين المتوقع لعام ٢٠٢٥، وأن الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٣ كان يبلغ ١,٣٠٤,١٩٦ مليار نسمة، وبما يعادل ٣٠٠٪ تقريبا خلال فترة نصف قرن من الزمان.

بل إن عدد سكان الصين والهند في عام ٢٠٠٣،بلغ ٢,٣٦٩,٦٥٨ مليار نسمة، بينما إجمالي عدد سكان العالم كان يبلغ ٦,٣٠٥,٢٥٢ مليار نسمة، ويتوقع أن يبلغ مجموع سكان هاتين الدولتين ٢,٨١٤,٣٨٤ مليار نسمة من الإجمالي المتوقع للعالم في عام ٢٠٢٥ ، ألا وهو ٧,٨٤٠,٦٦٠ مليار نسمة.

ومع التسليم بهذه الطفرات الضخمة في الزيادة السكانية، إلا أنه لابد من الاعتراف بأن كلا من الصين والهند حولت النقمة إلى نعمة اقتصادية تترجم في تدفق صادراتهما بل وقوتيهما السياسية.. أما بالنسبة لليابان، فحدث ولاحرج بالنسبة لوضعها الاقتصادي الذي يستخدم حاليا كإحدى أدوات التقارب السياسي والتعاون مع القارتين الإفريقية والآسيوية على حد سواء.

ب) تصاعد ظاهرة اللاجئين:

خلال قمة باندونج عام ١٩٥٥، كانت القضية الأساسية هي دعم حركات التحرر الوطني والحصول على الاستقلال بالنسبة للعديد من المناطق في القارتين الآسيوية والإفريقية، إلا أن الواقع بعد خمسين عاما، يشير إلى أن ضحايا الحروب الأهلية والحدودية قد ارتفع في صورة ملايين من اللاجئين الذين يجوبون المناطق المختلفة من العالم بحثا عن حقوق المواطنة خارج نطاق أوطانهم الأصلية، ويكفي أن نشير إلى أن عدد اللاجئين في العالم بلغ عددهم ١٤,٥٤٤ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠، كان منهم ٣,٣٤٦ مليون لاجئ من إفريقيا، و٦,٠٣٥ مليون لاجئ في منطقة الشرق الأوسط بمعناها الواسع أي تتضمن إيران وأفغانستان بالإضافة إلى تركيا والدول العربية في شمال إفريقيا وآسيا، أما منطقة جنوب ووسط آسيا فقد بلغ عددهم ٢,٦٥٦ مليون نسمة، بالإضافة إلى ٧٩٢ ألف نسمة في منطقة شرق آسيا والباسفيك.

وإذا أخذنا فى الاعتبار عدة نقاط تتمثل فى:

١) إن هذه الأرقام تتضمن الذين منحوا حق اللجوء فى الدول المضيفة أو تقدموا بطلبات فى هذا الصدد، ولا تدخل فيها الدول التى تستوعب أقل من ٥٠ ألف لاجئ، أو اللاجئين الذين تمت إعادة توطينهم فى أوطانهم من جديد.

٢) إن هذه الأرقام لم تتضمن الأحداث التى تلت الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وما نجم عنها من تطورات بالنسبة لأفغانستان والعراق، وانعكاس ذلك على دول الجوار فى أسيا، ومنطقة الشرق الأوسط، ولا شك أن هذه التطورات كانت لها انعكاساتها السلبية ممثلة فى ارتفاع عدد اللاجئين الذين نزحوا من الدولتين وبخاصة بالنسبة لباكستان وإلى حد ما الهند، وكذلك بالنسبة لإيران التى تعد نقطة أساسية بالنسبة للاجئين من كل من أفغانستان والعراق، حيث يبلغ عدد الذين لجأوا إليها ٢,٢٠٨,٥٠٠ مليون نسمة.

٣) يضاف إلى ما سبق أن أفغانستان، وهى إحدى الدول الأساسية المشاركة فى قمة باندونج عام ١٩٥٥، نجد أنها مع انعقاد قمة باندونج ٢٠٠٥ قد تحولت إلى إحدى المناطق الرئيسية لتدفق اللاجئين على صعيد العالم حيث بلغ تعدادهم ٣,٥٠٠ مليون لاجئ طبقا للإحصاءات الصادرة عن عام ٢٠٠٣، والوضع نفسه بالنسبة للعراق فقد كانت إحدى الدول الرئيسية المشاركة فى مؤتمر باندونج ١٩٥٥ هى والسودان، وتحولتا بعد ذلك لأبرز مصادر تصدير اللاجئين.

٤) أما بالنسبة للدول الإفريقية، التى كانت تكافح من أجل نيل استقلالها فى عام ١٩٥٥، فسوف نجد أنها أصبحت المصدر الرئيسى لتدفق اللاجئين فى إفريقيا، وتتسع الدائرة لتشمل أغلب الدول الإفريقية ومنها إفريقيا الوسطى، الكونغو، تشاد، أنجولا، رواندا، بوروندى، سيراليون، الكونغو الديمقراطية، كوت ديفوار، تشاد، أوغندا، الصومال، إريتريا، بالإضافة إلى لاجئى الصحراء الغربية. وحتى بالنسبة للدول الإفريقية التى كانت مستقلة وشاركت فى قمة باندونج الأولى عام ١٩٥٥ سوف نجد أنها لم تنج من الحروب الأهلية والحدودية، ويطرح فى هذا الصدد ليبيريا وإثيوبيا.

وإذا كانت هناك ملفات جديدة وتحديات عديدة تواجه حركة التضامن الأفروآسيوى منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ٢٠٠٥، مثال مرض الإيدز والمديونية الخارجية والأزمات المالية. فإن الأمر الأكثر أهمية على صعيد المنطقة العربية يتمثل فى استمرار طرح "القضية الفلسطينية" مع انكماش الآمال والحقوق التى يطالب باستعادتها.

فقد انكمشت مطالب عام ١٩٥٥ إلى واقع ٢٠٠٥، مرورا بنتائج حرب ١٩٦٧، وسياسة التوسع والاستيطان الإسرائيلى، وسيطرة اليمين المحافظ على الإدارة الأمريكية، مع تحديات الداخل الفلسطينى.

قراءة فى بيانى باندونج ١٩٥٥ و ٢٠٠٥

أولا : صدر بيان "باندونج" الأول فى أبريل ١٩٥٥ تحت اسم "إعلان السلام" متضمنا عشر نقاط هى :

١- احترام حقوق الإنسان الأساسية وأغراض ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة.

٢- احترام سيادة جميع الأمم وسلامة أراضيها.

٣- الاعتراف بالمساواة بين جميع الأجناس والأمم.

٤- الامتناع عن أى تدخل فى الشئون الداخلية لبلد آخر.

٥- احترام حق كل أمة فى الدفاع عن نفسها فرديا أو جماعيا وفق ميثاق الأمم المتحدة.

٦- الامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لدولة كبرى.

٧- تجنب الأعمال العدوانية واستخدام العنف ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسى لأى دولة.

٨- تسوية جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

٩- احترام العدالة والاقتراحات الدولية.

١٠- تنمية المصالح المشتركة والتعاون المتبادل.

ثانيا : أما بيان باندونج الصادر فى أبريل ٢٠٠٥ تحت اسم "إعلان الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين القارتين الآسيوية والإفريقية" فقد أشار فى مقدمته بصورة واضحة إلى أن هذا البيان يعد بمثابة انعاش واستشراف لروح باندونج التى تبلورت فى البيان الختامى الصادر عام ١٩٥٥ والمبادىء الأساسية له، ممثلة فى "التضامن والتعاون" حيث ما زالت هذه المبادىء صلبة، وتمثل إحساسا فعالا لتحقيق مزيد من التنمية والتطوير لعلاقات الدول الآسيوية والإفريقية، وفى نفس الوقت حل المشاكل والقضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك. فلا يزال مؤتمر "باندونج ١٩٥٥" هو العمود الفقرى الذى يسترشد به فى تحقيق التقدم على صعيد مستقبل القارتين الآسيوية والإفريقية.

وقد استعرض البيان التطورات التى شهدتها القارتان فى مجال مكافحة الاستعمار وإلغاء سياسة التمييز العنصرى، وأبرز إصرارهما على إزالة كافة أشكال العنصرية والتمييز العنصرى وتحقيق مزيد من التقدم فى المجالين الاجتماعى والاقتصادى.

وقد أشار البيان إلى التزام مؤتمر باندونج ٢٠٠٥ بتأكيد حق تقرير المصير الذى تم النص عليه فى بيان السلام عام ١٩٥٥، بما يتفق ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة. ولكنه وعلى الرغم من مضى خمسين عاما ما زال الشعب الفلسطينى محروما من حقه فى الاستقلال، ومن ثم يعرب المجتمعون عن ثبات موقفهم فى دعم الشعب الفلسطينى وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة طبقا لقرارات الأمم المتحدة.

وبعد استعراض ضرورة العمل الجماعى لضمان المشاركة العادلة والمتوازنة لفوائد العولمة ومواجهة الأهداف الدولية فى مجال القضاء على الفقر وتحقيق التنمية والنمو، أشار البيان إلى أهمية وضرورة احترام جميع الأطراف

لتعهداتها والتزاماتها فى هذا الصدد، والتأكيد على أهمية التعاون مع كافة أقاليم ومناطق العالم.

وقد تناول البيان الصادر فى أبريل ٢٠٠٥ بعض النقاط التى تعد بمثابة تسجيل للتطورات التى شهدها العالم والعلاقات الآسيوية - الإفريقية على مدى السنوات الخمسين الماضية. حيث ركز على أهمية "الدبلوماسية الشعبية" لتشجيع وتحفيز ثقافة السلام، والتسامح، واحترام الأديان، وتنوع الثقافات واللغات والأجناس، والمساواة بين المرأة والرجل.

وقد استعرض بيان باندونج ٢٠٠٥ المبادرات المختلفة التى تربط القارتين الآسيوية والإفريقية، وأهمية البناء عليها والإضافة إليها بما يؤدى إلى دعم التعاون بين القارتين. وقد ذكر فى هذا الصدد المبادرة اليابانية للتنمية فى إفريقيا "TICAD"، منتدى التعاون الصينى - الإفريقى "CACF"، التعاون الهندى ا- لإفريقى "IAC"، مركز حركة عدم الانحياز للتعاون الفنى بين الجنوب والجنوب "NACSSTC"، ومنتدى الأعمال الفيتنامى - الإفريقى "VABF" .. إلى آخره من أشكال الحوار فى المجالات المختلفة بين القارتين، وانتهى إلى تأييده التام لمبادرة الشراكة الجديدة للتنمية فى إفريقيا "NEPAD" التى تعد بمثابة برنامج الاتحاد الإفريقى للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنمو فى إفريقيا، وقد اعتبرت هذه المبادرة - من وجهة نظر المجتمعين - بمثابة الإطار العام للتعاون مع إفريقيا، مع التعبير عن دعمهم لهذه المبادرة الإفريقية. وقد تم تحديد المبادئ العامة لإعلان الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين القارتين الآسيوية والإفريقية "NAASP" باعتبارها جسر التواصل بين الجانبين، استنادا إلى تغطيتها ثلاثة مجالات رئيسية : التضامن السياسى، والتعاون الاقتصادى، والعلاقات الاجتماعية والثقافية، وبما يؤدى إلى تحقيق السلام والرخاء والتقدم.

ولا شك أن فترة نصف قرن من الزمان جعلت النقاط أو الأهداف المطروحة فى البيان الأول مختلفة وأكثر اقتضابا من تلك المطروحة فى البيان الثانى، لاختلاف الأوضاع الدولية والظروف الإقليمية فى كلتا القارتين. ولكن لا يمكننا القول إن قضايا الاستقلال والسيادة الحقيقية قد انكمشت فى البيان الثانى نظرا لحصول دول القارتين على استقلالها وسيادتها. فهناك قضايا وأهداف كانت مسجلة فى بيان أو إعلان باندونج الأول، أى عام ١٩٥٥، وتزايدت أهميتها فى عام ٢٠٠٥ . ولاشك أن إلقاء نظرة على أوضاع العديد من الدول المنضوية فى إطار حركة التضامن الآسيوى - الإفريقى، يعكس هذا الوضع بصورة خطيرة ومقلقة، سواء على صعيد المنازعات وتهديد السلامة الإقليمية، أو التدخل فى الشئون الداخلية للبلد الآخر، ويعد وضع القارة الإفريقية أبرز مثال فى هذا الصدد، إضافة إلى أفغانستان والعراق، والتهديدات والإنذارات المتتالية التى توجه لسوريا أو إيران من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بصورة أساسية، ثم بالتضامن الأوروبى معها فى جزء آخر، حتى بالنسبة للدعاوى الخاصة بالإصلاح السياسى على صعيد الدول الأفروآسيوية.

وحتى على الصعيد الاقتصادى، وكذلك الثقافى والاجتماعى، سوف نجد أن الإعلان الثانى كان بمثابة إسهاب فى التفاصيل للنقاط التى تضمنها إعلان باندونج الصادر عام ١٩٥٥، فيما يتعلق بالاعتراف بالمساواة بين جميع الأجناس والأمم، واحترام العدالة، والاقتراحات الدولية وتنمية المصالح المشتركة والتعاون المتبادل.

نزيرة الأفندى



تطور العلاقات الهندية - الباكستانية

د. محمد السيد سليم

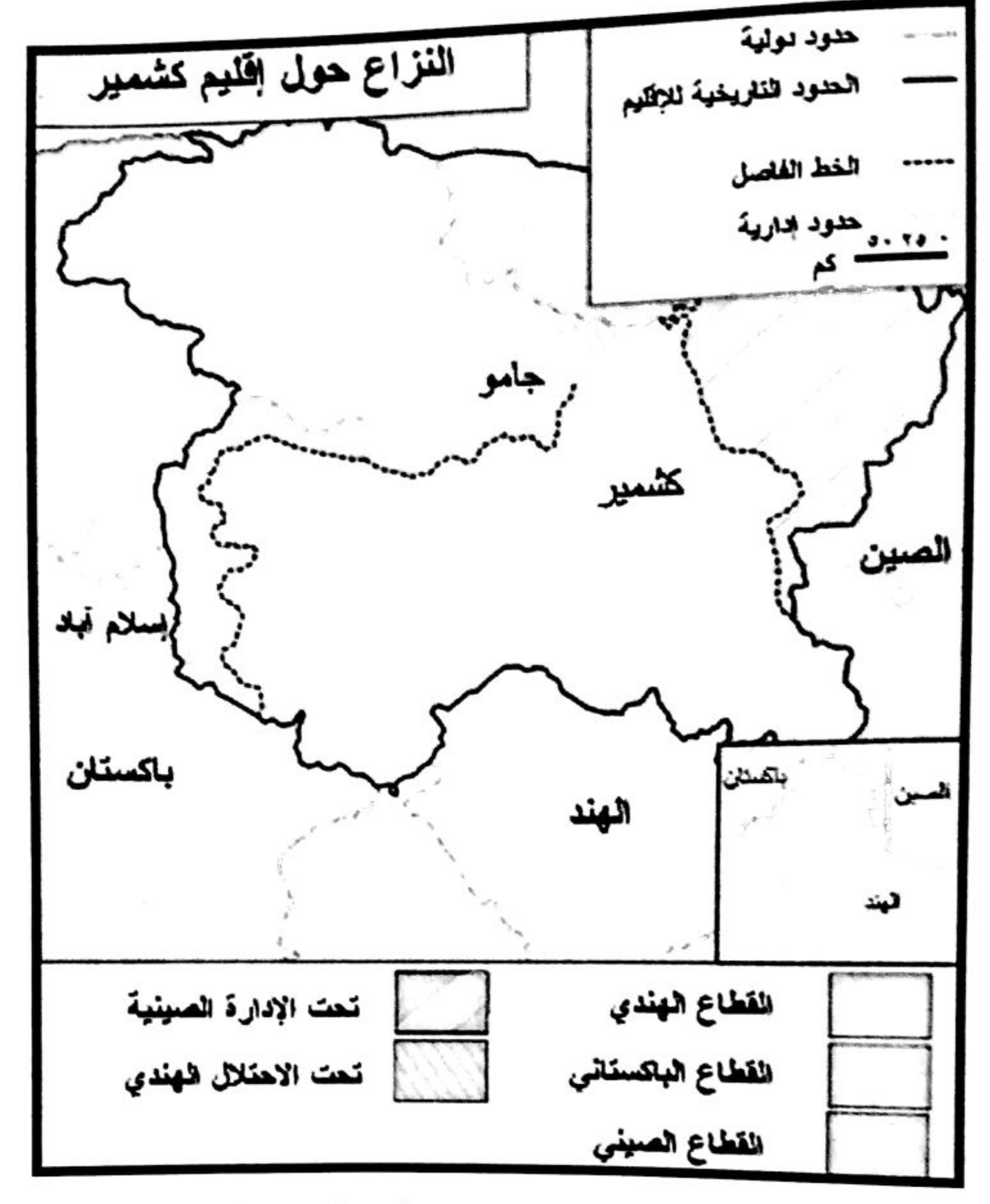
عندما صدرت "السياسة الدولية" تضمن العدد الثالث منها دراسة رائدة للدكتور سمعان فرج الله عن مشكلة كشمير والحرب الهندية - الباكستانية سنة ١٩٦٥، حيث كانت تلك الحرب قد وصلت بالكاد الى نهايتها، وهى الحرب الثانية بين الدولتين بعد حرب سنة ١٩٤٧ وقد نشبت بالأساس بسبب مشكلة كشمير، وقد تلتها حرب ثالثة فى سنة ١٩٧١.

والحق أن مشكلة كشمير هى المشكلة المحورية فى العلاقات الهندية - الباكستانية، ولا يمكن فهم تطور العلاقات بين الدولتين بدون فهم تلك المشكلة.

تقع ولاية جامو وكشمير فى أقصى الشمال من شبه القارة الهندية فى إقليم الهمالايا، وتبلغ مساحتها ٨٦,٠٢٣ ميل مربع تقريبا، وبلغ عدد سكانها حسب تعداد عام ١٩٤١ أربعة ملايين نسمة، منهم ثلاثة ملايين مسلم يحكمهم مهراجا هندوسى هو هارى سينج. وفى الفترة التى انضمت فيها معظم الولايات والإمارات إما إلى الهند أو باكستان، لم يستطع مهراجا ولاية جامو وكشمير أن يتخذ أى قرار فى هذا الشأن، ولم ترحب كل من الهند وباكستان بتردد المهراجا. وفى يوليو ١٩٤٧، اندلعت ثورة مسلحة فى الجزء الأوسط الغربى من الولاية، حيث تمكن الثوار من إقامة ما يسمى بحكومة كشمير الحرة، وقد أمدت باكستان الثورة بالسلاح وأيدتها. وفى شهر أغسطس من العام ذاته، قامت جماعات من الهندوس والسيخ بمذابح طائفية ضد المسلمين، أدت إلى فرار بعض المسلمين من المنطقة لجأ معظمهم إلى أراضى كشمير الحرة. وقد اشترك مهراجا ولاية جامو وكشمير وأعوانه فى هذه الفتنة الطائفية، مما أشعل منطقة الحدود بين كشمير وباكستان.

فى أوائل أكتوبر ١٩٤٧، بدأ المهراجا يشكو من حصار اقتصادى تفرضه باكستان على كشمير بسبب قطعها لإمدادات الغذاء وإدارة المواصلات عن الولاية. وفى هذا الصدد، هدد المهراجا باكستان بأنه فى حالة عدم رفع الحصار، فإن كشمير ستقوم بطلب المساعدة من الاصدقاء، وهو هنا يقصد الهند بالطبع. وفى ٢٤ أكتوبر ١٩٤٧، أرسل المهراجا بالفعل فى طلب مساعدة الهند العسكرية. إلا أن الهند ردت بأنها لا تستطيع ارسال قوات هندية إلا بعد انضمام كشمير رسميا إلى الهند، الأمر الذى دفع المهراجا إلى توقيع وثيقة انضمام كشمير إلى الهند وطلب الاستعانة بالقوات الهندية. وفى ٢٧ أكتوبر ١٩٤٧، وافقت الهند على انضمام كشمير إليها وبدأت فى إرسال قواتها العسكرية التى استطاعت أن تدافع عن العاصمة فى وجه الثوار المسلحين. وفى

(*) مدير مركز الدراسات الأسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .



أوائل نوفمبر ١٩٤٧، بدأت القوات الهندية عملياتها على طول محور الغزو الرئيسي لتطهير المنطقة من الثوار. ونتيجة لهذا التصعيد، اجتمع "مونتباتن" الحاكم العام للهند -بعد أن اعتذر نهرو لمرضه- بمحمد على جناح الحاكم العام لباكستان فى لاهور من نفس الشهر، وكانت هذه أولى مباحثات هندية - باكستانية تدور حول كشمير. وقدم محمد على جناح مقترحات تدعو إلى ايقاف القتال فورا وانسحاب القوات الهندية ورجال الثوار فى وقت واحد وبأقصى سرعة من أراضى ولاية جامو وكشمير، وكذلك أن تتولى الهند وباكستان إدارة الولاية وترتبا لإجراء استفتاء تحت اشرافهما المباشر.

وقد رفضت الهند هذه المقترحات لأن ذلك سوف يعنى ببساطة التنازل عن المكاسب العسكرية التى حققتها القوات الهندية، والأهم من ذلك هو تيقن الهند من أن اجراء استفتاء شامل فى الولاية سوف يكون لصالح باكستان، لأن معظم سكان الولاية من المسلمين، واستمر القتال فى كشمير خلال شتاء وربيع ١٩٤٨. وبدأت القوات النظامية الباكستانية فى الاشتراك فى القتال فى أواخر مارس ١٩٤٨، وتمكنت من وقف تقدم القوات الهندية فى باقى أراضى الولاية، ومن ثم أصبحت القوات الباكستانية ندا للقوات الهندية فى كشمير.

فى أوائل يناير ١٩٤٨، اتخذت الهند المبادأة وعرضت النزاع على مجلس الامن، وطلبت من مجلس الامن الايقاف الفورى للقتال وانسحاب من سمتهم بالغزاة من ولاية جامو وكشمير، ولكنها لم تطلب تدخل مجلس الامن فى مسألة مستقبل الوضع فى كشمير. وفى نفس العام، أصدر مجلس الامن بالنسبة للنزاع أربعة قرارات هى القرارات الصادرة على التوالى فى ١٧ يناير ١٩٤٨، و٢٠ يناير ١٩٤٨، و٢١ أبريل ١٩٤٨، و٣ يونيو ١٩٤٨. وكان أهم هذه القرارات القرار الصادر فى ٢٠ يناير ١٩٤٨ والقرار الصادر فى ٢١ أبريل ١٩٤٨. فقد نص قرار ٢٠ يناير ١٩٤٨ على تشكيل لجنة للوساطة بين الدولتين تتكون من ثلاثة أعضاء تختار أحدهم الهند والثانى باكستان، أما الثالث فيتم اختياره بواسطة العضوين السابقين. أما القرار الصادر فى ٢١ أبريل ١٩٤٨، فقد نص على زيادة عدد أعضاء لجنة الوساطة إلى خمسة أعضاء، وحدد مهمة اللجنة

بالذهاب فورا إلى شبه القارة الهندية بغرض تسهيل اتخاذ اجراءات استعادة السلام والنظام واقامة استفتاء فى كشمير. هذا، وتكونت لجنة وساطة الامم المتحدة من تشيكوسلوفاكيا التى اختارتها الهند، والارجنتين التى اختارتها باكستان، واختار مجلس الامن بلجيكا وكولومبيا والولايات المتحدة. واجرت اللجنة التى اطلق عليها اسم "لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان" مباحثات مع الهند وباكستان، وأصدرت قرارها الاول فى ١٣ أغسطس ١٩٤٨ بوقف اطلاق النار بين الدولتين واجراء استفتاء عام لتحديد مستقبل وضع ولاية جامو وكشمير. وفى ٥ يناير ١٩٤٩، اتخذت اللجنة قرارها الثانى واعتبرته مكملا لقرارها الاول. ونص القرار الثانى على المبادىء الاساسية للاستفتاء ولكن بصورة أكثر تفصيلا. ونجحت اللجنة فى تحقيق ايقاف اطلاق النار بين الدولتين، وعقد اتفاق بينهما لتحديد خط ايقاف النار وعدم زيادة القوات على جانبيه. ولكن اللجنة فشلت فى حل مشكلة قوات كشمير الحرة ومشكلة ادارة المناطق الشمالية الجبلية للولاية. واعقب لجنة الوساطة العديد من الوسطاء الدوليين، إلا أن جهودهم جميعا لم تحقق أى نجاح يذكر خصوصا فى مسألة نزع السلاح فى ولاية كشمير. وهكذا انتهت وساطة الأمم المتحدة التى استمرت من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥٣ بالفشل فى حل نزاع كشمير.

وفى ١٦ أغسطس ١٩٥٣، بدأت المباحثات المباشرة بين الهند وباكستان فى دلهى بين "نهرو" و"محمد على بوجرا" رئيسى وزراء الدولتين. وتم الاتفاق على ضرورة اجراء استفتاء محايد للتحقق من رغبات شعب كشمير، وعلى تعيين مدير للاستفتاء. ولكن اتفاقية دلهى سرعان ما واجهت انتكاسة كبيرة وذلك بتوقيع باكستان اتفاقية الدفاع المتبادل مع الولايات المتحدة، الامر الذى دفع نهرو إلى التخلى عن التزاماته بعقد استفتاء فى كشمير. وكذلك صدقت الجمعية التشريعية فى كشمير على انضمام الولاية الى الهند، وقامت بتطبيق الدستور الهندى على كشمير. وقد احتج "محمد على بوجرا" على تراجع "نهرو" عن اجراء استفتاء فى كشمير وعلى قرار الجمعية التشريعية فى كشمير لانضمام الولاية الى الهند. وهكذا انتهت مرحلة المباحثات المباشرة بالفشل لتعود المشكلة مرة أخرى إلى الامم المتحدة.

فى ١٦ يناير ١٩٥٧، اجتمع مجلس الامن ليناقش طلب باكستان، واتخذ قرارا يؤكد قراراته السابقة وكذلك قرارات لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان. وأكد المجلس ان الاستفتاء الحر الذى يجرى تحت اشراف الامم المتحدة هو الذى يحدد الوضع النهائى لولاية جامو وكشمير، وأن قرار الجمعية التشريعية فى كشمير هو عمل غير شرعى ولا يغير من وضع الولاية. وفى ٢ ديسمبر ١٩٥٧، أصدر مجلس الامن قرارا بتعيين وسيط دولى مرة أخرى بين الدولتين لتنفيذ مقترحات لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان، وأجرى مباحثات بين الدولتين وقدم تقريره إلى مجلس الامن، ووافقت باكستان على مقترحاته بينما رفضتها الهند وبذلك توقفت جهود الامم المتحدة مرة أخرى.

فى أواخر عام ١٩٦٢، بدأت فكرة العودة إلى المفاوضات المباشرة بين الهند وباكستان لحل مشكلة كشمير مرة أخرى. ففى هذه المرة، حدث تغير مهم فى شبه القارة الهندية بنشوب الحرب الصينية - الهندية وهزيمة القوات الهندية. وطلبت الحكومة الهندية المساعدة العسكرية من الولايات المتحدة وبريطانيا، ونتيجة لهذه الظروف، تمكنت كلتا الدولتين من إقناع نهرو بعودة المفاوضات المباشرة مع باكستان حول كشمير. وصدر بيان مشترك للدولتين فى ٢٩ نوفمبر ١٩٦٢ يعلن عن إجراء مباحثات على المستوى الوزارى للتمهيد للاجتماع النهائى بين "أيوب خان" الذى تولى السلطة فى باكستان عام ١٩٥٨ ونظيره "نهرو" لحل مشكلة كشمير، إلا أن المباحثات الوزارية بين الوفدين الهندى والباكستانى انتهت دون إحراز أى تقدم نتيجة للخلاف العميق فى وجهات النظر. وصدر بيان مشترك أعلن عدم الوصول إلى اتفاق حول تسوية مشكلة كشمير، ولم يدع البيان المشترك إلى عقد مؤتمر قمة بين نهرو وأيوب خان.

فى ٢٧ مايوسنة ١٩٦٤، مات "نهرو" وتلاشت معه الآمال فى عقد مؤتمر قمة بين رئيسى الحكومتين. وتولى "ساشترى" رئاسة الحكومة الهندية، والذى اتخذ خطوة جريئة لم يقدم عليها نهرو خلال الستة عشر عاما الماضية منذ بدأت مشكلة كشمير، وذلك بضم كشمير نهائيا للهند وإغلاق باب المفاوضات والتسوية تماما. وعقب ذلك، أصدر الرئيس الهندى فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٤ قرارا جمهوريا، بناء عليه تولى سلطات ومهام كل من الحكومة والجمعية التشريعية فى كشمير. واحتجت الحكومة الباكستانية لدى الهند ضد ضم كشمير اليها وعدم التمسك بالالتزامات الدولية ومعارضة رغبات شعب كشمير. وهكذا، تلاشت كل الآمال لحل المشكلة بالطرق السلمية، وبات واضحا تحول "أيوب خان" إلى التفكير فى سياسة استخدام القوة والتخلى عن الوسائل السياسية، مما جعل العمل العسكرى أمرا لا مفر منه وبدأت باكستان بالفعل تستعد للحرب.

بدأ النزاع الهندى - الباكستانى المسلح حول كشمير فى النصف الاخير من عام ١٩٦٥، واتبعت باكستان نفس الطريقة التى استخدمتها فى النزاع الاول عام ١٩٤٧-١٩٤٨. ففى ٥ أغسطس ١٩٦٥، عبر المئات من المتسللين الباكستانيين المسلحين بالاسلحة الخفيفة والعبوات الناسفة خط وقف النار الى داخل كشمير، واتجهت القوة الرئيسية للغزاة نحو العاصمة "سرينجار" لإثارة انتفاضة شعب كشمير بغرض قلب الحكومة بالقوة والاستيلاء على السلطة وتشكيل مجلس ثورى بمساعدة باكستان. وعندما فشل الثوار فى تنفيذ أهدافهم، شنت باكستان فى أول سبتمبر ١٩٦٥ هجوما قويا بالمدرعات، ونجح الهجوم الباكستانى فى دفع القوات الهندية للخلف، واستولت القوات الباكستانية على مدينة "أخانور" على

مسافة ٢٠ ميلا داخل الاراضى الهندية. وبينما كانت المعارك تدور فى كشمير، اجتمع مجلس الامن واتخذ قرارا فى ٤ سبتمبر ١٩٦٥ دعا فيه حكومتى الهند وباكستان الى وقف اطلاق النار فورا، واحترام خط وقف النار وانسحاب جميع الافراد المسلحين والتعاون مع المراقبين العسكريين للامم المتحدة فى الهند وباكستان للاشراف على مراقبة وقف اطلاق النار. وفى ٦ سبتمبر ١٩٦٥، قامت القوات الهندية بهجوم واسع النطاق شمل الجبهة الغربية بأكملها بهدف وقف تقدم القوات الباكستانية الناجح فى جنوب غرب كشمير. واجتمع مجلس الامن مرة اخرى فى نفس اليوم للنظر مرة اخرى فى النزاع، واصدر قرارا يدعو فيه أطراف النزاع إلى وقف إطلاق النار فورا. وفى ٩ سبتمبر ١٩٦٥، بدأ السكرتير العام للامم المتحدة بزيارة الدولتين للقيام بمهمة شخصية للسلام فى شبه القارة الهندية، وقام بمفاوضات مكثفة مع قادة باكستان والهند دون أى تقدم ملحوظ.

وفى ظل هذه الظروف، وجدت الصين الفرصة للتدخل فى النزاع وبدأت حرب الانذارات والتهديدات ضد الهند. وعندما ظهر خطر قيام الصين بعمل عسكرى ضد الهند، حذرت الولايات المتحدة الصين بأنه لا يمكن لبكين أن تهاجم الهند دون أن تتعرض للردع الامريكى. وفى هذه الاثناء، كان مجلس الامن يقوم بنشاط دبلوماسى مكثف لاتخاذ قرار جديد للسلام فى شبه القارة الهندية. واصدر المجلس فى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٥ قراره الثالث منذ بدء النزاع. ونص قرار المجلس أيضا على وقف إطلاق النار اعتبارا من يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٦٥ وانسحاب الأفراد المسلحين من كلا الجانبين إلى المواقع التى كانوا يحتلونها قبل ٥ أغسطس ١٩٦٥.

وقبلت الهند وباكستان وقف إطلاق النار اعتبارا من يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٦٥. وبدأت الدولتان بعد انتهاء القتال فى استغلال الفرصة فى ظل وقف اطلاق النار للتوسع فى الاستيلاء على مزيد من الأراضى وتعزيز المواقع العسكرية القائمة. ودفع هذا مجلس الأمن لكى يصدر قراره الرابع بوقف إطلاق النار فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٥، معبرا عن قلقه البالغ لعدم تمسك حكومتى الهند وباكستان بوقف إطلاق النار. وفى ٥ نوفمبر ١٩٦٥، أصدر مجلس الأمن قراره الخامس معلنا أسفه لعدم تنفيذ قرارات المجلس السابقة، وطلب من حكومتى الهند وباكستان أن تتعاونا فى تنفيذ هذه القرارات لتحقيق وقف اطلاق النار والانسحاب السريع للأفراد المسلحين.

وفى ٤ يناير ١٩٦٦، بدأت فى مدينة "طشقند" فى الاتحاد السوفيتى مباحثات السلام بين أيوب خان وشاسترى بناء على العرض السوفيتى يوم ٤ سبتمبر ١٩٦٥. وبذل السوفيت جهودا مكثفة لنجاح المفاوضات بين الجانبين، وتم توقيع اتفاقية طشقند فى ١٠ يناير ١٩٦٦، إلا أنها كانت خطوة كبيرة نحوالسلام، فقد تم الاتفاق على انسحاب قوات الطرفين فى موعد أقصاه ٢٥ فبراير ١٩٦٦ إلى المواقع التى كانوا يحتلونها فى ٥ أغسطس ١٩٦٥، وأن يراعى كل من الطرفين شروط وقف إطلاق النار، وكذلك وافق الطرفان على عودة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية والنظر فى الإجراءات لعودة العلاقات الاقتصادية والثقافية ومناقشة مشكلة اللاجئين فيما بعد.

وفى ديسمبر سنة ١٩٧١، نشبت حرب ثالثة بين الهند وباكستان، وقد جاءت طبيعة النزاع الهندى -الباكستانى هذه المرة مختلفة تماما عن النزاعات السابقة، فلم يكن النزاع هذه المرة بسبب مشكلة كشمير، ولكنه بدأ بمشكلة داخلية فى باكستان سرعان ما تحولت إلى نزاع ثنائى مع جارتها -الهند- أدى إلى قيام الحرب بينهما فى نهاية عام ١٩٧١. وحيث إن النزاع قد بدأ أولا بمشكلة داخلية بين جناحى باكستان (باكستان الغربية وباكستان الشرقية) فإننا سوف نبدأ بعرض المشكلة وجذورها والأوضاع التى أدت إلى تفجرها على هذا النحو الدموى لتؤدى إلى نشوب الجولة الثالثة للصراع الهندى - الباكستانى.

منذ أن انفصلت باكستان عن الهند عقب الاستقلال عام ١٩٤٧، ظهرت فجوة كبيرة فى المستوى الحضارى بين شطرى باكستان الشرقى والغربى. فعلى المستوى الجغرافى، تبلغ مساحة باكستان الغربية ٣١٠,٤٠٣ ميل مربع وتعتبر باكستان الغربية أرضا قليلة الأمطار مما أثر بشكل سلبى على النشاط الزراعى بها، أما باكستان الشرقية فتقع فى منطقة تعتبر من أكبر دلتا الأنهار فى العالم. وقد أدى هذا الاختلاف المتأخر إلى تنوع المحاصيل الزراعية وتباين نظام السكان والطعام والملابس، مما أحدث أسلوبا مختلفا للحياة فى كل منهما، وكذلك عمل ذلك على ظهور المشاكل الاقتصادية، فبينما مشكلة باكستان الغربية هى نقص المياه، نجد أن مشكلة باكستان الشرقية هى الفيضان أثناء فصل الأمطار الموسمية، وعلى ذلك تحتاج باكستان الغربية إلى مشروعات واسعة لأعمال الرى، بينما تحتاج باكستان الشرقية إلى تدابير للسيطرة على الفيضان وتدبير أعمال الرى. وبالنسبة للسكان، ترتفع نسبة الكثافة السكانية لباكستان الشرقية إلا أن معدل التحضر بها منخفض، حيث يبلغ ٥,٢٪ بينما معدل التحضر فى باكستان الغربية ٢٢,٥٪، وهذا يدل على التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى باكستان الشرقية.

وعلى الصعيد الاجتماعى والسياسى، ظل هيكل السلطة وصورة المجتمع ثابتا نسبيا فى المناطق الريفية فى باكستان الغربية، بينما اتخذ ذلك صورة مفككة فى المناطق ذاتها فى باكستان الشرقية، حيث لم تكن هناك أى قيادات أو مؤسسات محلية دائمة، ومما زاد من سوء الأمر هو انعزال المناطق الريفية فى باكستان الشرقية، مما أدى إلى أن تكون السلطة محلية

ومتناثرة وغير مستقرة، وكذلك عمل عدم وجود تنظيم اجتماعى قوى على عدم تركيز السلطة السياسية. وتعتبر باكستان الغربية هى إقليم الإدارة، حيث ساهمت بصورة كبيرة فى أجهزة الإدارة المدنية والمؤسسات العسكرية، ونمت فيها تقاليد الحياة العسكرية. فعقب الاستقلال، أدت السياسة التى اتخذتها الحكومة المركزية فى باكستان الغربية إلى زيادة التفاوت القائم بين باكستان الغربية وباكستان الشرقية. فقد شعر واضعو السياسة فى باكستان فى هذا الوقت بأن مصير الدولة الجديدة لم يتأكد بعد مما جعلهم يتبعون سياسة تزيد من تلاحم ووحدة باكستان. وأدى الاهتمام ببناء الدولة وزيادة كفاءة الإدارة الحكومية إلى المركزية وعدم المساواة فى توزيع السلطة بين الجناحين. وظهرت البيروقراطية المدنية العسكرية التى سيطر عليها الباكستانيون الغربيون والتى قيدت من الاشتراك المباشر لمواطنى باكستان الشرقية "ذوى الأصل البنغالى" فى الإدارة. ولم ترحب الصفوة البنغالية فى باكستان الشرقية بهذه المركزية الإدارية والسياسية، وأسسوا فى عام ١٩٤٩ حزب "رابطة عوامى" وهو أول حزب إسلامى معارض فى باكستان الشرقية. وكان الحزب هو التنظيم السياسى والمتحدث الرئيسى للصفوة البنغالية. وفى اجتماع شعبى كبير، قدم الحزب مقترحات باكستان الشرقية بخصوص الوضع السياسى والإدارى غير المتكافئ. فقد دعا الحزب إلى أن يقتصر اختصاص الحكومة المركزية على ثلاثة أمور هى: الدفاع والشئون الخارجية والنقد، بينما تترك الأمور الأخرى لاختصاص باكستان الشرقية وباكستان الغربية. وظلت هذه المقترحات هى أساس جميع المطالب للاستقلال الذاتى للإقليم.

وفى عام ١٩٥٤، تحدت الصفوة البنغالية الحكومة المركزية بالاشتراك فى الانتخابات، فتكونت الجبهة المتحدة المعارضة من حزب "رابطة عوامى" وحزب "نظام" الإسلامى اليمينى. وأصدرت برنامجا انتخابيا من إحدى وعشرين نقطة، أهمها النقطة التاسعة عشرة التى تنص على ضرورة الحصول على الاستقلال الذاتى الكامل وإخضاع كافة الأمور لسيطرة الإقليم على أن يترك الدفاع والشئون الخارجية والنقد لسيطرة الحكومة المركزية. وفازت الجبهة المتحدة المعارضة فى الحصول على ٢٢٣ مقعدا من ٣٠٩ مقاعد فى الجمعية التشريعية لباكستان الشرقية، بينما حصل حزب الرابطة الإسلامية الحاكم على عشرة مقاعد فقط. وفى ١٥ مايو سنة ١٩٥٤، شكل "فضل الحق" -أحد زعماء الحزب- وزارة كاملة لباكستان الشرقية من مختلف الطوائف. ولكن كانت الإقالة السريعة لوزارة الجبهة المتحدة المعارضة دليلا على تعصب الصفوة الحاكمة ضد أى معارضة سياسية. ففى مايو عام ١٩٥٤، أقالت الحكومة المركزية الوزارة ووضعت إقليم باكستان الشرقية تحت الحكم المباشر للحاكم العام لباكستان وتم تحديد إقامة فضل، واستمرت هذه السياسة التعسفية تجاه باكستان الشرقية حتى مجئ أيوب خان إلى السلطة فى باكستان عام ١٩٥٨. فقد أحس أيوب خان بظاهرة انعدام المساواة بين باكستان الشرقية وباكستان الغربية التى كانت سببا كبيرا لتوتر وسوء تفاهم شديد بين الإقليمين. وفى أول مارس ١٩٦٢، أعلن الدستور الجديد لباكستان، وهو الدستور الذى اهتم بتحقيق المساواة بين باكستان الشرقية وباكستان الغربية فى جميع مناصب الحكومة المركزية، وعلى أن تفتح أبواب الدفاع الوطنى عن باكستان للأفراد من جميع أنحاء باكستان. إلا أنه رغم ذلك، فقد رفض أيوب خان إعطاء باكستان الشرقية الحكم الذاتى الإقليمى حتى لا ينقلب إلى استقلال كامل، وقد أدى ذلك إلى نشوب اضطرابات سياسية فى باكستان الشرقية بلغت ذروتها سنة ١٩٦٨ باكتشاف مؤامرة قام بها عدد من قدماء العسكريين وكبار موظفى الحكومة وزعماء أحزاب المعارضة البنغال لخطف الرئيس أيوب خان أثناء زيارته لباكستان الشرقية فى ديسمبر سنة ١٩٦٧ وتم القبض على قادة المؤامرة.

فى نوفمبر سنة ١٩٧٠، ضرب إعصار عنيف سواحل باكستان الشرقية وأودى بحياة حوالى نصف مليون شخص، وتعرضت غالبية السكان للأوبئة والأمراض وانتشرت المجاعة لدرجة أن بعض المحللين قد وصفوا هذه الكارثة بأنها هيروشيما أخرى. فى الوقت التى حدثت فيه الكارثة، كان رئيس باكستان هو يحيى خان الذى تولى السلطة عام ١٩٦٩ بتأييد من المؤسسة العسكرية. وكان البطء الملحوظ الذى صاحب استجابة السلطات الباكستانية لعلاج الكارثة قد زرع بقوة علامات الغضب والكراهية فى نفوس سكان باكستان الشرقية، والذين رأوا هذا الإبطاء كدليل على سياسة الحكومة التمييزية.

وقد تم إجراء انتخابات حرة لاختيار أعضاء الجمعية التشريعية سنة ١٩٧١، ولكن نتيجة الانتخابات كانت بمثابة الصدمة بالنسبة للقيادة العسكرية ولحزب الشعب الحاكم بقيادة ذو الفقار على بوتو، حيث فاز حزب "رابطة عوامى" بزعامة مجيب الرحمن بالأغلبية فى باكستان الشرقية. وكان ذلك يعنى أن رئيس الوزراء القادم سوف يكون القائد البنغالى مجيب الرحمن وليس على بوتو. هذا السيناريو بالطبع كان مرفوضا رفضا قاطعا بالنسبة للحكومة المركزية فى باكستان الغربية، وكان نتيجته أن قام الرئيس يحيى خان بحل الجمعية التشريعية لأجل غير معلوم. وقد اعتبرت رابطة عوامى هذا الإجراء بمثابة محاولة حكومية لقطع الطريق على باكستان الشرقية لطلب الحكم الذاتى، فبدأت موجة من الإضراب العام الذى شل جميع مظاهر الحياة فى باكستان الشرقية، الأمر الذى دفع يحيى خان إلى إعادة عمل المجلس التشريعى، ولكنه فى الوقت ذاته كان قد وضع ترتيباته للتدخل بالجيش فى باكستان الشرقية.

بعد مباحثات فاشلة مع جبهة رابطة عوامى، أمر يحيى خان باعتقال زعماء حزب رابطة عوامى، وقرر إرسال الجيش

لسحق الحركة البنغالية الانفصالية وإعادة الأوضاع تحت تصرف الحكومة المركزية. وكان التدخل العسكرى فى باكستان الشرقية دمويا ووحشيا، فقد انتشرت أعمال العنف والقتل والاغتصاب، ووصلت الأمور إلى ذروتها وحدتها بين الجيش وحركة المقاومة التى أسرعت إلى إنشاء حكومة مؤقتة لهم داخل باكستان الشرقية، وأطلقوا عليها اسم حكومة بنجلاديش.

وقد أدى احتدام القتال إلى نزوح الملايين من سكان باكستان الشرقية إلى البنغال الغربية التى كانت تقع داخل حدود الدولة الهندية. وقد نتج عن ذلك زيادة العبء على ولاية البنغال الغربية، خاصة أنها تعتبر من أكثر الولايات الهندية ازدحاما بالسكان وتخلفا على المستوى الاقتصادى، وأيضا عدم استقرار. ويتراوح هذا العدد الهائل إليها فقد وجدت الحكومة الهندية نفسها مضطرة إلى توفير الغذاء والمأوى لهذه الأعداد الكبيرة، مما يعنى الضغط على خططها ومواردها الاقتصادية المحدودة.

وفى ظل هذه الأوضاع، وجدت الهند نفسها تدفع ثمنا كبيرا لظروف مأساوية ليس لها أى شأن فى حدوثها. كذلك وجدت الهند أن التدخل العسكرى الباكستانى فى شرق باكستان هو فرصة تاريخية لضرب وحدة باكستان وإثبات خطأ نظرية وحدة الأمة الإسلامية ونظرية الأمتين (الهندوسية والإسلامية) فى شبه القارة الهندية عن طريق التدخل لفصل باكستان الشرقية عن باكستان. وهكذا، وجهت أنديرا غاندى -رئيسة وزراء الهند حينذاك- إنذارا إلى باكستان بالتوقف عن حملتها فى الإقليم، إلا أن الجيش الباكستانى واصل القتال الذى امتد فى العديد من المناطق إلى الحدود الباكستانية - الهندية والاشتباك بين قوات كلا الجانبين هناك.

ومع تدفق اللاجئين، وجدت أنديرا غاندى أن مشكلة اللاجئين سوف تعوق اقتصاد الهند إلى الوراء إذا لم يتم اتخاذ حل سريع وحاسم بشأنها، ورأت أن تدخلا عسكريا حاسما ضد باكستان سوف يكون أجدى اقتصاديا واستراتيجيا بالنسبة لمستقبل علاقاتها مع باكستان. وفى هذا الإطار، وقعت الهند اتفاقية صداقة مع الاتحاد السوفيتى لمدة ٢٥ عاما، وكانت هذه الاتفاقية غطاء لحلف عسكرى بين الدولتين، وهذا يشكل بدوره عامل ردع ضد كل من باكستان وحليفتها الصين.

وفى أكتوبر ١٩٧١، بدأت القوات الهندية فى تقديم المساعدة لحكومة الحركة الوطنية فى باكستان الشرقية، ولكن ارتفاع عدد ضحايا الجنود الهنود قد خلق ضغطا شعبيا كبيرا على غاندى للأخذ بالثأر والدخول بالقوة فى المعركة ضد باكستان. وبالفعل، بدأت الحرب بأن قامت القوات الهندية بالاشتباك مع القوات الباكستانية على حدود باكستان الشرقية. وفى ١ ديسمبر ١٩٧١، وجهت غاندى إنذارا إلى يحيى خان بسحب كل قواته من باكستان الشرقية، ولكن يحيى خان رفض الإنذار على الرغم من تفوق القوات الهندية عدديا على نظيرتها الباكستانية، وأمر بتوجيه ضربة جوية عنيفة للهند فى ٣ ديسمبر، ولكن الهجوم فشل نتيجة عدم فعالية الضربة والتحصين القوى للطائرات الهندية. وفى منتصف ديسمبر، ازدادت حدة المعارك على الجانبين مع ظهور مؤشرات بتقدم القوات الهندية وتراجع الجيش الباكستانى، واستمر القتال لصالح القوات الهندية حتى تم إعلان وقف إطلاق النار، فى أواخر ديسمبر وذلك بشروط الهند. فمع وقف إطلاق النار، كانت الهند قد سيطرت كليا على الموقف الحربى واستولت على كل باكستان الشرقية وعلى أراض من باكستان الغربية. وقد أعلنت الهند إقامة دولة بنجلاديش فى إقليم باكستان الشرقية لتصبح وطنا دائما للبنغال الذين نزحوا إليها قبل ذلك. وبذلك، تم التقسيم مرة أخرى فى شبه القارة الهندية، ولكن هذه المرة تم داخل باكستان وظهرت دولة جديدة فى شبه القارة تعرف باسم "بنجلاديش". وقد امتد نطاق القتال بين الدولتين إلى الحدود الهندية - الباكستانية فى باكستان الغربية واستولت الهند على مساحات واسعة من الأراضى الباكستانية فى أقاليم السند والبنجاب.

ومن الجدير بالذكر أن مجلة "السياسة الدولية" نشرت تحليلا لحرب سنة ١٩٧١ بعد وقوعها مباشرة باستخدام نظرية المباريات، وقد كانت تلك المرة الأولى التى يشار فيها الى تلك النظرية فى المجلة.

فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٧٢، اجتمع ذو الفقار على بوتو، الذى تولى رئاسة الوزراء فى باكستان بعد الإطاحة بحكم يحيى خان، مع أنديرا غاندى فى مدينة سيملا الهندية التى تقع عند سفح جبال الهمالايا (التى تقرر فيها تقسيم الهند سنة ١٩٤٥). وفى ٣ يوليو توصل الجانبان إلى "اتفاق سيملا" الذى أصبح نقطة تحول جوهرية فى علاقات الهند مع باكستان. وقد نص الإعلان على: استعادة باكستان لكل الأقاليم التى فقدتها فى حرب ديسمبر سنة ١٩٧١ باستثناء المناطق الواقعة على خط وقف إطلاق النار فى كشمير (مساحتها ٨٦٢٠ كم٢)، وانسحاب القوات الهندية إلى مواقعها قبل الحرب فى السند وكوتشى والبنجاب لتستعيد باكستان أراضى تبلغ مساحتها ٨٢٢٠ كم٢، وتستمر الهند فى احتلال المساحة الباقية التى تقع فى كشمير. كذلك نص إعلان سيملا على أن تعيد باكستان إلى الهند الأراضى التى احتلتها فى قطاع البنجاب وصحراء راجستان ومساحتها ٦٠٠ كم٢ مع استئناف المعاملات الاتصالية والاقتصادية بين الدولتين. بيد أن أهم ما نص عليه الإعلان هو اتفاق الدولتين على حل المنازعات بينهما بما فيها مشكلة كشمير بشكل ثنائى. وتأتى أهمية هذا النص من أن الهند استعملته فيما بعد للادعاء بأن إعلان سيملا قد ألغى قرارات مجلس الأمن الخاصة بكشمير، حيث إن نزاع كشمير لا يحل إلا بشكل ثنائى، وهو الأمر الذى ترفضه باكستان مؤكدة أن قرارات مجلس الأمن لا تلغى إلا بقرارات جديدة

من المجلس ذاته. ومازالت باكستان تصر على التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن الصادرة عامى ١٩٤٨ و١٩٥٠ بشأن كشمير.

وبعد إعلان سيملا، بادرت الهند وباكستان بتطبيق مجموعة من الإجراءات التى اصطلح على تسميتها بإجراءات بناء الثقة بهدف تجنب نشوب حرب جديدة بينهما. ومن أهم تلك الإجراءات إنشاء لجنة باكستانية-هندية مشتركة سنة ١٩٨٢ لتسهيل الاتصال بين الدولتين على المستوى الوزارى وما دون هذا المستوى، والإعلان المشترك حول تحريم استعمال الأسلحة الكيميائية سنة ١٩٩٢، والاتفاق على الإخطار المسبق بالمناورات العسكرية سنة ١٩٩٢، والاتفاق سنة ١٩٨٥ على عدم مهاجمة المنشآت النووية للدولتين.

بيد أن هذه الإجراءات -وإن نجحت فى منع نشوب حرب رابعة بين الدولتين- فإنها لم تؤد إلى حل المشكلات المطروحة بينهما، بل إنه فى ظل تلك الإجراءات تحولت الهند وباكستان إلى قوتين نوويتين.

وقد تجددت مشكلة كشمير اعتبارا من سنة ١٩٨٩، أى مع انسحاب السوفييت من أفغانستان، ونهاية الحرب الباردة. ومنذ ذلك الحين، سقط حوالى ٢٠ ألف قتيل فى الصراع المسلح حول كشمير بين القوات الهندية، والحركات المقاتلة فى كشمير وخارجها والمدعومة من باكستان. وقد ازدادت حدة الصراع حول كشمير مع اندلاع السباق النووى الهندى - الباكستانى فى مايو سنة ١٩٩٨، حيث ربطت الدولتان السباق بما يحدث فى كشمير. ففى ١١ و١٣ مايو سنة ١٩٩٨، قامت الهند بإجراء خمسة تفجيرات نووية دشنت بموجبها وضعها كقوة نووية، وقد أعقب تلك التفجيرات إدلاء المسئولين الهنود من حكومة حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسى بزعامة فاجباى بتصريحات تهدد باكستان بضرورة الاعتراف بالواقع الجديد فى الهند وعدم إثارة مشكلة كشمير مرة أخرى، مما اضطر نواز شريف رئيس وزراء باكستان إلى إجراء ستة تفجيرات نووية يوم ٢٨ مايو رغم الضغوط الدولية عليه؛ ذلك أن الرأى العام الباكستانى مارس ضغوطا هائلة على حكومة شريف للرد على التفجيرات النووية الهندية، كما أن إعلان القوة النووية الباكستانية يشكل استعادة للتوازن الاستراتيجى بين الدولتين، كذلك دخلت الدولتان فى سباق لإنتاج الصواريخ طويلة المدى من طرازات بريتفى، وغورى وحتف، وهى صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية لمسافات تصل إلى ٥٠٠٠ كيلومتر. ومن المؤكد أن هذا التطور قد حقق قدرا من التوازن الاستراتيجى بين الهند وباكستان، ولكنه أدى إلى فرض عقوبات دولية على الدولتين أضرت بباكستان أكثر مما أضرت بالهند.

وعقب التفجيرات الهندية، صرح أدفانى، وزير الداخلية الهندى، بأن "باكستان يجب أن تأخذ فى اعتبارها أن التفجيرات النووية الهندية قد غيرت الموقف الاستراتيجى بشكل حقيقى فى كشمير." وبعد ذلك، هدد باتخاذ إجراءات ضد الاستفزازات الباكستانية فى كشمير. بينما صرح جوهر أيوب خان، وزير خارجية باكستان، بأن كشمير ستظل "جرحا مفتوحا" يمكن أن يؤدى إلى حرب نووية فى شبه القارة الهندية، وأضاف أن الموقف فى إقليم كشمير أخطر من الموقف أثناء الحرب الباردة. وفى فبراير سنة ١٩٩٩، زار فاجباى رئيس وزراء الهند باكستان وأصدر مع نواز شريف رئيس وزراء باكستان "إعلان لاهور" الذى أكد على أهمية التسوية السلمية للمشكلات المعلقة بين الدولتين.

وفى مايو سنة ١٩٩٩، حدثت مواجهة كبرى بين القوات الهندية والقوات الكشميرية المتمركزة فى مرتفعات كارجيل التى تقع على الجانب الهندى من خط السيطرة. وقد أكدت الهند أن القوات المتمركزة فى كارجيل أتت من باكستان وهى مدعومة منها، وهو ما نفته باكستان ولكن أكدته المخابرات الغربية. وقد التقى الرئيس الأمريكى كلينتون مع نواز شريف رئيس وزراء باكستان آنذاك فى ٤ يوليو سنة ١٩٩٩، واتفقا على احترام خط السيطرة طبقا لاتفاقية سيملا سنة ١٩٧٢، واستئناف الحوار بين الهند وباكستان الذى بدأ فى مؤتمر قمة لاهور سنة ١٩٩٩ بين رئيسى وزراء الهند وباكستان، والذى أسفر عن "إعلان لاهور". وعقب ذلك، انسحبت القوات التى دخلت كشمير.

وعقب ذلك، تطورت الأوضاع فى كشمير فى اتجاهين هما: تصعيد أعمال العنف من داخل كشمير، ومطالبة حكومة كشمير بالحكم الذاتى. ففى ١٥ مايو سنة ٢٠٠٠، أعلنت جماعة حزب المجاهدين مسئوليتها عن اغتيال غلام حسن بات، وزير الدولة لشئون الطاقة فى حكومة كشمير، وأربعة آخرين، وكانت تلك المرة الأولى التى يتم فيها اغتيال وزير كشميرى، حيث إنه منذ سنة ١٩٨٩ قتل ٢٠ وزيرا وأعضاء برلمان سابقون. وفى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٩٩، قامت إحدى الجماعات الكشميرية بخطف طائرة تابعة للخطوط الجوية الهندية، وقد تم اختطاف الطائرة إلى باكستان. وأثناء الأزمة، امتدحت الهند الموقف المحايد والمساعد الذى اتبعته باكستان لإنهاء الأزمة، ولكن بعد انتهاء الأزمة باستجابة الهند لشروط الخاطفين فى ٣١ ديسمبر، ألقت الهند بالمسئولية على باكستان. من ناحيتها، سعت الهند إلى الدخول فى حوار مع الجماعات الكشميرية المقاتلة وأهمها "تحالف الحرية لكل الأحزاب All Party Hurriyat Conference" (الذى يضم ٢٣ تنظيما كشميريا) وحزب المجاهدين. ففى يوليو، أعلن حزب المجاهدين والقادة العسكريون الهنود فى كشمير وقفا لإطلاق النار ٣ أشهر، بدأه الحزب فى ٢٤ يوليو ثم تلاه القادة الهنود فى ٢٨ يوليو. وكان الحزب قد أعلن أن وقف إطلاق النار هو من طرف واحد

تمهيدا للدخول فى مفاوضات مع الحكومة الهندية، كما أنه يمتد لمدة ٣ أشهر فقط، وطالب الحزب بأن تنضم باكستان إلى المفاوضات. وحزب المجاهدين هو الجناح العسكرى للجماعة الإسلامية فى باكستان بزعامة القاضى حسين أحمد ويضم حوالى ٢٠٠٠ مقاتل بزعامة سيد صلاح الدين. وقد اعترضت باقى الجماعات الكشميرية المقاتلة على وقف إطلاق النار. وعلى أى حال، لم يستمر وقف إطلاق النار طويلا؛ إذ سرعان ما سقطت الهدنة وتجدد القتال بعد أن رفضت الهند مشاركة باكستان فى المحادثات.

أما التطور الثانى فى كشمير، فكان هو مطالبة حكومة كشمير بزعامة فاروق عبدالله حكومة الهند فى ٢٦ يونيو بالاعتراف بالحكم الذاتى الكامل لكشمير، بحيث تقتصر سلطات الحكومة المركزية على الدفاع والسياسة الخارجية والمواصلات، وذلك على غرار ما كانت عليه الأوضاع فى كشمير قبل سنة ١٩٥٣. وقد قدم فاروق عبدالله تلك المبادرة بعد أن تبين له اتجاه حكومة الهند إلى التفاوض مع زعماء الحركات الكشميرية الانفصالية، متخطية بذلك حكومة كشمير. وقد أدى إعلان فاروق عبدالله لهذا المطلب إلى انتقادات عنيفة له من الأحزاب الهندوسية فى كشمير وخارجها. وأعلن الناطق الرسمى باسم حزب بهاراتيا جاناتا رفض الفكرة، بل وطالب بإلغاء المادة ٣٧٠ من الدستور الهندى التى تمنح لولاية جامو وكشمير وضعا خاصا. على أى حال، فقد رفضت حكومة فاجباى هذا الطلب. وفى الانتخابات التشريعية التى أجريت فى كشمير فى أكتوبر سنة ٢٠٠٢، فقد فاروق عبدالله مقعده فى برلمان كشمير، بل وفقد حزبه ذاته أغلبيته فى البرلمان.

من ناحية أخرى، أعلنت حكومة مشرف فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٩٩ قرارها بسحب القوات الباكستانية من منطقة الحدود الدولية مع الهند كبادرة حسن نية تجاه الهند، كذلك عرضت على الهند فى فبراير سنة ٢٠٠٠ الدخول فى حوار حول كشمير. ولكن الهند قدمت ثلاثة شروط هى: التزام باكستان باحترام خط السيطرة، وعدم طلب وسطاء دوليين لحل النزاع، والتوقف عن مساعدة الحركات الكشميرية أو القيام بالدعاية المضادة للهند. وفيما بعد، قدمت الهند شرطا رابعا هو أن توافق باكستان على مناقشة القضايا الثمانى الأساسية المتفق عليها فى مؤتمر قمة لاهور فى آن واحد. من ناحيتها، أعلنت باكستان على لسان وزير خارجيتها عبدالستار عزيز أنها ملتزمة بإعلان واشنطن الصادر عقب أحداث كارجيل بعد اجتماع القمة بين الرئيس كلينتون ورئيس الوزراء نواز شريف، وطالبت بالعودة إلى صيغة إعلان لاهور. كذلك، أعلنت سحب قواتها المرابضة على خط السيطرة. ومن الواضح أن باكستان أرادت بذلك تقديم ما يوازى المبادرات الدبلوماسية الهندية (وقف إطلاق النار) حتى تفوت على الهند سعيها للظهور باعتبارها قوة السلام الوحيدة فى جنوبى آسيا.

اتخذت مشكلة كشمير بعد أحداث ١١ سبتمبر منحى جديدا. فقد سعت الهند إلى توظيف "الحملة الأمريكية ضد الإرهاب" لتصفية مشكلة كشمير من خلال وضع منظمات المقاومة الكشميرية على لائحة المنظمات الإرهابية التى تسعى الولايات المتحدة إلى تصفيتها. وقد تعاطفت الولايات المتحدة مع هذا المسعى، حين أعلن سفيرها فى دلهى فى ٢٤ نوفمبر سنة ٢٠٠١ أن الولايات المتحدة ستسعى إلى تصفية المنظمات الكشميرية بعد الانتهاء من حملها الأفغانية. ومن ثم، فقد اتفقت الهند والولايات المتحدة على الهدف، ولكنهما اختلفتا حول توقيت تنفيذه. فبينما رأت الولايات المتحدة تأجيل الملف الكشميرى إلى ما بعد انتهاء حربها فى أفغانستان (حتى لا يفسد فتح هذا الملف علاقاتها مع باكستان) فإن الهند رأت أنه من المهم فتح الملف على الفور، لأن الولايات المتحدة لم تقدم ضمانا بالعمل المشترك مع الهند ضد المنظمات الكشميرية، ولهذا استغلت الهند حادث الهجوم على البرلمان الهندى فى ١٣ ديسمبر سنة ٢٠٠١ واتهمت منظمات المقاومة الكشميرية بتدبير الهجوم واتهمت باكستان بمساندة وإيواء الهاجمين. وقامت الهند بحشد قواتها على خط السيطرة فى كشمير وعلى طول حدودها مع باكستان، مما أدى بالأخيرة إلى تعبئة مماثلة، مما أدى بالتالى إلى أكبر حشد عسكرى على خطوط التماس الهندية - الباكستانية منذ إنشاء الدولتين. وتحت ضغط غربى، قام الرئيس الباكستانى بالضغط على المنظمات المتمركزة فى باكستان لوقف عملياتها فى كشمير التابعة للهند، وتم إلقاء القبض على كثير من عناصر تلك المنظمات.

بيد أن الهند اعتبرت أن ذلك كله غير كاف، ورفضت الدخول فى محادثات مع باكستان للحوار حول كشمير إلا بعد وقف كل عمليات التسلل عبر خط السيطرة. وبدوره، أعلن الرئيس الباكستانى التزام بلاده بالدعم المعنوى والسياسى للمقاتلين الكشميريين.

مع تدهور الأوضاع فى أفغانستان والعراق بعد الغزو الأمريكى للدولتين، ضغطت الولايات المتحدة على الهند وباكستان للتهدئة والتعاون معها للسيطرة على الوضع الأفغانى، وساعدها على ذلك وصول حزب المؤتمر بزعامة سونيا غاندى الى السلطة وتولى مانموهان سنج رئاسة الوزارة الهندية. وتركز الولايات المتحدة حاليا على بناء تفاهم استراتيجى واسع مع الهند كجزء من سعيها لتحضير المسرح الاستراتيجى الآسيوى لمواجهتها القادمة مع الصين، وتعمل باكستان حاليا على منع اقامة هذا التفاهم من خلال التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة فى المسرح الأفغانى.

الصراع على النفوذ فى الأوراسيا

د. خالد عبدالعظيم

■

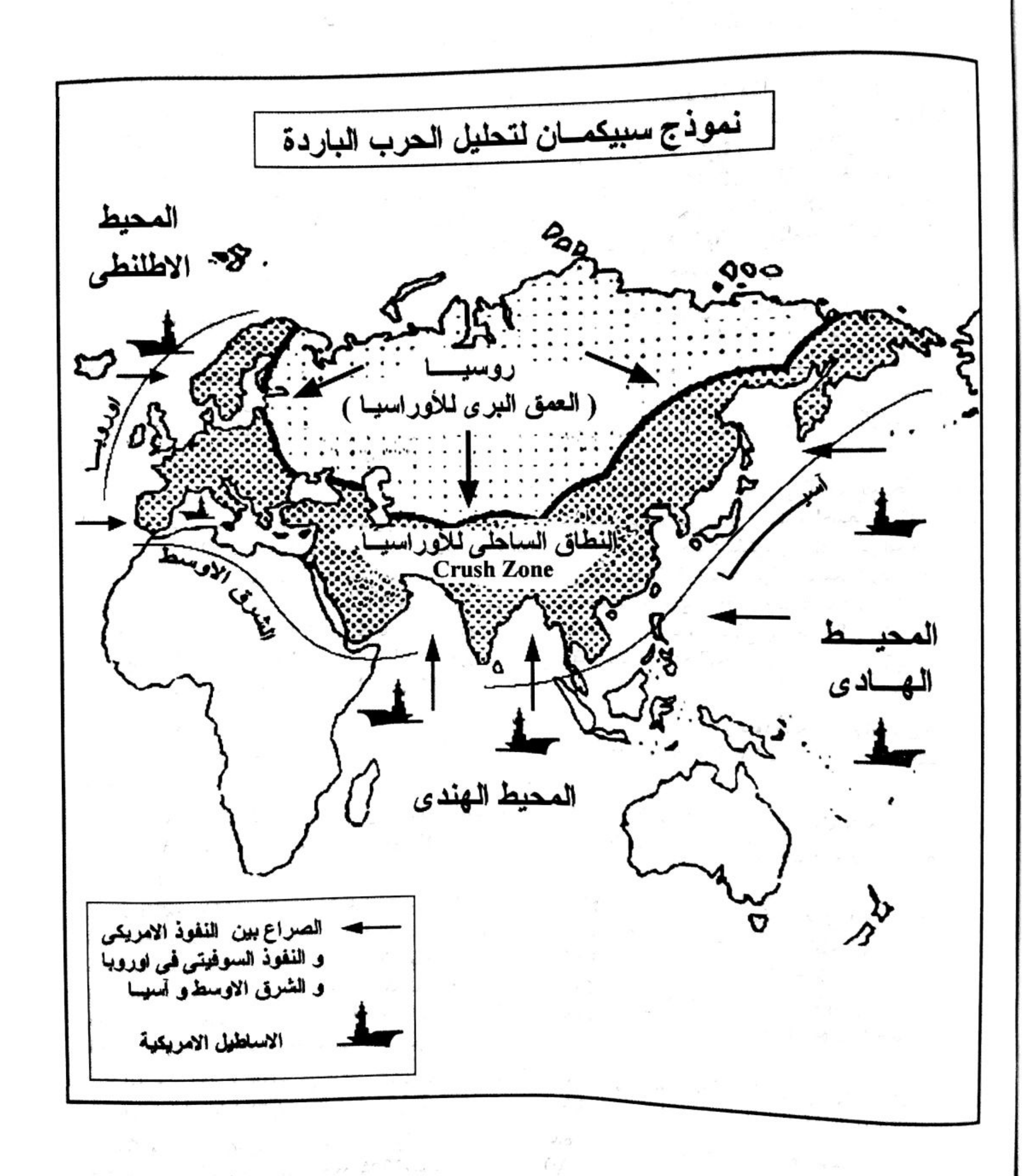
عملت الولايات المتحدة إبان الحرب الباردة وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى على صياغة الأوضاع الدولية فى الأوراسيا لضمان توطيد وحماية نفوذها فى ذلك النطاق الجيو-سياسى الهائل. وكانت أدوات الولايات المتحدة فى ذلك هى تكوين حلف شمال الأطلنطى، واستمرار الانتشار الاستراتيجى لقواعدها العسكرية فى الأوراسيا، بالاضافة إلى بناء توازنات سياسية تحد من قدرة الأطراف الدولية فى أوروبا وآسيا على اكتساب هامش متسع للمناورة.

■

وتتمتع كتلة الأوراسيا بأهمية جيوسياسية بالغة، حيث تعتبر من أهم المناطق التى قد تهدد السلام العالمى. وتقع حدود الأوراسيا غربا على ضفاف أوروبا الغربية على المحيط الأطلنطى، وتمتد نحو الشرق حتى تبلغ ضفاف الصين على المحيط الهادى. وتحتوى الأوراسيا على ثلثى سكان العالم، وتنتج ثلثى الناتج الإجمالى العالمى، وبها أكبر دولتين من حيث عدد السكان: الصين (مليار و٢٨١ مليون نسمة) والهند (مليار و٥٠ مليون نسمة) وأكبر دولة من حيث المساحة: روسيا (١٧,١ مليون كيلو متر مربع) ومن حيث عدد الصواريخ النووية بعيدة المدى الموجهة رأسا إلى الأهداف الحيوية فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. بينما الاتحاد الأوروبى يمثل ثانى قوة اقتصادية فى العالم بعد الولايات المتحدة؛ إذ وفق بيانات التقرير الاستراتيجى للمعهد الفرنسى للعلاقات الدولية والاستراتيجية لعام ٢٠٠٤ بلغت نسب مساهمة كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان والصين فى الناتج الإجمالى العالمى كالتالى: ٣٢,١٣٪، ٢٧,٩٧٪، ١٢,٣٦٪، ٣,٩٢٪.

وكان نيكولاس سبيكمان، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة ييل الأمريكية فى أثناء الحرب العالمية الثانية، هو أول من أرسى أسس الفكر الاستراتيجى الأمريكى تجاه الأوراسيا استنادا إلى خبرات هذه الحرب. وقد قسم جغرافية الأوراسيا إلى: قلب قارى هو روسيا التى لها امتداد برى يتجاوز ١٧ مليون كيلو متر مربع، وهلال كبير من دول ساحلية وأطلق عليه (Rimland) أى النطاق الساحلى، ويشمل كل أوروبا وشبه الجزيرة العربية والعراق وآسيا الوسطى وإيران وأفغانستان والهند وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا. وهى كلها دول تمتاز بمواردها الطبيعية والاقتصادية المتنوعة، وبأهمية مواقعها الجغرافية لإطلالها على البحار والمحيطات. ويرتكز تحليل سبيكمان على أن الحرب العالمية الثانية قد حدثت بهدف السيطرة على هذا النطاق الساحلى، ومن ثم فهو منطقة الارتطام (Crush zone) أى المنطقة التى سوف تشهد الصراع من أجل السيطرة على مواردها وممراتها المائية. وبما أن روسيا هى بمثابة الظهير الخلفى لمنطقة الارتطام، فإنها سوف تسعى إلى التوغل فى هذه المنطقة

(*) كاتب بجريدة الأهرام إبدو.



نموذج سبيكمـــان لتحليل الحرب الباردة
المحيط
الاطلنطى
اوروبـــا
روسيــــا
(العمق البرى للأوراسيـا)
النطاق الساحلى للاوراسيـا
Crush Zone
الشرق الاوسط
آسيا
المحيـــط
الهـــادى
المحيط الهندى
الصراع بين النفوذ الامريكى
و النفوذ السوفيتى فى اوروبا
و الشرق الاوسط و آسيـا
الاساطيل الامريكية

للوصول إلى البحار والمحيطات، وعلى الولايات المتحدة أن توقف هذا التوغل من خلال سياسة الاحتواء Contain-ment. ولكى تتمكن الولايات المتحدة من احتواء المد الروسى السلافى فى الأوراسيا، فعليها أن تتحول إلى قوة بحرية عظمى تحيط بالأوراسيا، بداية من المحيط الأطلنطى، مرورا بالمحيط الهندى حتى المحيط الهادى، حيث إنها الطريقة الوحيدة لمواجهة الموقع الجغرافى الحصين لروسيا، وهنا تبدو الأهمية القصوى لحاملات الطائرات والغواصات النووية كركيزتين أساسيتين لقوة الولايات المتحدة.

من الناحية السياسية، دعا سبيكمان إلى أن تقوم الولايات المتحدة بمنع توحيد دول هذا النطاق، ويبدو ذلك واضحا من خلال دور الولايات المتحدة فى تشجيع انقسام كوريا وفيتنام إلى دولتين والوقوف مع إحداهما ضد الأخرى، بالاضافة إلى تشجيع قيام دولتين ألمانيتين، كما دعا سبيكمان إلى قيام أحلاف عسكرية فى هذا النطاق، ولذلك قام حلف شمال الأطلنطى وحلف جنوب شرق آسيا ليبقى جانبا من النطاق الأوراسى مفككا إلى دويلات صغيرة تحت سيطرة الولايات المتحدة. وقد استدعى ذلك بناء قواعد عسكرية أمريكية فى الأوراسيا، حيث أدركت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال خبرات الحرب العالمية الثانية أن انعدام وجودها فى الأوراسيا كان كفيلا بالسماح للمحور الألمانى - اليابانى بأن يستمر فى السيطرة على الأقاليم والموارد بشكل يخل تماما بموازين القوى لصالحه.

وقد أعلن الرئيس الأمريكى الأسبق ترومان سياسة احتواء الشيوعية فى مارس ١٩٤٧، ثم جاء إنشاء حلف شمال الأطلنطى، الذى ضم الولايات المتحدة وأوروبا الغربية فى أبريل ١٩٤٩ ليكون الوسيلة التنفيذية لهذه السياسة. ورد الاتحاد السوفيتى بتشديد قبضته على دول أوروبا الشرقية، فأصبحت جميع الأحزاب السياسية الحاكمة أحزابا شيوعية. من ناحية أخرى لجأت الولايات المتحدة إلى العديد من القرارات والإجراءات لمنع حصول الصين الشيوعية على مقعد مجلس الأمن الذى كانت تشغله الصين الوطنية (غير الشيوعية) (فورموزا وتايوان)، إذ أدركت الولايات المتحدة خطورة حصول دولتين شيوعيتين كبيرتين على مقعدين داخل مجلس الأمن.

فى يونيو ١٩٥٠، اندلعت الحرب فى كوريا باجتياح جيوش كوريا الشمالية الشطر الجنوبى للبلاد، فتدخلت القوات الأمريكية تحت علم الأمم المتحدة فأخرجت الشماليين من الجزء الجنوبى من كوريا وواصلت الضغط والتقدم حتى اجتاحت كوريا الشمالية ذاتها ووصلت إلى حدودها مع الصين. وقد شعرت الصين بالتهديد الأمريكى الجسيم على حدودها، فقامت بكين بإرسال الآلاف من جنودها لمحاربة الأمريكيين، وانتهت المعارك باستمرار تقسيم كوريا واعتبر خط عرض ٣٨ هو الفاصل بين كوريا الشمالية والجنوبية. وفى ٢٧ يوليو ١٩٥٣ تم توقيع الهدنة. وكانت إحدى النتائج المترتبة على هذه الحرب تكوين القيادة العسكرية للحلف الأطلنطى، وتزويد ألمانيا الغربية بالسلاح وضمها إلى عضوية الحلف فى مايو ١٩٥٥، بالاضافة إلى تأسيس اللجنة الأوروبية للدفاع. وقد أدت كل هذه الإجراءات الغربية إلى قيام الاتحاد السوفيتى بإنشاء حلف وارسو فى ١٤ مايو ١٩٥٥.

وقد وضح قبول الولايات المتحدة بحرية الاتحاد السوفيتى فى الحركة داخل نطاق نفوذه، حيث لم تتدخل واكتفت بالاعتراض الشكلى عندما اندلعت أعمال عنف وتمرد فى المجر خلال أكتوبر ونوفمبر ١٩٥٦ وسحقها الاتحاد السوفيتى بقسوة.

كما قام خروتشوف بزيارة تاريخية للولايات المتحدة فى سبتمبر ١٩٥٩، وكان موضوع التباحث هو وضع برلين وتقاسم النفوذ وتمت تسوية هذا الوضع فى ١٣ أغسطس ١٩٦١ ببناء حائط يقسم ألمانيا إلى جزءين بغرض منع مواطنى ألمانيا الشرقية من الهجرة والتسلل إلى ألمانيا الغربية.

فى أكتوبر ١٩٦٢، وقعت أزمة خطيرة بين القطبين ولكن خارج الأوراسيا وهى أزمة صواريخ كوبا التى أوشكت أن تدفع بالعالم إلى الحرب العالمية الثالثة، إذ قامت طائرات التجسس الأمريكية بالتقاط صور تؤكد قيام الاتحاد السوفيتى بتثبيت منصات صواريخ فى كوبا فقط على بعد ٢٠٠كم من شواطئ فلوريدا، فردت الولايات المتحدة بتثبيت صواريخ فى تركيا على مقربة من الحدود السوفيتية، ثم تحركت الأساطيل الأمريكية لفرض حصار بحرى على كوبا بهدف منع القطع البحرية السوفيتية من الدخول إلى المياه الإقليمية الكوبية وانتهت الأزمة بعد عشرة أيام من توتر بالغ بين القوتين العظميين أوشك أن يؤدى بالعالم إلى حرب نووية.

ولعل هذه الأزمة بالذات هى التى دشنت التعايش السلمى بين قطبى النظام العالمى، إذ لتدارك خطر نشوب حرب نووية تم إنشاء الخط التليفونى الساخن بين البيت الأبيض والكرملين للتشاور المباشر بشأن الأزمات العالمية الحادة.

وكانت فيتنام هى نقطة الصدام الثانية بين الولايات المتحدة والشيوعية فى منطقة النطاق الساحلى للأوراسيا. وبمقتضى اتفاقيات جنيف فى يوليو ١٩٥٤، فقد انقسمت إلى فيتنام الشمالية الشيوعية وفيتنام الجنوبية الموالية للغرب،

إلا أن واشنطن كانت ترى أن عدم تدخلها فى فيتنام سوف يؤدى -إن عاجلا أو آجلا- إلى توحيد شطرى الدولة ومن ثم سوف تصبح كل من فيتنام الشمالية والجنوبية تحت تأثير المعسكر الشيوعى. بناء على ذلك، بدأت الولايات المتحدة تتدخل فعليا بإرسال ١٦ ألف خبير أمريكى إلى فيتنام الجنوبية فى عام ١٩٦٣، وكان الهدف هو تحجيم نشاط الجبهة الوطنية للتحرير التى كانت تقوم بتنفيذ عمليات عسكرية داخل فيتنام الجنوبية بتأييد وتحريك من فيتنام الشمالية الشيوعية.

وفى غضون الفترة (١٩٦٤ - ١٩٦٨)، تفاقم الصراع داخل فيتنام بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة لدرجة أن الرئيس الأمريكى ليندون جونسون استصدر قرارا من الكونجرس بإرسال نصف مليون جندى أمريكى إلى فيتنام، وكانت الجيوش الأمريكية مكلفة بمنع سقوط جنوب فيتنام فى أيدى جيوش فيتنام الشمالية الشيوعية والجبهة الوطنية للتحرير الموالية لها.

ودارت حرب ضروس فى الأدغال والأحراش الفيتنامية، وخسرت الولايات المتحدة الآلاف من جنودها وبدت أمام العالم كله فى صورة قوة غاشمة تلقى بآلاف الأطنان من القنابل على شعب بائس فقير، ولكن عنيد وصلب لا تلين له إرادة. وانقسم الرأى العام الأمريكى تجاه هذه الحرب التى اعتبرها بمثابة "حرب قذرة" يموت فيها صفوة الشباب الأمريكى لمجرد منع التغلغل الشيوعى فى فيتنام. وبمجرد أن وصل ريتشارد نيكسون إلى الحكم فى عام ١٩٦٨، اعتبر أن مهمته الأولى هى إنهاء هذه الحرب القذرة التى لم يعد أحد فى الولايات المتحدة يرغب فى استمرارها، وأسند هذه المهمة إلى مستشاره للأمن القومى ثم وزير الخارجية هنرى كيسنجر الذى أدار هذا الملف الشائك بمنطق تقليل الخسائر السياسية إلى أقصى حد ممكن؛ إذ اتسم تحليل كيسنجر للموقف بواقعية شديدة مؤداها أن الاتحاد السوفيتى سوف يستمر فى إمداد فيتنام الشمالية والجبهة الوطنية للتحرير بالأسلحة والخبرة، بحيث تسقط فيتنام الجنوبية فى نهاية المطاف فى أيدى الشيوعية، خاصة أن أمريكا عازمة على الانسحاب من فيتنام الجنوبية. إذن إذا كان الأمر سيكون كذلك ولا محالة .. فكيف إذن تنسحب أمريكا مع حفظ ماء الوجه؟ وكانت خطة كيسنجر ترتكز على ما سماه Decent interval أى مهلة زمنية تضمن انسحابا مشرفا للولايات المتحدة بحيث لا تسقط فيتنام الجنوبية فى أيدى الشيوعيين مباشرة وإنما بعد فاصل زمنى.

وكان الهدف من إطالة أمد سقوط فيتنام الجنوبية هو حفظ هيبة الولايات المتحدة. وانسحبت الولايات المتحدة من فيتنام الجنوبية فى ٢٨ يناير ١٩٧٣، وفى ٣٠ أبريل ١٩٧٥ سيطرت فيتنام الشمالية على الشطر الجنوبى للبلاد، أى بعد ما يزيد على عامين من انسحاب الولايات المتحدة. وكان هذان العامان هما بالنسبة للولايات المتحدة The decent interval. إلا أنه ما من شك فى أن هذا الملف الشائك كان نقطة تحول جوهرية فى السياسة الخارجية الأمريكية، والذى صاغ نقلات هذا التحول هو مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى هنرى كيسنجر، ومؤدى استراتيجية كيسنجر أنه ليس من الحكمة أن تدخل الولايات المتحدة -كما حدث فى فيتنام- فى عملية تناطح مع الشيوعية، لأن المد الشيوعى الأيديولوجى أشبه ما يكون بوحش متعدد الرءوس منتشر فى العديد من النقاط، وبالتالى فعملية التناطح هذه قد تكون عالية الخسائر. ولكن هدف السياسة الخارجية الأمريكية ينبغى أن يكون التوصل إلى التوازن على الساحة العالمية من خلال التفاوض المباشر مع الاتحاد السوفيتى لإدارة الملفات عالية الحساسية التى تؤثر على الاستقرار العالمى كالملف النووى، والأمن الأوروبى، والشرق الأوسط.

وقد كان التحول الذى أدت إليه "عقدة فيتنام" هو أن احتواء الشيوعية بالتناطح العسكرى مع أذيالها وأتباعها فى العالم سوف يفقد الولايات المتحدة هيبتها السياسية والعسكرية، وبذلك عملت استراتيجية كيسنجر على احتواء الاتحاد السوفيتى -احتواء سياسيا- فى المقام الأول، من خلال التفاوض المباشر معه حول الملفات عالية الحساسية، ثم ببناء تحالف استراتيجى مع جاره وخصمه اللدود: الصين، وبدأ عصر الوفاق وإن جاز القول الاسترخاء العسكرى، إذ عقب سنوات من التناطح فى فيتنام، بدأت صفحة من المفاوضات وجها لوجه بين قطبى النظام العالمى.

ولقناعة كلا القطبين بإمكانية التدمير المتبادل، بدأت المفاوضات فى ١٧ نوفمبر ١٩٦٩ فى هلسنكى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى للحد من الصواريخ النووية عابرة القارات (مدى ٥٠٠٠كم)

(Strategic Arms Limitation Talks)

وفى ٢٦ مايو ١٩٧٢ فى لقاء تاريخى بين ريتشارد نيكسون وليونيد بريجنيف، تم توقيع اتفاقية SALT I وانصبت أساسا على الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ (Anti-Ballistic Missiles). واعتبرت هذه الاتفاقية بداية عملية إدارة توازن الرعب.

وبملاحظة تسلسل تواريخ الزيارات، يتبين أنه قبل زيارة الرئيس الأمريكى للاتحاد السوفيتى فى ٢٦ مايو ١٩٧٢ قام بزيارة تاريخية كذلك لبكين فى فبراير ١٩٧٢ لعقد قمة مع ماوتسى تونج زعيم الصين الشيوعية، وهدفت الزيارة إلى توثيق الصداقة مع الصين فى إطار سياسة كيسنجر وهى أنه لاحتواء الاتحاد السوفيتى، لابد من خلق تهديد متواصل على حدوده بانتهاج سياسة تقارب أمريكى مع الصين.

أما الصين، فقد كانت كل الظروف الداخلية والخارجية تدفعها دفعا للترحيب بالتقارب الأمريكى ففى ١٩٦٠، تم استدعاء الخبراء السوفيت من الصين لمنعها من تطوير برنامجها النووى وكانت تلك بداية نشوب الصراع بين العملاقين الشيوعيين، وسعى الاتحاد السوفيتى من خلال الحركة الشيوعية العالمية ومؤتمرها الذى ضم ٨١ حزبا شيوعيا إلى إدانة الصين، وتكرر نفس السيناريو فى ١٩٦٩ حينما سعت موسكو مرة أخرى إلى حث ٧٥ حزبا شيوعيا على إدانة الصين. وأوشك الأمر أن يتطور من مجرد الإدانة إلى عمل عسكرى شامل، إذ اندلعت فى مارس ١٩٦٩ مناوشات على حدود الدولتين وتأهب الاتحاد السوفيتى لتوجيه ضربة نووية إلى المنشآت العسكرية والصناعية الصينية إلا أنه تراجع. وفى ١١ سبتمبر ١٩٦٩، التقى رئيس الوزراء الصينى شوان لاى بوزير الخارجية السوفيتى أليكسى كوسيجين فى مطار بكين، واستقرت الأوضاع بين الدولتين: عداء كامن لا يتطور إلى أعمال عسكرية. لذا كان التقارب الأمريكى - الصينى شبه المتزامن مع مفاوضات الحد من الصواريخ النووية دليلا على رهافة عالية فى الفكر الاستراتيجى الأمريكى وعلى واقعية هنرى كيسنجر الذى لعب بورقة الصين فى الوقت المناسب لإرساء أسس الوفاق والحد من التسلح النووى، وبدأ الاسترخاء العسكرى ولكن لسنوات محدودة!

للتاريخ دائما مفاجآت لا تكون فى حسبان اللاعبين السياسيين مهما بلغت درجة وضوح رؤيتهم ومهارتهم. إذ فى عام ١٩٧٤ أجبر الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون على تقديم استقالته بعد (فضيحة ووترجيت) السياسية التى اتهم فيها باستخدام نفوذه كرئيس للتنصت على سياسيين أمريكيين فى مخالفة جسيمة للأسس والقواعد الديمقراطية المعمول بها فى الحياة السياسية الأمريكية، وتولى الرئيس الأمريكى الجديد جيمى كارتر إدارة دفة الأمور، حيث واجهته أزمة جديدة فى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩ عندما قامت الجيوش السوفيتية بغزو أفغانستان لإعادة النظام الشيوعى المخلوع إلى الحكم. وكان السوفيت يسعون بوجودهم فى أفغانستان إلى تطويق مزدوج: أولا لمنطقة الخليج خاصة أنهم موجودون كذلك فى البحر الأحمر فى إثيوبيا؛ ثانيا لاستمرار تدعيم الطوق الآسيوى المعادى للصين والمتكون من حلفاء موسكو فى آسيا: فيتنام، الهند، وهما دولتان تقعان فى ظهير الصين.

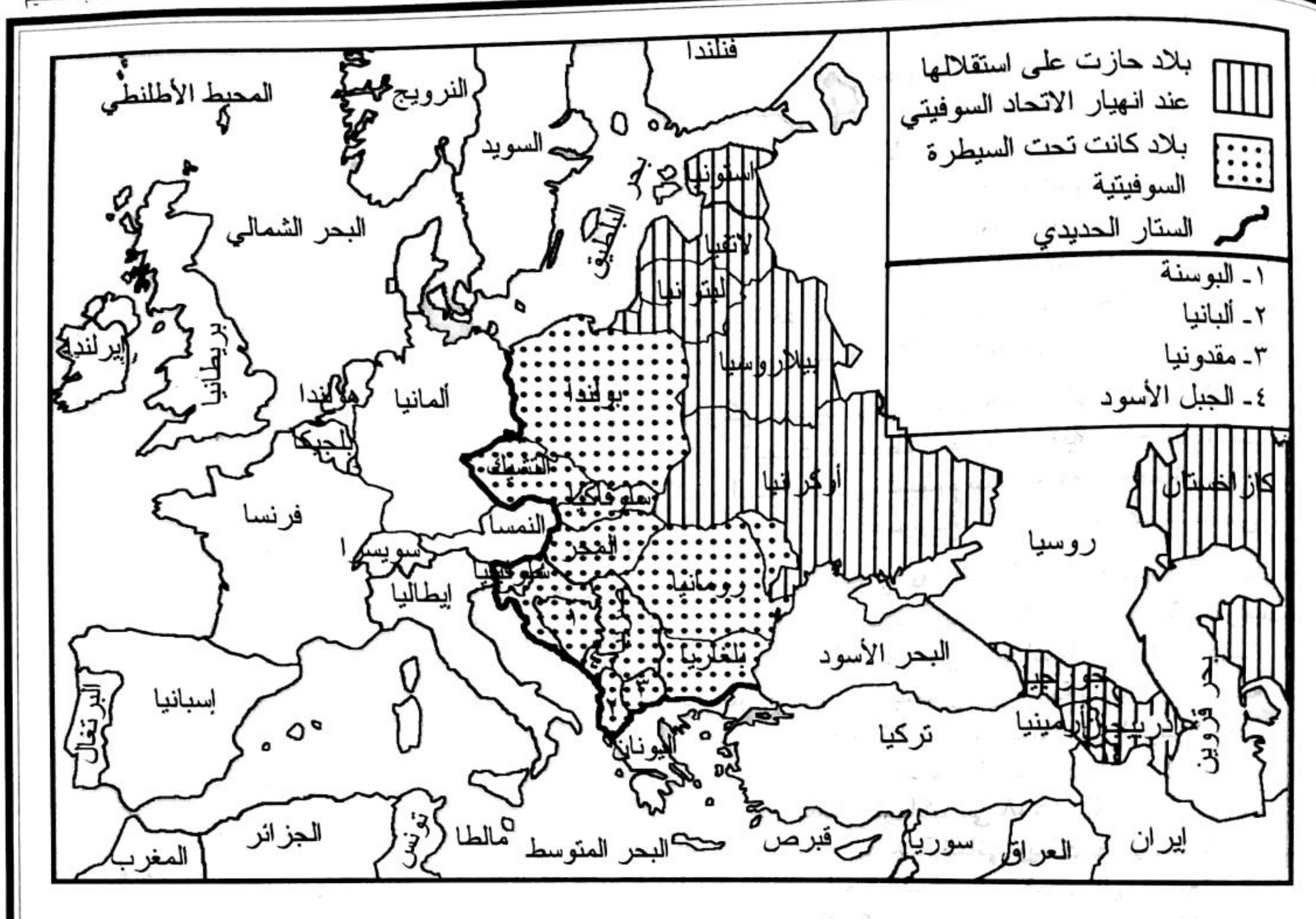
ولاشك أن النقلات الاستراتيجية السوفيتية على خريطة الصراع العالمى فى النصف الثانى من السبعينيات كانت فى الأساس ذات طبيعة جيو-سياسية وجيو-استراتيجية، لأنها استندت إلى كسب نقاط الارتكاز التى تتيح المزيد من التطويق السوفيتى للبحار الدافئة ولمنابع البترول ثم تطويق الصين ذاتها بدول معادية لها.

إن السوفيت وإن كانوا قد قبلوا التفاوض مع الأمريكيين، إلا أنهم فى الحقيقة لم يتوقفوا أبدا عن التحرك، وهذا هو ما لم تتمكن إدارة الرئيس جيمى كارتر من إدراكه وتداركه فنشأت فجوة الصواريخ، إذ تمكن السوفيت سرا من تطوير الصاروخ SS20 المزود بثلاثة رءوس نووية يتجاوز مداها ٥٠٠٠ كم.

أى أن الصاروخ السوفيتى الواحد يمكنه إصابة ثلاثة أهداف فى آن واحد فى أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، ولعل هذا الشعور السوفيتى بالتفوق النووى فى مواجهة الغرب فى النصف الثانى من السبعينيات هو الذى شجع الكرملين على تكثيف نقلاته على خريطة الصراع العالمى.

أدى نشوء فجوة الصواريخ إلى قلق المعسكر الغربى، لأن الاتحاد السوفيتى بنشره صواريخ SS20 ذات الرءوس الثلاثة يكون قد نبذ التوجه نحو الوفاق. وفى ١٤ ديسمبر ١٩٧٩، قام الحلف الأطلنطى بإقرار سياسة ذات مسارين Two Track Policy. المسار الأول: استمرار التفاوض مع السوفيت حتى عام ١٩٨٣ لإقناعهم بتفكيك صواريخ SS20. المسار الثانى: فى حالة فشل المفاوضات مع السوفيت يبدأ الحلف الأطلنطى منذ عام ١٩٨٣ باستبدال الصواريخ الأمريكية الموجودة فى أوروبا الغربية Euromissiles بصواريخ جديدة هى Pershing II وذلك لموازنة صواريخ SS20.

وفى الحقيقة أن سبب لجوء الحلف الأطلنطى إلى هذه السياسة ذات المسارين هو أن الرأى العام الأوروبى كان منزعجا للغاية وثائرا على نشر أجيال جديدة من الصواريخ النووية الأمريكية فى أوروبا، لأن هذا يعنى فيما يعنيه أن أوروبا ستكون ساحة الصراع النووى وهدفه فى حالة نشوب هذا الصراع بين القطبين.



انهيار الاتحاد السوفيتى

١١ مارس ١٩٨٥: انتخاب ميخائيل جورباتشوف سكرتيرا عاما للحزب الشيوعى السوفيتى مما يجعله فى واقع الأمر رئيسا للاتحاد السوفيتى ككل.

فبراير ١٩٨٦: إعلان مبادرة الانفتاح السياسى (جلاسنوست) وإعادة بناء الاقتصاد (بيرسترويكا).

١١ أكتوبر ١٩٨٦: اجتمع جورباتشوف مع الرئيس الأمريكى رونالد ريجان فى ايسلندا، مما أدى إلى توقيع اتفاقية القوى النووية المتوسطة المدى (INF) فى ١٩٨٧.

يناير ١٩٨٧: سمح جورباتشوف بانتخابات تنافسية فى الاتحاد السوفيتى.

يونيو ١٩٨٧: بادر جورباتشوف باصلاحات سياسية راديكالية أدت إلى تقليص هيمنة الحزب الشيوعى على الأجهزة الحكومية.

فبراير ١٩٨٨: بداية الانسحاب السوفيتى من أفغانستان وانتهت هذه العملية فى ١٩٨٩.

١٠ أكتوبر ١٩٨٩: رؤساء المعارضة والحزب الشيوعى فى المجر يتفقون على تأسيس نظام سياسى متعدد الأحزاب.

١٠ نوفمبر ١٩٨٩: سقوط حائط برلين.

١٠ نوفمبر ١٩٨٩: بداية التحول الديمقراطى فى بلغاريا بعد تنحى سكرتير عام الحزب الشيوعى.

١٧ ديسمبر ١٩٨٩: بداية الثورة المخملية التشيكية نتيجة لاستخدام القوة المسلحة فى قمع مظاهرات تطالب بالديمقراطية.

٢٢ ديسمبر ١٩٨٩: سقوط النظام الشيوعى فى رومانيا ومقتل الرئيس الرومانى وزوجته بالرصاص.

١١ مارس ١٩٩٠: ليتوانيا تعلن استقلالها وبذلك تكون أول دولة تعلن استقلالها عن الاتحاد السوفيتى.

٢٩ مايو ١٩٩٠: انتخاب بوريس يلتسين رئيسا للجمهورية الفيدرالية الروسية الاشتراكية وبذلك أصبح أول رئيس منتخب للجمهورية الروسية.

١٢ يونيو ١٩٩٠: الجمهورية الفيدرالية الروسية الاشتراكية تعلن استقلالها عن الاتحاد السوفيتى وتسمى نفسها الفيدرالية الروسية.

٣ أكتوبر ١٩٩٠: ضم الألمانيتين.

أبريل ١٩٩١: جورجيا تعلن استقلالها عن الاتحاد السوفيتى.

٢٥ يونيو ١٩٩١: كرواتيا وسلوفينيا تعلنان استقلالهما ونتيجة لذلك ترسل بلجراد بقواتها المسلحة ويبدأ القتال.

٢٤ أغسطس ١٩٩١: أوكرانيا تعلن استقلالها عن الاتحاد السوفيتى.

٢٥ أغسطس ١٩٩١: بيلاروسيا تعلن استقلالها عن الاتحاد السوفيتى.

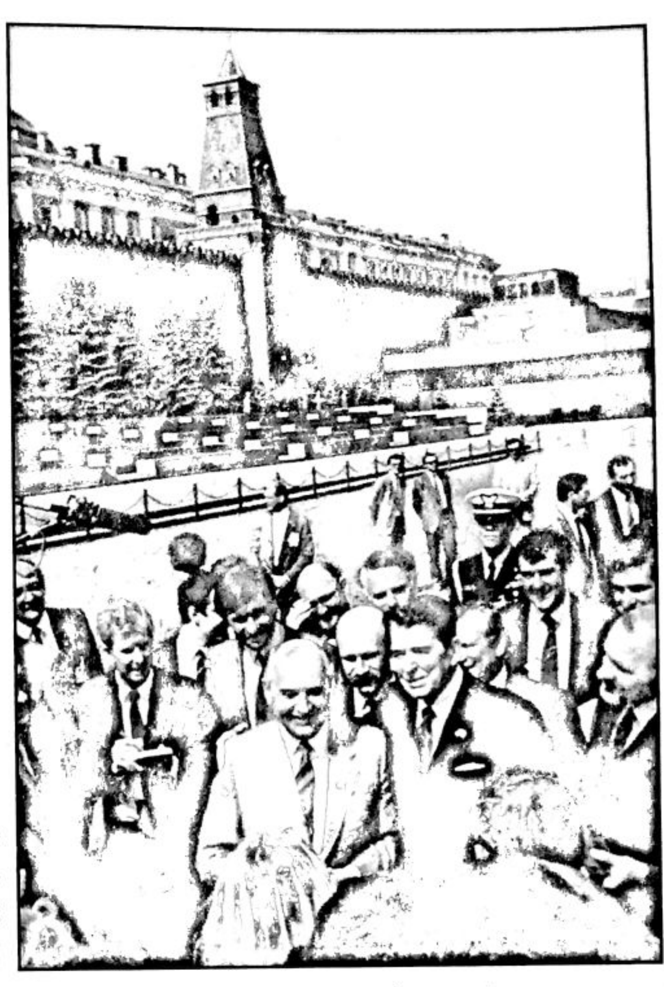
أكتوبر ١٩٩١: البوسنة والهرسك تعلنان استقلالهما .. وأذربيجان تصبح دولة مستقلة.

٢٤ ديسمبر ١٩٩١: استقالة ميخائيل جورباتشوف.

٢٥ ديسمبر ١٩٩١: انتهاء وجود الاتحاد السوفيتى وانشاء رابطة دول الكومنولث المستقلة التى تضم بعض الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتى.

٢٢ أبريل ١٩٩٢: توقيع اتفاقية لسحب القوات السوفيتية من بولندا.

إعداد : سالى سامى



ريجان وجورباتشوف فى موسكو ١٩٨٨

وبالفعل بدأت المفاوضات الأمريكية - السوفيتية فى ٣٠ نوفمبر ١٩٨١ فى جنيف، إلا أن السوفيت استغلوا اندلاع المظاهرات فى أوروبا الغربية المناهضة للصواريخ الأمريكية ولم يقدموا إلا تنازلا محدودا، هو أنه فى مقابل ألا يضع الأمريكيين صواريخ برشنج ٢ فى أوروبا يقوم الاتحاد السوفيتى بتجميد نشر صواريخ إس إس ٢٠ تجميدا مؤقتا، وتوقفت تماما المفاوضات فى هذا الصدد فى نوفمبر ١٩٨٣ بعد أن تأكد إصرار السوفيت على عدم تفكيك صواريخهم وإنما فقط تجميد نشرها تجميدا مؤقتا.

ولكن الفترة من بدء المفاوضات فى نوفمبر ١٩٨١ حتى ١٩٨٣ شهدت ضغوطا سياسية قوية من جانب الأمريكيين لإثناء السوفيت عن تشبثهم بنشر صواريخهم ثلاثية الرءوس التى تسبب فجوة الصواريخ التى تقلق الحلف الأطلنطى.

ومن ناحية أخرى، بدأ الاتحاد السوفيتى يواجه مشاكل داخل دائرة نفوذه. ففى صيف ١٩٨٠، بدأت الاضطرابات فى أحواض بناء السفن فى جدانسك ببولندا وقاد هذه الاضطرابات ليش فاليسا رئيس نقابة تضامن العمالية. وبدأ الكرملين يشعر بوطأة المأزق: كيف يتدخل الجيش الأحمر؟ هل بعملية غزو عسكرى لسحق التمرد كما حدث فى المجر فى ١٩٥٦ وفى تشيكوسلوفاكيا فى ١٩٦٨؟ لكن الوقت لم يعد كما كان! فالجيوش السوفيتية تعانى ويلات حرب مريرة فى جبال أفغانستان، واتجه القرار السوفيتى إلى أن يعلن الجنرال جاروزلسكى الأحكام العرفية فى بولندا فى ١٣ ديسمبر ١٩٨١، وتم إلقاء القبض على ليش فاليسا والمئات من أعوانه.

وكان رد فعل الولايات المتحدة هو قيام الرئيس الأمريكى رونالد ريجان بدعوة زعماء الدول الأوروبية إلى معاقبة الاتحاد السوفيتى اقتصاديا بإلغاء عقود توريد الغاز السوفيتى من سيبريا إلى أوروبا.

لاشك أن ملامح المشهد العالمى كانت قد بدأت تتغير جذريا، ففى حين سكت الغرب عن التدخل السوفيتى فى أزمتى المجر وتشيكوسلوفاكيا باعتبارهما داخل منطقة نفوذ السوفيت، فقد ثار لمجرد إلقاء القبض على ليش فاليسا وأعوانه. ومن الجدير بالذكر أن بولندا تاريخيا تعتبر معقلا من معاقل الكاثوليكية وهو مما أجج غضب الدوائر الغربية.

لم تستجب أوروبا الغربية لنداء رونالد ريجان وذلك لحرصها على تنويع مصادر الطاقة بعد أزمة البترول العالمية الأولى عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وقطع إمدادات النفط عن أوروبا، ثم الأزمة الثانية عقب سقوط شاه إيران الموالى للغرب فى ١٩٧٩.

وبدأت الحرب الباردة تسيطر مرة أخرى على الأجواء بين قطبى النظام العالمى بسبب فجوة الصواريخ التى أقلقت بعمق زعماء الغرب: فهى من جانب أخلت بالتوازن الاستراتيجى بين المعسكرين، ومن جانب آخر أثارت وبشدة رأيا عاما أوروبيا غربيا رافضا لوضع صواريخ برشنج ٢ الأمريكية فى أوروبا. والإذعان السياسى للرأى العام الأوروبى مثل للحلف الأطلنطى إشكالية، لأنه كان يعنى استراتيجيا تكريس فجوة الصواريخ!

فى ٢٣ مارس ١٩٨٣، أعلن رونالد ريجان فى خطاب شهير إلى الشعب الأمريكى اعتزام الإدارة الأمريكية البدء فى مشروع "حرب الكواكب" والذى مؤداه تدريع الفضاء الأمريكى بحيث لا يجتاز هذه الدرع أى صاروخ سوفيتى، فتصبح بذلك الولايات المتحدة قلعة حصينة بإمكانها رصد وتدمير أى صواريخ تحاول اجتياز سمائها. ولكن ظلت نقطة ضعف المشروع وثغرته الأساسية أنه فى حالة قيام الصاروخ المعادى بسلوك ممر جوى منخفض، ومع تشويش متقدم على الرادارات يصبح المشروع غير ذى جدوى إطلاقا فى صد أى هجوم مضاد مفاجئ، إذ من المستحيل التكهن بالممر الجوى الذى سيسلكه الصاروخ المنخفض.

مع ذلك، كان لخطاب ريجان أصداء واسعة النطاق فى المجتمع الأمريكى وكذلك على مستوى دوائر القرار، واعتبر مشروع حرب الكواكب متسقا تماما مع سياسة ريجان الخارجية التى عبر عنها بشعاره فى حملته الانتخابية America is back أى أن أمريكا سوف تعود وبقوة على ساحة الصراع العالمى مع الاتحاد السوفيتى الذى أطلق عليه ريجان "إمبراطورية الشر".

فى مارس ١٩٨٥، تقلد جورباتشوف مقاليد الحكم فى الاتحاد السوفيتى، ومنذ البداية كان يدرك تدهور وضع الاقتصاد السوفيتى واستشراء البيروقراطية والفساد فى المجتمع السوفيتى، لذا أعلن عن فلسفته الإصلاحية Glasnost أى الشفافية والمصارحة ثم Perestroika أى إعادة الهيكلة والتنظيم لجميع الأجهزة والمؤسسات القائمة. وعلى مستوى السياسة الخارجية، اتخذ العديد من القرارات بالغة الأهمية، إذ فى ديسمبر ١٩٨٧ عقد مع واشنطن اتفاقية الـ Euromissiles وقبل تفكيك الصواريخ التى يتراوح مداها بين ٥٠٠ و٥٠٠٠ كم وأدت تلك الخطوة من جانب جورباتشوف إلى ترحيب الغرب به ترحيبا بالغا.

إلا أن أكثر الأحداث دلالة ورمزية فى عهد جورباتشوف بدأت فى أكتوبر ١٩٨٨ حينما زار المستشار الألمانى هلموت كول موسكو، وفى يونيو ١٩٨٩ زار جورباتشوف بون. وجاء خريف ١٩٨٩ ليفاجئ زعماء العالم بأحداثه وتطوراته الجارفة التى أكدت أنه متى بدأت عجلة التاريخ تدور فإنه يستحيل وقفها. إذ بدأ الآلاف من الألمان الشرقيين يهربون من ألمانيا الشرقية بعبور الحدود المجرية مع النمسا بعد أن تم رفع الأسلاك الشائكة متجهين إلى ألمانيا الغربية، فقد كانت الشعوب أسبق إدراكا من زعمائها بأن عصر الشيوعية والستار الحديدى قد ذهب وولى إلى غير رجعة.

ثم جاءت المفاجأة الكبرى بقيام انقلاب ضد جورباتشوف نفسه فى الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أغسطس ١٩٩١، منفذوه هم رجال الحرس القديم الذين رأوا فى إصلاحات جورباتشوف تهديدا لمصالحهم الشخصية والحزبية.

وأخمد الانقلاب بوريس يلتسين الذى دعا إلى انتخابات رئاسية فاز بها واستقال جورباتشوف من منصبه فى ٢٥ ديسمبر ١٩٩١.

وباستقالة جورباتشوف المسبوقة بتفكيك حلف وارسو فى أول يوليو ١٩٩١، يكون تفكك الإمبراطورية السوفيتية قد اكتمل!

الاستراتيجية الأمريكية تجاه الأوراسيا فى عالم ما بعد القطبية الثنائية :

فى عام ١٩٩٨ أصدر زبجنيو بريزنسكى مستشار الرئيس كارتر للأمن القومى مؤلفه الشهير The Grand Chessboard "رقعة الشطرنج الضخمة" بما يعنى خريطة الصراع العالمى، وفى هذا العمل يقوم بريزنسكى بإعادة بلورة الفكر الاستراتيجى الأمريكى تجاه الأوراسيا بما يتفق مع المعطيات الجديدة التى نشأت عن تفكك الاتحاد السوفيتى. بادئ ذى بدء، يؤكد بريزنسكى أن الساسة الأمريكيين عليهم أن يتوقعوا تماما -كما فى لعبة الشطرنج- تحركات مضادة من جانب دول أوراسية. وهو فى تحليله لطبيعة اللعبة الدولية يصطنع تقسيمين:

(١) اللاعب الاستراتيجى، (٢) نقطة الارتكاز الجيو-سياسى.

ويقصد باللاعب الاستراتيجى الدولة التى لا تدور فى فلك الولايات المتحدة، ولكن لديها مشروعها السياسى والتى يتوافر لديها بعض أو كل القدرة على تنفيذه. والمثال البارز على هذا اللاعب الاستراتيجى: فرنسا وألمانيا مهندسا الاتحاد الأوروبى أو المغامرة الأوروبية الكبرى وفق تعبير بريزنسكى.

أما نقطة الارتكاز الجيو-سياسى فهى دولة لا تتوافر لديها مقومات اللاعب الاستراتيجى من حيث المشروع السياسى والمهارة اللازمة لتنفيذه، ولكنها مع ذلك دولة مهمة إما بحكم موقعها الجغرافى أو بحكم مواردها الطبيعية. ومفهوم الدولة الركيزة هو فى غاية الأهمية فى الاستراتيجية العالمية؛ إذ إن بناء القوة الإقليمية أو الدولية لا يتم عادة إلا من خلال قيام لاعب استراتيجى بالتأثير على عدة دول ركائز كما حدث بالنسبة لبناء الاتحاد الأوروبى، وكما حدث بشكل جلى بالنسبة للاتحاد السوفيتى.

وبالتالى فإن الولايات المتحدة إذا أرادت أن **تعوق** عملية بناء قوة روسيا كلاعب **استراتيجى مؤثر فى سياسات الأوراسيا، فإن على الولايات المتحدة** أن تعمل بكل قوة على حرمان روسيا من ثلاث دول **ركائز هى: أوكرانيا،** أوزبكستان، أذربيجان.

فأوكرانيا تطل على البحر الأسود الذى يفضى إلى المضائق التركية، **إضافة إلى أن تعدادها السكانى كبير، إذ يتجاوز الخمسين مليون نسمة.** ومن ثم فإن النفوذ الأمريكى فى أوكرانيا **سوف يعيق روسيا فى محاولتها لنشر أساطيل**

للتأثير على أوروبا وآسيا.

أما أوزبكستان فهى دولة بالغة الأهمية فى آسيا الوسطى، فهى الأكبر من حيث التعداد السكانى وهى بمثابة مركز الدائرة فى آسيا الوسطى ودولة غنية بإمكانياتها الهيدروليكية والزراعية. أما أذربيجان فهى تطل على بحر قزوين وهى دولة جوار لروسيا التى تطل كذلك على البحر الأسود، ومن ثم فإن الوجود الأمريكى فى أوكرانيا وأذربيجان هو فى حقيقته وجود على البحر الأسود الذى يمثل منفذ روسيا إلى البحر الأبيض المتوسط، وكذلك وجود على بحر قزوين الذى هو مستودع البترول فى آسيا الوسطى. ولكن الوجود الأمريكى -وفق تحليل بريزنسكى- لا ينبغى أن يسعى فقط إلى تطويق البحرين الأسود وقزوين وإنما كذلك الوجود فى العمق البرى لآسيا الوسطى وتحديدا فى أوزبكستان، إذ إن ترك هذه الدولة الحبيسة فى عزلتها القارية سوف يعيدها بالضرورة إلى الفلك الروسى مرة أخرى. يتجه بعد ذلك بريزنسكى إلى تحليل موقف الولايات المتحدة من توسيع الاتحاد الأوروبى وتوسيع حلف الناتو، وهو فى هذا الصدد يقول بالنص: "إن توسيع أوروبا وحلف الناتو هو مما يخدم أهداف السياسة الأمريكية على المدى القصير وعلى المدى الطويل. إذ إن أوروبا أكثر اتساعا هو أمر يزيد من طائلة النفوذ الأمريكى. فقبول أعضاء جدد من وسط أوروبا هو من جانب سوف يزيد من عدد الدول المؤيدة لأمريكا داخل المجالس الأوروبية، ومن جانب آخر سوف يحول دون بناء أوروبى متماسك سياسيا بالقدر الذى يصبح فيه منافسا حقيقيا للولايات المتحدة فى بعض المناطق التى لدى الاتحاد الأوروبى مصالح مهمة فيها كالشرق الأوسط"، كذلك "إنه لمن الحيوى جدا للولايات المتحدة أن تتعاون بشكل وثيق مع فرنسا وألمانيا بهدف التوصل إلى بناء أوروبى يتسم بالحيوية السياسية ولكنه يظل مرتبطا بالولايات المتحدة. فالولايات المتحدة تعتقد أنه بدون هاتين الدولتين لا يوجد بناء أوروبى. وبدون بناء أوروبى فلن يمكن بناء منظومة تعاون "أوراسى-أطلنطى"، لا شك أننا فى مواجهة أوروبا جديدة آخذة فى البزوغ والتشكل. وإذا ما كنا نريد أن تصبح أوروبا الجديدة تلك جزءا من الحيز الجيو-سياسى الأورو-أطلنطى، فإنه لابد حتما من القبول بتوسيع حلف الناتو. فبدون توسيع حلف الناتو سوف ينهار البناء الأوروبى ذاته، لأن منطقة أوروبا الوسطى بأكملها سوف تتفتت إلى كيانات صغيرة. كذلك إن عدم توسيع حلف الناتو سوف يكون مدعاة إلى استيقاظ الطموح الجيو-سياسى الروسى تجاه أوروبا الوسطى"، "وبذلك فإنه إذا كان على الولايات المتحدة أن تختار بين بديلين: الأول هو بناء نظام أوراسى-أطلنطى من خلال آليتى توسيع الاتحاد الأوروبى وحلف الناتو والثانى: الحفاظ على علاقات طيبة مع روسيا، فإن الولايات المتحدة عليها أن تختار البديل الأول".

أما فيما يتعلق بتركيا، فتتجه الاستراتيجية الأمريكية إلى تأييد انضمامها بقوة إلى الاتحاد الأوروبى وذلك لأن تركيا يتوافر لديها نفوذ إقليمى كبير فى آسيا الوسطى، والولايات المتحدة بحاجة إلى هذا النفوذ التركى. وفى هذا الصدد يقول بريزنسكى: "إذا ما تبين لتركيا أنه قد تم استبعادها من البناء الأوروبى الذى تسعى للانضمام إليه، فسوف تغضب، وسوف تؤيد تصاعد تيار الإسلاميين فى سياساتها الداخلية، وهو ما سوف يعنى رفض تركيا التعاون مع الغرب فى منطقة آسيا الوسطى. ومن ثم فإن على الولايات المتحدة أن تستخدم نفوذها فى أوروبا لصالح انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى. من جانب آخر، فإن مفاوضات متصلة مع أنقرة بشأن مستقبل بحر قزوين وآسيا الوسطى سوف تخلق شعورا بالشراكة الاستراتيجية التركية - الأمريكية، فالولايات المتحدة تؤيد بقوة الطموح التركى الذى يسعى لبناء خط أنابيب بترولى يربط باكو فى أذربيجان بمدينة سيهان على الساحل التركى على البحر الأبيض المتوسط، فعبر خط باكو-سيهان سيتم نقل الجانب الأكبر من بترول بحر قزوين".

كذلك يرى بريزنسكى كقارئ لخريطة الأوراسيا أن هدف الولايات المتحدة ينبغى أن يكون دائما هو الحفاظ على التعدديات الجيو-سياسية فى الأوراسيا بكل ما تعنيه من خصوصيات ثقافية وخطوط تماس عقائدى، فالحفاظ على هذه التعدديات الجيو-سياسية يمنع نشوء تحالف كيانات معادية للولايات المتحدة. من جانب آخر، على الولايات المتحدة أن تبحث عن شركاء استراتيجيين يساعدونها فى بناء نظام أمنى أوراسى-أطلنطى. وعلى المدى الطويل أى ما يزيد على عشرين عاما، فإن على الولايات المتحدة بأن تكون مستعدة لتقبل المشاركة المسئولية والقرار فيما يتعلق بنظام أمنى أوراسى-أطلنطى. وهو اعتراف ضمنى من مستشار الأمن القومى الأمريكى الأسبق بأن الأوراسيا سوف تشهد فى خلال ربع القرن القادم نشوء الأقطاب الجدد للنظام العالمى. وهو ما يفسر هذا الانتشار الأمريكى الاستراتيجى الواسع النطاق من خلال عدد كبير من القواعد العسكرية الجديدة فى أوروبا وآسيا الوسطى رغم انهيار الاتحاد السوفيتى! وما من تفسير لهذا الانتشار الأمريكى الواسع فى الأوراسيا إلا أنه الاستباق لما هو قادم .. أى تطويق الأقطاب الجدد!

إعادة هيكلة القواعد العسكرية الأمريكية فى أوروبا وآسيا :

فى تقرير صادر من بكين عن أ.ش.أ بتاريخ ٢ مايو ٢٠٠٥، حذرت صحيفة "إنترناشيونال هيرالد" الصينية من أن وزارة الدفاع الأمريكية -البنتاجون- أعدت تقريرا سريا للعرض على الكونجرس الأمريكى بشأن تعزيز النفوذ الأمريكى

داخل منطقة سميت (ملتقى طرق) تقع فيها الصين وروسيا وعدة دول أخرى فى أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، إذ إن واشنطن تخطط لإقامة ثلاث قواعد خاصة لاعتراض الصواريخ فى أوروبا وذلك قبل نهاية العام المقبل، وقد تم اختيار بريطانيا وبولندا ورومانيا كمواقع مرشحة لبناء هذه القواعد مع الإبقاء على خيارات أخرى فى إيطاليا وجمهورية التشيك. وإلى جانب القواعد الجديدة، تخطط واشنطن كذلك لنقل عدد من قواعدها السابقة فى أوروبا الغربية والجنوبية إلى أوروبا الشرقية، وقد حصلت على موافقات مبدئية من كل من بولندا وبلغاريا والمجر والتشيك.

من جانب آخر، نجحت الولايات المتحدة فى إقامة ١٣ قاعدة فى تسع دول فى آسيا الوسطى بما فيها أفغانستان، وذلك بهدف مواجهة التهديد الصينى العسكرى المتنامى، على ضوء سلسلة من الحقائق، منها انتهاء الصين من نشر ٧٢٥ صاروخا باليستيا قبالة سواحل جزيرة تايوان بما يضمن تفوقها العسكرى حال نشوب صراع عسكرى محتمل فى منطقة المضيق، وقيام الصين كذلك بإنتاج الجيل الجديد من الغواصات المزودة بالرءوس النووية مما يجعلها تمتلك قوة الهجوم المعاكس فى الحرب النووية، وتجاوز أهداف القوة العسكرية الصينية نطاق منع استقلال تايوان إلى حماية المواقع المنتجة للبترول ومعابر نقله بحرا وبرا.

وقد اعتبر الجانب الأمريكى هذه التطورات أسبابا كامنة وكافية لنشوب صراع عسكرى بين بكين وواشنطن، الأمر الذى يتعين أخذه بعين الاعتبار وإعداد الخطط الكافية لمواجهته.

ومن المعروف أن دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى لا يكف عن التحذير من تنامى القوة العسكرية الصينية إلى حد تأكيده أن الجيش الصينى لم يعد مجرد قوة عسكرية متفوقة على صعيد العالم النامى، بل أصبح كذلك على الصعيد العالمى!!

كما قام الاتحاد الأوروبى مؤخرا برفع الحظر على تصدير تكنولوجيا السلاح المتقدم إلى الصين، وهو ما يعنى أن أنظمة التسليح فى الصين سوف تشهد خلال السنوات القادمة نقلة نوعية كبرى تقلل من الفجوة التكنولوجية بين القوة العسكرية الصينية والقوة العسكرية الأمريكية.

يتزامن مع هذا التطور بدء بريطانيا وفرنسا وألمانيا فى إنتاج طائرة نقل عسكرية ضخمة مما يتيح للقوات الأوروبية التدخل بشكل حاسم فى مناطق الصراع الدولى.

وكلا التطورين يؤكد أن هناك نظاما عالميا جديدا آخذا بالفعل فى التشكل دون أى حروب كبرى وإنما بفعل التطور التكنولوجى والتراكم الرأسمالى اللذين يغيران بعمق وبهدوء موازين القوى القائمة.

التطورات السياسية فى السودان منذ أربعين عاما

محمد عثمان حبيب الله

كان السودان من بين أولى الدول الافريقية والعربية التى نالت استقلالها السياسى وذلك فى مطلع عام ١٩٥٦، إلا أن فترة الحكم الوطنى فى السودان بعد الاستقلال اتسمت بعدم الاستقرار السياسى، حيث تطاولت الحرب الأهلية فى جنوب السودان، ودخلت البلاد فى دائرة من الانقلابات العسكرية والأنظمة الديمقراطية البرلمانية. فمنذ الاستقلال وحتى الآن، مرت البلاد بست فترات حكم مختلفة هى:

فترة الحكم الذاتى والديمقراطية الأولى (١٩٥٤ - ١٩٥٨)، الحكم العسكرى الأول (١٩٥٨ - ١٩٦٤)، ثورة أكتوبر الشعبية والديمقراطية الثانية (١٩٦٤-١٩٦٩)، الانقلاب العسكرى الثانى وفترة مايو (١٩٦٩ - ١٩٨٥)، انتفاضة أبريل/رجب والديمقراطية الثالثة (٨٥-١٩٨٩)، وأخيرا نظام الإنقاذ الذى جاء بانقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩، أى أن السودان عاش أكثر من (٣٨) عاما من سنوات ما بعد الاستقلال تحت سيطرة أنظمة وصلت إلى الحكم عبر انقلابات عسكرية، وحوالى (١١) عاما فقط تحت الأنظمة التعددية والديمقراطية البرلمانية.

تعتبر الفترة الديمقراطية الأولى والتى بدأت قبل الاستقلال وامتدت حتى نوفمبر ١٩٥٨، من أطول الفترات الديمقراطية، إلا أن الخلافات الحزبية أدت إلى وضع نهاية لهذه الفترة بقيام السيد عبد الله خليل رئيس الوزراء بدعوة قيادة الجيش لتسلم السلطة فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، كما ذكر الفريق عبود فى شهادته القضائية بعد سقوط النظام النوفمبرى العسكرى بقيام ثورة أكتوبر ١٩٦٤ الشعبية(١).

وقد استمر نظام الفريق عبود فى الحكم لمدة ٦ سنوات، ورغم أنه حقق بعض الإنجازات الاقتصادية، إلا أنه أصيب بالعجز والفساد وعمل على مصادرة الحريات، وكانت أكبر مظاهر فشل نظام عبود معالجته لمشكلة الجنوب التى تفاقمت خلال هذه الفترة.

وفى المساحة التالية، نحاول إلقاء الضوء على أبرز الظواهر والتطورات السياسية فى السودان، والتى اهتمت مجلة السياسة الدولية بمعالجتها، وأفردت لها حيزا واسعا من صفحاتها خلال السنوات الأربعين الماضية منذ انطلاقة المجلة.

ثورة أكتوبر والفترة الديمقراطية الثانية (١٩٦٥ - ١٩٦٩) :

بدأت الفترة الديمقراطية الثانية عقب ثورة ٢١ أكتوبر الشعبية عام ١٩٦٤،

(*) باحث سودانى.

والتى أطاحت بحكم الفريق إبراهيم عبود واستمرت حتى مايو ١٩٦٩. وعقب ثورة أكتوبر، تكونت حكومة جبهة الهيئات برئاسة سر الختم الخليفة والتى حظيت بقدر كبير من الإجماع الوطنى، إلا أن قيادات الأحزاب الطائفية عمدت للضغط على رئيس الحكومة السيد سر الختم الخليفة حتى استقال وشكل حكومة حزبية برئاسته، وبعد إجراء الانتخابات عادت الأحزاب مرة أخرى وشكلت حكومة ائتلافية من حزبى الأمة والوطنى الاتحادى.

شهدت هذه الفترة قيام الانتخابات العامة مرتين، وتكوين أربع حكومات بتحالفات حزبية مختلفة مما يدل على مدى عدم الاستقرار السياسى، كما زاد حريق الجنوب اشتعالا واستفحل أمر التمرد، واتسمت هذه الفترة بحراك نقابى وجهوى واسع، إذ استشرت الاحتجاجات والاضرابات المطالبة بتحسين الأجور، وبرز نشاط الجماعات والتكوينات الإقليمية التى تطالب بتنمية وتطوير مناطقها مثل مؤتمر البجا فى شرق السودان، واتحاد أبناء جبال النوبة فى جنوب كردفان، وجبهة نهضة دارفور فى غرب السودان، وتصاعد الصراع بين هذه الجماعات والتكوينات من جهة وحزبى الحكومة المسيطرين على جماهير تلك المناطق من جهة أخرى.

من مطالب النقابات والتكوينات الجهوية :

من ناحية أخرى، شهدت هذه الفترة مزيدا من الخلافات والانقسامات والتنافس الحزبى، حيث انقسم حزب الأمة إلى جناحين أحدهما بقيادة الصادق المهدى، ويدعو إلى الإصلاح والانفتاح والتجديد، والآخر بقيادة الإمام الهادى المهدى إمام الأنصار، وغير الحزب الوطنى الاتحادى تحالفه من حزب الأمة مجتمعا إلى حزب الأمة جناح الصادق، ثم عاد مرة أخرى للتحالف مع حزب الأمة جناح الإمام الهادى المهدى. ولجأت الأحزاب إلى ممارسة أساليب غير ديمقراطية بسبب التنافس والمكايدات السياسية؛ إذ تم طرد نواب الحزب الشيوعى السودانى من الجمعية التأسيسية، ورفضت القوى السياسية احترام رأى القضاء الذى حكم بعودة النواب المطرودين. ومن أجل هزيمة جناح الصادق المهدى الذى تمتع بتأييد أغلبية نواب حزب الأمة بعد الانشقاق، لجأت الأحزاب المتنافسة إلى حل البرلمان باستقالة أكثر من ثلث أعضاء البرلمان.

من ناحية أخرى، حدث خلاف كبير بين الأحزاب الجنوبية والأحزاب الشمالية حول مدى نطاق الحكم الذاتى الذى سيمنح للجنوب، كما حدث اختلاف حاد بين كافة القوى السياسية حول قضايا أساسية تمثلت فى دستور البلاد الدائم، وهل يكون إسلاميا أم علمانيا؟ وحول نظام الحكم: هل يكون رئاسيا أم برلمانيا؟ وحول شكل الدولة: هل تكون دولة اتحادية أم مركزية؟

على صعيد آخر، ولما كان تدهور الوضع فى جنوب السودان أحد الأسباب الرئيسية التى قادت إلى اندلاع ثورة أكتوبر، فقد سعت حكومة سر الختم الخليفة إلى إجراء الاتصالات مع بعض قادة التمرد، وقادت هذه الاتصالات إلى عقد مؤتمر المائدة المستديرة فى ٦ مارس ١٩٦٥. وقد حضر هذا المؤتمر مراقبون من دول إفريقية هى أوغندا وتنزانيا وكينيا وغانا ونيجيريا والجزائر ومصر. وبالرغم من أن مؤتمر المائدة المستديرة وافق على تبنى النظام الإقليمى كنظام للحكم وأن يكون لكل إقليم مجلس تشريعى وحاكم، إلا أنه فشل فى الوصول إلى صيغة نهائية للحكم: إذ اختلف المؤتمر حول بعض المسائل مثل التقسيم الجغرافى للأقاليم، كما برزت انقسامات وسط الجماعات الجنوبية حول الانفصال والفيدرالية وتقرير المصير، وتزايد التدخل الأجنبى وسط هذه الجماعات، ورؤى إحالة مشروعات الأحزاب المختلفة إلى لجنة الاثنى عشر التى تكونت فى يونيو ١٩٦٥ من ستة ممثلين للأحزاب الشمالية وستة ممثلين للأحزاب الجنوبية. وقد بحثت اللجنة الأمر بأفضل مما جرى فى مؤتمر المائدة المستديرة، واعتمدت عدة توصيات من أهمها استبدال الحكم المركزى بالحكم الإقليمى وإنشاء جامعة بالجنوب، إلا أن توصيات لجنة الاثنى عشر لم تجد طريقها إلى التنفيذ.

وبدأ الوضع يتوتر من جديد فى الجنوب، خاصة بعد أحداث العنف التى وقعت فى جوبا و واو فى عام ١٩٦٥. وتزايدت الخلافات فى الشمال حول لجنة الدستور التى قاطعتها بعض الأحزاب الجنوبية (حزب سانو وجبهة الجنوب) بالإضافة إلى حزب الشعب الديمقراطى، حيث غادر النواب الجنوبيون لجنة الدستور فى ديسمبر ١٩٦٨، لأن الدستور المقترح فى رأيهم "يفرق بين المواطنين على أساس الدين والعنصر وأنه ليس مقبولا للجنوب"(٢). وتلا ذلك ما أشرنا إليه من حدوث انشقاق حزب الأمة وهو حزب الأغلبية، وقادت كل تلك التفاعلات والاضطرابات السياسية إلى تهيئة المناخ لتنظيم الضباط الأحرار للانقلاب على النظام الديمقراطى والاستيلاء على السلطة، متأثرا بتجربة ثورة ٢٣ يوليو المصرية، ومستعينا بتأييد الحزب الشيوعى السودانى، الذى نال عدة حقائب وزارية فى الحكومة الانقلابية، بالإضافة إلى بعض الناصريين ومؤيدى فكرة القومية العربية.

حكومة مايو (١٩٦٩- ١٩٨٥):

نجح تنظيم الضباط الأحرار فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ فى تنفيذ الانقلاب العسكرى الذى كان يعد له منذ عام ١٩٥٩ عندما تكون التنظيم بصورة سرية من عناصر الحزب الشيوعى والناصريين والديمقراطيين من الضباط خريجى الكلية الحربية. وتكون مجلس قيادة الثورة من ضباط شيوعيين وناصريين ووطنيين وديمقراطيين، وقد اشتهر هذا الانقلاب بـ (انقلاب نميرى).

وفى يوليو ١٩٧١، قاد ثلاثة من أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين أبعدهم النميرى من السلطة فى ١٦نوفمبر ١٩٧٠ انقلابا عسكريا ضد سلطة مايو، وعرف هذا الانقلاب بـ (انقلاب الرائد هاشم العطا) ، واستولوا على السلطة لمدة ثلاثة أيام انهزموا بعدها، واستعاد نميرى السلطة فى ٢٢ يوليو ١٩٧١ نتيجة لانقلاب مضاد، وتم إعدام قادة الانقلاب وبعض من قادة الحزب الشيوعى الذى اتهم بتدبير الانقلاب(٣).

وقد اعتمد النظام المايوى الأساليب العنيفة فى مواجهة خصومه ومعارضيه، حيث ارتكب المذابح ضد الأنصار فى ودنوباوى والجزيرة أبا فى ٢٧ فبراير ١٩٧٠، وانتهك حقوق الإنسان وأدخل أساليب التعذيب والتصفيات الجسدية والمحاكمات العسكرية الإيجازية التى أصدرت أحكام الإعدام فى مواجهة المعارضين. وهنا دخلت المعارضة ضد النظام دائرة العمل الشعبى المسلح. حيث أنشأت المعسكرات فى كل من إثيوبيا وليبيا لتدريب المليشيات الشعبية التى كونتها (الجبهة الوطنية السودانية) المعارضة لنظام نميرى، وشملت حزب الأمة والاتحاديين بزعامة الشريف حسين الهندى والإخوان المسلمين ، ووقع انقلاب المقدم حسن حسين عثمان فى سبتمبر ١٩٧٥، وفى ٢ يوليو ١٩٧٦ قامت المجموعات المسلحة التابعة للجبهة الوطنية السودانية بقيادة العميد معاش محمد نور سعد بحركة يوليو، والتى سماها إمام النظام المايوى باسم (حركة المرتزقة).

ونتيجة لتصاعد المعارضة، لجأ النظام إلى محاورة معارضيه وأسفرت الاتصالات عما عرف بـ (المصالحة الوطنية). وبقرارت صدرت فى ١٨ مارس ١٩٧٨، عين السيد الصادق المهدى، والسيد أحمد الميرغنى، والدكتور حسن الترابى فى المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى، والسيد بكرى عديل حاكما لكردفان والسيد شريف التهامى وزيرا للطاقة(٤). إلا أن حزب الأمة وأطرافا من الحزب الاتحادى تراجعوا عن مواصلة مشوار المصالحة والمشاركة فى النظام المايوى، بينما قبل الإخوان المسلمون بقيادة الدكتور حسن الترابى بالمشاركة الرمزية فى مؤسسات النظام، الأمر الذى أتاح لهم الفرصة لتوسيع صفوفهم وبناء حركتهم تنظيميا واقتصاديا وسياسيا.

وقد مر النظام المايوى بتقلبات سياسية عديدة، بدءا بفترة الشعارات الاشتراكية والقومية العربية، ثم فترة الشعارات الوطنية والمصالحة الوطنية، مرورا بالشعارات الرأسمالية، وانتهاء بالشعارات الإسلامية وإعلان تطبيق الشريعة الإسلامية، وتقلب النظام فى علاقاته الخارجية بين موالاة الاتحاد السوفيتى والمعسكر الشرقى والتحول إلى خطب ود الغرب والولايات المتحدة الأمريكية. واعتمدت سلطة مايو نظام الجمهورية الرئاسية والحزب الواحد، وأقرت ١٩٧٣.

من ناحية أخرى، كانت مشكلة الجنوب واحدة من القضايا الأساسية التى وجدت اهتمام النظام المايوى. ففى ٩ يونيو ١٩٦٩ وبعد أقل من شهر من تسلمهم السلطة، أصدر العسكريون ما عرف بـ (إعلان التاسع من يونيو) الذى تضمن اعترافا صريحا بالفوارق والاختلافات التاريخية والثقافية بين الجنوب والشمال، وأقر حق الجنوبيين فى تطوير ثقافتهم فى إطار السودان الموحد، كما دعا إلى قيام حكم إقليمى فى المديريات الجنوبية، وهو ما اعتبر توجها جديدا فى التعاطى مع مشكلة الجنوب، ووجد الإعلان ترحيبا من قيادة حركة الأنانيا بقيادة اللواء جوزيف لاقو، ونشطت الاتصالات بين الحكومة وحركة التمرد، ولعبت بعض الأطراف الأجنبية دورا كبيرا فى التقريب بين طرفى النزاع، وتكللت هذه الاتصالات بالنجاح فى فبراير ١٩٧٢ حيث عقد مؤتمر أديس أبابا. وقد نصت اتفاقية أديس أبابا التى تم التوقيع عليها فى ٢٧ فبراير ١٩٧٢ بين الحكومة وحركة الأنانيا على قيام حكم ذاتى إقليمى فى جنوب السودان، وتم تضمين هذا النص فى دستور السودان لعام ١٩٧٣، واعتبر البعض اتفاقية أديس أبابا أكبر إنجازات نظام مايو.

وأدى تطبيق اتفاقية أديس أبابا إلى إشاعة الاستقرار فى الجنوب والشروع فى إقامة بعض المشاريع التنموية المحدودة لمدة قاربت العقد من الزمان، إلى أن أتى قرار تقسيم الإقليم الجنوبى بدفع من بعض الساسة الجنوبيين ليؤجج الخلافات ويجدد أجواء عدم الثقة بين الشمال والجنوب، ويقدم المبرر لقيام حركة تمرد جديدة اعتبرت القرار نقضا لاتفاقية أديس أبابا. وبالرغم من أن قيام التمرد الثانى قد سبق إعلان قوانين الشريعة الإسلامية فى سبتمبر

١٩٨٣، حيث صدر البيان التأسيسي لحركة التمرد (المانفستو) في مايو ١٩٨٩، إلا أن إعلانها قد أحدث ردود فعل عنيفة في أوساط الجنوبيين، ودفع العديد من القوى في العالم الغربي والمعسكر الشرقي للتحالف مع حركة التمرد لمحاربة تطبيق الشريعة الإسلامية وإضعاف الحكومات في السنوات اللاحقة.

ورغم أن النظام المايوي قد ظل طوال سنوات حكمه يركز على إنجازاته في مجالات التنمية الاقتصادية، وتعزيز الوحدة الوطنية، والقضاء على الطائفية والقوى التقليدية المهيمنة، وتأسيس نظام جديد للحكم يستوعب كل القوى الاجتماعية الفاعلة، وإيقاف الحرب وتحقيق السلام في جنوب البلاد عبر توقيع اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢، على الرغم من ذلك إلا أن الانتفاضة التي أطاحت بالنظام المايوي قد جاءت والحرب الأهلية في الجنوب قد استعر أوارها، وتمكنت الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة العقيد جون قرنق من أن تسيطر على حوالي ٨٠٪ من أرض الجنوب، وتدهورت الحالة الاقتصادية حتى عجزت الحكومة عن توفير المواد الأساسية مثل الدقيق والبترول والسكر، وتوقفت مؤسسات التمويل الدولية عن التعامل مع السودان، لأنه عجز عن دفع أقساط الديون المستحقة عليه(٥).

انتفاضة رجب/أبريل والديمقراطية الثالثة (١٩٨٥ - ١٩٨٩) :

في ٦ أبريل ١٩٨٥، انحازت القيادة العامة للقوات المسلحة للقوى الشعبية اثر الانتفاضة ضد النظام المايوي، وانقلبت على سلطة نميري، وأعلنت عن فترة انتقالية مدتها عام تجرى فيها انتخابات لتسليم السلطة للشعب، وأتاحت حرية قيام الأحزاب وإصدار الصحف، وعادت الحياة السياسية كما كانت عليها في سنوات التعددية السياسية. وقد أوفت قيادة الجيش بوعدها وسلمت السلطة للنواب البرلمانيين المنتخبين من قبل الشعب في خطوة غير مسبوقة في المنطقة العربية والإفريقية.

إلا أن الحكم خلال الفترة الديمقراطية الثالثة قد واجه الكثير من المتاعب التي ساهم في تعقيدها الدور الذي لعبه التجمع الوطني الذي كان يضم الأحزاب والنقابات، وكان أكبر خطأ وقع فيه التجمع الوطني ممارسته سياسة العزل السياسي، وإغراق الشارع بالمصطلحات التي تكرس الفرقة السياسية، إلا أن المجلس العسكري الذي تكون برئاسة المشير عبد الرحمن سوار الذهب لم يمكنه من ذلك واستطاع أن يكبح جماح دعاة التطرف(٦).

وقد ساهم الاتفاق، الذي وقعه التجمع مع حركة التمرد في مارس ١٩٨٦ من وراء ظهر المجلس العسكري الانتقالي والذي عرف بـ (إعلان كوكادام)، في تعميق فجوة الخلاف بين التجمع من ناحية، والمجلس العسكري والقوى السياسية الأخرى التي لم توقع على الإعلان: الجبهة القومية الإسلامية والحزب الاتحادي الديمقراطي من جهة أخرى، لأنه تضمن نصوصا كانت مثار خلاف بين القوى السياسية مثل رفع حالة الطوارئ، وإلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ (قوانين الشريعة الإسلامية)، وإلغاء الاتفاقات الدفاعية مع أي أقطار أخرى -إشارة إلى اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر- وعقد المؤتمر الدستوري. وكان هدف الحكومة الانتقالية أن تكمل مهمتها وتسلم السلطة للحكومة المنتخبة دون أن تثير الأمواج بتفجير القضايا الخلافية، لذلك حاولت أن ترجئ كل القضايا الجوهرية، إلا أن التجمع كان يسعى لتحقيق أكبر قدر من المكاسب تحت ستار الشرعية الثورية رغم أن تركيبته لم تكن تعكس في واقع الأمر الأوزان الحقيقية للقوى السياسية الفاعلة في الساحة السياسية(٧).

وبعد إجراء الانتخابات في أبريل ١٩٨٦ واحتلال حزب الأمة المرتبة الأولى في البرلمان، لجأ السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء إلى حل حكومته وإعادة تكوينها عدة مرات أثناء سنوات الديمقراطية الثلاث بسبب عجزها وقلة فاعليتها في معالجة مشكلات البلاد، وشهدت الفترة انفجارا في المطالب النقابية إلى درجة أن أعلن اتحاد مزارعي الجزيرة الإضراب عن زراعة القطن في موعده رغم أن الاتحاد تسيطر عليه عناصر من الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي هو شريك في الحكم، ووصل التذمر إلى قيادة القوات المسلحة التي رفعت في فبراير ١٩٨٩ مذكرة تطالب فيها بتغيير الحكومة وإصلاح السياسة الخارجية، وتشكو فيها من ضعف إعداد القوات المسلحة لتتمكن من القيام بدورها في المحافظة على وحدة البلاد.

تولى السيد الصادق المهدي رئاسة الحكومة الأولى التي أطلق عليها (حكومة الوحدة الوطنية) وكانت تضم أحزاب الاتحادي الديمقراطي، سابكو، التجمع السياسي لجنوب السودان (جناح الدو أجو) والحزب الفيدرالي. كان أمام الحكومة الجديدة العديد من التحديات الحقيقية التي كان ينبغي عليها الالتفات إليها، إلا أن شبح إعلان كوكادام ظل يطاردها، وكان أن تفجرت عدة خلافات حول إلغاء قوانين سبتمبر والموقف من اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر، كما واجهت الحكومة تضاربا في أوجه السياسة الخارجية. وعانت الحكومة كثيرا من مشاكل الحزب الاتحادي الديمقراطي شريك الائتلاف والذي فاجأته الانتفاضة ضعيفا ومفككا. واختارت الجبهة الإسلامية القومية بقيادة

الدكتور حسن الترابى الوقوف إلى جانب المعارضة، خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية، واستطاعت أن تكون رقما صعبا وفاعلا فى الساحة السياسية بسبب قدرتها على التنظيم ووضوح الرؤية.

وفى مايو ١٩٨٨ أعلن عن تكوين (حكومة الوفاق الوطنى) التى ضمت كل الأحزاب الرئيسية فى الجمعية التأسيسية: حزب الأمة، الاتحادى الديمقراطى، الجبهة القومية الإسلامية، إلا أن نقاط الخلاف بين عناصر الائتلاف كانت أكثر من عناصر الاتفاق. وكان على الحكومة أن تواجه العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تزايدت الضغوط العسكرية على الحكومة فى الجنوب، وتنافست أحزاب الحكومة فى خطب ود الدكتور جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، فبعد أن فشل اجتماع السيد رئيس الوزراء مع قرنق فى أوغندا، أعلن الاتحاديون عن وصولهم لاتفاق معه عرف بـ (اتفاقية السلام السودانية) التى تم التوقيع عليها بين الميرغنى وقرنق فى ١٦ نوفمبر ١٩٨٨.

وقد واجهت اتفاقية السلام السودانية صعوبات فى التنفيذ، حيث تحفظت الجبهة القومية الإسلامية، احد الأحزاب الرئيسية فى الائتلاف الحاكم، على بعض بنودها، كما جاء حادث إطلاق النار على طائرة وزير الدفاع ليمثل انتكاسة أخرى للاتفاقية. وفى شهر فبراير ١٩٨٩، سقطت مدينة الناصر قرب الحدود الإثيوبية فى يد قوات التمرد، واستقال وزير الدفاع عبد الماجد حامد خليل محتجا على عدم قدرة الحكومة على توفير المعدات الضرورية للقوات المسلحة، ورفعت هيئة القيادة بالقوات المسلحة السودانية مذكرتها الشهيرة فى ٢٠ فبراير ١٩٨٩ والتى ارتقت إلى مستوى الإنذار للحكومة. وتم التوقيع فى فبراير ١٩٨٩ بين القوى السياسية والنقابية اليسارية وحزبى الأمة والاتحادى على (البرنامج المرحلى) وتكوين آخر حكومات الصادق المهدى وهى (حكومة الجبهة الوطنية المتحدة) التى أقصيت عنها الجبهة القومية الإسلامية.

وفى نهاية الفترة، وقعت محاولتان انقلابيتان كان مصيرهما الفشل، ولكن المحاولة الثالثة بتدبير الجبهة الإسلامية القومية استطاعت أن تطيح بالنظام الديمقراطى للمرة الثالثة فى الثلاثين من يونيو ١٩٨٩، بعد أن وصلت قيادة الجبهة الإسلامية إلى قناعة بأن قيادة الجيش قد ضغطت على السيد الصادق المهدى رئيس الوزراء ليقوم بإخراج الجبهة من الائتلاف الحاكم، لأن هناك قوى عظمى لا ترغب فى بقائها(٨).

نظام الإنقاذ الوطنى (١٩٨٩ - ٢٠٠٥) :

بدأ نظام الإنقاذ العسكرى فى أول عهده شموليا قابضا، لكنه طور نفسه خلال السنوات اللاحقة وسمح بعودة الأحزاب التى حظرها فى يونيو ١٩٨٩ واتاح قدرا كبيرا من حرية التعبير، ولم يكن ذلك معهودا من الحكومات العسكرية السابقة فى السودان أو فى منطقة الجوار. فهذه أول مرة يتمكن فيها نظام عسكرى من تطوير نفسه إلى درجة السماح بالتعددية الحزبية، وإتاحة حرية النقد لمؤسسات النظام وسياساته، وقد لعبت التفاعلات الداخلية والانشقاق وسط القوى الحاكمة -إضافة إلى الضغوط الخارجية من أمريكا وأوروبا ولجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة التى أدانت السودان مرات عديدة بحجة انتهاك حقوق الإنسان- دورا مقدرا فى تعديل مسيرة النظام، ولعبت الحرب الأهلية المستعرة فى الجنوب واحتقان الوضع الداخلى دورها فى الانفتاح الذى طرأ على حكومة الإنقاذ.

وقد ظهر التطور والانفتاح بصورة جلية عند وضع الدستور فى مارس ١٩٩٨م، حيث نص على التعددية وحرية التوالى السياسى، إلا أن عددا كبيرا من الأحزاب التى كانت ممثلة فى البرلمان الديمقراطى (١٩٨٦- ١٩٨٩) رفضت التسجيل وفقا لقانون التوالى السياسى بحجة انه يضفى شرعية على النظام الانقلابى الحاكم، مما أدى فى بداية عام ٢٠٠١ إلى تعديل قانون التوالى السياسى إلى قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، معترفا بشرعية الأحزاب وحقها فى النشاط السياسى إذا ما قامت بإخطار المسجل العام، على أن تقوم بالتسجيل إذا ما قررت خوض الانتخابات. وقد ساهم تحسين ظروف البيئة السياسية الداخلية فى عقد اتفاقية بين حزب الأمة والحكومة فى جيبوتى سميت (نداء الوطن)، وقد ساهم عقد هذه الاتفاقية فى عودة الصادق المهدى إلى الخرطوم فى نوفمبر ٢٠٠١ بعد أن انسحب من التجمع المعارض، وأدت عودة الصادق المهدى إلى تنشيط الحياة السياسية الحزبية شيئا ما خاصة بعد التعديل الذى طرأ على قانون التوالى السياسى.

وقد تطور نظام الإنقاذ نحو المركزية والحكم الفيدرالى، وتم تقسيم السودان إلى ٢٦ ولاية: عشر فى الجنوب وست عشرة فى الشمال. وجرت فى عهد الإنقاذ انتخابات رئاسية وبرلمانية سمحت بالتنافس المفتوح فى أبريل ١٩٩٦ وديسمبر ٢٠٠٠، إلا أن الأحزاب السياسية قاطعت تلك الانتخابات ولم يخضها حزب سوى الحزب الحاكم، وعدد من المستقلين.

بعد ختام مؤتمر الحوار الوطنى حول قضايا السلام الذى دعا إلى تطبيق النظام الفيدرالى عبر برنامج متكامل للسلام، شنت قوات التمرد هجوما على مدينة الكرمك فى النيل الأزرق واضطرت القوات الحكومية للانسحاب، إلا أنها استعادت المدينة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٩، وكان ذلك بداية تحول فى سياسة الحكومة تجاه الحركة، واتجهت نحو إعادة بسط سيطرتها على كل المناطق التى سبق للحركة أن استولت عليها، على أن يسير ذلك جنبا إلى جنب مع محادثات السلام. وقادت الإنقاذ الحملات لتعبئة الطلاب والمثقفين وعموم المواطنين للقتال إلى جانب الجيش فيما عرف بـ (قوات الدفاع الشعبى). ولكن ذلك قاد إلى تصاعد الحملة الخارجية ضد النظام وبرامجه الصريحة فى اتخاذ الإسلام السياسى منهجا والشريعة مصدرا وحيدا للقوانين، ووجد التمرد مددا عسكريا وماديا ودعما سياسيا غير محدود مكنه من التمدد من جديد.

تواصلت محاولات الانقلابات العسكرية بعد قيام الإنقاذ، وكان أشهرها المحاولة التى وقف خلفها البعثيون بقيادة اللواء خالد الزين واللواء الكدرو فى أبريل ١٩٩٠، والتى تعاملت معها الإنقاذ بحسم شديد وأعدمت بعض قادة الحركة والمشاركين فيها. وانتقلت القوى المعارضة لنظام الإنقاذ إلى العمل العسكرى من الخارج، واستطاعت تكوين معسكرات بإريتريا وشن بعض الهجمات على القوات الحكومية بالحدود الشرقية معززة بقوات الحركة الشعبية والقوات الإريترية حيث إن الجبهة الشعبية للعدالة والديمقراطية الحاكمة بإريتريا أعلنت تضامنها العلنى مع المعارضة المسلحة ضد حكومة الإنقاذ الوطنى.

من ناحية أخرى، ظلت المفاوضات بين الحكومة والحركة تراوح مكانها نتيجة لتشدد الطرفين، حيث فشلت جولتا أبوجا الأولى والثانية، ولم تتقدم مبادرة الإيقاد التى بدأت عام ١٩٩٤ كثيرا. وفى ١٩٩٧، استطاعت الحكومة أن توقع اتفاقية الخرطوم للسلام مع بعض الفصائل الجنوبية المنشقة عن حركة قرنق، وقد أقرت الاتفاقية حق تقرير المصير للجنوب، ولكن تنفيذ الاتفاقية واجه بعض الصعوبات على أرض الواقع أدت إلى خروج الدكتور رياك مشار وآخرين وعودتهم إلى صفوف الحركة الشعبية.

وأدى تزايد الاهتمام والارتباط الأمريكى بالشأن السودانى، بعد نجاح حكومة الإنقاذ فى استخراج واستثمار النفط الذى أسال لعاب الشركات الأمريكية، إلى بث الروح فى مبادرة الإيقاد بعد أن تعثرت المبادرة المصرية - الليبية المشتركة اثر تمنعات واشتراطات التجمع المعارض وتبادل الاتهامات بين الطرفين. وتم فى ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ التوقيع على إطار مشاكوس الذى اعترف بحق تقرير المصير لأهل جنوب السودان بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات عبر استفتاء ينظم لهذا الغرض، وتطبيق الشريعة الإسلامية فى الشمال، على أن يختار أهل الجنوب القوانين التى تلائمهم. ووضع إطار مشاكوس الأساس لاتفاقية السلام الشاملة التى تم التوقيع عليها فى التاسع من يناير ٢٠٠٥ بنيروبى، إلا أن المكاسب التى رأى البعض أن الجنوب قد حصل عليها من الاتفاقية أغرت بعض القوى الإقليمية برفع السلاح والتمرد على الحكومة، فانفجرت أزمة دارفور التى وجدت سبيلها للتدويل فى فترة قياسية وزاد أوارها التنافس بين المؤتمر الوطنى وحزب المؤتمر الشعبى المنشق عليه والذى تسجل رسميا فى منتصف عام ٢٠٠٠، وما زالت أزمة شرق السودان تنذر بالتفاقم ما لم يتم التعامل معها بحكمة.

ومن المتوقع أن يتم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التى نصت عليها اتفاقية السلام الشاملة فى يوليو ٢٠٠٥ بين المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان ومن يقبل الانضمام إليها من القوى السياسية الأخرى، لتدخل البلاد بذلك مرحلة جديدة من تاريخها يتمتع فيها الجنوب بنصيب كبير من السلطة والثروة، كما تتمتع الحكومة باعتراف المجتمع الدولى الذى رعى الاتفاقية، بينما مازالت مشكلة دارفور تنتظر منبر أبوجا، وقضية الشرق تبحث عن منبر، والتجمع مازال مترددا فى حسم أمر مشاركته والفراغ من منبر القاهرة وهو يقدم رجلا ويؤخر أخرى، باحثا عن زيادة نسبة مشاركته فى السلطة، والتى حددتها اتفاقات نيفاشا العصية على التعديل لشهادة الكثير من القوى الدولية والإقليمية المؤثرة عليها.

وختاما، نورد بعض الملاحظات العجلى حول التطور السياسى فى السودان خلال الفترة التى تعرضنا لها بالحديث، وذلك على النحو التالى:

نشأت الأحزاب السودانية التقليدية وتكونت قبل أن تحدد لها أفكارا، أو تضع لها برامج؛ إذ اعتمدت على جمهور وجدته جاهزا هو جمهور الطائفتين الكبيرتين (الختمية والأنصار)، وهكذا كانت أحزابا طائفية الولاء، طائفية الممارسة، وهى بذلك لم تكن تملك مذهبية فى الحكم. ويؤكد ذلك السيد محمد أحمد محجوب "بدأت مشكلاتنا فور حصولنا على الاستقلال. وكان السبب الأساسى لهذه المشكلات واحدا: فالأحزاب التى عملت من أجل الاستقلال أو

عارضته، وجدت نفسها فور تحقيق الاستقلال من دون أى هدف محدد .. كان الشىء الكثير متوقعا من الأحزاب، فقعدت جميعا عن تحقيق هذه التوقعات، إذ لم تكن لديها برامج مفصلة ومحددة لمعالجة النمو الاقتصادى والاجتماعى. وكل قضية طرحت فى مرحلة ما بعد الاستقلال كانت تعالج وفق أهواء الأحزاب"(٩).

دخل العمل العسكرى الحزبى المعارض للحكومة المركزية فى الخرطوم، سواء كانت سلطة مايو ١٩٦٩ أو سلطة الإنقاذ ١٩٨٩، بحسبانه وسيلة جديدة من وسائل الصراع على السلطة فى السودان. ورغم أن مسألة انتصار مثل هذه القوات على الجيش الوطنى مسألة مستحيلة، إلا أنها تحقق نوعا من الضغط على السلطة، كما أنها تخلق حالة من عدم الاستقرار والتهديد الأمنى فى المناطق التى تنشط فيها. ويؤخذ على تلك الحركات الشعبية الحزبية المسلحة تعاونها مع جهات أجنبية واعتمادها فى الدعم المادى والإعلامى على سياسات دول تحاول أن تتحكم فى موازين القوى فى المنطقة، مما يؤدى إلى تدويل الصراع على السلطة واستخدام عناصر خارجية للمساعدة فى حسم الصراع(١٠).

تعتبر مشكلة جنوب السودان من أخطر وأكثر المشاكل الإقليمية تعقيدا فى القارة الإفريقية والعالم العربى، فقد لازمت هذه المشكلة السودان حتى قبل استقلاله، وتسببت فى العديد من الأزمات السياسية والانهيار الاقتصادى الذى يعانى منه السودان اليوم، فالحرب الأهلية أدت إلى عدم استقرار أنظمة الحكم، وتزايد التوتر الاجتماعى وتفتت القوى السياسية وانقسامها، الأمر الذى انعكس سلبا على سياسية الدولة داخليا وخارجيا. وأدت حرب الجنوب إلى الإطاحة بالنظام العسكرى الأول والثانى، كما أودت بالديمقراطية الثانية والثالثة. وتعود أسباب النزاع فى جنوب السودان إلى عوامل جغرافية وتاريخية وسياسية، كما أن هناك أسبابا ترجع إلى طبيعة التكوين البشرى المتنوع للسكان الذين ينتمون إلى أعراق وثقافات متعددة، وهناك أيضا من الأسباب ما يمكن إرجاعه إلى السياسة الاستعمارية الانفصالية التى مارستها بريطانيا قبل الاستقلال بين شقى القطر، هذا بجانب سلسلة من الأخطاء وقعت فيها الحكومات الوطنية المتعاقبة، كما لا يمكن تجاهل الدور السلبى لبعض القيادات الجنوبية، التى انقسمت على نفسها، وخضعت لمناورات الأحزاب الشمالية وارتبطت بالقوى الاستعمارية الغربية، واتخذ بعضها من قضية الجنوب مدخلا للمساومات والابتزاز. وهكذا، تحولت مشكلة الجنوب إلى نزيف متواصل وبوابة للتدخل الأجنبى فى شئون السودان الداخلية، بهدف عرقلة تقدمه وتطوره وتهديد وحدته الوطنية وتخريب العلاقات الإفريقية - العربية والتفاعل الايجابى بين حركة التحرر الوطنى الإفريقية وحركة التحرر القومى العربية.

ورغم اتهام الكثيرين للتجارب الديمقراطية فى السودان بالفشل، إلا أن هذه التجارب لم تكن بلا نجاح يذكر، فقد كان لها نجاحاتها المحسوبة فى المجالات السياسية والمعنوية مقارنة بالنظم العسكرية، وتمثل ذلك على سبيل المثال فى كفالة الحريات، ورعاية حقوق الإنسان، وإتاحة الحريات العامة، حيث لم تشهد التجارب الديمقراطية السودانية قيام محاكم خاصة أو اعتقالات تحفظية أو تعذيبا للمشتبه فيهم أو فصلا تعسفيا لأسباب سياسية. ويمكن الاعتذار للتجارب الديمقراطية السودانية بأنها لم تجد الوقت الكافى لتقوية عودها وتطوير نفسها، فقد عاجلتها الحركات الانقلابية بالاستيلاء على السلطة فى كل مرة بعد بضع سنوات من الحكم الديمقراطى، كما أن المناخ الإقليمى فى المنطقة كان يحرض على الانقلاب على الديمقراطية، والبيئة السودانية لم تكن مواتية لبقاء النظام الديمقراطى واستمراره، ولكن هذا لا يعفى القيادات السياسية من أخطاء أدت إلى إضعاف النظام الديمقراطى وعجلت بوأده.

وأخيرا، فإن عبرة التجارب السياسية السابقة تؤكد أهمية الديمقراطية لمواجهة قضايا البناء الوطنى فى السودان، والخروج من نفق الأزمة التى تحيط بالوطن وتكاد تمزقه إلى دويلات وكانتونات متحاربة. وهو أمر يفرضه واقع التمايز الثقافى والإثنى والتاريخى بين الشمال بهويته العربية الإسلامية، والجنوب بهويته الإفريقية ودياناته التقليدية والمسيحية والإسلامية. والاعتراف بهذا الواقع الذى أفرزته عوامل تاريخية عديدة يؤكد على ضرورة انتهاج الديمقراطية كإطار وحيد للمحافظة على الوحدة الوطنية وتعزيزها، وتأكيد حق المجموعات المختلفة فى المحافظة على ثقافاتها وتطويرها وفى التفاعل الطوعى والايجابى فيما بينها فى إطار سودان موحد ومتطور ومزدهر.

الهوامش :

١- انظر تيم نبلوك، صراع السلطة والثروة فى السودان، ترجمة الفاتح التيجانى ومحمد على جادين، دار جامعة الخرطوم للنشر، الطبعة الثانية ١٩٩٤، ص٢٠٨.

٢- أبيل ألير: جنوب السودان والتمادى فى نقض العهود والمواثيق، ص٤٠.

٣- انظر محمود عابدين صالح، الصراع على السلطة فى السودان، دار الأمين للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠، ص١٥٠-١٥١.

٤- انظر الدكتور منصور خالد، النخبة السودانية وإدمان الفشل، الجزء الأول، ص٥٥٣.

٥- أنظر دكتور الطيب زين العابدين، التجربة الديمقراطية فى السودان: النجاحات والإخفاقات، فى مجلة دراسات إفريقية الصادرة عن معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة إفريقيا العالمية، العدد ٣١ يونيو ٢٠٠٤، ص١٥-١٦.

٦- صلاح محمد إبراهيم، أزمة الوفاق: وقائع الديمقراطية الثالثة فى السودان، الطبعة الأولى ١٩٩٤، ص٤٣.

٧- صلاح محمد إبراهيم، أزمة الوفاق: وقائع الديمقراطية الثالثة فى السودان، الطبعة الأولى ١٩٩٤، ص٤٩-٥٠.

٨- انظر الدكتور حسن الترابى، السوابق والعواقب لمشروع السلام السودانى، ٢٣ يوليو ٢٠٠٢.

٩- محمد أحمد المحجوب، الديمقراطية فى الميزان، ص٧٧.

١٠- محمود عابدين صالح، الصراع على السلطة فى السودان، دار الأمين للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠، ص١٥٧-١٥٨.

قراءة فى افتتاحية السياسة الدولية

أبوبكر الدسوقى

حرصت مجلة "السياسة الدولية" منذ اللحظة الأولى على تأسيسها وعلى مدى أربعين عاما وحتى الآن على رصد ومتابعة كافة الأحداث السياسية والدولية المهمة، وفى القلب منها تلك المتعلقة بمصر ومحيطها العربى والإفريقى والإسلامى، وذلك عبر أقسامها المختلفة.

بداية من الافتتاحية، ومرورا بالدراسات والتقارير والأقسام الخاصة وملفات العدد، وانتهاء بالشهريات عبر مستويات متعددة فى المعالجة، تفاوتت بين الرصد والوصف والتفسير والتحليل والتنبؤ والاستشراف، حتى غدت "السياسة الدولية" مرجعا أساسيا، ليس فقط لباحثى العلوم السياسية والاقتصادية والقانونية، ولكن أيضا لباحثى الدراسات التاريخية.

وبمناسبة صدور هذا العدد التذكارى الخاص الذى نبدأ به العام الحادى والأربعين فى عمر المجلة، فإننا نستحضر أحداث الماضى بكل تجلياته وإخفاقاته، ونسترشد به انطلاقا للمستقبل، ولذا نحاول هنا تقديم مختارات منتقاة من افتتاحيات السياسة الدولية: أهم فاعليات المجلة رصدا وتحليلا للأحداث التاريخية الكبرى والتحولات المهمة، فهى منطقة الجذب الأولى للقارئ التى غالبا ما تتضمن الحدث الأهم والأبرز.

وليست مهمة الافتتاحية التأريخ للأحداث فقط بقدرما هى بمثابة الضوء الكاشف لحدث ما قد تتناوله الأقسام الأخرى للمجلة أو قد تكون لافتة لاهتمام باحثين آخرين فى العلوم الاجتماعية على تعددها ليخضعها كل منهم للبحث والتحليل حسب تخصصه ومنهجه.

ومن خلال قراءة سريعة للافتتاحيات المختارة، يمكننا ملاحظة أمرين :

الأول: إنه من الناحية الموضوعية، نجد أن هذه الافتتاحيات قد اهتمت أساسا بأربعة محاور أساسية هى، الصراع، والتسوية، والتعاون، ومراحل التحول الكبرى التى مرت بها مصر. فمن خلال محور الصراع، نجد أن الصراع الأبرز الذى استأثر باهتمام الافتتاحية والمجلة بأسرها كان بالتأكيد الصراع العربى - الإسرائيلى باعتباره القضية المحورية المحركة والمؤثرة فى كافة الأحداث فى الشرق الأوسط منذ بدء الصراع وحتى الآن. فأول افتتاحية

عكست مفهوم الصراع بشكل مباشر، تلك التى كتبها الأستاذ الدكتور بطرس بطرس غالى -مؤسس المجلة وأول رئيس تحريرلها- عقب هزيمة حرب يونيو١٩٦٧، والتى جاءت بعنوان "المعركة مستمرة" لتؤكد على هذا المعنى قولا وفعلا وأنها مازالت فى أولى مراحلها. ان هناك معارك كثيرة لابد أن يخوضها الوطن العربى إذا شاء أن يحتفظ بحقه فى الحياة الحرة الكريمة بشرط ان يكون هدفنا واضح الرؤية. ولم تمض سنون حتى كتب بطرس غالى افتتاحيته "الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة" فى عدد يناير ١٩٧٤ والتى تشرفت بها "السياسة الدولية" بعد نصر أكتوبر العظيم، والتى استهلها بالنص القرآنى الكريم "وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم".

فأخيرا، تحقق الانتصار العربى الذى كان ثمرة استراتيجية سياسية مدروسة، وخطة عسكرية متقنة، لتحقيق أهداف واضحة، يؤيدها القانون الدولى، ثم توالت الكتابات المعبرة عن الصراع الإقليمى والعربى ممثلة فى حرب الصحراء فى المغرب العربى، والحرب العراقية - الإيرانية، وأزمة الخليج وتوابعها، انتهاء بالزلزال العراقى الذى وصفه د. أسامة الغزالى حرب فى افتتاحية عدد أبريل ٢٠٠٣ مع بدء الحرب الأمريكية على العراق بأنه حدث فارق فى السياسة الدولية، يختلف ما بعده عما قبله، وهو حدث لن تقل تأثيراته النفسية والثقافية والاجتماعية عن تأثيراته السياسية والعسكرية.

أما محور التسوية، فمثلما كان الصراع العربى - الإسرائيلى هو الصراع الأهم، فإن تسوية هذا الصراع قد حظيت بالنصيب الأوفر فى افتتاحية "السياسة الدولية"، بداية من عدد أبريل ١٩٧٤، حيث تناولت الافتتاحية استراتيجية السلام فى الشرق الأوسط، لكن كانت الافتتاحية الأهم تلك التى كتبها د. بطرس غالى بعد توقيع معاهدة السلام فى الشرق الأوسط فى أبريل ١٩٧٩ والتى وصفها بأنها تنهى إحدى المراحل الرائعة من نضال الشعب المصرى، والتى امتدت على مدى ٣٠ عاما، من أجل استعادة حقوق الشعوب العربية. واستمرت المجلة فى متابعتها المستمرة لجهود التسوية فى الصراع العربى - الإسرائيلى فى جميع مراحلها، حتى أسفرت فى بداية التسعينيات عن الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى، حيث عبر د. أسامة الغزالى حرب فى افتتاحية عدد يناير ١٩٩٣ تعبيرا دقيقا عن المشهد التاريخى الذى صافح فيه الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات، رئيس الوزراء الإسرائيلى اسحق رابين بحضور الرئيس الأمريكى فى حفل تاريخى شاهده الملايين من المشاهدين فى أرجاء الأرض واصفا هذا اليوم بأنه طويت بأحداثه صفحة فى تاريخ الشرق الأوسط والعالم العربى لتبدأ صفحة جديدة لا تقل صعوبة ومشقة على الطريق الطويل لتسوية الصراع العربى - الإسرائيلى.

أما محور التعاون، فقد اهتمت افتتاحية السياسة الدولية بقضايا التعاون الإقليمى والعمل الوحدوى العربى، ومستقبل حركة عدم الانحياز، والتعاون الإفريقى - الآسيوى، وقد ظهر ذلك فى العديد من الافتتاحيات، منها افتتاحية العدد الأول بعنوان "مستقبل التضامن الإفريقى - الآسيوى، وحركة عدم الانحياز فى مفترق طرق، وتعديل ميثاق جامعة الدول العربية".

أما المحور الأخير فكانت المجلة تولى أهمية كبرى لمراحل التطور فى مصر، فكانت الافتتاحية تبدى تقييما لمرحلة لاحقة لتؤطر لمرحلة جديدة، وانعكاسات ذلك على التغير فى السياسة الخارجية المصرية، وذلك مثلما حدث برحيل الزعيمين جمال عبد الناصر وأنور السادات.

الأمر الثانى: إنه من الناحية الزمنية، يلاحظ منذ تأسيس المجلة وحتى الآن وجود فترتين زمنيتين فى تطور الأحداث: الأولى منذ منتصف الستينيات وحتى النصف الثانى من الثمانينيات، حيث اتسمت هذه الفترة بالإيقاع السريع للأحداث المهمة التى اعتبر بعضها علامات فارقة فى تاريخ مصر والمنطقة العربية، فكانت هذه الأحداث غالبا ما تفرض نفسها لتكون موضوعا للافتتاحية وأحيانا قد تشغل مساحات أكبر فى الملفات والأقسام الخاصة. أما الفترة الثانية منذ منتصف الثمانينيات وحتى الآن، فكانت ذات إيقاع بطىء نسبيا، وتراجعت أولوية القضايا المصرية لموضوعات الافتتاحية بحكم تطورات تلك الفترة بعد عقد معاهدة السلام مع إسرائيل وعودة سيناء كاملة للسيادة المصرية، تاركة بذلك دائرة الاهتمام تتجه نحو القضايا العربية والإقليمية والإسلامية، أو القضايا ذات الاهتمام العالمى.

وفيما يلى نماذج مختارة من إفتتاحيات السياسة الدولية التى تعبر عن تطور الأحداث الكبرى فى الفترة من ١٩٦٥ حتى ٢٠٠٥ عبر المحاور التالية :

أولا- محور الصراع :

أ- الصراع العربى - الإسرائيلى :

المعركة مستمرة

د. بطرس بطرس غالى

العدد ٩ بتاريخ ١ يوليو ١٩٦٧

"وأمامنا الآن عدة مهام عاجلة .. المهمة الأولى أن نزيل آثار هذا العدوان علينا .. وأن نقف مع الأمة العربية موقف الصلابة والصمود .. وبرغم النكسة، فإن الأمة العربية بكل طاقاتها وإمكانياتها قادرة على أن تصر على إزالة آثار العدوان .."

جمال عبدالناصر ٩ يونيو ١٩٦٧

يختلف هذا العدد من مجلة "السياسة الدولية" عن الأعداد التى سبقته .. يختلف من حيث حجمه بسبب الظروف التى يجتازها الوطن العربى فى هذه الآونة من مراحل كفاحه، كما أنه صدر فى غير موعده المعتاد، وكان ذلك للرغبة فى التمكن من تناول قدر ممكن من الأحداث السياسية التى لاحقت العدوان الصهيونى، وقد تضمن هذا العدد دراسات وتقارير غايتها أن تعالج معالجة عملية موضوعية القضايا السياسية التى سبقت وقوع العدوان من نحو قضية سحب قوة الطوارىء الدولية وقضية خليج العقبة، والقضايا التى لاحقت العدوان. سواء منها ما عرض على مجلس الأمن، أو ما عرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن نحو قضية التعويضات عن الأضرار الناجمة عن العدوان، ومن نحو قضية مستقبل جامعة الدول العربية.

وسيتبين للقارىء من هذه الدراسات وتلك التقارير أن المعركة مستمرة، ومازالت فى أولى مراحلها، وأن هناك معارك كثيرة لابد أن يخوضها الوطن العربى إذا شاء أن يحتفظ بحقه فى الحياة الحرة الكريمة. وتلك المعارك والمجابهات ليست مقصورة على الميدان العسكرى الذى لا يعدو كونه واحدا من ميادين متعددة، فهناك ميدان الدبلوماسية، وميدان التكنولوجيا، وميدان الإعلام وميدان الاقتصاد، وغير ذلك من الميادين التى لابد من خوضها إذا أردنا أن نحقق أهدافنا، وأهدافنا التى نسعى إلى تحقيقها يجب أن تكون واضحة الرؤية أمامنا لنأمن مغبة خوضها فى ظلام.

الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة

د. بطرس بطرس غالى

العدد ٣٥ بتاريخ ١ يناير ١٩٧٤

"وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم. وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله هو الذى أيدك بنصره وبالمؤمنين وألف بين قلوبهم .."

[قرآن كريم]

"إن الشعب لا يعقد صلحا مع عدو يحتل أرضه"

المادة ١٢١ من الدستور الفرنسى الصادر فى ٢٤ يونيو ١٧٩٣

"إن السلام إن لم يكن يصان بالشرف فإنه لم يعد سلاما"

لورد جون راسل (١٧٩٢ - ١٨٧٨)

يسر مجلة "السياسة الدولية" أن تكون سباقة فى تقديم ملف واف عن حرب السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣، ويقع فى أكثر من مائتى صفحة اشترك فيه صفوة من الباحثين والخبراء من المتخصصين فى مختلف فروع السياسة، ويبلغ عددهم أربعة وعشرين باحثا وخبيرا.

وقد قسم هذا الملف إلى عشرة أبواب، يتناول كل باب منها جانبا من جوانب المواجهة العربية - الإسرائيلية.

وقد خصصنا الباب الأول للمواجهة العسكرية... تلك الدراسات الأربع التى جمعت بين السياسة والقانون

والعسكرية، ويؤكد كل منها أن الانتصار العربى كان متعدد الجوانب، فقد كان ثمرة استراتيجية سياسية مدروسة، وخطة عسكرية متقنة، لتحقيق أهداف واضحة يؤيدها القانون الدولى.

والباب الثانى من الملف عن المحاور الاقتصادية لهذه الحرب........

وتلك الدراسات الثلاث توضح أن الدول العربية قد دعمت عملها العسكرى بعمل اقتصادى بارع، خرج بالحرب عن النطاق الإقليمى المحدود إلى نطاق عالمى غير محدود.

والباب الثالث موضوعه "الإعلام والحرب النفسية" ويبدأ بدراسة للدكتور ياسين العيوطى الأستاذ بجامعة سان جون بنيويورك والخبير السياسى بالأمم المتحدة، وقد تتبع فى دراسته تطورات هذه الحرب وأثرها على الرأى العام العالمى، ثم توضح كيف أن تلك الحرب قد قضت على الخرافات التى استطاعت الدعاية الاستراتيجية غرسها فى أذهان الشعوب، وتلى ذلك دراسة للأستاذ رجب البنا المحرر بجريدة الأهرام، تتصدى لإيضاح مدى النجاح الداخلى والقصور الخارجى للإعلام العربى. وبعد هذا دراسة أعدها الأستاذ ابراهيم كروان الباحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بدار الأهرام، قدم فيها تحليلا وافيا لصدى هذه الحرب فى الصحافة العالمية.

ومؤدى تلك الدراسات أن الانتصار المعنوى على جبهة الرأى العام العالمى لا يقل شأنا عن الانتصار العسكرى، والانتصار الاقتصادى.

الثورة الشعبية الفلسطينية

د. بطرس بطرس غالى

العدد ٩٢ بتاريخ ١ أبريل ١٩٨٨

لاتزال المأساة الفلسطينية -رغم مرور أربعين عاما على غياب الحق فى مواجهة القوة- تشكل (دراما) تاريخية من نوع خاص، ولكنه متكرر يتمثل فى المطاردة المستمرة من المطارد والطريد........

ومنذ ديسمبر ١٩٨٧، اجتاحت أقوى انتفاضة شعبية جماهيرية طوال سنوات الاحتلال العشرين الأراضى الفلسطينية، واستطاعت - باستخدام سياسة النفس الطويل- أن تحافظ على هدوء التفكير وقوة الدفع، فاستعادت الثورة الفلسطينية إشراقة الثورات الفلسطينية العارمة فى الثلاثينيات، وجددت شباب ثورتها الحية. ومع تصاعد ضراوة عمليات القمع الإسرائيلى التى لا تتورع عن دفن الأحياء، وتكسير الأذرع والسيقان، والخنق والقتل، تكون مجموعة من الحقائق الأساسية قد تثبتت وتكرست، ولم يعد ثمة جدوى من تجاهلها أو إنكارها من جانب إسرائيل:

- إن الشعب الفلسطينى قد حسم - بصموده- نهائيا مسألة التعايش مع أوضاع الاحتلال، أو بمعنى آخر، أن دوام الاحتلال من المحال. وعليه، فإن الإسرائيليين مطالبون - بدورهم بأن يحسموا أمرهم حول إمكان التعايش مع مناخ الرد الفلسطينى.

- إن النضال الفلسطينى يكسب التأييد على حسابهم، ويضاعف من عزلتهم الدولية، فضلا عن عزلتهم الإقليمية القائمة أصلا.

وبإيجاز، فإن خط تطور الثورة الشعبية الفلسطينية قد شرع فى خلخلة أوضاع الداخل الإسرائيلى، ابتداء من هز قدراته على السيطرة وانتهاء بإمكانية إقناع مواطنيه بضرورة التمسك بالاحتلال.

ب- الصراع الإقليمى :

حرب الصحراء في المغرب العربي

د. بطرس بطرس غالي

العدد ٤٤ بتاريخ ١ أبريل ١٩٧٦

بعد انسحاب إسبانيا من الصحراء الغربية فى ٢٨ فبراير ١٩٧٦، تحولت القضية من كونها قضية تصفية استعمار أوروبى إلى نزاع مسلح بين ثلاث دول شقيقة هى: المغرب وموريتانيا من ناحية، والجزائر من ناحية أخرى، بل ظهر طرف رابع فى الصراع، ألا وهو الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب "بوليساريو".

وعلى الرغم من المساعى الدبلوماسية المكثفة، التى بذلت والتى مازالت تبذل على الصعيد الثنائى أو الجماعى، من أجل تسوية النزاع تسوية سلمية، فان الدماء العربية قد

سالت على الأرض العربية بأيد عربية. وهذه المأساة التى أصابت المغرب العربى لا تقل خطورة عن المأساة التى منى بها المشرق العربى، فى صورة الحرب الأهلية الدامية التى مزقت لبنان الشقيق.

وقد نجحت كل من مأساة لبنان ومأساة الصحراء الغربية فى أن تحجب عن الوطن العربى الكبير القضايا المصيرية الحقيقية التى تواجهه، ألا وهى تحدى الصهيونية العنصرية، وتحدى التجزئة التخلفية.

أملنا الصادق، ونحن نقدم هذا الملف الوثائقى للقارئ العربى، أن تكلل بالنجاح المساعى التى تبذل من أجل استتباب السلام فى الصحراء الغربية..........

السياسة الدولية والحرب العراقية الإيرانية

د. بطرس بطرس غالى

العدد ٨٥ بتاريخ ١ يوليو ١٩٨٦

خصصت مجلة "السياسة الدولية" فى هذا العدد قسما خاصا للحرب العراقية - الإيرانية وآخر تطوراتها، يتناول أبعادها، ويدرس آثارها على مستقبل الأمة العربية خاصة ودول المنطقة ودول العالم الثالث عامة، وخطورة استمرارها على السلام والاستقرار والتقدم فى العالم.............

وعلى ضوء ذلك، قد يفيد فى هذه الافتتاحية أن نستعرض موقف مصر الرسمى من الصراع الدموى بين إيران والعراق، وتوضيح أسسه وأركانه وأهدافه منذ بداية الصدام العسكرى فى شهر سبتمبر من عام ١٩٨٠ حتى يومنا هذا.

فعندما بدأ النزاع، اتخذت الدبلوماسية المصرية منه موقف التريث والترقب والحياد.........

إلا أن الأوضاع العسكرية تغيرت، كما أن الملابسات السياسية والمواقف قد تبدلت. فقامت إيران ابتداء من مايو ١٩٨١ بضربة مضادة، وتمكنت فى سبتمبر من نفس العام من رفع الحصار العراقى على مدنها ودفعت غالبية القوات العراقية إلى الانسحاب عبر نهر الخارون.. وأعلنت الحكومة العراقية عن استعدادها التام لسحب كل قواتها من الأراضى الإيرانية، وموافقتها على التفاوض من أجل إيجاد حل سلمى عادل للنزاع والتزامها باتفاقية عام ١٩٧٥ بين البلدين والحدود التى رسمتها بينهما .. بل إن الإيرانيين بدأوا فى العمل على اقتحام الحدود العراقية، وعبروا الحدود فى ١٣ يوليو ١٩٨٢، ودخلوا أراضى العراق.

وقد أدت هذه التغيرات الجذرية إلى تحول مهم فى العناصر التى تحدد وضع العلاقات المصرية - العراقية ومواقف مصر الرسمية من النزاع.

أزمة الخليج وقضايا ما بعد الأزمة

د. بطرس بطرس غالى

العدد ١٠٥ بتاريخ ١ يوليو ١٩٩١

تمتد جذور أزمة الخليج التى اندلعت فى أغسطس ١٩٩٠ إلى عامى ١٩٦١ و١٩٧٣، حتى إن القيادة العراقية قد استندت فى تبرير غزو قواتها للكويت إلى الدعاوى نفسها التى سبق لها أن أثارتها فى الماضى. وغنى عن البيان أن الدبلوماسية المصرية لم تأل جهدا للحيلولة دون تفجر الموقف. مستندة فى مساعيها إلى مبدأين رئيسيين:

الأول: هو تسوية الصراعات العربية بالطرق السلمية.

الثانى: هو ضرورة التوصل إلى التسوية فى نطاق عربى، إلا أن تعنت النظام العراقى وتشبثه بموقفه قد أدى إلى إجهاض المساعى السلمية المصرية وقد كانت النتيجة المعروفة وهى اجتياح القوات العراقية الكويت فى أول أغسطس ١٩٩٠ ......

وإزاء استنكار المجتمع الدولى العارم لإقدام العراق على غزو الكويت، بدأ النظام العراقى فى التذرع بمبررات مغلفة بمزيد من التوجهات الأيديولوجية؛ فتارة يكيف الموقف على أنه مواجهة بين الإمبريالية والصهيونية، وتارة أخرى الاستعمار من جانب والقوى التحررية فى العالم الثالث من جانب آخر........

وهكذا رفع العراق فى آن واحد خليطا من الشعارات الحماسية تنادى بالتضامن العربى والتضامن الإسلامى، ثم يتسع نطاقها إلى تضامن العالم الثالث بأسره، ثم تضامن كافة المقهورين والمعذبين فى الأرض وذلك كسبا للتأييد واستدرارا للتعاطف مع موقفه.

الزلزال العراقي

د. أسامة الغزالي حرب

العدد ١٥٢ بتاريخ ١ أبريل ٢٠٠٣

قبل أيام قليلة من مثول هذا العدد من السياسة الدولية (أبريل ٢٠٠٣) للطبع، وبالتحديد صباح يوم الخميس ٢٠ مارس، بدأت الحرب الأمريكية على العراق (وهو الأمر الذي توقعناه، واستعددنا له بالإعداد المبكر للملف الشامل الذي نعرضه في هذا العدد). ومع أن الوقت يبدو مبكرا لتقدير مغزى تلك الحرب، وأثارها الدولية والإقليمية بعيدة المدى، إلا أن الأرجح هو أننا بصدد حدث فارق في السياسة الدولية، يختلف ما بعده عما قبله، وهو حدث لن تقل تأثيراته النفسية والثقافية والاجتماعية عن تأثيراته السياسية والعسكرية.

.... على المستوى الدولي، سوف تسجل الحملة العسكرية الأمريكية - البريطانية على العراق، باعتبارها إحدى الوقائع الأساسية التي تؤكد نهاية النظام الدولي الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية، وتجسد في منظمة الأمم المتحدة بتشكيلاتها المختلفة، وعلى رأسها مجلس الأمن. لقد ذهبت الولايات المتحدة إلى الحرب مع بريطانيا، متجاهلتين تماما الشرعية الدولية، ومعارضة الغالبية العظمى من بلاد العالم، وفي مقدمتها الدول الثلاث الأخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن (فرنسا وروسيا والصين).......

على المستوى الإقليمي، يبدو الشرق الأوسط، والعالم العربي تحديدا، وكأنه المنطقة التي تختبر فيها -قبل غيرها- السمات الجديدة للنظام الدولي، تماما مثلما جسدت حرب السويس المواجهة في منتصف الخمسينيات بين المعسكرين الشرقي والغربي في ظل الحرب الباردة، ومثلما شهدت أحداث حرب أكتوبر ١٩٧٣ حدود المواجهة الخطيرة بين العملاقين الدوليين في عصر الوفاق، ومثلما أزاحت حرب تحرير الكويت الستار عن الملامح الدولية للنظام العالمي الجديد الذي أعلنه الرئيس بوش الأب.........

ثانيا- محور التسوية :

استراتيجية السلام في الشرق الأوسط :

الدبلوماسية المصرية وقضية السلام العادل

د. بطرس بطرس غالي

العدد ٣٦ بتاريخ ١ أبريل ١٩٧٤

بدأت مفاوضات السلام - التي تجرى حاليا من أجل تحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط - رقم ١٧٤٧ الصادر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٣، واجتازت هذه المفاوضات مراحل عديدة. فاتفاق النقاط الست، ثم مفاوضات الكيلو ١٠١، ثم انعقاد مؤتمر جنيف، ثم إبرام اتفاقية فك الاشتباكات.

وموقف مصر من تلك المفاوضات يرتكز على ثلاثة مبادئ رئيسية: أولها أن المفاوضات يجب أن تجرى في إطار الأمم المتحدة، وثانيها أن المفاوضات يجب أن نجريها باسم الأمة العربية قاطبة، وثالثها أن المفاوضات يجب أن يشترك فيها ممثلو شعب فلسطين.

يجب أن تجرى المفاوضات في إطار الأمم المتحدة، وفقا لأحكامها وقراراتها..........

وهناك عدة أسباب دعت الدبلوماسية المصرية إلى ذلك الإصرار:

أولا: إيمان مصر بالأمم المتحدة، وبمبادئ وأهداف تلك المنظمة القائمة على احترام قواعد القانون الدولي، والعدالة والإنصاف...............

ثانيا: الأمم المتحدة هي التي أصدرت قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين: إحداهما عربية والأخرى يهودية، .... وهي مسئولة قبل أية جهة أخرى عن ضمان وجود الدولة الفلسطينية العربية..........

وليس من مصلحة المجتمع الدولي أن تتم تسوية المنازعات الدولية خارج إطار الأمم المتحدة، كما انه ليس من مصلحة المجتمع الدولي أن يحل الوفاق الوليد بين العملاقين محل مجلس الأمن، وان تكون قراراته بمثابة الشرعية الدولية. فحينما تطالب الدبلوماسية المصرية باشتراك الأمم المتحدة في مفاوضات السلام، وحينما تطالب بوجود الأمم المتحدة في مؤتمر جنيف، فإنما تدافع بذلك عن مصلحة المجتمع الدولي للحفاظ على مصالح الدول الصغيرة والمتوسطة تجاه تسلط الحكم الثنائي الجديد المنبثق من تقارب العملاقين.

قناة السويس والاستراتيجية الدولية

د. بطرس بطرس غالى

العدد ٤٠ بتاريخ ١ أبريل ١٩٧٥

خصصت مجلة "السياسة الدولية" قسما فى عددها هذا عن قناة السويس، بمناسبة إعدادها لعودة الملاحة إليها، لتعود مرة أخرى "حلقة الاتصال بين شعوب العالم، أى خدمة قضية السلام والرفاهية".

ويتضمن هذا القسم الخاص مجموعة دراسات، فى مقدمتها دراسة قيمة للأستاذ الكبير الدكتور وحيد رأفت، تناول فيها أهم ما يخاطر أذهان العرب من مشكلات، وهى مشكلة مرور السفن الإسرائيلية فى قناة السويس، ويلى تلك الدراسة بحث عن المركز القانونى لقناة السويس، منذ تاريخ إنشائها، حتى تاريخ تأميم شركة قناة السويس، وفيه إشارات إلى القضايا التى أثارها هذا التأميم على النطاق الإقليمى والنطاق الدولى، ثم يلى ذلك تقرير المهندس مشهور أحمد مشهور رئيس هيئة قناة السويس عن تصوره لمستقبل قناة السويس، ومشروعات هيئة القناة لتصير مرفقا عصريا قادرا على تلبية متطلبات الملاحة الدولية فى تطورها الجديد.

والمجلة إذ تنشر هذا القسم الخاص عن قناة السويس، فإنه لا يفوتنا أن نسجل كل تقدير وإجلال وتقديس للأبطال الذين استرخصوا الدماء والأرواح فى سبيل استرداد القناة وإعادتها إلى حوزة السيادة المصرية، فى سبيل الدفاع عن وحدة التراب المصرى، فسجلوا بذلك بطولات خارقة، يسجلها التاريخ لشعب مصر وللشعوب العربية عامة.

مبادرة السلام

د. بطرس بطرس غالى

العدد ٥١ بتاريخ ١ يناير ١٩٧٨

"إن الأمة العربية لا تتحرك فى سعيها من أجل السلام الدائم من موقف ضعف أو اهتزاز، بل إنها على العكس تماما تملك من مقومات القوة والاستقرار ما يجعل كلمتها نابعة من إرادة صادقة نحو السلام، صادرة عن إدراك حضارى بأنه لكى نتجنب كارثة محققة علينا وعليكم وعلى العالم كله، فإنه لا بديل عن إقرار سلام عادل، لا تزعزعه الأنواء، ولا تعبث به الشكوك، ولا يهزه سوء المقاصد أو التواء النوايا"

من كلمة الرئيس السادات أمام الكنيست فى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧

.... يصدر هذا العدد من مجلة "السياسة الدولية"، بعد أن أخذت موجات التغيير الجذرى تفعل فعلها فى أوضاع العالم العربى والنزاع العربى - الإسرائيلى، بل نقول فى الشرق الأوسط والعالم المعاصر أجمع.

ونقطة البدء فى هذا التغيير الجذرى هى مبادرة السلام التى طرحها الرئيس محمد أنور السادات............

لقد تحدث الرئيس السادات أمام مجلس الشعب المصرى يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٧ عند افتتاح دورته الحالية، وأعلن فى خطابه عن نوايا زيارة إسرائيل لإلقاء خطاب أمام الكنيست، وكان هذا الإعلان هو نقطة البدء فى مبادرة السلام.

وفى ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ بدأ الرئيس رحلته التى تضمنت زيارة القدس وأداء صلاة عيد الأضحى فى المسجد الأقصى. وأمام الكنيست - فى اجتماع خاص - ألقى الرئيس خطابه الذى ضمنه المبادئ الخمسة للتسوية السلمية للنزاع..........

ولقد عاش جميع المواطنين فى مصر وفى البلاد العربية بل وفى دول العالم أجمع هذه الأيام مع أجهزة وأدوات الاتصال والإعلام المحلية والإقليمية والعالمية، التى نقلت هذا الموقف العظيم الذى أخذ بأنفاس جميع البشر، فتابعوه وعايشوه وتأثروا به.

معاهدة السلام في الشرق الأوسط

المحرر

العدد ٥٦ بتاريخ ١ أبريل ١٩٧٩

تم فى الأسبوع الماضى توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فى واشنطن، وذلك بعد أن نجحت مصر، من خلال مرحلة ممتدة من المفاوضات الصعبة، فى وضع الأمور فى نصابها الصحيح.

إن توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ينهى إحدى المراحل الرائعة من نضال الشعب المصرى، والتى امتدت على مدى ٣٠ عاما، من أجل استعادة حقوق الشعوب العربية، بذلت مصر خلالها الغالى والرخيص، وكانت العمود الفقرى الذى التفت حوله مقاومة البلدان

العربية لدرء العدوان الواقع على الأمة العربية وشعوبها. وفى صدد تحليل هذه المرحلة التى نعتقد أنها على وشك الانتهاء، يلاحظ ما يلى..........

- أنها بدأت بالهزيمة العربية فى حرب عام ١٩٤٨.

- أنها تنتهى، ومصر على وشك التوصل إلى تحقيق القدر الأكبر من أهداف الأمة العربية فى تحرير الأرض، ووضع البذور الصحيحة للتسوية الفلسطينية العادلة..........

- إن مصر -بوعى كامل لحركة التاريخ- وضعت، فور هزيمة يونيو ١٩٦٧، أهدافا استراتيجية، وأخرى تكتيكية، وقد عملت طوال اثنى عشر عاما على تحقيقها بأساليب سياسية وعسكرية..........

جهزت المسرح القومى والإقليمى والداخلى لاستعادة التوازن العسكرى والاستراتيجى بين العرب وإسرائيل. وذلك من خلال سلسلة من المواجهات العسكرية الشرسة التى امتدت على مدى ثمانية عشر شهرا. وهى فى ذلك كانت تعلم علم اليقين أن النجاح الإسرائيلى لن يوقفه إلا نجاح عسكرى عربى مماثل.

حاربت معركة أكتوبر العظيمة، وهى على وعى كامل بأن الحرب هى امتداد للسياسة بوسائل أخرى.

السادس والعشرون من أبريل ١٩٨٢

د. بطرس بطرس غالى

العدد ٦٨ بتاريخ ١ أبريل ١٩٨٢

يرى البعض أن السياسة الخارجية المصرية ستتغير بشكل جوهرى عقب السادس والعشرين من شهر أبريل، بينما يرى البعض الآخر أن السادس والعشرين من أبريل سوف يكون يوما عاديا كباقى السنة، وأنه بالتالى لن يحدث أى تغيير فى سياسة مصر الخارجية بعده. والواقع أن كلا الرأيين فيه بعض الصواب وبعض الخطأ، فمما لاشك فيه أن مركز مصر فى الساحة الدولية سيختلف يوم ٢٧ أبريل عما كان عليه يوم ٢٥ أبريل. من ناحية أخرى، فلاشك أيضا فى أن السياسة الخارجية لمصر سوف تتسم بالاستمرارية بحكم استنادها إلى عناصر ثبات تتمثل فى عوامل الاستراتيجية السياسية والجغرافيا والتاريخ، وأن مركز مصر الدولى سوف يختلف بعد ٢٦ أبريل لأسباب رئيسية منها :

أولا- إن إتمام الانسحاب الإسرائيلى من سيناء فى موعده المحدد إنما ليثبت للعالم عامة وللعالم العربى خاصة أن مصر انتصرت دبلوماسيا، وأنها واجهت تحدى السلام وحققت مطلب الرئيس أنور السادات الذى أعلنه من منصة الكنيست فى نوفمبر ١٩٧٧، وهو الانسحاب التام من كافة الأراضى المصرية التى تم احتلالها بعد ٥ يونيو ١٩٦٧، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢..............

ثانيا- نكون قد أثبتنا للعالم عامة وللعالم العربى خاصة أن أسلوب التفاوض والحوار والسلام أجدى وأنفع من أسلوب المواجهة والرفض والحرب، وأن الطريق الذى وضحت معالمه وأصوله فى كامب ديفيد قد نجح فى استرداد الأرض المصرية.

ثالثا- ونكون قد انتهينا من مرحلة فى عملية السلام لنبدأ مرحلة جديدة نكرس فيها جهودنا لتحقيق الانسحاب من الأراضى الفلسطينية المحتلة والأراضى العربية الأخرى المحتلة منذ ١٩٦٧.

الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي

د. أسامة الغزالي حرب

العدد ١١٤ بتاريخ ١ يناير ١٩٩٣

فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثالث عشر من سبتمبر ١٩٩٣، وفى احتفال كبير بمقر الرئيس الأمريكى فى واشنطن، وقعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية "إعلان المبادئ لترتيبات الحكم الذاتى الفلسطينى". ووفقا لما جاء فى مقدمة الإعلان، فإن حكومة إسرائيل والوفد الفلسطينى لمؤتمر السلام فى الشرق الأوسط -ممثلا للشعب الفلسطينى- وافقا على .. "أنه قد حان الوقت لوضع حد عقود المواجهة والنزاع، وتبادل الاعتراف بحقوقهم الشرعية والسياسية، وليكافحوا للعيش فى سلام وتعايش، وبكرامة وأمن متبادل، وليحققوا تسوية سلمية عادلة، دائمة وشاملة، ومصالحة تاريخية". وبعد توقيع الاتفاق، صافح الرئيس ياسر عرفات رئيس الوزراء الإسرائيلى اسحق رابين أمام ثلاثة آلاف مدعو ومئات الملايين من المشاهدين فى أرجاء الأرض، وطويت بأحداث ذلك اليوم الحافل صفحة فى تاريخ الشرق الأوسط والعالم العربى لتبدأ صفحة جديدة لا تقل صعوبة ومشقة، على الطريق الطويل لتسوية الصراع العربى - الإسرائيلى، وفى القلب منه القضية الفلسطينية..........

فى انتظار السلام السورى - الإسرائيلى

د. أسامة الغزالى حرب

العدد ١٤٠ بتاريخ ١ أبريل ٢٠٠٠

قبل قليل من مثول هذا العدد من "السياسة الدولية" للطبع، كانت الأنظار فى الشرق الأوسط، وفى العالم كله، تتجه إلى اجتماع القمة الأمريكية- السورية فى جنيف، فى ٢٦ مارس الماضى، بين الرئيس الأمريكى بيل كلينتون، والرئيس السورى حافظ الأسد. وطبقا لما أعلن بعد الاجتماع، وما عرف من تفاصيله، فإنه لم يسفر عن اختراق أو نقطة تحول فى مسار المفاوضات السورية- الإسرائيلية، ولكن أيضا يصعب القول إنه كان فاشلا. إنه خطوة إضافية فى المسار الطويل والصعب للتسوية السورية - الإسرائيلية. وفى واقع الأمر، فإن صعوبة وحساسية وتعقيد المسار السورى الإسرائيلى للتسوية، لايمكن أن تظهر إلا فى السياق التاريخى الأشمل للصراع العربى - الإسرائيلى. وبعبارة أخرى، فإن المغزى الكبير للتوصل إلى تسوية سورية - إسرائيلية يتجاوز مجرد استكمال حلقات التسوية العربية مع إسرائيل بالمعنى الإقليمى أو الجغرافى (بعد مصر، والأردن، والفلسطينيين، وأخذا فى الاعتبار أن تلك التسوية سوف تكون أهم ضمانات التسوية مع لبنان)، وهو أيضا يتجاوز استكمال المرحلة الأخيرة للعملية السلمية (بمنظور الزمن أو الوقت)، منذ أن بدأت تلك العملية بزيارة الرئيس السادات لإسرائيل فى نوفمبر ١٩٧٧، أى قبل ما يقرب من ثلاثة وعشرين عاما. إن التسوية السورية - الإسرائيلية تعنى، أكثر من أى خطوة سبقتها، قبول "العرب" بإسرائيل من المنظور التاريخى للصراع، والتزامهم بالتعايش السلمى معها، على الأقل فى المدى الزمنى المنظور!

....

إن سوريا - التى تدخل الآن فى عملية شديدة الصعوبة من المساومة والضغوط المتبادلة مع إسرائيل - اعتبرت نفسها دائما "قلب العروبة النابض"، ومركزا للشعور القومى العربى، فضلا عن كونها الدولة الأم لسوريا الكبرى أو الشام، وهى بهذه المثابة كانت الطرف المشارك لمصر فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، والذى علا صوته -بعد كامب ديفيد- لطرد مصر من الحظيرة العربية، والذى أعطى لنفسه دائما حق التدخل والتأثير المباشر على الفلسطينيين والقضية الفلسطينية، بما فى ذلك التحفظ الشديد على آليات ومضمون اتفاقاتهم (المنفردة) مع الإسرائيليين!

خطوة أولى على خريطة الطريق

د. أسامة الغزالى حرب

العدد ١٥٣ بتاريخ ١ يوليو ٢٠٠٣

أخيرا، وبعد طول انتظار، وبعد أن وصلت المواجهة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، درجة غير مسبوقة من الحدة والدموية..، بدأ يظهر بصيص من أمل فى أن تكون تلك اللحظة نفسها هى بداية مرحلة جديدة فى عملية السلام العربى - الإسرائيلى فى أكثر مساراتها صعوبة وحساسية، أى المسار الفلسطينى. لقد بدا ذلك بالذات عندما أعلنت فصائل المقاومة الفلسطينية الرئيسية، فى الأسبوع الأخير من الشهر الماضى (يونيو ٢٠٠٣) بعد جهود مضنية لعبت فيها مصر دورا محوريا، استعدادها لوقف أعمال العنف ضد إسرائيل، إذا ما التزمت هذه الأخيرة بوقف عملياتها ضد الفلسطينيين، والمقاومة الفلسطينية.

.... غير أنه لم يكن ممكنا فى الواقع إنجاز أى اتفاق فلسطينى - إسرائيلى إلا بصدور ذلك الالتزام من الفصائل الفلسطينية، بصرف النظر عن اختلاف الصيغ التى تحدثت بها عن إيقاف أو تعليق عملياتها، أو المدة التى تلتزم بها بذلك الإيقاف (ثلاثة أو ستة أشهر ... إلخ). وفى المقابل، بدأت القوات الإسرائيلية بالفعل انسحابها من مدينة بيت لحم فى الضفة الغربية، لتحل محلها قوات الأمن الفلسطينية لأول مرة منذ أبريل ٢٠٠٢، كما أعلنت إسرائيل موافقتها على الإفراج عن ٢١ أسيرا فلسطينيا، (أبرزهم أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات)، وهى بدورها خطوات يراها الفلسطينيون أقل بكثير مما يطمحون إليه.

غير أن تلك الإجراءات المحدودة جدا، والحذرة للغاية، من الجانبين تمثل الخطوة الأولى لتنفيذ خريطة الطريق، أى مشروع السلام الأخير فى الشرق الأوسط، الذى وضعته أطراف الرباعية الدولية (الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية، وروسيا، والأمم المتحدة)......

ثالثا- محور التعاون :

مستقبل التضامن الإفريقي - الآسيوي

د. بطرس بطرس غالي

العدد ١ بتاريخ ١ يوليو ١٩٦٥

هناك مجالات مختلفة من النشاط يمكن أن نساهم بها في تحقيق تضامن آسيوى - إفريقى. أول هذه المجالات هو التقدم والتنمية الاقتصادية، وثانيها كفالة الدفاع عن الحرية فى العالم العربى وفى كل بلدان إفريقيا وآسيا التى تنشدها وتسعى من أجلها، وثالثها إمكان القيام بدور لتدعيم إمكانيات التعايش السلمى.

جمال عبدالناصر (٢ فبراير ١٩٥٩)

التضامن الإفريقى - الآسيوى

يصدر هذا العدد الأول من هذه المجلة التى يراد لها أن تكون صدى صوت العالم الثالث فى ميدان السياسة الدولية فى الفترة التى كان مقدرا أن يعقد خلالها مؤتمر الجزائر، وقد كثرت التكهنات حول مصير عقده، وكثر تداول الحديث عن مستقبل التضامن الإفريقى - الآسيوى.

بعد تمهيد ومشاورات دامت أكثر من عامين، استقر الرأى على أن تكون مدينة الجزائر مكان عقد الدورة الثانية للمؤتمر الإفريقى - الآسيوى فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٥ بعد أن عُقدت دورته الأولى بمدينة باندونج فيما بين ١٨ و٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥، ولكن الحوادث التى وقعت فجأة فى الجزائر، والتى ابعد فيها الرئيس بن بيلا عن الحكم، ترتب عليها تأجيل المؤتمر، وتأجيل المؤتمر هذا يثير فى الذهن عدة تساؤلات: ما مصير هذا المؤتمر؟ ما نتائج هذا التأجيل؟ ما مستقبل التضامن الإفريقى - الآسيوى؟

منذ عشر سنوات مضت، عُقد فى باندونج أول مؤتمر للدول الإفريقية - الآسيوية والبيان الرسمى الذى صدر عقبه بالإجماع تضمن المبادئ التى يرجى أن تسير عليها المجموعة الآسيوية - الإفريقية، ومن أهمها المبادئ العشرة.

والى جانب هذه المبادئ، اصدر المؤتمر قرارات سياسية خطيرة بعضها قد تحقق، وبعضها لم يتحقق بعد على الرغم من مرور عشر سنوات على اتخاذها. فدولة التمييز العنصرى مثلا لا تزال قائمة فى جنوب إفريقيا، ولا تزال متمسكة بمنهجها البغيض القائم على استبداد الرجل الأبيض وبطشه وإرهابه للجنس الملون، ومثل التمييز الكريه لا يزال قائما فى أنجولا وفى موزمبيق، حيث تعتبر السخرة ويعتبر الرقيق ركنا من أركان الاقتصاد فى هذه المناطق .. ومازال عرب فلسطين مشردين لاجئين ينتظرون على أبواب بلادهم العودة إلى وطنهم السليب .. ولا تظن أن مهمة الدول الإفريقية - الآسيوية ستكون محصورة فى المطالبة بتحقيق ما لم يتحقق من قرارات مؤتمر باندونج، بل إن مهمتها فى الواقع أوسع من ذلك مدى وأعمق غورا.

السودان وليبيا ومصر

د. بطرس بطرس غالي

العدد ١٩ بتاريخ ١ يناير ١٩٧٠

"إن أى وحدة جزئية فى العالم العربى تمثل إرادة شعبية أو أكثر من شعوب الأمة العربية هى خطوة وحدوية متقدمة تقرب من يوم الوحدة الشاملة، وتمهد لها، وتمد جذورها فى أعماق الأرض العربية"

ميثاق العمل الوطنى - الباب التاسع

"إن ليبيا تعتبر التنسيق والتعاون مع أى دولة عربية بمثابة لبنة فى بناء الوحدة، وان ليبيا ترفض أى أشكال التجزئة التى يقصد بها فصل جناحى الأمة العربية: المشرق والمغرب".

العقيد معمر القذافى - أول ديسمبر ١٩٦٩

السودان وليبيا ومصر ثلاث دول عربية إفريقية متجاورة متلاصقة تلاصقا تاما، فالسودان أرضه متصلة بأرض ليبيا ومصر، وليبيا أرضها متصلة بأرض السودان ومصر، ومصر متصلة أرضها بأرض الدولتين الشقيقتين. وفى العام المنقضى، تفجرت ثورتان مباركتان إحداهما فى السودان والأخرى فى ليبيا وكلتاهما لا تختلف فى الجوهر عن ثورة ٢٣ يوليو فى الوطن المصرى إلا من حيث الزمان والمكان، وهاتان الثورتان الجديدتان أضافتا إلى التلاصق الجغرافى بين هذه الدول الثلاث تلاحما فكريا وأيديولوجيا يكمل التلاصق الجغرافى ويعززه، وبهذا وذاك أصبح مادة التكامل متوافرة لا ينقصها إلا أن توضع لها الأصول التى تحكم العمل الوحدوى بين هذه الدول والأسس العلمية التى تقام عليها التنظيمات والمؤسسات الوحدوية التى يكون من شأنها الإشراف على العمل الوحدوى.

وللعمل الوحدوى صور كثيرة ومنوعة تختلف باختلاف النواحى التى يراد أن يتم التوحيد والتكامل فيها، وباختلاف الملابسات السياسية التى تحيط بالحركة التكاملية المنشودة.

الحركة، رافضة الانحياز لأى منهما، مما بدا معه أن الحركة فقدت مبرر وجودها، بل إن اسمها نفسه أصبح غير ذى دلالة.

حركة عدم الانحياز في مفترق الطرق

د. أسامة الغزالي حرب

العدد ١١٠ بتاريخ ١ يناير ١٩٩٢

فى الفترة من الأول إلى السادس من سبتمبر ١٩٩٢، عقد فى العاصمة الإندونيسية "جاكرتا" مؤتمر القمة العاشر لحركة عدم الانحياز. ولم يكن هناك شك لدى أى من الأطراف المشاركة فى الحركة، أو من خارجها، فى أن انعقاد ذلك المؤتمر يأتى فى وقت تقف فيه حركة عدم الانحياز عند مفترق طرق، لم يسبق له مثيل فى تاريخها، فالمبرر الأساسى لوجود هذه الحركة، منذ أن ولدت قبل ما يقرب من أربعة عقود (فى منتصف الخمسينيات)، لم يعد قائما الآن. ففى ذلك الحين، قامت الحركة بين الدول الآسيوية والإفريقية التى استقلت عن الاستعمار الغربى، وأرادت -فى نفس الوقت- أن تتجنب الوقوع فى براثن المعسكر المضاد - بقيادة الاتحاد السوفيتى، فى ظل مناخ الحرب الباردة التى اشتعل أوارها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. لقد عبرت الحركة عندئذ عن رفض الدول المنضمة إليها للاستقطاب الدولى، وعن تصميمها على انتهاج السياسات التى تتفق مع مبادئها ومصالحها بالدرجة الأولى. ومع ازدياد التنافس والصراع بين المعسكرين الشرقى والغربى استقطبت الحركة المزيد والمزيد من دول العالم الثالث - فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية- مؤكدة أنها تلبى حاجة موضوعية لدى تلك الدول للابتعاد عن أتون الصراع بين المعسكرين، ولو أنها حققت ذلك بدرجات متفاوتة من النجاح والفاعلية. إن هذا الاستقطاب الثنائى أخذت حجته تخف تدريجيا مع سياسات "الوفاق" ثم اختفى مع تفكك الاتحاد السوفيتى، وانهيار المعسكر الشيوعى بسرعة وكيفية فاقت كل التصورات. وبذلك التطور لم يعد هناك "طرفان" تقف بينهما

مصر ومعاهدة حظر الانتشار النووي

د. أسامة الغزالي حرب

العدد ١٢٠ بتاريخ ١ أبريل ١٩٩٥

لم يكن من الممكن ألا تركز "السياسة الدولية" فى هذا العدد على قضية الساعة، أى موقف مصر من تجديد معاهدة حظر الانتشار النووى، ولذلك كان إعدادنا لـ: "قسم خاص" حول الموضوع. وربما كان السؤال البديهى حول تلك المسألة هو: لماذا أثارت مصر هذه القضية الآن، وبتلك الدرجة من الاهتمام والتركيز؟

....

ولاشك أن مصر - شأنها شأن أى دولة موقعة على المعاهدة- مهتمة بما يمكن أن يترتب على المعاهدة من تأثيرات مباشرة عليها - فى إطار الإقليم الذى تنتمى إليه- مع تسليمنا بالأهمية الحيوية للمعاهدة على الصعيد الدولى كله. وفى داخل إقليمنا، أى فى الشرق الأوسط، فان الدولة النووية الوحيدة- أى إسرائيل- لم توقع على المعاهدة! وفى الفترة التى أعدت فيها المعاهدة، وبدأت الدول توقع عليها - أى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات- لم يكن معروفا الكثير عن التسلح النووى الإسرائيلى، فضلا عن أن الصراع العربى - الإسرائيلى كان متأججا- فى مناخ ما بعد حرب ١٩٦٧ وقبل حرب أكتوبر ١٩٧٣- حيث كان بإمكان إسرائيل الادعاء بأنها فى حالة حرب مع جيرانها، وأنها مهددة بالقضاء عليها منهم، وأنها بالتالى لا تستطيع أن تحرم نفسها من الخيار النووى! ومع ذلك، فقد وقعت مصر المعاهدة فى ذلك الحين، مؤمنة بالضرورة العملية والأخلاقية لحظر الانتشار النووى، أما الآن فان هذا الموضوع قد تغير كثيرا.

رابعا : مراحل التحول فى حكم مصر :

الناصرية وسياسة مصر الخارجية

د. بطرس بطرس غالي

العدد ٢٣ بتاريخ ١ يناير ١٩٧١

من الأقوال المأثورة عن نابليون أن الزعيم لا يستطيع أن يسلك سياسة خارجية غير التى تمليها عليه جغرافية بلاده. ويتجلى مضمون هذا الرأى بوضوح فى الدور الذى قام به جمال عبد الناصر فى السياسة الخارجية المصرية فى الأعوام الثمانية عشر التى فرض فيها فلسفته على تلك السياسة، وفرضت تلك السياسة مقتضياتها عليه.

إن التفاعل المستمر بين الواقع الجغرافى والتاريخى والقومى المصرى من ناحية، وزعامة جمال عبدالناصر من ناحية أخرى، والوضع السياسى الدولى من ناحية ثالثة، يكشف لنا عن الخيوط التى نسجت منها سياسة مصر الخارجية فى الحقبة الناصرية من تاريخنا. إن مصر من بين مختلف بلاد العالم تعتبر أكثرها تأثرا فى سياستها الخارجية بموقعها الجغرافى......

وفى بداية القرن السابع الميلادى دخل العرب مصر ومنذ ذلك الحين تحولت إلى دولة إسلامية ثم إلى دولة عربية. وبسبب ما استأثرت به من تراث إسلامى عريق وبسبب قيام الأزهر الذى هو أكبر وأقدم جامعة إسلامية فى العالم لم تعد تعتبر دولة إسلامية فحسب وإنما دولة إسلامية تحتل مكان الصدارة ومركز القيادة للدول الإسلامية كافة. وبسبب موقعها الجغرافى الفريد فى نوعه بين المشرق العربى والمغرب العربى، وبسبب ضخامة عدد سكانها بالنسبة للدول العربية الأخرى، وأخذها بأسباب المدنية والحضارة.. بسبب هذا كله لم تعد مجرد دولة عربية، بل عقد لها لواء الزعامة على دول العالم العربى قاطبة.

وهذا الوضع الجغرافى والتاريخى كان له أكبر الأثر فى توجيه جمال عبد الناصر فى التخطيط لسياسته الخارجية، ولقد كان مما قاله فى كتابه "فلسفة الثورة": "لم يبق مفر أمام كل دولة من أن تجيل البصر حولها، تبحث عن وضعها وظروفها فى المكان، وترى ماذا تستطيع أن تفعل وما هو مجالها الحيوى وميدان نشاطها ودورها الإيجابى فى هذا العالم المضطرب" ثم يتساءل: "ما هو دورنا الإيجابى فى هذا العالم المضطرب وأين هو المكان الذى يجب أن نقوم فيه بهذا الدور".

عبدالناصر .. والقضايا الدولية

المحرر

العدد ٢٣ بتاريخ ١ يناير ١٩٧١

إن وضع ملف عن دور الرئيس عبدالناصر فى السياسة الدولية عامة، والسياسة الخارجية العربية خاصة، لا يعدو كونه مجرد محاولة لتسجيل مدى اسهام الرئيس الخالد الذكر فى تحرير الوطن العربى، والقارة الإفريقية، والعالم الثالث من الاستعمار، والتخلف، والتجزئة، ثم ما منحه لهؤلاء جميعا من صوت مسموع فى المحافل الدولية لتستطيع أن تخاطب الدول الكبرى مخاطبة الند للند فى حوار مثمر قائم على المساواة من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين.

ولقد عهدت مجلة "السياسة الدولية" إلى مجموعة من الباحثين باستخراج المقتطفات ذات الدلالات من خطب الرئيس وبياناته وتصريحاته التى صدرت عنه خلال فترة حياته مما بعد الثورة حتى ساعة انتقاله إلى الرفيق الأعلى.

وقد اضطلعت هيئة الاستعلامات بجمع كل البيانات فى خمسة مجلدات تقع فى أكثر من ثلاثة آلاف صفحة من الحجم الكبير، غير أن ما اشتملت عليه تقف عند يونيو سنة ١٩٦٦، أما الفترة الباقية فلم تصدر عنها مجموعة حتى الآن.

عبدالناصر .. والسياسة الدولية

تحطيما لأسوار العزلة التى فرضت حول مصر قبل عام ١٩٥٢، حدد عبدالناصر دور مصر الايجابى فى الشئون الدولية، موضحا بجلاء طبيعة هذا الدور وأبعاده وأهدافه. ولعل من أهم السمات التى تميز أصالة هذا الدور -كما يتضح من الفقرات التالية- هى:

أولا- التفهم الكامل لكيان مصر الجغرافى على خريطة المعمورة ودورها التاريخى والحضارى عبر العصور المختلفة. ثانيا- الارتباط الشامل لسياستنا الخارجية

بسياستنا الداخلية باعتبار الأولى انعكاسا أمينا وصادقا للعمل الوطنى فى الداخل. ثالثا- الالتزام بالمبادىء الكبرى، ومن ثم فلا عجب أن تكون القاهرة فى ظل مصر الثورة إحدى العواصم الفعالة فى توجيه الأحداث الدولية، وأن يكون عبدالناصر أحد أقطاب العالم الذين صنعوا مسار تاريخ العصر.

عبدالناصر .. والوطن العربى

إيمانا بفهوم الأمة العربية الواحدة، نادى عبدالناصر بالقومية العربية كمبدأ، والوحدة العربية كهدف من أهداف النضال العربى، وأكد عروبة مصر كحقيقة طبيعية ثابتة، ومسئولية تاريخية.

ومنجزات عبدالناصر فى ميدان العروبة عديدة يصعب حصرها، والكلمات التى نقتطفها من خطبه وأحاديثه تلقى الضوء على أهم هذه المنجزات، وفى مقدمتها أولا- العمل على تصفية الاستعمار من الوطن العربى. وثانيا- المشاركة فى التجارب الوحدوية وأهمها تجربة الوحدة المصرية - السورية، وأخرها اتحاد دول طرابلس، مع الحرص على إعطاء الوحدة العربية مفهوما علميا، ومحتوى اجتماعيا تقوم على أساسه. ثالثا- وضع صيغ العمل العربى المشترك وفقا لتطورات الأحداث فى الوطن العربى، ومن أهم هذه الصيغ مبادرة عبدالناصر بالدعوة إلى عقد مؤتمرات القمة العربية.

وعلى امتداد الوطن العربى من الخليج إلى المحيط، مارست مصر بقيادة عبدالناصر دورها الطليعى من أجل القومية العربية والوحدة العربية.

عبد الناصر .. والقضية الفلسطينية

استجابة للمسئولية التاريخية الملقاة على مصر الثورة تجاه تحرير فلسطين، لبى عبد الناصر نداء الواجب القومى، وكرس فكره وجهده للقضية الفلسطينية بتعقيداتها التاريخية وأبعادها المختلفة. ومن مواقف عبد الناصر الحاسمة فى هذا الصدد نذكر:

أولا: إعطاء القضية بعدا دوليا لكسب الرأى العام العالمى إلى جانب حقوق شعب فلسطين، وكشف حقيقة الكيان الاستعمارى الإسرائيلى، ويبدو هذا واضحا فى كلمات عبد الناصر وخطبه أمام الأمم المتحدة والمؤتمرات والمحافل الدولية المختلفة.

ثانيا: إعطاء القضية طابعها القومى باعتبار أن المعركة بين الأمة العربية وإسرائيل.

ثالثا: رفض الاستسلام وأنصاف الحلول والمساومات التى راجت فى ميدان العمل الفلسطينى.

رابعا: تقديم العون المادى والمعنوى بغير حدود وبغير تحفظات وبغير شروط لحركة المقاومة الفلسطينية، باعتبارها حركة شرعية إيجابية لتحرير فلسطين، ويشاء القدر أن يسقط عبد الناصر شهيدا فى ميدان العمل الفلسطينى وهو يعمل على حفظ حق وحرية المقاومة الفلسطينية فى العمل من أجل التحرير.

"لن نعقد صلحا مع إسرائيل إلا بعد أن تقوم إسرائيل باحترام قرارات هيئة الأمم المتحدة وتنفيذها وبعد أن تحترم شروط الهدنة التى تنقضها كل يوم".

من حديث صحفى للرئيس (٢٢ أغسطس ١٩٥٣)

"أنا أشعر شعورا عميقا بأن المأساة التى حلت بنا جميعا فى فلسطين لم تكن إلا نتيجة للطمأنينة التى نزلت على نفوسنا بعد الخطب المنمقة والاجتماعات الحاشدة، فنحن الأمم العربية السبب فى ضياع فلسطين وقادتنا هم السبب الرئيسى فى ذلك"....

من خطاب الرئيس عبدالناصر بنادى فلسطين بالاسكندرية ١٣ ديسمبر ١٩٥٣

ولما بدأت أزمة فلسطين، كنت مقتنعا فى أعماقى بأن القتال فى فلسطين ليس قتالا فى أرض غريبة. وهو ليس انسياقا وراء عاطفة، وإنما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس.

وكنت مؤمنا بأن الذى يحدث لفلسطين كان يمكن أن يحدث -ومازال احتمال حدوثه قائما- لأى بلد فى هذه المنطقة، مادام مستسلما للعوامل والعناصر والقوى التى تحكمه الآن..........

من كتاب فلسفة الثورة ١٩٥٤

رحيل الرئيس محمد أنور السادات

د. بطرس بطرس غالى

العدد ٦٧ بتاريخ ١ يناير ١٩٨٢

بالرحيل المفاجىء للرئيس محمد أنور السادات، تنتهى مرحلة من أخطر المراحل التى مرت بها مصر. فقد تولى رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠ بعد وفاة الرئيس جمال عبدالناصر، وجابهته منذ اللحظة الأولى المسألة الوطنية المتمثلة فى الاحتلال الإسرائيلى لشبه جزيرة سيناء، وهذه المشكلة تفرغ لها الرئيس عبدالناصر عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ بتفويض كامل من الشعب المصرى .. وقد تمثلت جهوده فى إعادة بناء القوات المسلحة على أسس جديدة، وتعبئة الشعب المصرى لخوض معركة فاصلة مع القوات الإسرائيلية المحتلة. وجاء الرئيس السادات ليستكمل هذه المسيرة خلال ظروف محلية وإقليمية ودولية بالغة التشابك والتعقيد؛ فقد وقع تحت ضغوط عنيفة من الرأى العام المصرى، الذى كان يستعجل القيام بالمعركة، ولكنه من ناحية أخرى أراد ألا يقامر بخوض معركة عسكرية قبل توافر الظروف الداخلية والسياسية والعسكرية التى تكفل له النجاح. ومن خلال مجهود دءوب على كافة الجبهات، استطاع الرئيس السادات أن يستجمع كافة القوى الحية فى المجتمع المصرى، وأصدر قراره التاريخى بالعبور.

الكتب والدوريات من المكتبات إلى الإنترنت

د. هدى عوض

لا شك أنه قد حدثت نقلة نوعية فى عالم النشر، سواء أكانت فى شكل كتب ودوريات أم أبحاث مكتوبة، نتيجة لتطور التقنيات الحديثة التى تعرف بالرقمية Digital فى عالم الاتصالات. فقد أصبح كل ما يكتب يمكن تداوله عبر التقنيات الرقمية فى العالم على اختلاف ثقافاتها.

إن السرعة والسهولة اللتين وفرتهما التكنولوجيا الحديثة فى عالم الاتصالات مكنتا الكثيرين من المهتمين بكل ما هو جديد فى عالم الفكر والبحث العلمى والإنسانى فى مختلف المجالات من الحصول على كل ما هو جديد ومبتكر فى وقت قياسى وأيضا تبادل المعرفة والآراء والتقييم فى نفس الوقت، أو بذات السرعة.

هذه الثورة المعلوماتية لا شك أنها قد غيرت من الشكل التقليدى للكتاب والمجلة والمقال والبحث، حيث أصبحت له مواصفات تتسم بالتركيز الشديد على الفكرة وتلخيص التفاصيل. فقد أصبح من المهم عدم الخروج أو تجاوز عدد الكلمات التى يجب أن يحتويها المقال أو البحث أو حتى الكتاب. وأحيانا يُطلب من الكاتب تحديد عدد الكلمات قبل الشروع فى الكتابة. وهذا يعنى أن التقنيات الرقمية الحديثة قد فرضت أسلوبا جديدا فى الفكر والكتابة، يتناسب وسرعة التداول والابتكار.

تطور تكنولوجيا المعلومات :

يمكن التعرف على طبيعة التطور فى عالم الفكر والمعرفة والنشر من خلال التغيرات التى طرأت على وسائل الاتصال من خلال حواس الإنسان الخمس، لأن الإنسان العادى لديه خمس قنوات يستقبل من خلالها المعلومات، هى : السمع والنظر واللمس والشم والتذوق، لذلك فإن وسائل الاتصال لابد أن تعتمد على استخدام إحدى الحواس أو القنوات، إن لم يكن أغلبها، للفهم والاستيعاب والتمييز بين الإشارات أو المعلومات، إلا أن التكنولوجيا الحديثة تعتمد أساسا على حاسة النظر.

وقد كان الإنسان قديما قبل اختراع الكلمات أو اللغة يلجأ إلى استخدام الإشارات للتعبير عما يشعر به أو ما يواجهه، ثم تطور الأمر إلى استخدام لغة مشتركة من خلال رموز أو أشكال لها دلالات خاصة أو محددة، ويمكن لمن ليست لديه حاسة السمع أن يفهمها ويميزها، كما أن استخدام الرسم والألوان يؤدى نفس دلالات الاتصال، ويمكن تمييز المعانى من خلالهما.

لقد أصبحت كل هذه الرموز والوسائل فى التعبير، والتى تعتمد على حاستى النظر والسمع، أساسا للتطور فى عالم الاتصال، مثل استخدام الجرافيك لرسم الأشكال الهندسية والديكور. كذلك الكتابة، فقد بدأ الإنسان القديم الذى كان يسكن فى بلاد ما بين النهرين Mesopotumia والتى ابتكرها عام ٣٤٠٠ قبل الميلاد فى استخدامها لتسجيل وقائع حياته ولتبادل الأخبار والمعرفة عبر المسافات، كما أصبحت الكتابة أداة الحفظ التى يمكن أن تتعلمها وتتوارثها الأجيال لتسجيل حضاراتها وإنجازاتها العلمية، بل لقد أصبحت المعلومة أو الخبر المكتوب أكثر تداولا وفاعلية من مجرد الكلام المسموع والإشارات.

> **بحلول عام ٢٠٠٣، أصبح ٦٨٥ مليون شخص، أى ١١٪ من سكان العالم، من مستخدمى الإنترنت. أكثر من ثلث مستخدمى الإنترنت فى العالم يعيشون فى البلاد النامية، التى تضاعف عدد مستخدمى الإنترنت فيها بنسبة حوالى ٥٠٪ بين أعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٣. ويتركز هؤلاء بصفة خاصة فى البرازيل، والصين، والهند، والمكسيك وكوريا الجنوبية (*)**

أما بالنسبة لاختراع الأرقام والعلامات العشرية، فقد بدأت من الهند، فالهنود أول من اخترع العلامات العشرية والأرقام، وقد قدمت إلى أوروبا عن طريق العلماء العرب فى القرن العاشر الميلادى. فقد ساهمت الأرقام العربية، خاصة الصفر الحسابى، فى زيادة فاعلية الاتصال من خلال المعرفة الرقمية Numerical Information. وقد أحدثت طباعة الكتب ثورة، وقد بدأتها الصين، وجعلت الكتاب من أقدم الصناعات وأوسعها انتشارا، فقد ظل الكتاب الوسيلة الرئيسية حتى وقت قريب لتبادل المعرفة. والغريب أو المثير حقا أن فن الكتابة جعل القارىء يستخلص عبارات مختصرة جدا، لكن لها دلالاتها المتعارف عليها، على سبيل المثال الإشارة إلى الدولار على هذا النحو أصبحت معروفة لدى جميع الذين يقرأون بغض النظر عن الثقافة أو الدولة التى ينتمون إليها. هذا التطور أدى إلى اختراع طريقة العلامات للإشارة إلى جداول إحصائية أو خرائط، بل أصبحت هذه العلامات مفهومة ومعروفة لدى القارىء.

إن التقنية الحديثة المعروفة بالرقمية ليست حديثة كما يعتقد البعض، فإن لها جذورا ترجع إلى الكتابة بطريقة مورس Morse التى بدأت عام ١٨٣٠، فقد أحدث اختراع مورس الذى استخدم النقط والشرط طفرة هائلة فى عالم الاتصال، حيث سهل سرعة تداول الأخبار المهمة أو التلغراف، كما أنه أسهم فى اختراع الآلات الحاسبة Calculators فى القرن العشرين.

لقد ساهم الحاسب الآلى أو الكمبيوتر فى تجميع المعلومات بالطريقة الرقمية التى عملت على تداول المعلومات بصورة أوسع انتشارا وأقل تكلفة، كما ساهم هذا التطور فى إحداث تخصص علمى يعرف بنظم المعلومات MIS.

أبرز هذا الملخص لتطور تكنولوجيا المعلومات وابتكاراتها دعامتين أساسيتين، الأولى: التقنية الرقمية، والثانية: المعلومات المتضمنة فى الاصطلاحات والعلامات المستخدمة فى لغة الحاسب الآلى.

(*) المصدر: "الاونكتاد"، تقرير عن التجارة الالكترونية والتنمية، ديسمبر ٢٠٠٤.

وتهتم الأوساط العلمية والأكاديمية بزيادة كفاءة وسائل الاتصال، لذلك فإن العلم الحديث الذى يُعرف بنظم المعلومات هو الأداة المتطورة لتوسيع نطاق وانتشار المعرفة. إن هذا المجال، أى نظم المعلومات، قد خضع لعديد من مراحل التطوير منذ ١٩٩٠ من مجرد أداة لتبادل المعلومات إلى مادة علمية أدخلت إلى التخصصات الأكاديمية، كما أصبحت لها إسهامات أكاديمية فى مجال المراجعة والتحرير للمقالات العلمية، إلى جانب استخدام الاتصالات المتعددة Multi-media لتحسين كفاءة الاتصال بين القارئ والكاتب. وهذا يساعد الكاتب على تطوير مادته العلمية وإكسابها أبعادا علمية جديدة، نتيجة للتفاعل بين القراء وبينه. هذا التطور التقنى المعروف بـ MIS a Review من شأنه أن يدعم جميع الأبحاث العلمية فى كافة المجالات العلمية والأدبية، هذا إلى جانب الاهتمام بإدارة المعلومات أو إدارة نظم المعلومات، وهو مجال جديد ومهم، ويجب أن يهتم الباحثون به. وربما يكون أحد أهم الأهداف لنظم المعلومات هو عمل منظومة متكاملة من القضايا والموضوعات البحثية التى تهم المجتمع الدولى، والتى تتناول المتغيرات العالمية. وهكذا، فإن الهدف من وراء نظم المعلومات الحديثة هو إحداث نقلة نوعية فى انتشار أفضل للمعلومات ومشاركة وتفاعل أكبر بين الكتاب والقراء.ولتسهيل عملية البحث الإلكترونى عن المقالات المنشورة فى المجلات العلمية، استحدثت تقنيات خاصة بتخزين المعلومات تعرف بـ "EBSCO". ويمكن لمستخدم الانترنت أن يجد ما يريد، حتى وإن لم تكن لديه المعلومات الكافية عن المقال أو الموضوع الذى يبحث عنه، فيكفى أن يكتب الباحث عنوان المقال أو اسم المؤلف، أو الموضوع، أو اسم المجلة والعدد أو السنة، كما يمكنه أن يحصل على المقال بالكامل أو ملخص عنه، إما مجانا أو بدفع اشتراك.

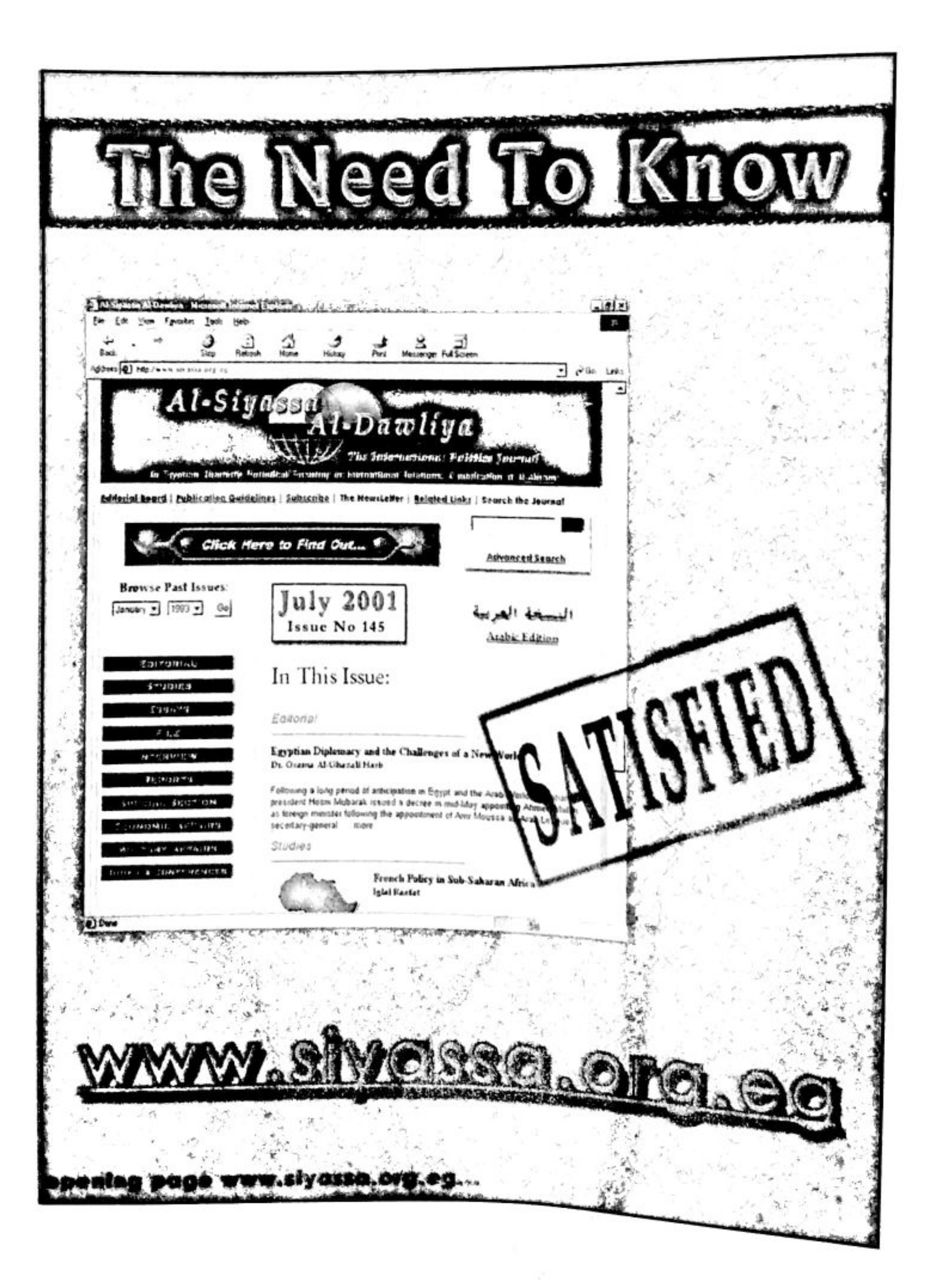
على سبيل المثال، أصبحت المجلة العلمية العريقة "Foreign Affairs" فى متناول عدد أكبر من قرائها من خلال الإنترنت. هذه المجلة العلمية التى تم إصدارها منذ عام ١٩٢٢، تعتبر من أكثر المجلات تأثيرا فى الولايات المتحدة فى مجال السياسة الخارجية. على مدى ثمانين عاما، داومت هذه المجلة على تقديم الأفكار الجديدة فى مجال الشئون السياسية والدولية الخاصة بالإدارات الأمريكية لقرائها الذين يزيدون على مائتى ألف قارئ معظمهم من رجال الأعمال والأساتذة والصحفيين.

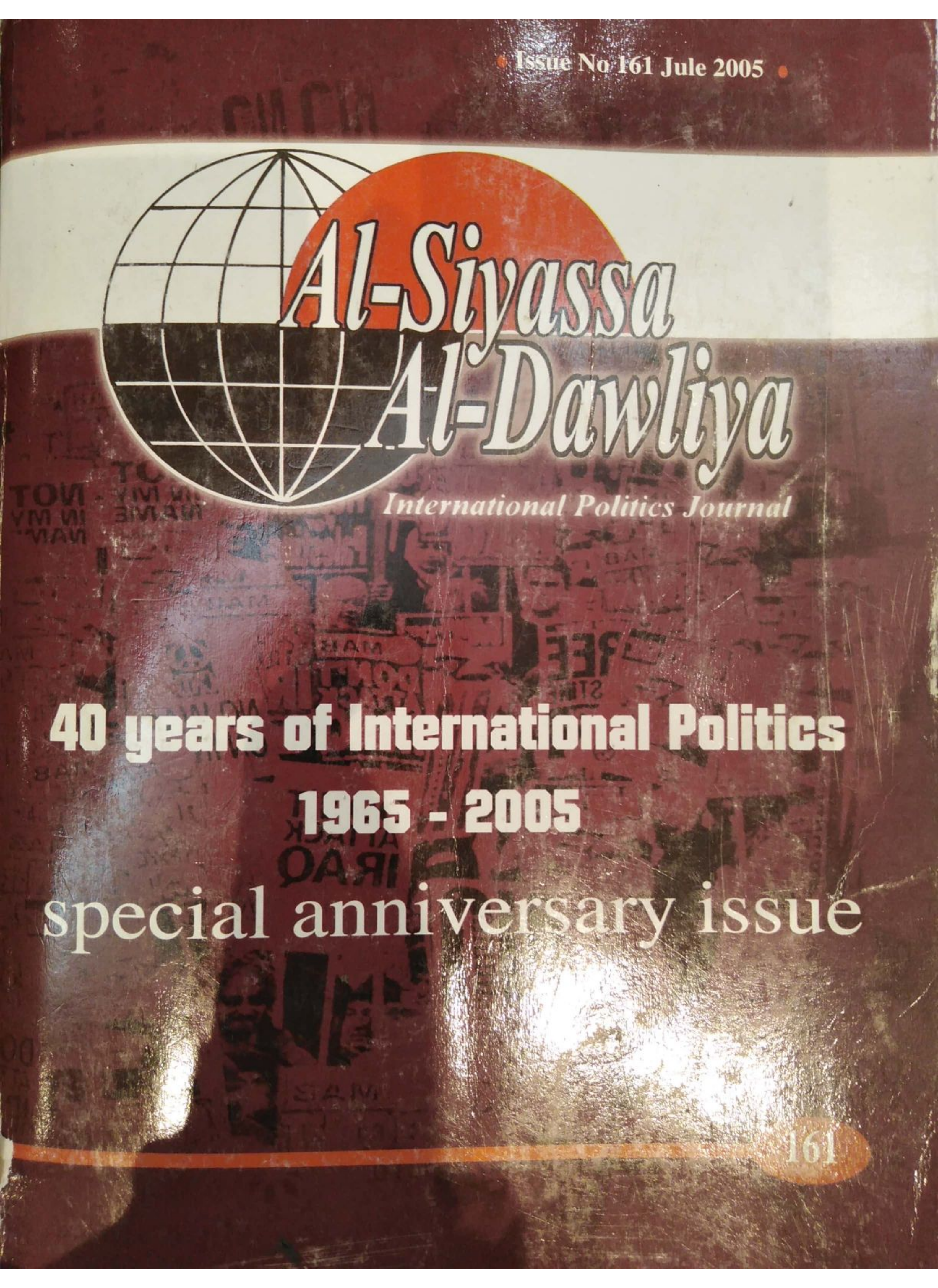
وبفضل الطبعات الإلكترونية، توسعت قاعدة المنتفعين من الأفكار والتحليلات السياسية التى تقدم من خلال محتويات هذه المجلة، فقد استطاع القائمون على إدارة هذه المجلة أن يدخلوا الأعداد القديمة منذ عام ١٩٧٤ فى الطبعات الإلكترونية. وبذلك أصبحت إدارة مجلة "Foreign Affairs" تمد قراءها بكل المعلومات التى تتعلق بالسياسة الخارجية من خلال www.cfr.orgwebsite، والحقيقة أن هذه المجلة العلمية لها السبق على المجلات العلمية المتخصصة فى مجال الشئون الخارجية فى تطوير موضوعاتها التى تطرحها لجذب عدد أكبر من قرائها فى جميع أنحاء العالم، فقد نشرت فى عام ١٩٩٣ مقالا لصمويل هنتنجتون عن صراع الحضارات الذى أثار جدلا واسعا بين المثقفين والكتاب فى آسيا والشرق الأوسط. كما أن مجلة Foreign Affairs، لم تكتف بتطوير موضوعاتها التى تتميز بمواكبة ونقل كل ما هو جديد يطرأ على السياسة الخارجية للولايات المتحدة وعلاقتها بدول المجتمع الدولى شرقا وغربا، وإنما أيضا اتجهت إلى الاستفادة بالتقنيات الحديثة لنقل المعلومات لتسهيل تبادل الآراء والتحليلات بين المؤلفين والقراء من خلال ما يعرف بـ Video Conference منذ عام ١٩٩٩، كما تم إصدار أول موسوعة Encyclopedia على الانترنت Online عن الإرهاب عام ٢٠٠٢.

وقد كانت مجلة "السياسة الدولية" فى مقدمة المجلات العربية المتخصصة التى اهتمت بأن يكون لها موقع على شبكة الانترنت، رغم أن المجلات العربية عامة تأخرت فى الظهور على الشبكة مقارنة بالمجلات والدوريات الدولية، خاصة الأمريكية. وتواكب هذا الاهتمام مع اهتمام مؤسسة الأهرام، بمختلف إصداراتها، بالوجود على شبكة الانترنت، حيث يعد موقع الأهرام من أفضل المواقع الموجودة باللغة العربية. وقد اهتمت مجلة "السياسة الدولية" بالوصول إلى القارئ العالمى فى كل مكان، فظهر الموقع أولا باللغة الإنجليزية، متضمنا ملخصات لأهم موضوعات المجلة. ويوجد على موقع المجلة ملخصات بالإنجليزية تغطى الأعداد من عام ١٩٩٣ حتى الآن. ويلاحظ فى هذا السياق أن المجلة أحدثت تطويرا مهما – استجابة للاهتمام العالمى المتزايد بآراء وتحليلات

الكتاب العرب – حيث تقدم، بدءا من هذا العدد، ترجمات كاملة باللغة الإنجليزية لأهم الموضوعات، بالإضافة إلى ملخصات باللغة العربية لموضوعات المجلة منذ عام ٢٠٠١ حتى الآن.

وبمناسبة الاحتفالية الأربعينية بميلاد "السياسة الدولية" فقد اهتمت المجلة بمواكبة التطورات التكنولوجية فى مجال الدوريات، حيث تم طبع جميع أعداد المجلة منذ إصدارها وحتى الآن على أقراص مدمجة، تتيح للباحث البحث عن الموضوعات والكتاب من خلال Search Engine، تم تطويره وتنفيذه بواسطة المختصين فى مؤسسة الأهرام، مما يعد سبقا على مستوى جميع الإصدارات العربية. كما تم إعداد كشاف تحليلى لجميع موضوعات المجلة على أقراص مدمجة أيضا. وحيث إن "السياسة الدولية" هى المرجع الأساسى باللغة العربية للدارسين والباحثين فى العلوم السياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى الدبلوماسيين والأكاديميين بشكل عام، فإن هذا التطور التكنولوجى سيسهل لهم عملية البحث، كما سيتيح للباحثين فى جميع أنحاء العالم الاطلاع على جميع أعداد المجلة بشكل غير مسبوق.




Issue No 161 Jule 2005
Al-Siyassa
Al-Dawliya
International Politics Journal
40 years of International Politics
1965 - 2005
special anniversary issue
161